

السُّنَنُ النَّبَوِيَّةُ

فِي كِتَابَاتِ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ
مُنَاقَشَتَهَا وَالرَّدَّ عَلَيْهَا

الجزء الأول

عَمَادُ السُّنَنِ الشَّرِيفِي

دارُ البَيْتِ مِصْرَ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣م - ٢٠٠٢م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠١ / ١٤١٨٥

الترقيم الدولي

977-336-052-0

دار اليقين للنشر والتوزيع

الإدارة: المنصورة - ش.عبد السلام عارف

الكردون المحامي لسوق الجملة

بجولة مقارض الشريف - ت: ٢٥٥٢٤١

المكتب: مساكن الشناوي - سوهر مسجد التوحيد

تلفون: ٢١١٠٠٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم الرحمن الرحيم

قال الله ﷻ :

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (١)

وقال رسول الله ﷺ

«يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَكِنًا عَلَيَّ أُرِيكَتِهِ ، يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي فَيَقُولُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَخْلَلْنَاهُ ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ ، أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ» (٢)

(١) الآية ٦٥ من سورة النساء .

(٢) انظر تخرجه ص ٢٢٨ .

أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير تقدم بها المؤلف إلى قسم الحديث النبوي بكلية أصول الدين بالقاهرة ، جامعة الأزهر الشريف .

وقد نوقشت يوم الخميس الموافق ٢٩ / ١٢ / ١٤١٩ هـ - ١٥ / ٤ / ١٩٩٩ م وأجيزت بتقدير ممتاز .

وقد تكونت لجنة المناقشة من :

- ١ - فضيلة الأستاذ الدكتور / إسماعيل عبد الخالق الدفتار
أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة (مشرفاً)
- ٢ - فضيلة الأستاذ الدكتور / عبد المهدي عبد القادر
أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة (مناقشاً)
- ٣ - فضيلة الأستاذ الدكتور / محروس حسين عبد الجواد
أستاذ الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية - بنين (مناقشاً)

إهداء

- إلى والديَّ : اللذين رباني على مائدة القرآن ، وأرشداني لدروب الخير ، ووهباني للأزهر والعلم ، وأدبا ، وعلما ، وصبرا ، واحتسبا ، ودفعاني للبحث دفعا ، وأنفقا كل مرتخص وغال أسأل الله عز وجل ، أن يبارك فيهما ، ويرزقني برَّهما ، وأن يمدَّ في عمرهما ، ويحسن خاتمهما ، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم القيامة .
- إلى مشايخي وأساتذتي بكلية أصول الدين بالقاهرة ، وأخص منهم بالذكر السادة الأساتذة أصحاب الفضيلة ، الدكتور الشيخ إسماعيل عبد الخالق الدفتار ، والدكتور الشيخ عبد المهدي عبد القادر ، والدكتور الشيخ طه الدسوقي حبيشي ، أسأل الله عز وجل أن يبارك في مشايخي وأساتذتي جميعا ، وان ينفع بهم الإسلام والمسلمين .
- إلى زوجي: «أم صلاح الدين» التي لم تدخر جهدا في مساعدتي، فواصلت مع الليل بالنهار ؛ لأجل إخراج هذا الكتاب فبارك الله عز وجل فيها ، وفي ولدي صلاح الدين .
- إلى إختوتي: الذين وفروا لي سبُل الراحة لأتفرغ لطلب العلم؛ فبارك الله عز وجل فيهم .
- إلى كل من نصحتني فأحسن النصيحة، وكان عونًا لي على إخراج هذا الكتاب .
- إلى كل هؤلاء أهدي باكورة أبحاثي - وهي هذا الكتاب .

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد،

فإن القرآن الكريم والسنة النبوية أساس الإسلام وينبوعه ، ولقد حظيا باهتمام الأمة الإسلامية اهتماماً منقطع النظير ، فخدما من كل ناحية، وبذلت الجهود في تقريبهما من كل زاوية.

ومن باب العناية بالقرآن والسنة دفع شبهات أعداء الإسلام عنهما ، فإن أعداء الإسلام يحاربون الإسلام من كثير من النواحي، وكان نصيب القرآن والسنة كبير، فهم يحاولون إثارة شبهات، ويحاولون انتقاد القرآن والسنة ، ونصيب السنة من افتراءاتهم أكبر، فهم على طول التاريخ يحاولون اختلاق الأباطيل على السنة النبوية وعلماء الإسلام لهم بالمرصاد، يفتندون افتراءاتهم ، ويبينون كذبهم وزورهم.

وفي أيامنا هذه طغى الكفر، وأثار أهله وأذنابهم الكثير من الشبهات التي هي في حقيقة الأمر افتراءات وأكاذيب ، جاءوا بأكاذيب سابقهم ونسجوا على منوالها ويحرفون النص ليعطي غير معناه، ويبتزون النص ليفيد غير المراد منه، وإذا وجدوا حديثاً صحيحاً لا يوافق أهواءهم ادعوا أنه لا يوافق العقل، يريدون عقلهم الذي ييغض الحق والإسلام .

وإذا وجدوا حديثاً ضعيفاً أو موضوعاً يوافق مرادهم ادعوا صحته وثبوته .

إن طائفة من أهل الكفر وأتباعهم راحوا يثيرون الافتراءات والأباطيل ضد السنة النبوية، يظنون أنهم بذلك يبعدونها من حياة المسلمين، وجهل هؤلاء أن الإسلام بمصدره القرآن والسنة يحفظه الله، ويوفق له من أهل العلم من يزود عنه، ويبين الحق والصواب، ويبطل الباطل مهما كثر وزاد .

والحمد لله هياً الله تبارك تعالی للسنة النبوية في أيامنا هذه عدداً من أهل العلم يبينون الحق ويبطلون الباطل ، تحدثوا وكتبوا، وحاضروا وخطبوا، وسيظلون على هذا

النهج إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ومن هؤلاء المدافعين عن السنة النبوية الأخ الباحث / عماد الشريبي ، ففي كتابه السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام استعراض أقوال أعداء السنة النبوية ، وعزا كل قول لصاحبه ، وذكر مصدر كل قول، وكر على كل قول بما أبان كذبهم وافتراءهم .
لقد استعرض - وفقه الله - شبههم ، ورد عليها بالدليل القاطع والبرهان الساطع، وهو من أهل الحديث النبوي الشريف، وهذا مكنه من إيراد الدليل من كتب السنة المطهرة، يعزو الحديث لمصدره ، ويبين صحته وثبوته، وله دراية باللغة ، وحس بأدبها، وهذا مكنه بفضل الله من إبراز الحق في الموضوع الذي يدرسه .

وأیضا للأخ عماد نفس طويل في تتبع ما قيل عن السنة النبوية من أعدائها، ودراية بتناقل افتراءاتهم ، مما مكنه من إبراز تاريخ الشبهة ثم دحضها .
وأسأل الله أن يتقبل من الأخ عماد عمله، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين .
والحمد لله رب العالمين .

١٧ / ٥ / ١٤٢٢هـ

٧ / ٨ / ٢٠٠١م

أ. د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي

أستاذ الحديث بجامعة الأزهر

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، شرع لنا ديناً قويمًا، وهدانا صراطاً مستقيماً، وأسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وهو اللطيف الخبير، الحمد لله رب العالمين الذى هدانا وعلمنا، ومنَّ علينا، وتفضل ببلوغ المراد من خدمة سنة سيد المشرِّعين، التى فسرت الكتاب الكريم، وبينته للناس، وحيأً بوحي، ونوراً بنور، فاكتمل بهما الدين القويم، والصراط المستقيم.

اللهم لك الحمد كله، ولك الملك كله، وبيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله، أنت رب العالمين، سبحانه لا نخصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، أرسله الله رحمة للعالمين، ليكون أميناً على وحيه، مبيناً لكتابه، خاتماً لأنبيائه ورسله، ولتقوم به الحجة على هذه الأمة إلى يوم الدين.

اللهم صل وسلم وبارك عليه، وعلى آله، وصحبه البررة الأوفياء، أئمة الدين، وصفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين.

ورضى الله عنم تبع سنتهم، وسلك طريقتهم، واقتفى أثرهم، ونصرهم إلى يوم الدين.

ثم أما بعد

فإن الله ﷻ بعث سيدنا محمداً ﷺ على فترة من الرسل، ليكون هداية للبشر جميعاً، وليخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل عليه وحيين عظيمين :

أولهما : كتاب الله ﷻ الذى وصفه بقوله : ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (١) وقال تعالى :

(١) الآيتان ٤١، ٤٢ من سورة فصلت.

﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١).

ثانيهما : السنة الغراء، والتي هى البيان لكتاب الله ﷺ، وهذا البيان أسنده رب العزة إلى نبيه ﷺ، فقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٣).

ووصف رب العزة هذا البيان بأنه منزل من عنده ﷻ فقال : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (٤).

ووصف ﷺ هذا البيان بأنه وحى يوحى فقال ﷺ : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (٥).

وبهذا البيان، كانت علاقة القرآن الكريم بالسنة المطهرة، علاقة متلازمة لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛ فالسنة المطهرة كالروح للبدن، والنور للعين، بل إن الضرورة إليها أكثر من ضرورة البدن إلى روحه، والعين إلى نورها. وبالقرآن والسنة معاً قام بناء الإسلام، وتأسست دولة الإسلام، واستمدت منهجها من المصدرين معاً.

وقد كانت أمة الإسلام حتى وفاة النبي ﷺ، وصدر من عصر صحابته أمة، على منهج واحد فى التسليم لنصوص الوحيين الكتاب والسنة، وعدم التقدم بين يديهما، ولم يعارضوا نصاً ولم يحرفوه، ولم يقبلوا قول كائن من كان، إذا خالف كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ.

على هذا المنهج سار الصحابة الكرام، ومن بعدهم من التابعين لهم بإحسان، إلى أن بدأت الأقوال الشاذة، والاتجاهات المنحرفة تظهر فى ساحة الإسلام، فظهر الكلام فى القدر، والوعد والوعيد، والطعن فى الصحابة، والكلام فى صفات الله ﷻ وغير

(١) الآية ٥٢ من سورة الشورى.

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الآية ٦٤ من سورة النحل.

(٤) الآيتان ١٨، ١٩ من سورة القيامة.

(٥) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم.

ذلك.

فبنى ذلك أقوام ونصروا تلك الأقوال وعضدوها، فتكونت من ذلك فرق ونحل، واحتدم بينهم الخلاف، واشتد النزاع، وبدأت الفرقة، فُلجأت كل فرقة إلى القرآن الكريم لتنصر أفكارها وتعضد أقوالها، فأعجزهم القرآن أن يجدوا فيه ما يدعم ذلك الباطل؛ فسلطوا عليه معاول التأويل، ثم انتقلوا إلى السنة ليجدوا فيها ما يتمنون، فلم يفلحوا، فوضعت هنالك أحاديث، وطعن في أخرى، وحُرِّفَ كثير منها، وتجاسرت العقول على نصوص الوحي، فواجهتها بالرد والتكذيب والتحريف والتبديل.

وكان لآراء تلك الفرق في الصحابة، ونظرتهم إلى الحديث والمحدثين، ورميهم بإيهاهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، وذمهم ومبالغتهم في انتقاصهم، أكبر الأثر فيما أثير حول السنة النبوية من شبهات وقد مهدت تلك الفرق وعلى رأسها المعتزلة السبيل، وفتحوا الباب على مصراعيه، فولج منه كثير من أعداء هذا الدين من اليهود والنصارى.

وإذا كانت في القرن الثاني الهجري هبت أعاصير عاتية تهدف إلى الإطاحة بالسنة، وإبعاد المسلمين عنها، وتشكيكهم في طرق نقلها ورواتها ...، فقد كانت في القرن الثاني أيضاً العلامات البارزة في طريق رعاية السنة النبوية الكريمة وتوثيقها ... وقبض الله ﷻ أئمة كباراً في هذا القرن، وقفوا في وجه هذه الأعاصير يردون كيدها، حتى ارتدت سهام العابثين إلى نحورهم، وأصبحت ذكراهم في كتب الرجال تهيج مشاعر الغضب نحوهم، والسخط عليهم من كل غيور على دينه، جزاء إثمهم وافترائهم على نبينا ﷺ، وما أقدموا عليه من تشويه سنته المطهرة.

وما أشبه الليلة بالبارحة كما يقولون!، فقد نبتت نابتة في عصرنا الحديث تشكك في السنة، في هجمة شرسة غاشمة، لم نسمع بمثلها من قبل، هجمة تكاثفت لها كل قوى الشر والبغى من الشيوعيين الملاحدة، والصليبيين، والصهاينة، ودعاة اللادينية من العلمانيين، والبهايين، والقاديانيين، وغيرهم ممن يجمعهم معسكر العداء للإسلام وأهله، وزعمت هذه النابتة أن السنة حرفت وبدلت ... وأن أسس توثيقها كانت واهية وشكلية، ولم تنهض بعبء الحفاظ عليها.

ومن المؤسف حقاً أن يكون من بين أبناء الإسلام من يزعم بصريح اللفظ : لا حجة في السنة، إنما الحجة في القرآن وحده دون سواه، وقد وجدنا بعضاً من هؤلاء في لاهور بباكستان، وسمت نفسها جماعة القرآن، وهي أعدى أعدائه، إذ تهجم على تفسيره. وهي لا تعرف من العربية حرفاً واحداً، وتعتمد على تراجم شائثة. وتعتبر ما فيها هو الحجة من غير احتياج لسنة رسول الله ﷺ.

وإن هؤلاء إن استقام لهم طريقهم لأدى ذلك إلى أن يصاب القرآن بما أصيبت به الكتب السابقة، إذ اعترأها التغيير والتبديل بسبب التراجم، وضاع الأصل.

وقد وجدنا مثل هذا الفريق في مصر، وبعضهم يتبوأ مراكز علمية عالية، ويتستر وراء بعض الألقاب كمستشار، أو دكتور، أو مفكر إسلامي ... إلخ، وقد قمت بصحبة بعضهم، للاطلاع على أحوالهم وأساليبهم في الكيد للسنة المطهرة، ورأيت كيف يخططون وينسقون مع بعضهم البعض، ورأيت كيف يستمدون المعونة ممن يكيّدون لديننا ولأمتنا الإسلامية ليل نهار. من أعداء الإسلام الظاهرين، فالتقوا جميعاً على هجوم شرس غاشم على السنة المطهرة.

ومن الواضح أن المؤامرات العدائية للإسلام تلبس في كل عصر لبوسها، فهي حين يكون المسلمون أقوياء تأخذ طريق التهديم الفكري والخلقي، والاجتماعي، وحين يكونون ضعفاء تتخذ طريق الحرب والتجمع، وتستهدف الإبادة والإفناء، فإذا عجزت طريق الحرب عن تحقيق أهدافها، انقلبت إلى طريق فكري خداع، تستهوى عقول الغافلين أو المغفلين، فينبت للإسلام في داخل أسواره نابتة تنحرف شيئاً فشيئاً عن عقيدة الإسلام السمحة، المشرقة، حتى تنتهي إلى عقائد، وأفكار تخالف المبادئ الأساسية للإسلام، وتحقق الأهداف الرئيسية التي يسعى إليها أعداؤه، من حيث أنهم لا علاقة لهم بهذا التخريب والتهديم.

والذي يمكن أن أقرره هنا ... أن علل الأمة وأدواؤها، لا تأتيها من الخارج بمقدار ما تأتيها من الداخل، ومن نفسها قبل غيرها.

ولله در من قال : ما أخشى على المسلمين إلا من المسلمين، ما أخشى من الأجانب كما أخشى من المسلمين، وهو كلام أصاب كبد الحقيقة^(١).

(١) لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ لشكيب أرسلان ص ٦٧ .

فالخطر الأكبر من هذا الهجوم الشرس على السنة المطهرة فى عصرنا يأتى ممن ينتسبون إلى الإسلام، ممن هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، وهذا ما دفعنى إلى اختيار موضوع هذا الكتاب «السنة النبوية فى كتابات أعداء الإسلام فى الكتابات العربية» .

وقد هدفت من كتابته إلى عدة أهداف منها :

أولاً : كثرة الأعاصير التى تهب فى وجه السنة النبوية من جميع أنحاء الدنيا، مستهدفة نحو أثرها، وقلع جذورها، حتى يفقد المسلمون الصورة التطبيقية الحقيقية لحياة رسول الله ﷺ، وبذلك يفقد الإسلام أكبر عناصر قوته .

فأحببت أن تكون لى مشاركة فى صد تلك الأعاصير، وإيقاف زحفها مع من بذلوا جهوداً فى الدفاع عن السنة لحماية حصنها من التهديم والتخريب، راجياً بذلك المثوبة من الله تعالى .

ثانياً : بيان أن السنة حجة لا نزاع فيها بين المسلمين، وأنها ضرورة دينية، ومن أنكر حجيتها بشروطها المعروفة فى الأصول كفر، وخرج عن دائرة الإسلام .

ثالثاً : أن يكون هذا البحث هادياً لمن تأثر من أبناء الإسلام بشبهات أعداء السنة، وأساليبهم فى الكيد لها، مما يوجب على من عرف الحق أن يأخذ بأيديهم إلى بر الأمان .

رابعاً : إرادة الإسهام فى كشف القناع عن أساليب، وحقيقة أعداء السنة، من أهل الأهواء والبدع قديماً، من الخوارج، والشيعة، والمعتزلة، ومن أحيا فكرهم فى العصر الحديث من المستشرقين، وأذياهم من دعاة اللادينية من العلمانيين، والبهائيين، والقاديانيين ... فلا يعرف الإسلام من لا يعرف الجاهلية، ولا يستبين الحق أو الرشد من لم يتبين الباطل أو الغى . كذلك لا ينافع عن الإسلام من لم يعرف أعداءه ومخاريبه، ومن لم يدرس خططهم، وأساليبهم، ولا يقدر على الحرب من لم يتعرف أرض المعركة . وإنها معركة ليست أقل من المعارك الحربية التى خاضها المسلمون، ولا يزالون فى بعض الأماكن .

إن الأخيرة قد استهدفت بالدرجة الأولى الأرض والتراب أما هذه - وهنا مكنم خطورتها- فإنها تستهدف القلب والفكر والوجدان وهى - لعمرى - أعز على الله ،

وأعز علينا من الأرض والتراب؟ ولا يخالجننا ذرة من شك أن الشراك التي نصبت شرها وكيدها من شبهات ساقطة، وطعون واهية، غير مستندة إلى دليل، ولا قائمة على برهان، وإنما هي مجرد قولٍ قاله، وافتراءٍ افتراه، أناس سادرون في غيهم، للتشكيك في حجية السنة، والتنفير من التمسك بها، والاهتداء بهديها، ليتسنى لهم القضاء عليها أولاً، ثم يخلصوا منها للقضاء على القرآن ثانياً، وبذلك يتحقق لهم من هدم الدين ما ينشدون، وقد أخبرنا الله ﷻ بذلك إذ يقول تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (١) ولكن وإن سَعَوْا ما أمكنهم، فلن يصلوا إلى هدفهم المنشود، وغايتهم المطلوبة، بل سيظلون يتخبطون تخبطاً عشوائياً في متاهات مظلمة كثيرة الالتواء صعبة المخرج، إلى أن يموتوا غيظاً وكمداً وحقدًا؛ لأن الله ﷻ تكفل بحفظ دينه من كل من يريد به سوء، وحفظ أهله من كل من يريد به بشر، كما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٢) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (٣).

وما شأن شراذم البغي - قديماً وحديثاً - ومحاولاتهم النيل من السنة المطهرة إلا كشأن من قال عنه الأعشى بن قيس :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها *** فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ
وهم ببغيهم وقالتهم الكاذبة، إنما يظلمون أنفسهم ودينهم، قال تعالى : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (٣).

خطة البحث :

نظراً لتعدد جوانب الموضوع وتشعبها، وكثرة الشُّبه وتداخلها، فقد تنوعت مصادره، مما حتم على مطالعة العديد من الكتب في أنواع العلوم المختلفة، وتجميع المادة العلمية من مظانها، يستوى في ذلك كتب الهجوم على السنة المطهرة، أو كتب الدفاع عنها، مما أدى إلى استنفاد جهد، ووقت ليس بالقليل . ولكن أحمد الله ﷻ

(١) جزء من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) الآيتان ٣٢، ٣٣ من سورة التوبة .

(٣) جزء من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

الذى أعاننى على ذلك .

وقد قسمت هذا الموضوع إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة :

أما المقدمة فقد ضمنتها : سبب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة البحث ومنهج البحث فيه .

أما التمهيد ففيه خمسة مباحث :

المبحث الأول: كلمة فى الاصطلاح . معرفة الفوارق بين المعانى اللغوية والمعانى الاصطلاحية .

المبحث الثانى : التعريف بالسنة فى مصطلح علمائها . وتحتة ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف « بالسنة » و« الحديث » فى اللغة .

المطلب الثانى : التعريف « بالسنة » و« الحديث » فى الاصطلاح .

المطلب الثالث : شبهة حول التسمية والرد عليها .

المبحث الثالث : الحديث النبوى بالسند المتصل من خصائص الأمة الإسلامية .

المبحث الرابع : الحديث النبوى تاريخ الإسلام .

المبحث الخامس : دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم .

أما الأبواب فهى :

الباب الأول : التعريف بأعداء السنة النبوية، وفيه تمهيد وأربعة فصول :

التمهيد : وفيه التعريف بأعداء لغةً وشرعاً .

الفصل الأول : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع قديماً (الخوارج، والشيعة، والمعتزلة)

الفصل الثانى : أعداء السنة النبوية من المستشرقين .

الفصل الثالث : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع حديثاً (العلمانية، والبهائية، والقاديانية) .

الفصل الرابع : أهداف أعداء الإسلام قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة النبوية المطهرة .

الباب الثانى : وسائل أعداء السنة قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة النبوية المطهرة ويشتمل على ستة فصول :

الفصل الأول : شبهات حول حجية السنة النبوية .

الفصل الثانى : وسيلتهم فى التشكيك فى حجية خير الآحاد .
الفصل الثالث : وسيلتهم فى الطعن فى رواية السنة المطهرة .
الفصل الرابع : وسيلتهم فى الطعن فى الإسناد وعلوم الحديث .
الفصل الخامس : وسيلتهم فى الطعن والتشكيك فى كتب السنة المطهرة .
الفصل السادس : وسيلتهم فى الاعتماد على مصادر غير معتبرة فى التأريخ للسنة ورواتها .

الباب الثالث : نماذج من الأحاديث الصحيحة المطعون فيها والجواب عنها . ويشتمل على تمهيد وعشرة فصول :
التمهيد ويتضمن بيان :

أ- طبعة نقد الأحاديث الصحيحة عند أعدائها .
ب- طبعة الأحاديث الصحيحة المطعون فيها .
الفصل الأول : حديث «إنما الأعمال بالنيات» .
الفصل الثانى : حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» .
الفصل الثالث : أحاديث «رؤية الله ﷻ» و«حاجة آدم موسى عليهما السلام» و«الشفاعة» .

الفصل الرابع : أحاديث «ظهور المهدي» و«خروج الدجال» و«نزول المسيح عليه السلام» .

الفصل الخامس : حديث عذاب القبر ونعيمه .
الفصل السادس : أحاديث «خلوة النبي ﷺ بامرأة من الأنصار»، و«نوم النبي ﷺ عند أم سليم، وأم حرام»، وحديث «سحر النبي ﷺ» .

الفصل السابع : حديث رضاعة الكبير ، شبهات الطاعنين فيه والرد عليها .

الفصل الثامن : حديث وقوع الذباب فى الإناء .

الفصل التاسع : ثمرات ونتائج الحديث الصحيح .

الفصل العاشر : مضار رد الأحاديث النبوية الصحيحة .

الخاتمة : وفيها نتائج هذه الدراسة، ومقترحات، وتوصيات، والفهارس العلمية للبحث .

هذا ولم أتعرض لتحرير مبحث أو مطلب إلا بعد أن رجعت إلى ما أمكننى الإطلاع عليه : من الكتب المؤلفة فيه كبيرها وصغيرها : فقد يوجد فى الصغير، مالا يوجد فى الكبير، ويستوى فى ذلك كتب المهجوم على السنة أو الدفاع عنها .

ولم أكتب شيئاً إلا بعد أن اعتقد صحته، واطمئن إليه، غير متأثر برأى أحد -ممن كتب فيه- كائناً من كان، معاصراً أو غير معاصر، ولم أتردد فى مخالفته متى تبين لى أنه قد اخطأ، مع بيان وجهة نظرى فى ذلك، ومع احترامى له، واعترافى بفضل،ه، وتقديرى لعلمه، واعتقادهى أنه «صاحب آيات، وسباق غايات» .

وقد يؤخذ علىّ : أنى قد أطلت فى بعض المباحث، أو كررت بعض العبارات، أو أظهرت فى محل إضمار، أو غير ذلك. ولكنى قصدت بهذا كله : توفية البحث حقه، وإتمام الفائدة، وزيادة الإيضاح، وعدم وقوع الناظر فى اللبس .

وإذا كانت الدراسة الموضوعية الصادقة هى تلك التى تعتمد على النصوص والوثائق فقد التزمت فى هذا الكتاب -إلى حد كبير- بإيرادها كشواهد ودلائل على ما عاجلته من فكر ومبادئ...

منهجى فى البحث :

١- كل ما عرضته فى الكتاب من شبه ومطاعن أهل الزيغ والهوى قديماً وحديثاً، المتضمنة الطعن فى السنة النبوية المطهرة، فإنى قرنت ذلك بالرد الحاسم الذى يبين بطلان وزيف تلك الشبه والمطاعن معتمداً فى ذلك على نقول من كتب أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً، فعاجلت الفكرة بالفكرة ووضحت قول الإمام بقول إمام آخر، فإن كان من جهد فى هذا الكتاب فإنما هو ثمرة الوقوف على أكتاف العلماء، ونتاج المربين الذين ربونا صغاراً، وحملونا كباراً، والمننة لله وحده، وهو ولى الجزاء وشكر الله للعلماء بذلهم .

٢- بينت مواضع الآيات التى وردت فى الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية فى الهامش، مع وضع الآية بين قوسين .

٣- عزوت الأحاديث التى أوردتها فى الكتاب إلى مصادرها الأصلية من كتب السنة المعتمدة، فإن كان الحديث فى الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، بذكر اسم الكتاب، واسم الباب، وذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث مع البيان

غالباً لدرجة الحديث من خلال أقوال أهل العلم بالحديث، إن كان الحديث من غير الصحيحين، واقتصرت على التخريج من كتب السنن الأربعة إذا كان الحديث في غير الصحيحين، وفيما عدا ذلك اقتصر على ما يفيد ثبوت الحديث أو رده.

- ٤- اعتمدت في التخريج من الصحيحين على طبعتي البخاري (بشرح فتح الباري) لابن حجر، والمنهاج شرح مسلم للنووي، لصحة متون الأحاديث في الشرحين، ولصحة عرضهما على أصول الصحيحين، وتسهيلاً للقارئ لكثرة تداول تلك الشروح، وإتماماً للفائدة بالاطلاع على فقه الحديث المخرج.
- ٥- التزمت عند النقل من أى مرجع، أو الاستفادة منه الإشارة إلى رقم جزئه وصفحته بالإضافة إلى ذكر طبعات المراجع في فهرست.
- ٦- عند النقل من فتح الباري، أو المنهاج شرح مسلم للنووي أذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث الوارد فيه الكلام المنقول، تيسيراً للوصول إلى الكلام المنقول، نظراً لاختلاف رقم الصفحات تبعاً للطبعات المتعددة.
- ٧- اكتفيت في تراجم الأعلام من الصحابة بذكر مصادر تراجمهم بذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الترجمة، ولم أترجم لهم لعدالتهم جميعاً، ولم أخالف في ذلك إلا في القليل عندما تقتضى الترجمة الدفاع ضد شبهة.
- ٨- ترجمت لكثير من الأعلام الذين جرى نقل شيء من كلامهم، مع ذكر مصادر تراجمهم، بذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الترجمة.
- ٩- شرحت المفردات الغريبة التي وردت في بعض الأحاديث مستعيناً في ذلك بكتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة، وشروح الحديث.

ثم ختمت الكتاب بفهارس سبعة هي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٤- فهرس الأشعار.
- ٥- فهرس القبائل والبلدان والفرق.

٦- فهرس المصادر والمراجع .

٧- فهرس الموضوعات التي اشتمل عليها الكتاب .

هذا وإنى -يعلم الله- ما فرطت ولا توانيت ولا كان منى ميل إلى كسل أو ركون إلى راحة، فإن فاتنى شئ فى أثناء الكتابة، أو لم أذكر أمراً كان ينبغى ذكره، أو طراً على سهو أو نسيان، فهذا لأن عمل الإنسان لا يخلوا من نقص مهما كانت عنايته . وعذرى فى ذلك أن الكمال المطلق لله ﷻ .

فما كان فى الكتاب من صواب، فهو من الله ﷻ وبتوفيقه، وما كان من خطأ فمن نفسى، ومن الشيطان، والله برىء منه ورسوله، والله وحده الكمال والعزة والجلال .

وفى الختام : أحمد الله - سبحانه وتعالى - على عونه وتوفيقه لإتمام هذا الكتاب حيث سهل لى صعبه، وذلل أمامى عقباته، وإنى لأرى لزماً على أن أسجل هنا وافر شكرى، وعظيم تقديرى، وصادق دعواتى لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الخالق الدفتار ، الذى أحاطنى بنصائحه، وتوجيهاته السديدة، وإرشاداته العديدة، حتى خرج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، فاسأل الله ﷻ أن يبارك فى دينه، وبدنه، وأهله، وولده، وأن يجزيه عنى وعن الإسلام خير الجزاء .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أقدم شكرى أيضاً : لكل من أفادنى من مشايخى وزملائى بكتاب، أو إرشاد، أو أى نوع من المساعدة ...

اللهم تقبل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم . اللهم اجعلنى جنداً من جنود كتابك، جنداً من جنود سنة نبيك ﷺ، اللهم لا تعذب لساناً يخبر عنك، ولا عيناً تنظر إلى علوم تدل عليك، ولا قدماً تمشى إلى خدمتك، ولا يداً تكتب حديث رسولك، فبعزتك لا تدخلنى النار، فقد علم أهلها أنى كنت أذب عن دينك . اللهم آمين،

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا ومولانا

محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الراجى عفو ربه الغفور

عماد السيد محمد إسماعيل الشربىنى

مَهْيَدٌ

وفيه خمسة مباحث :

- ١- المبحث الأول : كلمة فى الاصطلاح. معرفة الفوارق بين المعانى اللغوية والمعانى الاصطلاحية .
- ٢- المبحث الثانى : التعريف بالسنة فى مصطلح علمائها .
- ٣- المبحث الثالث : الحديث النبوى بالسند المتصل من خصائص الأمة الإسلامية
- ٤- المبحث الرابع : الحديث النبوى تاريخ الإسلام .
- ٥- المبحث الخامس : دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم .

المبحث الأول كلمة فى الاصطلاح

معرفة الفوارق بين المعانى اللغوية والمعانى الاصطلاحية

معرفة الفوارق بين المعانى فى اللغة وبينها فى الاصطلاح مبحث فى غاية الأهمية، لا سيما وقد ظهر الخلط بين هذه المعانى عند أعداء الإسلام والسنة المطهرة فى هجومهم على السنة، فهم لا يكادون يهتمون بمعرفة تلك الفروق، إما عن جهل يجرحهم إلى اسوأ الأحكام وأنعس النتائج بإنكار حجية السنة المطهرة، وإما عن علم متعمد لا يهتمون ولا يبينون الفوارق بين المعانى فى اللغة وبينها فى الاصطلاح بقصد تضليل القارئ وتشكيكه فى حجية السنة المطهرة ومصدريتها التشريعية^(١).

يقول أبو هلال العسكري^(٢) فى كتابه (الفروق فى اللغة) :

"الفرق بين الاسم العرفى والاسم الشرعى : أن الاسم الشرعى ما نقل عن أصله فى اللغة فسمى به فعل أو حكم حدث فى الشرع نحو الصلاة والزكاة والصوم والكفر والإيمان والإسلام وما يقرب من ذلك، وكانت هذه أسماء تجرى قبل الشرع على أشياء، ثم جرت فى الشرع على أشياء أخرى، وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها، وصار استعمالها على الأصل مجازاً، ألا ترى أن استعمال (الصلاة) اليوم فى الدعاء مجاز، وكان هو الأصل. والاسم العرفى ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا (دابة) وذلك أنه قد صار فى العرف اسماً لبعض ما يدب وكان فى الأصل اسماً لجميعة.

وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله ﷻ خطاب قد وقع فى اللغة لشيء واستعمل فى العرف لغيره، ووضع فى الشرع لآخر، فالواجب حمله على ما وضع فى الشرع؛ لأن ما وضع له فى اللغة قد انتقل عنه، وهو الأصل فيما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير نصر ص ٢٥ بتصرف، وانظر السنة فى مواجهة أعدائها للدكتور طه حبيشى ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) أبو هلال العسكري : هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، لغوى، مفسر، شاعر، أديب. من مصنفاته لحن الخاصة، والتخليص فى اللغة، والفروق، والمحاسن فى تفسير القرآن، توفى بعد سنة ٣٩٥هـ. له ترجمة فى : طبقات المفسرين للسيوطى، ص ٣٣ رقم ٢٩، وطبقات المفسرين للدوادى ١/ ١٣٨ رقم ١٣١، ومعجم الأدباء للسيوطى ٣/ ١٣٥، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٣/ ٢٤٠.

وإن كان الخطاب فى العرف لشيء وفى اللغة بخلافه وجب حمله على العرف، لأنه أولى، كما أن اللفظ الشرعى يحمله على ما عدل عنه، وإذا حصل الكلام مستعملاً فى الشريعة أولى على ما ذكر قبل، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١) إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له فى اللغة، وذلك على ضربين أحدهما يراد به ما لم يوضع له البتة نحو الصلاة والزكاة، والثانى يراد به ما وضع له فى اللغة لكنه قد جعل اسماً فى الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص، أو يبلغ حداً خصوصاً فصار كأنه مستعمل فى غير ما وضع له وذلك نحو الصيام والوضوء وما شاكله^(٢).

فاللكلمة إذن معنيان، معنى لغوى، ومعنى شرعى، أى دلالة لغوية ودلالة اصطلاحية، وقد يكون المعنى الاصطلاحى بعيداً عن المعنى اللغوى، بل قد تكون الكلمة لها أكثر من معنى فى اللغة وأكثر من معنى فى الاصطلاح ككلمة "السنة" مثلاً. فهى فضلاً عن معانيها اللغوية المتعددة، والتى سيأتى ذكرها، لها أكثر من معنى اصطلاحى عند المحدثين، والفقهاء، والأصوليين كما سيأتى.

فالذى لا يعرف هذه الفوارق الاصطلاحية لا شك واقع فى الخطأ، وسوف يضل ضاللاً مبيناً، وهذه الفوارق استغلها أعداء الإسلام والسنة المطهرة استغلالاً بشعاً ينبى عن حقدهم الدفين على الإسلام وأهله، فنراهم فى هجومهم على السنة المطهرة يركزون على بعض معانيها اللغوية أو الاصطلاحية مهملين عن جهل تارة، وعن علم تارة أخرى باقى معانيها الاصطلاحية بغية الوصول إلى هدفهم وغايتهم من التشكيك فى حجيتها وعدم العمل بها ومن ذلك تركيزهم على معنى السنة فى اصطلاح الفقهاء وهى ما ليس بواجب مما يمدح فاعلها ولا يذم تاركها^(٣). وهذا التعميم فى تعريف السنة محض الضلال^(٤)، إذ فيه صرف لهذه الكلمة عن معناها الاصطلاحى عند رجال الأصول وعلى أنها مصدر تشريعى مستقل ملازم للقرآن الكريم فى الاحتجاج، وأن

(١) جزء من الآية ٤٣ من سورة البقرة.

(٢) الفروق فى اللغة ص ٥٦ .

(٣) البحر المحيط للزركشى ١ / ٢٨٤، وإرشاد الفحول للشوكانى ١ / ١٥٥، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٥٤، وأصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١١١ .

(٤) انظر تعميم محمود أبو ربه لذلك فى أضواء على السنة ص ٣٨ .

الأحكام التكليفية الخمسة تدور فيها، كما تدور في القرآن الكريم بالتمام^(١).

ومن المعانى اللغوية التى يركز عليها أعداء الإسلام فى تعريفهم بالسنة معناها الوارد بمعنى الطريقة والسيرة، حسنة كانت أو سيئة، ويعبرون عن ذلك المعنى بالعادة والعرف كما قال المستشرق «جولد تسيهر»^(٢) : "السنة هى جماع العادات والتقاليد الوراثية فى المجتمع العربى الجاهلى؛ فنقلت إلى الإسلام، فأصابها تعديل جوهرى عند انتقالها، ثم أنشأ المسلمون من المأثور من المذاهب والأقوال والأفعال والعادات لأقدم جيل من أجيال المسلمين سنة جديدة"^(٣). وتابعه على ذلك سائر من جاء بعده من المستشرقين^(٤).

وردد هذا الكلام الدكتور على حسن عبد القادر^(٥) فى كتابه «نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى» فقال : "وكان معنى السنة موجوداً فى الأوساط العربية قديماً، ويراد به الطريق الصحيح فى الحياة للفرد وللجماعة، ولم يخترع المسلمون هذا المعنى، بل كان معروفاً فى الجاهلية، وكان يسمى عندهم سنة هذه التقاليد العربية وما وافق عادة الأسلاف. وقد بقى هذا المعنى فى الإسلام فى المدارس القديمة فى الحجاز، وفى العراق أيضاً، بهذا المعنى العام يعنى العمل القائم، والأمر المجتمع عليه فى الأوساط الإسلامية والمثل الأعلى للسلوك الصحيح من غير أن يختص ذلك بسنة النبى ﷺ وأخيراً حدد هذا المعنى، وجعلت السنة مقصورة على سنة الرسول ﷺ ويرجع هذا التحديد

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٢٥، ٢٦ بتصرف.

(٢) جولد تسيهر : مستشرق مجرى يهودى، رحل إلى سورية وفلسطين ومصر، ولازم بعض علماء الأزهر. له تصانيف باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية. ترجم بعضها إلى العربية، قال الدكتور السباعى : "عرف بعدائه للإسلام وبخطورة كتاباته عنه، ومن محررى دائرة المعارف الإسلامية" كتب عن القرآن والحديث، ومن كتبه : تاريخ مذاهب التفسير الإسلامى و"العقيدة والشرعية فى الإسلام" و"فضائح الباطنية" وغير ذلك مات سنة ١٩٢١م له ترجمة فى: الأعلام للزركلى ١/ ٢٨٤، والاستشراق للدكتور/ للسباعى ص ٣١-٣٢، وأراء المستشرقين حول القرآن وتفسيره للدكتور عمر إبراهيم ١/ ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) العقيدة والشرعية فى الإسلام ص ٤٩، ٢٥١ .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٣٠، وانظر دراسات فى الحديث للدكتور الأعظمى ١/ ٥-١١، ومنهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتور عزيزة على طه ص ٦٢، ١٢٢، ١٢٣ .

(٥) على حسن عبد القادر : أستاذ تاريخ التشريع الإسلامى، حاصل على العالمية فى الفلسفة من ألمانيا، وبحاز من كلية أصول الدين فى قسم التاريخ، وعميد كلية الشريعة بالأزهر الشريف سابقاً، من مؤلفاته : نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى .

إلى أواخر القرن الثانى الهجرى، بسبب طريقة الإمام الشافعى التى خالف بها الاصطلاح القديم^(١).

وأقول : نعم، لفظ السنة ومعناها كان معروفاً فى لغة العرب قبل الإسلام ولم يخترع المسلمون هذه الكلمة ولا معناها، ولكن ليس الأمر كما زعم المستشرقون والدكتور على حسن عبد القادر من أن معنى السنة فى صدر الإسلام العادة والعرف^(٢) الجاهلى، أو أنها الطريق الصحيح فقط، وإنما تشمل الطريق الصحيح وغير الصحيح على رأى جمهور علماء اللغة، ويؤيدهم فى الإطلاق القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والأشعار الجاهلية على ما سيأتى.

كما أن استعمال القرآن الكريم والسنة المطهرة لكلمة السنة بالمعنى اللغوى لا يعنى ذلك أن هذا المعنى اللغوى (الطريقة) أو (السيرة) أو (العادة) هو المراد شرعاً بالسنة، فهذه الكلمة انتقلت من معناها اللغوى إلى المعنى الاصطلاحى (سنة رسول الله ﷺ الشاملة لأقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية ...) وهى بهذا المعنى مصدر تشريعى ملازم للقرآن الكريم لا ينفك أحدهما عن الآخر.

وهذا المعنى الاصطلاحى لكلمة السنة كان محدداً ومعلوماً فى صدر الإسلام والنبي ﷺ بين ظهرانى أصحابه^(٣) وليس الأمر كما زعم الدكتور حسن تابعاً للمستشرقين أن هذا المعنى الاصطلاحى للسنة تحدد فى أواخر القرن الثانى الهجرى....

ومن المعانى اللغوية التى يركز عليها أعداء الإسلام فى تعريفهم بالسنة معناها الوارد بمعنى الطريقة، ثم يعرفون السنة النبوية؛ بأنها الطريقة العملية أو السنة العملية، أما أقواله وتقريراته وصفاته ﷺ فليست من السنة، وإطلاق لفظ حديث أو سنة على ذلك

(١) نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى ص ١٢٢، ١٢٣ .

(٢) يصح تعريف السنة بالعادة والعرف، ولكن المراد بالعادة فى هذه الحالة عادة الرسول ﷺ أى ما عمله أو أقره أو رآه فلم ينكره، وهى فى هذه الحالة من الدين . كما تطلق أيضاً على السيرة العملية لحياة الصحابة ﷺ ولا تعنى العادة والعرف السائد فى الجاهلية كما يوهمه كلام جولد تسيهر ومن قال بقوله انظر: حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٤٩-٥١، والمداخل إلى السنة النبوية لأستاذنا الفاضل الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص ٢٦، ٢٥ .

(٣) ستأتى الأحاديث التى تشهد بذلك انظر : ص ٤٣، ٤٤، ٤٥ .

إنما هو فى نظريهم اصطلاح مستحدث من المحدثين ولا تعرفه اللغة ولا يستعمل فى أدبها، هكذا زعم محمود أبو ريه^(١) فى كتابه (أضواء على السنة المحمدية)^(٢) تبعاً للدكتور توفيق صدقى^(٣).

وفى ذلك أيضاً يقول الدكتور المهندس محمد شحرور^(٤) فى كتابه (الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، "إن ما اصطلاح على تسميته بالسنة النبوية إنما هو حياة النبى ﷺ كنبى وكائن إنسانى عاش حياته فى الواقع، بل فى الصميم منه، وليس فى عالم الوهم".

وفى موضع آخر يقول : "من هنا يأتى التعريف الخاطئ برأينا للسنة النبوية بأنها كل ما صدر عن النبى ﷺ من قول ومن فعل أو أمر أو نهى أو إقرار. علماً بأن هذا التعريف للسنة ليس تعريف النبى ﷺ نفسه، وبالتالي فهو قابل للنقاش والأخذ والرد وهذا التعريف كان سبباً فى تحييط الإسلام، علماً بأن النبى ﷺ وصحابته لم يعرفوا السنة بهذا الشكل، وتصرفات عمر بن الخطاب تؤكد ذلك"^(٥).

ويقول نيازى عز الدين^(٦) : "رجال الدين فى القرن الثالث الهجرى عرفوا السنة وأضافوا إليها أموراً هى من اجتهادهم، فقد قالوا فى تعريفها : "هى كل ما أثر عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة "كتحتته فى غار حراء" أم بعدها. وهذا التعريف الموسع الذى أتى فى عصر

(١) محمود أبو ريه : كاتب مصرى كان منتسباً إلى الأزهر فى صدر شبابه، فلما انتقل إلى مرحلة الثانوية الأزهرية أعياه أن ينجح فيها، أكثر من مرة، فعمل مصححاً للأخطاء المطبعية بجريدة فى بلده، ثم موظفاً فى دائرة البلدية حتى أحيل إلى التقاعد. من مصنفاته التى طعن فيها فى السنة والصحابة، أضواء على السنة، وقصة الحديث المحمدى، شيخ المضيرة (أبو هريرة) انظر : السنة ومكائنها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٤٦٦ .

(٢) أضواء على السنة ص ٣٩ .

(٣) الدكتور توفيق صدقى : هو الدكتور محمد توفيق صدقى طبيب بمصلحة السجون بالقاهرة، كتب مقالات فى مجلة المنار بعنوان "الإسلام هو القرآن وحده" مات سنة ١٩٢٠م، ترجم له الشيخ محمد رشيد رضا فى مجلة المنار المجلد ٤٨٣/ ٢١ وما بعدها، وانظر : مجلة المنار المجلد ١١ / ٧٧٤ .

(٤) محمد شحرور : كاتب سورى معاصر، حاصل على الدكتوراه فى الهندسة من الجامعة القومية الإيرلندية فى دبلن. من مؤلفاته : الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، والإسلام والإيمان منظومة القيم، والدولة والمجتمع .

(٥) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٤٦-٥٤٨ .

(٦) نيازى عز الدين : كاتب سورى معاصر، هاجر إلى أمريكا. من مؤلفاته : إنذار من السماء، ودين السلطان، الذى زعم فيه أن السنة المطهرة وضعها أئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين لتثبيت ملك السلطان ومعاوية ﷺ وصار على دربه علماء المسلمين إلى يومنا هذا .

متأخر عن عصر الرسول ﷺ وصحابته قد جر البلاء على الإسلام. وفي موضع آخر يقول: "وإن أغلب الذين أدخلوا أحاديث الرسول ﷺ وأفعاله وتصرفاته الخاصة في الدين فعلوها وهم يعلمون أنهم يفعلون الممنوع، ويقعون في المعصية، لكن الهوى والشيطان كانا أقوى من الإيمان في تلك الفترة، ففعل الشيطان ما يريد" (١).

ومن المعاني اللغوية التي يركزون عليها في تشكيكهم في السنة المطهرة معناها الوارد في القرآن الكريم بمعنى أمر الله ﷻ ونهيه وسائر أحكامه وطريقته، ويقولون: لا سنة سوى سنة الله ﷻ والواردة في كتابه العزيز، وأنه مستحيل أن يكون لرسول الله سنة، ويكون لله ﷻ سنة، فيشرك الرسول نفسه مع الله ﷻ.

وفي ذلك يقول محمد نجيب (٢) في كتابه (الصلاة): القرآن وما فيه من آيات هو سنة الله التي سنّها وفرضها نظاماً للوجود، واتبعها الله نفسه؛ فهي سنة الله... وليس من المعقول أن يكون للرسول سنة ويكون لله سنة، فيشرك الرسول نفسه مع الله ويكون لكلاهما سنة خاصة وهو أمر مستحيل أن يحصل من مؤمن ومن رسول على الأخص، فما كان لبشر آتاه الله الكتاب والحكم والنبوة أن يترك حكم الله وسنته، ويطلب من الناس أن تتبع ما يسنّه هو من أحكام، وليس ذلك إن حصل إلا استكباراً في الأرض، وتعال على الله. يقول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (٣) ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (٤). وهذا يؤكد وجوب الرجوع لكتاب الله وحده جماع سنة الله (٥).

أ.هـ.

(١) إنذار من السماء ص ٤٠، ١١١.

(٢) محمد نجيب كاتب معاصر. من مؤلفاته (الصلاة) أنكر فيه السنة المطهرة، وزعم أن تفاصيل الصلاة واردة في القرآن الكريم، والكتاب صادر عن ندوة أنصار القرآن، نشر دائرة المعارف العلمية الإسلامية.

(٣) الآية ٧٩ من سورة آل عمران.

(٤) الآيتان ٤٢، ٤٣ من سورة فاطر.

(٥) الصلاة ص ٢٧٦، ٢٧٧.

وفى ذلك أيضاً يقول أحمد صبحى منصور^(١) فى كتابه (حد الردة) معرفاً بالسنة الحقيقية قائلاً: "سنة الله تعالى هى سنة رسوله عليه السلام ...، الله تعالى ينزل الشرع وحياً، والرسول يبلغه وينفذه، ويكون النبى أول الناس طاعة واتباعاً لأوامر الله تعالى. والله تعالى أمر النبى بأن يقول ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾^(٢). والإيمان بالرسول معناه الإيمان بكل ما نزل عليه من القرآن والإيمان بأنه اتبع ذلك الوحي وطبقه، وكان أول الناس إيماناً به وتنفيذاً له^(٣)."

ويقول قاسم أحمد^(٤) فى كتابه (إعادة تقييم الحديث): "إنه بالنظر إلى استخدام كلمتى السنة والحديث فى القرآن والذي يعطينا معلومات شيقة، نجد أن كلمة "سنة" تشير فى القرآن إلى النظام أو الناموس الآلى وإلى مثال الأمم السابقة التى لقيت مصيرها. فلم يشر القرآن إلى أن السنة هى سلوك النبى، وهذان الاستخدامان تشير إليهما الآيتان التاليتان:

﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾^(٥) ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٦).

فكلمة "حديث" استخدمت فى القرآن بمعنى "الأخبار" و"القصص" و"الرسالة" و"الشئ" وقد ذكرت ستاً وثلاثين مرة فى مواضع لغوية مختلفة، ولا يشير أى منها إلى ما يعرف بالحديث النبوى. فعلى العكس وردت فى عشرة مواضع من الآيات البينات تشير إلى القرآن وتستبعد بشدة أى حديث إلى جانب القرآن منها هذه الآيات ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا﴾^(٧) ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ

(١) أحمد صبحى منصور تخرج فى الأزهر وحصل على العالمية فى التاريخ من الجامعة وتبرأ من السنة فترأت منه الجامعة، سافر إلى أمريكا وعمل مع المتنبى رشاد خليفة، يحاضر بالجامعة الأمريكية بمصر، ومدير رواق بن خلدون بالمقطم. من مصنفاته: الأنبياء فى القرآن، والمسلم العاصى، وعذاب القبر والتعبان الأقرع، ولماذا القرآن، باسم مستعار وهو عبد الله خليفة. انظر قصته هو ورشاد خليفة فى كتابى مسيلمة فى مسجد توسان، والدفاع عن السنة الجزء الأول من سلسلة "الإسلام واستمرار المؤامرة كلاهما لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى.

(٢) جزء من الآية ٩ من سورة الأحقاف.

(٣) حد الردة ص ٤٠.

(٤) قاسم أحمد كاتب ماليزى معاصر، ورئيس الحزب الاشتراكى الماليزى -سابقاً- من مؤلفاته: إعادة تقييم الحديث، أنكر فيه حججة السنة المطهرة.

(٥) الآية ٢٣ من سورة الفتح.

(٦) الآية ٣٨ من سورة الأنفال.

(٧) جزء من الآية ٢٣ من سورة الزمر.

لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ»^(١).

هذا والذي زعمه أعداء السنة المطهرة في تعريفهم بالسنة النبوية من أنها الطريقة العملية أو السنة العملية، أو هي سنة الله ﷻ.

وأن تعريف السنة النبوية بأنها «كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة...» اصطلاح مستحدث من المحدثين ولم يعرفه النبي ﷺ ولا أصحابه ﷺ بل كان هذا التعريف سبباً في تحنيط الإسلام.

هذا الزعم الكاذب إنما يدل على ما سبق وأن ذكرته من أن هؤلاء الأعداء يخلطون بين المعاني في اللغة وبينها في الاصطلاح، ولا يهتمون بمعرفتها ولا ببيانها إما عن جهل، وإما عن علم بقصد خداع القارئ وتضليله وتشكيكه في حجية السنة وفي علمائها الذين قيدهم رب العزة لحفظها من التغيير والتبديل تماماً بتمام، كما قيض لكتابه العزيز من يحفظه من العلماء الأفاضل.

لذا كان لزاماً علينا بيان الفوارق بين معاني (السنة والحديث) في اللغة وبينها في الاصطلاح، حيث سيتضح جلياً صدق ما ذكرته من خلطهم وعدم اهتمامهم بتلك الفوارق عن جهل تارة، وعن علم تارة أخرى، كما سيتضح أن السنة النبوية بتعريفها المعلوم عند المحدثين والأصوليين والفقهاء، كان مقصوداً من النبي ﷺ ومعلوماً للصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - وأن هذا التعريف للسنة المطهرة كان سبباً في عزة الإسلام وأهله، وليس سبباً في تحنيطه كما يزعم أعداء الإسلام.

كما سيتضح أيضاً أن مصطلح السنة ومصطلح الحديث كانا مترادفين زمن النبوة المباركة وزمن الصحابة ﷺ فمن بعدهم من التابعين وتابعيهم ﷺ وعلى ذلك علماء الشرع الحنيف، خلافاً لأعداء الإسلام الزاعمين: أن مصطلح السنة غير مصطلح الحديث، وأنهما يجب أن يكونا متميزين عن بعضهما فإلى بيان ذلك.

(١٩) الآية ٦ من سورة لقمان، وانظر: إعادة تقييم الحديث ص ٧٧، ٧٨، واستشهاد بهذه الآية على أن لفظ الحديث هو القرآن استشهاد باطل ف (هو الحديث) هنا الأقاصيص والأساطير، انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/٤٤١.

المبحث الثانى التعريف بالسنة فى مصطلح علمائها

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف "بالسنة" و"الحديث" فى اللغة.

المطلب الثانى : التعريف "بالسنة" و"الحديث" فى الاصطلاح.

المطلب الثالث : شبهة حول التسمية والرد عليها.

المطلب الأول

التعريف بالسنة و'الحديث' فى اللغة

تطلق السنة فى اللغة على عدة معان منها :

١- ما يدل على الصقالة والملازمة، ومن ذلك إطلاقها على الوجه أو دائرته، أو صورته، وبهذا المعنى وردت فى أشعار العرب قال الأعشى (١) :

كريمًا شمائله من بنى *** معاوية الأكرمين السنن

حيث أراد بقوله "الأكرمين السنن" الأكرمين الوجوه .

وقال ذو الرمة (٢) :

تريك سنة وجه غير مقرفة *** ملساء ليس لها خال ولا ندب

حيث أراد بقوله "تريك سنة وجه" تريك دائرة وجهها .

وقال ثعلب (٣) :

بيضاء فى المرأة سنتها *** فى البيت تحت مواضع اللمس

حيث أراد بقوله : "فى المرأة سنتها" فى المرأة صورتها (٤) .

٢- كذلك ترد السنة بمعنى : السيرة المستمرة، والطريقة المستقيمة، سواء حسنة كانت أم سيئة (٥)، وأصلها اللغوى مأخوذ من قولك : سننت الماء إذا واليت صبه،

(١) الأعشى : هو ميمون بن قيس بن جندل، انتهى نسبه إلى بكر بن وائل من ربيعة، لقب بالأعشى لسوء بصره، وكنى بأبى البصير تفاؤلاً بالشفاء، أو لنفاذ بصره، وسمى "صناجة العرب" لأنه كان يتغنى بشعره، وتوفى سنة ٧٧هـ . له ترجمة فى : الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ٢٥٧ رقم ٢١، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٣ / ٣٥٦، وأدباء العرب لبطرس البستاني ١ / ٢١٢ .

(٢) ذو الرمة : ذو الرمة أو الرمة، أبو الحارث غيلان بن بهيس بن مسعود بن عدى، له ديوان شعر مطبوع فى مجلد ضخيم، وتوفى سنة ١١٧هـ . له ترجمة فى : الأعلام للزركلى ٥ / ٣١٩، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ / ١١ - ١٧ رقم ٥٢٣، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ٥٢٤ رقم ٩٤ .

(٣) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني بالولاء، إمام الكوفة فى النحو واللغة، من كتبه الفصيح "له ترجمة فى الأعلام للزركلى ١ / ٢٥٢، وبغية الوعاة للسيوطى ١ / ٣٩٦ - ٣٩٨ رقم ٧٨٧ .

(٤) لسان العرب لابن منظور ١٣ / ٢٢٤، والقاموس المحيط للفيروزآبادى ٤ / ٢٣٣، والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرون ١ / ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٥) مختار الصحاح للرازي ص ٣١٧، ولسان العرب ١٣ / ٢٢٥، والقاموس المحيط ٤ / ٢٣٩، والمعجم الوسيط ١ / ٤٥٦ .

وفى لسان العرب : سن عليه الماء : صبه، وقيل : أرسله إرسالاً ليناً ... وسن الماء على وجهه، أى : صبه عليه صباً سهلاً.

قال الجوهري^(١) : سننت الماء على وجهي : أى أرسلته إرسالاً من غير تفريق ... والسنن : الصب فى سهولة ... وفى حديث عمرو بن العاص^(٢) ﷺ عند موته : فسئوا على التراب سناً^(٣) أى ضعوه وضعاً سهلاً^(٤) فشبهت العرب الطريقة المتبعة، والسيرة المستمرة بالشئ المصبوب، لتوالى أجزائه على نهج واحد، ومن هذا المعنى قول خالد بن عتبة الهذلى :

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها *** فأول راضٍ سنة من يسيرها^(٥)
وبهذا الإطلاق اللغوى جاءت كلمة السنة فى القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾^(٦) وقال تعالى ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ...﴾ الآية^(٧).

كما جاءت أيضاً فى السنة النبوية بهذا المعنى، قال ﷺ "من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها وزر من عمل بها إلى يوم القيامة"^(٨) وقال ﷺ "لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر

(١) الجوهري : هو إسماعيل بن حماد التركى الجوهري، يكنى : أبا نصر الفراءى، كان إماماً فى اللغة والأدب، وهو صاحب الصحاح فى اللغة، توفى سنة ٣٩٣هـ له ترجمة فى : مرآة الجنان : ٢ / ٤٤٦، ولسان الميزان لابن حجر ١ / ٦١٤ رقم ١٢٧٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ / ١٤١، والوافى بالوفيات ٩ / ١١١ رقم ٤٠٢٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ١ / ١٩٤ .

(٢) عمرو بن العاص : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٣ رقم ٥٨٩٧، والاستيعاب ٣ / ١١٨٤ رقم ١٩٣١، واسد الغابة ٤ / ٢٣٢ - ٢٣٥ رقم ٣٩٧١، وتاريخ الصحابة ص ١٧٣ رقم ٨٨٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ٧١ رقم ٣٧٦ .

(٣) أخرجه مسلم (شرح النووى) كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج ١ / ٤١٤ رقم ١٢١، وأحمد فى مسند ٤ / ١٩٩ .

(٤) لسان العرب ١٣ / ٢٢٧، والقاموس المحيط ٤ / ٢٣٩، والمعجم الوسيط ١ / ٤٥٥، ٤٥٦ .

(٥) لسان العرب لابن منظور ١٣ / ٢٢٥ .

(٦) الآية ٧٧ من سورة الإسراء .

(٧) الآية ٥٥ من سورة الكهف .

(٨) أخرجه مسلم (شرح النووى) كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر ٤ / ١١٠، ١١١ رقم ١٠١٧، وأخرجه فى كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ٨ / ٤٧٩ رقم ١٠١٧ من حديث جرير بن عبد الله .

وذراعاً بذراع" (١).

وهكذا فإن العرب تطلق على كل من ابتدأ أمراً عمل به قوم من بعده، بأنه هو الذى سنه، ومن هذا المعنى قول نصيب :

كأننى سنتت الحب أول عاشق *** من الناس إذا أحببت من بينهم وحدى
وخصها بعض أهل اللغة بالطريقة المستقيمة الحسنة دون غيرها، ولذلك قيل : فلان من أهل السنة (٢).

والحق هو ما عليه جمهور أهل اللغة ويؤيدهم فى الإطلاق الآيات والأحاديث السابق ذكرها وقول خالد الهذلى المتقدم (٣).

والعلاقة بين المعنيين (اللغوى والاصطلاحى) ظاهرة؛ لأن سنة المصطفى ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير أو ... إلخ. طريقة متبعة عند المؤمنين ليس لهم خيرة فى أمره ﷺ كما قال رب العزة ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (٤).

قال الدكتور همام عبد الرحيم سعيد : "وسنة النبى ﷺ تحمل هذه المعانى اللغوية، لما فيها من جريان الأحكام واطرادها، وصقل الحياة الإنسانية بها، فيكون وجه المجتمع السائر على هديها ناضراً بخيرها وبركتها، ويستفاد من المعانى اللغوية أن السنة فيها معنى التكرار والاعتیاد، وفيها معنى التقويم، وإمرار الشئ على الشئ من أجل إحداده وصقله (٥).

٣- كما ترد "السنة" بمعنى العناية بالشئ ورعايته، يقال : سن الإبل إذا أحسن رعايتها، والعناية بها (٦)، والفعل الذى داوم عليه النبى ﷺ سمي سنة بمعنى : أنه ﷺ

(١) متفق عليه من حديث أبى سعيد الخدرى ﷺ: البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الاعتصام بالسنة، باب قول النبى ﷺ، لتبعن سنن من كان قبلكم ١٣ / ٣١٢ رقم ٧٣٢٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب العلم، باب إتباع سنن اليهود والنصارى ٨ / ٤٧٢ رقم ٢٦٦٩ .

(٢) إرشاد الفحول للشوكانى ١ / ١٥٥، ولسان العرب لابن منظور ١٣ / ٢٢٥، والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين ١ / ٤٥٥ .

(٣) حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٤٦ .

(٤) الآية ٣٦ من سورة الأحزاب، وانظر : الحديث النبوى للدكتور محمد الصباغ ص ١٣٩ .

(٥) الفكر المنهجي عند المحدثين ص ٢٧ .

(٦) لسان العرب ١٣ / ٢٢٥، والقاموس المحيط ٤ / ٢٣٣ .

أحسن رعايته وإدامته^(١).

٤- كما ترد "السنة" بمعنى البيان، يقال : سن الأمر، أى بينه، وفى الحديث "إني لأنسى أو أنسى لأسن"^(٢) أى إنما أدفع إلى النسيان لأسوق الناس بالهداية إلى طريق مستقيم، وأبين لهم ما يحتاجون أن يفعلوا إذا عرض لهم النسيان^(٣).

٥- وتستعمل "السنة" أيضاً بمعنى دين الله تعالى الذى هو أمره ونهيه وسائر أحكامه^(٤).

٦- وقال الطبرى^(٥): "السنة" هى المثال المتبع، والأمم المؤتم به، ومنه قول لبيد بن ربيعة^(٦):

من معشر سنت لهم آباؤهم *** ولكل قوم سنة وإمامها^(٧)

٧- ونقل القرطبي^(٨)، عن الفضل^(٩) أن "السنة" الأمة، وأنشد :

(١) مفاتيح الغيب للفخر الرازى ٣ / ٥٤٠ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ كتاب السهو، باب العمل فى السهو ١٠٠ / رقم ٢، قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث روى عن النبي ﷺ مسنداً ولا مقطوعاً، من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التى فى الموطأ، التى لا توجد فى غيره مسنده ولا مرسله . ومعناه صحيح فى الأصول .

(٣) لسان العرب ١٣ / ٢٢٥، والقاموس المحيط ٤ / ٢٣٣، والمعجم الوسيط ١ / ٤٥٥ .

(٤) القاموس المحيط ٤ / ٢٣٩، والمعجم الوسيط ١ / ٤٥٦ .

(٥) الطبرى : هو محمد بن جرير بن زيد، الطبرى، أبو محمد، صاحب التفسير الكبير، والتاويخ الشهير، كان من الأئمة المتجهدين، ولم يقلد أحداً، وكان إماماً فى فنون كثيرة منها : التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ وغير ذلك، توفى سنة ٣١٠ هـ . له ترجمة فى : تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ٢ / ١٦٢ رقم ٥٨٩، ووفيات الأعيان ٤ / ١٩١، ١٩٢ رقم ٥٧٠، وطبقات المفسرين للدوادى ٢ / ١١٠-١١٨ رقم ٤٦٨، وطبقات المفسرين للسيوطى، ص ٨٢ رقم ٩٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٢ / ٢٦٠، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢٢٢ / رقم ٢٣ .

(٦) لبيد : هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري، كان أبوه يعرف بريعة المقترين لجوده وسخائه، فنشأ لبيد كريماً مثله، توفى سنة ٤١ هـ . له ترجمة فى : الأعلام للزركلى ٦ / ١٠٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ٢٧٤ - ٢٨٥ رقم ٢٥، ومرآة الجنان للياقعى ١ / ١١٩، وأدباء العرب لبطرس البستاني ١ / ١٤٤ - ١٥١ .

(٧) جامع البيان فى تأويل آى القرآن ٤ / ١٠٠ .

(٨) القرطبي : هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصارى الخزرجى المالكي أبو عبد الله القرطبي، كان مفسراً، ورعاً، زاهداً، متقناً متبحراً، من مصنفاته "الجامع لأحكام القرآن" و"شرح الأسماء الحسنى" توفى سنة ٦٧١ هـ . له ترجمة فى : طبقات المفسرين للدوادى ٢ / ٦٩-٧٠ رقم ٤٣٤، وطبقات المفسرين للسيوطى ص ٧٩ رقم ٨٨، وشذرات الذهب ٥ / ٢٣٥، والديباج المذهب لابن فرحون ٤٠٦ رقم ٥٤٩، وشجرة النور الزكية محمد مخلوف ص ١٩٧ رقم ٦٦٦ .

(٩) الفضل : هو الفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب، لغوى، عالم بالأدب، من مؤلفاته الفاخر فيما تلحن به العامة و"جواهر القبائل" توفى سنة ٢٩٠ هـ . له ترجمة فى : تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ١٣ / ١٢٤ رقم ٧١٠٩، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤ / ٢٠٥، ٢٠٦ رقم ٥٧٩ فى ترجمة ابنه محمد بن الفضل، وبغية الوعاة للسيوطى ٢ / ٢٩٦ رقم ٢٠١٣ .

ما عاين الناس من فضل كفضلهم *** ولا رأوا مثلهم فى سالف السنن^(١)

٨- ونقل الشوكانى^(٢)، عن الكسائى^(٣) أن "السنة" الدوام^(٤).

خلاصة القول كما يقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمى :

إن السنة معناها فى اللغة "الطريقة" و"العادة" و"السيرة" سواء كانت سيئة أو حسنة، وقد استعملها الإسلام (القرآن والنبى ﷺ) فى معناها اللغوى كما رأينا فى الآيات والأحاديث السابقة، ثم خصصها الإسلام بطريقة النبى ﷺ وطريقة أصحابه ﷺ، كما سيأتى فى تعريف السنة اصطلاحاً، وليس معنى هذا أن معناها اللغوى قد بطل أو انعدم بلبقى استعمالها ولكن فى نطاق ضيق^(٥).

التعريف بالحديث لغة :

"الحديث" فى اللغة : الجديد ضد القديم ومادة الكلمة "حدث" تدور حول معنى واحد وهو كون الشئ بعد أن لم يكن، والحديث كلام يحدث منه الشئ بعد الشئ، بعد أن لم يكن^(٦).

وإنما سميت الكلمات والعبارات حديثاً؛ لأن الكلمات إنما تتركب من الحروف المتعاقبة المتواليّة، وكل واحد من تلك الحروف يحدث عقب صاحبه، أو لأن سماعها يحدث فى القلوب من المعانى والعلوم الشئ الكثير قال تعالى ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾^(٧).

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٢١٦ .

(٢) الشوكانى : هو محمد بن على بن محمد الشوكانى، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن من أهل صنعاء، من مولفاته "فتح القدير" فى التفسير "وإرشاد الفحول" فى أصول الفقه . توفى سنة ١٢٥٠هـ . له ترجمة فى : البدر الطالع للشوكانى ٢ / ٢١٤ - ٢٢٥ رقم ٤٨٢، والفتح المبين لعبد الله المراغى ٣ / ١٤٤ - ١٤٥، وأصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان إسماعيل، ص ٥٣٠ - ٥٣٢، والرسالة المستطرفة للكشاني ص ١٥٢، والأعلام للزركلى ٧/ ١٩٠، ومعجم المؤلفين لكحالة ١١/ ٥٣٣ .

(٣) إرشاد الفحول ١ / ١٥٥ .

(٤) الكسائى : هو على بن حمزة الكوفى المعروف بالكسائى، أخذ القراءات عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ الهراء كثيراً، ثم الخليل بن أحمد بالبصرة . توفى سنة ١٨٩هـ . له ترجمة فى : وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ٢٩٥ - ٢٩٧ رقم ٢٣٣، وبغية الوعاة للسيوطى ٢ / ١٦٢ - ١٦٤ رقم ١٧٠١، وطبقات المفسرين للدوادى ١ / ٤٠٤ - ٤٠٩ رقم ٣٤٩، طبقات القراء لابن الجزرى ١ / ٥٣٥، وطبقات القراء للذهبي ١ / ١٠٠، واللباب فى تهذيب الأنساب ٣ / ٩٧، والفهرست لابن النديم ص ١٠٣ .

(٥) دراسات فى الحديث النبوى ١ / ٥، ١١ بتصرف .

(٦) القاموس المحيط ١ / ١٦٣ .

(٧) الآية ٣٤ من سورة الطور .

ويجمع الحديث على أحاديث على خلاف القياس، ويرى الفراء أن واحد الأحاديث أحدوثة، ثم جعلوه جمعاً للحديث وقال ابن برى: ليس الأمر كما زعم الفراء، لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدوثة، أما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحداً إلا حديثاً^(١).

ويرى الزمخشري^(٢): إن الأحاديث اسم جمع^(٣)، وخالفه أبو حيان في البحر^(٤): فقال ليس كل الأحاديث باسم جمع، بل هو جمع تكسير للحديث على غير قياس كأباطيل، واسم الجمع لم يأت على هذا الوزن^(٥)، فالراجح أنها جمعت على غير قياس... والجمع القياسى للفظ حديث أحدثه كرغيف وأرغفة، أو حدث كقضب وقضب^(٦).

قال فضيلة الأستاذ الدكتور مروان محمد شاهين: أما عن الحديث فى اللغة فله معان ثلاثة:

الأول: الحديث بمعنى الجديد الذى هو ضد القديم، تقول: لبست ثوباً حديثاً أى جديداً، وقرأت كتاباً حديثاً بمعنى الجديد، وركبت سيارة حديثة تعنى سيارة جديدة.

الثانى: الحديث بمعنى الخير والنبأ مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾^(٧)

(١) تاج العروس للزبيدي ١/ ٦١٣.

(٢) الزمخشري: هو أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، نحوى، لغوى، معتزلى، مفسر، يلقب بجار الله لمجاورته بمكة زماناً، من مصنفاته: الكشف عن حقائق التنزيل، والفايق فى غريب الحديث، مات سنة ٥٣٨هـ. له ترجمة فى: وفيات الأعيان لابن خلكان ٥/ ١٦٨-١٧٤ رقم ٧١١، وبغية الوعاة للسيوطى ٢/ ٢٧٩ رقم ١٩٧٧، وإشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني، ص ٣٤٥ رقم ٢١٠، وطبقات المفسرين للسيوطى، ص ٤٨ رقم ١٤٧، وطبقات المفسرين للدوادى ٢/ ٣١٤ رقم ٦٢٥.

(٣) الكشف للزمخشري ٢/ ٢٤٣.

(٤) أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف، أثير الدين أبو حيان، الغرناطى، من كبار العلماء بالعربية، والتفسير، والحديث، من مؤلفاته البحر المحيط فى التفسير، والتذكرة فى العربية، وعقد اللآلى فى القراءات. مات سنة ٧٤٥هـ. له ترجمة فى ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٣، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٦/ ٣١، وطبقات المفسرين للدوادى ٢/ ٢٨٧ - ٢٩١ رقم ٦٠٨، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥، والأعلام ٧/ ١٥٣، والرسالة المستطرفة ص ١٠١.

(٥) البحر المحيط لأبى حيان ٥/ ٢٨١ عند تفسير أول سورة يوسف.

(٦) بحث فى علوم الحديث لفضيلة الأستاذ الدكتور عزت عطيه ص ١٠.

(٧) الآية ١٥ من سورة النازعات.

ومثل قوله ﷺ : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾^(١) وقد ورد هذا المعنى أيضاً في قول ربنا ﷺ ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾^(٢).

الثالث : الحديث بمعنى الكلام مثل قول الله تعالى ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾^(٣) أى نزل أحسن الكلام، ومثل قوله سبحانه ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^(٤) وقوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٥) أى إن لم يؤمنوا بالقرآن الكريم فبأى كلام بعده يؤمنون^(٦).

وبهذا الإطلاق اللغوى جاءت كلمة "الحديث" فى السنة المطهرة مراداً بها كلام رب العزة، وكلام رسول الله ﷺ فمثال ما جاء فى السنة مراداً بها كلام الله ﷻ ما أخرجه مسلم فى صحيحه عن جابر بن عبد الله^(٧) قال : كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : صباحكم ومساكم، ويقول : بعثت أنا والساعة كهاتين، ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى ويقول: أما بعد : فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة...^(٨).

ومثال ما جاء فى السنة مراداً بها كلام النبى ﷺ ما أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن زيد بن ثابت^(٩) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : "نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، قرب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه، ورب

(١) الآية الأولى من سورة الغاشية .

(٢) جزء من الآية ٣ من سورة التحريم .

(٣) جزء من الآية ٢٣ من سورة الزمر .

(٤) جزء من الآية ٨٧ من سورة النساء .

(٥) الآية ٥٠ من سورة المرسلات .

(٦) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص ١١ .

(٧) جابر بن عبد الله : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٤٥ رقم ١٠٢٢، والاستيعاب ١ / ٢١٩ رقم ٢٩٠، وأسد الغابة ١ / ٤٩٢ رقم ٦٤٧، وتاريخ الصحابة ص ٥٨ رقم ١٨٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧ رقم ٢٥، وتذكرة الحفاظ ١ / ٤٣ رقم ٢١، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٩ رقم ٢١ .

(٨) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة ٣ / ٤١٨ رقم ٨٦٧ .

(٩) زيد بن ثابت : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ١ / ٦١١ رقم ٢٨٨٧، والاستيعاب ٣ / ١٣٦ رقم ٨٤٥، وأسد الغابة ٢ / ٣٤٦ رقم ١٨٢٤، وتذكرة الحفاظ ١ / ٣٠ رقم ١٥، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٧ رقم ١٥، وتاريخ الصحابة ص ١٠٥ رقم ٤٦٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦ رقم ٢٢ .

حامل فقه ليس بفقيه" (١) وعن المغيرة بن شعبة (٢) قال : قال رسول الله ﷺ "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ" (٣).

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب فضل نشر العلم ٣/ ٣٢٢ رقم ٣٦٦٠ واللفظ له، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ٥/ ٣٣ رقم ٢٦٥٦، وقال أبو عيسى : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبى الدرداء وأنس ثم قال : حديث زيد بن ثابت حديث حسن، وأخرجه ابن ماجة في سننه المقدمة، باب من بلغ علماً، ١/ ٨٤ رقم ٢٣٠ .

(٢) المغيرة بن شعبة : صحابي جليل له ترجمة في : الإصابة ٣/ ٤٥٢ رقم ٨١٧٤، والاستيعاب ٤/ ١٤٤٥ رقم ٢٤٨٣، واسد الغابة ٥/ ٢٣٨ رقم ٥٧١، وتاريخ الصحابة ص ٢٣٠ رقم ١٢٣٧، ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢٦٩، وتجويز أسماء الصحابة ٢/ ٩١ .

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووي) في المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ١/ ٩٥ .

المطلب الثانى

التعريف بالسنة والحديث فى الاصطلاح

بادئ ذى بدء وقبل بيان معنى "السنة" و"الحديث" فى اصطلاح العلماء نقول : إذا كان هناك بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة كما سبق، واصطلاحاً كما سيأتى تفصيلاً، إلا أنهما مترادفان متساويان فى استعمالهم؛ فهم جميعاً لم يطلقوا استعمالهما اللغوى.

يقول الدكتور صبحى الصالح : "ولئن أطلقت السنة فى كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث؛ فإن الشعور بتساويهما فى الدلالة أو تقاربهما على - الأقل - كان دائماً يساور نقاد الحديث، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التى كان الرسول - صلوات الله عليه - يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة؟ وهل موضوع الحديث يغير موضوع السنة؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد؟ ألا ينتهيان أخيراً إلى النبى الكريم فى أقواله المؤيدة لأعماله، وفى أعماله المؤيدة لأقواله؟

حين جالت هذه الأسئلة فى أذهان النقاد لم يجدوا بأساً فى أن يصرحوا بحقيقة لا ترد إذا تناسينا موردى التسميتين كان الحديث والسنة شيئاً واحداً، فليقل أكثر المحدثين أنهما مترادفان^(١).

وإذن فمعنى السنة والحديث عند علماء الشرع واحد من حيث إطلاق أحدهما مكان الآخر، ففى كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبى ﷺ إلا أن أهل كل اختصاص قد نظروا إلى السنة من الزاوية التى تعنيهم - من حيث تخصصهم وموضوع علمهم.

١- فعلماء الحديث إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادى، والرائد الناصح، الذى أخبر الله ﷻ أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل، وأخبار وأقوال وأفعال سواء أثبت المنقول حكماً شرعياً أم لا^(٢).

(١) علوم الحديث ومصطلحه بتصرف يسير ص ٩، ١٠ .

(٢) أصول الحديث، علومه، ومصطلحه، للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ١٨ .

فعرفوها بأنها كل ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو إقرار (تقرير) أو صفة خَلْقِيَّة أو صفة خُلُقِيَّة حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والنام قبل البعثة أو بعدها. فلذلك من الأثر ماله فى إثبات النبوة وإعطاء الأسوة وتعميق الإيمان، وتوكيد العلاقة والمحبة والتوقير بيننا وبينه ﷺ، والالتزام بسنته المطهرة^(١).

أما علماء الأصول : فإنهم يعنون بالبحث فى مصادر الشريعة، وأخذ الأدلة الشرعية من النصوص، واستنباط الأحكام منها - ومن هنا كان اهتمامهم بالسنة من حيث كونها المصدر الثانى للتشريع بعد كتاب الله تعالى فعرفوها بأنها كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو ترك، أو كتابة، أو إشارة مفهمه أو هم مصحوب بالقرائن، أو غير ذلك مما يثبت الأحكام ويقررهما، مما لم ينطق به الكتاب العزيز^(٢).

أما الفقهاء فيطلقون كلمة "سنة" ويعنون بها ما يقل عن درجة الوجوب والإلزام، فالواجب والفرض عندهم ما يثاب فاعله، ويعاقب تاركه، أما السنة عندهم - فهى ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها مما فعله الرسول ﷺ وواظب عليه؛ لأنها فى اصطلاحهم - أقل إلزاماً من الفرض، ونظرة الفقهاء إلى السنة خاضعة لتخصصهم، ولموضوع علمهم الذى هو البحث عن حكم الشرع على أفعال العباد من حيث الوجوب والتحريم والاستحباب والكراهة والإباحة ومن هنا خضع تعريفهم للسنة إلى تخصصهم الذى يعملون فيه^(٣).

السنة وعمل الصحابة :

يقول فى ذلك الدكتور محمد عجاج الخطيب، إلى جانب المعنى السابق الذى يدل عليه لفظ السنة، فقد يطلق العلماء (محدثين وأصوليين وفقهاء) لفظ السنة أحياناً على ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ سواء أكان ذلك فى القرآن الكريم أم فى المأثور

(١) شذرات من علوم السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور الأحمدي أبو النور ١ / ٤٤، وعلوم الحديث لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص ١٦ .

(٢) انظر : الإحكام فى أصول الأحكام للأمدى ١ / ١٢٧، والتقريب والتجسير لابن أمير الحاج ٢ / ٢٢٣، وغاية الوصول شرح لب الأصول زكريا الأنصارى ص ٩١، ومناهج العقول للبدخشى ٢ / ٢٦٩، وإرشاد الفحول للشوكاني ١ / ١٥٥، وأصول الفقه للحضرى ص ٢٥٠، ٢٥١ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير للدكتور مروان شاهين ص ١٣ .

عن النبي ﷺ أم لا، لكنه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم، أو اجتهداً مجتمعاً عليه منهم .

ومن أبرز ما ثبت في السنة بهذا المعنى حد الخمر، حيث كان تعزير شارب الخمر في عهده ﷺ غير معين فكانوا يضربونه تارة أربعين جلده، وتارة يبلغون ثمانين جلدة، فلما كان عهد عمر^(١) ﷺ استشار الناس؛ فقال عبد الرحمن بن عوف^(٢) ﷺ أخف الحدود ثمانون، وقال علي^(٣) ﷺ نرى أن نجلده ثمانين؛ فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، فجلد عمر ﷺ في الخمر ثمانين^(٤).

وثبت في ذلك أيضاً تضمين الصناع . وقضى الخلفاء ﷺ بذلك، قال علي ﷺ لا يصلح الناس إلا ذاك؛ لأن الناس بحاجة إلى الاستصناع، وعدم تضمين الصناع يورث الإهمال في العمل وعدم المسئولية، مما يؤدي إلى ضياع أموال الناس^(٥).

ومن ذلك أيضاً، جَمْعُ المصاحف في عهد أبي بكر برأى عمر -رضي الله عنهما-^(٦)، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة وتدوين الدواوين، وما أشبه ذلك مما اقتضاه النظر المصلحي الذي أقره الصحابة -رضوان الله عليهم- أجمعين^(٧).

ومما يدل على إطلاق السنة بهذا المعنى قوله ﷺ فيما رواه عنه العرياض بن سارية^(٨) ﷺ قال : صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا

(١) عمر بن الخطاب : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٣ / ٥١٨، رقم ٥٧٥٢، والاستيعاب ٣ / ١١٤٤، رقم ١٨٧٨، واسد الغابة ٤ / ١٣٧، رقم ٣٨٣٠، وتذكرة الحفاظ ١ / ٥، رقم ٢، وطبقات الحفاظ ص ١٣ رقم ٢، وتاريخ الصحابة ص ٢٣ رقم ٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠ رقم ٣، وتجريد أسماء الصحابة ١ / ٣٩٧ .
(٢) عبد الرحمن بن عوف : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٤٥٦، رقم ٥١٩٥، والاستيعاب ٢ / ٨٤٤، رقم ١٤٥٥، واسد الغابة ٣ / ٤٧٥، رقم ٣٣٧٠، وتاريخ الصحابة ص ٢٥ رقم ٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٤ رقم ١٢ .

(٣) على بن أبى طالب : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٥٠٧، رقم ٥٧٠٤، والاستيعاب ٣ / ١٠٨٩، رقم ١٨٥٥، واسد الغابة ٤ / ٨٧، رقم ٣٧٨٩، وتاريخ الصحابة ص ٢٤ رقم ٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١ رقم ٥، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٠، رقم ٤، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٤ رقم ٤ .
(٤) أخرجه مالك فى الموطأ كتاب الأشربة، باب الحد فى الخمر ٢ / ٦٤٢، رقم ٢ .

(٥) الاعتصام للشاطبى ٢ / ١١٩، وانظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٨١-٩٦ .
(٦) انظر : الحديث فى صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن ٨ / ٦٢٧، رقم ٤٩٨٦ .

(٧) الموافقات للشاطبى ٤ / ٦٥٠، وانظر : المدخل إلى السنة النبوية ص ٣٢، ٣٣ .
(٨) العرياض بن سارية : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٤٧٣، رقم ٥٥٠١، والاستيعاب ٣ / ١٢٣٨، رقم ٢٠٢٦، واسد الغابة ٤ / ١٩، رقم ٣٦٣٠، وتاريخ الصحابة ١٩٩، رقم ١٠٦٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٥ رقم ٣٣١ .

موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلّت منها القلوب، فقال قائل : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا؟ فقال : "أوصيكم بتقوى الله ﷻ والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حيشياً، فإنه من يعش منكم بعدى فسيروا اختلافاً كثيراً؛ فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة" (١) وقوله ﷺ فيما رواه عنه عبد الله بن عمرو (٢) -رضى الله عنهما- قال : قال رسول الله ﷺ "إن بنى إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين، كلهم فى النار إلا ملة واحدة، قالوا : ومن هى يا رسول الله قال : ما أنا عليه وأصحابى" (٣).

واستدل على ذلك أيضاً بأن السلف كانوا يقولون : سنة العمرين أى أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما-، ومما أخرجه ابن عبد البر بسنده عن مالك بن أنس (٤) قال عمر بن عبد العزيز (٥) : سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً الأخذ بها تصديق بكتاب الله ﷻ واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله ، من عمل بها؛ فهو

(١) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب فى لزوم السنة ٤ / ٢٠٠ رقم ٤٦٠٧، والترمذى كتاب العلم، باب ما جاء فى الأخذ بالسنة واجتناب البدع ٥ / ٤٣-٤٤ رقم ٢٦٧٦، وابن ماجة فى المقدمة، باب إتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ١ / ١٥-١٧ رقمى ٤٢-٤٣ وغيرهم .

(٢) عبد الله بن عمرو : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٣٥١ رقم ٤٨٦٥، والاستيعاب ٣ / ٢٥٦ رقم ١٦٣٦، واسد الغابة ٣ / ٣٤٥ رقم ٣٠٩٢، وتجرید أسماء الصحابة ١ / ٣٢٦، وتاريخ الصحابة رقم ٧٢١، ومشاهير علماء الأمصار ص ٧١ رقم ٣٧٧، وتذكرة الحفاظ ١ / ٤١ رقم ١٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٨ رقم ١٩ .

(٣) أخرجه الترمذى كتاب الإيمان، باب ما جاء فى افتراق هذه الأمة ٢٦ / ٢٦٤١، وقال أبو عيسى : هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه، وانظر : أصول الحديث علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب بتصرف يسير ص ٢١، ٢٢ .

(٤) مالك بن أنس: هو الإمام مالك بن أنس، أحد أعلام الإسلام، إمام دار الهجرة، وصاحب الموطأ، توفى سنة ١٧٩هـ. له ترجمة فى: تذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٧ رقم ١٩٩، وطبقات المفسرين للدوادى ٢ / ٢٩٤ رقم ٦١٣، والديباج المذهب ص ٥٦، وشذرات الذهب ١ / ٢٨٩، والثقات للعللى ص ٤١٧ رقم ١٥٢١، ومروج الذهب ٣ / ٣٥٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦٩ رقم ١١١٠ .

(٥) عمر بن عبد العزيز : هو عمر بن العزيز بن مروان بن الحكم بن أبى العاص الأموى، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولى إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير، وولى الخلافة بعده، فعد من الخلفاء الراشدين مدة خلافته سنتان ونصف، توفى سنة ١٠١هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ / ١٨٨ رقم ١٠٤، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٥٣ رقم ١٠١، وتقريب التهذيب ١ / ٧٢٢ رقم ٤٩٥٦، والكاشف ٢ / ٦٥ رقم ٤٠٨٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٠٩ رقم ١٤١١ .

مهتد، ومن استنصر بها؛ فهو منصور، ومن خالفها؛ اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصله جهنم وساءت مصيراً^(١).

وإذا كان عمل الصحابة ﷺ يطلق عليه لفظ السنة - فلا يعنى هذا أن السنة معناها فى صدر الإسلام "العادات والتقاليد الوراثية فى المجتمع العربى الجاهلى، ثم نقلت إلى الإسلام" كما زعم جولدتسيهر وغيره، لأن تلك الادعاءات كما قال الدكتور الأعظمى تخالف مخالفه جذرية ما دلت عليه النصوص القطعية والتى تفسر بعضها بعضاً. لما رواه أحمد فى مسنده عن سالم^(٢) قال "كان عبد الله بن عمر^(٣) يفتى بالذى أنزل الله ﷻ من الرخصة بالتمتع، وسن رسول الله ﷺ فيه : فيقول ناس لابن عمر : كيف تخالف أباك؟ وقد نهى عن ذلك، فيقول لهم عبد الله ﷻ ألا تتقون الله إن كان عمر نهى عن ذلك فيبتغى فيه الخير، يلتمس به تمام العمرة، فلم تحرمون ذلك؟ وقد أحله الله وعمل به رسول الله ﷺ أفرسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا سنته أم سنة عمر^(٤)."

فدل ذلك على أن لفظ "السنة" فى صدر الإسلام كان معلوماً بأنها سنة النبى ﷺ وليس ما كان معروفاً مألوفاً فى الجاهلية، إذ لو كان الفرق الشائع، أو تقاليد المجتمع الجاهلية هما "السنة" فكيف نفسر قول ابن عمر هذا؟^(٥).

هذا وإن كانت السنة تطلق على ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ كما سبق،

(١) أخرجه الخطيب فى الفقيه والمتفقه، باب القول فى أنه يجب إتباع ما سنه السلف من الإجماع والخلاف وأنه لا يجوز الخروج عنه ١/ ٤٣٥ رقم ٤٥٥، والآجرو فى الشريعة ص ٤٨، ٦٥، ٣٠٦، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم، باب الحظ على لزوم السنة والاقتصار عليها ٢/ ١٨٧ .

(٢) سالم : هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى، أبو عمر أو أبو عبد الله، المدنى، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، يشبه أبيه فى الهدى والسمت . روى عن أبيه وأبى هريرة، وعنه الزهرى، وصالح بن كيسان . مات سنة ١٠٦ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ٣٣٥ رقم ٢١٨٢، والكاشف ١/ ٤٢٢ رقم ١٧٧٣، والجرح والتعديل ٣/ ١٦٨، وتاريخ الثقات للعجلي ص ١٧٤ رقم ٤٩٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٥ رقم ٤٣٨ .

(٣) عبد الله بن عمر : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢/ ٣٤٧ رقم ٤٨٥٢، والاستيعاب ٣/ ٣٤٠ رقم ١٦٣٠، واسد الغابة ٣/ ٣٣٦ رقم ٣٠٨٢ وتذكرة الحفاظ ١/ ٣٧ رقم ١٧، وتاريخ الصحابة ١٤٩ رقم ٧١٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٣ رقم ٥٥، وتجرید أسماء الصحابة ١/ ٣٢٥ .

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده ٢/ ٩٥ .

(٥) دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ١/ ٥-١١ بتصرف، وانظر : السنة فى مواجهة أعدائها ص ٣٦ وما بعدها.

فهي أيضاً تطلق ويراد بها الجانب العملى الذى نقل لنا عن رسول الله ﷺ أما الحديث: فهو الأخبار التى نقلت لنا عنه ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته... إلخ. وفى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم قول العلماء فى وصف أحدهم مثلاً (إمام فى الحديث) أو (إمام فى السنة) أو قولهم عنه إنه (إمام فيهما معاً)، أى أنه عالم فى الحديث، وعالم بالسنة يطبقها على نفسه، ويلتزم بها فى سلوكه.

والسنة بهذا المعنى الأخير تباين البدعة التى ليست من الدين والتى اعتبرها الرسول ﷺ ضلالة؛ لأنها ليست من شرع الله فى شئ، وكل ضلالة فى النار. وفى ضوء ذلك أيضاً نستطيع أن نفهم قول الرسول ﷺ "من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" (١)... ووفقاً لهذا المعنى نستطيع أن نفهم أيضاً قول عبد الرحمن ابن مهدي (٢) -وهو واحد من أفذاذ علم الحديث ورجاله، ومن كبار العلماء بالسنة - حينما سئل عن مالك بن أنس، والأوزاعي (٣)، وسفيان بن عيينة (٤) فقال : الأوزاعي إمام فى السنة وليس بإمام فى الحديث، وسفيان إمام فى الحديث وليس بإمام فى السنة، ومالك إمام فيهما معاً.

(١) الحديث متفق عليه من حديث عائشة رضى الله عنها، أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على جدر ٥ / ٣٥٥ رقم ٢٦٩٧ . ومسلم (بشرح النووى) كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ٦ / ٢٥٦، ٢٥٧ رقم ١٧١٨ .

(٢) عبد الرحمن بن مهدي : هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصرى، الثقة، الأمين، العالم بالحديث وأسماء الرجال، كان الشافعى يرجع إليه فى الحديث، وقال عنه : لا اعرف له نظيراً فى الدنيا . مات سنة ١٩٨ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٥٩٢ رقم ٤٠٣٢ ، والكاشف ١ / ٦٤٥ رقم ٣٣٢٣ ، والجرح والتعديل ٥ / ٢٨٨ رقم ١٣٨٢ ، والنفقات للعجلي، ص ٢٩٩ رقم ٩٨٥ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٣٢٩ رقم ٣١٣ ، وطبقات الحفاظ للسيوطى، ص ١٤٤ رقم ٣٠١ ، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١ / ١٤١ رقم ٣٥ .

(٣) الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد، أبو عمرو الأوزاعي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، وهو صاحب مدرسة فى الفقه، وكان مذهبه منتشرًا فى الشام انتشاراً واسعاً، وظل لمذهبه أنصار فى المغرب والأندلس حتى القرنين الثالث والرابع للهجرة، ثم توارى أمام مذهب الشافعى ومذهب مالك . مات سنة ١٥٨ هـ له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٨ رقم ١٧٧ ، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٨٥ رقم ١٦٨ ، والنفقات للعجلي ص ٢٩٦ رقم ٩٧٠ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢١١ رقم ١٤٢٥ ، والنفقات لابن حبان ٧ / ٦٢ ، ووفيات الأعيان ٣ / ١٢٧ رقم ٣٦١ ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٢٣٨ رقم ٤٨٤ .

(٤) سفيان بن عيينة : هو سفيان بن عيينة بن أبى عمران، أبو محمد، الكوفى ثم المكي، أحد أئمة الإسلام الأعلام، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره، وربما دلس، ولكن عن الثقات . مات سنة ١٩٨ هـ . وله ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١ / ٢٦٢ رقم ٢٤٩ ، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١١٩ رقم ٢٣٨ ، وطبقات المفسرين للدوادى ١ / ١٩٦ رقم ١٨٧ ، والنفقات للعجلي ص ١٩٤ رقم ٥٧٧ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧٩ رقم ١١٨١ .

وإجابة عبد الرحمن بن مهدي واضحة الدلالة على أن السنة - فى مثل هذا الاستعمال - إنما يراد بها الجانب العملى فى الإسلام، أما الحديث فهو الاشتغال بما نقل لنا عن رسول الله ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته ... إلخ.

ومن هنا يقولون أيضاً : فلان صاحب سنة وفلان صاحب بدعة، أما الأول، فلأنه يتبع هدى النبى ﷺ ، "وأما الثانى؛ فلأنه يحاول أن يلحق بالدين ما ليس منه" (١).

يقول الدكتور صبحى الصالح : وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم بالآخر كأنهما متغايران من كل وجه، حتى صح أن يذكر ابن النديم كتاباً بعنوان السنن بشواهد الحديث" (٢).

وهناك تفريق آخر بين الحديث والسنة وهو ما ذكره العلامة الكتاني من أن الموقوف لا يسمى سنة، ولكنه يسمى حديثاً" (٣).

ويعقب الدكتور محمد الصباغ : على التفريق بين السنة والحديث فى قول الأمام عبد الرحمن بن مهدي فيقول : ولكن هذا التفريق لم يعيش طويلاً فيما بعد، وأضحت الكلمتان مترادفتين، ولا نذكر هذا التفريق إلا من أجل فهم مثل العبارة الواردة عن ابن مهدي والتي ذكرناها آنفاً (٤).

هذا ومرادى بالسنة هنا : ما أراده المحدثون وذهب إليه جمهورهم وهى : أقوال النبى ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية وسيره ومغازيه قبل البعثة مثل تحنثه فى غار حراء (٥)، ومثل حسن سيرته، لأن الحال يستفاد منها ما كان عليه من كريم الأخلاق ومحاسن الأفعال؛ كقول أم المؤمنين خديجة -رضى الله عنها- له ﷺ كلا والله لا يخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقرى الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق (٦)

(١) الزرقانى على الموطأ ٣/ ١ .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ٦ .

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٣٢ .

(٤) الحديث النبوى مصطلحه، بلاغته، كنهه ص ١٤٦ .

(٥) متفق عليه من حديث عائشة رضى الله عنها البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب بدء الوحي، باب رقم ٣،

٣٠/ ١ رقم ٣، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/ ٤٧٤ رقم

١٦٠ .

(٦) راجع تحريجه فى نفس الحديث السابق .

ومثل أنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وأنه عرف بالصدق والأمانة وما إلى ذلك من صفات الخير، وحسن الخلق، فمثل ذلك ينتفع به في إثبات نبوته ﷺ كثيراً كما حصل من هرقل في حديثه المشهور^(١).

وهذا ما جعل العلماء يعتبرون كل ما يتصل به ﷺ قبل البعثة جزءاً من السنة؛ فالسنة عندهم تشمل كل ما يتصل بالرسول ﷺ قبل وبعد البعثة، ويدخل في التعريف ما كان عليه عمل الصحابة. وهذا أجمع تعريف لها^(٢). والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي عندهم^(٣) أ.هـ.

ومن هنا يظهر فساد قول جولدتسيهر : في كتابه (دراسات محمدية) يجب أن يكون مصطلح "الحديث"، ومصطلح "السنة" متميزين عن بعضهما^(٤)، فهما ليسا بمعنى واحد، وإنما السنة دليل الحديث^(٥).

وجولدتسيهر بزعمه هذا لم يفرق بين المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية للفظتين: الحديث والسنة لذلك تراه يخلط في الموضوع بعدم التزامه باصطلاحات علماء الشرع، مما جعله يظن أن الخلاف في معاني لفظ (حديث) و(سنة) هو نوع من الاضطراب في التفكير عند المسلمين، وهذه الاصطلاحات قد استوفيناها قبل قليل، فظهر أنه لم يعتبر اصطلاحات القوم، بل لم يقترب منها أدنى الاقتراب.

وقوله (إنما السنة دليل الحديث) هذه الدعوى جره إليها تفريقه بين الحديث والسنة، وكان الأشبه بالعكس، فالحديث دليل السنة، فهما بمعنى واحد في اصطلاح الأصوليين.

ومن هنا جاء قولهم : سنة ثابتة عن الرسول، وسنة غير ثابتة عنه.

(١) متفق عليه من حديث أبي سفيان بن حرب (البخارى (شرح فتح البارى) كتاب، بدء الوحي باب رقم ٦، ٤٢/ ١ رقم ٧، ومسلم (شرح النووي) كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي ﷺ، إلى هرقل يدعوه للإسلام ٦/٣٤٦ رقم ١٧٧٣ .

(٢) انظر : جامع العلوم والحكم ٢ / ١٢٠، والمدخل إلى السنة النبوية ص ٣٣، ٣٤ .

(٣) الحديث والمحدثون للدكتور أبو زهو ص ١٠، وانظر : تيسير اللطيف الخبير في علوم حديث البشير النذير للدكتور مروان شاهين ص ٢٨، ٢٩ .

(٤) نقلاً عن ضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير نصر ص ٣١٤ .

(٥) العقيدة والشريعة في الإسلام جولدتسيهر ص ٤٩، ومن فرق بينهما أيضاً الأستاذ محمد رشيد رضا، انظر: مجلة المنار المجلد ١٠ / ٨٥٢، ٨٥٣ .

فالأولى : لأنه ثبت عن الرسول الكريم أنه قال ذلك الشيء أو فعله أو أقره، وطريقة ثبوت ذلك عن الرسول هو وجود الحديث الشريف الذى يتضمن ذلك ويشهد عليه.

الثانية : لأنه لم نجد حديثاً عن النبى قولاً أو فعلاً أو تقريراً يؤكدها، فهى بذلك سنة غير ملزمة وكذلك إذا قيل : السنة كذا، ومن السنة كذا، وهكذا السنة كلها دليل شرعى ملزم؛ لأن ذلك ثابت عن النبى (بوجه من الوجوه^(١) أ.هـ .

والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين، ص ٣١٤ - ٣٢٢ بتصرف.

المطلب الثالث

شبهة حول التسمية والرد عليها

من نافلة القول أن نقرر : أن كلمتي "السنة" و"الحديث" عربيتين، حيث أنكر هذه البديهة من أعداء الإسلام جولد تسيهر حين زعم تارةً بأن كلمة "السنة" مأخوذة من العبرية (مشناة) فقال : "حتى في الإسلام، أخذت هذه الفكرة مكاناً أيضاً، أعنى اتخاذ قانون مقدس وراء القرآن مكتوباً أو مسموعاً كما هو الحال عند اليهود"^(١).

وقال تارةً ثانية : أنها مصطلح وثني في أصله وإنما تبناه واقتبسه الإسلام . وتابعه على ذلك من جلده شاخت ومارغوليوث، كما نقله عنهم الدكتور محمد الأعظمي في كتابه (دراسات في الحديث النبوي) ^(٢).

وتابع المستشرقين على ذلك قاسم أحمد حيث قال : "وما ينبغي أن يفتن إليه المسلمون هو التشابه الكبير جداً بين هذا الرأي ورأي اليهود القديم عن الوحي المكتوب والشفوي. فالتلمود اليهودي الذي يشمل المشناة والجمارة وهما يشبهان الحديث والسنة الإسلامية. وهما عبارة عن مجموعة تعاليم شفوية لحاخامات وكبار علماء اليهود أساسها تفسيرهم وشرحهم لكتابهم المقدس على مدى طويل على لسان العالم اليهودي يهوذا جولد^(٣).

كما زعم المستشرق الفريد غيوم في كتابه (الحديث في الإسلام): أن كلمة "حديث" مشتقة من الكلمة العبرية عند اليهود "هداش" والتي تعني الجديد أو تعنى الأخبار أو القصص^(٤). ومرد هذه الشبهة يهدف إلى نفى أن تكون الكلمتين عربيتين .

وقد رد هذه الشبهة الباطلة الأستاذ الشيخ محمود شلتوت في كتابه (الإسلام عقيدة وشرعية) ونفى أن تكون كلمة السنة مأخوذة من العبرية^(٥).

(١) العقيدة والشرعية في الإسلام ص ٤٩ .

(٢) دراسات في الحديث النبوي ١ / ٦٥٠ .

(٣) إعادة تقييم الحديث ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٤) نقلاً عن منهجية جمع السنة للدكتور عزية على طه ص ٦٢ .

(٥) الإسلام عقيدة وشرعية ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ .

كما رد الدكتور محمد الأعظمي في كتابه (دراسات في الحديث النبوي) الزعم الباطل لجولدتسيهر؛ أنها مصطلح وثني في أصله، وإنما تبناه واقتبسه الإسلام^(١).

وذكر هذه الشبهة وردھا الدكتور رعوف شلبي في كتابه (السنة النبوية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين) فقال : بحكم طبيعة الحياة فإن الخير لا يسلم من الشر، وإن العدل لا يسلم من الجور، ولقد قىض الشيطان عناصر تفترى على الإسلام وعلى مصادره، فقد زعم بعض الباحثين أن التعبير بكلمة سنة أخذه المسلمون من الكلمة العبرية (مشناة) التي تطلق في الاصطلاح اليهودي على مجموعة الروايات الإسرائيلية التي تعتبر في نظرهم مرجعاً أساسياً في التعرف على أحكام التوراة، كما تعتبر شرحاً وتفسيراً لها، ثم عربھا المسلمون إلى كلمة (سنة) ويدعى اليهود أن المسلمين أطلقوها - بعد التعريب - علماً على مجموعة الروايات النبوية في مقابل استعمالهم لكلمة "مشناة" علماً على مجموعة الروايات الإسرائيلية .

والجواب : يقول فضيلة الأستاذ الدكتور رعوف شلبي اعتراض اليهود ومن تابعهم على كلمة "سنة" و"حديث" ملخص في نقطتين :

١- أن المسلمين عربوھا من كلمة "مشناة" و"هداش" .

٢- أن المسلمين أطلقوها علماً على مجموعة الروايات النبوية في مقابل ما صنعه اليهود من إطلاقهم كلمة "مشناة" على مجموعة الروايات الإسرائيلية التي تشرح لهم التوراة، ونعتبر المصدر الأساسي في التعرف على الأحكام .

ورداً على النقطة الأولى : فإن العقل الباحث الأمين لا يتقبل ادعاء اليهود ومن صار على دربهم، أن العرب الأوائل المسلمين قد عربوا "مشناة" إلى "سنة" أو عربوا "هداش" إلى "حديث" .

أولاً : لعدم المشابهة في الحروف والبنية .

ثانياً : لأن الكلمتين ورد استعمالهما في الشعر الجاهلي قبل الإسلام، كما استعمالهما ربنا ﷺ في كتابة العزيز، واستعملهما نبينا ﷺ في حديثه الشريف، على نحو ما ذكرناه سالفاً في تعريف السنة والحديث لغة. وذلك مما لا يترك مجالاً لفرضية

(١) دراسات في الحديث النبوي ١/ ٥- ١١ .

بحث تعريب كلمة سنة من مشناة أو حديث من هداش .

وإذا فالكلمتين لم يعربهما المسلمون من كلمتى مشناة وهداش، وإنما أخذوهما من صميم لغتهم، وصريح كتابهم الكريم، وصريح حديث نبيهم ﷺ (١) .

يقول الدكتور الأعظمى : ولذا فإن ما قاله جولدتسيهر بأن السنة مصطلح وثنى استخدمه الإسلام، ادعاء لا يستند إلى دليل، ومعارض للأدلة الملموسة، ثم إن استعمال الجاهليين أو الوثنيين من العرب لكلمة "ما" فى مفهومها اللغوى لا يلبسها ثوباً معيناً، ولا يحيلها إلى مصطلح وثنى وخصوصاً إذا لاحظنا استعمالاتهم المختلفة لهذه الكلمة، وإلا أصبحت اللغة العربية بكاملها مصطلحاً وثنياً وهذا لا يقول به عاقل (٢) .

ونفس هذا الكلام يقال رداً على ما زعمه الفريد غيوم من أن كلمة "حديث" مشتقة من الكلمة العبرية "هداش" .

ورداً على النقطة الثانية : يقول ابن قيم الجوزية (٣) فى إغاثة اللفهان : إن كلمة مشناة إنما تعنى الكتاب الذى ألفه علماء اليهود فى زمن دولة البابليين والفرس، ودولة اليونان والروم، وهو الكتاب الأصغر، ومبلغ حجمه نحو ثمانمائة ورقة .

أما التلمود : فهو الكتاب الأكبر الذى ألفه علماء اليهود مع مشناة، ومبلغ حجمه نحو نصف حمل بغل لكبيره، ولم يكن الفقهاء الذين ألفوه فى عصر واحد، وإنما ألفوه جيلاً بعد جيل، فلما نظر المتأخرون منهم إلى هذا التأليف، وأنه كلما مر عليه الزمان زادوا فيه، وأن فى الزيادات المتأخرة ما يناقض أوائل هذا التأليف، علموا أنهم إن لم يقطعوا ذلك ومنعوا من الزيادة فيه، أدى إلى الخلل الذى لا يمكن سده، قطعوا الزيادة فيه، ومنعوا منها، وحظروا على الفقهاء الزيادة فيه، وإضافة شئ آخر إليه، وحرموا من أن يضاف إليه شئ آخر فوقف على ذلك المقدار (٤) .

(١) السنة النبوية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين ص ٣٢ وما بعدها بتصرف .

(٢) دراسات فى الحديث النبوى ١ / ٧ .

(٣) ابن قيم الجوزية : هو محمد بن أبى بكر بن أيوب الزرعى الدمشقى، أبو عبد الله، الفقيه الحنبلى الأصولى المحدث النحوى الأديب الواعظ الخطيب، له مصنفات عديدة أشهرها : أعلام الموقعين عن رب العالمين، وزاد المعاد فى هدى خير العباد، وغير ذلك، مات سنة ٧٥١ هـ . له ترجمة فى: البداية والنهاية لابن كثير ١٤ / ٢٣٤، والدرر الكامنة لابن حجر ٣ / ٤٠٠-٤٠٣ رقم ١٠٦٧، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٨، وطبقات المفسرين للدوادى ٢ / ٩٣ - ٩٧، رقم ٤٥٦، والوافى بالوفيات ٢ / ٢٧٠ .

(٤) إغاثة اللفهان ٢ / ٣٢٤، ٣٢٣ .

وإذا فالمشنة والتلمود من تأليف فقهاء اليهود إرضاءً لأهوائهم، وقد نسبوها إلى التوراة وإلى سيدنا موسى - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - وليس الأمر كذلك فى الحديث النبوى والسنة المطهرة؛ فهى مرويات نبوية موحى بها من قبل رب العزة، ولا مدخل لأحد من علماء الإسلام فى شئ منها إلا بحفظها ورعايتها وتنفيذها، وصاحب السنة المطهرة ﷺ هو الذى أطلق وسمى كل ما ورد عنه من قول أو فعل أو تقرير أو... إلخ. بأنه من حديثه الشريف وسنته المطهرة. فهو القائل ﷺ : "قد يتس الشيطان بأن يعبد بأرضكم، ولكنه رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم، فاحذروا يا أيها الناس، إنى قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه ﷺ" (١).

وبهذا كله يتضح لنا أن الكلمتين "سنة" و"حديث" :

١- عربيتان أصيلتان .

٢- وأن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة قد استعملاهما .

٣- وأن الرسول ﷺ هو الذى سُمى الحديث والسنة ووضعهما علماً على كل ما ورد عنه من قول أو فعل أو تقرير ... إلخ، كما سبق وأن ذكرت .

وبذلك ينمحي من الإمكان فرض أن المسلمين عربوا كلمة "سنة" من كلمة "مشنة" أو "مهداش"، أو فرض أنها مصطلح وثنى، وأنه فرق كبير بين ثريا الحجة البيضاء فى الإسلام، وبين ثرى المحرفين الذين لعنوا على لسان أنبيائهم داود وعيسى بن مريم جزاءً بما كانوا يصنعون (٢) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرک كتاب العلم، باب خطبته ﷺ فى حجة الوداع ١/ ١٧١، ١٧٢ رقم ٣١٨ من حديث ابن عباس -رضى الله عنهما- وقال فى إسناده عكرمة واحتج به البخارى، وابن أبى أويس واحتج به مسلم، وسائر روايته متفق عليهم، ثم قال وله شاهد من حديث أبى هريرة ﷺ، وأخرجه فى الموضع السابق، ووافقه الذهبى وقال وله أصل فى الصحيح أ.هـ.

(٢) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رعوف شلبى ص ٣٢: ٣٦ بتصرف.

المبحث الثالث

الحديث النبوي بالسند المتصل

من خصائص الأمة الإسلامية

قال الدكتور سعد المرصفي الحديث النبوي بالسند المتصل : "خص الله به الأمة الإسلامية دون ما سواها، فلسنا نعرف على مدى التاريخ أمة من أمم الرسل -عليهم صلوات الله وتسليماته - سعدت بمثل هذه المجموعة الناطقة، وبهذا السجل الخالد لنبيها بالسند المتصل، بل بالعكس من ذلك نرى الأمم كلها فقيرة لا تملك مصدراً من مصادر الحديث عن الأنبياء حيث انقطعت الصلة بينها وبين أنبيائها علمياً وتاريخياً، وفقدت الحلقة التاريخية التي تصلها بعصر هؤلاء الرسل -عليهم صلوات الله وتسليماته- وتوقفها على شئون حياتهم، وما يكتنفها من ظروف وملابسات حتى صار كثير من المفكرين يشكون في وجودهم، ونحن على معارضتنا لهذا التطرف، نؤمن بأن هناك حلقات مفقودة لا يمكن البحث عنها، والاهتداء إليها.

أما خاتم الرسل والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليه - فهو الرسول الذي نعرف عنه كل دقيق وجليل، ونعرف عنه من دقائق الأخلاق والعادات والميول والرغبات، والقول والعمل ما لا نعرفه عن غيره بالسند المتصل، بل إن ما عرفناه عن الأنبياء جاء من طريق الوحي الذي أنزله الله عليه في كتابه، وبينه لنا ﷺ في حديثه الشريف.

فالحديث المتصل : هو السجل الخالد الذي حفظ لنا هذه الحياة المباركة، وهو من خصائص هذه الأمة دون ما سواها. وهو الذي يعرف المسلم بنبيه وحببيه ويسعده بصحبته، وكأنه حضر مجلسه، واستمع لحديثه، وقضى معه مدة من الزمان؛ ليسمع كلامه، ويشاهد فعله، ويشاهد سيرته، ثم إنه ميزان عادل لحركة هذه الأمة، زاخر بالحياة النابضة، والقوة المؤثرة التي تبعث على الخير والفلاح والرشد والصلاح.

ومن رحمة الله تعالى أن كانت أمة الإسلام أمة تملك قوة الذاكرة، وعظمة الصدق وتحمل الرواية، وقد فاقت في ذلك كل الأمم، وقد وعى الصحابة الكرام - رضى الله تبارك وتعالى عنهم أجمعين - كل ما سمعوه وكل ما شاهدوه، وحرصوا أشد الحرص

وأبلغه على حفظه ونشره، حرصاً لم يعرف عن أمة نبي من الأنبياء، وجاء التابعون وتابعوهم فحملوا الأمانة، وبلغوا حديث الرسول الحبيب، وتتابع المسلمون جيلاً بعد جيل برواية العدل الضابط عن مثله يحفظون ويبلغون^(١) أ.هـ.

وصدق القائل : "إن الحديث علم رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر لا يعتنى به إلا كل حبر، ولا يجرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على مر الدهر، لم يزل فى القديم والحديث يسمو عزّة وجلالاً، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين، ومنه يدري شمائل من سما ذاتاً ووصفاً واسماً، ويقف على أسرار بلاغة من شرف الخلاق عرباً وعجماً"^(٢).

يقول الدكتور محمد على الصابونى : "وسيطل الحديث النبوى بالسند المتصل من الخصائص التى اختص الله ﷻ بها هذه الأمة الإسلامية، ذلك الكنز الثمين، والتراث النبوى العظيم، الذى تركه لنا سيد المرسلين ﷺ، فحفظته الأمة غصاً طرياً على مدى العصور والأزمان وها نحن اليوم وقد مضى القرن الرابع عشر، ودخلنا فى القرن الخامس عشر من هجرة سيد المرسلين ﷺ نقرأ حديث نبينا ﷺ ونسمعه ونحفظه، كما نطق به رسول الله ﷺ ويخطب به ويذاع على العالم، نقياً صحيحاً وكأن رسول الله ﷺ حىّ بين أظهرنا نتحدث به هذه الساعة، ولم يكن مثل هذا لأمة من أمم الأرض، أمة حفظت ورعت كلام نبينا كما رعت وحفظته هذه الأمة الإسلامية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، ليبقى دين الله ﷻ خالداً دائماً مدى الأزمان"^(٣).

(١) السنة بين أنصارها وخصومها مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٧٤٨ ج ١ / ١٩، ١٨ بتصرف.

(٢) نقلاً عن السنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص ١٨ .

(٣) السنة النبوية المطهرة قسم من الوحي الألهى المنزل ص ٨٣ بتصرف يسير .

المبحث الرابع الحديث النبوي تاريخ الإسلام

لا يخفى أن القرآن الحكيم إنما نزل لهداية البشر إلى مصالحهم الدينية والدنيوية، ولهذا بين لهم طريق العمل وسبل النجاح، وأعلن أن الأمة التي تعمل بهذا القانون تكون لها الخلافة في الأرض وتنال من السعادة والسيادة ما لا يزيد عليه، وتكون خير أمة أخرجت للناس. وكل من لم يعمل بهذا القانون يكون ذليلاً مهاناً في الأرض، وشقياً في الدنيا والآخرة .

فيذا سألنا أحدًا : هل وجدت أمة في زمن من الأزمان عملت بهذا القانون؟ وهل نالت به ما وعدت؟ ومتى كانت هذه الأمة، وكيف كانت طريقة عملها بهذا القانون، وأين التاريخ الصحيح لأعمالها؟ نقول له : نعم وجدت أمة عظيمة عملت بهذا الكتاب الحكيم، واتخذته قانوناً أساسياً لها مدة كبيرة، فصدقها الله وعده، وأنعم عليها بالخلافة والسيادة في الأرض، وامتد سلطانها إلى مشارق الأرض ومغاربها، وكانت أمة لا نظير لها في تاريخ العالم. وتاريخ أعمالهم المجيدة، وطريقة تنفيذهم لأحكام القرآن وكيفية عملهم بها، كل ذلك ثابت محفوظ بصورة عديمة المثال، فإنه لا يوجد تاريخ لأمة من الأمم يبين عملها وتمسكها في كل شعونها بقانونها مثل تاريخ هذه الأمة .

هذه الأمة هي : الرسول ﷺ وأصحابه، والتابعون لهم بإحسان، وهذا التاريخ هو الحديث. فبالحديث يعلم كيف عمل الرسول وأصحابه بالقرآن وبه يعرف أن القرآن، قانون قد عمل به ونجحت أصوله الإدارية، والسياسية، والمدنية، والأخلاقية... إلخ. وليس هو مجموعة نظريات محتاجة للإثبات بالتجربة والتطبيق. وأما إذا عملنا برأى المنكرين للحديث فيضيع تاريخ الإسلام الذهبي، ولا يقدر أحد أن يثبت أن القرآن قد عملت به أمة من الأمم ونجحت في تأسيس حكومة مدنية مطبقة لتعليماته. فهل يرضى المسلمون بهذا؟ لا والله، لا المسلمون يرضون بهذا، ولا العلم، ولا التاريخ يرضيان به ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(١).

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء. وانظر : تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للعلامة السيد سليمان الندوي ص ١٢، ١٣، وقارن بالإسلام على مفترق الطرق للعلامة محمد أسد ص ٩٣ .

المبحث الخامس دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم

قال الدكتور محمد الصباغ : إن دراسة الحديث أمر ضرورى لطالب العلم سواء أكان متخصصاً فى الشريعة أم فى العربية أم فى التاريخ أم فى غير ذلك من العلوم أما ضرورته للتخصص فى الشريعة فواضحة .

الحديث واللغة العربية :

وأما بالنسبة لطالب العربية فنستطيع أن نجعل الدواعى لدراسته فيما يأتى :
أولاً : لأن تأثير الحديث النبوى على ثقافتنا العربية يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقته كل فنون ثقافتنا ومعارفنا، وإنك تجد طريقة السند عمت كل أنواع الكتب فى مكتبتنا من أدبية وتاريخية وغيرهما إذ تعتمد السند فى إيراد أخبارها مثل كتاب "الأغاني" لأبى فرج الأصفهاني، و "الأمالي" لأبى على القالى، و "تاريخ الرسل والملوك" لابن جرير الطبرى، بل إن كثيراً من العلوم ما كان ليوجد لولا الحديث؛ فطبقات الرجال، وكتب التواريخ، وكتب التراجم والسيرة، كل هذا ثمرة من ثمرات الحديث النبوى .

يقول الدكتور شوقي ضيف : "فالحديث هو الذى فتح باب الكتابة التاريخية، وهياً لظهور كتب الطبقات فى كل فن، وهذا غير ما نشأ عنه من علوم الحديث وغير مشاركته فى علوم التفسير والفقه، مما بعث على نهضة علمية رائعة". وقال الدكتور أحمد أمين : "كان جمع الحديث أساساً لكل العلوم الدينية تفرع عنه التفسير والفقه وتاريخ السيرة وتاريخ الفتوح والطبقات ... إلخ^(١) .

ثانياً : لأن الحديث النبوى من بليغ ما أثر فى لغتنا، ومن أرفع النصوص الأدبية بياناً وإشراقاً بعد القرآن الكريم، والدراسة المفيدة المجدية للغة العربية هى الدراسة التى تجعل الطالب يتخرج بالنصوص الجميلة وتصله بها، حتى يتأثر بأساليبها وطريقتها فى القول

(١) ضحى الإسلام للدكتور أحمد أمين ٣ / ٣٦٢ .

ثالثاً : لأن علوم العربية وآدابها إنما كانت من أجل خدمة القرآن والحديث، بل إننا لنستطيع أن نقول : إن كل ما فى ثقافتنا من تنوع وتعدد وتلون فى العلوم والفنون والمعارف؛ إنما كان لخدمة القرآن والسنة وفى ذلك يقول الإمام عبد القادر البغدادي^(١) : اعلم أنه لا خصلة من الخصال التى تعد فى المفاخر لأهل الإسلام من المعارف والعلوم، وأنواع الاجتهادات، إلا ولأهل السنة فى ميدانها القدر العلمى، والسهم الأوفر^(٢).

رابعاً : لأن هناك التزاماً وثيقاً بين العربية والعلوم الإسلامية، وكل دارس للعربية لا يعد واقفاً على أسرارها ما لم يشارك فى العلوم الإسلامية الأخرى.

خامساً : لأن الحديث النبوى من الأصول التى يستشهد بها على قواعد اللغة^(٣).

سادساً : لأن قواعد علم المصطلح التى وضعها أجدادنا المسلمون تعلم المنهجية فى الحكم على الأخبار دون أن يكون تأثر بأى اعتبار آخر غير تطبيق تلك القواعد.

قلت : وهو علم تفتخر به هذه الأمة على البشرية جمعاء فهو من خصوصيتها، وسيأتى تفصيل ذلك فى مبحث (أهمية الإسناد فى الدين، واختصاص الأمة الإسلامية عن سائر الأمم)^(٤).

الحديث والتاريخ :

وأما طالب التاريخ فيكفيها للدلالة على أهمية دراسة الحديث بالنسبة له أن نورد قول الدكتور أسد رستم أستاذ التاريخ فى الجامعة اللبنانية^(٥)، قال : وأول من نظم

(١) عبد القادر البغدادي : هو عبد القادر بن طاهر بن محمد التميمي، الأستاذ أبو منصور البغدادي، الفقيه الشافعي الأصول النحوي المتكلم، صاحب المؤلفات الكثيرة النافعة، منها "تفسير القرآن" و"فضائح المعتزلة" و"التحصيل فى أصول الفقه" و"الفرق بين الفرق" توفى سنة ٤٢٩هـ له ترجمة فى إنباه الرواة للقفطى ٢/ ١٨٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٥، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٧٢، وهداية العارفين ٥/ ٦٠٦، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٥/ ١٣٦، وطبقات المفسرين للدوادى ١/ ٣٣٢ رقم ٢٩٤، وفوات الوفيات لابن شاكر ١/ ٦١٣، والبداية والنهاية لابن كثير ١٢/ ٤٤، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١/ ٣٩٣ رقم ١٧.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٣٢١.

(٣) سيأتى تفصيل ذلك فى الجواب عن شبهة رواية الحديث بالمعنى ص ٣٨٦-٣٩٥.

(٤) انظر : ج ٢ ص ١٤٨.

(٥) وقال الدكتور السباعي فى كتابه السنة ومكاتها ص ١٠٨ هو أستاذ التاريخ فى الجامعة الأمريكية فى بيروت سابقاً وهو مسيحي تفرغ أخيراً لأخبار الكنيسة الأرثوذكسية.

نقد الروايات التاريخية، ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامى، فإنهم اضطروا اضطراباً إلى الاعتناء بأقوال النبى ﷺ وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل فقالوا : إن هو إلا وحى يوحى، ما تلى منه فهو القرآن، وما لم يتل فهو السنة . فانبهروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها فأتقنوا علم التاريخ بقواعد لا تزال فى أسسها وجوهرها محترمة فى الأوساط العلمية حتى يومنا هذا .

يقول الدكتور محمد الصباغ : "وقد وضع الأستاذ المذكور كتاباً بعنوان (مصطلح التاريخ) وقد اعتمد فيه على القواعد التى قررها علماء مصطلح الحديث . ووصف كتابه بأنه بحث فى نقد الأصول، وتحرى الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفيما يقابل ذلك من علم الحديث يقول : "ويامكاننا أن نصارح زملاءنا فى الغرب فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع فى بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده(١)".

يقول الدكتور السباعى : "وقد اعترف المؤلف فى كتابه بأن قواعد مصطلح الحديث أصح طريقة علمية حديثة لتصحيح الأخبار والروايات، وقد قال فى الباب السادس (العدالة والضبط) بعد أن ذكر وجوب التحقيق من عدالة الراوى، والأمانة فى خبره : "ومما يذكر مع فريد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين فى هذا الباب . وإليك بعض ما جاء فى مصنفاتهم نوره بحروفه وحذايره تنويهاً بتدقيقهم العلمى، واعترافاً بفضلهم على التاريخ ... ثم أخذ فى نقل نصوص عن الأئمة مالك ومسلم والغزالي والقاضى عياض وأبى عمرو بن الصلاح(٢).

وتأتى أهمية الحديث النبوى فى غير ذلك من العلوم بأنه مصدرٌ لكل معرفة فقد بين النبى ﷺ من خلال حديثه الشريف جميع أحكام الحياة والموت كما قال الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - "وقد توفى رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه فى السماء إلا ذكر للأئمة منه علماً، وعلمهم كل شئ حتى آداب التخلّى، وآداب الجماع، والنوم، والقيام، والقعود، والأكل والشرب، والركوب والنزول، والسفر والإقامة، والصمت والكلام، والعزلة والخلطة، والغنى والفقر، والصحة والمرض، وجميع أحكام الحياة والموت، ووصف لهم العرش والكرسى والملائكة والجن والنار والجنة ويوم القيامة

(١) انظر : الحديث النبوى للدكتور محمد الصباغ ص ١٦ : ١٨ بتصرف .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور السباعى ص ١٠٨ بتصرف يسير .

وما فيه حتى كأنه رأى عين، وعرفهم معبودهم وإلههم أتم تعريف حتى كأنهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كماله ونعوت جلاله، وعرفهم الأنبياء وأممهم وما جرى لهم وما جرى عليهم معهم حتى كأنهم كانوا بينهم، وعرفهم من طرق الخير والشر دقيقتها وجليلها ما لم يعرفه نبي لأمته قبله، وعرفهم ﷺ من أحوال الموت وما يكون بعده فى البرزخ وما يحصل فيه من النعيم والعذاب للروح والبدن ما لم يعرف به نبي غيره، وكذلك عرفهم ﷺ من أدلة التوحيد والنبوة والمعاد والرد على جميع فرق أهل الكفر والضلال ما ليس لمن عرفه حاجة من بعده، اللهم إلا إلى من يبلغه إياه ويبينه ويوضح منه ما خفى عليه، وكذلك عرفهم ﷺ من مكاييد الحروب ولقاء العدو وطرق النصر والظفر ما لو علموه وعقلوه ورعوه حق رعايته لم يقم لهم عدو أبداً، وكذلك عرفهم ﷺ من مكاييد إبليس وطرقه التى يأتهم منها وما يتحرزون به من كيد ومكره وما يدفعون به شره ما لا مزيد عليه وكذلك عرفهم ﷺ من أحوال نفوسهم وأوصافها ودسائسها وكمائناتها ما لا حاجة لهم معه إلى سواه؛ وكذلك عرفهم ﷺ من أمور معاشهم ما لو علموه وعملوه لاستقامت لهم دنياهم أعظم استقامة.

وبالجملة فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برمته، ولم يوجههم الله ﷻ إلى أحد سواه^(١). فكيف يظن بعد كل ذلك أن يكون للإسلام وللمسلمين دين وعلم وحضارة بدون السنة النبوية المطهرة؟

ومن هنا كان التشكيك فى الأحاديث النبوية تشكيكاً فى الإسلام، وفى جميع العلوم والمعارف كما قال الدكتور محمد أبو زهو - رحمه الله تعالى - (ولو أننا ذهبنا نستمتع إلى من فى قلوبهم مرض، من دعاة الإلحاد، وخصوم الإسلام، وصرنا إلى ما صاروا إليه من الشبهات، المؤسسة على شفا جرف هار، لذهبت ثقتنا بجميع العلوم، ذلك؛ لأن علمائها لم يبدلوا فيها، من الدرس والتمحيص، والدقة والتحري، عشر معشار ما بذله علماء الحديث، فى حفظ السنة ورعايتها، وتمييز صحيحها من ضعيفها، ومعرفة أحوال روايتها على اختلاف طبقاتهم وأزمنتهم وأمكنهم، فإذا انهار حصن السنة الحصين، بعد تلك العناية البالغة، التى يشهد بها التاريخ والواقع، لم يبق هناك علم نرجع إليه أو نثق به، وكفى بذلك حمقاً وجهلاً^(٢)).

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين ٤ / ٣٧٥، ٣٧٦ .

(٢) الحديث والمحدثون ص ٢١٠، ٢١١ . انظر : السنة فى مواجهة أعدائها للدكتور طه حيشى مبحث (إنكار السنة اعتداء على المناهج العلمية) ص ١٦١ .

الباب الأول

التحريف بأعداء السنة النبوية

وفيه تمهيد وأربعة فصول :

الفصل الأول : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع قديماً (الخوارج،
والشيعة، والمعتزلة) .

الفصل الثاني : أعداء السنة النبوية من المستشرقين .

الفصل الثالث : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع حديثاً (العلمانية،
والبهائية، والقاديانية) .

الفصل الرابع : أهداف أعداء الإسلام قديماً وحديثاً في الكيد للسنة النبوية
المطهرة .

تمهيد

وفيه التعريف بأعداء : لغة وشرعاً .

التعريف بأعداء لغة :

أعداء جمع عدو وهو جمع لا نظير له، وفي القرآن الكريم قال تعالى : ﴿وَأذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ...﴾^(١) وقال تعالى ﴿وَيَوْمَ يُخْشِرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾^(٢).

وفي السنة المطهرة قال ﷺ "... يا معشر الأنصار ألم آتكم ضللاً فهداكم الله ﷻ بي، ألم آتكم متفرقين فجمعكم الله ﷻ بي، ألم آتكم أعداء فألف الله بين قلوبكم" قالوا : بلى يا رسول الله^(٣).

والأعداء جمع الجمع، وقال الراغب : أصل العدو التجاوز ومنافاة الالتئام، فتارة يعتبر بالمشى، فيقال له : العدو، وتارة بالقلب فيقال له : العداوة، وعدا عليه من باب سما عدوا وعدوا كفلس وفلوس وبهما قرأ قوله تعالى : ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٤) وقرأ الحسن عدواً مثل سمو .

وقال سيبويه^(٥) : عدو وصف، ولكنه ضارع الاسم، وقد يثنى ويجمع ويؤنث، وهو ضد الولي، ويقال : عدو بين العداوة والمعاداة، والأنثى عدوة يقال : هذه عدوة الله قال الفراء^(٦) : وإنما ادخلوا فيها الهاء تشبيهاً بصديقة؛ لأن الشيء قد يبنى على

(١) جزء من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ١٩ من سورة فصلت .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣ / ١٠٤ من حديث أنس بن مالك ﷺ .

(٤) جزء من الآية ١٠٨ من سورة الأنعام .

(٥) سيبويه : هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه، إمام النحاة، من أحسن مؤلفاته كتابه المسمى "الكتاب"، مات سنة ١٨٠ هـ له ترجمة في : إشارة التعيين لليمانى ص ٢٤٢ رقم ١٤٨، والبداية والنهاية لابن كثير ١ / ١٦٧، والأعلام ٥ / ٢٥٢، وبغية الرعاة ٢ / ٢٢٩، وشذرات الذهب ١ / ٢٥٢، وطبقات النحويين واللغويين، ص ٦٦ .

(٦) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المعروف بالفراء، كان من أعلم الكوفيين في اللغة والنحو والأدب، من مؤلفاته "معاني القرآن" و"المصادر في القرآن" و"غريب الحديث" توفي سنة ٢٠٧ هـ . له ترجمة في : تهذيب التهذيب ١١ / ٢١٢ رقم ٣٥٣، ومرآة الجنان للياقبي ٢ / ٣٨، ووفيات الأعيان ٦ / ١٧٦ رقم ٧٩٨، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٣٦٧ رقم ٦٨١ .

ضده وقالوا فى جمع (عدوة) عدايا ولم يسمع إلا فى الشعر، وتعداى القوم عادى بعضهم بعضاً .

والعداوة اسم عام من العدو ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ...﴾ (١) .

التعريف بالأعداء شرعاً :

تحدث رب العزة فى كتابه الكريم عن أعدائه وأعداء هذا الدين وهذه الأمة من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) وأهل الملل الباطلة من المشركين، والكافرين، والمنافقين، وأصحاب الأهواء الزائفة قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ ... الآية﴾ (٢) .

وأكد المصطفى ﷺ تلك العداوة فى سنته المطهرة، وحذر الأمة من أعدائها فقال ﷺ عن عداوة أهل الكتاب ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِغَ مِلَّتَهُمْ﴾ (٣) .

وعن ابن عمر -رضى الله عنهما- قال "لما فدع أهل خير عبد الله بن عمر، قام عمر خطيباً فقال : إن رسول الله ﷺ عامل يهود خير على أموالهم، وقال : نفركم ما أقركم الله ﷻ، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدى عليه من الليل ففدعت يده ورجلاه، وليس هناك عدو غيرهم، هم عدونا وتهمتنا" (٤) .

وقال تعالى عن عداوة أهل الملل الباطلة من المشركين ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٥) .

وقال ﷺ فى حق الكافرين ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ (٦) وفى حق

(١) جزء من الآية ٦٤ من سورة المائدة، وانظر : لسان العرب لابن منظور ١٠ / ٧١٢، وتاج العروس للزبيدي ١٠ / ٢٣٥، ومختار الصحاح للرازى ص ٤١٨ .

(٢) الآية الأولى من سورة الممتحنة .

(٣) جزء من الآية ١٢٠ من سورة البقرة .

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الشروط، باب إذا اشترط فى المزارعة (إذا شئت أخرجتك) ٥ / ٣٨٥ رقم ٢٧٣٠ .

(٥) الآية الأولى من سورة التوبة .

(٦) جزء من الآية ١٠١ من سورة النساء .

المنافقين ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ (١).

وقال فيهم ﷺ : "إن أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان" (٢)
وقال ﷺ في حق أصحاب الأهواء الزائفة : ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ
عِلْمٍ﴾ (٣) وقال أبو قلابة (٤) - رحمه الله - : "لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم،
فإنني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون" (٥).

(١) جزء من الآية ١٤٢ من سورة النساء.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٤٤، ٢٢ من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

(٣) جزء من الآية ١١٩ من سورة الأنعام.

(٤) أبو قلابة : هو عبد الله بن زيد، من عبّاد التابعين وزهادهم، ممن هرب من البصرة مخافة أن يولى القضاء، ثقة فاضل، كثير الإرسال، مات بالشام سنة ١٠٤هـ وقيل بعدها. له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٤٩٤ رقم ٣٣٤٤، والكاشف ١/ ٥٥٤ رقم ٢٧٣٤، والثقات لابن حبان ٥/ ٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٤ رقم ٦٤٩، والثقات للعجلي ص ٢٥٧ رقم ٨١٣.

(٥) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب اجتنب أهل الأهواء والبدع والخصومة ١/ ١٢٠ رقم ٣٩١.

الفصل الأول

أعداء السنة من أهل الأهواء والبدع قديماً

وفيه تمهيد وخمسة مباحث :

تمهيد : وفيه بيان المراد بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع .

المبحث الأول : أهمية دراسة الفرق في التأريخ للسنة .

المبحث الثاني : التعريف بالخوارج وموقفهم من السنة المطهرة .

المبحث الثالث : التعريف بالشيعة وموقفهم من السنة المطهرة .

المبحث الرابع : التعريف بالمعتزلة وموقفهم من السنة المطهرة .

المبحث الخامس : من الفرق إلى السنة النبوية الجامعة .

تمهيد

وفيه بيان المراد بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع :

انتقل رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقد بلغ رسالة ربه ﷻ كاملة، وما من خير إلا دل الأمة عليه، وما من شر إلا وحذرهم منه، كما قال ﷺ : "إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم" ... الحديث (١) .

كان رأس الخير الذي دل عليه ووصى به الاعتصام بكتاب الله ﷻ وسنته ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، كما جاء في الحديث : "إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به، فلن تضلوا أبداً؛ كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ" (٢) .

وفى الحديث أيضاً قال رسول الله ﷺ : "أوصيكم بتقوى الله ﷻ والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً؛ فإنه من يعش منكم بعدى فسيروا خلفاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ" ... الحديث (٣) .

وكان من الشر الذي حذر منه الأمة أهواء أهل البدع - كما جاء في الحديث عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال لعائشة : "يا عائشة (٤) إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء" (٥) هم أصحاب البدع وأصحاب الأهواء، ليس لهم توبة أنا منهم برئ، وهم مني برآء (٦) .

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول ٦ / ٤٧٣ رقم ١٨٤٤ من حديث عبد الله بن عمرو ؓ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٤) عائشة (رضي الله عنها) لها ترجمة في : الإصابة ٨ / ١٦ رقم ١١٤٦١، والاستيعاب ٤ / ١٨٨١ رقم ٣٤٧٦، وأسد الغابة ٧ / ١٨٦ رقم ٧٠٩٣، وتاريخ الصحابة ص ٢٠١ رقم ١٠٧٢، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٧ رقم ١٣ .

(٥) الآية ١٥٩ من سورة الأنعام .

(٦) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٥ / ٤٤٩، ٤٥٠، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٤ / ١٣٨، والطبراني في الصغير ١ / ٣٠٣، من حديث أبي هريرة، وقال الميثمي في مجمع الزوائد ٧ / ٢٢، ٢٣، إسناد الطبراني في الصغير جيد، وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية كتاب السنة وذم البدع، باب في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاعاً لِّسْتِ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ ١٤٤ / ٢٠٩، وانظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ١٩٦ .

وفى الحديث عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾^(١) قالت : قال رسول الله ﷺ : " فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم^(٢) وعن أبى أمانة الباهلى^(٣) عن النبى ﷺ فى قوله ﷻ : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾^(٤) قال هم الخوارج، وفى قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾^(٥) قال : هم الخوارج^(٦).

قال الحافظ ابن كثير^(٧) : وهذا الحديث أقل أقسامه أن يكون موقوفاً من كلام الصحابى ومعناه صحيح، فإن أول بدعة وقعت فى الإسلام؛ فتنة الخوارج، وكان مبدؤهم بسبب الدنيا حين كان النبى ﷺ يقسم قسماً، فكانهم رأوا فى عقولهم الفاسدة، أنه لم يترك الله ولم يعدل فى القسم، ففاجئوه بهذه المقالة فقال قائلهم وهو ذو الخويصرة - بقر الله خاصرته - اتق الله يا محمد، فعن أبى سعيد الخدرى^(٨) قال :

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٢) أخرجه البخارى (شرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب منه آيات محكمات ٨ / ٥٧ رقم ٤٥٤٧، وأخرجه مسلم (شرح النووى) كتاب العلم باب النهى عن إتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه ٨ / ٤٦٩ رقم ٢٦٦٥ .

(٣) أبو أمانة الباهلى هو : صدى بن عجلان بن وهب، صحابى جليل . له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ١٨٢ رقم ٤٠٧٩، والاستيعاب ٢ / ١٢٣٧ رقم ١٢٤٢، وأسد الغابة ٣ / ١٥ رقم ٢٤٩٧، وتاريخ الصحابة ص ١٣٧ رقم ٢٦٧٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٥ رقم ٣٢٧، وتجريد أسماء الصحابة ١ / ٢٦٤ .

(٤) جزء من الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

(٦) أخرجه أحمد فى مسنده ٥ / ٢٦٢ .

(٧) ابن كثير : هو إسماعيل بن عمر بن كثير الحافظ عماد الدين أبو الفداء، القرشى البصرى الدمشقى الشافعى، كان عالماً حافظاً فقيهاً، ومفسراً نقاداً، ومؤرخاً كبيراً، من مصنفاته : تفسير القرآن العظيم، والبداية والنهاية مات سنة ٧٧٤هـ . له ترجمة فى : الدرر الكامنة لابن حجر ١ / ٣٧٣ رقم ٩٤٤، وطبقات المفسرين للدودى ١ / ١١١ رقم ١٠٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٦ / ٢٣١، والبدر الطالع للشوكانى ١ / ١٥٣ رقم ٩٥ . وذيل تذكرة الحفاظ ص ٥٧، ٣٦١، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٥٣٣ رقم ١١٥٩ .

(٨) أبو سعيد الخدرى : هو سعد بن مالك صحابى جليل . له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٥٣، رقم ٣٢٠٤، والاستيعاب ٢ / ١٦٧١، رقم ٩٥٨، وأسد الغابة ٢ / ٤٥١ رقم ٢٠٣٦، وتاريخ الصحابة ص ١١٣ رقم ٥١٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧ رقم ٢٦، وتجريد أسماء الصحابة ٢ / ١٧٢، وتذكرة الحفاظ ١ / ٤٤ رقم ٢٢ .

بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً أتاها ذو الخويصرة - وهو رجل من بنى تميم. فقال : يا رسول الله اعدل فقال : "ويلك ومن يعدل إذ لم أعدل؟ قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل" فقال عمر : وفي رواية خالد^(١) : يا رسول الله ائذن لي فيه، فأضرب عنقه . فقال "دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، ويقرءون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية... الحديث"^(٢) ثم كان ظهورهم أيام على ﷺ وقتلهم بالنهروان، ثم تشعبت منهم شعوب وقبائل وآراء وأهواء ومقالات ونحل كثيرة منتشرة، ثم انبعث القدريّة، ثم المعتزلة، ثم الجهميّة، وغير ذلك من البدع التي أخير عنها الصادق المصدوق ﷺ في قوله "... وستفتقر هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقه كلها في النار إلا واحدة. قالوا : وما هم يا رسول الله؟ قال : "من كان على ما أنا عليه وأصحابي"^(٣) .

وعن عمر بن الخطاب ﷺ قال : "أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، وتفلتت منهم أن يعوها، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا : لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم"^(٤) .

ومرادى هنا بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع تلك الفرق التي أخير عنها المعصوم ﷺ وتغالت في بدعتها من الخوارج، والشيعية، والمعتزلة، الذين لقيت السنة المطهرة من أهوائهم وعنتهم عناءً كبيراً، وكان لآرائهم الجاحجة في الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - أثر كبير في اختلاف الآراء، والأحكام في الفقه الإسلامي، وفيما أثير حول السنة من شبه^(٥) .

(١) خالد : هو خالد بن الوليد صحابي جليل . له ترجمة في : الإصابة ١ / ٤١٣ رقم ٢٢٠٦ ، والاستيعاب ٢ / ٦٠٣ رقم ٦٢١ ، واسد الغابة ٢ / ١٤٠ رقم ١٣٩٩ ، وتاريخ الصحابة ٨٥ رقم ٣٤٩ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٩ رقم ١٥٧ .

(٢) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ج٦ ص ٧١٤ رقم ٣٦١٠ ، وأخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٤ / ١٧١ ، ١٧٢ رقم ١٠٦٤ .

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٤٤ ، وانظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ / ٣٤٦ بتصرف .

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ / ١٣٥ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه ١ / ٤٥٤ رقم ٤٧٩ .

(٥) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور السباعي ص ١٣٣ بتصرف ، وانظر : الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين للدكتور أحمد محرم ١ / ١٨٩ .

المبحث الأول

أهمية دراسة الفرق فى التاريخ للسنة المطهرة

سبق وأن ذكرنا أن السنة المطهرة لقيت من عنت أهواء تلك الفرق عناءً كبيراً، وكان لها الأثر الكبير فيما أثير حول السنة من شبهات، ومن هنا كان لابد لكل من يؤرخ للسنة أو يتحدث عن الشبهات التى يطعن بها أعداء الإسلام فى حجيتها أو مكانتها فى التشريع الإسلامى . أن يتعرض للتأريخ لهذه الفرق، فهى فضلاً عن موقفها من السنة المطهرة ومن صحابة رسول الله ﷺ كان لها الأثر الكبير فى تفريق الأمة الإسلامية إلى أحزاب وشيع. من هذا المنطلق تأتى أهمية دراسة تلك الفرق لما يأتى :

أولاً : لأن هذه الفرق وإن كانت قديمة فليست العبرة بأشخاص مؤسسى تلك الفرق ولا بزمهم، ولكن العبرة بوجود أفكار تلك الفرق فى وقتنا الحاضر، فإننا إذا نظرنا إلى بعض تلك الفرق الماضية كالخوارج (القرآنيون) نجد أن لها امتداد يسرى فى حاضر الأمة سريان الوباء، وكذلك المعتزلة لا زالت أفكارهم حية قوية يتشدد بها بعض المغرضين من الذين استهوتهم الحضارة الغربية والشرقية، فراحوا يمجدون العقل ويحكمونه فى نصوص الشرع قرآناً وسنة، فما وافق عقولهم قبلوه وإلا ردوه، أو تأولوه تأويلاً يضر بعقيدة المسلم، ويصفون من يعتمد على ما وراء ذلك بالتأخر والانزواء.

إنهم يريدون الخروج عن النهج الإسلامى، ولكنهم لم يجرؤوا صراحة على ذلك، فوجدوا أن التستر وراء تلك الآراء التى قال بها من ينتسب إلى الإسلام خير وسيلة لتحقيق ذلك، فذهبوا إلى تمجيد تلك الأفكار لتحقيق أهدافهم البعيدة.

فتأتى أهمية دراسة تلك الفرق لبيان ما فيها من أفكار وآراء هدامة مخالفة لحقيقة الإسلام، وكيف يعمل على إحيائها وترويجها فى العصر الحاضر من سار على دربهم أو تأثر بهم، ذلك أنه ما من بلاء كان فيما سبق من الزمان إلا وهو موجود اليوم فى وضوح تام، فلكل قوم وارث، وصدق رب العزة ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(١) وصدق نبينا ﷺ "لتبعن سنن من كان قبلكم شرباً

(١) جزء من الآية ١١٨ من سورة البقرة .

بشير، وذراعاً بذراع، حتى ولو سلكوا جحر ضب، لسلكتموه، قلنا : يا رسول الله! اليهود والنصارى قال فمن؟" (١) .

ويأتى الهدف من وراء ذلك بكشف القناع عن تلك الحركات والأفكار الهدامة التى يقول بها فى العصر الحاضر أولئك الخارجون عن الخط السوى والصراط المستقيم، لتعرية دورهم الخطير فى الطعن والتشكيك فى الإسلام قرآن وسنة، وإشاعة الفرقة والاختلاف فى صفوف المسلمين، بتعريف الناس بأمرهم وبحقيقة فكرهم للتحذير منهم .

ثانياً : إن دراسة تلك الفرق يكشف لنا جذور البلاء الذى شتت قوى المسلمين وفرقهم شيعاً، وجعل بأسهم بينهم شديداً، كما يكشف لنا جذور شبهات أعداء السنة فى العصر الحاضر .

ثالثاً : إن الفرق التى ظهرت قديماً ما من فرقة منها إلا وقد قامت مبادئها على بعض المنكرات، وهى تدعى أنها هى الحق وما عداها على الضلال، فألبسوا الحق بالباطل، وأظهروا مروقهم وخروجهم وفجورهم عن منهج الكتاب والسنة فى أثواب براقة لترويج بدعهم والدعوة لها. فتأتى دراسة تلك الفرق لبيان أضرارها على العقيدة الإسلامية ووحدة الأمة ورداً على من يزعمون أن الخوارج كانوا من الصحابة، وأن المعتزلة - وهم كانوا من الصحابة والتابعين - رفضوا السنة فى العقائد كما رفضها الخلفاء الراشدون والخوارج، بل يزعمون زيادة على ما سبق أنهم هم الذين نقلوا القرآن، ونقلوا شعائر الدين قبل إقرار مذهب السلف فى ديار المسلمين ... (٢) .

رابعاً : إن عدم دراسة الفرق والرد عليها وإبطال الأفكار المخالفة للحق، فيه إفساح المجال للفرق المبتدعة أن تفعل ما تريد، وأن تدعوا إلى كل ما تريد من بدع وخرافات دون أن تجد من يتصدى لها بالدراسة والنقد كما هو الواقع، فإن كثيراً من طلاب العلم - فضلاً عن عوام المسلمين - يجهلون أفكار فرق يروج بها العالم، وهى تعمل ليلاً ونهاراً لنشر باطلهم، ولعل هذه

(١) سبق تخريجه ص ٣٤ .

(٢) كشف الشبهات عن الشيخ الغزالى للدكتور أحمد حجازى السقا ص ٦٣، ٧٧، ٩٤ .

الغفلة من المسلمين عن التوجه لكشف هذه الفرق المارقة، لعله من تخطيط أولئك المارقين الذين يحلوا لهم حجب الأنظار عنهم، وعن مخططاتهم الإجرامية، ولا أدل على ذلك من تلك الأفكار وبعض العبارات التي يرددها كثير من المسلمين في كثير من المجتمعات الإسلامية دون أن يعرفوا أن مصدرها إما من الخوارج مثل قولهم لا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلا من القرآن، أما السنة فلا حجة فيها، ومثل استحلال دماء المسلمين لأقل شبهة، وتكفير الشخص، بل المجتمعات الإسلامية بأدنى ذنب، أو من المعتزلة مثل تمجيد العقل، وتحكيمه في نصوص الشرع قرآناً وسنة، فما وافقه قبل وإلا فإفرد، أو من الشيعة مثل تكفير الصحابة أو بعضهم واتهامهم، بالكذب والخوض في فتنة عثمان وعلى ومعاوية - رضوان الله على الجميع - أو من البهائية مثل تقديس العدد تسعة عشر، إلى غير ذلك .

ومن المعلوم أن ذلك إنما يعود إلى الجهل بأفكار وأهداف هذه الفرق التي أضلت كثيراً من شباب هذه الأمة في كثير من المجتمعات الإسلامية قديماً وحديثاً، من هنا تأتي أهمية دراسة الفرق وكشف القناع عن أهوائها وبدعها ليكون ذلك الكشف نوراً يضيئ لشباب الأمة طريقه وسط هذا الظلام الفكري المفتعل من قبل ذيول تلك الفرق التي تعمل في الظلام لنشر أفكارها، وفرض مخططاتها المعادية للإسلام^(١) .

(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها للدكتور غالب عواجي ١/ ٢٢-٢٦، وانظر : الموافقات للشاطبي فصل (تعريف الفرق الزائفة) ٤/ ٥٣٩ وما بعدها، وفصل (ضلال هذه الفرق لا يخرجها عن الملة) ٤/ ٥٥٠ وما بعدها، والاعتصام باب في مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١/ ١٧٨ وما بعدها، وحكم هذه الفرق ٢/ ٤٦٢ وما بعدها .

المبحث الثاني

التعريف بالخوارج وموقفهم من السنة المطهرة

التعريف بالخوارج لغة واصطلاحاً

١- في اللغة : الخوارج في اللغة جمع خارج، وخارجى اسم مشتق من الخروج وقد أطلق علماء اللغة لكلمة الخوارج في آخر تعريفاتهم اللغوية في مادة (خرج) على هذه الطائفة من الناس معللين ذلك بخروجهم عن الدين أو على الإمام على -كرم الله وجهه- أو لخروجهم على الناس^(١).

٢- وفي الاصطلاح : الخوارج هم الذين أنكروا على عليّ التحكيم، وتبرؤوا منه، ومن عثمان وذريته وقتلوه، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم^(٢) وهم قوم مبتدعون سمو بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين^(٣) وكل من شاركهم في آرائهم في أى زمن يسمى خارجياً^(٤).

وترجع بداية نشأة الخوارج كفرقة ذات اتجاه سياسى وفكر خاص حين خرجوا على الإمام على -كرم الله وجهه- بعد أن رضى بالتحكيم فى موقعة صفين، والتحموا معه فى معركة النهروان الشهيرة^(٥).

الخوارج وهل كان فيهم أحد من الصحابة أو أصحابهم؟

لم يكن فى الخوارج أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من فقهاء أصحاب الصحابة من التابعين رضوان الله عليهم أجمعين، ولو كان فيهم أحد من فقهاء الصحابة أو من أصحابهم ما اجتزعوا على الفتنة والخروج على خليفة المسلمين واتهامه بالكفر وقتله، وإنما هم قوم من الأعراب الجفاة الغلاظ وكان يقال لهم : القراء لشدة

(١) القاموس المحيط ١/١٨٣، ١٨٤، وتاج العروس ٢/ ٣٠، وانظر : فتح البارى ١٢ / ٢٩٦ أرقام ٦٩٣٠ - ٦٩٣٢ .

(٢) هدى السارى لابن حجر ص ٤٨٣ .

(٣) فتح البارى ١٢ / ٢٩٦ أرقام ٦٩٣٠ - ٦٩٣٢ .

(٤) الملل والنحل ١ / ١١٤، والفصل فى الملل والنحل ٤ / ١٥٧، ومقالات الإسلاميين ١ / ٢٠٧ .

(٥) الفصل فى الملل والنحل ٤ / ١٥٧، والملل والنحل ١ / ٢١، والبداية والنهاية لابن كثير ٧ / ١٨٩، وانظر : فرق معاصرة للدكتور غالب عواجى ١ / ٧٠، ٧١ .

اجتهادهم فى التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم ويتنطعون فى الزهد والخشوع وغير ذلك (١).

وهؤلاء القوم تنبأ بهم المصطفى ﷺ وحذر الأمة منهم، وحرص على قتلهم، وذلك عندما تجرأ من هو من جنسهم أو نسلهم ذو الخويصرة على النبى ﷺ وهو يقسم قسماً قائلاً بتقطع وغلظة "يا محمد اعدل، يا محمد اتق الله" فيقول له النبى ﷺ : ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل؟ قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل" ويستأذن عمر بن الخطاب، وفى رواية يستأذن خالد بن الوليد النبى ﷺ أن يقتله فيقول النبى ﷺ : دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية قال أظنه قال : لن أدركنهم لأقتلن قتل ثمود (٢).

وهم كما كان مبدؤهم بسبب الدنيا كما فى الحديث السابق، كذلك كان حالهم مع خليفة المسلمين سيدنا عثمان ؓ خرجوا عليه وقتلوه طلباً للدنيا، وحقداً، وحسداً له، وحملهم على ذلك قلة دين وضعف يقين، وبذلك خاطبهم الإمام على - كرم الله وجهه - .

فروى الطبرى: أن علياً ذكر إنعام الله على الأمة بالجماعة بالخليفة بعد رسول الله ﷺ ثم الذى يليه، ثم الذى يليه. وقال : على مسمع من قتله عثمان : "ثم حدث هذا الحدث الذى جره على الأمة أقوام طلبوا هذه الدنيا، حسدوا من أفاء الله عليه على الفضيلة وأرادوا رد الأشياء على أدبارها ثم ذكر أنه راحل غداً إلى البصرة، ليجتمع بأهـ المؤمنين وأخويه طلحة والزبير وقال : "ألا ولا يرتحلن غداً أحد أعان على عثمان ؓ بشئ فى شئ من أمور الناس، وليغن السفهاء عنى أنفسهم" (٣).

ويدل على أنهم لم يكن فيهم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من فقهاء أصحابه من التابعين ؓ، أجمعين ، ما رواه ابن عبد البر بسنده عن ابن عباس (٤)

(١) فتح البارى ١٢ / ٢٩٦-٢٩٣٠ أرقام ٦٩٣٢٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٧١ .

(٣) انظر : تاريخ الأمم والملوك لابن جرير ٥ / ١٩٤ .

(٤) ابن عباس : هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، صحابى جليل. له ترجمة فى : الإصابة ١ / ٣٢٢ رقم ٤٧٩٩، والاستيعاب ٣ / ٩٣٣ رقم ١٦٠٦، واسد الغابة ٣ / ٢٩١ رقم ٣٠٣٧، وتاريخ الصحابة ص ١٤٨ رقم ٧١٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥ رقم ١٧، وتذكرة الحفاظ ١ / ٤٠ رقم ١٨، ونجريد أسماء الصحابة ١ / ٣٢٠ .

-رضى الله عنهما- قال : لما اجتمعت الحرورية يخرجون على على قال : جعل يأتيه الرجل فيقول : يا أمير المؤمنين القوم خارجون عليك قال : دعوهم حتى يخرجوا، فلما كان ذات يوم قلت يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة فلا تفتنى حتى أتى القوم. قال : فدخل عليهم وهم قائلون فإذا هم مسهمة وجوههم من السهر وقد أثر السجود في جباههم كأن أيديهم ثفن الإبل عليهم قمص مرحضة فقالوا ما جاء بك يا ابن عباس وما هذه الخلة عليك قال قلت ما تعيبون منى فلقد رأيت رسول الله ﷺ أحسن ما يكون من ثياب اليمنية قال ثم قرأت هذه الآية ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (١).

فقالوا ما جاء بك؟ فقال : جئتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد. ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله جئت لأبلغكم عنهم وأبلغهم عنكم ... إلخ" (٢).

ويقول الدكتور أبو زهو - رحمه الله تعالى - والذي يظهر أن الخوارج في مبدئهم كانوا قوماً من الأعراب الجفاة الغلاظ الذين قال الله تعالى في شأنهم ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٣).

فليس فيهم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ الذين استضاءوا بنور النبوة، وفهموا القرآن على وجهه الصحيح فلا عجب أن يغتر الخوارج بظواهر القرآن، ولو كلفوا أنفسهم النظر فيه وحده لاهتدوا إلى آيات تأمر بالتحكيم فالله تعالى يقول في سورة النساء ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (٤) فالتحكيم أمر مشروع والحكماء إنما يحكمان حسب ما أمر القرآن العزيز ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (٥). وإنما لم يرض على بالتحكيم أولاً؛ لأنه كان يرى الحق معه، وأن طلب التحكيم، إنما

(١) جزء من الآية ٣٢ من سورة الأعراف.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢ / ١٠٣، ١٠٤ .

(٣) الآية ٩٧ من سورة التوبة .

(٤) جزء من الآية ٣٥ من سورة النساء .

(٥) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء .

هو خدعة من معاوية وعمرو بن العاص، يريدان بها توهين جيش على وتخدير أعصابهم، لما رأياه من تفوقهم فى الموقعة فرفعوا المصاحف على أسنة الرماح طالبين تحكيم كتاب الله. ولو أن أصحاب على أطاعوه فى عدم قبول التحكيم لتغير وجه التاريخ ولوقع معاوية وأهل الشام فى براثن الأسد ولكن أراد الله ما قد كان، ولا راد لقضائه^(١).

قال العلامة ابن حزم^(٢) فى كتابه الفصل فى الملل والنحل : "إنما حكم على ﷺ أبا موسى وعمراً ليكون كل منهما مدلياً بحجة من قدمه، وليكونا متخاصمين عن الطائفتين، ثم حاكمين لمن أوجب القرآن الحكم له. وإذ من المحال الممتنع الذى لا يمكن أن يفهم لغط العسكرين، أو أن يتكلم جميع أهل العسكر بحجتهم، فصح يقيناً لا محيد عنه صواب على ﷺ فى التحكيم والرجوع إلى ما أوجبه القرآن وهذا لا يجوز غيره، ولكن أسلاف الخوارج كانوا أعراباً، قرعوا القرآن قبل أن يتفقهوا فى السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء لا من أصحاب ابن مسعود ولا من أصحاب عمر، ولا أصحاب على، ولا أصحاب عائشة، ولا أصحاب أبى موسى، ولا أصحاب معاذ بن جبل، ولا أصحاب أبى الدرداء، ولا أصحاب سلمان، ولا أصحاب زيد وابن عباس وابن عمر، ولهذا تجدهم يكفر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها، فظهر ضعف القوم وقوة جهلهم"^(٣).

وفى كل ما سبق رد على ما زعمه كذباً الدكتور أحمد حجازى السقا^(٤) أن الخوارج كانوا من الصحابة والتابعين ورفضوا السنة كما رفضها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ وأنهم هم الذين نقلوا القرآن ونقلوا شعائر الدين قبل إقرار مذهب

(١) الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٨٤، ٨٥ .

(٢) ابن حزم : هو على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس فى عصره، وأحد أئمة الإسلام، روى ابنه أبو رافع أن مصنفات والده بلغت الأربعمائة، من أشهرها : الإحكام فى أصول الأحكام، والفصل فى الملل والنحل، مات سنة ٤٥٦هـ. وله ترجمة فى : لسان الميزان لابن حجر ٧٢٤/ ٤ رقم ٥٧٨٢، والبداية والنهاية لابن كثير ٩١/ ١٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٣٢٥ رقم ٤٤٨، وشذرات الذهب ٣/ ١٣، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦ رقم ١٠١٦، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٣٥ رقم ٩٨١ .

(٣) الفصل فى الملل والنحل ٤/ ١٥٦ .

(٤) هو : أحمد حجازى السقا، كاتب معاصر، حصل على العالمية فى الدعوة من جامعة الأزهر، ورفض الأزهر تعيينه بالجامعة، من مؤلفاته التى شكك فيها فى مكانة السنة النبوية، كتابه دفع الشبهات عن الشيخ الغزالي، وحقيقة السنة النبوية .

السلف في ديار المسلمين ... وأنهم جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ كجماعة معاوية بن أبي سفيان ؓ، وجماعة على بن أبي طالب ؓ وهؤلاء الجماعات الثلاث بعد قتل عثمان بن عفان ؓ سب بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً^(١).

مصادر الخوارج في العقائد والأحكام :

خاض الخوارج - كغيرهم من الفرق - في مسائل اعتقادية وفقهية إلا أنهم بصفة خاصة لم تصل إلينا أكثر آرائهم من كتبهم، وإنما وصلت إلينا من كتب أهل السنة وغيرهم من علماء الفرق الآخرين^(٢).

فنقل عنهم باستثناء الإباضية منهم^(٣) أنهم ينكرون حجية الإجماع والسنن الشرعية، وقد زعمت هذه الطائفة أنه لا حجة في شيء من شيء من أحكام الشريعة إلا من القرآن^(٤).

وقد أطلق أتباع هؤلاء، وأتباع بعض غلاة الرافضة في الأزمنة المتأخرة على أنفسهم اسم "القرآنيون"^(٥)، وحجتهم الحديث الموضوع "ما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فإني لم أقله"^(٦).

وهم في تعاملهم مع كتاب الله بين موقفين :

فتارة يكونون نصيين يجمدون على المعنى الظاهر من النص دون بحث عن معناه الذي يهدف إليه وهذا رأى أحمد أمين^(٧)، وأبو زهرة^(٨).

وتارة ثانية يؤولون النصوص تأويلاً يوافق أهواءهم، وقد غلطوا حين ظنوا أن تأويلهم هو ما تهدف إليه النصوص، وعلى هذا الرأى ابن عباس، وشيخ الإسلام ابن تيمية^(٩)، وابن قيم الجوزية^(١٠).

(١) دفع الشبهات عن الشيخ الغزالي ص ٦٣، ٧٧، ٩٤ .

(٢) فرق معاصرة للدكتور غالب عواجي ١ / ١٠٦ .

(٣) دراسات في الحديث النبوي للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ١ / ٢٣ .

(٤) أصول الدين للبغدادى ص ١٩، وانظر : الملل والنحل للشهرستاني ١ / ١١٤، ١١٥، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للإمام محمد الملقى ص ٥٢، والعقيدة والشرعية لجولد تسيهر ص ١٩٣ .

(٥) انظر : السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود ص ٩٣ .

(٦) سيأتى تخريجه وبيان وضعه في شبهة عرض السنة على القرآن ص ٢٢٤-٢٢٧ .

(٧) ضحى الإسلام ٣ / ٣٣٤ .

(٨) تاريخ المذاهب الإسلامية ٦٦ .

(٩) النبوات ص ٨٩ .

(١٠) شرح القصيدة التوتونية ١ / ٣٢١ وانظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواجي ١ / ١٠٧ .

وكان لموقفهم هذا من القرآن الكريم، وجهلهم بالحديث، وعدم تحملهم له عن غيرهم، لأنهم كفرة في نظرهم سبباً في أن عقائدهم وأحكامهم الفقهية جاءت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، بل منه ما جاء مخالفاً لنصوص القرآن الكريم.

فمنهم من يرى أن التيمم جائز، ولو على رأس يثر، ومنهم من يرى أن الواجب من الصلاة إنما هو ركعة واحدة بالغداة وأخرى بالعشي، ومنهم من يرى الحج في جميع شهور السنة، ومنهم من يبيح دم الأطفال والنساء ممن لا ينتمي إلى عسكرهم^(١)، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه، وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد، فأبطلوا رجم المحسن، وقطعوا يد السارق من الإبط، وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها، وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وكفوا عن أموال أهل الذمة، وعن التعرض لهم مطلقاً، وفتكوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب، فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم، ومنهم من يدعوا أولاً ثم يفتك^(٢)، وغير ذلك الكثير والكثير.

يقول فضيلة الدكتور أبو زهو - رحمه الله - : وهذا مما يدل على جهل عميق حتى بالقرآن الكريم، وأكثر ذلك أتاهم كما قلنا من أنهم لا يعتقدون برواية جمهور المسلمين، وكيف يأخذون دينهم عن قوم هم كفار في نظرهم، وإنما يعتمدون ما رواه لهم أئمتهم، وهم كما قلنا خلوا من العلم بسنة رسول الله ﷺ، بل خلوا من فهم أحكام القرآن على وجهها الصحيح.

ثم لا يغيب عن البال أن هذا الحكم لا يسرى على جميع أفراد الخوارج، بل قد وجد منهم فيما بعد أفراد وأئمة تفقهوا في الدين، ورووا الحديث، واعتمدتهم كما قال ابن الصلاح في مقدمته بعض أئمة الحديث كالبخاري فقد احتج بعمران بن

(١) انظر : فتح الباري ١٢ / ٢٩٦، ٢٩٧ أرقام ٦٩٣٠-٦٩٣٢، وانظر : الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٨٨، والملل والنحل للشهرستاني ١١٣ / ١١٩، ومقالات الإسلاميين ١ / ١٧٣ .

(٢) انظر : فتح الباري ١٢ / ٢٩٧، ٢٩٨ أرقام ٦٩٣٠ - ٦٩٣٢، وانظر : أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح للدكتور أبو لبابة حسين ص ١٦٢-١٧٢ .

حطان^(١)، وهو من الخوارج لا سيما إذا علمت أن الخوارج يحكمون بكفر من يكذب؛ لأن مرتكب الكبيرة كافر في نظرهم، والكذب من الكبائر أ.هـ^(٢).

قلت : احتجاج الإمام البخارى فى صحيحه بعمران بن حطان رغم أنه مبتدع من الخوارج؛ فقد كان رأس القعدية من الصفرية، وفقههم، وشاعرهم، وخطيبهم مع كونه داعية إلى مذهبه فقد مدح (عبد الرحمن بن ملجم) قاتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب ﷺ احتجاج البخارى به وبغيره من المبتدعين محمول على :

- ١- أنه خرج لهم ما حمل عنهم قبل ابتداعهم.
- ٢- أو أنهم يكونون ممن تابوا ورجعوا عن بدعتهم فى آخر حياتهم.
- ٣- أو يكونون تبرؤوا مما نسب إليهم.

وعلى القول الأول حمل ما أخرجه الإمام البخارى عن عمران بن حطان قال ابن حجر -رحمه الله- : "وقد أخرج له البخارى على قاعدته فى تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديناً وقيل : إن يحيى بن أبى كثير^(٣)، حمله عنه قبل أن يبتدع"^(٤) وليس لعمران بن حطان فى البخارى سوى حديثين أحدهما متابعة^(٥) والآخر أصل^(٦).

(١) عمران بن حطان : هو عمران بن حطان بكر الحاء وتشديد الطاء المهملتين السدوسى، سمع عائشة وابن عمر وابن عباس، روى عنه يحيى بن أبى كثير، وكان رأساً فى الخوارج. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه ووثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يهتم فى الحديث، وقال أبو داود: ليس فى أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان، وأبنا حسان الأعرج، وذكره ابن حبان فى الثقات، مات سنة ١٨٤هـ له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ٧٥١ رقم ٥١٦٨، والكاشف ٢/ ٩٢ رقم ٤٢٦٢، ورجال صحيح البخارى للكلاّباذى ٢/ ٥٧٤ رقم ٩٠٤، والجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسرانى ١/ ٣٨٩ رقم ١٤٨٤، والثقات للعجلي ص ٣٧٣ رقم ١٣٠١، والثقات لابن حبان ٥/ ٢٢٢، وانظر : حاشية ابن العجمى على الكاشف ٢/ ٩٢، ٩٣، والبيان والتوضيح لمن أخرج له فى الصحيح ومس بضر من التجريح للعراقى ص ١٨٩ رقم ٢٩١ .

(٢) الحديث والمحدثون ص ٨٦، وانظر : الملل والنحل ١/ ١١٥، ١١٦ .

(٣) يحيى بن أبى كثير : هو يحيى بن أبى كثير من موالى بنى طى من أهل البصرة عالم أهل اليمامة فى عصره، ثقة ثبت لكنه يدلس ويوصل مات سنة ١٣٢هـ وقيل قبل ذلك. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢/ ٣١٣ رقم ٧٦٦٠، والثقات لابن حبان ٧/ ٥٩١، والتاريخ الكبير للبخارى ٤/ ٢ رقم ٣٠١، وصفوة الصفوة ٤/ ٧٥ رقم ٦٥٧، والكاشف ٢/ ٣٧٣ رقم ٦٢٣٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٤ رقم ١٠٣٧ .

(٤) فتح البارى ١٠/ ٣٠٢ رقم ٥٨٣٥ .

(٥) انظر: صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب اللباس، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ١٠/ ٢٩٦ رقم ٥٨٣٥ .

(٦) انظر : المصدر السابق نفس الكتاب، باب نقض الصور ١٠/ ٣٩٨ رقم ٥٩٥٢ .

وعلى الأقوال السابقة يحمل أيضاً ما أخرج به الإمام مسلم في صحيحه عن
المبتدعين .

عقيدة الخوارج في الصحابة عليهم السلام وأثر ذلك على السنة المطهرة :

للخوارج في الصحابة عليهم السلام رأى يخالف رأى الجمهور من المسلمين؛ فهم على
اختلاف فرقههم يعدلون الصحابة جميعاً قبل الفتنة، ثم يكفرون عثمان، وعلى،
وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضى بالتحكيم، وصوب الحكمين أو أحدهما^(١)،
وبذلك ردوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة، لرضاهم بالتحكيم، واتباعهم أئمة
الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلاً لثقتهم .

أما جمهور المسلمين فقد حكموا بعدالة الصحابة جميعاً، سواء منهم من كان قبل
الفتنة أو بعدها، وسواء منهم من انغمس فيها أو جانبها، ويقبلون رواية العدول الثقات
عنهم، وكان من آثار هذا الاختلاف في النظر إلى الصحابة أن هوجمت السنة التي
جمعها الجمهور وحققها أئمتهم ونقادهم، منذ عصر الصحابة حتى عصر الجمع
والتدوين، من قبل الخوارج وهم وإن لم ينغمسوا في رذيلة الكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم كما فعل غيرهم، نظراً لأنه عندهم كبيرة ومرتكبها كافر^(٢)، ونظراً لبدائوتهم
وجفاء طبعهم وغلظتهم كانوا غير مستعدين لقبول أفراد من الأمم الأخرى؛ كالفرس،
واليهود، والنصارى، وغيرهم ممن يريدون هدم الإسلام واندسوا في الشيعة، ووضعوا
كثيراً من الأحاديث، فضلاً على أنهم كانوا صرحاء لا يعرفون التقية التي يؤمن بها
الشيعة^(٣) .

إلا أن موقفهم من الصحابة جعلهم يردون الأحاديث التي خرجت بعد الفتنة، أو
اشترك رواتها بالفتنة، فضلاً عن جهلهم بأحكام القرآن على وجهها الصحيح؛ جعلهم
يخالفون جمهور المسلمين في عقائدهم وأحكامهم الفقهية كما سبق .

يقول فضيلة الدكتور السباعي - رحمه الله - : وإنه لبلاء عظيم أن نسقط عدالة

(١) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٨٥، وانظر : مقالات الإسلاميين : ١ / ٢٠٤، والملل والنحل ١ / ١١٥،
والخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص ١٣٩ .

(٢) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٣١، ١٣٢ .

(٣) الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٨٧ .

جمهور الصحابة الذين اشتركوا فى النزاع مع على أو معاوية، أو نسقط أحاديثهم ونحكم بكفرهم أو فسقهم، وهم فى هذا رأى لا يقلون عن الشيعة خطراً وفساد رأى، وسوء نتيجة، وإذا كان مدار الاعتماد على الرواية هو صدق الصحابى وأمانته، فيما نقل - وقد كان ذلك موفوراً عندهم - وكان الكذب أبعد شئ عن طبيعتهم ودينهم وتربيتهم، فما دخل ذلك بأرائهم السياسية وأخطائهم؟ ... ووصفهم بأوصاف لا تليق بعمامة الناس، فكيف بأصحاب رسول الله ﷺ الذين كان لهم فى خدمة الإسلام قدم صدق، لولاها لكنا نتيه فى الظلمات ولا نعرف كيف نهتدى سبيلاً^(١).

هل كان الخوارج يكذبون فى الحديث؟

تحت هذا العنوان نفى الدكتور السباعى فى كتابه (السنة ومكانتها فى التشريع) : أن يكون الخوارج كذبوا على رسول الله ﷺ لأنهم يكفرون مرتكب الكبيرة على ما هو المشهور عنهم، أو مرتكبى الذنوب مطلقاً كما حكاه الكعبى^(٢) فما كانوا يستحلون الكذب ولا الفسق ولا التقية ونفى أن يكون هناك دليلاً محسوساً يدل على أنهم ممن وضعوا الحديث .

وقال معقباً على ما روى عن ابن لهيعة عن شيخ لم أنه قال : إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإننا كنا إذا هويانا أمراً صيرناه حديثاً^(٣).

وقول عبد الرحمن بن مهدي : إن الخوارج والزنادقة قد وضعوا هذا الحديث "إذا أتاكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته ... الحديث"^(٤).

يقول الدكتور السباعى : هكذا قال الكاتبون فى هذا الموضوع من القدامى والمحدثين، ولكنى لم أعثر على حديث وضعه خارجى، وبحث كثير فى كتب الموضوعات، فلم أعثر على خارجى عُدَّ من الكذابين والوضاعين .

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور السباعى ص ١٣٣، بتصرف، وانظر : أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح للدكتور أبو لبابة حسين ص ١٦١-١٦٢ .

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٧٩، ٨٥، ٨٨، ٩٢ .

(٣) مقدمة الموضوعات لابن الجوزى ص ٣٨، ٣٩، والآل المصنوعة للسيوطى ٢ / ٤٨٦، والمدخل للحاكم ص ٩ .

(٤) الحديث سياتى تفريجه وبيان وضعه فى شبهة عرض السنة على القرآن الكريم ص ٢٢٤-٢٢٧ .

أما النص السابق الذى يذكره عن شيخ للخوارج، فهو مجهول ولا ندرى من هو؟ وقد سبق مثل هذا التصريح برواية حماد بن سلمة عن شيخ رافضى، فلماذا لا تكون نسبته إلى شيخ خارجى خطأ؟ خصوصاً ولم نعثر لهم على حديث واحد موضوع.

أما قول عبد الرحمن بن مهدي عن حديث (إذا أتاكم ... إلخ) أنه وضعته الزنادقة والخوارج، فلا أدري مدى صحته عن ابن مهدي، فقد ذكره عنه ابن عبد البر في (جامع بيان العلم) بلا سند^(١) فضلاً على أنه لم يذكر لنا عن ابن مهدي من هو واضعه؟ على أن المنقول عن غير ابن مهدي لفظ الزنادقة فقط، قال شمس الحق العظيم آبادي: فأما ما رواه بعضهم أنه قال: "إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله... الحديث"؛ فإنه حديث لا أصل له^(٢) وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين^(٣) أنه قال "هذا حديث وضعته الزنادقة" ونقل الفتني عن الخطابي^(٤) أنه قال أيضاً "وضعته الزنادقة"^(٥)، وليس في هذين النصين ذكر للخوارج بحال.

وقد ورد عنهم ما ينفي تهمة الكذب عنهم.

يقول المبرّد^(٦): "والخوارج فى جميع أصنافها تيراً من الكاذب ومن ذوى المعصية

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٩١ .

(٢) عون المعبود شرح سنن أبو داود ٤ / ٣٢٩ .

(٣) يحيى بن معين: هو يحيى بن معين بن عون المرى بالولاء البغدادي، أبو زكريا، الحافظ المشهور، كان إماماً عالماً ربانياً حافظاً متقناً خبيراً بصحيح الحديث وسقيمه، مات سنة ٢٣٣هـ. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ٢ / ٣١٦ رقم ٧٦٧٩، والكاشف ٢ / ٣٧٦ رقم ٦٢٥٠، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٢٩ رقم ٤٣٧، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٨٨ رقم ٤١٦، والثقات للعجلي ص ٤٧٥ رقم ١٨٢٦، والجرح والتعديل ٩ / ١٩٢، والإرشاد للخليلي ص ١٨٦، ١٨٧، ووفيات الأعيان ٦ / ١٣٩ رقم ٧٩١ .

(٤) الخطابي: هو حمد ويقال أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستي - نسبة إلى بستان مدينة من بلاد كابل - أبو سليمان، كان أحد أوعية العلم فى زمانه حافظاً فقيهاً، له من التصانيف النافعة الجامعة: معالم السنن وغريب الحديث، وإصلاح غلط الحديث وغيرها، مات سنة ٣٨٨هـ. له ترجمة فى: مرآة الجنان للياقنى ٢ / ٤٣٥، وبغية الوعاة للسيوطى ١ / ٥٣٦ رقم ١١٤٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ / ١٢٧، ١٢٨، وتذكرة الحفاظ ٣ / ١٠١٨ رقم ٩٥٠، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٠٤ رقم ٩١٥، واللباب فى تهذيب الأنساب ١ / ١٥١ .

(٥) تذكرة الموضوعات ص ٢٨ .

(٦) المبرّد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس، أديب، نحوى، لغوى، كان كثير الحفظ، غزير العلم، وثقة الخطيب وجماعة، من مصنفاته المقتضب، والكامل فى الأدب، وغيرها مات سنة ٢٨٥هـ. له ترجمة فى: لسان الميزان ٦ / ٦٢٩ رقم ٨٢٦٤، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٧٦ رقم ٢٩٩، وطبقات المفسرين للراوى ٢ / ٢٦٩ رقم ٥٩٧، وشذرات الذهب ٢ / ١٩٠، وإنباه الرواة للقفطى ١ / ٤٠، ٤٨ .

الظاهرة^(١) وقال أبو داود^(٢) : "ليس فى أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج"^(٣).

وقال ابن تيمية^(٤) : للرافضة فى الرد عليهم "ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم"^(٥) وقال : ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفها بالكذب فى الشيعة أكثر فى جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيل : إن حديثهم من أصح الحديث"^(٦) وقال أيضاً "ليس فى أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج"^(٧).

قلت : وأنا مع الدكتور السباعي فيما ذهب إليه ورجحه من نفى تهمة كذب الخوارج فى الحديث، وليس معنى ذلك براءتهم، ولكن معناه أنى لا اتهمهم بالكذب فى الحديث؛ لأنه لا دليل على كذبهم، والأخبار الواردة فى اتهامهم بالوضع ضعيفة تحتمل التأويل كما سبق، والأخبار التى تدل على صدقهم ونفى الكذب عنهم صريحة وواضحة.

(١) الكامل فى الأدب ٢ / ١٠٦ .

(٢) أبو داود : هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي الإمام العالم صاحب كتاب السنن، والمراسيل، والقدر، وغير ذلك، وهو أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً. مات سنة ٢٧٥هـ له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٩١، رقم ٦١٥، تهذيب التهذيب ٤ / ١٦٩، رقم ٢٩٨، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٩ / ٥٥ رقم ٤٦٣٨، ووفيات الأعيان ٢ / ١٣٨، رقم ٢٥٨، والعبر فى خير من غير ١ / ٣٩٦، رقم ٢٧٥، وطبقات المفسرين للدادوي ١ / ٢٠٧، رقم ١٩٥، والتقييد لمعرفة رواه السنن والمسانيد لابن نقطة ص ٢٧٩ رقم ٣٤٤، والبداية والنهاية ١١ / ٥٨ .

(٣) الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٣٠ .

(٤) ابن تيمية : هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، الحراني الدمشقي، الملقب بتقى الدين، المكنى بأبى العباس، الإمام المحقق الحافظ المجتهد المحدث المفسر الأصولي الأديب النحوي القدوة الزاهد شيخ الإسلام، أما تصانيفه فإنها تبلغ ثلاثمائة مجلد، منها : رفع الملام عن الأئمة الأعلام، والصارم المسلول على منتقص الرسول، ومنهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية، وغير ذلك. مات سنة ٧٢٧هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٦، رقم ١١٧٥، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٢٠ رقم ١١٤٢، وشذرات الذهب ٦ / ٨٠، والبدرة الطالع للشوكانى ١ / ٦٣، رقم ٤٠، والدرر الكامنة لابن حجر ١ / ١٤٤، رقم ٤٠٩، وطبقات المفسرين للدادوي ١ / ٤٦، رقم ٤٢، والبداية والنهاية ١٤ / ١٣٥ .

(٥) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٨٠ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٢ .

(٧) منهاج السنة ٣ / ٣١، وانظر : السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور السباعي ص ٨١، ٨٢، ٨٣، بتصرف، وأصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح للدكتور أبو لبابة حسين ص ١٥٨-١٦١ .

وكل ما يقال بحق، أنهم جهلة بالسنة ولا يحتجون بها؛ لأنها من طريق صحابة رسول الله ﷺ وهم كفار في نظرهم، فضلاً عن عدم استعدادهم لقبول آراء غيرهم؛ نظراً لبداوتهم وجفاء طبعهم وغلظتهم وجهلهم بفقہ الكتاب والسنة؛ ولذا نجد أنهم يعملون على محاربة المسلمين وإراقة دمائهم وانتهاك حرمتهم فهم أحقاء بأن يسموا بالخوارج البغاة لخروجهم على السنة وأهلها ومعاداتهم لها^(١).

(١) شرح القصيدة النونية للدكتور محمد خليل هراس ص ٣٢٢ .

المبحث الثاني التعريف بالشريعة وموقفهم من السنة النبوية

تمهيد :

الشيعة كفرقة ذات أفكار وآراء غلب عليهم هذا الاسم، ويشيع فيهم الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أئمتهم، وذلك باعتراف علمائهم، وهذا من أشد الخطر على الإسلام والمسلمين، وذلك بسبب :

١- استعمالهم التقية المرافقة للكذب .

٢- تظاهروا بنصرة آل البيت، حيث انخدع بهم كثير من العوام بل وخواص المسلمين .

٣- بغضهم وتكفيرهم ولعنهم صحابة رسول الله ﷺ، إلا نفر يسير، وبغضهم وتكفيرهم لأهل السنة بسبب تعاليم خاطئة وضعها بعض كبرائهم قديماً، وسار عليها بعض كبرائهم حديثاً نتج عنها نفور الشيعة، وعدم الوصول بعد محاولات كثيرة من جانب أهل السنة إلى التقارب .

وقد قام التشيع في ظاهر الأمر على أساس الاعتقاد؛ بأن علياً ﷺ وذريته هم أحق الناس بالخلافة بعد رسول الله ﷺ وأن علياً أحق بها من سائر الصحابة بوصية من النبي ﷺ كما زعموا في رواياتهم التي اخترعوها وملأوا بها كتبهم قديماً وحديثاً^(١).

والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزردشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته، كل هؤلاء كانوا يتخذون حب آل البيت ستاراً يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم .

فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة، وقال الرافضة السبئية : إن النار محرمة على الشيعة إلا قليلاً، كما قال اليهود لن تمسنا إلا أياماً معدودات^(٢). والنصرانية

(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواحي ١/ ١٢٨ بتصرف .

(٢) انظر : الفرق بين الفرق ٢١٥، والملل والنحل ١/ ١٨٦، ومنهاج السنة ١/ ٧، وانظر : مختصر التحفة الإثنا عشرية للعلامة السيد محمود الألوسي ص ٣١٧، ٣١٨ .

ظهرت فى فرق الحلولية وهى فرق أكثرها يرجع إلى غلاة الروافض فقال بعضهم: إن نسبة الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه، وقالوا: إن اللاهوت اتحد بالناسوت فى الإمام، وإن النبوة والرسالة لا تنقطع أبداً فمن اتحد به اللاهوت فهو نبي^(١).

وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول، ونحو ذلك من الأقوال التى كانت معروفة عند البراهمة، والفلاسفة، والمجوس من قبل الإسلام، وقال بها الراوندية من الروافض الحلولية^(٢).

وتستّر بعض الفرس بالتشيع، وحابوا الدولة الأموية، والعباسية، وقاموا بثورات عديدة، سجلها علماء الفرق والتاريخ، وما فى نفوسهم إلا الكره للعرب ودولتهم والسعى لاستقلالهم وهيمتهم^(٣)، وتاريخ الشيعة فى القديم والحديث شاهد صدق على أن الحركات المارقة والهدامة إنما خرجت من تحت عباءتهم بعد أن رضعت لبنهم وهلدت بين ذراعيهم^(٤).

التعريف بالشيعة لغة: هم الاتباع والانصار، قال صاحب القاموس: شيعة الرجل أتباعه وأنصاره ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث وجمعه أشياع وشيع كعنب^(٥).

وقال صاحب تاج العروس: الشيعة كل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة وكل من عاون إنساناً وتخرب له فهو شيعة له، وأصله من المشايعة وهى المطاوعة والمتابعة^(٦). ووردت كلمة شيعة ومشتقاتها فى القرآن الكريم مراداً بها معانيها اللغوية الموضوعة لها على المعانى التالية:

١- بمعنى الفرقة أو الأمة أو الجماعة من الناس: قال تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٧). أى من كل فرقة وجماعة وأمة^(٨).

(١) الفرق بين الفرق ص ٢٢٨ - ٢٣٠، والملل والنحل ١/ ١٨٦.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٤٢، والملل والنحل ١/ ١٨٦.

(٣) فجر الإسلام للدكتور أحمد أمين ص ٢٧٦، ٢٧٧ بتصرف.

(٤) الدفاع عن السنة، الجزء الأول من سلسلة الإسلام واستمرار المؤامرة للأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٣١.

(٥) القاموس المحيط ٣/ ٤٦.

(٦) تاج العروس ٥/ ٤٠٥.

(٧) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٨) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ١٣١.

٢- بمعنى الفرقة قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (١) أى فرقاً (٢) .

٣- وجاءت لفظة أشياع بمعنى أمثال ونظائر قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ (٣) أى أشباهكم فى الكفر من الأمم الماضية (٤) .

٤- بمعنى المتابع والموالى والمناصر قال تعالى : ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ (٥) وفى الحديث من قول حكيم بن أفلح (٦) إني قد نهيتها - أى السيدة عائشة - رضى الله عنها- أن تقول فى هاتين الشيعتين شيئاً (٧) أى شيعة الإمام على - كرم الله وجهه- وشيعة الإمام معاوية - رضى الله عن الجميع - ففى ذلك ما يشهد لعموم اسم الشيعة .

التعريف بالشيعة اصطلاحاً : اختلفت وجهات نظر العلماء فى التعريف بحقيقة الشيعة وأرجح تلك الأقوال هى : أنهم الذين يزعمون أنهم أتباع على بن أبى طالب عليه السلام وأنصاره، ويعتقدون أنه أفضل من الخلفاء الراشدين - رضوان الله عليهم أجمعين - وأنه وأهل بيته أحق بالخلافة، وإن خرجت منهم فبظلم يكون من غيرهم (٨) .

(١) جزء من الآية ١٥٩ من سورة الأنعام .

(٢) تفسير القرآن الحكيم - تفسير المنار ٨ / ٢١٤ .

(٣) الآية ٥١ من سورة القمر .

(٤) جامع البيان فى تأويل آى القرآن لابن جرير ٢٧ / ١١٢ .

(٥) الآية ١٥ من سورة القصص، وانظر : فتح القدير للشوكاني ٤/١٦٤، و فرق معاصرة للدكتور غالب عواجى ١ / ١٣١، ١٣٢، وانظر : أصول الرواية عند الشيعة الإمامية الإثنا عشرية للدكتور عمر القرماوى ص ١٢ .

(٦) حكيم بن أفلح : هو حكيم بن أفلح المدني روى عن أبى مسعود، وعائشة وعنه والد عبد الحميد ابن جعفر . مقبول له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٢٣٤ رقم ١٤٧١، والكاشف ١ / ٣٤٦ رقم ١١٩٥، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٤٤ رقم ٧٧١، وميزان الاعتدال ١ / ٥٨٣، رقم ١٢١٤ .

(٧) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض ٣ / ٢٧٩، ٢٨٠ رقم ٧٤٦ .

(٨) انظر : الملل والنحل ١ / ١٤٦، و فرق معاصرة ١ / ١٣٢، ١٣٣، والشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير للدكتور محمد العسال ص ١٩ - ٢٣، وانظر : بقية التعريفات فى المصادر السابقة .

موقف الشيعة من الصحابة والأمة الإسلامية:

أولاً : موقف الشيعة من الصحابة :

يقول الدكتور محمد العسال : يعتقد الشيعة أن الصحابة كلهم كانوا كفرة منافقين مخادعين لله ورسوله - ونعوذ بالله من ذلك - لا يستثنون إلا خمسة أو سبعة أو بضعة عشر، على خلاف بينهم في هذا، والمجمع على استثنائهم هم : سلمان الفارسي، وعمار بن ياسر، وأبو ذر الغفاري، والمقداد، وجابر بن عبد الله الأنصاري . ويرى بعض الشيعة أن الصحابة : إنما كفروا وارتدوا عن الإسلام بعد موت النبي ﷺ لا في حياته، وإنما قال ذلك أصحاب هذا الرأي لما وجدوا صريح القرآن يمدحهم ويثني عليهم، فظنوا أن القول بكفرهم بعد وفاة الرسول ﷺ يتفادون به التعارض مع القرآن بخلاف القول بكفرهم والقرآن ينزل والوحي متواصل، هكذا يزعمون .

كما زعموا أن كفر الصحابة إنما هو بسبب إنكارهم النص على ولاية عليٍّ ﷺ التي هي أساس الدين عند الشيعة، وقد تواطأ الصحابة على جحده وإنكاره إلا الخمسة الذين مر ذكرهم، أما كبار الصحابة مثل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير وبقية العشرة، وعائشة، وحفصة وغيرهم؛ فإنهم كانوا متظاهرين بالإسلام في حياة الرسول ﷺ مع إبطانهم الكفر، خاصة فيما يتعلق بولاية عليٍّ ﷺ، حقدًا عليه حيث كانوا يطمعون في هذه الولاية بعد وفاة الرسول ﷺ .

بل هؤلاء الصفوة من خيرة أصحاب رسول الله ﷺ هم في عقيدة الشيعة رؤساء الكفر والنفاق فهم أصله ومعدنه وفرعه وثمرته، ونعوذ بالله من ذلك .

وهذه عقيدة لا ينفك عنها شيعي واحد من الإثنى عشرية، وإن تظاهر أحدهم بإنكار ذلك فأعلم أنه يقولها (تقية) لأنها عقيدة لا تقبل المساومة عندهم، إذ لو صحح الشيعي إمامة أبي بكر وعمر وعثمان لوجب عليه أن يعترف ببطلان الولاية والإمامة لعلي وبنيه، وهذا كفر بإجماع الإثنى عشرية .

وللشيعة في تكفيرهم للصحابة شبهات سيأتي ذكرها والرد عليها في باب وسائل أعداء السنة في الكيد لها .

هذا وقد امتلأت كتب الشيعة تفسيراً وحديثاً - على كثرتها وبطلانها بهذه العقيدة

الفاسدة، وسودوا هذه الكتب بما تضيق منه الصدور من عقيدتهم هذه^(١).

وتأكيداً لكل ما سبق سأكتفى بذكر نموذج أو أكثر من كتبهم تفسيراً وحديثاً، فالقمرى فى تفسيره^(٢) يقول فيه الدكتور محمد العسال هذا المفسر يحمل كل كلمة كفر أو نفاق أو فسق أو ضلال أو شرك أو ظلم أو عصيان وخداع، وكل ما يشتق من ذلك أو يماثله على كبار الصحابة، وخاصة على أبى بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير، وقد ضرب على ذلك أمثلة منها فى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾^(٣) قال القمى : الحرت الدين، والنسل الناس، ونزلت فى الثانى - يعنى عمر - وقيل فى معاوية^(٤). وعند قوله تعالى : ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾^(٥) قال : هم الذين غصبوا آل محمد حقهم، وعند قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾^(٦) قال : هم الظالمون آل محمد حقهم، والذين اتبعوا من غصبهم^(٧).

وفى أصح الكتب عندهم بعد كتاب الله ﷻ وهو الكافى الذى يعد عندهم كالبخارى عند أهل السنة، أخرج الكلينى بسنده عن أبى جعفر عليه السلام قال : كان الناس أهل ردة بعد موت النبى ﷺ إلا ثلاثة، فقلت ومن الثلاثة فقال : المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفارى، وسلمان الفارسى، رحمة الله وبركاته عليهم^(٨).

وأخرج أيضاً عن أبى بصير عن أحدهما عليه السلام قال : إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفاً^(٩).

(١) الشيعة الإثنى عشرية ومنهجهم فى التفسير ص ٤٦١ بتصرف، وانظر : أصل الشيعة وأصولها لمحمد الحسين ال كاشف ص ٦٨ - ٧٤ .

(٢) انظر فى : منزلة الكتاب وصاحبه عند الشيعة، ومظاهر الغلو والضلال فى الكتاب، ما كتبه الدكتور على السالوس فى كتاب مع الشيعة الإثنا عشرية فى الأصول والفروع ٢ / ١٧٣ - ١٩٧ .

(٣) الآية ٢٠٥ من سورة البقرة .

(٤) تفسير القمى ص ٦١ .

(٥) جزء من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

(٦) جزء من الآية ٢٥٧ من سورة البقرة .

(٧) تفسير القمى ص ٧٥، وانظر : الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير للدكتور محمد العسال ص ٤٦٢، ٤٦٣، ومع الشيعة الإثنا عشرية فى الأصول والفروع للدكتور على السالوس ٢ / ١٧٣ - ١٩٧ .

(٨) الكافى كتاب الروضة ٨ / ١٦٨، ٣٤١ .

(٩) الكافى كتاب الإيمان والكفر، باب صنوف أهل الكفر وذكر القدريّة والخوارج ٢ / ٤٠٠ رقم ٤

وأخرج أيضاً عن أبي بكر الحضرمي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أهل الشام شر أم أهل الروم؟ فقال : إن الروم كفروا ولم يعاندوا، وإن أهل الشام كفروا وعاندوا^(١). إلى غير ذلك الكثير والكثير من إفكهم الذي امتلأت به كتبهم تفسيراً وحديثاً، والتي كانت منفذاً للمستشرقين وأتباعهم نفذوا منه إلى الطعن في دين الإسلام ومصدره الأول القرآن الكريم .

ثانياً : موقف الشيعة من الأمة الإسلامية :

يقول الدكتور محمد العسال : يعتقد الشيعة الإثنا عشرية أن أمة محمد هي الأمة الملعونة، ولو كانت من سائر فرق الشيعة سواهم، فكل من لم يوال الإثنى عشر إماماً ويؤمن بولايتهم ويتبرأ من الصحابة؛ فهو ملعون هالك، أما من يعتقد لإيمان الصحابة ويصحح خلافة أبي بكر وعمر وعثمان فهو ناصبي عندهم والناصري شر من اليهود والنصارى وعبد الأوثان كما يزعمون من هنا فحملتهم على أهل السنة - النواصب - في نظرهم لا تكاد تهدأ؛ لأنهم أكثر فرق الأمة عرفاناً بالجميل للصحابة، وعلى رأسهم آل بيت رسول الله ﷺ.

ويقول الدكتور محمد العسال بعد أن ذكر نماذج من تفسيرهم الباطل تؤكد تلك العقيدة الفاسدة قال : وغالب ظني أن هذه العقيدة قد استفادها الروافض من زنادقة الباطنية الخارجين عن الإسلام بإجماع الفرق والذين يسمون أمة محمد ﷺ بالأمة الملعونة المنكوسة، حيث يحكي لنا الإمام عبد القادر البغدادي عنهم في نص رسالة عثر عليها من زعيمهم عبيد الله بن الحسين القيرواني إلى داعيته سليمان بن الحسن بن سعيد الجناني جاء فيها : إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل، وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع... ثم قال له ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الروح فقال ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(٢) لما لم يعلم ولم يحضره جواب المسألة... إلخ^(٣).

فهذه زندقة -نعوذ بالله منها-، وعقيدة الإثنى عشرية في الأمة إما متأثرة بتلك

(١) الموضوع السابق ٢ / ٤١٠ رقم ٥، وانظر : أصول الرواية عند الشيعة الإمامية الإثنا عشرية للدكتور عمر الفرماوى ص ١٩٢ .

(٢) جزء من الآية ٨٥ من سورة الإسراء .

(٣) الفرق بين الفرق للإمام البغدادي ص ٢٦٢ .

الزندقة وإما أنها مدخل إليها، لا محل سوى ذلك^(١).

وصدق الإمام ابن تيمية (أصل مذهب الشيعة الرافضة من أحداث الزنادقة المنافقين الذين عاقبهم في حياتهم على أمير المؤمنين ﷺ^(٢)) أ.هـ.

أثر موقف الشيعة الرافضة من الصحابة على الإسلام (قرآناً وسنة) :
أولاً : أثر موقف الشيعة من الصحابة على القرآن الكريم :

كان من آثار تكفير الشيعة للصحابة إلا من استثنوهم أن هوجم القرآن الكريم والسنة النبوية، فهاجموا القرآن الكريم، وصرحوا وبكل وضوح أن في القرآن الكريم نقصاً وتحريفاً متعمداً من الصحابة عند جمعه لإخفاء ما ورد صريحاً في ولاية الأئمة من آل البيت، أو لإخفاء الآيات التي فيها ذم المهاجرين والأنصار ومثالب قريش، وزعموا أن القرآن لم يجمعه كما أنزل إلا على فقط، كما يعتقدون أن مصحفاً مفقوداً سيصل إلى أيديهم يوماً ما، يسمى "مصحف فاطمة" فيه أضعاف ما في المصحف العثماني الموجود بين أيدي المسلمين، وأنه يختلف عن هذا المصحف اختلافاً كثيراً، وقد ألف أحد طواغيتهم واسمه حسين بن محمد تقى الطبرسي كتابه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)^(٣) وفيه أكثر من ألفي رواية عن طواغيتهم المعصومين، والتي تؤكد التحريف في القرآن من كل نوع، وعندما طبع الكتاب وقامت حوله ضجة ألف الطبرسي كتاباً آخر سماه (رد بعض الشبهات عن فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) دافع فيه عن ما أودعه في كتابه السابق (فصل الخطاب) وقد كتب هذا الدفاع قبل موته بسنتين.

(١) الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم في التفسير للدكتور محمد العسال ص ٥١٠ .

(٢) منهاج السنة ١ / ٣، وانظر : أدلة على استمرار بعض غلاة الشيعة الجعفرية على موقفهم هذا من الأمة الإسلامية فيما كتبه أحد زعمائهم في العصر الحديث في كتابه تحرير الوسيلة للخميني ١ / ١١٨، ١٣٦، وانظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها للدكتور غالب عواجي ١ / ٢٦٤، ٢٦، والسنة المفترى عليها للمستشار سالم الهنساوي ص ١٣٠، ١٣١، والفتنة الخمينية حقيقة الثورة الإيرانية للشيخ محمد عبد القادر ص ٨، ٩، ٢٥، ٢٦، ٣٣، وانظر : خلاصة موقف الشيعة من حكام المسلمين قديماً وحديثاً، في الخطوط العريضة للأستاذ محب الدين الخطيب، فصل الشيعة والحكومات الإسلامية ص ٤٣ - ٦٤، والشيعة في نقد عقائد الشيعة لموسى جار الله ص ٩٧، وانظر خطبهم على الأمة الإسلامية قديماً وحديثاً في الخطوط العريضة فصل (الشيعة والتاريخ) ص ٧٣ - ٧٧، و فرق معاصره ١ / ٢٦٢ .

(٣) انظر : في مكانة هذا الكتاب وصاحبه عن الشيعة فيما كتبه الدكتور على السالوس في كتابه مع الشيعة الإثني عشرية في الأصول والفروع ٢ / ١٤٩ - ١٥١ .

ومهما تظاهر الشيعة بالبراءة من كتاب النورى الطيرسى عملاً بعقيدة التقية، فإن الكتاب ينطوى كما سبق على آلاف النصوص عن طواغيتهم فى كتبهم المعتبرة ثبت بها أنهم جازمون بالتحريف ومؤمنون به، ولكن لا يحبون أن تثور الضجة حول عقيدتهم هذه فى القرآن^(١) ويتظاهرون تقية ويفتون بأنه لا يأتى من قرأ القرآن كما يتعلمه الناس فى المصحف العثمانى، ثم الخاصة من الشيعة سيعلم بعضهم بعضاً ما يخالف ذلك مما يزعمون أنه موجود أو كان موجوداً عند أئمتهم من أهل البيت، ويدل على ذلك ما أخرجه الكلينى فى كتابه الكافى بسنده عن على بن موسى الرضا المتوفى سنة ٢٠٦هـ عندما سأل، إنا نسمع الآيات فى القرآن ليس هى عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال : لا، اقرءوا كما تعلمتم، فسيجيئكم من يعلمكم^(٢).

ومما يدل على أن الشيعة يكادون يجمعون على ما أورده الطيرسى فى كتابه (فصل الخطاب) أنهم كافوه على هذا المجهود فى إثبات أن القرآن محرف بأن دفنوه فى أقدس البقاع عندهم فى بناء المشهد العلوى فى النجف.

وفى عصرنا الحاضر ردد الخمينى هذا الإفك فى كتابه (كشف الأسرار) قائلاً : لقد كان سهلاً عليهم - الصحابة الكرام - أن يخرجوا هذه الآيات من القرآن، ويتناولوا الكتاب السماوى بالتحريف، ويسدلوا الستار على القرآن، ويغيبوه عن أعين العالمين ثم يقول : "إن تهمة التحريف التى يوجهها المسلمون إلى اليهود والنصارى، إنما تثبت على الصحابة^(٣). وهم حتى عندما يعتبرون المصحف العثمانى مصدراً من مصادر العقائد والأحكام، فهم يختلفون فى فهم معانية عن سائر الفرق وخصوصاً أهل السنة - ويرجعون فهم القرآن إلى الأئمة من آل البيت^(٤)، وكلها تأويلات باطلة

(١) انظر : تناقض معتدلى الجعفرية الذين تصلوا حركة الغلاة منهم فى دعواهم تحريف القرآن الكريم فى كتابى الدكتور على أحمد السالوس مع الشيعة الإثنى عشرية فى الأصول والفروع فصل (القرآن والتحريف) ٢/ ٥٥ - ١٥٩، وأثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله ص ١٣٨-٢٧١، وانظر : الشيعة والتصحيح للدكتور موسى الموسوى ص ١٣٠ - ١٣٦، وانظر : ما كتبه الأستاذ محمد مال الله فى هامش الخطوط العريضة ص ٢٩ وما بعدها، وانظر : رجال الشيعة فى الميزان عبد الرحمن الزرعى ص ١٥٥ .

(٢) الكافى ١/ ٢٨٩، وانظر : الخطوط العريضة للأستاذ محب الدين الخطيب ص ٣٥ .

(٣) صورتان متضادتان لنتائج جهود الرسول الأعظم للعلامة أبو الحسن الندوى ص ٨٤ : ٨٨، وانظر : الخطوط العريضة للأستاذ محب الدين الخطيب ص ١٠ : ١٥، ومختصر التحفة الإثنا عشرية للعلامة السيد محمود الألوسى ص ٣٠، ٥٠، ٨٢، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواجى ١/ ٢٣٠، ٢٣٩ .

(٤) الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير للدكتور محمد العسال ص ٨٩، وانظر : مختصر التحفة الإثنا عشرية ص ٤٧ .

حاشا الأئمة أن يقولوا منها حرفاً واحداً.

ثانياً : أثر موقف الشيعة من الصحابة على السنة النبوية :

وكما كان من آثار تكفير الشيعة للصحابة أن هاجموا القرآن الكريم، وادعوا تحريفه وتبديله، كان من آثار ذلك أيضاً أن هوجمت السنة التي جمعها الجمهور وحققها أئمتهم ونقادهم، منذ عصر الصحابة حتى عصر الجمع والتدوين، من قبل الشيعة التي وصمت أحاديث الجمهور من أهل السنة بالكذب والوضع، وخاصة ما كان منها في فضائل الصحابة الذين يكفروهم الشيعة ويلعنونهم.

ولم يقبلوا من أحاديث أهل السنة إلا ما وافق أحاديثهم التي يروونها عن أئمتهم المعصومين في نظرهم، والتي إن لم يزيدوا فيها كذباً تأولوها بما يشهد لعقائدهم وأحكامهم الباطلة، أما ما عدا ذلك من السنة فلا يعتبرون به إلا إذا جاء من طريق آل البيت والتي لا يمكن إثبات صحتها لعدم اهتمامهم بصحة السند.

فالعادلة عندهم لا عبرة بها ما دام الراوى إمامياً يوالى الأئمة ولو لم يكن متهماً، بل ولو كان مطعوناً في دينه. وإذا تتبع تراجم أعلام الشيعة الرافضة في زمن أئمتهم رأيتهم بين كذابين، وملاحدة، وشعوبيين، وفاسدى العقيدة، ومذمومين من أئمتهم، وكل ما يخطر ببالك من نقائص، ولذا تراهم يصححون أحاديث من دعا عليه المعصوم بقوله أنزاه الله وقاتله الله، أو لعنه أو حكم بفساد عقيدته أو أظهر البراءة منه، وحكموا أيضاً بصحة روايات المشبهة والمجسمة، ومن جوز البداء عليه تعالى^(١)، مع أن هذه الأمور كلها مكفرة، ورواية الكافر غير مقبولة، فضلاً عن صحتها، فإذا كان هذا هو حال من يصححون حديثه وهو أقوى الأقسام عندهم، فما بالناس بحال الحسن والموثق والضعيف عندهم!^(٢).

إذ لا عبرة عندهم بالعادلة وإنما العبرة بمن معهم؟ ومن عليهم؟ فمن كان معهم

(١) البداء: هو أن الله عز وجل يبدل له غير الذى كان أراده، فيرجع عن إرادته إلى الذى بدا له من بعد؛ تعالى الله عما يقولون، انظر: مختصر التحفة الإثنى عشرية للعلامة السيد محمود الألوسى ص ٢١، و فرق معاصرة للدكتور غالب عواجى ١ / ٢٥٤، والشيعة والتصحيح للدكتور موسى الموسوى ص ١٤٦-١٥١، والنسخ والبداء فى الكتاب والسنة لمحمد حسين العاملى ص ٢٨ وما بعدها .

(٢) مختصر التحفة الإثنى عشرية للعلامة السيد محمود الألوسى ص ٢١، وانظر : أثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله للدكتور على أحمد السالوس ص ٢٧٤، ٢٧٥، وأصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص ١٠٦ .

معتقداً بعقيدتهم كان مؤمناً تقياً، وإلا كان كافراً منافقاً إذا تبرأ منهم ومن عقيدتهم.

كما أنهم لا يشترطون اتصال السند في الحديث من الإمام إلى الرسول؛ لأن الإمام في حد ذاته كلامه في قوة كلام الرسول وقديسيته، ووجوب العمل به؛ لأنه معصوم ويوحى إليه، ومن تلك الأحاديث التي يصححونها ولا عدالة لروايتها ولا اتصال لسندها حديث "غدير خم" (١) الذي يكاد يكون عمدة المذاهب الشيعية كلها ودعامتها الأولى، والأساس الذي أقاموا عليه نظريتهم إلى الصحابة من تكفيرهم وسبهم ولعنهم ليل نهار، وتابعهم على ذلك دعاة اللادينية (٢).

(١) وخلاصة هذا الحديث : أن النبي ﷺ في رجوعه من حجة الوداع جمع الصحابة في مكان يقال له "غدير خم" مكان بين مكة والمدينة، وأخذ بيد علي عليه السلام ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون وقال : "هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له واطيعوا" والحديث بهذه الرواية التي انفرد بها الرافضة مكذوب وأصل الحديث كما في صحيح مسلم من رواية زيد ابن أرقم عليه السلام قال : "قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً. بماء يدعى خمًا - بين مكة والمدينة - فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر. ثم قال : "أما بعد. ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور. فخذوا بكتاب الله. واستمسكوا به" فحث على كتاب الله ورغب فيه. ثم قال : "وأهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي ... الحديث" أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام ١٩٠/ ٨ رقم ٢٤٠٨. هذا هو أصل الحديث كما في صحيح السنة، والحديث برواية الرافضة يشهد على نفسه بالبطلان فالحديث يصرح بالخلافة للإمام علي - كرم الله وجهه - على مشهد من الصحابة جميعاً، ومثل هذا تنافر الدواعي على نقله ويشتهر، في حين أن هذا النص بالخلافة للإمام علي لم يبلغه أحد بإسناد صحيح. قال الإمام بن تيمية في فصل (الطرق التي يعرف بها كذب المنقول) ما انفرد به، ويتضمن أمراً تنافر الدواعي على نقله قال : "ومن هذا الباب نقل النص على خلافة علي، فإننا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاً عن أن يكون متواتراً كما تزعم الرافضة، ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء، مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة، وحين موت عمر وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة، ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على علي، فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص على علي بن أبي طالب نصاً جلياً قاطعاً للعذر وعلمه المسلمون، لكان من المعلوم بالضرورة في مثل هذه المواطن التي تنافر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم" أوه من منهاج السنة لابن تيمية ٤ / ١١٨، وانظر : للاستزادة في الرد على استدلال الرافضة بروايات الحديث فيما كتبه الدكتور على السالوس في كتابيه مع الشيعة الإثنى عشرية في الأصول والفروع ١ / ٩٦-١٦٢، وأثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله ص ٧٨-١٣٦، وانظر : مختصر التحفة الإثنى عشرية لألوسي ص ١٢٣، ١٧٦، ٢٠٨، ٢١٩، والعواصم من القواصم لابن العربي ص ١٨٣، والمؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة بمحذ الدكتور على السالوس حديث الثقلين وفقهه ٢ / ٧٠ - ٧٢٥ والشيعة والتصحيح للدكتور موسى الموسوي ص ٨-٥٠، ونظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة للدكتور مصطفى حلمي ص ٣٣-٢٢٣.

(٢) انظر : مجمع البيان في تفسير القرآن للفضل بن الحسن الطبرسي ٦ / ١٥٢، والميزان في تفسير القرآن محمد حسين الطباطبائي ٦ / ٤٢، وأصل الشيعة وأصولها محمد الحسين آل كاشف ص ٤٨، ومصباح الهداية في إثبات الولاية على الموسوي ص ١٩٠ وما بعدها التبيان في تفسير القرآن محمد بن الحسن الطوسي ٣ / ٥٨٧، والمراجع عبد الحسين شرف الدين ص ٥١، والغدير في الكتاب والسنة والأدب عبد الحسين الأميني ١ / ٢١، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٥، وكشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين الحسن بن المطهر الحلي ص ٢٥٤، ٢٩٣، ٤٧١ -

هذا الحديث هو عند أهل السنة حديث مكذوب لا أساس له باللفظ الذى يروونه عن طواغيتهم، الذين وضعوه ليبرروا به هجومهم وتجنيتهم على صفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين - رضى الله عنهم أجمعين - .

وبالنظر فى كتب الحديث النبوى عندهم؛ كالكافى، والاستبصار، والتهذيب، ومن لا يحضره الفقيه^(١) وغيرها، نجد رواياتها ليست كلها متصلة من أصحابها إلى أئمتهم الذين وجدوا فى عصر النبى ﷺ فالأحاديث المدونة بها قد خلا أكثرها من الإسناد فنجد الروايات تذكر عن عدة من أصحابنا، أو عن الإمام جعفر، ثم تعد هذه الأقوال أحاديث عن النبى ﷺ مع وجود الفارق الزمنى الكبير بين أصحاب هذه الروايات وبين النبى ﷺ وهو فارق زمنى يصل إلى عدة قرون^(٢).

وكان لهجومهم وتجنيتهم على الصحابة الأثر الكبير فيما أثير حول السنة من شبهات، ولم لا ومروياتهم ﷺ لا تزن عندهم مقدار جناح بعوضة .

يقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : والشيعنة لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم يعنى ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط، عن أبيه أمير المؤمنين، عن رسول الله ﷺ، أما ما يرويه مثل : أبى هريرة، وسمرة بن جندب، ومروان بن الحكم، وعمر بن الخطاب، وعمر بن العاص، ونظائريهم، فليس لهم عند الأمامية من الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يذكر^(٣) أ هـ .

= وما بعدها، ومعالم المدرستين لمرتضى العسكرى المجلد ١ / ٤٩٣، الشيعة فى عقائدهم وأحكامهم لأمر محمد القزوينى ص ٧١، والنص والاجتهاد لعبد الحسين شرف الدين ص ٣٤٧، ونظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية فى الإسلام لأحمد حسين يعقوب ص ٢٤٧ - ٢٥٦، ولماذا أنا شيعى محمد حسين الفقيه ص ٣٦، لقد شيعنى الحسين أدريس الحسينى ص ٣٥٨ - ٣٦٧، الإفصاح فى إمامة على بن أبى طالب لمحمد بن النعمان العكرى ص ١٥ - ١٨، والسنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٥، وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص ٩٧، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢٥٨ وغيرهم .

(١) انظر : فى مكانة هذه الكتب وأصحابها، وما فيها من غلو كتابى الدكتور على السالوس (مع الشيعة الاثنى عشرية) ٣ / ١٣٥ - ٢٤٠، وأثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله ص ٢٩٠ - ٣٦١

(٢) السنة المفترى عليها للمستشار البهنساوى ص ١٣٦، بتصرف، وانظر : أثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله ص ٢٧٦ - ٢٨٢ .

(٣) أصل الشيعة وأصولها ص ٧٩، ٨٠، وانظر : أصول الرواية عند الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، للدكتور عمر الفرماوى ص ٨٧ .

أساليب الشيعة فى العبث بالسنة المطهرة :

تعد الشيعة الرافضة من أكثر الفرق كذباً على رسول الله ﷺ بل وعلى آل البيت أيضاً .

وفى ذلك يقول الإمام ابن تيمية : [ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفها بالكذب فى الشيعة أكثر منه فى جميع الطوائف] (١) .

وسئل الإمام مالك عن الرافضة فقال : "لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون" (٢) ويقول شريك بن عبد الله القاضى -وقد كان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال فيه- (٣) : "احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً" (٤) .

وقال حماد بن سلمة (٥) : حدثنى شيخ لهم - يعنى الرافضة - قال : "كنا إذا اجتمعنا فاستحسننا شيئاً جعلناه حديثاً" (٦) .

وقال الإمام الشافعى (٧) : "ما رأيت فى أهل الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة" (٨) .

(١) المنتقى فى منهاج الاعتدال ص ٢٢ .

(٢) منهاج السنة لابن تيمية ١ / ١٣ .

(٣) قال فيه الحفاظ ابن حجر : صدوق ، يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً فاضلاً عابداً ، شديداً على أهل البدع . مات سنة ١٧٧ هـ أو ١٧٨ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٤١٧ رقم ٢٧٩٥ ، والكاشف ١ / ٤٨٥ رقم ٢٢٧٦ ، والثقات للعجلي ص ٢١٧ ، رقم ٦٦٤ ، والثقات لابن حبان ٦ / ٤٤٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٠١ رقم ١٣٥٣ ، والثقات لابن شاهين ص ١٦٩ رقم ٥٢٨ .

(٤) منهاج السنة لابن تيمية ١ / ١٣ .

(٥) حماد بن سلمة : هو حماد بن سلمة بن دينار المصرى ، أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس فى ثابت ، وتغير حفظه بآخره ، مات سنة ١٦٧ هـ ، له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٢٣٨ رقم ١٠٥٤ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٢ رقم ١٩٧ ، والكاشف ١ / ٣٤٩ ، رقم ١٢٢٠ ، والثقات للعجلي ص ١٣١ رقم ٣٣٠ ، والثقات لابن حبان ٦ / ٢١٦ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٨٨ رقم ١٢٤٣ ، وشذرات الذهب ١ / ٢٦٢ .

(٦) منهاج السنة لابن تيمية ١ / ١٣ .

(٧) الإمام الشافعى : هو أبو عبد الله محمد بن أدريس بن العباس بن شافع القرشى المطلبى ، الإمام الجليل ، صاحب المذهب المعروف ، من أشهر مصنفاته "الأم" و"الرسالة" و"أحكام القرآن" مات سنة ٢٠٤ هـ له ترجمة فى : طبقات الشافعية لابن السبكي ٢ / ٧١ رقم ١٤ ، وشذرات الذهب ٢ / ٩ ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٦٣ رقم ٥٥٨ ، وطبقات الفقهاء للشافعيين لابن كثير ١ / ٣-٩٣ .

(٨) منهاج السنة لابن تيمية ١ / ١٤ .

ولقد أخذ هؤلاء المتشيعون أعداء الإسلام يصنعون الأحاديث فى أغراض شتى حسب أهوائهم ونحلهم، فمن ذلك أحاديث وضعوها فى فضائل الإمام على - كرم الله وجهه - وآله الكرام كحديث "من أراد أن ينظر إلى آدم فى علمه - وإلى نوح فى تقواه وإلى إبراهيم فى حلمه، وإلى موسى فى هيئته، وإلى عيسى فى عبادته فليُنظر إلى على" (١) و"أنا ميزان العلم وعلى كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقته، والأئمة منا عموده توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا" (٢) إلى غير ذلك من روايات مكذوبة تثبت النبوة لعلى طوراً، والخلافة والوصية بها طوراً آخر على حسب عقائد الوضاعين وآرائهم (٣).

وكما وضعوا الأحاديث فى فضل على وآل البيت، وضعوا الأحاديث فى ذم الصحابة؛ وخاصة الشيخين وكبار الصحابة، حتى قال ابن أبى الحديد (٤) وهو شيعى معتزلى: "فأما الأمور المستبشعة التى تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة، وأنه ضربها بالسوط، فصار فى عضدها كالدملج، وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار، فصاحت: يا ابتاه وجعل فى عنق على حبلاً يقاد به، وفاطمة خلفه تصرخ، وابناه الحسن والحسين يكيان ... ثم أخذ ابن أبى الحديد فى ذكر الكثير من المثالب، ثم قال: فكل ذلك لا أصل له عند أصحابنا، ولا يثبت به أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شئ تنفرد الشيعة بنقله" (٥) وكذلك وضعوا الأحاديث فى ذم معاوية رضي الله عنه إذا رأيت معاوية على منبرى فاقتلوه" (٦) وفى ذم معاوية وعمرو بن العاص - رضى الله عنهما - "اللهم أركسهما فى الفتنة ركساً ودعهما فى النار دعا" (٧)

(١) انظر: اللآلئ المصنوعة للسيوطى ١/ ٣٢٥، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١/ ٣٨٥، والفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعية للشوكانى ص ٣٦٧.

(٢) انظر: المقاصد الحسنة للسيوطى ص ٩٧، رقم ١٨٩، وتنزيه الشريعة ١/ ٣٩٧.

(٣) الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهرى ص ٩٣.

(٤) ابن أبى الحديد هو: عبد الحميد بن هبة الله بن أبى الحديد، أبو حامد، الأديب، الفقيه الأصولى، الشيعى الغالى، وكان حظياً عند الوزير ابن العلقمى، لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشاكلة فى التشيع والأدب، من مؤلفاته شرح نهج البلاغة "والفلك الدائر على المثل السائر" وغير ذلك. مات سنة ٦٥٥ هـ. له ترجمة فى: البداية والنهاية ١٣/ ٢١٣، ووفيات الأعيان ١/ ٢٤٨، والنجوم الزاهرة ٨/ ١٩، وذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادى ص ٧٦، والأعلام ٣/ ٢٨٩.

(٥) شرح نهج البلاغة ١/ ١٣٥.

(٦) انظر: اللآلئ المصنوعة ١/ ٣٨٨، وتنزيه الشريعة ٢/ ٨، والفوائد المجموعة ص ٤٠٧.

(٧) انظر: الموضوعات لابن الجوزى ٢/ ٢٨، واللآلئ المصنوعة ١/ ٣٩٠، وتنزيه الشريعة ٢/ ١٦، والفوائد المجموعة ص ٤٠٧.

وهكذا أسرف غلاة الشيعة الرافضة في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائهم، والتي بلغت من الكثرة حداً مزعجاً. حتى قال الخليلي^(١) في الإرشاد: "وضعت الرافضة في فضائل علي وأهل بيته نحو ثلاثمائة ألف حديث"^(٢) ومع ما في قوله من المبالغة فإنه دليل على كثرة ما وضعوا من الأحاديث.

ويكاد المسلم يقف مذهولاً من هذه الجرأة البالغة على رسول الله ﷺ لولا أن يعلم أن هؤلاء الرافضة أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع لينقضوا عرى الإسلام، أو ممن أسلموا ولم يستطيعوا أن يتخلوا عن كل آثار ديانتهم القديمة، فانقلبوا إلى الإسلام بعقلية وثنية لا يهتمها أن تكذب على صاحب الرسالة ﷺ لتؤيد حباً ثاوياً في أعماق أفئدتها، وهكذا يصنع الجهال والأطفال حين يحبون وحين يكرهون.

وقد ضارعهم الجهلة من أهل السنة، فقابلوا -مع الأسف- الكذب بكذب مثله وإن كان أقل منه دائرة وأضيق نطاقاً^(٣) ومن ذلك حديث "ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على ورقة منها لا إله إلا الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان ذو النورين"^(٤).

كذلك قابلهم المتعصبون لمعاوية والأمويين، فوضعوا أحاديث مثل قولهم "الأمناء ثلاثة، أنا وجبريل ومعاوية"^(٥) و"لا افتقد في الجنة إلا معاوية فيأتي آنفاً بعد وقت طويل، فأقول: من أين يا معاوية، فيقول من عند ربي ينجيني وأناجي، فيقول: هذا بمائيل من عرضك في الدنيا"^(٦).

وكذلك فعل المؤيدون للعباسيين فوضعوا إزاء حديث وصاية علي المكذوب وصاية

(١) الخليلي: هو أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، ثقة حافظ عارف بكثير من علل الحديث ورجاله، عالي الإسناد، كبير القدر مصنف كتاب "الإرشاد في معرفة المحدثين" مات سنة ٤٤٦ هـ. له ترجمة في: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٣٠ رقم ٩٧٣، والعبر ٣/ ٢١١ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١١٢٣ رقم ١٠٠٨.

(٢) الإرشاد في معرفة المحدثين ص ١٢.

(٣) السنة ومكائنها في التشريع ص ٨١، ٨٠ بتصرف.

(٤) انظر: اللآلئ المصنوعة ١/ ٢٩٢، وتنزيه الشريعة ١/ ٣٥٠، والفوائد المجموعة ص ٣٤٢.

(٥) انظر: تنزيه الشريعة ٢/ ٤، والفوائد المجموعة ص ٤٠٤.

(٦) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٢٣، واللآلئ المصنوعة ١/ ٣٨٧، وتنزيه الشريعة ٢/ ٧، والفوائد المجموعة ص ٤٠٦.

العباس ونسبوا إلى النبي قوله : "العباس وصبي ووارثي"^(١) إلى غير ذلك من الأكاذيب والتي طفحت بها كتب الموضوعات .

ولولا رجال صدقوا في الإخلاص لله ﷻ، ونصبوا أنفسهم للدفاع عن دينهم، وتفرغوا للذب عن سنة رسول الله وأفنوا أعمارهم في التمييز بين الحديث الثابت وبين الحديث المكذوب، وهم أئمة السنة وأعلام الهدى - لولا هؤلاء لاختلط الأمر على العلماء والدهماء، ولسقطت الثقة بالأحاديث^(٢) نتيجة حركة الوضع التي كثرت في أهل البدع والأهواء والجهلة من أهل السنة، إلا أنه تبدوا خطورة الكذب على رسول الله ﷺ من أهل البدع بسبب أهدافهم الخبيثة للنيل من الإسلام وتشويه صورته بما يضعونه من خرافات .

فالجهلة من أهل السنة؛ وإن قابلوا مع الأسف كذب الشيعة بكذب مثله، إلا أنهم لم يحاولوا العبث والكيد للسنّة المطهرة كما فعل الشيعة، وهذا لا ينفي عن الوضعيين من الفريقين إثم الكذب على رسول الله ﷺ.

وعن مكاييد الشيعة للسنّة ومحاولاتهم العبث بها يقول العلامة الألوسي^(٣) :

١- إن جماعة من علمائهم اشتغلوا بعلم الحديث أولاً، وسمعوا الأحاديث من ثقات المحدثين من أهل السنة فضلاً عن العوام. ولكن الله سبحانه وتعالى قد تفضل على أهل السنة، فأقام لهم من يميز بين الطيب والخبيث، وصحيح الحديث وموضوعه، حتى أنهم لم يخف عليهم وضع كلمة واحدة من الحديث الطويل .

٢- ومن مكايدهم أنهم ينظرون في أسماء الرجال المعترين عند أهل السنة، فمن وجدوه موافقاً لأحد منهم في الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه، فمن لا وقوف له من أهل السنة يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر بقوله ويعتد بروايته؛ كالسدي فهما رجلان؛ أحدهما السدي الكبير، والثاني السدي الصغير،

(١) انظر : الموضوعات ٢ / ٣١، والآلئ المصنوعة ١ / ٣٩٣، وتنزيه الشريعة ٢ / ١٠، والفوائد المجموعة ص ٤٠٢ .

(٢) الباعث الحثيث للأستاذ محمد شاکر ص ٧٢ .

(٣) الألوسي: هو محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الألوسي الحسيني أبو المعالي، عالم بالأدب والدين، والتاريخ، ومن الدعاة إلى الإصلاح، من مصنفاته، روح المعاني، ومختصر التحفة الإثنى عشرية، مات ببغداد سنة ١٣٤٢هـ . له ترجمة في الأعلام للزركلي ٧ / ١٧٢، ١٧٣ .

فالكبير من ثقات أهل السنة^(١)، والصغير من الوضاعين الكذابين وهو رافضى غال^(٢).

٣- ومن مكايدهم أنهم ينسبون بعض الكتب لكبار علماء السنة مشتملة على مطاعن فى الصحابة، وبطلان مذهب أهل السنة، وذلك مثل كتاب (سر العالمين) فقد نسبوه إلى الإمام الغزالى^(٣) - رحمه الله تعالى - وشحنوه بالهذيان، وذكروا فى خطبته على لسان ذلك الإمام وصيته بكتمان هذا السر وحفظ هذه الأمانة وما ذكر فى هذا الكتاب فهو عقيدتى، وما ذكر فى غيره؛ فهو للمداهنة، فقد يلتبس ذلك على بعض القاصرين ... نسأل الله ﷻ العصمة من الزلل.

٤- ومن مكايدهم أنهم يذكرون أحد علماء المعتزلة، أو الزيدية أو نحو ذلك، ويقولون: إنه من متعصبى أهل السنة، ثم ينقلون عنه ما يدل على بطلان مذهب أهل السنة، وتأييد مذهب الإمامية الإثنى عشرية ترويحاً لضلالتهم؛ كالزخشري صاحب الكشاف الذى كان معتزلياً تفضيلاً، والأخطب الخوارزمي؛ فإنه زيدى غال، وابن أبى الحديد شارح نهج البلاغة الذى هو من غلاة الشيعة على حد قول، ومن المعتزلة على قول آخر، وهشام الكلبي، وكذلك المسعودى صاحب مروج الذهب، وأبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني وغيرهم، وقصدوا بذلك إلزام أهل السنة بما لهم من الأقوال، مع أن حالهم لا تحفى حتى على الأطفال^(٤).

(١) السدى الكبير : هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة السدى، نسبة إلى سدة مسجد الكوفة كان يبيع بها المقانع، صلوق بهم، ورمى بالشييع مات سنة ١٢٧هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٩٧ رقم ٤٦٤، والكاشف ١ / ٢٤٧ رقم ٣٩١، والثقات للعجلي ص ٦٦ رقم ٩٤، والجرح والتعديل ٢ / ١٨٤ رقم ٦٢٥ .

(٢) السدى الصغير : هو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل الكوفى، متهم بالكذب . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ / ١٣١ رقم ٦٣٠٣، والجرحون لابن حبان ٢ / ٢٨٦، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٣٥٨، والضعفاء والمتروكين للنسائى ص ٢١٩ رقم ٥٦٥، والجرح والتعديل ٨ / ٨٦ رقم ٣٦٤، والضعفاء لأبى زرعة الرازى ٢ / ٦٥٧ رقم ٣٠٦ .

(٣) الغزالى : هو محمد بن محمد الغزالى، أبو حامد، الملقب بحجة الإسلام، كان بارعاً فى الفقه، وأصول الدين، وأصول الفقه، والمنطق والفلسفة، من أشهر مصنفاته : المستصفى فى أصول الفقه، وإحياء علوم الدين، مات سنة ٥٠٥هـ. له ترجمة فى : وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ / ٢١٦ رقم ٥٨٨، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٦ / ٣٨٩ رقم ٦٩٤، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٦٩، وشذرات الذهب ٤ / ١٠ .

(٤) مختصر التحفة الإثنى عشرية للعلامة الألوسى ص ٣٣، ٣٢، بتصرف، وانظر : منهاج السنة لابن تيمية ٣ / ٢٤٦ .

المبحث الرابع التعريف بالمعتزلة وموقفهم من السنة النبوية

تمهيد :

المعتزلة : اسم يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام في القرن الثاني الهجري ما بين سنة ١٠٥ و سنة ١١٠ هـ بزعامه رجل يسمى واصل بن عطاء الغزال، ونشأت هذه الفرقة متأثرة بشتى الاتجاهات الموجودة في ذلك العصر، وقد أصبحت المعتزلة فرقة كبيرة تفرعت عن الجهمية في معظم الآراء، ثم انتشرت في أكثر بلدان المسلمين انتشاراً واسعاً، وعن كثرتهم وانتشارهم يقول الشيخ جمال الدين القاسمي "هذه الفرقة من أعظم الفرق رجالاً وأكثرها تابعاً، فإن شيعة العراق على الإطلاق معتزلة، وكذلك شيعة الأقطار الهندية، والشامية، والبلاد الفارسية، ومثلهم الزيدية في اليمن . فإنهم على مذهب المعتزلة في الأصول كما قاله العلامة المقبلي في "العلم الشامخ" وهؤلاء يعدون في المسلمين بالملايين، بهذا يعلم أن الجهمية المعتزلة ليسوا في قلة فضلاً عن أن يظن أنهم انقرضوا وأن لا فائدة من المناظرة معهم، وقائل ذلك جاهل بعلم تقويم البلدان ومذاهب أهلها^(١).

والمعتزلة : قوم من المتكلمين فتنتهم؛ الفلسفة اليونانية، والمنطق اليوناني، وما نقل من الفلسفة الهندية، والأدب الفارسي، وقد كانوا كلهم أو جمهورهم ممن ينتمون إلى أصل فارسي فأولوا القرآن الكريم لينسجم مع الفلسفة اليونانية، وكذبوا الأحاديث التي لا تتفق مع هذه العقلية اليونانية الوثنية، واعتبروا فلاسفة اليونان أنبياء العقل الذي لا خطأ معه^(٢)، المحقق الكبير محمد محيي الدين عبد الحميد : وكان أول من استعان بالفلسفة اليونانية، واستقوا منها في تأييد نزعاتهم، فأقوال كثيرة من أقوال النظام وأبي الهذيل والجاحظ وغيرهم بعضها نقل بحث من أقوال فلاسفة اليونان، وبعضها يستقى من نبعه ويغترف من معينه بشئ من التحوير والتعديل^(٣) . فكثيراً ما تطالعنا في كتب

(١) تاريخ الجهمية ص ٥٦، وانظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواحي ٢/٨٢١، والخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص ٢٧٣ .

(٢) السنة ومكائنها في التشريع ص ٧، وانظر : الفرق بين الفرق ص ١٢٧، والملل والنحل ١/٣٢، وموقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها للدكتور أبو لبابة حسين ص ٤٢-٤٦ .

(٣) مقالات الإسلاميين مقدمة المحقق ١/٢٣، وانظر : فجر الإسلام ص ٤٧٤، وضحي الإسلام ٩٥/٣، ٩٦ .

الفرق أثناء الحديث عن أحد المعتزلة أو تحليل مبدأ من مبادئهم عبارات تثبت تأثرهم بهذه المصادر الأجنبية مثل : "قد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة"^(١) ومثل : "اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة"^(٢) و"هذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة"^(٣) ومثل : "قد أخذ العلاف عن أرسطو طاليس"^(٤).

والمعتزلة حين حاولت في أول الأمر أن تواجه المتكلمين في الديانات السالفة للإسلام والمذاهب المنحرفة، استطاعت أن تحقق نتائج طيبة، ولكنها حين استقلت بنفسها وخرجت عن حدودها لتقيم لنفسها منهجاً عقلانياً خالصاً يستعلى على مفهوم الإسلام الجامع؛ فإنها قد انحرفت انحرفاً شديداً وأخطأت خطأ بالغاً، وكان نتيجة طبيعية لتأثرها بشتى الاتجاهات الموجودة في عصرها، ثم أثرت هي الأخرى بعد ذلك في تلك الاتجاهات الفكرية قديماً^(٥)، وتأثر بها حديثاً كثير من خصوم الإسلام، وأعداء السنة، حيث وجدوا في مذهبهم الفكرى عشاً يفرخون فيه بمفاسدهم وآرائهم، ويطلقون من قنواته دسهم على الإسلام والسنة النبوية المطهرة أ.هـ^(٦).

وترجع بداية نشأة المعتزلة كفرقة ذات اتجاه سياسى ومنهج فكرى، إلى ما وقع بين الحسن البصرى^(٧)، وواصل بن عطاء من خلاف فى حكم مرتكب الكبيرة، حين سئل الحسن البصرى عن ذلك، فبادر واصل بن عطاء إلى الجواب قبل أن يجيب الحسن

(١) الملل والنحل ١ / ٥٣، ٥٤ .

(٢) الملل والنحل ١ / ٥٠ .

(٣) مقالات الإسلاميين ٢ / ٢٧٧ .

(٤) مقالات الإسلاميين ٢ / ٢٧٨، وانظر : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٣٠، ١٣١ .

(٥) انظر: تفصيل تأثر المعتزلة بغيرها من الفرق، وتأثيرها فى غيرها سواء مما تأثرت به أو غيرها فى: مقالات الإسلاميين ١ / ١٨٧، ورسائل العدل والتوحيد للدكتور محمد عمارة ١ / ٧٩، وضحى الإسلام ٣ / ٢٠٧ وفرق معاصرة تنسب إلى الإسلام ٢ / ٨٦٥، والشيعية الإثنا عشرية ومنهجهم فى التفسير ص ٥٦٢، والمعتزلة واتجاههم العقلى وأثره فى تطور الفكر الإسلامى الحديث ص ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، والاتجاه الاعتزالى فى الفكر الإسلامى الحديث للدكتور أحمد محمد عبد العال .

(٦) انظر : المؤامرة على الإسلام للأستاذ أنور الجندى ص ٢١، وموقف المعتزلة من السنة للدكتور أبو لبابة ص ١٦٩-١٧٢، وتاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٣١ .

(٧) الحسن البصرى : هو الحسن بن أبى الحسن يسار البصرى، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت كان عالماً رفيعاً ثقة حجة ولد لستين بقیة من خلافة عمر . ومات سنة ١١٠ هـ له ترجمة فى: وفیات الأعیان ٢ / ٦٩ رقم ١٥٦، وتهذيب التهذيب ٢ / ٢٦٣ رقم ٤٨٨، وطبقات المفسرين للدودى ١ / ١٥٠ رقم ١٤٤، وتذكرة الحفاظ ١ / ٧١ رقم ٦٦، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٣ رقم ٦٤٢ .

البصري، ومن هنا تطور الأمر إلى اعتزال واصل ومن معه حلقة الحسن البصري، فسموا معتزلة، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء^(١).

وقد ضعف هذا الرأي الدكتور أحمد أمين، وأياً كانت بداية نشأتهم، فالذى يعيننا ويهمننا هنا فى هذا المقام هو أصول مذهبهم الفكرى، وأثرها على السنة المطهرة.

وإذا كانت المعتزلة قد تفرقت إلى فرق كثيرة تصل إلى اثنتين وعشرين فرقة واختلفوا فى المبادئ والتعاليم إلى حد تكفير كل فرقة الأخرى، إلا أنه يجمعهم إطار عام، وهو الاعتقاد بالأصول الخمسة :

١- التوحيد على طريقة الجهمية.

٢- العدل على طريقة القدرية.

٣، ٤، ٥ - والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على طريقة الخوارج^(٢).

ولقد حددها على هذا النحو الخياط^(٣)، صاحب الانتصار عندما قال : "وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة : التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت فى الإنسان هذه الخصال الخمس؛ فهو معتزلى^(٤)."

يقول الدكتور محمد عمارة : "وإذا كان هذا التحديد لهذه الأصول الخمسة قد شاع الشيوع الأكبر، وانتشر الانتشار الأعم لدى أهل العدل، والتوحيد، كما شاع عنهم لدى كتاب المقالات، فإننا نجد الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسى (ت - ٢٤٦هـ) وهو معاصر لأبى الهذيل العلاف يحدد هذه الأصول بأنها :

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٤٠، والفرق بين الفرق للبغدادى ص ١١٦، وفرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ٢/ ٨٢٢، والخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص ١٧٩-١٩٨

(٢) انظر : الفرق بين الفرق ص ١١٢ - ١١٥، وفرق معاصرة ٢/ ٨٢٢ .

(٣) الخياط: هو أبو الحسين، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، شيخ المعتزلة البغدادية من نظراء الجبائي، وله مكانة عند المعتزلة. من آثاره: الانتصار، والرد على من أثبت خير الواحد. له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١١/ ٨٧ رقم ٥٧٧٠، ولسان الميزان ٤/ ٣٤٣ رقم ٥١٥٦، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٢٠ رقم ١٢١، واللباب فى تهذيب الأنساب ١/ ٤٧٥، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٨٥ .

(٤) الانتصار ص ١٨٨، ١٨٩ .

١- التوحيد، ٢- والعدل، ٣- والوعد والوعيد، ٤- والمنزلة بين المنزلتين، ٥- والقرآن الكريم والسنة المطابقة له، ٦- وأصل سادس يمكن أن نسميه العدالة الاجتماعية، والمالية، والاقتصادية.

بينما نجد هذه الأصول عند مفكر آخر هو أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ) على النحو المشهور عند المعتزلة، وبدلاً من أصل الوعد والوعيد أصل آخر وهو :
تولى الصحابة والاختلاف في عثمان رضي الله عنه بعد الأحداث والبراءة من معاوية وعمرو بن العاص -رضى الله عنهما-.

يقول الدكتور عمارة : "ومعنى هذا أن خلاف أهل العدل والتوحيد - ولا نقول المعتزلة - حول هذه الأصول، هو أمر غير مستبعد تماماً، وإن عدتها الأغلبية الساحقة من مفكريهم خمسة، على النحو الذى قدمناه فى أول هذا الحديث، وإذاً فليس خلافهم فقط فى فروع هذه الأصول، كما يقول البعض، بل وأحياناً فى بعض هذه الأصول^(١).

ومعنى هذه الأصول إجمالاً :

١- التوحيد : وهم يقصدون به البحث حول صفات الله تعالى، وما يجب له، وما يجوز، وما يستحيل، وفى هذا الأصل نفوا أن يكون لله تعالى صفات أزلية من علم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر، بل، الله عالم، وقادر، وحى، وسميع، وبصير بذاته، وليست هناك صفات زائدة مع ذاته، وتأولوا الآيات التى تثبت هذه الصفات، والتى يفهم منها أن له صفات كصفات المخلوقين، ورفضوا الأحاديث التى تثبت هذه الصفات أيضاً، وحجتهم فى إنكار صفات الله تعالى أن إثباتها يستلزم تعدد القدماء وهو شرك على حد زعمهم. ولأن إثبات الصفات يوحى بجعل كل صفة إلهاً، والمخرج من ذلك هو نفى الصفات وإرجاعها إلى ذات البارى تعالى، فيقال عالم بذاته، قادر بذاته إلخ، وبذلك يتحقق التوحيد فى نظرهم، والمعتزلة فى نفهم الصفات وتعطيلها وتأويل ما لا يتوافق مع مذهبهم من نصوص الكتاب والسنة وافقوا بذلك الجهمية (المعتزلة) ... فهم الذين أحيوا آرائهم، ونفخوا فى رمادها، وصيروها جمرأ من

(١) رسائل العدل والتوحيد ١/ ٧٦، ٧٧، وانظر : الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية كلاهما للدكتور محمد عمارة ص ١٨٦، ١٨٧، ١٩٦.

جديد، ومن هنا استحق المعتزلة أن يطلق عليهم جهمية أو معطلة^(١)، وبناء على هذا الأصل أطلق المعتزلة على من عاداهم وخصوصاً أهل السنة أسماء جائرة مثل المشبهة، والحشوية.

وسموا أنفسهم أهل التوحيد، والمنزهون لله، حيث نفوا الصفات عنه^(٢). وسيأتى الرد عليهم فى الباب الثالث.

٢- العدل : وهم يقصدون به البحث فى أفعال الله ﷻ التى يصفونها كلها بالحسن، ونفى القبح عنها، بما فيه نفى أعمال العباد القبيحة، وتحت ستار العدل؛ نفوا القدر، وأسندوا أفعال العباد إلى قدرتهم وأنهم الخالقون لها مع أنهم يؤمنون بأن الله تعالى عالم بكل ما يعمل به العباد، وأنه تعالى هو الذى أعطاهم القدرة على الفعل أو الترك^(٣).

والمعتزلة لنفيهم القدر يلقبون؛ بالقدرية لموافقتهم للقدرية فى إنكار القدر، وهم يسمون أيضاً؛ بالثنوية، والجوسية؛ لقولهم إن الخير من الله، والشر من العبد، فوافقوا بذلك الثنوية، والجوسية الذين يقررون وجود إلهين أحدهما للخير، والآخر للشر، وهم لا يرضون بهذه الأسماء السابقة من القدرية، والثنوية، والجوسية، ويرضون باسم أهل العدل لنفيهم القدر، ولأن أهل السنة يثبتون القدر لله ﷻ ويؤمنون به خيره وشره، حلوه ومره، فهم يطلقون عليهم القدرية المجبرة^(٤).

وبناء على هذا الأصل (العدل) الذى يعنى نفى القدر؛ تأولوا الآيات التى تفيد إثبات القدر لله ﷻ كقوله تعالى : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾^(٥). وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾^(٦). وقوله تعالى : ﴿إِنَّا

(١) فرق معاصرة ٨٢٣/٢، ٨٢٤، ٨٣٢، وانظر : فتح البارى ١٣ / ٣٥٧، وانظر : شرح الأصول ص ١٩٧، وفضل الاعتزال ص ١٤٠-١٤١، وأدب المعتزلة ص ١٣٥، ١٣٦، ومقالات الإسلاميين ١ / ٢٣٥، والملل والنحل ١/٤٠، وموقف المعتزلة من السنة ومواطن انحرافهم عنها للدكتور أبو لبابة ص ٣٣

(٢) فرق معاصرة ٢ / ٨٢٥.

(٣) فرق معاصرة ٢ / ٨٣٤، وانظر : شرح الأصول ص ٣٠١، والملل والنحل ١ / ٤١، والفصل فى الملل والنحل لابن حزم ٣ / ١٦٤، والغنى فى أبواب التوحيد والعدل ٣ / ٨.

(٤) فرق معاصرة ٢ / ٨٢٤، ٨٢٥، وانظر : موقف المعتزلة من السنة للدكتور أبو لبابة ص ٣١.

(٥) جزء من الآية ٨ من سورة الرعد.

(٦) الآية ٢١ من سورة الحجر.

كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ^(١).

ووقفوا من أحاديث القدر موقف الإنكار؛ فردوا الأحاديث الصحيحة التي تثبت القدر، وسيأتي تفصيل ذلك، والرد عليه في الباب الثالث.

٣- الوعد والوعيد : وهم يقصدون به أن الله وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب فيجب على الله - تعالى الله عن ذلك - أن ينفذ وعده ووعيده؛ بأن يعطى العبد أجر ما كلفه به من طاعات استحقاقاً منه على الله مقابل وعد الله له إذا التزم العبد بجميع التكاليف التي اختارها الله وكلف بها عباده، وكذلك يجب على الله أن ينفذ وعيده فيمن عصاه، ويلزم على هذا الأصل أن الله ﷻ لا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد؛ لأن ذلك يكون بخلف الوعد والكذب، والله ﷻ لا يجوز عليه الخلف والكذب، وبمقتضى هذا الأصل فإن أصحاب الكبائر من عصاه المؤمنين إذا ماتوا من غير توبه؛ فإنهم يستحقون بمقتضى الوعد من الله النار خالدين فيها إلا أن عقابهم يكون أخف من عقاب الكفار^(٢).

وبناء على هذا الأصل تأولوا الآيات التي تفيد بأن الله ﷻ يعفو عمن يشاء ويعذب من يشاء؛ كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٣). وقوله تعالى : ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^(٤).

واستدلوا بالآيات الواردة في نفى الشفاعة عن غير المؤمنين الفائزين؛ كقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^(٥) وكذا قوله تعالى ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾^(٦) إلى غير ذلك من الآيات الواردة بهذا المعنى.

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) شرح الأصول ص ١٣٤، وانظر : الملل والنحل ١ / ٤٢، والمعتزلة زهدى جابر الله ص ٥١، ٥٢، وفضل الاعتزال ص ١٥٤.

(٣) الآية ٤٨ من سورة النساء.

(٤) الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٥) الآية ٤٨ من سورة البقرة.

(٦) جزء من الآية ١٨ من سورة غافر.

وبناءً على هذا الأصل أيضاً ردوا الأحاديث الواردة في شفاعة عصاة المؤمنين من أهل الكبائر، والأحاديث التي تفيد أنهم تحت المشيعة إن شاء الله عذبهم، وإن شاء غفر لهم. وسيأتى تفصيل ذلك والرد عليه في الباب الثالث.

٤- المنزلة بين المنزلتين : وهم يقصدون بها أن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر؛ فهو ليس بمؤمن ولا كافر، لكنه في منزلة بينهما فاسق، والفاسق يستحق النار والمعتزلة بقولهم بهذا الأصل وافقوا الخوارج؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلود في النار سموهم كفرة، وحاربوهم، والمعتزلة رأت لهم الخلود في النار، ولم تحسر على تسميتهم كفرة ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم، فضلاً عن قتال جمهور مخالفينهم، ولهذا قيل للمعتزلة : إنهم مخانيث الخوارج^(١).

ويعد هذا الأصل الرابع هو نقطة البدء في تاريخ المعتزلة كما سبق في نشأتهم. وكان لهذا الأصل أثره السيئ في موقف المعتزلة من صحابة رسول الله ﷺ، وخصوصاً أصحاب الجمل، وصفين من الفريقين؛ على، ومعاوية - رضى الله عن الجميع - كما سيأتى.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : هذا الأصل توافق فيه أهل السنة والمعتزلة، واتفقوا على أنه من الواجبات على الكفاية، وهو ما قرره المولى ﷺ في كتابه العزيز ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢). إلا أنه وقع خلاف بين أهل السنة والمعتزلة فيما يلي :
أ- حملهم الناس على المعروف والمنكر في مذهبهم وإلزامهم به، ويبدو هذا واضحاً في محنة خلق القرآن.

ب- طريقة تغيير المنكر؛ ساروا فيها عكس الحديث الوارد عن النبي ﷺ، في بيان موقف المسلم من المنكر إذا رآه وهو قوله ﷺ : "من رأى منكم منكراً؛ فليغيره بيده، فإن لم يستطع؛ فبلسانه، فإن لم يستطع؛ فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"^(٣) بينما تغيير

(١) الفرق بين الفرق للبغدادى ص ١١٦، وانظر : الملل والنحل ١ / ٤٢، وشرح الأصول ص ١٣٧، ٦٩٧، وفضل الاعتزال ١٧، ٦٤.

(٢) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران، وانظر : شرح الأصول ص ١٤١، ٧٤٤.

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان ... إلخ ١ / ٢٩٦، ٢٩٧ رقم ٤٩ من حديث أبى سعيد الخدرى ؓ.

المنكر عندهم يبدأ بالحسنى، ثم باللسان، ثم باليد، ثم بالسيف على عكس ما يرشد إليه الحديث، ويذهب إليه أهل الحق.

ج- حمل السلاح فى وجوه المخالفين لهم سواء كانوا من الكفار أو من أصحاب المعاصى من أهل القبلة.

د- أوجبوا الخروج على السلطان الجائر، وهم فى كل ذلك متأثرون بتنطع الخوارج^(١). وخلاصة هذا الأصل عندهم أنهم قالوا : "علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نلزمه بما يلزمنا"^(٢).

ومن فوارق الأصول عند المعتزلة ما ذهب إليه الإمام القاسم الرسى : "أن القرآن الكريم فصل محكم، وصراط مستقيم، ولا خلاف فيه ولا اختلاف، وأن سنة رسول الله ﷺ ما كان لها ذكر فى القرآن ومعنى"^(٣).

وفى هذا الأصل الخامس بيان لموقفهم السيئ من سنة المعصوم ﷺ ، فهم لا يأخذون إلا بالسنة الموافقة للقرآن فقط، ولا يأخذون بالسنة المستقلة، وهذا الموقف له أثره السيئ حيث اتخذوه منهجاً خاصاً بهم حكموا من خلاله على سنة النبى ﷺ ، وهو عرض الحديث على القرآن الكريم، فما خالفه ولو مخالفة ظاهرية يمكن الجمع بينهما ردوه حتى ولو كان فى أعلى درجات الصحة.

ومن فوارق الأصول عند المعتزلة أيضاً ما ذهب إليه أحمد بن يحيى المرتضى؛ تولى الصحابة، والاختلاف فى سيدنا عثمان ؓ بعد الأحداث، والبراءة من معاوية وعمرو بن العاص - رضى الله عنهما -.

فاتفق المعتزلة على صحة خلافة أبى بكر، حتى من قال منهم بأفضلية على على أبى بكر - رضى الله عنهما - حيث أنهم رأوا علياً بايع أباً بكر غير مكره، فلا بد أن تكون بيعته صحيحة، فإذا وصلنا إلى سيدنا عثمان ؓ، نرى الخياط المعتزلى يقول : إن واصل بن عطاء وقف فى عثمان وفى خاذليه وقتليه وترك البراءة من واحد منهم؛ لأنه

(١) فرق معاصرة ٢ / ٨٤٩ - ٨٥١، وانظر : الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية ص ٢٥٦، ٢٦١، والمعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها للأستاذ عواد عبد الله ص ٢٧٣، ٢٧٦ .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢ / ٢٨٦ .

(٣) رسائل العدل والتوحيد ١ / ٧٦، وانظر : رسائل الجاحظ ١ / ٢٨٧، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ١٨١، ١٨٢ .

أشكل عليه الأمر بين حالته المحمودة قبل أحداث السنين الست الأواخر وبعدها، فتعارضت عنده الأدلة، فترك أمره لله^(١) ومثل ذلك قول أبو الهذيل العلاف^(٢) قال : لا ندرى أقتل عثمان ظالماً أو مظلوماً^(٣) .

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الحروب التي كانت مع علي ومعاوية -رضى الله عنهما، رأينا أن واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وجعفر بن مبشر، يؤيدون وجهة نظر علي بن أبي طالب ويتبرأون من معاوية وعمرو بن العاص ومن كان في شقهما^(٤) .

بل إن البلخي^(٥) وهو أحد شيوخ المعتزلة رمى عمرو بن العاص ومعاوية - رضى الله عنهما - بالإلحاد^(٦) ونعوذ بالله ﷻ من الخذلان .

وهكذا كان المعتزلة في أصولهم مخالفين لأهل السنة في مفهوم الإسلام الجامع، وكان لهذه الأصول الأثر السيئ على الإسلام "قرآناً وسنة" وعلى المسلمين .

موقف المعتزلة من السنة المطهرة :

لما كان المعتزلة لا يؤمنون إلا بما يتفق مع عقولهم وأصولهم الخمسة، وكان هناك من الأحاديث النبوية ما يهدم مذهبهم ويناقض أدلتهم، كان موقفهم من السنة غاية في الخطورة، ولا نكاد نكون مبالغين إذا قلنا : بأنهم كادوا يهدمون المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فهم تناقضوا في موقفهم من السنة ونشأ التناقض بتشبثهم بالعقل إلى ما يشبه تقديسه وتأليهه، ورفض ما يتعارض معه أو تأويله بما لا يخالف رأيهم، ولذلك وقعوا في كثير من الهنات والتناقضات دفعتهم إليها نزعتهم العقلية .

(١) الانتصار ص ١٥١ .

(٢) أبو الهذيل العلاف : هو محمد بن الهذيل بن عبيد الله البصري العلاف، من أئمة المعتزلة، له مقالات في الاعتزال، وانفرد بآراء مات سنة ٢٣٥هـ وقيل غير ذلك . له ترجمة في : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٤٤، وتاريخ بغداد ٣/٣٦٦ رقم ١٤٨٢، ولسان الميزان ٥/٥٩٧ رقم ٨٢٢٢، ووفيات الأعيان ٤/٢٦٥ رقم ٦٠٦، وشذرات الذهب ٢/٨٥، وسير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٢ رقم ١٧٣ .

(٣) مقالات الإسلاميين ٢/١٤٥ .

(٤) الانتصار للخياط ص ١٥٢ .

(٥) البلخي : هو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، نسبة إلى ما تريد محله بسمرقند، من أئمة الكلام . مات سنة ٣٣٣هـ . له ترجمة في : الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ص ٣٣٥، ومفتاح السعادة لأحمد بن مصطفى ٢/٢١ .

(٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١/١٣٧، وانظر : ضحى الإسلام ٣/١٧٧-١٨٠ .

موقفهم من الخبر المتواتر :

درج المعتزلة على مخالفة إجماع الأمة على إفادة المتواتر القطع . فذهب بعضهم إلى إنكار حجية المتواتر وإفادته العلم، وتجويز وقوعه كذباً، وحكى الإمام أبو منصور البغدادى ذلك عن "النظامية"، وهم فرقة من المعتزلة فقال فى الفضيحة السادسة عشرة من فضائح النِّظام^(١) : قوله بأن الخبر المتواتر مع خروج ناقله عند سماع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها يجوز أن يقع كذباً، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضرورى . وقد كفره أصحابنا مع موافقيه فى الاعتزال فى هذا المذهب الذى صار إليه^(٢) .

ثم قال فى الفضيحة السابعة عشرة من فضائحه : "تجويزه إجماع الأمة فى كل عصر، وفى جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأى والاستدلال، ويلزمه على هذا الأصل أن لا يقف بشئ مما اجتمعت الأمة عليه، لجواز خطئهم فيه عنده، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهاد وقياس، وكان النظام دافعاً لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وقد أبطل القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضرورى، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لأبطاله طرقها أ.هـ^(٣) .

والمعتزلة : هم أول الفرق التى اشترطت فى قبول الأخبار العدد كما فى الشهادة، وما أرادوا بذلك الشرط إلا تعطيل الأخبار والأحكام الواردة فيها .

وفى ذلك يقول الإمام الحازمى^(٤) : "ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين

(١) النِّظام : هو إبراهيم بن سار بن هانى البصرى، أبو إسحاق النظام، شيخ المعتزلة، تبحر فى علوم الفلسفة، وانفرد بآراء تابعته فرقة من المعتزلة سميت النظامية . اتهم بالزندقة، وكفره جماعة، مات سنة بضع وعشرين ومائتين . وله كتب فى الفلسفة والاعتزال . له ترجمة فى : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٤٩، تاريخ بغداد ٦ / ٩٧ رقم ٣١٣١، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٤١ رقم ١٧٢، لسان الميزان ١ / ٩٦ رقم ١٧٦، ومروج الذهب ٦ / ٣٧١ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ١٣٧، وانظر : الانتصار للخياط ص ٢٣٠، وآراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً للدكتور على بن سعد بن صالح ص ٣٤٧ .

(٣) الفرق بين الفرق ص ١٣٧، ١٣٨، وانظر : الانتصار للخياط ص ٢٣٢، والملل والنحل ١ / ٥٠، وتأويل مختلف الحديث ص ٢٨ .

(٤) الحازمى : هو أبو بكر، محمد بن موسى بن عثمان بن حازم، كان من الأئمة الحفاظ، العالمين بفقهاء الحديث ومعانيه ورجاله، ثقة نبيلة حجة زاهدا ورعا عابدا، أدركه أجله شاباً، من مصنفاته، الناسخ والمنسوخ، وعجالة المبتدئ فى الأنساب، وشروط الأئمة الخمسة، مات سنة ٥٨٤ هـ . له ترجمة فى : طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٨٤ رقم ١٠٧١، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٦٣ رقم ١١٠٦، وتهذيب الأسماء واللغات للنووى ٢ / ١٩٢، وشذرات الذهب ٤ / ٢٨٢، والبداية والنهاية ١٢ / ٣٣٢، والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٦ / ١٠٩ .

بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخرى المعتزلة؛ فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا فى الرواية ما اعتبروا فى الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الأحكام كما قال أبو حاتم ابن حبان^(١).

وها هم رؤساء المعتزلة يصرحون باشتراط العدد ويتناقضون فى نسبته.

فيحكى الإمام أبو منصور البغدادى عن الهذيلية وهم فرقة من المعتزلة فقال فى الفضيحة السادسة من فضائح أبى الهذيل قوله : إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفيما سواها، لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر، ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقه حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة، وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم، وقد لا يقع العلم بخبرهم، وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة، واستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾^(٢). وقال : لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة، وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم؛ لأن الواحد فى ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين، فيكون جواز قتاله لهم دليلاً على كونه حجة عليهم.

قال الإمام عبد القادر البغدادى : ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين فى الحجة من جهة الخير إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة فى الأحكام الشرعية عن فوائدها لأنه أراد بقوله : "ينبغى أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة، واحداً يكون على بدعته فى الاعتزال والقدر وفى فناء مقدورات الله ﷻ لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمناً ولا من أهل الجنة، ولم يقل قبل أبى الهذيل أحد ببدعة أبى الهذيل حتى تكون روايته فى جملة العشرين على شرطه^(٣).

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٧، وأبو حاتم بن حبان : هو محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي التميمي، كان من أوعية العلم فى الفقه، والحديث، واللغة، والوعظ، وفنون العلم، وولى قضاء سمرقند، من مصنفاته، المسند الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، مات سنة ٣٥٤ هـ له ترجمة فى: تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٢٠ رقم ٨٧٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٧٥ رقم ٨٤٧، والبداية والنهاية ١١ / ٢٩٥، والرسالة المستطرفة ص ٢٠، وشذرات الذهب ٣ / ١٦، والوافى بالوفيات ٢ / ٣١٧.

(٢) جزء من الآية ٦٥ من سورة الأنفال.

(٣) الفرق بين الفرق ص ١٢٤، ١٢٥، وانظر : الملل والنحل ١ / ٤٧.

ونقل الإمام الآمدي في الإحكام : اتفاق الجمهور من الفقهاء، والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة على أن العلم الحاصل عن خبر التواتر ضروري. وقال الكعبي^(١) وأبو الحسين البصري^(٢) من المعتزلة، والدقاق^(٣) من أصحاب الشافعي؛ أنه نظري^(٤). ثم اختلف هؤلاء في أقل عدد يحصل معه العلم^(٥).

ويحكي الإمام ابن حزم مثل ما حكاه الحافظ الحازمي : من أن المعتزلة : هم أول من اشتراطوا العدد في قبول الأخبار، فخالفوا بذلك جميع أهل الإسلام فقال : "إن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة على النبي ﷺ يجرى على ذلك كل فرقة في علمها كأهل السنة، والخوارج، والشيعة، والقدرية حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التاريخ فخالفوا الإجماع بذلك، ولقد كان عمرو بن عبيد يتدين بما يروى عن أبي الحسين البصري من المعتزلة ويفتي به، هذا أمر لا يجهله من له أقل علم^(٦)".

وإذا كان الحازمي حكى في شروط الأئمة الخمسة عن بعض متأخري المعتزلة اشتراط العدد في الرواية كما في الشهادة، وحكى ذلك أيضاً عن بعض أصحاب الحديث كما حكاه السيوطي^(٧).

فقد أجاب شيخ الإسلام ابن حجر رحمه الله عن حكاية ذلك الشرط عن بعض أصحاب

(١) الكعبي : هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، البلخي، رأس طائفة من المعتزلة تسمى الكعبية، وله تصنيف في الطعن على المحدثين، يدل على كثرة إطلاعه وتعصبه. مات سنة ٣١٩ هـ له ترجمة في : لسان الميزان ٣ / ٧١٦ رقم ٤٠٥٤، وشذرات الذهب ٢ / ٢٨١ ووفيات الأعيان ٢ / ٢٤٨ رقم ٣٣٠، والبداية والنهاية ١١ / ٢٨٤، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٢٥، ٤٩ .

(٢) أبو الحسين : هو محمد بن علي بن الطيب البصري، أبو الحسين، أحد أئمة المعتزلة، قال الخطيب البغدادي : له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته، من آثاره : "المعتمد في أصول الفقه، وتصفح الأدلة، وليس بأهل للرواية، مات سنة ٤٣٦ هـ. له ترجمة في : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ١١٨، والكمال في التاريخ ٩ / ٢٧، ووفيات الأعيان ٤ / ٢٧١ رقم ٦٠٩، وميزان الاعتدال ٣ / ٦٥٤ رقم ٧٩٧٢، والبداية والنهاية ١٢ / ٥٣ .

(٣) الدقاق : هو محمد بن محمد بن جعفر الدقاق الشافعي، الفقيه الأصولي، القاضي كان عالماً فاضلاً، له كتاب في أصول الفقه، مات سنة ٣٩٢ هـ. له ترجمة في : تاريخ بغداد ٣ / ٢٢٩ رقم ١٢٩٤، والنجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٦، والوفاء بالوفيات ١ / ١١٦ .

(٤) الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧، وانظر : المسودة في أصول الفقه آل تيمية ص ٢٣٤ .

(٥) الإحكام للآمدي ٢ / ٣٩، والمسودة في أصول الفقه ص ٢٣٦، والبرهان ١ / ٢١٧ .

(٦) الإحكام لابن حزم ١ / ١١٠، وانظر : الاعتصام للشاطبي ١ / ١٨٧ .

(٧) تدريب الراوي ١ / ٧٠ .

الحديث بقوله :

"وقد فهم بعضهم ذلك من خلال كلام الحاكم^(١) في معرفة علوم الحديث، وفي المدخل إلى الأكليل عند كلامه في شرط البخاري ومسلم، وبذلك جزم ابن الأثير^(٢) في مقدمة جامع الأصول وغيره، ولا حجة لهم فيما فهموه، ومنقوض بما في الصحيحين من الغرائب الصحيحة التي تفرد بها بعض الرواة"^(٣).

يقول الحافظ ابن حجر : وقد وهم بعضهم حيث نسب إلى الحاكم أنه ادعى أن شرط الشيخين رواية الاثنين، ولكنه غلط على الحاكم^(٤).

موقفهم من خبر الآحاد :

وتناقض المعتزلة في حجية خبر الآحاد، فحكى الآمدي^(٥) عن أبي الحسين البصري جواز التعبد بخبر الواحد عقلاً^(٦)، وحكى الإمام الجويني^(٧) عن قوم من المعتزلة،

(١) الحاكم : هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري يعرف بابن البيع، كان إمام عصره في الحديث العارف به حق معرفته، صالحاً ثقة، يميل إلى التشيع، صاحب المستدرک على الصحيحين، وتاريخ نيسابور، ومعرفة علوم الحديث، ومناقب الشافعي وغير ذلك، مات سنة ٤٠٥هـ. له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٣٩ رقم ٩٦٢، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤١٠ رقم ٩٢٧، وشذرات الذهب ٣ / ١٧٥، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٤ / ١٥٥ رقم ٣٢٨، وتاريخ بغداد ٤٧٣ / ٥ رقم ٣٠٢٤، والبداية والنهاية ١١ / ٣٥٥، والرسالة المستطرفة ص ٢١، وميزان الاعتدال ٣ / ٦٠٨ رقم ٧٨٠٤، ووفيات الأعيان ٤ / ٢٨٠ رقم ٦١٥

(٢) ابن الأثير : هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري، كان إماماً علامة بالسير وأيام الناس، حافظاً، لغوياً، من مصنفاته : اسد الغاية في معرفة الصحابة، واللباب في تهذيب الأنساب، مات سنة ٦٣٠هـ. له ترجمة في تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٩٩ رقم ١١٢٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٩٥ رقم ١٠٩٠، والبداية والنهاية ١٣ / ١٣٩، وشذرات الذهب ٥ / ١٣٧، ووفيات الأعيان ٣ / ٣٤٨ رقم ٤٦٠، والعبر ٥ / ١٢٠.

(٣) تدريب الراوي ١ / ٧١، وانظر : ص ١٢٤-١٢٧.

(٤) فتح الباري ١٣ / ٢٤٦ أرقام ٧٢٥٠ - ٧٢٥٧، وانظر : سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم ص ٢٠٩ رقم ٢٦٧.

(٥) الآمدي : هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، المكنى بأبي الحسن، الملقب بسيف الدين، كان فقيهاً أصولياً منطقياً حسن الأخلاق فصيح اللسان بارع البيان. من مصنفاته : الإحكام في أصول الأحكام، ودقائق الحقائق في الحكمة، مات سنة ٦٣١هـ. له ترجمة في : وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٣ رقم ٤٣٢، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٨ / ٣٠٦ رقم ١٢٠٧، والبداية والنهاية ١٣ / ١٤٠، وشذرات الذهب ٥ / ١٤٤.

(٦) الإحكام للآمدي ٢ / ٦٨، ٧٥، وانظر : المعتمد في أصول الفقه ٢ / ١٠٦.

(٧) الجويني : هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المكنى بأبي المعالي، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي رحمته من مؤلفاته : البرهان في أصول الفقه، والإرشاد في علم الكلام. مات سنة ٤٧٨هـ. له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ١١ / ١٣٧ رقم ٤٣١٣، وشذرات الذهب ٣ / ٣٦٠، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢ / ٤٦٦-٤٧٠ رقم ٨.

والرافضة قالوا : [لا يجوز العمل به شرعاً] ^(١) . ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادي عن الخياط المعتزلي ، أنه مع ضلالتة في القدر ، وفي المعلومات ؛ منكر الحجة في أخبار الآحاد ، قال الأستاذ أبو منصور ، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة ، فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد ^(٢) .

تناقض المعتزلة في العدد المطلوب لقبول خبر الآحاد :

ومن قبل خبر الآحاد من المعتزلة تناقض في العدد المطلوب لقبوله ، وذهب إلى عدم الاحتجاج به في الأعمال إلا بشروط :

فأما تناقضهم في العدد المطلوب لقبوله . فحكى عن أبي على الجبائي "أنه لا يقبل الخبر إلا إذا رواه أربعة" ^(٣) . وحكى عنه أيضاً قوله : "لا يقبل في الشرعيات أقل من اثنين" ^(٤) ، ونقل عنه أيضاً قوله : "يعتبر عدد يزيد عن شهود الزنا" ^(٥) .

واشترط رجلين عن رجلين "إسماعيل بن إبراهيم بن عليه" ^(٦) وهو من الفقهاء المحدثين ، إلا إنه مهجور القول عند الأئمة لميله إلى الاعتزال ، وقد كان الإمام الشافعي يرد عليه ويحذر منه .

ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادي : "أن بعضهم اشترط في قبول الخبر : أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى انتهاء ، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة إلى انتهاء ، وبعضهم خمسة عن خمسة إلى انتهاء ، وبعضهم سبعة عن سبعة" ^(٧) .

(١) البرهان في أصول الفقه ١ / ٢٢٨ ، ٢٣١ ، وانظر : المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص ٢٣٨ ، والمعتمد في أصول الفقه ٢ / ١٠٦ وما بعدها ، وفضل الاعتزال ص ١٩٥ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ١٦٨ ، وانظر : الملل والنحل ١ / ٦٦ .

(٣) انظر : تدريب الراوي ١ / ٧٢ .

(٤) البرهان للجويني ١ / ٢٣١ .

(٥) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

(٦) ابن عُلَيَّة : هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم ، أبو بشر البصري ، المعروف بابن عُلَيَّة ، ثقة حافظ في غير بدعته . مات سنة ١٩٣ هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ١ / ٩٠ رقم ٤١٧ ، والكاشف ١ / ٢٤٣ رقم ٣٥٠ ، والثقات لابن حبان ٤٤ / ٦ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٩٢ رقم ١٢٧٧ ، ولسان الميزان ١ / ٥٠ رقم ٦٥ ، والمغنى في الضعفاء ١ / ١٠ رقم ٣٩ .

(٦) تدريب الراوي ١ / ٧٥ ، وانظر : آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً للدكتور علي بن سعد بن ٣٣٣ .

أما من ذهب إلى عدم الاحتجاج به في الأعمال إلا بشروط؛ فاشتراط :

١- ألا يخالف ظاهر القرآن الكريم، وهو أحد أصولهم كما سبق، فإذا ورد الحديث مخالفاً لظاهر القرآن الكريم؛ كان دليلاً على عدم صحته حتى مع إمكان الجمع بين هذا التعارض الظاهري، وهذا الشرط أصل من أصول أهل الزيغ والابتداع من الخوارج والجهمية والجبرية والمعتزلة كما حكاها عنهم الأئمة : ابن قيم الجوزية^(١)، والشاطبي^(٢)، وابن قتيبة^(٣) وغيرهم .

٢- كما اشترط بعضهم ألا يخالف خبر الآحاد العقل: قال أبو الحسين: لم يقبل ظاهر الخبر في مخالفة مقتضى العقل، لأننا قد علمنا بالعقل على الإطلاق أن الله ﷻ لا يكلف إلا ما يطاق وأن ذلك قبيح، فلو قبلنا الخبر في خلافه، لم يخل، إما أن نعتقد صدق النبي ﷺ في ذلك فيجتمع لنا صدق النقيضين، أو لا نصدق فنعدل عن مدلول المعجز وذلك محال^(٤).

٣- كما ذهب فريق الاعتزال إلى أن خبر الآحاد لا يقبل فيما طريقه الاعتقاد؛ لأن الاعتقاد إنما يبنى على اليقين لا الظن، وخبر الآحاد إنما يفيد الظن^(٥)، وأما اليقين فإنما يؤخذ من حجج العقول؛ كما قال الجاحظ^(٦) : وما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل^(٧).

وقال : والاستنباط هو الذي يفضى بصاحبه إلى برد اليقين، وعز الثقة، والقضية الصحيحة، والحكم المحمود^(٨).

(١) أعلام الموقعين ٢ / ٢٧٥، ٢٧٦ .

(٢) انظر : الاعتصام باب في مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١ / ١٩٩ .

(٣) تأويل مختلف الحديث ص ٨٤ وما بعدها، وانظر : الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية ص ٢١٠-٢١٢ .

(٤) المعتمد في أصول الفقه ٢ / ٥٤٩، وانظر : شرح الأصول الخمسة ص ٥٦٥ .

(٥) انظر : المعتمد في أصول الفقه ٢ / ١٠٢، وشرح الأصول ص ٧٦٩ .

(٦) الجاحظ : هو عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى، مولاهم، أبو عثمان، المشهور بالجاحظ، البصرى، المعتزلى، كان متبحراً في الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، ليس بثقة ولا مأمون، وكان من أئمة البدع، من مؤلفاته الحيوان، والبيان والتبيين، ومجموع رسائل وغيرها. مات سنة ٢٥٥هـ. له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٢ / ٢١٢ رقم ٦٦٦٩، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٧٠ رقم ٥٠٦، وميزان الاعتدال ٣ / ٢٤٧ رقم ٦٣٣٣، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢ / ٢٢٣ رقم ٢٥٤٥، والبداية والنهاية ١١ / ١٩، ولسان الميزان ٥ / ٢٨٦ رقم ٦٣٠٠ .

(٧) رسالة التزييع والتلويز، ضمن رسائل الجاحظ ٣ / ٥٨ .

(٨) كتاب المعلمين. ضمن رسائل الجاحظ ٣ / ٥٨ .

وقال القاضي عبد الجبار^(١) : وإن كان - أى خير الآحاد - مما طريقه الاعتقادات ينظر، فإن كان موافقاً لحجج العقول قبل واعتقد بموجبه، لا لمكانة بل للحجة العقلية، وإن لم يكن موافقاً لها، فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي ﷺ لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول^(٢).

بل زعموا أن من أخبار الآحاد ما يعلم أنه بروايته ارتكب عظيماً، مما روى في باب التشبيه والجبر وغيرها من ضروب الخطأ، ولولا الدلالة على وجوب العمل به على بعض الوجوه لم يكن فى نقله فائدة^(٣). وسيأتى الجواب عن هذه الشروط فى الرد على شبه منكرى حجية خير الآحاد.

موقف المعتزلة من الصحابة وأثر ذلك على السنة النبوية :

موقف المعتزلة من الصحابة ﷺ، لا يقل سوءً وخطراً من موقف الشيعة من الصحابة وأول ما يطالعا من موقفهم من الصحابة أحد أصولهم الواردة على لسان أحمد بن يحيى بن المرتضى، وهو تولى الصحابة، والاختلاف فى عثمان بعد الأحداث، والبراءة من معاوية وعمرو بن العاص. وهذا الأصل كما سبق هو أحد الفوارق فى الأصول عندهم فهم وإن صححوا خلافة أبى بكر الصديق ﷺ حتى من قال منهم بأفضلية على بن أبى طالب إلا أننا نجد النظام يتناول عليه، وعلى كثير من أعلام الصحابة كالفاروق عمر، وعثمان، وعلى، وابن مسعود، وأبى هريرة وغيرهم. فلا ندري ماذا يعنون بتولى الصحابة قبل اختلافهم فى سيدنا عثمان ﷺ.

حتى إذا كانت فتنة سيدنا عثمان ﷺ رأيناهم يشكون فى عدالته، فيعلنون التوقف فيه وفى خاذلية وقاتليه وترك البراءة من واحد منهم، لأنهم أشكل عليهم الأمر فى

(١) القاضي عبد الجبار : هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، أبو الحسين، قاضى، أصولى، كان شيخ المعتزلة فى عصره، يلقبونه قاضى القضاة، ولا يطلقون ذلك على غيره، من مصنفاته: تنزيه القرآن عن المطاعن، وشرح الأصول الخمسة، والمغنى فى أبواب التوحيد والعدل. وغير ذلك. مات سنة ٤١٥ هـ. له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١١ / ١١٣ رقم ٥٨٠٦، وميزان الاعتدال ٢ / ٥٣٣ رقم ٤٧٣٧، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٥ / ٩٧ رقم ٤٤٣، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٧، ٤٣، وطبقات المفسرين للداودى ١ / ٢٦٢ رقم ٢٤٨، ولسان الميزان ٤ / ٢١١ رقم ٤٩٣٩.

(٢) شرح الأصول ص ٧٧٠، وانظر : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ١٨٢، والمعتمد فى أصول الفقه ٢ / ٥٤٩.

(٣) الانتصار ص ١٥٢، ١٥٣.

حاله ﷺ قبل الفتنة وبعدها، فتركوا أمره الله ﷻ.

وهذا التوقف والشك فى عدالة أمير المؤمنين، حكاها كما سبق الخياط عن واصل بن عطاء، وقال الخياط : هذا قول لا تبرأ المعتزلة منه، ولا تعتذر من القول به^(١).

حتى إذا كانت فتنة على بن أبى طالب ومعاوية - رضى الله عنهما - رأيانهم ما بين موقن بفسق إحدى الطائفتين لا بعينها، وما بين موقن بفسقهما معاً، وأعلنوا البراءة من معاوية، وعمر بن العاص ومن كان فى شقهما^(٢)، بل إن البلخى وهو أحد شيوخ المعتزلة تجرأ برميها - رضى الله عنهما - بالإلحاد، كما سبق^(٣).

حكى الإمام عبد القادر البغدادى فى كتابه (الفرق بين الفرق) عن شيخ المعتزلة واصل ابن عطاء زعمه أن فرقة من الفرقين (أصحاب الجمل وصفين) فسقه لا بأعيانهم، وأنه لا يعرف الفسقة منهما، وأجازا أن يكون الفسقة من الفرقين علياً وأتباعه، كالحسن، والحسين، وابن عباس، وعمار بن ياسر، وأبى أيوب الأنصارى، وسائر من كان مع على يوم الجمل، وأجازا كون الفسقة من الفرقين عائشة، وطلحة، والزبير، وسائر أصحاب الجمل، ثم قال فى تحقيق فى الفرقين لو شهد على، وطلحة، أو على، والزبير، أو رجل من أصحاب الجمل عندى على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما، لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه، ولو شهد رجلان من إحدى الفرقين أيهما كان قبلت شهادتهما.

يقول الإمام البغدادى : "ولقد سخنت عيون الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة فى عدالة على وأتباعه، ومقالة واصل فى الجملة كما قلنا فى بعض أشعارنا :

مقالة ما وصلت بواصل *** بل قطع الله به أوصالها^(٤)

(١) الانتصار ص ١٥٢، ١٥٣ .

(٢) ومن عجيب الأمر أن الخياط يعيب على المحدثين عدم أخذهم بأصل المعتزلة بالبراءة من معاوية، وعمر بن العاص ومن فى شقهما، فيقول [ولقد أفرطوا فى ذلك حتى تولوا من قامت الحجة بعدواته والبراءة منه] انظر : الانتصار ص ٢١٣ .

(٣) راجع : ص ١١١ .

(٤) الفرق بين الفرق ص ١١٧، وانظر : الملل والنحل للشهرستانى ١ / ٤٣، وميزان الاعتدال للذهبي ٤ / ٣٢٩ .

وإذا كان واصل بن عطاء أيقن بفسق إحدى الفرقتين لا بعينها، فقد أيقن بفسقهما معاً وصرح بذلك عمرو بن عبيد كما حكاه عنه البغدادى^(١).

وعن طعن المعتزلة فى الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - قال الإمام البغدادى فى الفضيحة الحادية والعشرون من فضائح النظام : "ثم إن النظام - مع ضلالاته التى حكيناها عنه - طعن فى اختيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد، فذكر الجاحظ عنه فى كتاب (المعارف) وفى كتابه المعروف بـ (الفتيا) أنه عاب أصحاب الحديث ورواياتهم أحاديث أبى هريرة رضي الله عنه، وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس، وطعن فى الفاروق عمر رضي الله عنه وزعم أنه شك يوم الحديبية فى دينه، وشك يوم وفاة النبى صلى الله عليه وسلم، وأنه كان فىمن نفر بالنبى صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة، وأنه ضرب فاطمة، ومنع ميراث العترة، وأنكر تغريب نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح، ونهى عن متعة الحج، وحرم نكاح الموالى للعرقيات... إلخ.

ثم إنه قال فى كتابه : [إن الذين حكموا بالرأى من الصحابة، إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم، وجعلوا تحريم الحكم بالرأى فى الفتيا عليهم، وإما أنهم أرادوا أن يذكروا بالخلاف، وأن يكونوا رؤساء فى المذاهب، فاختاروا لذلك القول بالرأى، فنسبهم إلى إثارة الهوى على الدين، وما للصحابة رضي الله عنهم عند هذا الملحد الفرى ذنب غير أنهم كانوا موحدين لا يقولون بكفر القدريّة الذين ادعوا مع الله تعالى خالقين كثيرين]^(٢).

وقد ذكر الإمام البغدادى بعد ذلك: "أن نسبة النظام الصحابة إلى الجهل والنفاق يترتب عليه خلود أعلام الصحابة فى النار على رأى النظام، لأن الجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمتعمد للخلاف بلا حجة عنده منافق كافر أو فاسق فاجر، وكلاهما من أهل النار على الخلود"^(٣).

وهذا الذى ذكره الإمام البغدادى وافقه على أكثر ما فيه الإمام الشهرستانى^(٤) فى

(١) الفرق بين الفرق ص ١١٨، وانظر : الملل والنحل للشهرستانى ١ / ٤٣ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ١٤٠-١٤٢، وانظر : ضحى الإسلام ٣ / ٨٦ .

(٣) الفرق بين الفرق ص ١٤٣ .

(٤) الشهرستانى : هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستانى، الملقب بالأفضل، كان إماماً فى علم الكلام، وأديان الأمم، ومذاهب الفلاسفة، له معرفة بالأصول والأدب، من مصنفاته الملل والنحل، والإرشاد إلى عقائد العباد، وغير ذلك. مات سنة ٥٤٨ هـ. له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣١٣ فى ترجمة السبكي رقم ١٠٨٨، ووفيات الأعيان ٤ / ٢٧٣ رقم ٦١١، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٦ / ١٢٨ رقم ٦٥٣، ولسان الميزان ٦ / ٣٠٤ رقم ٧٧٦، والوفاءى بالوفيات ٣ / ٢٧٨ رقم ١٣١٩، وشذرات الذهب ٤ / ١٤٩ .

كتابه (الملل والنحل) والإمام ابن قتيبة^(١) فى كتابه (تأويل مختلف الحديث) وقد أغنانا فى الرد على النظام ومن ذهب مذهبه وعلى كل دعاويه واتهاماته الباطلة لصحابة سيدنا رسول الله ﷺ بما لا يدع مجالاً للشك فى تهافت فكرهم وتفاهة رأيهم، وتحقيراً لشأنهم، الإمام ابن قتيبة^(٢).

وهكذا يظهر واضحاً أن المعتزلة ما بين شاك فى عدالة الصحابة، منذ عهد فتنة سيدنا عثمان رضي الله عنه وما بين موقن بفسق إحدى الطائفتين لا بعينها، وما بين موقن بفسقهما معاً، وما بين طاعن فى أعلامهم، متهم لهم بالكذب والجهل والكفر والنفاق كالنظام. مع أن رؤسائهم وخاصة الذين طعنوا منهم فى الصحابة - كانوا من الرقة فى الدين بحيث يصف أحدهم وهو ثمامة بن أشرس - جمهور المسارعين إلى الصلاة بأنهم "حمير" : وكانوا من الشعوبية والكره للعرب بحيث يقول ثمامة نفسه : "انظر إلى هذا العربى يعنى محمد ﷺ ماذا فعل بالناس؟ فماذا نتظر من هذا الشعوبى الماجن أن يقول عن صحابة رسول الله ﷺ؟ وماذا نتظر أن يكون رأيه فى السنة التى حققها أئمة الحديث ومحققوهم^(٣)؟

ولا يقف قدح المعتزلة عند الصحابة فقط، بل يمتد إلى القدح فى التابعين رضي الله عنهم وفيمن اتفق الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم. وربما ردوا فتاويهم وقبحوها فى أسماع العامة لينفروا الأمة عن إتباع السنة وأهلها^(٤) وسيأتى تفصيل ذلك والجواب عنه فى مبحث عدالة أهل السنة.

وبعد

فإن أصول المعتزلة على اختلافها كان لها أسوء الأثر على الإسلام ورواته حيث

(١) ابن قتيبة : هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى أو المروزى، أبو محمد وقيل أبو عبد الله، كان ثقة ديناً فاضلاً، عالماً باللغة، والنحو، وغريب القرآن، ومعانيه، والشعر، والفقه، من مصنفاته : تأويل مشكل القرآن، وتأويل مختلف الحديث، والمعارف. وغير ذلك. مات سنة ٢٧٦هـ - له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٠ / ١٧٠ رقم ٥٣٠٩، وميزان الاعتدال ٢ / ٥٠٣، رقم ٤٦٠١، والفهرست لابن النديم ص ١٢٣، والبداية والنهاية ١١ / ٤٨، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٣، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٢، رقم ٣٢٨، وطبقات المفسرين للداودى ١ / ٢٥١، رقم ٢٣٤.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٣٣ - ٤٤ .

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٦، وانظر : تأويل مختلف الحديث ص ٥٤ : ما قاله الأئمة عن فساد دين رؤوس المعتزلة فى تأويل مختلف الحديث ص ٢٨، والفرق بين الفرق ص ١٤٣ .

(٤) الاعتصام ١ / ١٨٦ وما بعدها .

وقف المعتزلة بأصولهم من الوحي قرأناً وسنة، ومن الصحابة موقف التحدى، فإذا بدا خلاف فى ظاهر النصوص وبين أصولهم أو رأى لا يروونه أولوا النص بما يخرج عن معناه الحقيقى إلى ما يوافق رأيهم^(١) .

وعن خطورة تأويلهم آيات القرآن الكريم بما يوافق أصولهم يقول الإمام الأشعرى: إن كثيراً من الزائغين عن الحق من المعتزلة، وأهل القدر، مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم، ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم ينزل به الله سلطاناً، ولا يصح به برهاناً، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين^(٢) .

ويقول فضيلة الدكتور أبو شعبة - رحمه الله - : المعتزلة من أعظم الناس كلاماً وجدالاً، وقد صنفوا تفاسيرهم على أصول مذهبهم، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم، شيخ إسماعيل بن عليه، الذى كان يناظر الشافعى، ومثل كتاب أبى على الجبائى، والتفسير الكبير للقاضى عبد الجبار بن أحمد الهمدانى والكشاف لأبى القاسم الزمخشري. والمقصود : أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً، ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين فى رأيهم، ولا فى تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، وذلك من جهتين : تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن ...، ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحاً، ويدس السم فى كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون، كصاحب الكشاف ونحوه، حتى أنه يروج على خلق كثير من أهل السلف، كثير من تفاسيرهم الباطلة^(٣) .

ولا يقف خطر أصولهم عند تأويلهم القرآن الكريم مما لم ينزل به الله سلطاناً، وإنما كان لهذه الأصول خطرهما الأعظم على السنة المطهرة، فما تعارض من الأحاديث الصحيحة مع هذه الأصول، إما يؤولونه تأويلاً يشبه الرد، وإما يصرحون بالرد بحجة

(١) انظر : موقف المعتزلة من السنة ومواطن اشراقهم عنها للدكتور أبو لبابة ص ٤٣، ٧٣، ٩٧، والخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية للدكتور محمد عمارة ص ٢١٢-٢١٥ .

(٢) الإبانة للأشعرى ص ١٤ .

(٣) الإسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير، ص ١١٤، ١١٥ .

أن الخير آحاد، والآحاد لا يحتج بها في العقائد^(١)، وهم في كل ذلك يتطاولون على رواة السنة ويطعنون فيهم سواء من صحابة رسول الله ﷺ أو من التابعين، فمن بعدهم من أئمة المسلمين.

وفي مواقف المعتزلة من الكتاب والسنة والصحابة، وجد أعداء الإسلام وأعداء السنة المطهرة، ثغرات يلجون منها في الكيد لدين الله ﷻ - قرآناً وسنة - بما وجدوه من ثروة طائلة من السخافات والمثالب، فصوروا الإسلام في صورة الخرافات، وطعنوا بدورهم في أئمة المسلمين وتاريخهم وحضارتهم المجيدة، وقد اغتر بهم الجهلة في عصرنا الحاضر ونسجوا على منوال أساتذتهم، ورموا علماء المسلمين في كل عصر بكل نقیصة وبهتان، والله يشهد إنهم لكاذبون^(٢).

فالمستشرقون، ودعاة التغريب، واللا دينية، وهم يهاجمون السنة اليوم، ويثيرون حولها الشبهات اهتموا بالاعتزال والمعتزلة، لأنهم وجدوا فيهم منهجاً له أثره في إفساد الفكر الإسلامي على العموم، وإبطال حججة السنة وتعطيلها على الخصوص، ويبدوا هذا واضحاً في إحيائهم للفكر الاعتزالي والثناء عليه، ووصفهم للمعتزلة بأنهم أغارقة الإسلام الحقيقيون، أو وصفهم بالمعتزلة العظام، أو المفكرون الأحرار في الإسلام^(٣). يقول الدكتور أحمد أمين: وفي رأيي أن من أكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة، وعلى أنفسهم جنوا^(٤).

ومن هنا ندرك خطورة تأثير بعض علماء المسلمين الأجلاء من رواد المدرسة العقلية الحديثة بالفكر الاعتزالي ومنهجه في تعامله مع النصوص قرآناً^(٥)، وسنة^(٦)، واستغل

(١) سيأتى بالبرهان الواضح أن القضية مع المعتزلة في العقائد ليست قضية متواتر وآحاد، وإنما قضية أصولهم فهي الأصل، والقرآن والسنة الفرع، بدليل تأويلهم لآيات القرآن المتواترة في أحاديث العقائد لتعارضها مع أصولهم، ولو صدقوا في دعواهم بأن الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد، فلماذا يقولون تأويلاً أشبه بالرد، الآيات المتواترة في العقائد؟ انظر: موقف المعتزلة من السنة ومواطن انحرافهم عنها للدكتور أبو لبابة حسين ص ٩٧، ٩٨.

(٢) انظر: الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٣٣٢ بتصرف، والسنة ومكانتها في التشريع ص ١٤٢، والضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين للدكتور أحمد محرم الشيخ ١٨٩/ ١٩٦.

(٣) انظر: العقيدة والشريعة لجولدتسيهر ص ١٠٠ - ١٠٢، ١١٨ - ١٢٠، وانظر: تراث الإسلام لجوزيف شاخت ص ٢٠٣، ٢١٨، ودراسات في حضارة الإسلام لهاملتون جب ص ٢٦٨ - ٢٦٩، ٢٧٤، ودائرة المعارف الإسلامية ص ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٤.

(٤) ضحى الإسلام ٣/ ٢٠٧.

(٥) انظر: منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير للدكتور فهد الرومي.

(٦) انظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية للأستاذ الأمين الصادق الأمين.

ذلك التأثير بعض أعداء الإسلام، وأعداء السنة المطهرة، في دعوتهم الباطلة، وصبغها صبغة شرعية وذلك بالاستشهاد بأقوال رواد تلك المدرسة، والزعم بأن منهجهم العقلي المعتزلي، هو المنهج الحق، وربما ادعوا بأنه منهج سلفنا الصالح^(١).

(١) انظر : أضواء على السنة محمود أبو رية ص ٣٧٧ وما بعدها، والأضواء القرآنية السيد صالح أبو بكر ١ / ١٦، ٣٦، وتبصير الأمة بحقيقة السنة إسماعيل منصور ص ٦٥٦، ومجلة روزاليوسف العدد ٣٥٨٦ ص ٣٨ - ٤٠، والعدد ٣٥٥٩ ص ٤٨ - ٥٠، مقالات لأحمد صبحي منصور.

المبحث الخامس من الفرق إلى السنة الجامعة

تحت هذا العنوان قال الأستاذ أنور الجندى : "منذ اليوم الأول لظهور حركة المؤامرة على الإسلام فى القرن الأول للهجرة قامت المواجهة الصادقة والمعارضة الصريحة على يد أهل السنة والجماعة كما قال محمد بن سيرين^(١) - رحمه الله - : " لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"^(٢). ومنذ ذلك اليوم وكانت المواجهة بين أهل السنة وأهل البدع والأهواء، واستطاعت السنة كشف زيفهم ونقص شبهاتهم وبينت بالدليل أنها حركة معادية لها تلتبس فى محيط المجتمع الإسلامى خيوطاً لتدميرها كمقدمة لتدمير النظام الإسلامى نفسه، كما بينت السنة الصلة الوثيقة بين أهل البدع وأعداء الإسلام من اليهودية، والنصرانية، والجوسية وغيرهم ممن تطلعوا إلى هدم الإسلام عن طريق فكره بعد أن عجزوا عن هدمه عن طريق دولته.

أولاً : أنكرت السنة التشبيه والتعطيل وكشفت عن أن المشبهة وثنية والمعتلين ملحدون وتعقتبت فى نفس الوقت الملحدين والوثنيين وكشفت عنهم.

ثانياً : عارضت السنة إخضاع الإسلام للجدل العقلى ودعت إلى التماس المعين الأول والمنبع الأصيل "القرآن والسنة".

ثالثاً : كشفت السنة عن فساد إلهيات أرسطو؛ لأن مقدماتها ونتائجها معارضة أشد المعارضة لمفهوم التوحيد الخالص، وأبانت أن العقائد مرجعها إلى الكتاب والسنة.

رابعاً : استوعبت السنة كل المطامح والآمال التى كانت الفرق المختلفة تنادى بها فجعلت محبة أهل البيت جزءاً من عقيدتها وجعلت العقلانية التى رفعت

(١) محمد بن سيرين : هو محمد بن سيرين الأنصارى، أبو بكر بن أبى عمرة البصرى، ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، مات سنة ١١٠هـ له ترجمة فى تقريب التهذيب ٢/ ٨٥ رقم ٥٩٦٦، والكاشف ٢/ ١٧٨ رقم ٤٨٩٨، والثقات للعجلي ص ٤٥٠ رقم ١٤٦٤، والثقات لابن حبان ٥/ ٣٤٨، والجرح والتعديل ٧/ ٢٨٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٣ رقم ٦٤٣.

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) فى المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ١/ ٨٤.

لواءها المعتزلة شطر المعرفة، وجعلت الوجدانية التي حمل لواءها التصوف شطر المعرفة الأخرى وجعلت اختيار الحاكم على أساس الشورى وليس على أساس النسب أساساً من أسس مفهومها.

خامساً : قاومت السنة الاتجاه الزائف نحو القول بوحدة الوجود أو الحلول أو الاتحاد كما قاومت انحرافات الخوارج والشيعة والمعتزلة والمتكلمين والفلاسفة والصوفية فالتقت كل هذه القطاعات في مفهوم جامع.

سادساً : كشفت السنة عن أن الفكر الفلسفي لتلك الفرق لا يمكن أن يكون أساساً للفكر الإسلامي، ذلك أن هناك مجموعة من الحقائق الأولية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الوحي والنبوة، وبينت أن الفلسفة ليست قرينة الوحي ولا مناظرة له فهي لا تزيد عن كونها استخداماً للعقل، وهي في أحسن صورها تعمل على أن تعصم الذهن من الخطأ في الاستنباط والبرهان.

سابعاً : أصبحت السنة هي البوتقة التي انصهرت فيها كل الثقافات فهي بمثابة النهر الكبير والمذاهب والفرق روافد، وخير ما في هذه الروافد انصهر في مفهوم جامع للأصالة الإسلامية وصب في النهر الكبير، وكان أبلغ ما وصلت إليه هذه الغاية هو قول الإمام الغزالي : إن أساليب القرآن أرجح في سلامة العقيدة والتزام صفاء الفطرة من جملة أساليب اليونان، والصوفية وفي بوتقة السنة أصبح العقل في خدمة الوحي يسير في ضوئه، وأباح فقهاء المسلمين قدراً كبيراً من التأويل والاختلاف في الفروع دون أن يتجاوزوا وجه الانحرافات الهدامة ... إلخ.

ووصل كثير من مفكرى الإسلام إلى نفس النتيجة التي وصل إليها الإمام الغزالي، حتى قال إمام الحرمين : "لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام"^(١) وقال: "يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام فلو عرفت أنه يبلغ بى ما بلغ ما اشتغلت به"^(٢) وأخرج الخطيب عن الوليد الكرايسى^(٣) أنه لم حضرته الوفاة قال لبيه : تعلمون أحداً أعلم بالكلام منى؟ قالوا: لا قال : فتتهمونى؟ قالوا : لا قال : فإننى أوصيكم، أتقبلون؟

(١) صون المنطق للسيوطى ١٨٣٣، نقلاً عن أبى المظفر فى كتابه الانتصار .

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٣ / ٢٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٧٤ .

(٣) الكرايسى هو : الوليد بن أبان الكرايسى، بفتح أوله والراء، نسبة إلى بيع الثياب، انظر : اللباب فى تهذيب الأنساب ٣ / ٨٨، أحد أئمة الكلام، له ترجمة فى: تاريخ بغداد ١٣ / ٤٤٦ رقم ٧٣١٧، وميزان الاعتدال ١ / ٤١٤، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٤٨ رقم ١٧١٧ .

قالوا : نعم، قال : عليكم بما عليه أصحاب الحديث فإنى رأيت الحق معهم" (١).
ثامناً : كشف رجال الأصالة الإسلامية (السنة) أن النزعة العقلية التى دافع عنها
المعتزلة كادت تحقق العقيدة وأنها حولتها من يسرها وبساطتها إلى مذهب
فلسفى معقد بعيد عن روح الإسلام، وكانت أخطاء المعتزلة : تحكيم العقل
فى الوحى، وإعلاء العقل على الوحى .

تاسعاً : استطاع مفهوم السنة، وهو مفهوم الأصالة الإسلامية الجامع أن يقضى على
الغلو فى كل تلك الفرق وبذلك تعين أن السنة ليست مذهباً معيناً بين
المذاهب وليست طرفاً من الأطراف بل هى الحكم بين الأطراف فأهل السنة
لامع هؤلاء ولا مع هؤلاء، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، وهم مع هؤلاء
فيما أصابوا فيه، فكل حق مع طائفة من الطوائف يوافقونهم فيه، وهم براء
من باطلهم، فهم حكام بين الطوائف لا يعاملون بدعة ببدعة ولا يرمون باطلاً
بباطل، ولا يحملهم شنان قوم ألا يعدلوا فيهم، بل يقولون فيهم الحق
ويحكمون فى مغالاتهم بالعدل .

إن السنة المطهرة هى مدرسة الأصالة الإسلامية التى تجمع خير ما فى الفرق وتحكم
بينها وترتفع عن الخلاف حول الأفراد والأشخاص، وتقرر أن هذا الخلاف هو الذى
أفسد المفاهيم الإسلامية أ.هـ (٢) .

(١) شرف أصحاب الحديث ص ١٠٨، ١٠٩ رقم ١٠٥، وانظر: تاريخ بغداد ١٣ / ٤٤١، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٤٨ .

(٢) المواجهة على الإسلام للأستاذ أنور الجندى ص ٢٢٩ : ٢٣٤ بتصرف وتقديم وتأخير .

الفصل الثاني

أعداء السنة النبوية من المستشرقين

وتحتة أربعة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالاستشراق .

المبحث الثاني : منهج المستشرقين فى دراسة الإسلام .

المبحث الثالث : المستشرقون وموقفهم من السنة النبوية .

المبحث الرابع : موقفنا من الحركة الاستشراقية والمستشرقين .

المبحث الأول

التعريف بالاستشراق لغة واصطلاحاً

الاستشراق لغة : استشرق من الفعل "شرق" يقال : شرقت الشمس أى طلعت، واسم الموضع المشرق، والشرق : المشرق، والجمع إشراق . والتشريق الأخذ فى ناحية المشرق، يقال : شتان بين مشرق ومغرب، وشرقوا أى ذهبوا إلى الشرق أو أتوا الشرق، وكل ما طلع من المشرق فهو شرق^(١).

واستشرق : أى طلب دراسة ما يتعلق بالشرق، فالألف والسين والتاء فى أى فعل تدل على الطلب كاستغفر أى طلب المغفرة.

الاستشراق اصطلاحاً : هو علم الشرق أو علم العالم الشرقى وهو تعبير أطلقه الغربيون على الدراسات المتعلقة بالشرقيين شعوبهم، وتاريخهم، وأديانهم، ولغاتهم، وأوضاعهم الاجتماعية، وبلادهم، وأرضهم، وحضارتهم، وكل ما يتعلق بهم . وهذا معنى عام للاستشراق .

وهناك معنى خاص كان هدفهم الأساسى وهو : دراسة الإسلام والشعوب الإسلامية لخدمة أغراض التبشير من جهة، وخدمة أغراض الاستعمار الغربى لبلدان المسلمين من جهة أخرى، ولإعداد الدراسات اللازمة لمحاربة الإسلام وتخطيم الأمة الإسلامية^(٢).

وهذا المعنى الخاص لمفهوم الاستشراق هو الذى يعيننا، وهو الذى ينصرف إليه الذهن فى عالمنا العربى الإسلامى عندما يطلق لفظ استشراق أو مستشرق وهو الشائع أيضاً فى كتابات المستشرقين المعنيين^(٣).

والمستشرقون : هم الذين يقومون بهذه الدراسات من غير الشرقيين، ويقدمون الدراسات اللازمة للمبشرين، بغية تحقيق أهداف التبشير، وللدوائر الاستعمارية بغية

(١) القاموس المحيط ٣/٢٤١، ومختار الصحاح ص ٣٣٦ .

(٢) أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها للأستاذ عبد الرحمن الميدانى ص ٥٠ بتصرف، وانظر : الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضارى للأستاذ الدكتور محمود زقزوق ص ٢٤ .

(٣) الاستشراق للدكتور زقزوق ص ٢٤، ٢٥، وانظر : المستشرقون والتاريخ الإسلامى للدكتور على الخربوطلى ص ٢٦، ورؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد غراب ص ٧ .

تحقيق أهداف الاستعمار .

ومع الدراسات الاستشراقية الموجهة لأغراض التبشير والاستعمار، قام بعض محبى العلم بدراسات استشراقية حيادية غير موجهة، وكان من بعض هؤلاء إنصاف للحقيقة وبعض هؤلاء المنصفين تأثر بالإسلام وبالحضارة الإسلامية فأسلم^(١) .

هذا ومما لا شك فيه أن الاستشراق كان له أكبر الأثر فى صياغة التصورات الأوربية عن الإسلام وأمته، وفى تشكيل مواقف الغرب إزاء الإسلام على مدى قرون عديدة وحتى يومنا هذا^(٢) .

والاستشراق من تعريفه الخاص السابق، موقف عقائدى وفكرى معاد للإسلام يقفه الكافرون بهذا الدين بوجه عام، وبعض أهل الكتاب من اليهود والنصارى بوجه خاص . وهذا الموقف - فى جوهره النابع من العداوة فى العقيدة - ليس بمجديد وإنما هو امتداد لموقف أسلافهم الكافرين بالإسلام من المشركين وأهل الكتاب - منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم : وهو موقف الإنكار للرسالة، والتكذيب للرسول ﷺ، وإثارة الشبهات حول الإسلام وحول القرآن والرسول ﷺ وسنته المطهرة بوجه خاص، لتشكيك المسلمين فى دينهم، ومحاولة ردهم عنه .

وقد تختلف وسائل المشركين ووسائل أهل الكتاب، ولكنهم - فى نهاية المطاف - يلتقون حول الهدف : وهو محاولة منع الخير - وهو الإسلام - عن المسلمين، ومحاولة ردهم عنه كما قال الله تعالى : ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلِأَلَّا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٣) . وقال تعالى ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾^(٤) .

(١) أجنحة المكر الثلاثة ص ٥٠ ، ٥١ .

(٢) الاستشراق للدكتور زقروق ص ٢٠ .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٠٩ من سورة البقرة، وانظر : رؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد غراب ص ١١ ، ١٨١

المبحث الثانى منهج المستشرقين فى دراسة الإسلام

قبل أن نتعرف على موقف المستشرقين من السنة النبوية المطهرة يجدر بنا أن نتعرف أولاً على منهجهم فى دراستهم الاستشراقية للإسلام، فبمعرفة هذا المنهج سنقف على أثره فى نظرتهم للإسلام، وللسنة النبوية المطهرة ونحن كثيراً ما نسمع المستشرقين يكثر من القول: إن التحقيق والموضوعية والتحرر منهجهم فى كل ما يبحثون لا فرق فى ذلك عندهم بين عدو وصديق أو بين قريب وبعيد، ويكثر من القول أيضاً: أنهم يدرسون العقائد الدينية على أسس من المبادئ المستمدة من العقل والمنطق ... هكذا يدعون!

والحق أنهم بعيدون كل البعد عن البحث العلمى النزىه ولا يمتنون إليه بصلة، ويستوى فى هذا سائر المدارس الاستشراقية^(١).

ولا أدري كيف يكون منهج الاستشراق اللاهوتى الوليد من عصبية وحقد النصارى للإسلام ولأمتنا الإسلامية - لا أدري كيف يكون نزياً ومحياداً فى دراسته للإسلام...؟! وحتى بعد تطوره فى العصر الحديث إلى استشراق علمانى استعمارى لم يتخل عن العصبية الدينية، وإن لم تطغ هذه العصبية طغيانها قديماً فهو استشراق استعمارى طامع فى خيرات هذه الأمة حاقداً عليها ولا أمل له فى السيطرة على هذه الأمة إلا بإضعاف عقيدتها بدينها وبتاريخها وحضارتها ولا يكون ذلك إلا بالاستشراق اللاهوتى التبشيرى، وكذلك حال الاستشراق اليهودى فى منهجه، كانت تحركه نزعتين :

إحدهما دينية : تحمل أشد العداوة والحقد للإسلام والمسلمين .

وثانيهما سياسية : تحمل فى داخلها حلم إعادة مملكة سيدنا داود عليه السلام فى فلسطين وحكم العالم أجمع .

(١) وهى المدرسة النصرانية، والمدرسة اليهودية، والمدرسة العلمانية، والمدرسة الإلحادية الشيوعية . انظر : أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها للأستاذ عبد الرحمن الميدانى ص ١٢٤، ١٢٥، والاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضارى للدكتور زقروق ص ٤٨، ٤٩ .

والبحث العلمى النزيه لا صلة له إطلاقاً بما يكتبون عن الإسلام والمسلمين؛ لأنهم وهم يكتبون لا يتخلون أبداً عن أهوائهم وحقدهم الدفين ضد الإسلام ونبيه ﷺ، وأتمته التى جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، وحتى لو فرضنا أن هذا لا يكون فى نفوس بعضهم حين يكتبون عن الإسلام، فإنه مما لا شك فيه يكون فى نفوسهم الطمع فى خيرات هذه الأمة وهذا يحملهم أيضاً على التحامل على الإسلام، وصدق رب العزة فى بيان نزعتهم الدينية فى قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَدُوا وَاصْطَفُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١).

وصدق رب العزة فى بيان نزعتهم الاستعمارية فى قوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (٢).

والمستشرقون فى كتاباتهم عن الإسلام لن يتخلوا أبداً عن هاتين النزعتين الدينية والاستعمارية، لأن التحول عنهما، إنما يعنى التحول إلى الإسلام، وهذا التحول إلى الإسلام يعنى فى الوقت نفسه التحول عن الاستشراق وأهدافه الخبيثة، وهذا ما حدث بالفعل لبعض المستشرقين ممن أكرمهم رب العزة بالإسلام وهداهم إليه.

وصدق رب العزة فى بيان سبب عدم تخليهم عن نزعتهم الدينية سواء يهودية أو نصرانية فى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمَ عَقِيمٍ﴾ (٣).

فالسبب أنهم أبداً وإلى أن تقوم الساعة فى شك من هذا الدين ومن نبوة المصطفى ﷺ وهم دائماً فى موقف الحذر منه والترص به. ومهما حدث من أمور يظهرون من خلالها التودد والجمالة، إلا أن ذلك يخفى حقيقة فى قلوبهم لا يريدون إظهارها ففعلهم فى واد، وقلوبهم فى واد آخر.

وإذا كان هناك من رضا متوقع، فلن يكون إلا فى حين اتباع ملتهم، والسير

(١) الآية ١٠٩ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٠٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٥٥ من سورة الحج.

خلفهم، وعدم مخالفتهم فيما يفعلون أو يكتبون من خرافات وأساطير عن الإسلام أما دون ذلك فلا، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَبْعَ مِلَّتَهُمْ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُكْفَرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾^(٢).

فالولاء الوحيد في قلوب هؤلاء؛ إنما هو لدينهم ولمصلحتهم لا للإسلام ولا للمسلمين كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(٣). وإذا كان هؤلاء المستشرقون صادقين في ادعائهم الموضوعية والحيدة فيما يكتبون، فنحن نطلب منهم أن يلتزموا بأوليات بدئية يتطلبها المنهج العلمي السليم فعندما أرفض وجهة نظر معينة لابد أن أئين للقارئ أولاً وجهة النظر هذه من خلال فهم أصحابها لها ثم لي بعد ذلك أن أوافقها أو أخالفها. وعلى هذا الأساس نقول عندما يكتب عن الإسلام: إن الكيان الإسلامي كله يقوم على أساس الإيمان بالله ورسوله محمد ﷺ الذي تلقى القرآن وحياً من عند الله. ويجب على العالم النزيه والمؤرخ المحايد أن يقول ذلك لقرائه عندما يتعرض للحديث عن الإسلام حتى يستطيع القارئ أن يفهم سر قوة هذا الإيمان في تاريخ المسلمين^(٤). ثم له بعد ذلك أن يخالف المسلمين في معتقداتهم وتصوراتهم أو يوافقهم؛ غير أن هذا المنهج المنطقي والطبيعي قلما يتبع مع الأسف، ويتبعون بدلاً منه منهجهم القائم على ما يلي:

١- تحليل الإسلام ودراسته بعقلية أوروبية، فهم حكموا على الإسلام معتمدين على القيم والمقاييس الغربية المستمدة من الفهم القاصر والمحدود والمغلوط الذي يجهل حقيقة الإسلام^(٥).

٢- تبسيط فكرة مسبقة ثم اللجوء إلى النصوص واصطيادها لإثبات تلك الفكرة واستبعاد ما يخالفها، وذلك منهج معكوس وليد الهوى.

(١) الآية ١٢٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٨٩ من سورة النساء.

(٣) جزء من الآية ٧٣ من سورة الأنفال.

(٤) نقد كتاب فييت (بجد الإسلام) للدكتور حسين مؤنس ملحق بكتاب الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار ص ٤٥٩ : ٤٦٣، وانظر : الاستشراق للدكتور زقزوق ص ٩٥ .

(٥) السنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي ص ١٨٨، والاستشراق والمستشرقون للدكتور السباعي ص ٤٩، ومناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية لجماعة من العلماء ص ٣٦٤، والإسلام والمستشرقون لنبذة من العلماء ص ١٩١، والاستشراق والمستشرقون وجهة نظر للأستاذ عدنان محمد وزان ص ١٢٤ .

٣- اعتمادهم على الضعيف، والشاذ من الأخبار، وغض الطرف عما هو صحيح وثابت منها^(١).

٤- تحريف النصوص، ونقلها نقلاً مشوهاً، وعرضها عرضاً مبتوراً^(٢)، وإساءة فهم ما لا يجدون سبيلاً لتحريفه^(٣).

٥- غربتهم عن العربية والإسلام منحتهم عدم الدقة والفكر المستوعب في البحث الموضوعي، حتى ولو اختص أحدهم بأمر واحد من أمور الإسلام طيلة حياته^(٤).

٦- تحكمهم في المصادر التي ينقلون منها، فهم ينقلون مثلاً من كتب الأدب ما يحكمون به في تاريخ الحديث، ومن كتب التاريخ ما يحكمون به في تاريخ الفقه ويصححون ما ينقله (الدميري)^(٥) في كتاب "الحيوان" ويكذبون ما يرويه مالك في "الموطأ" كل ذلك انسياقاً مع الهوى، وانحرافاً عن الحق^(٦).

٧- إبراز الجوانب الضعيفة، والمعقدة، والمتضاربة، كالاخلاف بين الفرق، وإحياء الشبه، وكل ما يفرق، وإخفاء الجوانب الإيجابية والصحيحة وتجاهلها^(٧).

٨- الاستنتاجات الخاطئة والوهمية وليدة التعصب، وجعلها أحكاماً ثابتة يؤكدها أحدهم المرة تلو المرة، ويجتمعون عليها حتى تكاد تكون يقيناً عندهم^(٨).

٩- النظرة العقلية المادية البحتة التي تعجز عن التعامل مع الحقائق الروحية^(٩).

(١) انظر : السنة ومكاتها في التشريع ص ١٨٨، والاستشراق والمستشرقون للدكتور السباعي ص ٤٣، والإسلام والمستشرقون لنخبة من العلماء ص ٢٥١ .

(٢) انظر : الإسلام والمستشرقون ص ٢٤٨ .

(٣) السنة ومكاتها في التشريع ص ١٨٨، والاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ص ١٣٠ .

(٤) انظر : الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين للأستاذ نذير حمدان ص ١٦ .

(٥) الدميري : هو محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء الشافعي من أهل دميصة بمصر، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، نحوي، من آثاره : "حياة الحيوان"، "الديباجة" في شرح سنن ابن ماجه و "النجم الوهاج" في شرح منهاج النووي . مات سنة ٨٠٨ هـ له ترجمة في : الضوء اللامع للسحاري ١٠ / ٥٩ - ٦٢، والبدر الطالع للشوكاني ٢ / ٢٧٢، وشذرات الذهب ٧ / ٧٩ - ٨٠، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ١٢ / ٦٥، والأعلام للزركلي ٧ / ١١٨ .

(٦) انظر : السنة ومكاتها في التشريع ص ١٨٨-١٨٩ .

(٧) الإسلام والمستشرقون لنخبة من العلماء ص ٢٤١ .

(٨) المصدر السابق ص ٢٤٧ .

(٩) انظر : الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين ص ١٦ .

١٠- تفسير سلوك المسلمين، أفراداً وجماعات بأنه مدفوع بأغراض شخصية، ونوازع نفسية دنيوية، وليس أثراً لدافع ابتغاء مرضاة الله والدار الآخرة^(١).

وهذا المنهج فى دراسة الإسلام ونبيه ﷺ ، وأمتة وتاريخهم المجيد سيبدو واضحاً فى وسائلهم للكيد للسنة النبوية المطهرة .

ونتيجة لهذا المنهج نشروا صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين، وزعموا كذباً أن هذه الصورة الفاضحة هى صورة الإسلام والمسلمين التى يعتقدونها ويعيشونها قديماً وحديثاً، واقتنع بها أبناء جلدتهم، وبعض من أبناء جلدتنا ممن يجهلون دينهم، أو يرغبون فى الشهرة، أو مخدوعين بما يدعيه أولئك الأعداء من المنهج العلمى المزعوم، مما جعلهم يصدقون كل ما يكتبه المستشرقون عن الإسلام، بل يعجبون به ويتعصبون له فى كثير من الأحيان .

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور السباعي^(٢) : [ترى لو استعمل المسلمون معايير النقد العلمى التى يستعملها المستشرقون فى نقد القرآن والسنة وتاريخنا، فى نقد كتبهم المقدسة، وعلومهم الموروثة، ماذا يبقى لهذه الكتب المقدسة والعلوم التاريخية عندهم من قوة؟ وماذا يكون فيها من ثبوت؟ نعم سنخرج بنتيجة من الشك وسوء الظن أكبر بكثير مما يخرج به المستشرقون بالنسبة إلى مصادر ديننا وحضارتنا وعظمائنا فحضارتهم مهلهلة رثة الثياب، ورجال هذه الحضارة من علماء وسياسيين وأدباء يبدون فى صورة باهتة اللون لا أثر فيها لكرامة ولا خلق ولا ضمير .

نعم لو فعلنا ذلك كما يفعلون لرأوا كيف عاد هذا المنهج الذى زعموا أنهم يستخدمونه لمعرفة (الحقيقة) فى ديننا وتاريخنا، وبالأعلى عليهم، لعلهم يحجلون - بعدئذ - من استمرارهم فى التحريف والتضليل والهدم^(٣) أ.هـ .

ويقول فضيلة الأستاذ الدكتور محمود زقزوق :

(١) انظر : أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها للأستاذ عبد الرحمن الميدانى ص ١٤٧، ١٤٨ .

(٢) السباعي: هو مصطفى حسنى السباعي، من نتاج بيت من بيوت العلم فى الشام، ونتاج الأزهر حيث نال منه شهادة الدكتوراه فى علمى الفقه والحديث، من مؤلفاته السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى، والاستشراق والمستشرقون مالم وما عليهم، وغير ذلك ، مات سنة ١٩٦٤ هـ . انظر : أعلام القرن الرابع عشر للأستاذ أنور الجندي ١ / ٤٣٥ رقم ٤ من الباب الخامس .

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٢٤ وما بعدها بتصرف .

١- إن الاستشراق - من بين شتى العلوم الأخرى - لم يطور كثيراً في أساليبه ومناهجه . وفى دراسته للإسلام لم يستطع أن يمرر نفسه تماماً من الخلفية الدينية للجدل اللاهوتى العقيم الذى انبثق منه الاستشراق أساساً .

٢- أن الاستشراق فى دراسته للديانات الوضعية مثل البوذية والهندوسية وغيرها غالباً ما تكون دراسات موضوعية بعيدة عن أى تحريج ولكن الإسلام وحده من بين كل الأديان هو الذى يتعرض للنقد والتحريج والمخاربة على الرغم من أنه دين يؤمن بالله ويحترم اليهودية والمسيحية ويؤمن بموسى، وعيسى، ويرفعهما، فوق النقد بوصفهما من أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام . والمسلمون فقط من بين الشرقيين جميعاً هم الذين يصفون بشتى الأوصاف الدينية .

٣- إن الإسلام الذى يعرضه هؤلاء المستشرقون - المتحاملون على الإسلام - فى كتبهم هو إسلام من اختراعهم، وهو بالطبع ليس الإسلام الذى ندين به، كما أن محمداً الذى يصورونه فى مؤلفاتهم ليس هو محمد الذى نؤمن برسالته، وإنما هو شخص آخر من نسيج خيالهم^(١) .

وهكذا يمكن القول بأن الاستشراق فى دراسته للإسلام، ليس علماً بأى مقياس علمى، وإنما هو عبارة عن أيديولوجية خاصة يراد من خلالها ترويج تصورات معينة عن الإسلام، بصرف النظر عما إذا كانت هذه التصورات قائمة على حقائق أو مرتكزة على أوهام وافتراءات^(٢) .

ويقول فضيلة الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله تعالى - : الاستشراق كهانة جديدة تلبس مسوح العلم والرهبانية فى البحث، وهى أبعد ما تكون عن بيئة العلم والتحرر، وجمهرة المستشرقين مستأجرون لإهانة الإسلام وتشويه محاسنه والافتراء عليه^(٣) .

وتقول الدكتورة عزية على طه شاهدة على منهج المستشرقين بعد أن تتلمذت على

(١) انظر : الفكر الإسلامى الحديث للدكتور محمد البهى ص ٤٧٣، والاستشراق للدكتور محمود زقزوق ص ١٣٨ - ١٤٣ بتصرف .

(٢) الاستشراق للدكتور زقزوق ص ١٤٤، وانظر : الإسلام فى تصورات الغرب للدكتور زقزوق ص ١٤

(٣) دفاع عن العقيدة والشرعية ص ٨، وقارن بالإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ص ٥٣، وانظر : ص ٦١ كلامه عن استمرار الاستشراق فى تشويه صورة الإسلام والمسلمين إلى الآن بالرغم أن الشعور الدينى فيه ما هو إلا قضية من قضايا الماضى . وانظر : رؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد غراب، ص ٣٧ وما بعدها .

بعضهم فى الولايات المتحدة، أثناء حصولها على درجة الماجستير فى مقارنة الأديان، قالت: [وما كنت أتخيل بأن هؤلاء الناس الذين برعوا فى جميع أوجه الحياة بما فى ذلك إبداع كل العلوم والمعارف المعاصرة ...، لم أكن أتخيل أنهم بهذا القدر من التعصب الأعمى والتمسك بملة آبائهم وأجدادهم دون تدبر ولا وعى، ولا إدراك.

ليس هذا فحسب، بل إنهم اشتطوا فى العدوان على عقائد من خالفهم الرأى ولم يتورعوا عن الكذب والفساد والبهتان كى يبرروا معتقداتهم الباطلة ويسيئوا إلى العقائد الأخرى، وخاصة الدين الإسلامى الحنيف ورغم ما كنت ألاقه من عنت ومشقة فى الصبر على أذاهم باستماعى لطعنهم فى دين الله ﷻ، بجانب مضايقاتهم المتكررة لى باعتبارى مسلمة يجب أن ترتد عن دينها، أو حتى تحاول أن تهدم بعض أركانه باسم التطور، إلا أننى صيرت ... مكتفية بممارسة أضعف الإيمان فى تغيير هذا المنكر. وكان هدفى من الصمود أمام تحدياتهم وكثير بلواهم طيلة هذه المدة، الإحاطة بكل ما يمكن معرفته من عقائدهم الفاسدة ووسائلهم المنكرة فى نشرها بين الناس، من طرق تنصير وغيره، واستراتيجية تهجمهم على الديانات الأخرى وخاصة الإسلام (١).

وأخيراً أقول كما قال الدكتور مصطفى السباعى : "إذا كنا نشدد هذه الشدة فى حق جمهور المستشرقين المحرفين والمضللين أمثال "جولد تسيهر"، فإننا لا نغمط غيرهم من المنصفين حقهم ممن درسوا الإسلام بموضوعية ونزاهة علمية وأنصفوه وأنصفوا أهلهم وأدى الأمر ببعضهم إلى اعتناق الإسلام" (٢).

وإن كنت أرى أن هؤلاء أيضاً سواء من أنصف الإسلام منهم ظاهراً أو حتى ممن كانوا مسلمين لا يجوز الاغترار بإنصافهم هذا ولا الاعتماد فى فهم ديننا على ما يكتبون، فكثير منهم دس السم فى الدسم، وبعضهم أسلم ثم ارتد بعدما أدى الدور الذى كان مطلوباً منه. وهذا ما سنبينه إن شاء الله تعالى فى موقفنا من الحركة الاستشراقية والمستشرقين.

(١) منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزيزة على طه ص ١٤، ١٥، وللإستزادة فى بيان حقيقة منهجهم. انظر : رؤية إسلامية للاستشراق للدكتور أحمد غراب ص ٧٩، والمستشرقون والتراث للدكتور عبد العظيم الديب ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٢٥، ٢٦ بتصرف يسير.

المبحث الثالث المستشرقون وموقفهم من السنة النبوية

أدرك المستشرقون أهمية السنة النبوية بالنسبة للإسلام عموماً والقرآن الكريم خصوصاً، وأنه بالتشكيك والنيل منها نيل من القرآن الكريم بل من الإسلام نفسه .

يقول المبشر الأمريكي (جب) : "إن الإسلام مبنى على الأحاديث أكثر مما هو مبنى على القرآن الكريم، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة لم يبق من الإسلام شيء، وصار شبه صبيرة طومسون، وطومسون هذا رجل أمريكي، جاء إلى لبنان فقدمت له صبيرة فحاول أن ينقيها من البذر، فلما نقى منها كل بذرها لم يبق في يده منها شيء" (١) .

وأول مستشرق قام بمحاولة واسعة شاملة للتشكيك في الحديث النبوي كان المستشرق اليهودي "جولد تسيهر" الذي يعده المستشرقون أعمق العارفين بالحديث النبوي، كما وصفه بذلك "بفانولر" وقال : وبالأحرى كان "جولد تسيهر" يعتبر القسم الأعظم من الحديث بمثابة نتيجة لتطور الإسلام الديني والتاريخي والاجتماعي في القرن الأول والثاني . فالحديث بالنسبة له لا يعد وثيقة لتاريخ الإسلام في عهده الأول : عد طفولته، وإنما هو أثر من آثار الجهود التي ظهرت في المجتمع الإسلامي في عصور المراحل الناضجة لتطور الإسلام .

كما بارك جولد تسيهر موقف المعتزلة من السنة النبوية، ورأى أن وجهتهم في رد الأحاديث بالعقل هي الوجهة الصحيحة التي يجب أن تناصر وتؤيد ضد المتشددین الحرفيين الجامدين على النصوص (٢) .

وعلى درب "جولد تسيهر" في موقفه من السنة صار المستشرقون ورددوا شبهاته واعتبروا أنفسهم مدينين له فيما كتبه من شبهات حول السنة .

وفى هذا يقول عنه كاتب مادة (الحديث) في دائرة المعارف الإسلامية : "إن العلم مدين ديناً كبيراً لما كتبه (جولد تسيهر) في موضوع الحديث، وقد كان تأثير

(١) التبشير والاستعمار للدكتور مصطفى خالد والدكتور عمر فروخ ص ٩٨ .

(٢) انظر : العقيدة والشرعة في الإسلام ص ١٠٩ ، ١١٠ .

"جولدتسيهر" على مسار الدراسات الإسلامية الاستشراقية أعظم مما كان لأى من معاصريه من المستشرقين فقد حدد تحديداً حاسماً اتجاه وتطور البحث فى هذه الدراسات" (١).

ومن هنا كان الرد على هذا الداهية الخبيث رداً على عصابة المستشرقين إجمالاً فيما أثاروه من شبهات وطعون حول السنة النبوية المطهرة. وسيأتى الجواب عن هذه الشبهات ومن قال بها من أبناء المسلمين المتخدعين بمنهجهم العلمى المزعوم فى الباب الثانى وسائل أعداء السنة قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة الشريفة أ.هـ.

(١) دائرة المعارف الإسلامية ص ٢٣١، وانظر : الاستشراق للدكتور محمود حمدى زقزوق ص ١٢٢، ١٢٣ .

المبحث الرابع موقفنا من الحركة الاستشراقية والمستشرقين

عرفنا مما سبق أن الاستشراق وليد من عصبية وحقد النصارى للإسلام ولأمتنا الإسلامية، وحتى بعد تطوره إلى العلمانية، لم يخرج عن هذه العصبية، وارتبط ارتباطاً وثيقاً أولاً بالتبشير اللاهوتى، ثم ثانياً بالاستعمار ولم ينفصل عنهما معاً، وتكاثرت تلك الجيوش الثلاثة من أجل محاربة الإسلام والمسلمين، وتحقيق مصالحهم وأطماعهم، وعرفنا أن منهج الاستشراق بعيد كل البعد عن المنهج العلمى النزيه فى دراسته للإسلام والمسلمين .

وإذا كان للحركة الاستشراقية أثر كبير فى تشويه صورة الإسلام والمسلمين فى العالم العربى، وأثر أخطر فى أجيال من أبناء جلدتنا ممن وقعوا فى شباكهم؛ ففسدت عقائدهم وعملوا على إفساد عقائد المسلمين، من أجل هذا كان لابد وأن يكون للمسلمين موقف من هذه الحركة الاستشراقية، ومن أنصارها الذين تعصبوا لها وخدعوا بما زعمه أعداء الإسلام من التزامهم الموضوعية فى الكتابة، وصدقوا ما كتبوه من أباطيل ضد الإسلام، واعتمدوا على مؤلفاتهم فى كتاباتهم عن الإسلام فى التفسير، أو الحديث، أو السيرة، أو التاريخ... إلخ . وراجت مؤلفات هؤلاء الأنصار بين شباب المسلمين مع ما فيها من دسائس، ودس للسم فى العسل .

وهؤلاء ولمن يقرأون لهم نقول كما قال الأستاذ محمد سرور بن نايف: "لا يجوز أن يعتمد المسلمون فى فهم دينهم على كتب المستشرقين مهما قيل فى مدحهم والثناء عليهم، والإشادة بحيادهم^(١) .

نعم، قد تلقى بعضهم منصفاً معتدلاً غير متحامل ولا متعصب، ولكنه شاذ لا يقاس عليه . وإن كانت معظم كتاباتهم المعتدلة تتركز فى تاريخ العلوم التجريبية عند المسلمين، وأثر المسلمين فى هذا المجال لا ينازع فيه إلا مكابر، وهم فى هذا لم يأتوا بجديد غير إحقاق الحق، ومن هذا القبيل كتاب (شمس العرب تسطع على الغرب للمستشرق زغريد هونكه) .

(١) دراسات فى السيرة النبوية ص ١٧٥ .

أما العلوم الشرعية؛ فلا نكاد نجد لها منصفاً لخطورتها، وأهميتها في حياة الإنسان، ولأن العلوم الشرعية هذه مرتبطة برسالة الإسلام، الدعوة العالمية للتوحيد، وإقامة منهج الله ﷻ على الأرض، وهذا بلا ريب يهدد معادل الشرك والوثنية أينما كانت، فلا عجب حينئذ أن ينتشر جنود إبليس للتصدي لهذه الدعوة، والنيل منها بكل وسائل التسفيه والتشكيك^(١).

وكتب المستشرقين التي مدحوا من أجلها :

إما مصنفات مستقلة عبارة عن بحوث ودراسات، تتعلق بالحضارة الإسلامية، والفقه الإسلامي، وتاريخ الأدب العربي، وتاريخ الحديث الشريف وغيرها. وهذه مصنفات طافحة بالدس والتشويه، وهي منحرفة كلياً عن منهج البحث السديد.

وإما مصنفات مبنية على مصنفات أخرى كفهارس القرآن الكريم، وفهارس كتب الحديث؛ فهي جهود محمودة، ولكنها غير إبداعية؛ لأنهم مسبقون إليها من أئمتنا المتقدمون - رضوان الله عليهم^(٢) - وهذا لا يعنى انتقاص قيمة هذا العمل، فهو حقاً عمل رائع، ولكنه نال من الثناء أكثر مما يستحق، لأنه لو قام به جماعة من المسلمين في نفس الظروف التي أنجز فيها هذا العمل الكبير لأتوا بمثله أو أحسن منه، ولنا في الأعمال الفردية التي قام بها بعض علمائنا الأجلاء قديماً وحديثاً خير دليل على ذلك^(٣).

وأما عملهم في تحقيق كتب التراث؛ فهو أيضاً نال من المديح أكثر مما يستحق، فهم منذ بدأوا جريمتهم بسرقة المخطوطات الإسلامية من الشرق بدأ منذ عام ١٣١١م واستولوا على كل المخطوطات الموجودة في المساجد والزوايا، حتى جمع أحد الرهبان (زانسى) ستة آلاف مخطوط من الشرق نقلها إلى ميلانو، وتوالت بعثات الاستعمار والفاشيكان إلى العالم الإسلامي لجمع المخطوطات، كان هدفهم هو "حبس التراث

(١) ضوابط الرواية عند الحديثين للأستاذ الصديق بشير ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) فصل ذلك الأستاذ أحمد محمد شاكر في كتابه تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، وفي مقدمة مفتاح كنوز السنة لفنسك.

(٣) انظر : في ذلك "طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدي، وكشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث خير الأنام لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود. ففيهما بيان لجهود علماء المسلمين قديماً وحديثاً في صنع الفهارس والمعاجم، وانظر : ضوابط الرواية ص ٢٨٧، ٢٨٨.

الإسلامى فى مكتبات الغرب واتخاذة سلاحاً ضد المسلمين، فهم يبرزون الكتب التى تثير الفتن والنزاع بكل صوره الفكرى والمذهبى والسياسى؛ ككتب الفرق، والخلاعة، والمجون، والتصوف الفلسفى، ويخفون كتب العلوم، فيأخذون نظرياتها، وينسبونها إلى أنفسهم وعلمائهم، ويحرمون أصحابها منها^(١).

ومعظم الكتب التى حققها المستشرقون وأعادوا كتابتها كانت تستهدف إذاعة آراء معينة وتيارات مضللة تفقدنا الثقة بعقيدتنا وماضينا، وحضارتنا، وقادتنا، ولذلك فإنه لا يمكن القول بأن هذه الكتب قد طبعت، أو حققت لخدمة الأدب العربى، أو اللغة العربية، ومن هذه الكتب : ألف ليلة وليلة، والأغاني، وأخبار الحلاج، ورسائل إخوان الصفا ... إلخ^(٢).

يقول الدكتور عبد العظيم الديب : "إن عنايتهم بالتراث كانت وما زالت وستظل من باب (اعرف عدوك)، فهذه الكتب التراثية هى الخرائط، والصور لعقولنا، وعواطفنا، ومشاعرنا، واتجاهاتنا، واهتماماتنا، وحبنا، وبغضنا، وغضبنا، ورضانا. فهى المفاتيح التى عرفوا بها كيف يخططون لتدميرنا ثقافياً، واجتماعياً، وفكرياً، وعلمياً، بعدما حطمونا عسكرياً وسياسياً"^(٣).

وليس معنى هذا تسفيه كل جهودهم فى تحقيق كتب التراث، فالإنصاف يقتضى ألا نغبط الناس حقهم، على أن لا نقوم بتمجيدهم صباح مساء كما يفعل المستغربون من أبناء أمتنا ظناً منهم أنه عمل فى قمة التفوق والإبداع، غير مسبوقين فيه، على ألا يغيب عن ذهننا أنهم ما صنعوا فهارس القرآن الكريم، وفهارس كتب الحديث، وحققوا كتب التراث؛ إلا إطفاءً لنور الإسلام"^(٤) ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره

(١) وصدق الدكتور محمود قاسم : "لقد نقلنا المستشرقون إلى ارسطوا، على حين نقلوا أنفسهم وقومهم إلى مناهج المسلمين وعلمهم" نقلاً عن المؤامرة على الإسلام للأستاذ أنور الجندى ص ٢٠٩، وانظر : الغارة على التراث الإسلامى للأستاذ جمال سلطان ص ٥٤-٥٩، والمؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية الدعوة والدعاة بحث الأستاذ الدكتور طلعت أحمد محسن الاستشراق وواقعه وجهود المستشرقين ص ٥٩٥ - ٥٩٧ .

(٢) مقدمات العلوم والمناهج للأستاذ أنور الجندى ٥ / ١٥٤، وانظر : له أيضاً مسئولية الاستشراق ومموم دائرة المعارف الإسلامية بحث قدم للمؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية ص ٦٠١-٦٠٦، وراجع المستشرقون والتاريخ الإسلامى للدكتور على الخربوطلى ص ٦٠، ٥٩، والمستشرقون والتراث للدكتور عبد العظيم الديب ص ٢٣ - ٢٦ .

(٣) المستشرقون والتراث ص ٤٣، ٤٤ .

(٤) فالمستشرق فنسبك مؤلف مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث بالاشتراك، ورئيس دائرة المعارف الإسلامية . يعد عدواً للودا للإسلام ونبيه ﷺ كما قال الدكتور مصطفى السباعى فى كتابه الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم ص ٤٢ . وانظر : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار ص ٤٥٠، وروية إسلامية للاستشراق ص ٨٩ - ١٠٤ .

المشركون وصدق ربنا ﷺ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ (١).

وحسبنا دليلاً على عدم الاعتماد فى فهم ديننا على كتب المستشرقين؛ أنهم ليسوا من أهل العدالة والتي على رأس شروطها الإسلام. وقد قال رب العزة ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دينَكُمْ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (٣) فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردود على صحة اعتقاده، فخير الكافر من المستشرقين أولى بالرد.

وحسبنا أيضاً دليلاً على عدم الاعتماد فى فهم ديننا وتاريخنا على كتب المستشرقين، أن المعتدل منهم وإن كان ظاهره الإنصاف للإسلام والمسلمين فى العلوم الشرعية؛ فقد دس السم فى الدسم.

والدسم هنا هو باب التقدير والثناء والمدح، يدخل من هذا الباب وهو يكتب عن الإسلام ونبيه ﷺ حتى يخدع القارئ ويكسب ثقته، ثم لا يلبث بعد ذلك أن يثير شبهات خفية متتالية فى إطار هذا المديح الكاذب، كل ذلك دون منهج موضوعى يتحرر فيه من أهوائه ورواسبه الموروثة ويلتزم فيه النقد التقويمى ونزاهة البحث، وهذا أسلوب جديد حرص عليه المستشرقون فى هجومهم على الإسلام بعدما تبين لهم فشل أو ضعف تأثير الهجوم على الإسلام ومصادره بعنف دون مواربة أو حيلة (٤) أ.هـ.

فالواجب يقتضى من المسلم أن يحذر السير وراء أقوال معسولة، وآراء مغرية، ومواقف خادعة، يمكن أن تخدع عقول البسطاء من المسلمين، وتؤثر على اقتناعهم بأن المستشرقين يمدحون الإسلام، أو يمدحون النبى ﷺ، ويشنون على صفاته، ويعدون شخصيته ﷺ فى مقدمة المصلحين وعباقة العالم، فقد تظاهر بعضهم بالإسلام وتزيا بزى العلماء حين زار العالم الإسلامى كما فعل صنمهم الأكبر "جولد تسيهر" اليهودى المجرى، وسنوك هرجونيه المستشرق الهولندى، وتقدم آخرون ببحوث مجمعية

(١) الآية ٣٦ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٧٣ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٦ من سورة الحجرات.

(٤) شبهات التغريب للأستاذ أنور الجندى ص ٩١، وانظر: الغارة على العالم الإسلامى ١. ل شاتليه ص ٢٧.

لينخرطوا بين المجموعين، فتصبح آراؤهم موضع القبول والرضا، وأثبتت الدراسات أن ربع أعضاء الجامع العلمية فى القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت من هؤلاء المستشرقين، والأزمة الفكرية التى اختلقها (مرجليوث)^(١) فى اصطناع الشعر الجاهلى، والفساد العقائدى الذى نشره (لرى ماسينون) حول القرآن وعامية العربية فى القاهرة، وما كتبه جولد تسيهر وشاخت وغيرهم عن السنة المطهرة لا تزال آثاره ماثلة للعيان.

فلا يفرح مسلم من ثناء مستشرق على الإسلام أو الرسول ﷺ، ويعد هذا كسباً للعلم والتاريخ، فإن هذا قد يكون مرحلة من مراحل التغريب فى العقيدة والفكر، وأسلوباً من أساليب المكر والخديعة^(٢).

يقول الدكتور محمد حسين : "لذلك كان من الواجب على المسلمين أن يدركوا إدراكاً واضحاً أن البحوث الإسلامية التى يكتبها المستشرقون هى بحوث موجهة ضد الإسلام والمسلمين، فتمجيد الإسلام فى كتب المستشرقين يقصد به خلق جو من الاطمئنان إلى نزاهة الفكر الغربى من ناحية، ومقابلة هذه المجاملة من جانب المستشرقين بمجاملة مثلها من جانب المسلمين للقيم الغربية، ويقصد بذلك أيضاً أن يقوم تفاهم بين الشرق والغرب، ودعوة الباحثين من المسلمين فى مؤتمراتهم، وفى غيرها من الكتب والبحوث الإسلامية، بقصد المعاونة فى تحقيق التقارب بين الثقافتين، ومزج إحداهما بالأخرى، وبالطبع مزج الفكر الفلسفى اليونانى الغربى بالفكر الإسلامى العربى، والنتيجة الطبيعية لهذا المزج الخروج بفكر منحرف مجافٍ لإسلامنا وحضارتنا تماماً كما حدث مع أصحاب الفرق من المعتزلة والمتكلمين وغيرهم ممن تأثروا بالفكر الفلسفى اليونانى والفارسى والهندى، وخرجوا بأصول ومناهج كان لها أثرها السىء فيما أثير حول السنة من شبهات^(٣).

فكثير من المستشرقين المعتدلين لم تكن كتاباتهم إنصافاً للإسلام والمسلمين، وإنما

(١) مرجليوث: هو دافيد صمويل مرجليوث، إنجليزى يهودى، من كبار المستشرقين، متعصب ضد الإسلام، ومن محرى (دائرة المعارف الإسلامية)، كان عضواً بالمجمع اللغوى المصرى، والمجمع العلمى فى دمشق، عين أستاذ للعربية فى جامعة أكسفورد. له كتب عن الإسلام والمسلمين، لم يكن مخلصاً فيها للعلم. مات سنة ١٩٤٠ م. من مؤلفاته: "التطورات المبكرة فى الإسلام"، و"محمد ومطلع الإسلام"، و"الجامعة الإسلامية" وغير ذلك. له ترجمة فى: الأعلام ٢/ ٣٢٩، والمستشرقون ٢/ ٥١٨، والاستشراق ص ٣٦، وآراء المستشرقين حول القرآن ١/ ٨٨.

(٢) شبهات التغريب للأستاذ أنور الجندى ص ٩١ - ٩٣.

(٣) الإسلام والحضارة الغربية ص ١٢١ - ١٢٤ بتصرف.

مرحلة جديدة من مراحل تغريب الأمة الإسلامية في عقيدتها وفكرها بأسلوب ماكر حيث يتخذ به المفتونون بهم.

يقول الأستاذ محمد سرور بن نايف: "وأتحدى أن يكون هناك مستشرق منصف فيما يكتب عن الإسلام والمسلمين"^(١).

ويؤكد ذلك الأستاذ محمد أسد بقوله: "صورة مشوهة للإسلام وللأمر الإسلامية تواجهنا في جميع ما كتبه مستشرقوا أوربة"^(٢).

فلو أخذنا مثلاً "بروكلمان"^(٣) في كتابيه (تاريخ الأدب العربي) و(تاريخ الشعوب الإسلامية) وهما من المراجع المهمة عند كثير من المتخصصين بعلم التاريخ؛ لأنهما في نظرهم من المراجع الهامة التي أدت ولا زالت تؤدي خدمات جليلة للباحثين في شتى مجالات العلوم العربية والإسلامية^(٤). لو قرأنا بإمعان هذين الكتابين والذين هما في نظر المنتصرين للمستشرقين من المراجع الهامة في التعريف بإسلامنا وتاريخنا، وصاحبه من المعتدلين، لرأينا أن صاحبه صليبي، حاقد على الإسلام والمسلمين، وقد تجاوز كل حد في شططه عن الحق وإعراضه عن الصواب، وبعده عن الموضوعية والتحرر، ولم يترك مركباً للفساد والتضليل إلا امتطاه، وذلك بتزديده أقوال من سبقه من المستشرقين، ولكن بأسلوب ماكر دس فيه السم بالدسم. في كل ما كتبه عن القرآن الكريم والسنة المطهرة والنبي ﷺ وصحابته الكرام.

فكارل بروكلمان وهو يتحدث عن نبوة محمد ﷺ، يردد أكاذيب وأباطيل سلفه من اليهود والنصارى فيقول: "وتذهب الروايات إلى أنه اتصل في رحلاته ببعض اليهود والنصارى، أما في مكة نفسها فلعله اتصل بجماعات من النصارى كانت معرفتهم بالتوراة والإنجيل هزيلة إلى حد بعيد"^(٥)، وعن الوحي يردد أكاذيب سلفه؛

(١) دراسات في السيرة النبوية ص ١٧٥.

(٢) الإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ترجمة الدكتور عمر فروخ ص ٥٤.

(٣) بروكلمان: هو كارل بروكلمان، مستشرق ألماني، تعلم اللغة العربية وكان عالماً بتاريخ الأدب العربي. عضو المجمع العربي وكثير من الجامعات الأخرى بألمانيا. مات ١٩٥٦ م. من آثاره: "تاريخ الأدب العربي" و "تاريخ الشعوب الإسلامية" وغيرها. له ترجمة في: الأعلام ٥ / ٢١١ - ٢١٢، والمستشرقون نجيب العقيلي ٢ / ٧٧٧ - ٧٨٣، والمستشرقون الألمان تراجمهم جمع صلاح الدين المنجد ص ١٥٣ - ١٦٢.

(٤) الإسلام في تصورات الغرب للأستاذ الدكتور همدى زقروق ص ١١.

(٥) تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٣٤.

بأنه وحى نفسى قائلاً : "لقد تحقق عنده - أى عند الرسول ﷺ - أن عقيدة مواطنيه الوثنية فاسدة فارغة، فكان يضج فى أعماق نفسه هذا السؤال : إلى متى يمدهم الله فى ضلالهم، ما دام هو ﷻ قد تجلّى، آخر الأمر، للشعوب الأخرى بواسطة أنبيائه؟! وهكذا نضجت فى نفسه الفكرة أنه مدعو إلى أداء هذه الرسالة، رسالة النبوة^(١) .

ولا ننسى المستشرق (موريس بوكاي) فى كتابه : "دراسة الكتب المقدسة فى ضوء المعارف الحديثة، فشهادته بصدق القرآن بقوله : "إن القرآن لا يحتوى على أية مقولة قابلة للنقد من وجهة نظر العلم فى العصر الحديث"^(٢) وعلى الرغم من أن كلامه على القرآن الكريم لا يسلم من المآخذ، إلا أننا نراه فى موقفه من السنة المطهرة يردد أقوال من سبقه من المستشرقين مشككاً فى صحة نقلها وحجيتها، كقوله : "فقد كتبت أولى الأحاديث بعد عشرات من السنوات من موت محمد ﷺ مثلما كتبت الأناجيل بعد عشرات السنوات من انصراف المسيح، إذن فالأحاديث والأناجيل شهادات بأفعال مضت"^(٣) . ثم وصفه لكلام النبى ﷺ : بأنه كلام بشر قد يخطئ ويصيب...^(٤)، وأن هناك مبادئ للقرآن صريحة فى الأمر دائماً بالرجوع إلى العلم والعقل فى الحكم على الأحاديث^(٥) .

إلى غير هؤلاء من المستشرقين الذين وصفوا بإنصاف الإسلام ونبىه ﷺ^(٦)؛ لأنهم وصفوه ومجدوه بالعبرية، وبأن دعوته حركة إنسانية إصلاحية، واتخذ بذلك بعض المسلمين غلافين عن السم الذى وراء هذا الدسم (الثناء والمدح)، وهو تجريد النبى ﷺ من النبوة، ومن مزية أن القرآن الكريم والسنة النبوية وحى من عند الله ﷻ وأن رسالته ﷺ ربانية صالحة لكل زمان ومكان إلى يوم الدين، وليست حركة إصلاحية

(١) المصدر السابق ص ٣٦، وانظر : أمثلة أخرى لعدم إنصافه فى : دراسات فى السيرة النبوية للأستاذ الدكتور محمد سرور بن نايف ص ١٢٧ - ١٣٧، ومقدمات العلوم والمناهج ١ / ٣٩٧، ٥ / ٢١٩ .

(٢) دراسة الكتب المقدسة ص ١٥، ١٦ .

(٣) دراسة الكتب المقدسة ص ١٣، ١٥٦، ١٥٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٩٩ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٤ .

(٦) قام الدكتور أحمد غراب بدراسة لبعض المستشرقين الموصوفين بالموضوعية مثل فنسنت - ريلاند - جوستاف لوبون - مونتجمرى وات وغيرهم . وبين حقدهم على الإسلام والمسلمين . انظر : رؤية إسلامية للاستشراق ص ٧٩ - ١٣٩ .

إنسانية لم تعد صالحة في عصرنا هذا، كما يهدف أعداء الإسلام ومن اغتر بهم .
يقول الأستاذ محمد سرور بن نايف - بعد أن تحدى أن يكون هناك مستشرق
منصف فيما يكتب عن الإسلام والمسلمين - قال : " بل لا يجوز الاعتماد فيما نكتبه
عن الإسلام على أقوال المستشرقين ولو كانوا مسلمين وذلك للأسباب التالية :

١- ثبت أن نفراً منهم : أسلم خلال وجوده في بلدان العالم الإسلامي لغاية في
نفوسهم، وارتدوا عن الإسلام عندما عادوا إلى أوطانهم وأدوا الدور الذي كان مطلوباً
منهم .

٢- وبعضهم : كان متخصصاً بالعلوم الفلسفية، واطلع خلال بحثه على مؤلفات ابن
عربي وغيره من غلاة الصوفية الذين يؤمنون بالحلول، ووحدة الوجود، أو اطلع
على مؤلفات الشيعة والمعتزلة والمتكلمين وباقي الفرق المنتسبة إلى الإسلام، ثم
راحوا يكتبون عن الإسلام من خلال تلك الفرق التي أشربوا حبها ووصفوها
بأنها صاحبة فكر عقلي ثوري تحرري - مع خروج غلاتها عن الإسلام .

٣- وآخرون منهم : مزجوا بين الإسلام وعادات وتقاليد الغربيين، وهذا المزيج المشوه
أسموه إسلاماً، ومن سلم من هذه الانحرافات من المستشرقين^(١) لا يستطيع الكتابة
بعمق وشمولية عن العقائد الإسلامية أو غيرها من بقية العلوم والمعارف الإسلامية،
وهذا ما اعترفت به إحدى المجلات التبشيرية الألمانية قائلة : " إنه رغماً من اطلاع
المستشرقين الألمانين وطول باعهم في المؤلفات الإسلامية؛ فإن التعليم والعقائد
التي تلقى في المساجد والمعاهد الإسلامية لم تزل خافية علينا"^(٢) إن العلوم
الإسلامية لها رجالها الذين حفظ الله ﷻ بهم دينه، وفي طليعتهم الصحابة -
رضوان الله عليهم- والتابعون ومن بعدهم من الأئمة الجهابذة - رضوان الله
عليهم أجمعين - (٣) .

(١) من هؤلاء المستشرقين : المفكر الفرنسي الكاثوليكي رينيه جينو الذي سمى نفسه عبد الواحد يحيى،
والمستشرق ناصر الدين دينيه، وهدي الفاروق، ومحمد أسد الذي كان يسمى ليوبولد فايس، ومن أشهر الذين
ارتلوا عن الإسلام فيليب الذي كان يسمى عبد الله . نقلاً عن دراسات في السيرة النبوية ص ١٧٥ هامش .
وانظر : أجنحة المكر الثلاثة ص ١٣١، ١٣٢ . وأوروبا والإسلام للإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود ص ٥١
- ١١٣ .

(٢) الغارة على العالم الإسلامي ١٠١ شاتليه ص ٨٩ .

(٣) دراسات في السيرة النبوية ص ١٧٥، ١٧٦ بتصرف .

٤- هذا بالإضافة إلى جهل معظمهم باللغة العربية ولأبعادها ومراميها، بل إن بعضهم كان لا يعرف كلمة واحدة من اللغة العربية من أمثال "سلفتر دى ساس"، و"أليس عرينان" و"جيراردمتر"^(١).

يقول الدكتور السباعي : "وفي جامعة أكسفورد وجدنا رئيس قسم الدراسات الإسلامية والعربية فيها يهودياً يتكلم العربية ببطء وصعوبة، وكان أيضاً يعمل فى دائرة الاستخبارات البريطانية فى ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية، وهناك تعلم العربية، وتلك هى مؤهلاته التى بوأته هذا القسم، ومن العجيب أنى رأيت فى منهاج دراساته التى يلقيها على طلاب الاستشراق : تفسير آيات من القرآن الكريم من الكشف للزخشرى "أى والله وهو لا يحسن فهم عبارة بسيطة فى جريدة عادية" ودراسة أحاديث من البخارى ومسلم، وأبواب من الفقه فى أمهات كتب الحنفية والحنابلة، وسألته عن مراجع هذه الدراسات؛ فأخبرنى أنها من كتب المستشرقين أمثال : جولدتسيهر، ومرجليوث، وشاخت، وحسبك بهؤلاء عنواناً على الدراسات المدخولة المدسوسة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين"^(٢).

يقول الأستاذ سرور : "ليكتب إخواننا المستشرقون المسلمون عن فساد الحضارة الأوربية، وعن انهيار وتفكك الأسرة الغربية، وليقدموا لنا دراسات وأبحاثاً عن عقائد وتصورات المغضوب عليهم والضالين من اليهود والنصارى، وعن الخرافات والأساطير التى اتخذوها ديناً، وليكشفوا فضائح المستشرقين، وفساد مناهجهم، وليترجموا أمهات الكتب الإسلامية إلى الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية وغيرها من اللغات التى يجيدونها، وليكونوا دعاة إلى الله ﷻ فى أقوامهم، وليحرصوا على دراسة الإسلام وفهمه فهماً صحيحاً ليس فيه أى غلو أو انحراف، وليعيدوا النظر فى جميع التصورات والمفاهيم المشوهة عن الإسلام التى سبق وأخذوها عن بنى قومهم . هذا ما ننصحهم به ورحم الله ﷻ امرءاً عرف قدر نفسه أ.هـ"^(٣).

وإذا كان ما سبق بيان لموقف المسلمين من كتابات المستشرقين وعدم الاعتماد

(١) احذروا الأساليب الحديثة فى مواجهة الإسلام للدكتور سعد الدين صالح ص ١١١ .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ١٤، وانظر : الاستشراق والمستشرقون للدكتور السباعي ص ٦٧

(٣) دراسات فى السيرة النبوية ص ١٧٥، ١٧٦ بتصرف .

عليها فى فهم ديننا، ولا الاعتماد عليها فيما نكتبه عن الإسلام ومصادره من قرآن، وسنة، وسيرة، وتاريخ... إلخ. حتى لو كان هؤلاء المستشرقين مسلمين للأسباب السابقة. فإن هذا لا يعنى أن تلقى تلك الكتابات بعيداً، ونقول : إنها كلام فارغ... صحيح أن فيه كذباً وتضليلاً : صحيح أنه صادر عن حقد عميق، ولكنه ليس كلاماً فارغاً، ولا يخدمنا فى شئ أن نلقيه بعيداً، ثم نجر اللحاف وننام... لأن هذا "الكلام الفارغ" هو الحديد والنار اللذان يحاربنا بهما أعداؤنا فى بلادهم وبلادنا. والحديد والنار لا يقابلان إلا بالحديد والنار، وفى ميدان العلم. الحديد والنار، هما العمل، والعمل الطويل نواجه به مكر أعدائنا فإذا كان أعداؤنا يعملون بتخطيط ومكر، فعلينا أن نخطط ونمكر لنفسد عليهم خططهم ومكرهم. وإذا كانوا يكتبون عن الإسلام والمسلمين "كلاماً فارغاً... فلنشمر نحن عن سواعدنا ولنكتب نحن الشئ المليون أداءاً للأمانة التى حملنا الله ﷻ إياها فى أعناقنا بتبليغ رسالته إلى خلقه كافة. كما قال ﷻ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١) أ.هـ.

(١) الآية ٢٨ من سورة سبأ. وانظر : نقد كتاب فييت (مجد الإسلام) للدكتور حسين مؤنس ملحق بكتاب الفكر الإسلامى وصلته بالاستعمار الغربى للدكتور محمد البهى ص ٤٧٠، وللاستفادة فى بيان موقف المسلمين من الحركة الاستشراقية انظر : الاستشراق والخلفية الفكرية للدكتور محمود زقزوق ص ١٤٧ وما بعدها، والفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى للدكتور البهى ص ٤٢١ وما بعدها.

الفصل الثالث

أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع حديثاً العلمانية، البهائية، القاديانية

وتحته مبحثان :

المبحث الأول: التعريف بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع حديثاً وبيان
خطرهم

المبحث الثاني : موقف أهل الأهواء والبدع حديثاً من السنة النبوية .

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : العلمانيون وموقفهم من السنة النبوية .

المطلب الثاني : البهائيون وموقفهم من السنة النبوية .

المطلب الثالث : القاديانيون وموقفهم من السنة النبوية .

المبحث الأول

التعريف بأعداء السنة من أهل الأهواء

والبدع حديثاً وبيان خطرهم

إن من أخطر ما يواجه المسلمين في عصرهم الحاضر انتشار المذاهب اللادينية بينهم من العلمانية^(١)، والبهائية^(٢)، والقاديانية^(٣)، وغير ذلك من المذاهب

(١) العلمانية لغة: لم يوجد لها مكان في معاجم اللغة العربية! أما في بعض المعاجم الحديثة فقد جاء: أ- في المعجم العربي الحديث تأليف الدكتور خليل الجسر: "علماني: ما ليس كنيسياً ولا دينياً".

ب- في المعجم الوسيط لمجمع اللغة في القاهرة: "العلماني: نسبة إلى العلم، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي . - وعدم وجود الكلمة في المعجم القديم يدل على حداثةها، ويلاحظ بعض الباحثين أنها وردت أولاً في المعاجم اللبنانية المسيحية في وقت مبكر (١٨٧٠م) - وفي المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٠م. انظر: الاتجاهات الفكرية المعاصرة للدكتور علي جريشة ص ٧٣ . وجاء في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ص ٣٦٧ .

- العلمانية بالإنجليزية (SECULARISM) وترجمتها الصحيحة: اللادينية أو الدنيوية، وهي دعوة إلى إقامة الحياة على غير الدين، وتعني في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم، وهي اصطلاح لا صلة له بكلمة العلم (SCIENCE) والمذهب العلمي (SCIENTISM) . وبعض العلمانيين ينكرون وجود الله أصلاً . وبعضهم يؤمنون بوجود الله لكنهم يعتقدون بعدم وجود أية علاقة بين الله وبين حياة الإنسان، فالعلمانية في نظر هؤلاء فصل الدين عن السياسة وإقامة الحياة على أساس مادي. انظر: الموسوعة الميسرة ص ٣٧٠ .

- يقول فضيلة الأستاذ الدكتور طه حيشي: "العلمانية في الشرق لا معنى لها إلا معاداة الإسلام، والتربص له في كل مرصد . والعمل على طعنه في كل مكان يتوهم أن فيه مقتله، ولذا فقد كتب الكاتيون من المنتحسين للعلمانية" في مجالات عدة كلها تتعلق "بالإسلام"، وكلها يتصل بمحاربة الإسلام . ومناصبته العدا . انظر: الصراع بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى ص ٢٢٣، وانظر: في الموسوعة الميسرة أفكار ومعتقدات العلمانية ص ٣٧٠ . وانظر: أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي للدكتور علي جريشة والدكتور محمد الزبيق ص ٥٩-٧٤، والعلمانية وموقفها من العقيدة والشريعة للدكتور عبد العظيم المطعني ص ٥٨-٦٢، والعلمانية وموقف الإسلام منها للدكتور عزت عبد المجيد مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ١١٠٩، والعلمانية نشأتها وتطورها، وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة للدكتور سفر الحوالي .

(٢) البهائية نسبة إلى: (بهاء الله) لقب يدعى به ميرزا حسين علي وهو الزعيم الثاني للمذهب الذي تتولاه الطائفة المسماة بالبهائية له كتاب سماه (الأقلس) وقد توفي البهاء سنة ١٨٩٢م .

- وتسمى هذه الطائفة البابية نسبة إلى "الباب" وهو لقب ميرزا علي محمد رضا الشيرازي (١٢٣٥-١٢٦٥هـ) (١٨١٩ - ١٨٤٩م) الذي ابتدع هذه النحلة، وأعلن أنه الباب سنة ١٨٤٤م / ١٢٦٠هـ. انظر: البابية والبهائية في الميزان لجماعة فن نوايغ العلماء ص ١١، وجاء في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة البابية والبهائية حركة نشأت سنة ١٢٦٠هـ- ١٨٤٤م تحت رعاية الاستعمار الروسي واليهودية العالمية والاستعمار الإنجليزي بهدف إفساد العقيدة الإسلامية، وتفكيك وحدة المسلمين، وصرفهم عن قضاياهم الأساسية الموسوعة الميسرة ص ٦٣، وانظر: البهائية في خدمة الاستعمار ص ١١-٣٠ .

- وجاء في فتوى لجنة الفتوى بالأزهر الشريف أن مذهب البهائية باطل: ليس من الإسلام في شئ ... ومن يعتقد من المسلمين يكون مرتداً خارجاً عن دين الإسلام، فإن هذا المذهب قد اشتمل على عقائد تخالف الإسلام، ويأبأها كل الإباء، منها ادعاء النبوة لبعض زعماء هذا المذهب، وادعاء الكفر لمن يخالفه وادعاء أن المذهب ناسخ لجميع الأديان، إلى غير ذلك. انظر: البابية والبهائية في الميزان ص ٩٣، ٩٤، وانظر: أفكار ومعتقدات البهائية في الموسوعة الميسرة ص ٦٣، ٦٤، و فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها للدكتور غالب عواجي ١/ ٤٠٥ - ٤٧٩، والبهائية وسائل وغايات لفضيلة الأستاذ للدكتور طه حيشي ص ١٣-٥٩ .

(٣) القاديانية: حركة نشأت سنة ١٩٠٠م بتخطيط من الاستعمار الإنجليزي في القارة الهندية بهدف إبعاد-

الهدامة التي نشأت وترعرعت في أحضان أعداء الإسلام من اليهودية العالمية والصليبية الحاقدة المستعمرة، فتحت رعاية هؤلاء نشأت تلك المذاهب الفاسدة بهدف إبعاد المسلمين عن دينهم، وإفساد عقيدتهم، وتفكيك وحدتهم، وجعلهم أسرى التبعية الكاملة للحضارة الغربية.

واستطاع أعداء الإسلام أن يستميلوا كتاباً وأساتذة جامعيين وغير جامعيين وأدباء وشعراء وصحفيين، يحملون أفكار ومعتقدات تلك المذاهب الهدامة، من أبناء الشعوب المسلمة، وينشرونها بأقلامهم وألسنتهم، ليكونوا أكثر تأثيراً في الأجيال الناشئة^(١).

وهؤلاء على حد تعبير الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله تعالى - سفراء فوق العادة لليهود والنصارى، والفرق بينهم وبين السفراء الرسميين أن هؤلاء لهم تقاليد تفرض عليهم الصمت، وتصبغ حركاتهم بالأدب، أما أولئك المستشرقين السفراء؛ فوظيفتهم الأولى أن يثرثروا في الصحف وفي المجالس وأن يختلقوا كل يوم مشكلة موهومة ليسقطوا من بناء الإسلام لبنة، وليذهبوا بجزء من مهابته في النفوس، وبذلك يحققون الغاية الكبرى من الزحف المشترك الذي تكاثفت فيه الصهيونية والصليبية في العصر الحديث، إن هؤلاء نفر من حملة الأقلام الملوثة أخطر على مستقبلنا من الأعداء السافرين، فإن النفاق الذي برعوا فيه يخدع الأغرار بالأخذ عنهم، وقد يقولون كلمات من الحق تمهيداً لألف كلمة من الباطل تحيئ عقبيها^(٢) أ. هـ.

ويقول الدكتور مصطفى السباعي - رحمه الله تعالى - : ومن المؤسف أن يسير

=المسلمين عن دينهم وعن فريضة الجهاد بشكل خاص حتى لا يواجهوا المستعمر باسم الإسلام وكان لسان حال هذه الحركة هو مجلة الأديان التي تصدر باللغة الإنجليزية. انظر: الموسوعة الميسرة ص ٣٨٩، ويقول الدكتور غالب عواجي: القاديانية هي إحدى الفرق الباطنية الخبيثة... وتسمى في الهند وباكستان بالقاديانية، وسما أنفسهم في إفريقيا وغيرها من البلاد التي غزوها بالأحمدية تمويهاً على المسلمين أنهم ينتسبون إلى الرسول ﷺ، انظر: فرق معاصرة ٢/ ٤٨٧، وفي الحقيقة هم ينتسبون إلى ميرزا غلام أحمد القادياني (١٨٣٩ - ١٩٠٨ م) أداة التنفيذ الأساسية لإيجاد القاديانية. وكان ينتمي إلى أسرة اشتهرت بخيانة الدين والوطن. ومن مولفاته "إعجاز أحمدى"، "براهين أحمدية"، "تجليات الهية" وغير ذلك، انظر: الموسوعة الميسرة ص ٣٨٩، "والقاديانية ثورة على النبوة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وثورة على الإسلام ومؤامرة دينية وسياسية كما يذكر النلوى" القادياني والقاديانية ص ٥، وللإستزادة وانظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ٢/ ٤٨٧ - ٥٧٣، والفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار للدكتور محمد البهى ص ٣٨-٤٢، والقاديانية لفضيلة الشيخ الحضر حسين ص ٣٠-٨٧، والقاديانية ومصرها في التاريخ لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٦-١٩٤.

(١) أجنحة المكر الثلاثة للأستاذ عبد الرحمن الميداني ص ١٣٤.

(٢) ظلام من الغرب في المقدمة.

وراء أعداء الإسلام فى الحاضر فئة ممن لا نشك فى صدق إسلامهم من العلماء والكتاب، ولكنهم منخدعون بمظهر التحقيق العلمى "الكاذب" الذى يلبسه هؤلاء الأعداء من المستشرقين والمؤرخين والغربيين عن حقيقة أهدافهم ومقاصدهم، فإذا هم - وهم مسلمون - ينتهون إلى الغاية التى يسعى إليها أولئك - وهم يهود أو مسيحيون أو استعماريون - من إشاعة الشك والريبة فى الإسلام وحملته، من حيث يدرون أو لا يدرون، فالتقى أعداء الإسلام وبعض أبنائه على صعيد واحد لا يشرف هؤلاء ولا أولئك، لا فى ميدان العلم، ولا فى سجل التاريخ.

ومن الملاحظ أن هؤلاء الذين ينخدعون من المسلمين بالمستشرقين والمؤرخين والكتاتيين من أعداء الإسلام الغربيين، لا يوقعهم فى الفخ الذى نصبه لهم هؤلاء ألا أحد أربعة أمور غالباً :

- ١- إما جهلهم بحقائق التراث الإسلامى، وعدم إطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية.
- ٢- وإما اغتداعهم بالأسلوب العلمى "المزعوم" الذى يدعيه أولئك الخصوم.
- ٣- وإما رغبتهم فى الشهرة والتظاهر بالتححرر الفكرى من ربه التقليد كما يدعون.
- ٤- وإما وقوعهم تحت تأثير "أهواء" و"انحرافات" فكرية، لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستز وراء أولئك المستشرقين والكتاتيين بتلقف آرائهم الفاسدة ومبادئ مذهبهم الباطلة وترديد لها كالبلغغاء، متوهمين أن ذلك فيه عز للإسلام والمسلمين، فأضروا بأنفسهم وبغيرهم وشغبوا على دينهم، وأحدثوا بلبلة فكرية، حار فيها العوام وأنصاف المتعلمين^(١). ويضيف فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود عبد اللطيف عاملاً خامساً وهو :

٥- جهلهم بالسنة النبوية وعلومها وإن كان بعضهم برز فى تخصصه ومجاله العلمى الدقيق، وهؤلاء هم أذعياء العلم بالسنة النبوية الذين قرؤوا فيها قراءات عابرة لا تنهض من كبوة أو تبعث من رقدة، فعرفوا منها القشر دون اللباب، وخيل إليهم أنهم أعلم الخلق فى هذا الباب، وليس بالضرورة أن يكون أذعياء العلم بالسنة

(١) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٠٣، انظر : السنة النبوية الشريفة للدكتور أحمد كريمة، هدية مجلة الأزهر، عدد ربيع الأول لسنة ١٤١٨هـ - ص ٢٦، ٢٧. وانظر : دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبه ص ٣٧٢، وقصة المهجوم على السنة للدكتور على أحمد السالوس ص ٣٥-٣٧.

أتباعاً لواحد من هذه المذاهب الهدامة، أو لبعضها فى كل أصولها العقائدية؛ لأنهم قوم نشهد لهم بقوة الدين وتمام الفضل، لكنهم - فيما نراه - قلدوا غيرهم فى بعض أفكارهم المنحرفة من غير ترو، أو تعمق، وإن غالوا فى اعتزازهم بأرائهم، وسفهوا عقول مخالفيهم، وحملوهم عليها بقوة اللهجة والأسلوب.

والتأمل فى أحوال هؤلاء القوم يجد أن بينهم وبين العلم المتعمق فى السنة وعلومها بوناً شاسعاً، وليس بينهم وبينها من صلة إلا بمقدار قراءتهم لها فيما تمس الحاجة إليه منها.

فهم ما بين خطيب، وفقه، وأديب، وطبيب، وقانونى، ومتكلم، ومؤرخ، وغيرهم من الذين لم يتخصصوا فى السنة وعلومها، وإنما تخصصوا بغيرها من شتى الفنون، وقد يكون هناك الدعى على العلم والعلماء، ولم يتخصص فى شئ سوى الافتراء على الإسلام ونبيه ﷺ، وصحابته الكرام - رضوان الله عليهم أجمعين^(١).

والدليل على استمالة أعداء الإسلام لبعض أبناء المسلمين لحمل أفكارهم وشبهاتهم حول السنة المطهرة ونشرها بين المسلمين ما قاله الأستاذ الصديق بشير نصر فى كتابه (ضوابط الرواية عند المحدثين): "والذى تبين لى أن المستشرقين قد بذروا بذور الشك فى الحديث الشريف، وتعهدوها بالرعاية حتى عثروا على من يتولى أمرها من أبناء المسلمين المستغربين، شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من المستشرقين فى المعارف الأخرى، والذى أكد لى هذا الظن وقوعى على كتاب بعنوان: "توثيق الأحاديث النبوية، مجادلات فى مصر الحديثة" لمؤلفه جانيبول. هذا الكتاب الذى اعتقد أنه وضع لتحسس مدى تأثير المستشرقين فى أبناء الإسلام، وكأنه وضع لمعرفة ما إذا كانت تلك البذور التى غرست قد أينعت وأثمرت أم لم تينع ولم تثمر بعد.

وقد أكد هذا الكتاب لى حقيقة أن هؤلاء الناس يخططون لأمد بعيد، وكل كتاب يخرج منهم إنما هو وفق هذا المخطط المرسوم وإليك عرضاً سريعاً لهذا الكتاب.

عرض كتاب (توثيق الأحاديث) لجانيبول :

يقع هذا الكتاب (وما زال الكلام للأستاذ صديق) فى تسعة فصول هى على التوالى:

(١) السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم ص ١٢٩ - ١٣١ بتصرف.

١- مسح لما صدر من كتب ومقالات فى توثيق الأحاديث .

٢- التوثيق فى نظر محمد عبده .

٣- النقاش حول التوثيق فى مجلة المنار .

٤- مناقشات أخرى فى التوثيق .

٥- مناقشة حول التدوين .

٦- مناقشة حول العدالة .

٧- مناقشة حول عدالة أبى هريرة .

٨- مناقشة حول الوضع فى الحديث .

٩- رواية الأحاديث .

والكتاب يعرض لكل ما كتبه المسلمون فى الحديث، سواء كان على شكل كتب، أو مقالات ابتداء من محمد عبده، ورشيد رضا فى مجلة المنار، وانتهاءً بأحمد أمين، وهيكىل، وأبى رية .

ثم يتحدث الكتاب عن الزوبعة التى أثارها كتاب (أضواء على السنة المحمدية) للشيخ أبى رية، والذى نشر سنة ١٩٥٨م، والردود التى تعرض لها من علماء المسلمين؛ كالدكتور محمد أبو شهبة فى دفاع عن السنة، ومحمد السماحى فى أبى هريرة فى الميزان، ودفاع عن الحديث النبوى، وتفنيد شبهات خصومه لمجموعة من العلماء أمثال السباعى، وسليمان الندوى، ومحب الدين الخطيب، وعبد الرازق حمزة فى ظلمات أبى رية أمام أضواء السنة المحمدية، وعبد الرحمن اليمانى فى الأنوار الكاشفة لما فى كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، ومصطفى السباعى فى السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى، ومحمد عجاج خطيب فى (أبو هريرة راوية الإسلام)، والسنة قبل التدوين، ومن يقرأ كتاب (جاينبول) هذا، يرى مبلغ تحامله فيه، فهو يسفه ويسخر من كتاب المسلمين الثقات، الذين ذبوا عن سنة نبيهم ﷺ، ويطرى ويمدح صنائع المستشرقين بالرغم من التفاوت العظيم بين كتابات أولئك الأفاذا أمثال أبى شهبة واليمانى والسباعى، وتلك الدمى المتحركة أمثال : أمين، وأبى رية فاستمع إليه وهو يقول فى أحمد أمين : "شكوكه فى توثيق الأحاديث

واضحة بينه، وضعت على أساس مناقشات العلماء الغربيين"، وينقل جاينبول كلام فيه بأنه: "الكاتب الفذ، وصاحب المحاولة الرائدة فى تقديم المنهج النقدى فى علم التاريخ الإسلامى والعربى". وعندما يأتى على ذكر "السباعى" يصف أسلوبه بأنه: خليط من السباب ويصفه بالسطحية.

وهذا الكلام بحاف للواقع بكثير، فأسلوب السباعى - رحمه الله تعالى - هادئ رصين، ولم يتبع فيه أسلوب السباب والشتيمة كما يدعى جاينبول مطلقاً، وهذا الكتاب بين أيدينا يشهد على نفسه، وتلك -والعاياذ بالله- عادة المستشرقين فى الطعن فى كل من تتبع أوهامهم وسقطاتهم، فهم لا يتورعون عن رميه بالتعصب والحمية تارة، وبالجهل والسطحية تارة أخرى، وإلا لو أنصف هؤلاء القوم لشهدوا بأن كتاب (السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى) للدكتور السباعى: هو كتاب القرن فى موضوعه، وجديته، فصاحبه لم يترك شاردة ولا واردة تتعلق بمبحثه إلا ذكرها، وما وقف على شبهة إلا هدمها، ولا وهم إلا بدده بأسلوب منهجى دقيق^(١).

وصفوة القول فى الكتاب وصاحبه ما قاله الأستاذ جمال البنا فى كتابه (السنة ودورها فى الفقه الجديد) قال: كتاب «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» للدكتور السباعى يستحق به أن يكون "شافعى العصر الحديث"^(٢).

ولكن أنى للمستشرقين أن يشهدوا بذلك؟ فهم لا يشهدون بذلك إلا لمن تربوا على أيديهم وتبنوا آراءهم وأفكارهم الهدامة أ.هـ.

(١) ضوابط الرواية عند الحديثين ٢٩٤ - ٢٩٨ بتصرف.

(٢) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٧٤.

المبحث الثاني موقف أهل الأهواء والبدع حديثاً من السنة النبوية

وتحته ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : العلمانيون وموقفهم من السنة النبوية .
- المطلب الثاني : البهائيون وموقفهم من السنة النبوية .
- المطلب الثالث : القاديانيون وموقفهم من السنة النبوية .

المطلب الأول

العلمانيون وموقفهم من السنة النبوية

يتلخص موقف دعاة العلمانية من السنة النبوية الشريفة، في موقف أساتذتهم من المستشرقين الذين حرصوا على إحياء شبهات أهل الفرق المبتدعة، والانطلاق من مناهجهم، للتشكيك في حجية السنة النبوية ومكانتها التشريعية جملة وتفصيلاً تارة، والتشكيك في حجية خبر الأحاد، ووجوب العمل به تارة أخرى، ولهم في ذلك شبهات سيأتى ذكرها والرد عليها في الباب الثانى .

المطلب الثانى

البهائيون وموقفهم من السنة النبوية

تقول الدكتورة عائشة عبد الرحمن -رحمها الله تعالى- : خلاصة موقف البهائيين من القرآن والسنة :

١- التأويل البهائى لآيات القيامة واليوم الآخر بما جهل المسلمون المراد بالقيامة الكبرى: انتهاء الدورة المحمدية بالظهور البهائى . فهذا برهان صدق القرآن، حياً من الله تعالى .

٢- تعيين وقت الساعة وانتهاء أجل الأمة المحمدية، بالحساب اليهودى لفواتح السور، بعد أيجاد هوز .

٣- اتهام رواية الحديث ورواته، فليس صحيحاً منه إلا ما وافق الظهور الجديد للبهاء وأمكن تأويله به، وإلا فهو مختلق، وعلى شرطهم يصح الحديث فى العد اليهودى لحروف الفواتح، وما جاء عن المهدي ونزول عيسى - عليه السلام - آخر الزمان، مراداً بهما الباب الشيرازى والبهاء المازندرانى^(١).

من ذلك قول : "المرزى حسين النورى بهاء الله : "والآن انظر إلى الناس كيف أنهم لا يدركون أبداً هذه الأحاديث المحكمة، ولكنهم يتمسكون بالأحاديث التى لا يعلم صحتها من سقمها ... ويتمسكون ببعض الأحاديث التى لم يفهموا معناها، وبذا أعرضوا عن ظهور الحق وجمال الله، واستقروا فى سقر"^(٢).

ويقول "أبو الفضائل الجرفادقانى" مرشد ومربى حسين المازندرانى بهاء الله وشارح كتابه (الأيقان) : "ومع ذلك فليست كل الأحاديث باطلة، بل فيها ما هو الصحيح فيطابق الواقع - فى الظهور الجديد - فإن طابقت مدلولها كانت صحيحة لا محالة، وإلا فهي مختلقة .

ويقول أيضاً : "ولما كانت هذه العلامات كلها منطبقة على بهاء الله ، إذن المقصود

(١) المؤتمر العالمى الرابع للسيرة والسنة النبوية ٢ / ٥٤٦ .

(٢) الحجج البهية للجرفادقانى نقلاً عن المصدر السابق ٢ / ٥٤٣ .

بهذه الأحاديث هو بهاء الله. كنى عنه بعيسى بن مريم، وأضمر اسمه تعظيماً^(١).

ويقول الدكتور غالب عواجي مبيناً خلاصة موقف البهائيين من السنة النبوية المطهرة : "وكما أولوا آيات القرآن الكريم، أولوا كذلك الأحاديث النبوية على طريقتهم الباطنية الملحدة التي زعموا أن الأحاديث كلها شأن القرآن تدل على نهاية الشريعة المحمدية - وظهور القيامة بمجيئ البهاء، والوقوف على ظاهر الأحاديث دون تأويلها بظهور البهاء - يعتبر كفراً بالرسول محمد ﷺ نفسه، ويعتبر خروجاً بالأمة إلى الشرك والضلال، كما زعم البهائي الحاقد الدكتور رشاد خليفة إمام مسجد توسان بولاية أريزونا الأمريكية^(٢).

وقال في كتابه "القرآن والحديث والإسلام" : "والسنة أمر مهمل، والتمسك بها خطأ يجب على الأمة أن تقيل نفسها منه، وأن تصحح مسارها بإلقاء السنة عن كواهلها".

ويقول أيضاً : "والنبي محظور عليه أن يبين من عنده كلمة من القرآن أو يفسرها"^(٣) ويقول : "إن المؤمنين مأمورون من الله بأن لا يأخذوا في دينهم عن الرسول شيئاً غير القرآن، ولا أن يطيعوه في كلمة غير ما يبلغ من القرآن"^(٤).

وفي كتابه "قرآن أم حديث" ذهب إلى القول : "بأنه من المستحيل إتباع القرآن والحديث، إذ لا بد من عمل اختبار، فالؤمن بالقرآن منكر للحديث والسنة، والمؤمن بالحديث والسنة منكر للقرآن"^(٥).

وقال : "ثم كشف البحث الدائم من ذلك الوقت، عن حقيقة مذهلة : وهي أن الحديث والسنة بما لهما من مكانة مقدسة في الشعوب الإسلامية، لا علاقة لها بالنبي محمد وأن الالتزام بالحديث والسنة يمثل عصياناً صارخاً لله ورسوله. وهذا الاكتشاف

(١) التبيان والبرهان نقلاً عن المصدر السابق ٢ / ٥٤٥ .

(٢) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ١ / ٤٦٩، وانظر : قصة هذا الرجل في كتاب «مسيلم في مسجد توسان» لفضيلة الدكتور طه حبيشي .

(٣) انظر : القرآن والحديث والإسلام ص ١، ٢، ١٧، وقرآن أم حديث ص ١٦، وانظر : مسيلم في مسجد توسان ص ٥٦ .

(٤) القرآن والحديث والإسلام ص ١٧ وما بعدها .

(٥) قرآن أم حديث المقدمة، وانظر : ص ٢٢، والمسلم العاصي لأحمد صبحي منصور ص ٢٨، والسنة في مواجهة أعدائها ص ٤٥ .

يتناقض مع معتقدات الجماهير المسلمة في كل مكان. وبناءً على ذلك فإن شعبيتي، بل شعبية الإعجاز العددي القرآني أيضاً عرضة لتهديد حياتي وسمعتي، بما يتوقع يقيناً من إبلاغهم أن الحديث والسنة هي بدع شيطانية. ولما كان الإقرار بأن الحديث والسنة بدع شيطانية تؤيده النصوص والأدلة الثابتة، فإن جميع ذوى الفكر الحر سوف يقبلون الاكتشافات المدونة في كتابي هذا. وبالنسبة هؤلاء فإن هذه النتائج تتضمن إحساساً جديداً بالخلاص التام، وباليقظة الكاملة، والوعى بأن الجماهير المسلمة سقطت في الفخ ضحية للمخططات الشيطانية" أ. هـ (١).

ويستدل المتنبئ الكذاب على أن السنة النبوية من عمل الشيطان بآيات من كتاب الله ﷻ وهي قد نزلت في شياطين الأنس مثله، قال تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (٢).

ثم يستدل على أن رواة السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين - مجرمون خونة - بقوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ (٣).

وإذا كان محظور على النبي ﷺ بيان ما أجمل في القرآن الكريم، وعدم طاعته ﷺ في كلمة غير القرآن، فالرجوع إلى السنة والعمل بها فيما فصلته مما أجمل في القرآن، أو خصصته مما عمم، أو بينته مما أشكل، واستقلت بتشريع دون سابق ذكر له في القرآن الكريم، الرجوع إلى السنة في كل ذلك والعمل بها، إنما هو في نظر الدجال رشاد خليفة دليل على زيف إسلام المسلمين على مر تاريخهم إذ يقول: "يعلمنا القرآن الكريم أن الحديث هو الاختيار الضروري للتمييز بين المسلم الحقيقي والمسلم المزيف، فالمسلم الحقيقي يصدق ربه ويعلم أن القرآن تام كامل مفصل، ولا يجوز الرجوع إلى غيره، أما المسلم المزيف فيصغى إلى الحديث ويرضاه..." (٤).

(١) القرآن والحديث والإسلام في المقدمة. وانظر: المؤتمر العالمي الرابع للمسيرة والسنة ٢ / ٥٥٧، ٥٥٨.

(٢) الآية ١١٢ من سورة الأنعام، وانظر: قرآن أم حديث ص ٤٩.

(٣) الآية ٣١ من سورة الفرقان، وانظر: المصدر السابق ص ٢٢ - ٢٥، والقرآن والحديث والإسلام ص ١٣، ١٤، والمسلم العاصي ص ٦٥، وعذاب القبر والثعبان الأقرع ص ٥٤، ٥٥.

(٤) قرآن أم حديث ص ٢٢، وانظر: ص ٤٤ - ٤٨، والقرآن والحديث والإسلام ص ٢٠، ٢١، ٤٢ والسنة في مواجهة أعدائها ص ٥٢.

وخلف رشاد خليفة في موقفه هذا من السنة المطهرة صديقه الدكتور أحمد صبحي منصور، الذي تخرج في الأزهر وحصل على العالمية في التاريخ من الجامعة، وتبرأ من السنة فترأت منه الجامعة، وخرج منها مدحوراً إلى أمريكا ليكون حوارى المتنبي رشاد خليفة^(١)، وليكتب من مسجد توسان "الأزهر يكفر بالقرآن" قائلاً: المشكلة الأزلية للأزهر أنه مسجد سيئ الاستخدام (مسجد ضرار) يقوم على حماية التراث البشرى^(٢)، الذى يناقش القرآن الكريم، ويتهم كتاب الله بأنه غامض يحتاج إلى توضيح، وأنه ناقص يحتاج إلى تفصيل واستدل على ذلك بآيات تبين أن القرآن كامل وتام ومفصل ولا حاجة له إلى بيان السنة وتفصيلها^(٣).

ثم علق رشاد خليفة على مقالته قائلاً: "إن الأزهر يرفض التأكيدات المتكررة للقرآن بأنه كامل وتام ومفصل تماماً. إن الأزهر يأخذ موقفاً رسمياً من أن القرآن ليس كاملاً ولا مفصل، ومن ثم فإن الأزهر يعزز تلك البدع الشيطانية مثل الحديث والسنة، إن أى مسلم يمتلك قدراً من التفكير والبداهة يستطيع أن يرى أن الأزهر لا يحترم إرادة الرب، ولكنه يحترم إرادة إبليس. أحمد صبحي منصور هو أول عالم أزهري يكتشف الحقيقة، ويقف في وجه السلطات في قلعة إبليس (الأزهر) وفي هذه السلسلة التاريخية من المقالات، أوضح منصور الطبيعة المحمدية للأزهر ودوره في قلب المسلمين المخلصين إلى محمديين مؤهلين للوثنية"^(٤) أ.هـ، ويشيرون بذلك إلى موقفهم من النبي ﷺ حيث يعتبرون الصلاة والسلام على النبي ﷺ شرك، وتقديره كفر ووثنية^(٥)، وأنه لا عصمة للنبي ﷺ من الكبائر يقول أحمد صبحي: [إن الرسول معرض للوقوع في أعظم الذنوب وهو الشرك بالله... والرسول سيحاسبون ولو كانوا معصومين لكان حسابهم عبثاً وتعالى الله عن العبث]^(٦) أ.هـ.

(١) راجع قصته في كتاب "مسلمة في مسجد توسان" لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى.

(٢) يقصد السنة النبوية فهي في نظره "عمل شيطاني ورواة السنة مجرمون خونة" كما سبق حيث استدلل بما استدلل به مسلمة الكذاب رشاد خليفة.

(٣) سيأتى ذكر هذه الآيات والرد عليها في شبهة الإكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنة ص ١٨٨، ١٩٠.

(٤) مجلة منظور المسلم نقلاً عن مسلمة في مسجد توسان ص ٢٤٧-٢٤٩.

(٥) انظر: القرآن والحديث والإسلام رشاد خليفة ص ١٠، ١١، ١٢ والأنبياء في القرآن أحمد صبحي منصور ص ٣١ وما بعدها.

(٦) الأنبياء في القرآن ص ٤٠، ٤٥، وانظر: ص ٢٣، ٣١، ٣٢، ٣٥. والقرآن والحديث والإسلام ص ٨ وما بعدها وانظر: أيضاً ممن طعنوا في عصمة النبي ﷺ الدكتور نصر أبو زيد في كتابه نقد الخطاب الدينى ص ١٢٦، والمستشار سعيد العشماوى في كتابه "الإسلام السياسى" ص ٨٦، "وأصول الشريعة" ص ١٤٣.

ومما هو جدير بالتنبيه : أن بعض دعاة اللادينية عندما يظهرون أمام المسلمين بتعظيم الإسلام ونبي الإسلام، وأن الإسلام حق، والرسول حق، يفعلون ذلك تقية ونفاقاً حتى يطمئن إليهم المسلمون، ثم يخلطون الحق بالباطل الدسم بالسم، بالتشكيك فى السنة النبوية وفى عقائد المسلمين، ويبدو هذا واضحاً فى مقالات أحمد صبحى منصور عندما يكتب تحت عنوان "القرآن هو الحل" و"القرآن لا يزال هو الحل" فى جرائدنا القومية وغيرها من الجرائد والمجلات اليسارية^(١) أ.هـ.

(١) انظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام للدكتور غالب عواحي فصل السبب فى انتشار تعاليم البهائية ١ / ٤٩٩ - ٤٧٣ .

المطلب الثالث

القاديانيون وموقفهم من السنة النبوية

وكانت الحركة الإصلاحية التقدمية التى ادعاها السيد أحمد خان^(١)، المقدمة والتمهيد لنشأة القاديانية، تلك العقيدة التى تفرع منها فيما بعد ذلك المذهب الذى يعرف بالأحمدية^(٢)، وفرقة أهل القرآن بالهند وباكستان^(٣).

والسيد أحمد خان قد وضع لبنة عامة للتشكيك فى السنة كلها فقال : "بعد وفاة الرسول ﷺ ظلت الروايات تتناقل على الألسنة إلى عهد التصنيف فى الكتب المعتمدة، غير أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن الهيئة التى دونت بها كتب الأحاديث تلك، التى كان مبناها روايات الذاكرة ...، بينما البعد الزمنى كفىل يمزج الزائد بها وإضافة الجديد إليها"^(٤).

ويضيف قائلاً : "بأن ما دون فى هذه الكتب من الأحاديث إنما هى ألفاظ للرواة، ولا نعرف ما بين اللفظ الأصلى - الصادر من شفثيه ﷺ والمعبر به من وفاق أو خلاف، وليس من العجب أن يخطئ أحد الرواة فى فهم الحديث مما يكون سبباً فى ضياع المفهوم الصحيح"^(٥).

(١) هو السيد أحمد خان بن أحمد مير المتقى بن عمار الحسينى، ولد فى دهلى ١٧ أكتوبر عام ١٨١٧م، بدأ دراسته بالقرآن الكريم، ثم درس بعض كتب الفارسية والعربية، عمل فى المحاكم الإنجليزية - مساعد قاضى - مات عام ١٨٩٧م، انظر : فى ترجمته دائرة المعارف البريطانية ١ / ٣٦٩، والقرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم حسين البهى ص ١٠٠ .

(٢) أغلب المستشرقين مولعون باستمرار بوصف الإسلام بأنه الدين المحدث، أو المذهب المحدث نسبة إلى محمد كما تنتسب المسيحية إلى المسيح، ولكن هناك سبباً آخر لاستخدام هذا الوصف لدى الكثيرين منهم، وهو إعطاء الانطباع بأن الإسلام دين بشرى من صنع محمد وليس من عند الله أما نسبة المسيحية إلى المسيح فلا تعطى لديهم هذا الانطباع لاعتقادهم أن المسيح ابن الله . انظر الإسلام فى تصورات الغرب لفضيلة الدكتور محمود حمدى زقزوق ص ٢١ هامش، ومنهجية جمع السنة وجمع الأنجيل للدكتورة عزيزة على طه ص ٢٤ .

(٣) انظر دراسات فى الحديث النبوى للدكتور محمد الأعظمى ٢٨ وما بعدها، وقرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم حسين ص ١٠٠ ما بعدها .

(٤) مقالات سير سيد جمع وترتيب محمد إسماعيل ٢٣/ ١ نقلاً عن القرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم حسين البهى ص ١٠٤ وسيأتى الرد على هذا فى شبهة التأخر فى تلوين السنة ص ٣٤٦-٣٥٨ .

(٥) مقالات سير سيد ١ / ٤٩ وسيأتى الرد على هذا فى شبهة رواية الحديث بالمعنى ص ٣٧٥-٣٩٥ .

وبناء على موقفه هذا جعل الأحكام المستنبطة من السنة بوجه عام أحكاماً لا يجب على المسلمين اتباعها، "وأن ما استخرج العلماء من نصوصها الحالية إنما هي أحكام اجتهادية لا نصية فيها ولا حتمية، لاحتمال ألا يكون ذلك مقصود عليه الصلاة والسلام" (١).

ثم خطا خطوة أخرى إلى الأمام فعاتب المحدثين، محملاً إياهم عدم تمحيص متون السنة مثل السند، فقال : "وإننا لنشكر للمحدثين جهودهم المبذولة في هذا الشأن غير أن جل مساعيهم، بل كلها لم تتجاوز توثيق الرواة وعدمه، بينما أولئك الرواة كان قد مضى على وفاتهم زمن طويل، ثم أعقب ذلك دور التحقيق عنهم، بحيث يكون هو العملة في قبول الحديث ورده، فإن لم يكن هذا العمل مستحيلاً؛ فلا يخلو أن يكون أمراً في غاية الصعوبة" (٢).

ويقول في المعنى نفسه : "وإننا لا ندرى عن الأحاديث التي وثقت أو وجهت الجهود إليها من حيث المضمون والمحتوى أم لا؟ وأي السبل سلكت في ذلك" (٣).

وأخيراً حاول السيد أن يجهز على السنة بوضعه الشروط التي يتعذر توفرها في أغلب الأحاديث، يقول : فقال "والمعيار السليم لقبولها هو أن ينظر إلى إن المروى بمنظار القرآن فما وافقه أخذناه، وما لم يوافقه نبذناه، وإن نسب شيء من ذلك إلى الرسول ﷺ، فيجب فيه توفر شروط ثلاثة :

- ١- أن يكون الحديث المروى قول الرسول بالجزم واليقين .
- ٢- أن توجد شهادة تثبت أن الكلمات التي أتى بها الراوى هي الكلمات النبوية بعينها .

٣- ألا يكون للكلمات التي أتى بها الرواة معان سوى ما ذكره الشراح، فإن تخلف أحد هذه الشروط الثلاثة؛ لم يصح نسبة القول إلى الرسول ﷺ، أو أنه حديث من أحاديثه" (٤).

(١) مقالات سير سيد ١ / ٦٩ .

(٢) مقالات سير سيد ١ / ٢٣، وسيأتي الرد على هذا في الجواب عن دعوى تقصير المحدثين في تقديم المتن ص ٦٦٧-٦٧٢ .

(٣) مقالات سير سيد ١ / ٢٣ .

(٤) مقالات سير سيد ١ / ٤٠ .

وهذه الحركة الإصلاحية، أو المجددين الإسلاميين^(١) - الهنود - كان من الحبيب إليهم تسمية أنفسهم المعتزلة المحدثين، كما حكى ذلك عنهم المستشرق جولد تسيهر في كتابه "مذاهب التفسير الإسلامى"^(٢)، ويرى جولد تسيهر أن تلك الحركة تستحق تنويعاً خاصاً لموقفها الجاد القوى^(٣)، حيث يقفون موقفاً حراً بالكلية تجاه الحديث، على أنه مصدر الأسس التى يعد تخليدها عقبة فى سبيل حرية النمو، ويرى جولد تسيهر أن الحديث فى نظرهم (ونظرة أيضاً)، خرافة وأساطير كقصص ألف ليلة وليلة^(٤)، ثم يحكى عنهم : أن الاعتماد على الحديث يجعل الإسلام مساوياً فى قيمته للعب الأطفال ... ولا مكسب فى نظرهم للمرء من الروايات التى تشتمل عليها كتب الحديث بما فى ذلك صحيحى البخارى ومسلم - رضى الله عنهما - إلا الظن، وأن ما اشتملت عليه كتب الرجال، والتاريخ من أخبار هى جديرة بالشك فى وقوعها، فيقول جولد تسيهر نقلاً عن سير سيد أحمد خان بهادر فى كتابه "تبرئة الإسلام عن شين الأمة والغلام" "إذا أردنا أن ننظر إلى الأخبار التى تضمنتها تلك الكتب على أنها أسس للمسائل الدينية، فسيكون الإسلام - والعياذ بالله فى هذا - مساوياً فى قيمته للعب الأطفال، أو الخرافات ولا ريب أن المحدثين قد دفعهم القصد النبيل إلى جمع الأحاديث ونقدها، ولكن على الرغم من ذلك لا يكسب المرء من الروايات التى تشتمل عليها كتب الحديث - ولا يستثنى من ذلك البخارى ومسلم - إلا الظن . فكيف يكون الحال إذاً فى كتب الرجال والتاريخ وما فيها من أخبار جديرة بالشك فى وقوعها، إذا نحن أردنا أن نستمع القوانين الدينية من مثل هذه المصادر..."^(٥).

ولأن الأمة أجمعت على حجية السنة، واعتبارها المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى، ولم يخالف فى ذلك إلا من لاحظ له فى الإسلام، فقد طعن هؤلاء المعتزلة

(١) الأستاذ أحمد أمين شبه سيد أحمد خان فى الهند، بالشيخ محمد عبده فى مصر من حيث إن كلا منهما كان مصلحاً دينياً، وهو فى هذا القول تابع للمستشرقين كما قال الدكتور البهى فى كتابه الفكر الإسلامى وصلته بالاستعمار الغربى ص ٣٣، ٣٨، ١٤٥، وانظر : مذاهب التفسير الإسلامى لجولد تسيهر ص ٣٤٧ وما بعدها.

(٢) ص ٣٤٢ .

(٣) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٣٣٧، وانظر : ثناء جماعة من المستشرقين على السيد أحمد خان وعلى حركته القرآنية . فى كتاب وجهة الإسلام نظره فى الحركات الحديثة فى العالم الإسلامى لجماعة من المستشرقين ترجمة الأستاذ محمد عبدالمهادى أبو ريده ص ١١٩، ١٢٥-١٣٣، ٢٢٣ .

(٤) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٣٤٤، وانظر : وجهة الإسلام ص ١٢٦ وما بعدها .

(٥) المصدر السابق ص ٣٤٤ .

المحدثون فى حجية الإجماع، وادعى أحمد خان بهادر؛ أنه أول من يظهر معترضاً سبيل الإجماع^(١)، وكذب فما هو إلا ذيل لسلفه ومن تبعه فى إنكاره حجية الإجماع^(٢).

يقول جولد تسيهر : "وكما أنحت هذه الدوائر بمعول الهدم على اعتماد صحة الحديث، فقد سلطت ذلك المعول على ركن أساسى آخر فى بناء مذهب أهل السنة، فهم لا يعترفون بالإجماع، وهو سند أهل السنة فى شرعية العادات والمؤسسات المتقدمة العهد، بحجية معتبرة فى جميع الأزمان، ويسمون الاعتراف الأعمى به تقليداً يأباه الثقاة من أهل السنة أنفسهم".

ثم يصرح جولد تسيهر بهدف الطعن فى الإجماع، وهو الطعن فى الجمع عليه، ومن حجية السنة واستقلالها بتشريع الأحكام فيقول : [وهم يطعنون بالوضع والاختلاق فى الأحاديث التى يعتمد عليها مذهب أهل السنة فى عدم تسرب الضلالة إلى إجماع الأمة]^(٣) أ.هـ.

(١) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٣٤٥ .

(٢) انظر : أدلة حجية الإجماع فى مبحث أدلة حجية السنة ص ٤٨٣، ٤٨٤ .

(٣) مذاهب التفسير الإسلامى ص ٣٤٥، وانظر : القرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور عادم بخش . مبحث (القرآنيون وموقفهم من عصمة النبى ﷺ) ص ٣١٥، ومبحث (القرآنيون وموقفهم من ختم النبوة) ص ٣٢١ .

إِلْفَصْلُ الْإِرَّائِعْ

أَهْدَافُ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا
فِي الْكَيْدِ لِلْسُنَّةِ

أهداف أعداء الإسلام فى الكيد للسنة المطهرة

أجمعت أمة الإسلام قديماً وحديثاً على التمسك بسنة النبي ﷺ، والعرض عليها بالنواجد، وضرورة تطبيقها، والسير على هديها فى كل جوانب حياة المسلمين؛ لأنها المصدر الثانى للتشريع الإسلامى المتلازم للمصدر الأول وهو القرآن الكريم ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وبهذين المصدرين معاً - القرآن الكريم والسنة النبوية - قام بناء الإسلام، وتأسست دولة الإسلام، واستمدت منهجها من القرآن الكريم والسنة النبوية معاً، ولم يمار فى هذه الحقيقة الساطعة إلا نفر ممن لا يعتد بخروجهم على إجماع الأمة من الخوارج والروافض قديماً ومن سار على دربهم حديثاً.

وقد بلغ من سمو السنة المطهرة؛ أنها جذبت أنظار أعداء الإسلام إليها قديماً وحديثاً، فراحوا يراقبونها وما جاءت به معترفين بشموليتها لكل أمور الحياة، وأنها مفتاح نهضة المسلمين وحضارتهم، وهى فوق كل هذا الهيكل الحديدى الذى قام عليه صرح الإسلام، والعمل بها حفظ لكيان الإسلام وتقدمه، وتركها هدم لدين الإسلام وتأخر المسلمين. فها هو ذا مشرك ينطق بشمول السنة لكل أمور الحياة، معترفاً على نفسه ومن على شاكلته؛ بأنهم يحرصون على معرفة تعاليم السنة.

فعن سلمان^(١) عليه السلام؛ أنه قيل له: "قد علمكم نبيكم ﷺ كل شئ حتى الخراء؟ قال: قال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجى باليمين أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجى برجيع أو بعظم"^(٢).

وانظر إلى قول السائل: "لقد علمكم نبيكم كل شئ" تجد أنها تدل على تتبع هؤلاء لأمر السنة، واعترافهم - مع أهلها - بشمولها لكل أمور الحياة^(٣).

ولا تخفى مكانة السنة النبوية "الحديث" فى التشريع الإسلامى وأثرها فى الفقه الإسلامى منذ عصر النبي ﷺ، والصحابة حتى عصور أئمة الاجتهاد، واستقرار

(١) سلمان: هو سلمان الفارسى، صحابى جليل. له ترجمة فى: الإصابة ٢/ ٦٢ رقم ٣٣٦٩، والاستيعاب ٢/ ٦٣٤ رقم ١٠١٤، واسد الغابة ٢/ ٥١٠ رقم ٢١٥٠، وتاريخ الصحابة ص ١١٦ رقم ٥٣٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٦ رقم ٢٧٤.

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الطهارة، باب الاستطابة ٢/ ١٥٤ رقم ٢٦٢.

(٣) السنة النبوية مكانتها. عوامل بقائها. تدوينها لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص ٦٦، ٦٧.

المذاهب الاجتهادية، مما جعل الفقه الإسلامى ثروة تشريعية لا مثيل لها فى الثروات التشريعية لدى الأمم جميعها فى الماضى والحاضر، ومن يطلع على القرآن والسنة يجد أن السنة الأثر الأكبر فى اتساع دائرة التشريع الإسلامى وعظمته وخلوده مما لا ينكره كل عالم بالفقه ومذاهبه .

هذا التشريع العظيم الذى بهر أنظار علماء القانون والفقه فى جميع أنحاء العالم، هو ما حمل ويحمل أعداء الإسلام فى الماضى والحاضر على مهاجمة السنة، والتشكيك فى حجيتها، وصدق جامعيها، ورواتها من أعلام الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين الثقات الأعلام .

وعلى هذا الهدف التقى أعداء الإسلام من زنادقة الفرس وغيرهم فى عصور الحضارة الإسلامية الزاهرة، مع أعداء الإسلام اليوم من المستشرقين ومن لف لفهم فى الحضارة الغربية الحاضرة^(١) .

هذا مع اعتراف المستشرقين، وعلى رأسهم صنمهم الأكبر "جولد تسهير" أننا لا نستطيع فهم الإسلام بدون القرآن والسنة، حيث لا يكفى القرآن وحده قائلاً : "إننا لا نفهم الإسلام بلا قرآن، لكن القرآن وحده بعيد عن أن يكفى لمواجهة العقلية الإسلامية التامة فى سيرها التاريخى"^(٢) . فهذا المستشرق أدرك أن السنة تجعل الإسلام ديناً شاملاً كاملاً، وبالتالي فلا سبيل لهدم هذا الدين إلا بالتشكيك فى السنة، والإدعاء بأن أكثرها موضوع، وهو المنهج الذى تبناه جولد تسهير .

ومن هنا يظهر هدف أعداء الإسلام من وراء دعوتهم الخبيثة وهى الاكتفاء بالقرآن عن الحديث، فهدفهم هو هدم نصف الدين أو إن شئت فقل : "تقويض الدين كله؛ لأنه إذا أهملت الأحاديث والسنن فسيؤدى ذلك - ولا ريب - إلى استعجام كثير من القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل: على الإسلام العفاء"^(٣) . وهذا ما يدركه أعداء الإسلام ويهدفون إليه، وفى ذلك يقول المبشر الأمريكى "جب" : "الإسلام مبنى على الأحاديث أكثر مما هو مبنى على

(١) السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٢ .

(٢) العقيدة والشرعية فى الإسلام للمؤلف ص ٤١، وقارن بالسنة المفترى عليها للمستشار البهنساوى ص ٣٢٧ .

(٣) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهية ص ١٥، ١٦ .

القرآن، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة، لم يبق من الإسلام شئ وصار أشبه بصبيرة طومسون. وطومسون هذا رجل أمريكي، جاء إلى لبنان فقدمت له صبيرة فحاول أن ينقيها من البذر، فلما نقي منها كل بذرها لم يبق في يده منها شئ" (١).

ويقول العلامة المجرى المسلم : محمد أسد "ليوبولد فايس" في تصوير مكانة السنة في الإسلام : "لقد كانت السنة مفتاحاً لفهم النهضة الإسلامية منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً، فلماذا لا تكون مفتاحاً لفهم انحلال الحاضر؟ إن العمل بسنة رسول الله هو عمل على حفظ كيان الإسلام وعلى تقدمه، وأن ترك السنة هو انحلال الإسلام. لقد كانت السنة هي الهيكل الحديدي الذي قام عليه صرح الإسلام، وإنك إذا أزلت هيكل بناء ما، أفيد هشك بعد أن يتقوض ذلك البناء كأنه بيت من ورق؟ ... إن التعبير الذي يتردد على مسامعنا اليوم كثيراً "لنرجع إلى القرآن الكريم، ولكن يجب ألا نجعل من أنفسنا مستعبدين للسنة" هذا التعبير يكشف بكل بساطة عن جهل بالإسلام، إن الذين يقولون هذا القول يشبهون رجلاً يريد أن يدخل قصراً ولكنه لا يريد أن يستعمل المفتاح الأصلي الذي يستطيع به وحده أن يفتح الباب" (٢).

ويكشف محمد أسد السر في محاربة السنة : فيقول : "إن الهدف إسقاطها حتى يفقد المسلمون الصورة التطبيقية الحقيقية لحياة رسول الله ﷺ والمسلمون الأوائل، وبذلك يفقد الإسلام أكبر عناصر قوته" (٣).

ويقول : ولكي يستطيع نقدة الحديث المزيفون أن يبرروا قصورهم وقصور بيئتهم، فإنهم يحاولون أن يزيلوا ضرورة اتباع السنة المطهرة؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك كان بإمكانهم حينئذ أن يتأولوا تعاليم القرآن الكريم كما يشاؤون على أوجه من التفكير السطحي أى حسب ميول كل واحد منهم وطريقة تفكيره هو، ولكن تلك المنزلة الممتازة التي للإسلام على أنه نظام خلقي وعملي، ونظام شخصي واجتماعي تنتهي بهذه الطريقة إلى التهافت والاندثار، وإن الذين غرتهم المدينة الغربية لا يجدون مخرجاً من مأزقهم إلا برفض السنة على أنها غير واجبة الإتياع على المسلمين، ذلك لأنها

(١) التبشير والاستعمار للدكتور مصطفى خالداً، وعمر فروخ ص ٩٨ .

(٢) الإسلام على مفترق الطرق ترجمة الدكتور عمر فروخ ص ٨٧، ٩١ .

(٣) الإسلام على مفترق الطرق ص ٨٨ - ٩٥، وانظر : من نفس الكتاب ص ١٠٨ (السنة النبوية تجعل المجتمع مستقراً متماسكاً).

قائمة على أحاديث لا يوثق بها، وبذلك يصح تحريف تعاليم القرآن الكريم لكي تظهر موافقة لروح المدينة الغربية أكثر سهولة. إن اطراح السنة اطراح لحقيقة الإسلام^(١).

فالتطعن في السنة النبوية هدم للإسلام في عباداته، ونظمه، وأخلاقه، وذلك هدف رئيسي من أهداف أعداء الإسلام وهم يحاربون السنة المطهرة، ويشككون في حجيتها. فالإسلام هو عدوهم الحقيقي والمسلم فقط هو العدو اللدود لهم^(٢)، وأعلنوا ذلك صراحة فقال "لورانس براون" : "كان قادتنا يخوفوننا بشعوب مختلفة لكننا بعد الاختبار لم نجد مبرراً لمثل تلك المخاوف، كانوا يخوفوننا بالخطر اليهودي، والخطر الياباني الأصفر، والخطر البلشفي، لكنه تبين لنا أن اليهود هم أصدقائنا، والبلاشفة الشيوعيون حلفاؤنا، أما اليابانيون، فإن هناك دولاً ديمقراطية كبيرة تتكفل بمقاومتهم، لكننا وجدنا أن الخطر الحقيقي علينا موجود في الإسلام، وفي قدرته على التوسع والإخضاع، وفي حيويته المدهشة"^(٣).

ويبدو من تصريحات أعداء الإسلام من المستشرقين والمستعمرين أنهم يشنون الحرب على الإسلام لعوامل عديدة منها :

- ١ - أنه العقبة القائمة في تبشيرهم بالنصرانية وفي ذلك يقول المستر "بلس" : "إن الدين الإسلامي هو العقبة القائمة في طريق تقدم التبشير بالنصرانية في أفريقية، والمسلم فقط هو العدو اللدود لنا؛ لأن انتشار الإنجيل لا يجد معارضاً لا من جهل السكان، ولا من وثنيهم، ولا من مناضلة الأمم المسيحية وغير المسيحية"^(٤).
- ٢ - أنه جدارٌ صلبٌ يهدر أطماعهم الاستعمارية في أمتنا الإسلامية، ومن هنا قالوا: إن ارتقاء الإسلام يهدد نمو مستعمراتنا بخطر عظيم"^(٥).

وقال لورانس : "إن الإسلام هو الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوربي"^(٦) ويقول "غلادستون" رئيس وزراء بريطانيا سابقاً : "ما دام هذا القرآن موجوداً في

(١) المصدر السابق ص ٩٧، ٩٨، ١١٠ بتصرف يسير.

(٢) انظر : الإسلام على مفترق الطرق ص ٦٤ استمرارية عداوة العرب للإسلام والمسلمين.

(٣) انظر : التبشير والاستعمار للدكتور مصطفى خالد وعمر فروح ص ١٤٨.

(٤) الغارة على العالم الإسلامي شاتليه ص ١٥.

(٥) المصدر السابق ص ٥٠.

(٦) التبشير والاستعمار ص ١٨٤.

أيدى المسلمين، فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق، ولا أن تكون هي نفسها فى أمان" (١).

٣- إن الإسلام بحضارته المجيدة يهدد حضارتهم الزائفة، وفى ذلك يقول "أوجين روستو" رئيس قسم التخطيط فى وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد وزير الخارجية الأمريكية، ومستشار الرئيس جونسون لشتون الشرق الأوسط حتى عام ١٩٦٧ : "يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب، بل هى خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية. لقد كان الصراع محتدماً بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطى، وهو مستمر حتى هذه اللحظة بصورة مختلفة. ومنذ قرن ونصف خضع الإسلام لسيطرة الغرب، وخضع التراث الإسلامى للتراث المسيحى. ويتابع قائلاً: "إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا، إنما هى جزء مكمل للعالم الغربى، فلسفته، وعقيدته، ونظامه، وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقى الإسلامى، بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامى، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الوقف فى الصف المعادى للإسلام وإلى جانب العالم الغربى والدولة الصهيونية؛ لأنها إن فعلت عكس ذلك؛ فإنها تتنكر للغتها، وفلسفتها، وثقافتها، ومؤسساتها". إن رستو يحدد أن هدف الاستعمار فى محاربة الإسلام فى أمتنا الإسلامية هو تدمير الحضارة الإسلامية، وأن قيام إسرائيل، هو جزء من هذا المخطط، وأن ذلك ليس إلا استمرار للحروب الصليبية (٢).

ويقول مسئول آخر فى وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٥٢ : "ليست الشيوعية خطر على أوروبا فيما يبدو لى، إن الخطر الحقيقى الذى يهددنا تهديداً مباشراً وعنيفاً هو الخطر الإسلامى، فالمسلمون عالم مستقل كل الاستقلال عن عالمنا الغربى، فهم يملكون تراثهم الروحى الخاص بهم ويتمتعون بحضارة تاريخية ذات أصالة، فهم جديرون أن يقيموا قواعد عالم جديد، دون حاجة إلى إذابة شخصيتهم الحضارية والروحية فى الحضارة الغربية.

(١) الإسلام على مفترق الطرق ص ٤١ .

(٢) انظر : قادة الغرب يقولون للأستاذ عبد الودود يوسف ص ٢٣، ٢٤ .

فإذا تهيأت لهم أسباب الإنتاج الصناعى فى نطاقه الواسع انطلقوا فى العالم يحملون تراثهم الحضارى الثمين، وانتشروا فى الأرض يزيلون منه قواعد الحضارة الغربية ويقذفون برسالتها إلى متاحف التاريخ. إن العالم الإسلامى عملاق مقيد، عملاق لم يكشف نفسه حتى الآن اكتشافاً تاماً، فهو حائر، وهو قلق، وهو كاره لانحطاطه وتخلفه، فلنعت هذا العالم الإسلامى ما يشاء، ولنقوى فى نفسه الرغبة فى عدم الإنتاج الصناعى والفنى، حتى لا ينهض، فإذا عجزنا عن تحقيق هذا الهدف، بإبقاء المسلم متخلفاً، وتحرر العملاق من قيود جهله وعقدة الشعور بعجزه، فقد بؤنا بإخفاق خطير، وأصبح خطر العالم العربى، وما وراءه من الطاقات الإسلامية الضخمة خطراً داهماً ينتهى به الغرب، وتنتهى معه وظيفته الحضارية كقائد للعالم^(١). وسلك أعداء الإسلام كل مسلك من أجل تحقيق أهدافهم فى محاربة الإسلام من :

١- تشكيك للمسلمين فى دينهم والادعاء كذباً؛ بأنه تركيب ملفق من اليهودية، والمسيحية، والوثنية العربية.

٢- وتشكيكهم فى كتاب ربهم ﷺ كما قال المبشر تاكلى : "يجب أن نستخدم القرآن وهو أمضى سلاح فى الإسلام، ضد الإسلام نفسه، حتى نقضى عليه تماماً، يجب أن نين للمسلمين أن الصحيح فى القرآن ليس جديداً، وأن الجديد فيه ليس صحيحاً"^(٢)، ويقول المبشر "وليم جيفورد بالكران" : "متى توارى القرآن ومدينة مكة عن بلاد العرب، يمكننا حينئذ أن نرى العربى يندرج فى طريق الحضارة الغربية بعيد عن محمد وكتابه"^(٣).

٣- تدمير أخلاق المسلمين والتي لو رجعوا إليها لسادوا العالم شرقاً وغرباً كما قال مرماديوك باكتول : "إن المسلمين يمكنهم أن ينشروا حضارتهم فى العالم الآن بنفس السرعة التى نشروها سابقاً. بشرط أن يرجعوا إلى الأخلاق التى كانوا عليها حين قاموا بدورهم الأول؛ لأن هذا العالم الخاوى لا يستطيع الصمود أمام روح حضارتهم"^(٤).

(١) جندالله ص ٢٢، وانظر : قادة الغرب يقولون ص ٣٦ - ٣٨ .

(٢) التبشير والاستعمار ص ٤٠ .

(٣) الغارة على العالم الإسلامى ص ٣٥ .

(٤) انظر قادة الغرب يقولون ص ٤٨ .

٤- تجزئة المسلمين أينما كانوا من الأرض، والقضاء على وحدتهم بتوسيع دائرة الخلاف بينهم بإحياء عقائد وآراء الفرق الهدامة، والتركيز على الشخصيات المناقفة والشعوبية فيها حتى يحال بين الأمة وبين الوحدة التي تصبح نعمة لهذا العالم الغارق في بحور الظلمات يقول المبشر "لورانس براون" : "إذا اتحد المسلمون في إمبراطورية عربية، أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً، أو أمكن أن يصبحوا أيضاً نعمة. أما إذا بقوا متفرقين؛ فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير. ويكمل حديثه : "يجب أن يبقى العرب والمسلمون متفرقين، ليبقوا بلا قوة ولا تأثير" (١).

والسنة النبوية المطهرة من الأسس القوية التي عليها وحدة المسلمين، وفي ذلك يقول الأستاذ (جمال البنا) : وهو يتحدث عن الأثر النفسي لإيمان الأمة بالسنة "بل لقد وصلت هذه "النفسية النمطية" من القوة درجة تحت فيها الفروق بين الأجناس واللغات، فشخصية المسلم العربي هي شخصية المسلم الهندي أو السوداني أو حتى الأوربي الذي استسلم للتيار ... فقد أوجدت السنة رباطاً و"كومنولث" إسلامي أقوى من أي كومنولث آخر ..."(٢).

٥- تشويه تاريخ الأمة الإسلامية الحالية والغابرة، بكل وسيلة من وسائل الكذب والافتراء، والتدليس بغية أن يكون هذا الجيل من أحفاد المسلمين أسيراً لثقافتهم اللادينية.

٦- خداع المسلمين بربط كل صورة من صور التقدم الحضاري بالتخلي عن الإسلام، وربط كل صورة من صور التخلف الحضاري بالاستمسك بالإسلام وبما ينادى به علماء المسلمين من عودة الأمة الإسلامية إلى كتاب ربها ﷻ وسنة نبيها ﷺ للنجاة مما هي فيه.

كما جاء في جريدة "التايمز" بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٧٠م مقالاً غداة إقصاء سلطان عمان تقول فيها : "إن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في عمان كانت بالغة السوء والتخلف؛ لأنها ظلت على ما كانت عليه زمن النبي محمد ﷺ" (٣).

(١) جنور البلاء ص ٢٠٢، وانظر : قادة الغرب يقولون ص ٥١ .

(٢) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٠، وفي ذلك رد على قاسم أحمد، وأحمد حجازي، في زعمهما بأن العامل الأساسي في فرقة المسلمين واختلافهم هو تمسكهم بالمبالغ فيه بالحديث . انظر : إعادة تقييم الحديث ص ٦٠، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالي للدكتور أحمد حجازي السقا ص ٣٩ .

(٣) موقف الإسلام من المجتمع الجاهلي للدكتور جعفر السقا ص ٤٨ .

وبعد

فإذا كانت المعركة بين الإسلام وخصومة لم تنقطع منذ أكثر من خمسة عشر قرناً إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فإننا لا نشك في أن النصر حليف للحق دائماً وأبداً كما قال عز وجل ﴿نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ (١).

(١) الآية ١٨ من سورة الأنبياء.

البَابُ الثَّانِي

وسائل إعداد السنة قديماً وحديثاً في الكيد للسنة النبوية المطهرة

ويشتمل على تمهيد وستة فصول :

- الفصل الأول : شبهات حول حجية السنة النبوية.
- الفصل الثاني : وسيلتهم في التشكيك في حجية خبر الآحاد.
- الفصل الثالث : وسيلتهم في التشكيك في رواية السنة المطهرة.
- الفصل الرابع : وسيلتهم في الطعن في الإسناد وعلوم الحديث.
- الفصل الخامس : وسيلتهم في الطعن والتشكيك في كتب السنة المطهرة.
- الفصل السادس : وسيلتهم في الاعتماد على مصادر غير معتبرة في التاريخ للسنة الشريفة ورواتها الثقات الأعلام (رضوان الله عليهم أجمعين).

المقدمة

من المعلوم عند علماء المسلمين جميعاً أن السنة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله عز وجل قديماً وحديثاً، ولم يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام. أجمعت على ذلك أمة الإسلام.

ومعنى كون السنة هي المصدر الثاني للتشريع؛ أنها واجبة الاتباع والتنفيذ، وهي في ذلك مثل القرآن الكريم سواء بسواء، ولكن أعداء الإسلام ومعهم بعض من ينتسبون زوراً وبهتاناً إليه ممن تظاهروا بالإسلام والمحافظة عليه، وتطهيره مما طراً عليه من تغيير وتبديل لا يروقههم ذلك، ويحاولون التشكيك في حجية السنة النبوية، والنيل منها محاولين أن يصلوا في النهاية إلى الطعن في الشريعة الإسلامية التي ختم الله بها دينه الذي بعث به جميع أنبيائه ورسله قال تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٢).

وشبهات أعداء الإسلام حول السنة من حيث هي لا تشكل خطراً عليها، لأنها قلعة راسخة لا تؤثر فيها الشبهات، وإن كانت قد ألحقت بعقول بعض المسلمين نوعاً من الأذى. ولكن الخطورة فيها أنها استغلت للتشكيك في الدين والطعن في رسالة النبي ﷺ، ولو أننا ضربنا صفحاً عن حكاية هذه الشبه، وبيان فسادها : لكان منا ذلك رأياً متيناً، ومذهباً صحيحاً. إذ الإعراض عن القول المطروح أخرى لإماتته وإحمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجهال عليه. غير أننا لما تخوفنا من شرور العواقب واغترار الجهلة بمحدثات الأمور، وإسراعهم إلى اعتقاد الشبهات التي يروجها أعداء الإسلام رأينا الكشف عن فساد هذه الشبه، وردّها بقدر ما يليق بها من الرد، فذلك نصيح للأتنام، وأحمد للعاقبة إن شاء الله تعالى (٣).

ولما كانت شبهات خصوم السنة وافتراءاتهم حول حجية السنة المطهرة، ووسائلهم

(١) جزء من الآية ١٩ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.

(٣) اقتباس (بتصرف يسير) من كلام الإمام مسلم في مقدمه صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ / ١٣٣.

فى الكيد لها كثيرة لا حصر لها ولا عد . وإذا كنا لن نستطيع أن نتبع كل ناعق ينعق فى دين الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ، وجب على كل مسلم أن يتنبه إلى حجر الزاوية الذى يركزون عليه فيحطمه ويسحقه، ويبحث عن القاعدة التى ينطلقون منها؛ فيحربها ويدمرها على من فيها .

وهذا ما سنحرص عليه بمشيئة الله تعالى فى حديثنا عن وسائلهم فى الكيد للسنة المطهرة، خصوصاً بعد أن وسع أعداء الإسلام دائرة هذه الشبهات وجعلوها موضع نظر فى بحوثهم ودراساتهم، فاغتر بها من اغتر من أبناء الإسلام .

وسوف نبسط تلك الشبهات التى اتخذوها قواعد ينطلقون منها للتشكيك فى السنة المطهرة فى ستة فصول، نحلل من خلالها تلك الشبهات الواهية . ونبين مواقع التدليس فيها، والالتباس بشأنها، فلا تبقى حجة للمتنتطعين فى حجية السنة، ولا يبقى فى قلب مؤمن شبهة أو ريب والله المستعان وبه التوفيق .

الْفَضْلُ الْأَوَّلُ

شبهات حول حجية السنة النبوية الشريفة

وينقسم إلى ثلاثة مباحث :

١- المبحث الأول : شبهات بنيت على آيات من القرآن الكريم . ونذكرها في مطلبين :

١- المطلب الأول : شبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدم الحاجة إلى السنة النبوية والرد عليها .

٢- المطلب الثاني : شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله ﷻ بحفظها والرد عليها .

٢- المبحث الثاني : شبهات بنيت على أحاديث من السنة النبوية . وينقسم إلى تمهيد وثلاثة مطالب :

١- المطلب الأول : شبهة عرض السنة على القرآن الكريم والرد عليها .

٢- المطلب الثاني : شبهة عرض السنة على العقل والرد عليها .

٣- المطلب الثالث : وفيه شبه الآتية :

١- شبهة النهي عن كتابة السنة النبوية والرد عليها .

٢- شبهة التأخر في تدوين السنة المطهرة والرد عليها .

٣- شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها .

٤- شبهة كثرة الوضعاين للحديث والرد عليها .

٣- المبحث الثالث : أدلة حجية السنة النبوية . وتحته خمسة مطالب :

١- المطلب الأول : العصمة .

٢- المطلب الثاني : القرآن الكريم .

٣- المطلب الثالث : السنة النبوية .

٤- المطلب الرابع : إجماع الأمة .

٥- المطلب الخامس : العقل والنظر .

المبحث الأول شبهات بنيت على آيات من القرآن الكريم

تمهيد :

إننا لو فتشنا عن المحاربين لسنة النبي ﷺ، لوجدنا أنهم يتظاهرون بإجلال القرآن واحترامه، وأنه الحجة التي ليس وراءها حجة، فيقولون : علينا بالاكْتفاء بالقرآن الكريم فقط؛ فهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو المصدر الأول للإسلام، وهو الذي سلم من التغيير والتبديل ... إلى آخر ما يقولونه تظاهراً بحبهم للإسلام، ودفاعاً عنه، وغيره على ما في كتاب الله ﷻ من شريعة وأحكام، غير أنهم لا يريدون - مع ذلك - أن يضبطوا أنفسهم وعقولهم بهذا الذي أمر القرآن الكريم بضبط أنفسنا وعقولنا به، من اتباع سنة المصطفى ﷺ مصطنعين لأنفسهم ما يشاعون من آيات القرآن الكريم، يستدلون بها على الاكتفاء بالقرآن وحده، وعدم حجية السنة والحاجة إليها.

وما استدلوا به من آيات قرآنية بنوا عليها شبهتين جعلوهما قاعدتين ينطلقون منهما تشكيكاً في حجية السنة. نذكرهما في مطلبين :

١- المطلب الأول : شبهة الاكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنة النبوية والرد عليها.

٢- المطلب الثاني : شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها والرد عليها.

المطلب الأول

شبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدم الحاجة إلى السنة النبوية

واستدلوا على ذلك من القرآن الكريم بآيات عدة وهى :

- ١- قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾^(١) . واستدل بهذه الآية الدكتور توفيق صدقي^(٢)، ومحمود أبو ريه^(٣)، ومحمد نجيب^(٤)، وقاسم أحمد^(٥) .
- ٢- وقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٦) .

٣- وقوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(٧) .

٤- وقوله تعالى : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾^(٨) .

واستدل بهذه الآيات الكريمات وما فى معناها^(٩) عدد من أعداء السنة المطهرة المنكرين لحجيتها قديماً وحديثاً، الزاعمين أن القرآن فى غنى عن السنة؛ لأن فيه بيان وتفصيل كل شئ؛ فقديماً على سبيل المثال لا الحصر : الطائفة التى ناظر الإمام الشافعى واحداً من أتباعها واستدلوا بقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾^(١٠) .

(١) الآية ٣٨ من سورة الأنعام .

(٢) مجلة المنار المجلد ٩ / ٥١٦، ٩٠٧، وأيده جمال البنا فى كتابه «السنة ودورها فى الفقه الجديد» ص ٣٣ .

(٣) أضواء على السنة المحمدية ٤٠٤ .

(٤) الصلاة ص ٢٣ .

(٥) إعادة تقسيم الحديث ٨٦ .

(٦) جزء من الآية ٨٩ من سورة النحل .

(٧) جزء من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

(٨) جزء من الآية ١١٥ من سورة الأنعام .

(٩) كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ الآية ٥٢ من سورة

الأعراف، وقوله تعالى : ﴿كِتَابٌ فَصَّلْتُ آيَاتَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ الآية ٣ من سورة فصلت .

(١٠) الآية ٨٩ من سورة النحل، وانظر : الأم كتاب جماع العلم باب حكاية قول الطائفة التى ردت الأخبار

كلها ٧ / ٢٥٠ .

وحديثاً : الدكتور توفيق صدقي^(١)، وأبو رية^(٢)، ومحمد نجيب^(٣)، ومصطفى كمال المهدي^(٤)، وأحمد صبحي منصور^(٥)، وقاسم أحمد^(٦)، وجمال البنا^(٧)، ورشاد خليفة^(٨).

٥- وقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٩). واستدل بهذه الآية أبو رية^(١٠)، ومحمد نجيب^(١١).

٦- وقوله تعالى : ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾^(١٢). واستدل بهذه الآية الدكتور أحمد صبحي منصور^(١٣)، وإسماعيل منصور^(١٤).

(١) مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٠٧ .

(٢) أضواء على السنة ص ٤٠٤ .

(٣) الصلاة ص ٢٢ .

(٤) مصطفى كمال المهدي : مستشار ليبي معاصر ينكر حججة السنة النبوية، من مؤلفاته : البيان بالقرآن من جزأين . وانظر : استشهاد بالآيات السابقة في كتابه البيان بالقرآن ١ / ٢٩، ١٠ .

(٥) الصلاة في القرآن ص ٣٢، ٦٠، ٦١، ولماذا القرآن ص ١٠ .

(٦) إعادة تقييم الحديث ٨٦ .

(٧) جمال البنا : هو جمال البنا ابن العالم المحدث الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا صاحب الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وشقيق الإمام الشهيد حسن البنا المرشد الأول، من مصنفاته التي طعن فيها في حججة السنة النبوية المطهرة، الأصول العظيمة، وكتاب السنة ودورها في الفقه الجديد . وانظر : استدلاله بالآيات السابقة في كتابه السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٣٣ .

(٨) رشاد خليفة : هو رشاد عبد الحليم محمد خليفة، حصل على بكالوريوس الزراعة من جامعة عين شمس، عمل خبيراً زراعياً بالولايات المتحدة الأمريكية، كان عميلاً للبهائية ويدعو إليها، وينكر حججة السنة النبوية، ادعى النبوة ومات مقتولاً داخل مسجد قريب من جامعة أريزونا حيث كان يقوم بتدريس أفكاره البهائية التي تشكك في الإسلام، وفي حججة السنة المطهرة، انظر : قصته في كتابي الدفاع عن السنة ص ٤٢ وما بعدها، ومسيمة في مسجد توسان ص ١٦، ٧٠، كلاهما لأستاذنا الدكتور طه حبيشى ص ١٦، ٧٠ . ورشاد خليفة صنعة الصليبية العالمية للدكتور خالد نعيم ص ١٦-٥٩، وانظر : استدلاله بالآيات السابقة في قرآن أم حديث ص ٦، والقرآن والحديث والإسلام ص ٣٢ .

(٩) جزء من الآية ٣ من سورة المائدة .

(١٠) أضواء على السنة ص ٤٠٤ .

(١١) الصلاة ص ٢٣ .

(١٢) الآية ١٩ من سورة الأنعام .

(١٣) مجلة منظور المسلم نقلاً عن مسيمة في مسجد توسان ص ٢٤٩ .

(١٤) إسماعيل منصور : هو إسماعيل منصور جودة، تخرج من جامعة القاهرة، وحصل على العالمية في الطب البيطري من الجامعة، تبرأ من السنة وزعم أنها أكلوبة كبيرة وخطيرة، وداوية كبرى أريد بها التشويش على كلام الله تعالى . من مصنفاته : تبصير الأمة بحقيقة السنة، وشفاء الصدر بنفي عذاب القبر، وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين . وغير ذلك، انظر : استدلاله بالآيات السابقة في تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١١ .

٧- وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (١) واستدل بهذه الآية الدكتور إسماعيل منصور (٢) .

٨- وقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٣) . واستدل بهذه الآية محمد نجيب (٤) ، وإسماعيل منصور (٥) .

هذه الآيات الكريمات وما في معناها؛ استدلت بها دعاة الفتنة على عدم حجية السنة النبوية المطهرة، وشبهتهم في هذه الآيات؛ أنها تبين أن القرآن تام قد حوى كل شيء، كما في آية الأنعام ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ ، والله ﷻ ما فرط في الكتاب من شيء، كما في آية الأنعام ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ فأتى بالعام ثم فصله تفصيلاً، كما في آية الأنعام ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ وغيرها، وأتى بالجمل ثم بينه للناس تبييناً تاماً، كما في آية النحل ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ فهو لا يحتاج بعد هذا البيان إلى شيء آخر، وإلا لو احتاج إلى شيء آخر لكان القرآن غير صادق فيما قال، وهذا أمر مستحيل على الله ﷻ، ومستحيل على كلامه .

هذه هي ناصية الشبهة الأولى وجماعها، وهم يذكرون لها حشداً عظيماً من الآيات التي تؤيدها سواء كان الدليل في موضوعه كما في الآيات التي استشهدوا بها سابقاً، أو في غير موضوعه كما في باقى الآيات ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ﴾ ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ .

فهؤلاء المدلسون ما عليهم إلا أن يفتحوا المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وينقلوا منه الآيات التي يشوشون بها على المسلمين، ويضعون أمام كل آية جملة تلائمها، ولا يهمهم بعد ذلك أبقىت وحدة الموضوع بين أيديهم أم لم تبق .

على أية حال فإن هذه هي الشبهة الأولى في أصلها الأصيل وکلياتها التي لا تخرج

(١) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

(٢) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٥ .

(٣) الآية ٥١ من سورة العنكبوت .

(٤) الصلاة ص ٢٢ .

(٥) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٠ .

عنها مهما علا الضجيج أو ارتفع الصياح^(١).

ويقول الدكتور السباعي - رحمه الله تعالى - تتلخص حجة من يرد الأخبار كلها كما حكاه الشافعي في قولهم : إن القرآن جاء تبياناً لكل شيء، فإن جاءت الأخبار بأحكام جديدة لم ترد في القرآن؛ كان ذلك معارضة من ظني الثبوت وهي الأخبار، لقطعيه - وهو القرآن - والظني لا يقوى على معارضة القطعي، وإن جاءت مؤكدة لحكم القرآن؛ كان الاتباع للقرآن لا للسنة، وإن جاءت لبيان ما أجمله القرآن، كان ذلك تبيناً للقطعي الذي يكفر منكر حرف منه، بظني لا يكفر من أنكر ثبوته، وهذا غير جائز.

وربما يتبادر إلى الذهن أنهم على هذا يقبلون المتواتر من الأخبار؛ لأنها قطعية الثبوت، فكيف عمم الشافعي بقوله : "رد الأخبار كلها"؟ والذي يظهر أنهم لا يعتبرون المتواتر قطعياً أيضاً بل هو عندهم ظني؛ لأنه جاء من طرق آحادها ظنية، فاحتمال الكذب في رواته لا يزال قائماً ولو كانوا جمعاً عظيماً^(٢) أ.هـ.

والجواب عن هذه الشبهة :

إن أعداء السنة المطهرة فهموا أن المراد من الكتاب في قوله تعالى ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٣) القرآن، ولكن مجموع الآيات ابتداء ونهاية، يفيد أن المراد بالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ الذي حوى كل شيء، واشتمل على جميع أحوال المخلوقات كبيرها وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على التفصيل التام كما جاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : "كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة. قال : وعرشه على الماء"^(٤).

وهذا هو المناسب لذكر هذه الجملة عقب قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾^(٥)، والمثلية في الآية ترشح هذا المعنى؛ لأن

(١) السنة في مواجهة أعدائها للأستاذ الدكتور طه حبيشي ص ٦٤، ٦٣ بتصرف.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٥١.

(٣) جزء من الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ٨/ ٤٥٢ رقم ٢٦٥٣.

(٥) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

القرآن الكريم لم ينظم للطير حياة كما نظمها للبشر، وإنما الذى حوى كل شئ للطير والبشر، وتضمن ابتداءً ونهاية للجميع هو اللوح المحفوظ. يقول الحافظ ابن كثير: أى الجميع علمهم عند الله ﷻ، لا ينسى واحداً من جميعها، من رزقه وتديره سواء كان برياً أو بحرياً؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (١). أى مفصح بأسمائها وأعدادها ومظانها وحاصر لحركاتها وسكناتها" (٢). والآية نظير قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٣). وقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٤).

وعلى هذا الأساس، ففهم أن المراد بالكتاب فى قوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾. هو القرآن غير دقيق، ويأباه السياق العام للآية وربطها بما قبلها، وبغيرها من الآيات التى فى معناها وسبق ذكرها.

ومن المعلوم بداهة أن الكلمة فى اللغة العربية يكون لها أكثر من معنى، ويتحدد المعنى المراد منها من خلال سياق الكلام الذى وردت فيه، وكلمة "الكتاب" تجئ فى القرآن بمعنى الفرض، والحكم، والقدر (٥). فبمعنى القدر قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ (٦).

يقول الحافظ ابن كثير: أى لا يموت أحد إلا بقدر الله، وحتى يستوفى المدة التى ضربها الله له، ولهذا قال تعالى: ﴿كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾. وكقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ (٧). وكقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ

(١) الآية ٦ من سورة هود.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٢ / ١٣١، ١٣٢، وانظر: فتح القدير للشوكاني ٣ / ٦١.

(٣) الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) جزء من الآية ٣ من سورة سبأ.

(٥) القاموس المحيط ١ / ١٢٠، ومختار الصحاح ص ٥٦٢.

(٦) الآية ١٤٥ من سورة آل عمران.

(٧) جزء من الآية ١١ من سورة فاطر.

طِينَ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴿١﴾.

ويعنى الفرض قوله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (٢) قال ابن عباس أى مفروضاً (٣)، والكتاب يأتى فى القرآن الكريم تارة مراداً به اللوح المحفوظ كما سبق وأن بينا، وتارة أخرى يأتى مراداً به القرآن الكريم كما فى قوله تعالى : ﴿الرَّكِيبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (٤)، إلى غير ذلك من الآيات الكريمة.

ومع هذا فنحن نسلم لكم أن المراد من الكتاب "القرآن"، ولكننا نقول لكم : إن هذا العموم غير تام، بل هو مخصص بقول الله تعالى : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٥)، والذي يجعلنا نذهب إلى تخصيص هذا العام أمران :

١- لتتفق آيات القرآن ولا تتعارض فى ظاهرها؛ فإن القرآن ملئ بالآيات التى فوض الله نبيه ﷺ فى شرح أحكامها.

٢- إن كثيراً من الأمور الجزئية فى حياة المجتمع تحتاج إلى حكم، وليس فى القرآن إلا قواعده الكلية العامة. وعلى هذا فلا بأس أن يكون الكتاب فى الآية الكريمة هو القرآن الكريم (٦).

ونقول لكم : نعم لم يفرض ربنا ﷻ فى كتابه فى شئ من أمور الدين على سبيل الإجمال، ومن بين ما لم يفرض فى بيانه وتفصيله إجمالاً بيان حجية السنة وجوب اتباعها والرجوع والتحاكم إليها؛ فالقرآن جامع - دون تفريط - كل القواعد الكبرى للشريعة التى تنظم للناس شئون دينهم ودنياهم، والسنة النبوية هى المبينة لجزئياتها وتفصيلها وهى المنيرة للناس طريق الحياة، وتنسجم هذه الآية مع الآيات الأخرى التى تؤكد بالنص أهمية السنة تجاه ما فى الكتاب من القواعد التى تحتاج إلى تخصيص أو

(١) الآية ٢ الأنعام، وانظر : تفسير القرآن العظيم ١ / ٤١٠ .

(٢) الآية ١٠٣ من سورة النساء.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ / ٥٥٠ .

(٤) الآية الأولى من سورة إبراهيم.

(٥) الآية ٦٤ من سورة النحل.

(٦) انظر : البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى ١ / ٤٤١ .

تقييد أو توضيح أو تبين ... إلخ^(١).

وهنا نأتى للرد على الآيات الأخرى التى استدلو بها على أن القرآن أنزل مفصلاً وتبيناً لكل شئ، فلا يحتاج بعد هذا البيان إلى السنة المطهرة. أما قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(٢). وقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣).

فالمراد بالتفصيل والبيان هنا : تفصيل وبيان كل شئ من أحكام هذا الدين كقواعد كلية مجملة، أما تفاصيل تلك القواعد وما أشكل منها؛ فالبيان فيها راجع إلى السنة النبوية قال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٤) فقاعدة وجوب اتباع الرسول ﷺ والتحاكم إلى سنته المطهرة من القواعد الكلية المجملة لهذا الدين، وفصلها ربنا ﷻ فى كتابه العزيز كما فى الآية السابقة. وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾^(٥) يقول ابن كثير فى تفسير قوله تعالى ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ عن ابن مسعود^(٦) قال : قد بين لنا فى هذا القرآن كل علم وكل شئ، وقال مجاهد^(٧) : كل حلال وحرام، وقول ابن مسعود أعم وأشمل؛ فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع من خير ما سبق، وعلم ما سيأتى، وكل حلال وحرام، وما الناس إليه محتاجون فى أمر دنياهم ودينهم ومعاشهم ومعادهم - وقال الأوزاعى : ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ أى بالسنة^(٨).

(١) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٣٨٤، ٣٨٥، والسنة بين إثبات الفاهمين ورفض

الجاهلین للدكتور رعوف شلبى ١٨-٢٤ .

(٢) جزء من الآية ١١٤ من سورة الأنعام.

(٣) جزء من الآية ٨٩ من سورة النحل.

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٥) الآية ٦٤ من سورة النحل.

(٦) ابن مسعود : هو عبد الله بن مسعود صحابى جليل. له ترجمة فى : الاستيعاب ٣ / ٩٨٧ رقم ١٦٥٩، واسد الغابة ٣ / ٣٨١ رقم ٣١٨٢، وتاريخ الصحابة ص ١٤٩ رقم ٧١٨، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٣ رقم ٥، وطبقات الحفاظ ص ١٤ رقم ٦، وتجرید أسماء الصحابة ١ / ٣٣٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦ رقم ٢١، والإصابة ٢ / ٣٦٠ رقم ٤٩٦٩ .

(٧) مجاهد : هو مجاهد بن جبر، بفتح الجيم، وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومى مولا لهم، المكى، ثقة، إمام فى التفسير، والعلم، مات سنة ١٠٤هـ وقيل قبل ذلك. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ / ١٥٩ رقم ٦٥٠١، وتذكرة الحفاظ ١ / ٩٢ رقم ٨٣، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٢ رقم ٨١، والثقات للعجلي ص ٤٢٠ رقم ١٥٣٨، والثقات لابن حبان ٥ / ٤١٩، وطبقات المفسرين للدوادى ٢ / ٣٠٥ رقم ٦١٧ .

(٨) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ٥٨٢ .

ولا تعارض بين القولين - ابن مسعود والأوزاعي - فابن مسعود يقصد العلم الإجمالى الشامل، والأوزاعي يقصد تفصيل وبيان السنة لهذا العلم الإجمالى .

ومن هنا؛ فالقول بأن القرآن الكريم تبياناً لكل شئ قول صحيح فى ذاته بالمعنى الإجمالى السابق ولكن الفساد فيما بنوه عليه من الاستغناء عن السنة والاكتفاء بالقرآن ليؤولوه حسب أهوائهم، وإلا فرب العزة هو القائل فى نفس سورة النحل وقبل هذه الآية قال تعالى : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَنْعَتُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعَذًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٨) لِيُبينَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴿١﴾ .

وقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٣) فتلك ثلاث آيات كريمات فى نفس سورة النحل وسابقة لآية ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ والثلاث آيات تسند صراحة مهمة البيان والتفصيل إلى النبى ﷺ صاحب السنة المطهرة، فهل يعقل بعد ذلك أن يسلب الله ﷻ هذه المهمة - البيان، التى هى من مهام الرسل جميعاً كما قال ﷻ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (٤) . وقال ﷻ : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ (٥) . ويوقع التناقض بآية ﴿الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ .

إن كل الرافضين لحجية السنة، لابد أن يلتزموا بهذه النتيجة التى تعود بالنقض على الإيمان بالكتاب، وبمن أنزل الكتاب جل جلاله، سواء أقرؤا بلسانهم بهذا النقض أم لا، وتنبهوا إلى ذلك أم لا؟! .

ويجدر بنا أن نشير إلى نصوص لبعض العلماء تؤكد الذى قلناه فى معنى البيان

(١) الآيتان ٣٨، ٣٩ من سورة النحل .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٣) الآية ٦٤ من سورة النحل .

(٤) الآية ٤ من سورة إبراهيم .

(٥) الآية ١٨٧ من سورة آل عمران .

الوارد فى الآفة التى استشهدوا بها يقول الإمام الشاطبى^(١): "تعرف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلى لا جزئى، وحث جاء جزئياً فمأخذة على الكلية، إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل، إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبى ﷺ. ويدل على هذا المعنى - بعد الاستقراء المعبر - أنه محتاج إلى كثير من البيان، فإن السنة على كثرتها وكثرة مسائلها إنما هى بيان للكتاب كما سياتى شرحه إن شاء الله تعالى .

وقد قال الله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢) وإذا كان الأمر كذلك فالقرآن على اختصاره جامع، ولا يكون جامعاً إلا والجموع فيه أمور كليات لأن الشريعة تمت بتمام نزوله؛ لقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٣) وأنت تعلم أن الصلاة والزكاة والجهاد وأشبه ذلك لم يتبين جميع أحكامها فى القرآن، إنما بينها السنة، وكذا تفاصيل الشريعة من الأنكحة والعقود والقصاص والحدود، وغير ذلك .

فعلى هذا لا ينبغى فى الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر فى شرحه وبيانه وهو السنة؛ لأنه إذا كان كلياتاً وفيه أمور كلية كما فى شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها فلا محيص عن النظر فى بيانه، وبعد ذلك ينظر فى تفسير السلف الصالح له إن أعوزته السنة، فإنهم أعرف به من غيرهم، وإلا فمطلق الفهم العربى لمن حصله يكفى فيما أعوز من ذلك، فبيان الرسول ﷺ بيان صحيح لا إشكال فى صحته؛ لأنه لذلك بعث، قال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٤) ولا خلاف فى هذا البيان النبوى^(٥).

ويقول الدكتور إبراهيم محمد الخولى : "التبيين" هنا غير "التبليغ" الذى هو الوظيفة

(١) الإمام الشاطبى: هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطى الشهير بالشاطبى، العلامة المؤلف النظار المفسر الأصولى للغوى المحدث الورع الزاهد، له تأليف نفيسة منها : الموافقات فى أصول الفقه، والاعتصام فى الحوادث والبدع، توفى سنة ٧٩٠هـ. له ترجمة فى: شجرة النور الزكية محمد مخلوف ص ٢٣١ رقم ٨٢٨، والمجددون فى الإسلام عبد المتعال الصعدي ص ٣٠٥، والفتح المبين عبد الله السراغى ٢ / ٢٠٤، وأصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان إسماعيل ص ٣٨٤ .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٣) جزء من الآية ٣ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٥) الموافقات للشاطبى ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٣٠ - ٣٣٨ بتصرف يسير .

الأولى للنبي ﷺ قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (١)، و"التبيين" و"التبليغ" وظيفتان موضوعهما واحد هو القرآن العظيم" عبر عنه فى آية "التبليغ" بهذا اللفظ : ﴿مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ وعبر عنه فى آية التبيين بلفظ مختلف : "ما نزل إليهم" وبينهما فروق لها دلالتها، مردها إلى الفروق بين الوظيفتين "فالتبليغ" تأدية النص؛ تأدية "ما أنزل" كما "أنزل" دون تغيير ما على الإطلاق، لا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير ...

و"التبيين" إيضاح، وتفسير، وكشف لمراد الله من خطابه لعباده، كى يتسنى لهم إدراكه، وتطبيقه، والعمل به على وجه صحيح .

و"التبليغ" مسئولية "المبلغ" وهو المؤمن عليها، وهذا سر التعبير : "وأُنزلنا إليك" حيث عدى الفعل "أنزل" بـ "إلى" إلى ضمير النبي ﷺ، المخاطب .

و"التبيين" : مهمة، فرضتها حاجة الناس لفهم ما خوطبوا به، وبلغوه، وإدراك دلالة الصحيحة، ليطبقوه تطبيقاً صحيحاً .

ومن هنا كانت المخالفة فى العبارة ... "ونزل إليهم" ... حيث عدى الفعل "نزل" بـ (إلى) مضافاً إلى الضمير "هم" ... أى الناس، وعدى الفعل "تبين" إلى الناس بـ اللام "أن كانت حاجتهم إلى "التبيين" هى السبب والحكمة من ورائه، وهى توحى بقوة أن رسول الله ﷺ، ليس بحاجة إلى ما احتاج إليه الناس من هذا التبيين، ولعمري إنه لكذلك...، فقد أوحى إليه بيانه وأهمه، فالتقى فى نفسه "البيان" و"المبين" معاً، وأصبح مؤهلاً لأن يقوم بالوظيفتين : وظيفة البلاغ، ووظيفة التبيين على سواء ...، واختلاف الناس فى فهم القرآن ما بين مصيب ومخطئ واختلافهم فى فهم درجات الإصابة، ودركات الخطأ ... برهان بين على حاجتهم إلى "تبين" لكتاب ربهم، ينهض به إمام الموقعين عن رب العالمين (٢) .

ويقول الإمام الشافعى : "والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع : فجماع ما أبان الله ﷻ خلقه فى كتابه، مما تعبدوا به، لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه :

(١) الآية ٦٧ من سورة المائدة .

(٢) السنة بياناً للقرآن للدكتور إبراهيم محمد الخولى ص ٤، ٥، ١٣، ٤٧-٦٩ .

١- منها ما أبانه خلقة نصاً مثل إجمال فرائضه في أن عليهم صلاة، وزكاة، وحجاً، وصوماً، وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونص على الزنا، والخمر، وأكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وبين لهم كيف فرض الوضوء، مع غير ذلك مما بين نصاً "إجمالياً".

٢- ومنها ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه مثل عدد الصلاة، والزكاة ووقتها، إلى غير ذلك من فرائضه التي أنزلها في كتابه عز وجل.

٣- ومنها ما سن رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نص محكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله ﷺ، والانتهاه إلى حكمه فمن قبل عن رسول الله بفرض الله قبل^(١).

تعليق :

مما سبق من قول الإمامين الشاطبي والشافعي يتأكد ما ذكرناه في أن المراد من معنى البيان والتفصيل الوارد في الآيات التي استشهد بها أعداء السنة المطهرة؛ بيان وتفصيل القرآن لكل شئ من أحكام هذا الدين كقواعد كلية مجملة، ومن بين تلك القواعد التي فصلها وبينها ربنا ﷻ؛ وجوب اتباع نبيه ﷺ، والتحاكم إلى سنته المطهرة^(٢)، ففي تلك السنة المطهرة إيضاح هذه القواعد وتفصيلها، فجاءت السنة موافقة ومؤكدة للقرآن، ومخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه، ومفصلة لجمله، وموضحة لمشكله، ومستقلة بتشريع أحكام دون سابق ذكر لها في كتاب الله ﷻ كما سيأتي مفصلاً في المبحث الثالث.

يقول الإمام الشاطبي : "القرآن فيه بيان كل شئ على ذلك الترتيب المتقدم؛ فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة ولا يعوزه منها شئ؛ فهو أساس التشريع، وإليه ترجع جميع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي منها السنة النبوية، فهي حاصلة فيه في الجملة، والدليل على ذلك أمور :

١- منها : النصوص القرآنية، كقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا

(١) الرسالة للشافعي ص ٢٢، ٢٠.

(٢) انظر : البحر المحيط للزركشي ١ / ٤٤١ .

(٣) الآية ٣ من سورة المائدة.

عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ»^(١) وقوله تعالى : ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٣) وأشبه ذلك من الآيات الدالة على أنه هدى وشفاء لما فى الصدور، ولا يكون شفاء لجميع ما فى الصدور إلا وفيه تبيان كل شيء^(٤).

٢- ومنها : ما جاء فى الأحاديث والآثار المؤذنة بذلك كقوله ﷺ : "وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله"^(٥)، وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : لما حضر رسول الله ﷺ - وفى البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب؛ فقال النبى ﷺ : "هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ"، فقال عمر : إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله^(٦)، وأشبهه هذا مما روى مرفوعاً وموقوفاً بالاقتصار على القرآن فقط.

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - الاقتصار على الوصية بكتاب الله؛ لكونه أعظم وأهم؛ ولأن فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص، وإما بطريق الاستنباط، فإذا اتبع الناس ما فى الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبى ﷺ به لقوله تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٧).

وكلام الحافظ ابن حجر السابق نقله مبتوراً الأستاذ جمال البنا فقال : "التمسك بالقرآن والعمل بمقتضاه إشارة إلى قوله ﷺ : "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله". وترك جمال البنا، بيان أن العمل بالقرآن الكريم يقتضى العمل بالسنة المطهرة كما صرح ابن حجر^(٨).

وهذا ما فعله أيضاً الدكتور أحمد صبحى منصور فى كتابه "حد الردة" نقل كلام الحافظ بن حجر الذى نقلناه، وبتر منه لفظة النبى ﷺ فصارت العبارة : "فإذا اتبع

(١) الآية ٨٩ من سورة النحل.

(٢) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٤) الموافقات ٣ / ٣٣٣، ٣٣٤ يتصرف يسير.

(٥) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الحج، باب حجة النبى ﷺ ٤ / ٤٣١، ٤٣٢ رقم ١٢١٨ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٦) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء ٦ / ١٠٠ رقم ١٦٣٨.

(٧) جزء من الآية ٧ من سورة الحشر، وانظر : فتح البارى ٥ / ٤٢٦، ٤٢٥ رقم ٢٧٤٠ حديث عبد الله بن أبى

أوفى ﷺ.

(٨) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٤٦.

الناس ما فى الكتاب عملوا بكل ما أمرهم به" (١) أ.هـ ...

وفى هذا الجواب الأخير تعلم الجواب عن باقى الآيات التى استشهد بها أعداء السنة على الاكتفاء بالقرآن، وعدم حجية السنة، للاقتصار على ذكر القرآن فقط، والوصية به كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ (٦). وأشبهه هذه الآيات الكريمة التى ورد الاقتصار فيها على الوصية بكتاب الله ﷻ، وما ذلك إلا كما علمنا، أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه فى الشرائع والأحكام واتباعه، والعمل بما فيه عمل بالسنة النبوية المستمدة حجيته من مصدرتيها التشريعية منه. فهى من الوحي الغير متلو، والوحي ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٧) وهذا ما أنكره أعداء السنة ... فى بيان شبهتهم والرد عليها.

(١) حد الردة ص ٨٩ .

(٢) جزء من الآية ٣ من سورة المائدة .

(٣) جزء من الآية ١١٥ من سورة الأنعام .

(٤) جزء من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

(٥) جزء من الآية ٥١ من سورة العنكبوت .

(٦) جزء من الآية ١٩ من سورة الأنعام .

(٧) الآية ٩ من سورة الحجر .

المطلب الثاني

شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها والرد عليها

زعم أعداء السنة المطهرة أن الله تعالى تكفل بحفظ القرآن دون السنة، واحتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) وقالوا : لو كانت السنة حجة ووحياً مثل القرآن؛ لتكفل الله عز وجل بحفظها؛ كما تكفل بحفظ القرآن الكريم.

ومن ذهب إلى ذلك؛ الدكتور توفيق صدقي^(٢)، وإسماعيل منصور^(٣)، وأيدهما جمال البنا^(٤)، وذهب إلى ذلك أيضاً فرقة (أهل القرآن) بالهند وباكستان^(٥).

الجواب :

مما لا شك فيه أن منشأ هذه الشبهة في كلمة (الذكر) حيث اقتصر فهم المنكرين لحجية السنة المطهرة على أن المراد بكلمة الذكر في الآية هو "القرآن الكريم" وحده دون السنة، وأن الضمير في قوله تعالى "له" عائد على القرآن، وأن الآية فيها حصر بتقديم الجار والجرور وهذا الحصر يفيد عندهم قصر الحفظ على القرآن وحده دون ما عداه^(٦).

ونقول رداً على ذلك : إن رب العزة قد تكفل بحفظ ما صح من حديث رسوله، ويدل على ذلك الكتاب الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، والعقل، والتاريخ^(٧).
أولاً : أما الدليل من كتاب الله ﷻ على تكفل الله بحفظ السنة كما تكفل بحفظ

(١) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٢) مجلة المنار المجلد ٩ / ٩١١ - ٩١٣ .

(٣) تبصير الأمة بحقيقة السنة ٢٣ .

(٤) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٣٣ وما بعدها .

(٥) مقام الحديث ص ٦-١٨ نقلاً عن دراسات في الحديث النبوي للدكتور محمد الأعظمي ١ / ٣٢، وانظر القرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم بنحس ص ٩٩ .

(٦) السنة بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رعوف شلبي ص ٢٥ .

(٧) خلافاً لما زعمه الدكتور إسماعيل منصور في تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٥٦ .

كتابه الكريم :

١- قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (١)، يقول فضيلة الأستاذ الدكتور محمد السيد ندا فى الآية الكريمة إخبار من الله تعالى : بأن السنة مبينة للقرآن، وقد تكفل الله بحفظه فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٢)، فيلزم من هذا أن يكون قد تكفل أيضاً بحفظ السنة؛ لأن حفظ المبين يستلزم حفظ البيان للترابط بينهما .

٢- وقال تعالى : ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (٣)، فإنه نص صريح يدل على أن الله قد تكفل بحفظ السنة على وجه الأصالة والاستقلال لا على طريق اللزوم والتتبع؛ لأنه تكفل فيه ببيان القرآن فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ . أى بيان القرآن، والبيان كما يكون للنبي ﷺ يكون لأمرته من بعده . وهو يكون للنبي ﷺ بالإحياء به إليه ليلبغه للناس، وهو المراد فى الآية السابقة : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ (٥) فالسنة النبوية على هذا منزلة من عند الله ((بوحى غير متلو) وفى هذا رد على ما زعمه الدكتور إسماعيل منصور؛ بأن البيان للذكر لم ينزل مع الذكر (القرآن) وإلا لكان النص على نحو : "وأنزلنا إليك الذكر وبيانه" (٦)، ويكون البيان للأمة من بعده ﷺ بحفظ السنة التى بلغهم النبي ﷺ إياها .

ولو شغب مشاغب بأن هذا الخطاب: "عَلَيْنَا بَيَانَهُ" متوجه إلى الله ﷻ فقط دون الأمة وإلا قال ﷻ: "عليكم بيانه" لما أمكنه هذا الشغب فى قوله ﷻ: ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ فمن الذى جمع القرآن الكريم؟! الله ﷻ بذاته المقدسة؟ أم قبض لذلك رجالاً من خلقه وعلى رأسهم من أنزل عليه ﷺ وصحابته الكرام فمن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؟!!

(١) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٣) الآيات ١٧-١٩ من سورة القيامة .

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٥) الآية ٦٤ من سورة النحل .

(٦) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٦٠ .

فإن أجاب بالأولى، استغنى بجهله هذا عن مناظرته، وإن أجاب الثانية؛ بطل قوله بأن بيان الكتاب متوجه إلى الله ﷻ في كتابه فقط وليس إلى نبيه ﷺ وإلى الأمة من بعده. وفي ذلك رد على ما زعمه الدكتور إسماعيل منصور بأن حفظ الرجال للسنّة يجعلهم يتساوون مع الله ﷻ في القدرة بحفظه كتابه ﷻ، فتستوى بذلك قدرة الله وقدره المخلوقين^(١).

يقول فضيلة الدكتور محمد السيد ندا : "فهذان دليلان على أن الله تكفل بحفظ السنّة كما تكفل بحفظ القرآن، وتحقيقاً لهذا الوعد الكريم من الله ﷻ هياً الأسباب لحفظها، والذود عن حياضها؛ فأثار في نفوس المسلمين عوامل المحافظة عليها، والدفاع عنها؛ فكانت موضع اهتمامهم ومحل تقديرهم ورعايتهم منذ أن أشرقت شمسها إلى يومنا هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها^(٢).

٣- ويذكر الإمام ابن حزم دليلاً ثالثاً من كتاب الله على تكفله جل علاه بحفظ السنّة في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٣).

يقول الإمام ابن حزم : "هذه الآية الكريمة جامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها، وذكرت أصولاً ثلاثة وهي قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ . فهذا أصل وهو القرآن، ثم قال تعالى : ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ . فهذا ثان وهو الخير عن رسول الله ﷺ، ثم قال تعالى : ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ . فهذا ثالث وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله ﷺ حكمه، وصح لنا بنص القرآن، أن الأخبار هي أحد الأصلين المرجوع إليهما عند التنازع، قال تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ . والبرهان على أن المراد بهذا الرد؛ إنما هو إلى القرآن، والخير عن رسول الله ﷺ؛ لأن الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا، وإلى كل من يخلق ويركب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنة والناس؛ كتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ وكل من أتى بعده عليه

(١) المصدر السابق ص ٢٥٨، ٢٨٨، ٢٨٩ .

(٢) المؤتمر العالمى الرابع للسيرة والسنة ٢ / ٥٣١، ٥٣٢ بتصرف .

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء .

السلام وقبلنا ولا فرق، وقد علمنا علم ضرورة أنه لا سبيل لنا إلى رسول الله ﷺ وحتى لو شغب مشاغب بأن هذا الخطاب إنما هو متوجه إلى من يمكنه لقاء رسول الله ﷺ، لما أمكنه هذا الشغب في الله ﷻ، إذ لا سبيل لأحد إلى مكالمته تعالى؛ فبطل هذا الظن، وصح أن المراد بالرد المذكور في الآية التي نصصنا إنما هو إلى كلام الله تعالى، وهو القرآن وإلى كلام نبيه ﷺ المنقول على مرور الدهر إلينا جيلاً بعد جيل، وأيضاً فليس في الآية المذكورة ذكر للقاء ولا مشافهة أصلاً، ولا دليل عليه، وإنما فيه الأمر بالرد فقط، ومعلوم بالضرورة؛ أن هذا الرد إنما هو تحكيم أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ دون تكلف تأويل ولا مخالفة ظاهر.

والقرآن والخير الصحيح بعض من بعض وهما شئ واحد في أنهما من عند الله تعالى، وحكمها حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما للآية المذكورة وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ (٢٠) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ (١).

وكلام النبي ﷺ كله وحى لقوله تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (٢). والوحى ذكر بإجماع الأمة كلها، والذكر محفوظ بالنص قال تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٣) فصح أن كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحى من عند الله ﷻ؛ لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحى نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل. فالوحى كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه؛ فمضمون ألا يضيع منه، وألا يحرف منه شيء، أبداً تحريفاً لا يتأتى البيان ببطلانه، إذ لو جاز غير ذلك؛ لكان كلام الله تعالى كذباً وضمانه خائساً، وهذا لا يخطر ببال ذى مسكة عقل، فوجب أن الدين الذى أتانا به محمد ﷺ محفوظ بتولى الله تعالى حفظه، مبلغ كما هو إلى كل ما طلبه مما يأتى أبداً إلى انقضاء الدنيا قال تعالى : ﴿لَا نُنْذِرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ (١) فإذا كان ذلك كذلك؛ فبالضرورة نتيقن أنه لا سبيل ألته إلى ضياع شئ قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطاً لا يتميز عند أحد من

(١) الآيات ٢٠، ٢١ من سورة الأنفال.

(٢) الآيات ٣، ٤ من سورة النجم.

(٣) الآية ٩ من سورة الحجر.

الناس ييقين، إذ لو جاز ذلك؛ لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١). كذباً ووعداً مخلفاً، وهذا لا يقوله مسلم فإن قال قائل: "إنما عنى تعالى بذلك القرآن وحده، فهو الذى ضمن تعالى حفظه دون سائر الوحي الذى ليس قرآناً. قلنا له وبالله تعالى التوفيق: "هذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان، وتخصيص للذكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢) فصح أنه لا برهان له على دعواه، فليس بصادق فيها، والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن أو من سنة وحياً يبين بها القرآن، وأيضاً فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (٣) فصح أنه عليه الصلاة والسلام مأمور ببيان القرآن للناس.

وفى القرآن يحمل كثير؛ كالصلاة، والزكاة، والحج، وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه، ولكن بين لنا رسول الله ﷺ، فإذا كان بيانه - عليه الصلاة والسلام - لذلك الجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه؛ فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه، لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها، وما أخطأ فيه المخطئ أو تعمد فيه الكذب الكاذب، ومعاذ الله من هذا (٤).

٤- ويذكر الإمام ابن قيم الجوزية: دليلاً رابعاً من كتاب الله ﷻ على تكفله - جل جلاله - بحفظ السنة فى قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (٥) وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَغَيَّرِ الْإِسْلَامَ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (٦). وقال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (٧).

(١) الآية ١٩ من سورة الأنعام.

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) الآية ١١١ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٤) الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ١/ ٩٦، ١١٧، ١١٨ بتصرف يسير.

(٥) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٦) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ١٩ من سورة آل عمران.

يقول ابن قيم الجوزية : فنقول لمن جوز أن يكون ما أمر الله به نبيه من بيان شرائع الإسلام غير محفوظ، وأنه يجوز فيه، التبديل، وأن يختلط بالكذب الموضوع اختلاطاً لا يتميز أبداً، أخبرونا عن إكمال الله تعالى لنا ديننا، ورضاه الإسلام لنا ديناً، ومنعه من قبول كل دين سوى الإسلام. أكل ذلك باق علينا ولنا وإلى يوم القيامة؟ أم إنما كان ذلك للصحابة ﷺ فقط؟ أولاً للصحابة ولا لنا؟ ولابد من أحد هذه الوجوه.

فإن قالوا : لا للصحابة ولا لنا؛ كان قائل هذا القول كافراً لتكذيبه الله جهاراً، وهذا لا يقوله مسلم. وإن قالوا : بل كل ذلك لنا وعلينا وإلى يوم القيامة؛ صاروا إلى قولنا ضرورة، وصح أن شرائع الإسلام كلها كاملة والنعمة بذلك علينا تامة. وهذا برهان ضرورى وقاطع على أن كل ما قاله رسول الله ﷺ فى الدين، وفى بيان ما يلزمنا محفوظ لا يختلط به ما ليس منه أبداً.

وإن قالوا : بل كان ذلك للصحابة فقط، قالوا : الباطل، وخصصوا خطاب الله بدعوى كاذبة، إذ خطابه تعالى بالآيات الكريمة التى ذكرها عموم لكل مسلم فى الأبد، ولزمهم مع هذه العظيمة أن دين الإسلام غير كامل عندنا، والله تعالى رضى لنا منه ما لم يحفظه علينا وألزمنا منه ما لا ندرى أين نجده، وافترض علينا اتباع ما كذبه الزنادقة. ووضعوه على لسان رسوله ﷺ، أو وهم فيه الواهمون مما لم يقله نبيهم ﷺ - وهذا ييقن ليس هو دين الإسلام، بل هو إبطال لدين الإسلام جهاراً، ولو كان هذا - ومعاذ الله أن يكون - لكان ديننا؛ كدين اليهود والنصارى الذين أخبر الله تعالى أنهم كتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا : هذا من عند الله، وما هو من عند الله .

ونحن قد أيقنا بأن الله تعالى هو الصادق فى قوله : ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اختلفوا فيه من الحق ياذنهم﴾ (١) وأنه تعالى قد هدانا للحق، فصح يقيناً أن كل ما قاله رسول الله ﷺ، هدانا الله تعالى له، وأنه حق مقطوع به حفظه الله تعالى، وقد قال تعالى : ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (٢). وقال تعالى : ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ (٣). فلو جاز أن يكون ما نقله الثقات

(١) الآية ٢١٣ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤٣ من سورة فاطر.

(٣) الآية ٦٤ من سورة يونس.

الذين افترض الله علينا قبول نقلهم والعمل به والقول بأنه سنة الله وبيان نبيه يمكن في شيء منه التحويل أو التبديل؛ لكان إخبار الله تعالى بأنه لا يوجد لها تبديل ولا تحويل كذباً، وهذا لا يجيزه مسلم أصلاً؛ فصح يقيناً لا شك فيه أن كل سنة سنّها الله ﷻ لرسوله، وسنّها رسوله لأمتّه، لا يمكن في شيء منها تبديل ولا تحويل أبداً، وهذا يوجب أن نقل الثقات في الدين؛ يوجب العلم بأنه حق كما هو من عند الله ﷻ (١) أ.هـ.

ثانيًا : أما الدليل من السنة النبوية الصحيحة على تكفل الله ﷻ بحفظ سنة نبيه ﷺ قوله ﷺ "أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعصوا عليها بالنواجز، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة" (٢) وقوله ﷺ "تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما؛ كتاب الله وسنتي، ولن يترقا حتى يردا على الحوض" (٣).

ففي هذه الأحاديث وغيرها - مما سيأتي في المبحث الثالث يخبر النبي ﷺ؛ أن له سنة مطهرة تركها لأمتّه، وحثهم على التمسك بها، والعض عليها بالنواجز؛ ففي اتباعها الهداية، وفي تركها الغواية، فلو كانت سنته المطهرة غير محفوظة، أو يمكن أن يلحقها التحريف والتبديل؛ فلا يتميز صحيحها من سقيمها، ما طالب أمتّه بالتمسك بها من بعده، فيكون قوله مخالفاً للواقع، وهذا محال في حقه ﷺ فأمره بالتمسك بها، يدل على أنها ستكون محفوظة تأكيداً لقوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ الذَّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٤). فدل ذلك على إخبار بالغيب صادق في الواقع.

ثالثاً : الدليل العقلي على تكفل رب العزة بحفظ سنة نبيه ﷺ :

يقول الدكتور رعوف شلبي : "ليس بلازم في الاحتمالات العقلية أن يكون المراد من الذكر القرآن الكريم وحده، لأمرين :

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٢ / ٥٤٣، ٥٤٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٠١، كما سبق أن ذكرت أن ما ورد في الصحيحين بالاعتصار على الوصية بالكتاب محمول كما قال الحافظ ابن حجر "لكونه أعظم وأهم واتباع الناس لما فيه عمل بكل ما أمرهم به النبي ﷺ في سنته المطهرة.

(٤) الآية ٩ من سورة الحجر .

١- أنه لو كان المراد من الذكر القرآن الكريم وحده؛ لصرح المولى ﷺ به باللفظ، كما صرح به فى كثير من الموضوعات كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (١)، وقوله تعالى : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ (٣).

٢- لو كان المراد بالذكر القرآن لعبر عنه بالضمير (إنا نحن نزلناه) إذ افتتاح السورة فيه نص وذكر للقرآن ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ (٤) والتعبير بالضمير فى نظر اللغة أجود؛ لأن العلم فى المرتبة الثانية من الضمير، إذ هو أعرف المعارف، وهو عمل يتفق مع منزلة القرآن، وتعتمده الصناعة الإعرابية.

وإذن : فليس بالحتم أمام فهم العقل أن يكون المراد من الذكر هو القرآن فقط دون غيره، بل إن تفسير الذكر بالقرآن فقط احتمال بعيد فى نظر العقل؛ لعدم وجود مرشح لهذا التفسير يقوى على مواجهة الأمرين السالفين اللذين يقويان بالمنزلة والعرف النحوى.

وإنه لأقرب من هذا التفسير أحد الاحتمالين :

الأول : أن يكون المراد من الذكر الرسالة والشرف الذى استحقه الرسول ﷺ واتصف به بنزول النبوة والقرآن عليه، ويقوى عندنا هذا الاحتمال أمام نظر العقل افتتاح سورة "الحجر" حيث صورت مقالات الكافرين المعتدين على النبوة بأوصاف مفترها ذكرها رب العزة فى كتابه حكاية على لسانهم ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ (٦) ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٧) ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ﴾ (٨) ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٩).

فالآيتان الأوليان تصوران اتهامات الكافرين الكاذبة، والآيتان التاليتان ترد على هذه

(١) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٢) الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة البروج.

(٣) الآية ١٧ من سورة القمر.

(٤) الآيات الأولى من سورة الحجر، وانظر : شفاء الصلور فى تاريخ السنة ومناهج المحدثين للدكتور السيد محمد نوح ١ / ٨٠.

(٥) الآيات ٦ - ٩ من سورة الحجر.

الانتهاكات، وتعد بحفظ الرسالة والشرف الذى نزل على رسول الله ﷺ.

ويرشح لهذا الاحتمال قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ (١) فعود الضمير فى الآية "إنه" على ما ذكر قبلاً فى قوله تعالى : ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ (٢) دليل على أن التصريح به مراد الشرف، لا سيما ومن قبل ذلك قال تعالى : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (٣). فذكر القرآن بالنص أولاً، وذكره بالوحي ثانياً، ووصف ذلك بأنه ذكر للنبي ﷺ ولقومه، مما يقوى الاحتمال العقلى، أن المراد من الذكر فى سورة الحجر هو الرسالة والشرف.

الثانى : أن يكون المراد من الذكر الشريعة مطلقاً، ويرشح لهذا الاحتمال ما تناولته السورة بعد الآية التى معنا فى ذكر موقف الأمم السابقة مع رسلهم، يقول الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِبَعِ الْأَوَّلِينَ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٤).

والأنبياء يكلفون الأمم بالشرائع، والشريعة : كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ، والذى يستعرض حالات الأمم مع الأنبياء يقف أن محاجة الكافرين مع الرسل، تدور كلها حول التكليف الذى مصدره ما ينزله الله بالوحي المعبر عنهما بالكتاب والسنة؛ فالسنة ليست من المسائل الخاصة بالنبي ﷺ، كما سنبينه فى المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

وتكون الآية التى معنا قد نبهت على أمر خطير : هو أنه إذا كان الأمر فى الأمم السالفة ينتهى إلى إلغاء الشريعة بعد معارك عنيفة بين الرسل وأممهم؛ فإن هذه الشريعة قرآناً وسنة سيحفظها رب العزة إلى قيام الساعة من كيد أعدائه وأعداء دينه كما وعد فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٥).

(١) الآية ٤٤ من سورة الزخرف.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الزخرف.

(٣) الآية ٣١ من سورة الزخرف.

(٤) الآيات ١٠-١٣ من سورة الحجر.

(٥) الآية ٩ من سورة الحجر.

وعلى ذلك فإن الذكر فى الآية مراد به الشريعة، ويكون الضمير فى قوله "له" عائد على الشريعة بمصدرها الأساسين القرآن الكريم، والسنة المطهرة^(١).

قلت : ومما يشرح لهذا الاحتمال الثانى : تفسير الإمام الشاطبى للحفظ المضمون فى الآية الكريمة؛ بأنه حفظ أصول الشريعة وفروعها فيقول : "من العلم ما هو من صلب العلم، ومنه ما هو ملح العلم لا من صلبه، ومنه ما ليس من صلبه ولا ملحه . فهذه ثلاثة أقسام :

القسم الأول : هو الأصل والمعتمد، والذى عليه مدار الطلب، وإليه تنتهى مقاصد الراسخين وذلك ما كان قطعاً أو راجعاً إلى أصل قطعى . والشريعة المباركة المحمدية منزلة على هذا الوجه، ولذلك كانت محفوظة فى أصولها وفروعها؛ كما قال الله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢)؛ لأنها ترجع إلى حفظ المقاصد التى بها يكون صلاح الدارين : وهى الضروريات والحاجيات، والتحسينات وما هو مكمل لها ومتمم لأطرافها وهى أصول الشريعة، وقد قام البرهان القطعى على اعتبارها، وسائر الفروع مستندة إليها، فلا إشكال فى أنها علم أصل، راسخ الأساس، ثابت الأركان^(٣).

يقول الدكتور رعوف شلبى : "لكن بقى أن يقال : كيف يعود الضمير على القرآن والسنة معاً، ولم يذكر إلا القرآن وحده؟ ولكننا نجد فى القرآن الكريم نفسه استعمالاً للضمير استناداً على ما يفهم من السياق، و مدلولات الحديث، يشهد لهذا قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا﴾^(٤). فتلك صفات الحور العين مع أنه لم يجر لهم ذكر فى قسم أصحاب اليمين فى سورة الواقعة، ولكن السياق العام للسورة وما ذكر فى الأقسام السابقة يجعل الذهن يدرك أن الضمير عائد على أمر مفهوم الفحوى والسياق والأسلوب .

كذلك يقوى هذه الشهادة فى استعمال القرآن الضمير على ما يستند على الأسلوب النحوى، قوله تعالى : ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى

(١) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رعوف شلبى ص ٢٥-٢٩ بتصرف .

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٣) الموافقات للشاطبى ١ / ٣٢٢، ٧٠، ٢ / ٣٦٨ - ٣٧١ .

(٤) الآيات ٣٥ - ٣٧ من سورة الواقعة .

تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ^(١). ففي قوله : "توارت" ضمير فاعل يعود على الشمس مع أنه لم يجر لها ذكر في السورة بالنص، ولكن السياق العام يجعل الذهن يدرك أن الضمير عائد على الشمس . وما معنا في آية الحجر من هذا القبيل والكل استعمال قرآني تزكيه اللغة، ويقويه الإعراب القرآني، فليس هناك وجه للاعتراض، وعليه يسلم تفسير الذكر بالشرعية قرآناً وسنة^(٢).

قلت : وفيما سبق رد على ما زعمه كذباً الدكتور إسماعيل منصور بأنه : "لو كانت السنة من الذكر الذي نزله الله تعالى؛ للزم بيان ذلك الحكم صراحة، ولما صح إيهامه حتى يأتي من باب التأويل "الفاسد" الذي لا يصح بأى حال! فضلاً عن أن الذكر قد ورد صراحة في القرآن الكريم، ليدل على أنه القرآن الكريم وحده دون منازع - كما في قوله تعالى : ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾^(٣). وقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ نَقُوءُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾^(٤) وغير ذلك من الآيات التي استدل بها على أن الذكر هو القرآن الكريم وحده^(٥).

ونسلم لكم أيها المعاندون لحجية السنة أن المراد بالذكر؛ هو القرآن الكريم وحده، وأن الضمير في قوله تعالى . "له" عائد على القرآن المراد منه الذكر، ولكن الحصر الذي تستدلون به على أن السنة النبوية لم تدخل في دائرة الحفظ لقصره على القرآن فقط، وترتبون على هذا الحصر عدم صحة الاحتجاج بالسنة، وأنها ليست مصدراً من مصادر التشريع.

هذا الحصر ليس حصراً حقيقياً؛ بل هو حصر إدعائي، والدليل على ذلك؛ أن رب العزة قد حفظ أشياء كثيرة مما عداها منها :

١- حفظه جل جلاله للسموات والأرض أن تزولا كما قال ﷻ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾^(٦).

(١) الآية ٣٢ من سورة ص .

(٢) السنة بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) الآية ٥٠ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ٥٨ من سورة آل عمران .

(٥) انظر : تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٣ - ٢٥ ، ٢٥٦ وما بعدها .

(٦) الآية ٤١ من سورة فاطر .

٢- حفظه جل جلاله لنبيه ﷺ من القتل كما قال ﷻ : ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (١). وإذا فسدت حقيقة القصر؛ فقد فسد المترتب عليها : وهو عدم الاعتراف بحجية السنة المطهرة (٢).

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق (٣) : "والحصر الإضافي بالنسبة إلى شيء مخصوص، يحتاج إلى دليل وقرينة على هذا الشيء المخصوص، ولا دليل عليه سواء أكان سنة أم غيرها.

فتقديم الجار والمجرور ليس للحصر، وإنما هو لمناسبة رؤوس الآي. بل: لو كان في الآية حصر إضافي بالنسبة إلى شيء مخصوص: لما جاز أن يكون هذا الشيء هو السنة؛ لأن حفظ القرآن متوقف على حفظها، ومستلزم له بما أنها حصنه الحصين، ودرعه المتين، وحارسه الأمين، وشارحه المبين؛ تفصل مجمله، وتفسر مشكله، وتوضح مبهمه، وتقيد مطلقه، وتبسط مختصره، وتدفع عنه عبث العابثين، وهو اللاهين، وتأويلهم إياه على حسب أهوائهم وأغراضهم، وما يمليه عليهم رؤسائهم وشياطينهم. فحفظها من أسباب حفظه، وصيانتها صيانة له.

ولقد حفظها الله تعالى كما حفظ القرآن فلم يذهب منها - والله الحمد - شيء على الأمة؛ وإن لم يستوعبها كل فرد على حدة" (٤).

رابعاً : الدليل التاريخي على تكفله جل جلاله بحفظ السنة كما تكفل بحفظ القرآن الكريم :

أنه لو تتبع أعداء الإسلام الحوادث والتاريخ، وتتبعوا السيرة النبوية العطرة؛ لظهر لهم بكل جلاء ووضوح وبما لا يدع مجالاً للشك؛ أن سنة المصطفى ﷺ نالت من العناية والاهتمام لدى المسلمين ما لم تنله سيرة أى عظيم من العظماء، ولا بطل من

(١) جزء من الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(٢) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رعوف شلبى ص ٣٠، ٣١ بتصرف.

(٣) عبد الغنى : هو عبد الغنى محمد عبد الخالق، نشأ في أسرة علمية عرفت بالعلم والدين والفضل، ولها نصيب من النسب الشريف، تخرج من كلية الشريعة عام ١٩٣٥، وحصل على درجة العالمية (الدكتوراه) في أصول الفقه سنة ١٩٤٠م، وقد تخرج على يديه أجيال من العلماء الأجلاء. من مؤلفاته : حجية السنة، مات سنة ١٩٨٣ . انظر : ترجمته في كتابه حجية السنة ص ٥-١٨ بقلم الدكتور طه العلوانى .

(٤) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٣٩٠، ٣٩١ .

الأبطال، ولا رئيس من الرؤساء، ولا ملك من الملوك. ذلك أن رسول الله ﷺ في واقع الأمر ليس إنساناً عادياً، ولا رسولاً عادياً، ولا قائداً يشبه في أخلاقه وصفاته الإنسانية أحداً، "فهو أفق وحده لا يدانيه أفق" ولذلك كان هو الأسوة، وهو النبراس المضيء.

أدرك هذه الحقيقة أصحابه وتابعوهم، والمسلمون من بعدهم فعكفوا على نقل، وتدوين وحفظ، وتطبيق كل ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، حتى الحركات والسكنات، وبالجمل. نقلت حياته برمتها وكلياتها وجزئياتها في عباداته ومعاملاته، في سلمه وحرابه، وفي نومه ويقظته، في أدق الأمور، وفيما نعه من أسرار حياتنا كعاشرته، إلى غير ذلك بصورة لم تحظ بها سيرة أحد غيره من البشر.

وهذا يمثل إشارة قوية إلى أن الله ﷻ تكفل بحفظ هذه السنة بما هيأ لها من رجال أفنوا أعمارهم في ضبطها والسهر عليها، وتدوينها، وحفظها، وشرحها، وتمييز صحيحها من سقيمها؛ فنقشوها في صفحات قلوبهم الأمانة، وفي كتبهم الواعية، فكان تكفله ﷻ بحفظ كتابه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١). يشمل السنة النبوية حيث قيض الله لها من الرواة الثقات والأئمة الأعلام، ما قيض لكتابه العزيز من ثقات كل قرن، وإلى أن يرث الأرض ومن عليها.

ولولا إرادة المولى ﷻ بحفظها، لاندثرت مع تعاقب الدهور لكثرة ما وجه إليها من طعون، ولكثرة ما صادفت من أعداء أضمرها لها شراً، وأرادوا بها سوءاً، فجعلهم الله الأخسرين. بما قيض لها من الرجال الأوفياء في كل عصر، وفي كل جيل، وفي كل مكان^(٢).

وأخيراً فإننا لا نستطيع إلا أن نرتاب في أمر هؤلاء الناس الذين قرروا إطلاق أنفسهم من ربة القرآن الكريم وأحكامه، قبل أن يقرروا إطلاقها من مقتضيات السنة وأحكامها. ولكن شق عليهم أن يواجهوا الناس بخروجهم على القرآن الكريم

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) انظر: مؤتمر السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة بحث الشيخ عز الدين الخطيب وتعقيب فضيلة الأستاذ للدكتور/ أحمد عمر هاشم ٢/ ٥٨ - ٥٦٠، ٦٠٢ بتصرف، وراجع: هنا مبحث "الحديث النبوي تاريخ الإسلام" ص ٥٦.

وتعليماته، فأضافوا إلى القرآن الكريم ما لا مضمون له إلا ما تهواه أنفسهم ويتفق مع رغائبهم وأغراضهم ... وكان غرضهم الوحيد من ذلك هو أن يبعدوا السنة عن طريقهم ويقطعوا ما بينها وبين القرآن الكريم من علاقة التفسير والتكامل والبيان.

وقد سبقهم إلى ذلك - فى عصور سالفة - بعض الزنادقة والمارقين. فما كان حالهم فى الظهور والافتضاح إلا شراً ممن جاهرُوا بالكفر والعصيان ومحاربة كتاب الله ﷻ وغدت الأمة الإسلامية تتقى شرهم أكثر مما تتقى مجاهرة الكافر بكفره، والفاسق بفسقه (١).

"نعم" إن الاختصار على الكتاب رأى قوم لا خلاق لهم، خارجين عن الطريقة المثلى، وخارجين عن السنة المطهرة، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله فضلوا وأضلوا" (٢) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

(١) مؤتمر السنة ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة بحث الدكتور محمد البوطى ٢ / ٤٦٢ .

(٢) الموافقات للإمام الشاطبى ٤ / ٤٠١، ٤٣٢ بتصرف .

المبحث الثاني

شبهات بُنِيَتْ على أحاديث من السنة النبوية

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مطالب :

١ - المطلب الأول : شبهة عرض السنة على القرآن الكريم والرد عليها .

٢- المطلب الثاني : شبهة عرض السنة النبوية على العقل والرد عليها .

٣- المطلب الثالث : وفيه الشبه الآتية:

١- شبهة النهي عن كتابة السنة والرد عليها .

٢- شبهة التأخر في تدوين السنة والرد عليها .

٣- شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها .

٤- شبهة كثرة الوضعيين للحديث والرد عليها .

تمهيد :

بعد أن تحايل أعداء السنة المطهرة على بعض آيات من القرآن الكريم ليحوروا معانيها، ويستدلوا بهذا التحوير على صحة الاحتجاج بالسنة النبوية، نجدهم هنا باسم السنة ونصوصها يستشهدون بها أيضاً على إنكار حجيتها، ويتظاهرون بحرصهم على السنة، بل هم بإنكارهم حجيتها أشد حرصاً على السنة من المؤمنين بحجيتها^(١) .

وهكذا عكس المشاغبون القضية ، ونظروا في السنة النبوية المطهرة، فما وافق دعواهم منها قبلوه ، واعترضوا به على منازعهم واحتجوا به مع وضعه أو ضعفه سنداً ودلالة، وهذا العمل مع جهالته أخطر منطق عكسي في التدليل على فساد الشيء بمادته، نصاً وأسلوباً ؛ لأنه إذا كان من الخطأ والخطأ^(٢) والخطر قبول الأحاديث الباطلة والموضوعة، وعزوها إلى رسول الله ﷺ ، فمثله في البطلان رد الأحاديث الصحاح الثابتة بالهوى والعجب والتعالم على الله ورسوله، وسوء الظن بالأمة وعلمائها وأئمتها في أفضل أجيالها ، وخير قرونها .

إن قبول الأحاديث المكنوبة يدخل في الدين ما ليس منه ، أما رد الأحاديث الصحيحة، فيخرج من الدين ما هو منه ، ولا ريب أن كليهما مرفوض مذموم: قبول الباطل ورد الحق^(٣) .

ولأعداء السنة المطهرة شبهات على عدم حجية السنة بنوها على أحاديث مكذوبة، وضعيفة، وأخرى صحيحة مع ضعف دلالتها على ما احتجوا به . وسوف نذكر تلك الشبهات في ثلاثة مطالب :

(١) انظر : السنة ودورها في الفقه الجديد للأستاذ جمال البنا حاتمة الكتاب (نحن أحرص على السنة منكم) ص ٢٦٧ .

(٢) السنة الإسلامية للدكتور رعوف شلبي ص ٣٣ .

(٣) الخطأ : المنطق الفاسد المضطرب وقد «خطئ» في كلامه من باب طرب و (أخطئ) أي أفحش .

انظر : مختار الصحاح ص ١٨١ ، والقاموس المحيط ٣ / ٣٥٧ .

(٤) مؤتمر السنة ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة بحث الدكتور يوسف القرضاوي ٢ / ٧٩٥ ، ٧٩٦ .

المطلب الأول

شبهة عرض السنة النبوية على القرآن الكريم والرد عليها

احتج خصوم السنة النبوية على عدم حجيتها بأحاديث من وضع الزنادقة، تدور في ظنهم على وجوب كل ما يروى من أحاديث على كتاب الله ﷻ ومقارنتها به ، فإن كانت توافق الكتاب ؛ فهي حجة يجب التمسك بها ، والعمل بمقتضاها، وإن كانت تخالف الكتاب ولو مخالفة ظاهرة يمكن الجمع بينهما ؛ فهي باطلة مردودة لم يقلها النبي ﷺ وليست من سنته، ومن هذه الأحاديث التي يستشهدون بها :

١- ما روى أنه ﷺ دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى عليه السلام . فصعد النبي ﷺ المنبر ، فخطب الناس فقال : « إن الحديث سيفشوا عني ، فما أتاكم يوافق القرآن : فهو عني ، وما أتاكم عني يخالف القرآن : فليس عني » .

٢- ومن ذلك قوله ﷺ ، «إني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه» وفي رواية: «لا يمسن الناس على شيء فإني لا أحل لهم إلا ما أحل الله، ولا أحرم إلا ما حرم الله» .

٣- ومن ذلك أن بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - سأل النبي ﷺ هل يجب الوضوء من القيء ؟ فأجاب ﷺ : « لو كان واجباً لوجدته في كتاب الله تعالى » .

٤- ومن ذلك قوله ﷺ « السنة سنتان : سنة في فريضة وسنة في غير فريضة، السنة التي في الفريضة أصلها في كتاب الله أخذها هدى، وتركها ضلالة، والسنة التي ليس أصلها في كتاب الله الأخذ بها فضيلة ، وتركها ليس بخطيئة » .

● واستدل بالحديث الأول قديماً الشيعة الإثنى عشرية كما رواه الكليني في الكافي^(١) . والرافضة منهم ، والزنادقة كما حكاه الحافظ السيوطي في مفتاح الجنة^(٢) ، والطائفة التي ردت الأخبار كلها وناظر الإمام الشافعي واحداً من أتباعها^(٣) ،

(١) أخرجه الكليني في الكافي كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب ١ / ٦٩ رقم ٥ عن أبي عبد الله عليه السلام، وانظر : الشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجاني ص ٢٤٤ .

(٢) مفتاح الجنة ص ١٣ ، ١٤ .

(٣) الرسالة ٢٢٥ .

وأهل الرأي كما حكاه أحمد أمين في فجر الإسلام^(١). والمعتزلة وهو أحد الأصوب الخمسة عند الإمام القاسم بن إسماعيل الرسي كما سبق في أصول المعتزلة^(٢) وحديثاً استدل به الدكتور توفيق صدقي^(٣)، ويحيي كامل أحمد^(٤).

● واستدل بالحديث الثاني الدكتور توفيق صدقي^(٥)، والأستاذ جمال البنا^(٦).

● واستدل بالحديث الثالث الدكتور توفيق صدقي^(٧).

● واستدل بالحديث الرابع الأستاذ جمال البنا^(٨)، كما استدل بحديث «عبد الله بن أبي أوفى»^(٩) في وصية النبي ﷺ في مرض موته بالاعتصام على كتاب الله ﷻ^(١٠)، ونقل كلام الحافظ ابن حجر مبتوراً، وسبق بيان ذلك كما سبق بيان المراد من الأحاديث المرفوعة والموقوفة بالاعتصام على كتاب الله وحده^(١١).

وحجة المنكرين لحجية السنة النبوية من الروايات السابقة: أنها تفيد عرض السنة على القرآن فما وافق القرآن؛ فهو من السنة، وتكون السنة في هذه الحالة لمحض التأكيد، والحجة هو القرآن فقط، وما خالف القرآن يثبت حكم شرعي جديد؛ فهو ليس من السنة، ولم يقله النبي ﷺ ولا حجة فيه.

(١) فجر الإسلام ص ٢٢٤، وانظر: البحر المحيط للزركشي عزاه إلى أكثر المتكلمين ٤ / ٣٥١.

(٢) راجع: إن شئت ما سبق في أصول المعتزلة وموقفهم من السنة ص ١١٠، ١٠٥، وانظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٨٤.

(٣) مجلة المنار المجلد ٩ / ٥٢٣.

(٤) تطبيق الشريعة بين الحقيقة وشعارات الفتنة ص ١٢.

(٥) مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٠٧.

(٦) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٤٦.

(٧) مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٠٧.

(٨) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٤٦.

(٩) عبد الله بن أبي أوفى: صحابي جليل له ترجمة في: الاستيعاب ٣ / ٨٧٠ رقم ١٤٧٨، واسد الغابة ٣ / ١٨١ رقم ٢٨٣٠، وتاريخ الصحابة ص ١٥٥ رقم ٧٤٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٢ رقم ٣٢٠، وتجرید أسماء الصحابة ١ / ٢٩٩، والإصابة ٢ / ٢٧٤ رقم ٤٥٧٣.

(١٠) أخرجه البخاري (شرح فتح الباري) كتاب الوصايا، باب الوصايا، وقول النبي ﷺ (وصية الرجل مكتوبة عنده) ٥ / ٤٢٠ رقم ٢٧٤٠، ومسلم (شرح النووي) كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ٦ / ٩٨ رقم ١٦٣٤.

(١١) راجع: إن شئت ص ٢٠١، ٢٠٢.

يقول محمد نجيب : «إِذَا كَانَتْ سَنَةُ الرَّسُولِ وَحَدِيثُهُ مُتَّفَقَةً مَعَ سَنَةِ اللَّهِ وَحَدِيثُهُ فَاتَّبَاعُهَا حُكْمٌ مِنْ مُتَّبِعِهَا أَنَّهَا أَحْسَنُ مِنْ سَنَةِ اللَّهِ، وَأَنَّهَا حَدِيثٌ خَيْرٌ مِنْ حَدِيثِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا تَكْذِيبُ اللَّهِ الْقَائِلِ : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾^(١) وهذا يحتم عدم الأخذ بسنة غير الله ، وحديث غير الله ، ولو كان متفقاً مع كلام الله فاتباعه خلط لدين الإنسان ، وخروج عن الدين الخالص لله وحده إذ بذلك يكون الدين خليطاً .

أما إذا كانت السنة والحديث غير متفقة مع كلام الله ، وحديث الله ، وسنة الله ، فلا يمكن أن يعمل بها مسلم، أو أن يقبلها^(٢) .

يقول الدكتور أحمد صبحي منصور : «..... مع أهمية المناقشة بالقرآن لكل ما جاء في التراث من أحكام فقهية وروايات خرافية^(٣) .

ويقول الأستاذ جمال البنا : «هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن ، نحن نحكم عليها في ضوء القرآن ، فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد، فتحریم زواج المرأة على عمتها وخالتها . وتحريم لحم الحمر الأهلية، أمور لانرى مانعاً فيها ، ونجد فيها قياساً سليماً^(٤) .

وهكذا اتخذ أعداء السنة من منهج عرض السنة على القرآن الكريم قاعدة ينطلقون منها للتشكيك في حجية السنة المطهرة وهدمها . وهم يصرحون بتلك الحقيقة وأهدافها .

يقول الأستاذ جمال البنا : « وإذا كان تطبيق هذا المعيار^(٥) يؤدي بمئات ، أو أكثر من الأحاديث التي احتفظ بها المجتمع الإسلامي لألف عام ؛ فقد لا يكون من المبالغة القول : إن هذا الاحتفاظ كان من أكبر أسباب تخلف هذا المجتمع ، وأنه لن يتقدم إلا

(١) الآية ٢٣ من سورة الزمر .

(٢) انظر : الصلاة ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) انظر : مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٦ ، وانظر : البحث في مصادر التاريخ الديني لأحمد صبحي منصور ص ٤٠ ، ٢٨٧ .

(٤) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٥٤ ، وسيأتي الرد على ذلك وأنه غير مخالف للقرآن في مبحث أدلة حجية السنة ص ٥٣٣ .

(٥) يعني معيار عرض السنة على القرآن . مفهوم أعداء السنة .

عندما يتخلص من هذه الأحاديث التي تخالف القرآن، أو تفتات عليه وتودي بالمسلمين إلى متهاتات تبعدهم عما يحبيهم ويحقق لهم العزة والكرامة^(١) .

ويقول في موضع آخر: «وقد تملكنا الدهشة عندما نرى أعمال هذا المعيار سيجعلنا نستبعد قرابة نصف الأحاديث المتداولة بين الناس»^(٢) .

وفي موضع ثالث يقول : « إذا طبقنا هذا المعيار - معيار القرآن الكريم - على الأحاديث دون تطويع أو تكلف أو ابتسار كما فعلنا هنا لأدى إلى استبعاد قرابة ألفين أو ثلاثة آلاف حديث نصفها على الأقل مما جاء في الصحيحين »^(٣) .

والحق لو صدق في قوله لقال : «معيار عرض السنة على القرآن بمفهومه، يودى بالسنة كلها؛ لأنه إذا كان من قواعد المحدثين في نقد الحديث متناً ألا يخالف القرآن الكريم ، فالمراد هنا بالمخالفة التي لا تحتل التأويل، ولا يمكن الجمع بينهما، لا مجرد المخالفة الظاهرية كما فهم أعداء السنة المطهرة .

ومن قاعدة عرض السنة على كتاب الله ﷻ ، انطلق أعداء الإسلام من الرافضة والزنادقة يشككون في حجية السنة المطهرة وتابعهم دعاة الفتنة وأدعياء العلم؛ أمثال الدكتور أحمد صبحي منصور^(٤)، وإسماعيل منصور^(٥) ، ومحمود أبو رية^(٦) ، ومحمد نجيب^(٧) ، وقاسم أحمد^(٨) وغيرهم ممن سبق ذكرهم وفيما يلي الجواب عن شبهتهم هذه.

أولاً : الجواب عن درجة أحاديث عرض السنة على القرآن:

أما الحديث الأول : « إن الحديث سيفشوا عنى ... إلخ » والذي يحدد به أعداء الإسلام تسعة أعشار السنة التي تلقاها العلماء بالقبول في جميع الأعصار والأمصار.

(١) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٨ .

(٣) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٦٥ .

(٤) مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٥ .

(٥) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٨ - ٢٠ .

(٦) أضواء على السنة ص ١٩ ، ٣٩١ - ٣٩٥ .

(٧) الصلاة ص ٢٧٩ .

(٨) إعادة تقييم الحديث ص ١٣٦ .

على حد قول الدكتور محمد أبو زهو - رحمه الله تعالى - .

هذا الحديث لا وزن له عند نقاد الحديث وصيارفته فقد روي من طرق كلها ضعيفة^(١) عن علي^(٢) ، وأبي هريرة^(٣) ، وابن عمر ، وثوبان^(٤) - رضي الله عنهم أجمعين .

وتكلم العلماء عن هذا الحديث كلاماً يستلزم أن يكون من أشد الموضوعات أو الضعيف المردود ونختار من أقوالهم ما يأتي :

قال الإمام الشافعي : «ما روي هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر .. وإنما هي رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء»^(٥) .
ويعلق الأستاذ أحمد شاكر^(٦) في تحقيقه لكتاب الرسالة على هذا الحديث فيقول:
«هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة، كلها موضوع، أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد»^(٧) .

وقد كتب الإمام الحافظ أبو محمد بن حزم في هذا المعنى فصلاً نفيساً جداً في

(١) الحديث والمحدثون ص ٢١١ .

(٢) حديث علي عليه السلام أخرجه الدارقطني في السنن كتاب في الأقضية والأحكام ، باب كتاب عمر عليه السلام إلى أبي موسى الأشعري ٤ / ٢٠٨ رقم ٢٠ وقال الدارقطني : والصواب عن عاصم عن زيد عن علي بن الحسين مرسل ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال العلامة العظيم آبادي في التعليق المغني على الدارقطني ٤ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ الحديث فيه جبرة بن المغلس ضعفه ابن معين ، وقال البخاري مضطرب الحديث وقال السخاوي ، وقد سئل شيخنا - يعني ابن حجر - عن هذا الحديث فقال : إنه جاء من طرق لا تخلو عن مقال ، وانظر : في ترجمة جبرة الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٧٢ رقم ١٠٣ ، والمجروحين لابن جبان ١ / ٢٢١ .

(٣) حديث أبي هريرة رواه الدارقطني أيضاً في نفس الأماكن السابقة برقم ١٧ وقال الدارقطني عقبه فيه «صالح بن مة سي» ضعيف لا يحتج بحديثه .

(٤) حديث ابن عمر ، وثوبان أخرجهما الطبراني في الكبير ١٢ / ٣١٦ رقم ١٣٢٢٤ ، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٧٠ حديث بن عمر فيه أبو حاضِر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث . وحديث ثوبان فيه «لا يزيد بن ربيعة وهو متروك منكر الحديث، انظر : مجمع الزوائد ١ / ١٧٠ ، والموضوعات لابن الجوزي ١ / ٢٥٨ .

(٥) الرسالة للشافعي ص ٢٢٥ .

(٦) أحمد شاكر : هو العلامة محمد شاكر ، يكتفي : أبا الأشبال محدث ومحقق ، وقاضي شرعي ، وعضو المحكمة الشرعية العليا «سابقاً» من مؤلفاته الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث ، ونظام الطلاق في الإسلام ، وغير ذلك . مات سنة ١٣٧٧ هـ . انظر : ترجمته في كتابه كلمة الحق بقلم الأستاذ محمود محمد شاكر .

(٧) الرسالة للشافعي ص ٢٢٤ .

كتابيه «الإحكام» روى فيه بعض ألفاظ هذا الحديث المكذوب، وأبان عن عللها فشفى، فأثبت أن منها : ما هو متهم بالزندقة، أو كذاب ساقط لا يؤخذ حديثه، أو مجهول ، أو ضعيف ، ومنها ما هو مرسل ، ومنها ما جمع بينهما.

ثم قال: أول ما نعرض على القرآن الحديث الذي ذكرتموه، فلما عرضناه وحدنا القرآن يخالفه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١) وقال تعالى ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾^(٣).

وقال الإمام البيهقي^(٤) : «والحديث الذي روى في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح ، وهو يعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن»^(٥).

وقال الإمام بن عبد البر^(٦) : « وقد أمر الله ﷻ بطاعته واتباعه أمراً مطلقاً مجملاً لم يقيد بشئ، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ، قال عبد الرحمن بن مهدي : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث ... وهذه الألفاظ لاتصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمته، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا : نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل

(١) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٢) الآية ٨٠ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء .

(٤) الإمام البيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، كان أوجد أهل زمانه في الإلتقان والحفظ والفقہ والتصنيف، كان فقيهاً وأصولياً وإماماً من أئمة الحديث، من مصنفاته: السنن الكبرى ، ودلائل النبوة، توفي سنة ٤٥٨ هـ . له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٣٢ رقم ١٠١٤ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٣٣ رقم ٩٧٩، ووفيات الأعيان ١ / ٧٥ رقم ٢٨، طبقات الشافعية لابن السبكي ٤ / ٨ رقم ٥٠ ، والبداية والنهاية ١٢ / ٩٤، وشذرات الذهب ٣ / ٣٠٤ .

(٥) دلائل النبوة ١ / ٢٧ .

(٦) الإمام ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، أبو عمر، كان حافظ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، وكان أولاً ظاهرياً ثم صار مالكيّاً، فقيهاً حافظاً مكثراً عالماً بالقراءات والحديث والرجال، والخلاف ، كثير الميل إلى أقوال الشافعي، من مصنفاته. التمهيد شرح الموطأ ، والاستذكار مختصره، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، وجامع بيان العلم وفضله. وغير ذلك مات سنة ٤٦٣ هـ . له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٢٨ رقم ١٠١٣، وطبقات للسيوطي ص ٤٣١، ٤٣٢ رقم ٩٧٨ ، والديباج المذهب لابن فرحون ص ٤٤٠ رقم ٦٢٦، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢ / ٤٥٨ رقم ٢٣، والرسالة المستطرفة ص ١٥، وشجرة النور الزكية ١ / ١١٩ رقم ٣٣٧ .

كل شيء، ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه لكتاب الله؛ لأننا لم نجد في كتاب الله ألا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به، والأمر بطاعته، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال»^(١) أ. هـ .

وقال فضيلة الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف معقباً على تقوية ابن عراق للحديث^(٢)، تبعاً للسيوطي^(٣) : «الحديث باطل منكر جداً، كما قال العقيلي وغيره، ومحاولة المؤلف تبعاً للسيوطي تقويته غلط، فإن الحديث من وضع بعض الزنادقة للتلاعب بالسنة، وغفل السيوطي، ثم المؤلف - رحمهما الله - عن هذا المقصد الخبيث»^(٤).

أما الحديث الثاني : إني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه ... إلخ فأخرجه الشافعي^(٥)، والبيهقي^(٦)، ومن من طريق طاووس^(٧)، وقال الإمام الشافعي: هذا

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٩٠، ١٩١، وانظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٩١، وإرشاد الفحول ١ / ١٥٧، ١٥٨، وكشف الخفاء للعجلوني ١ / ٧٦، رقم ٢٢٠، ٢ / ٣٨٦ .

(٢) تنزيه الشريعة ١ / ٢٦٤، ٢٦٥، وانظر: الموضوعات لابن الجوزي ١ / ٢٥٨ .

(٣) اللآلئ المصنوعة ١ / ١٩٥، والنكت البديعات على الموضوعات ص ٤٨، ٤٩ رقم ٢٣ .

(٤) تنزيه الشريعة ١ / ٢٦٥ هامش . وفيما سبق رد على الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى - في تقويته للحديث في كتابه (محات من تاريخ السنة وعلوم الحديث) ص ٢٩، ٣٠ . وفيما سبق أيضاً رد على إدعاء جولدسهر بأن المحدثين يقررون احتجاجاً بهذا الحديث، انظر: العقيدة والشريعة في الإسلام ص ٥٥، وأعجب من إدعاء جولدسهر، إدعاء أحد أدعياء العلم وهو يحيى كامل أحمد الذي وصف الذين حكموا بوضع هذا الحديث بأنهم ملاحدة قاتلا : [إن بعض الملاحدة زعموا أن هذا الحديث (فيما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله ..) من وضع الزنادقة، ليبيحوا لأنفسهم عدم التقيد بآيات القرآن، للتقول في أمور الدين بما يشاءون.. فيرددون الأباطيل والإسرائيليات والخرافات بدعوى أنها أحاديث للرسول ﷺ على حين أن القرآن يسقطها، ويثبت كذبها بتعارضها مع آياته الكريمة] أ. هـ . انظر تطبيق الشريعة بين الحقيقة وشعارات الفتنة ص ١٢، ١٣، والشريعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجاني ص ٢٥١، ٢٥٢ .

(٥) الأم كتاب جامع العلم، باب الصوم ٧ / ٢٨٨، وفي كتاب الصلاة، باب صلاة المريض ١ / ٨٠، ٨١ .

(٦) المدخل إلى السنن والآثار كتاب السير، باب الرجل يموت في أرض العدو قبل الغنيمة ١٣ / ١٥٥ رقم ١٧٧٤٢ .

(٧) طاووس: هو طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن، يقال اسمه ذكوان، وطاووس لقب، من أكابر التابعين تفقها في الدين ورواية للحديث وتقشفا في العيش، وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك، أصله من الفرس، ولكنه ولد في اليمن، متفق على توثيقه مات سنة ١٠٦ هـ له ترجمة في: صفة الصفوة لابن الجوزي ٢ / ٢٨٤ رقم ٢٤٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥٠ رقم ٩٥٥، والثقات لابن حبان ٤ / ٣٩١، الثقات للعجلي ص ٢٣٤، رقم ٧٢٠، والثقات لابن شساهين ص ١٨٢ رقم ٥٨٧، وتقريب التهذيب ١ / ٤٤٨ رقم ٣٠٢٠، والكاشف ١ / ٥١٢ رقم ٢٤٦١، ووفيات الأعيان ٢ / ٥٠٩ رقم ٣٠٦ .

منقطع، وكذلك صنع ﷺ ، وافترض عليه أن يتبع ما أوحى إليه، ونشهد أن قد اتبعه ﷺ وما لم يكن فيه وحي فقد فرض الله في الوحي اتباع سنته، فمن قبل عنه فإنما قبل بفرض الله قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (١) .

قال البيهقي : وقوله في الحديث : «في كتابه» إن صحت هذه اللفظة فإنما أراد فيما أوحى إليه، ثم ما أوحى إليه نوعان؛ أحدهما وحي يتلى، والآخر وحي لا يتلى (٢).

ويشهد لما قاله البيهقي في أن المراد بكلمة «في كتابه» أعم من القرآن ، ويشمل الوحي بنوعيه، المتلو ، وغير المتلو . قوله ﷺ لوالد الزاني بامرأة الرجل الذي صالحه على الغنم والخادم : «والذي نفسي بيه لأقضي بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد. وعلى ابنك جلد مائة ، وتغريب عام» (٣) قال الحافظ ابن حجر: المراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده، ويؤيده رواية القرآن وهو المتبادر. وقال ابن دقيق العيد (٤) : الأول أولى ؛ لأن الرجم والتغريب ليسا مذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ (٥) فين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه، وجلد الثيب ورجمه، فيما رواه الإمام مسلم عن عبادة بن الصامت ﷺ (٦) قال: قال

(١) جزء من الآية ٧ من سورة الحشر.

(٢) مفتاح الجنة ص ٤٢، ٤٣.

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا ١٢ / ١٤٠ رقم ٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨ . وأخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا ٦ / ٢١٤ رقم ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ واللفظ له .

(٤) ابن دقيق العيد : هو محمد بن علي وهب المنفلوطي ، تقي الدين أبو الفتح، إمام حافظ فقيه، كان من أذكيا زمانه ، وقل أن ترى العيون مثله، وله يد طول في الأصول والمعقول، ولي قضاء الديار المصرية وتخرج به أئمة ، من مصنفاته: الاقتراح في علوم الحديث، وشرح العمدة، مات سنة ٧٠٢ هـ له ترجمة في : طبقات الحفاظ للسيوطي ٥١٦ رقم ١١٣٤ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤ / ١٤٨١ رقم ١١٦٨ ، والرسالة المستطرفة للكتاني ص ١٨٠ ، والديباج المذهب لابن فرحون ص ٤١١ رقم ٥٦٦ ، والدرر الكامنة ٤ / ٩١ رقم ٢٥٦ ، والبداية والنهاية ١٤ / ٢٧ ، وشذرات الذهب ٦ / ٥ ، والوفاء بالوفيات ٤ / ١٩٣ .

(٥) الآية ١٥ من سورة النساء.

(٦) عبادة بن الصامت: صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٢ / ٨٠٧ رقم ١٣٧٢ ، واسد الغابة ٣ / ١٥٨ رقم ٢٨٩١ ، وتاريخ الصحابة ص ١٩٠ رقم ١٠٠٤ ، والإصابة ٢ / ٢٦٨ رقم ٤٥١٥ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٦ رقم ٣٣٤ .

رسول الله ﷺ: «خذوا عني . خذوا عني . قد جعل الله لهن سبيلا . البكر بالبكر جلد مائة جلدة مائة ونفى سنة، والثيب بالثيب . جلد مائة والرجم» (١) .

قال الحافظ ابن حجر قلت: وهذا أيضًا بواسطة التبيين» (٢) .

وقلت : حتى لو صحت هذه اللفظة «في كتابه» وحملت على المتبادر منها وهو القرآن الكريم . فلا حجة في الحديث للمنكرين لحجية السنة، فالحديث عليهم لا لهم؛ لأن ما يحرمه أو يحله الرسول ﷺ ، هو حرام أو حلال في كتاب الله ﷻ الذي أمر بطاعته، ونهى عن مخالفته ﷺ . ويؤيد ذلك ما ثبت في صحيح السنة من حديث المقدم بن معد يكرب الكندي (٣) ؛ أن رسول ﷺ قال: «يوشك الرجل متكئا على أريكته، يحدث بحديث من حديثي ، فيقول بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ، فما وجدنا من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله ﷻ» (٤) .

قال الإمام الشافعي معقبًا : فقد ضيق رسول الله ﷻ على الناس أن يردوا أمره بفرض الله ﷻ عليهم اتباع أمره (٥) وقال الإمام البيهقي: وهذا خير من رسول الله ﷻ عما يكون بعده من رد المبتدعة حديثه فوجد تصديقه فيما بعده ﷺ (٦) .

أما حديث: لا يمسكن الناس على شيء... إلخ فأخرجه الإمام الشافعي وقال: إنها

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الحدود، باب حد الزني ٦ / ٢٤٠ رقم ١٦٩٠ .

(٢) انظر : فتح الباري ١٢ / ١٤٢ - ١٤٤ رقمي ٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨ .

(٣) المقدم بن معد يكرب: صاحبي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٤ / ١٤٨٢ رقم ٢٥٦٢ ، واسد الغاية ٥ / ٢٤٤ رقم ٥٠٧٧ ، وتاريخ الصحابة ص ٢٤٠ رقم ١٣١٧ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٩ رقم ٣٦٥ ، والإصابة ٣ / ٤٥٥ رقم ٨٢٠٢ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب في لزوم السنة ٤ / ٢٠٠ رقم ٤٦٠٤ ، والترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ ٥ / ٣٦ رقم ٢٦٦٤ وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه بن ماجة في سننه المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷻ والتغليظ على من عارضه ١ / ٢٠ رقم ١٢ ، واللفظ له وابن جبان في صحيحه (الإحسان بتقريب صحيح ابن جبان)، باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلاً وأمرًا وزجرًا ١ / ١٠٧ رقم ١٢ ، والحاكم في المستدرک ١ / ١٩١ رقم ٣٧١ ، وسكوت عنه الحاكم والذهبي، وصححه أحمد شاكر في هامش الرسالة للشافعي ص ٩٠ ، ٩١ .

(٥) الرسالة للشافعي ص ٢٢٦ .

(٦) دلائل النبوة للبيهقي ١ / ٢٥ .

من رواية طاووس وهو حديث منقطع^(١) . وأخرجه ابن حزم مرسلًا في الإحكام^(٢) ، وقال : إلا أن معناه صحيح؛ لأنه عليه الصلاة والسلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئاً من عند نفسه بغير وحي من الله تعالى به إليه، وأحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣) . فنص كتاب الله تعالى يقضى بأن كل ما قاله فهو عن الله تعالى^(٤) .

فالرواية لا حجة فيها لخصوم السنة، بل هي عليهم لا لهم كما مر في رواية: إني لا أحل إلا ما حل الله في كتابه... «ليس للناس أن يقولوا : كيف يحرم رسول الله ، ويحل ما ليس في القرآن؟ فإن الرسول مشرع، وهو لا يحل إلا ما كان حلالاً في شرع الله، ولا يحرم إلا ما كان حراماً»^(٥) . أ. هـ.

أما الحديث الثالث: سؤال بعض الصحابة النبي ﷺ هل يجب الوضوء من القيء؟ قال ﷺ : « لو كان واجباً ؛ لوجدته في كتاب الله » هذا الحديث عزاه الإمام الشوكاني إلى كتب أئمة الشيعة في الانتصار والبحر وغيرهما من حديث ثوبان بلفظه السابق^(٦) .

ووجدته في سنن الدارقطني عن ثوبان^(٧) أيضاً قال : كان رسول الله ﷺ صائماً في غير رمضان ، فأصابه غم أذاه، فتقيا، فقاء، فدعاني بوضوء فتوضأ، ثم أفطر، فقلت: يارسول الله أفريضة الوضوء من القيء؟ قال: لو كان فريضة لوجدته في القرآن... « قال الدارقطني: لم يروه عن الأوزاعي ، غير عتبة بن السكن وهو منكر الحديث^(٨) .

(١) انظر : الأم كتاب جماع العلم، باب الصوم ٧ / ٢٨٨ ، وفي كتاب الصلاة ، باب صلاة المريض ١ / ٨٠ ، ٨١ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ٢١٢ .

(٣) الآيتان ٤٣ ، من سورة النجم .

(٤) انظر : الإحكام لابن حزم ٢ / ٢١٢ .

(٥) السنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي ص ١٦٤ .

(٦) انظر : نيل الأوطار ١ / ١٨٧ .

(٧) ثوبان : هو ثوبان بن مجدر أبو عبد الله مولى رسول الله ﷺ صاحب جليل له ترجمة في: الاستيعاب ٢ / ٢١٨ رقم ٢٨٢ ، واسد الغابة ١ / ٤٨٠ رقم ٦٢٤ ، وتاريخ الصحابة ص ٥٦ رقم ١٧٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٤ رقم ٣٢٤ ، والإصابة ١ / ٢٠٤ رقم ٩٦٩ .

(٨) الدارقطني كتاب الطهارة ، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرغاف والقيء والحجامة ونحوه ١ / ١٥١ رقم ٤١ .

والحديث على فرض صحته؛ فالجواب عنه معلوم من الحديث السابق: «إنني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه ..» ورواية : «لا يمسكن الناس على بشيء ..» ويأتي مزيد من الإجابة في الحديث التالي : «السنة سنتان: سنة في فريضة... إلخ» .

أما قول الدكتور توفيق صدقي: «فهذا الحديث صح أو لم يصح فالعقل يشهد له ويوافق عليه، وكان يجب أن يكون مبدأ للمسلمين لا يحددون عنه»^(١) فسيأتي الرد على ذلك في المطلب الثاني (شبهة عرض السنة على العقل) .

أما الحديث الرابع: «السنة سنتان: سنة في فريضة، وسنة في غير فريضة... إلخ» . أخرجه الدارمي في سنته^(٢) مقطوعاً عن مكحول^(٣) ، والطبراني في الأوسط^(٤) ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وفيه عبد الله بن الرومي ضعفه غير واحد، ووهاه ، وقال الذهبي: روى خبراً كذباً^(٥) .

والحديث على فرض صحته فلا حجة فيه الخصوم؛ لأن الحديث إنما يشير إلى السنة بمعناها عند علماء الأصول: وهو «كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو ترك، أو كتابة، أو إشارة مفهومة أو هم مصحوب بالقرائن، أو غير ذلك مما ثبت الأحكام ويقررها، مما لم ينطق به الكتاب العزيز»^(٦) .

والسنة بهذا المعنى الأصولي تعترها الأحكام الخمسة:

١- الوجوب ٢- الحرام ٣- المكروه ٤- المباح ٥- المنذوب .

(١) انظر: مجلة المنار المجلد ٩ / ٥١٥ رقم ٩١٣ .

(٢) الدارمي في سنته المقدمة ، باب السنة قاضية على كتاب الله ١ / ١٥٣ ، ١٥٤ رقم ٥٨٩ بلفظ : «السنة سنتان: سنة الأخذ بها فريضة: وتركها كفر، وسنة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غيره حرج» .

(٣) مكحول : هو مكحول الشامي، أبو عبد الله ، ثقة، فقيه كثير الإرسال مات سنة ١١٣ هـ. له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢ / ٢١١ رقم ٦٨٩٩ ، والكاشف ٢ / ٢٩١ رقم ٥٦٢٠ ، وحاشية ابن العجمي هامش على الكاشف ٢ / ٢٩١ - ٢٩٣ ، والثقات للعجلي ص ٤٣٩ رقم ١٦٢٨ ، والثقات لابن حبان ٥ / ٤٤٦ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٤١ رقم ٨٧٠ .

(٤) الطبراني في الأوسط ٤ / ٣٩٢ رقم ٤٠١١ ، وقال الطبراني : (لم يرو هذا الحديث عن محمد إلا عيسى تفرد به عبد الله ، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الأوسط ، وقال: لم يروه عن أبي سلمة إلا عيسى بن واقد تفرد به عبد الله بن الرومي، ولم أر من ترجمه . انظر: مجمع الزوائد ١ / ١٧٢ ، وانظر مجمع البحرين في زوائد الجمعين الصغير والأوسط للطبراني ١ / ٢٣٣ رقم ٢٥٦ .

(٥) انظر : ميزان الاعتدال ٢ / ٤٢٢ رقم ٤٣١٧ ، ولسان الميزان ٣ / ٢٨٦ رقم ١٢٠٨ .

(٦) انظر: الإحكام للآمدي ١ / ١٢٧ ، وإرشاد الفحول للشوكاني ١ / ١٥٥ ، وأصول الفقه للخضري ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

فتارة تكون السنة واجبة (فريضة) وأصلها في كتاب الله ﷻ ، وذلك كثير مما جاؤت به السنة المطهرة ، مؤكدة لما جاء في القرآن الكريم من العبادات، والمعاملات، والحدود ، والأحوال الشخصية .

مثال ذلك : وجوب الوضوء للحدث الأصغر، والغسل للحدث الأكبر، والتيمم للحدثين على حد سواء عند فقد الماء .

يدل على ذلك قوله ﷺ : « لا تقبل صلاة أحدكم، إذا أحدث حتى يتوضأ »^(١) وعن علي ابن طالب رضي الله عنه قال : « سألت النبي ﷺ عن المذي؟ فقال: من المذي الوضوء، ومن المني الغسل »^(٢).

وعن عمران بن حصين^(٣) قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فصلى بالناس، فإذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: « ما منعك يا فلان أن تصلى مع القوم؟ » قال: أصابني جنابة ولا ماء؟ قال : « عليك بالصعيد؛ فإنه يكفيك »^(٤) .

وأصل هذه السنة الواجبة في كتاب الله قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾^(٥) .

١

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الوضوء، باب لا تقبل صلاة بغير طهور ١/٢٨٢ رقم ١٣٥ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة ١/ ١٠٤ رقم ٢٢٥ واللفظ له .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء في المني والمذي ١/ ١٩٣ رقم ١١٤، وقال هذا حديث حسن .

(٣) عمران بن حصين: صاحبي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٣/ ١٢٠٨ رقم ١٩٦٩ ، واسد الغابة ٤/ ٢٦٩ رقم ٤٠٤٨ ، وتاريخ الصحابة ص ١٨٣ رقم ٩٤٩ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٤٨ رقم ٢١٨ ، والإصابة ٣/ ٢٦ رقم ٦٠٢٤ .

(٤) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب التيمم باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ١ / ٥٣٣ رقم ٣٤٤ ، وأخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفاتنة ٣٠٠ / ١٩٩ رقم ٦٨٢ .

(٥) الآية ٦ من سورة المائدة .

وحد الحراية واجب بالسنة في قوله ﷺ : «من حمل علينا السلاح فليس منا»^(١).
قوله ﷺ : « من خرج على الطاعة وفارق الجماعة ومات، فميتة جاهلية»^(٢).

وأصل هذا الحد في كتاب الله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

وحد الردة واجب بالسنة في قوله ﷺ : «لا يحل دام امرئ مسلم إلا ياحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(٤).

وأصل هذا الحد في كتاب الله في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَتٌ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٥) وهذا الاستدلال بالآية وإن لم يكن صريحاً .

فهو يمشي مع من لا يرى استقلال السنة بالتشريع، فيقولون: السنة الواجبة هنا ليست زيادة على شئ في القرآن، وإنما هي زيادة الشرح المستنبط من المشروح بإلهام إلهي، ووحى رباني، وتأيد سماوي^(٦) فهي عندهم مبنية لنصوص القرآن بأي نوع من البيان .

وأصل هذا الحد في كتاب الله ﷻ عند من يرى استقلال السنة بالتشريع، عموم الآيات الدالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ وطاعته المطلقة في كل ما يأمر به وينهى

(١) متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ : « من حمل علينا السلاح فليس منا» ١٣ / ٢٦ رقم ٧٠٧١ ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ من «حمل علينا السلاح فليس منا» ١ رقم ١٠٠ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الإمامة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ٦ / ٤٧٩ رقم ١٨٤٨ .

(٣) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

(٤) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الديات، بال قول الله تعالى «النفس بالنفس والعين بالعين» ١٢ / ٢٠٩ رقم ٦٨٧٨، ومسلم (بشرح النووي) كتاب القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم ٦ / ١٧٩ رقم ١٦٧٦ .

(٥) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٦) منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٤٩٩ ، وانظر: الموافقات للشاطبي ٤ / ٩ - ١٤ .

عنه كقوله تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (١) .

ومثال السنة المحرمة : قوله ﷺ « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » (٢) فأصل ذلك التحريم في الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة والمرأة وخالتها، قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (٣) .

وهذا استدلال من لا يرى استقلال السنة بالتشريع، وقد عرفت مما سبق استدلال من يرى استقلالها.

فأمثال هذه السنة سواء كانت (واجبة أو محرمة) الأخذ بها هدى وتركها بعدم فعلها إذا كانت واجبة، وفعلها إذا كانت محرمة (ضلالة) كما في الحديث، وهو ما يتمشى مع تعريف الواجب والحرام عند الأصوليين .

فالواجب: مرادف للفرض عند الجمهور، هو ما طلب الشارع فعله على وجه اللزوم بحيث يائمه تاركه وقال الآمدي : «والحق في ذلك أن يقال : الوجوب الشرعي عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهض تركه سبباً للذم شرعاً في حالة ما» (٤) .

أما الحرام فهو ضد الواجب: قال الآمدي : والحق فيه أن يقال: هو ما ينتهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعل له (٥) .

أما قوله ﷺ في الحديث : « وسنة في غير فريضة » ؛ فالمراد بذلك السنة المباحة والمندوبة وقوله : «الأخذ بها فضيلة وتركها ليس بخطيئة» أي في فعلها ثواب، وليس في تركها عقاب، وهذا هو «المباح والمندوب» عند أهل الأصول .

فالمندوب: هو ما يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه، أو هو ما طلب الشارع فعله طلباً غير حتم (٦) . وقال الآمدي: فالواجب أن يقال : هو المطلوب فعله شرعاً من غير ذم

(١) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ : البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب النكاح، باب لاتنكح المرأة على عماتها ٩ / ٦٤ رقم ٥١٠٩، ومسلم (بشرح النووي) كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ٥ / ٢٠٥ رقم ١٤٠٨ .

(٣) الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٤) البحر المحيط للزركشي ١ / ١٨١ - ١٨٤ ، والإحكام للآمدي ١ / ٩٢ ، وأصول الفقه للخضري ص ٣٩ .

(٥) الإحكام للآمدي ١ / ١٠٦ .

(٦) أصول الفقه للخضري ص ٥٤ ، وانظر: أصول الفقه للشيخ خلاف ص ١١١ .

على تركه مطلقاً^(١) ومن ومن أسمائه : النافلة، والسنة، والمستحب، والتطوع وذلك عند الجمهور^(٢) .

ومثاله : الرواتب مع الفرائض، وصلاة العيدين، والاستسقاء، والكسوف، وصدقة التطوع... إلخ والأصل في ذلك حديث الأعرابي الذي علمه النبي ﷺ شرائع الإسلام وفرائضه ، وأنه ليس عليه غيرها إلا أن التطوع «فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : «أفلح أن صدق. أو دخل الجنة إن صدق»^(٣) .

والمباح : هو ما خير الشارع المكلف فيه بين فعله وتركه من غير مدح ولا ذم^(٤) . وقال الأمدى : والأقرب في ذلك أن يقال : هو ما دل الدليل السمعي على خطاب الشارع بالتخيير فيه الفعل والترك من غير بدل^(٥) .

ومن أسمائه : الحلال، والمطلق، والجائز^(٦) ، ومثاله قوله تعالى : ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(٧) . وقوله : «لحمزة بن عمرو الأسلمي^(٨) لما سأله عن الصيام في السفر : «إن شئت فصم وإن شئت فأفطر»^(٩) .

فأمثال هذه السنن المباحة والمندوبة الأخذ بها فضيلة ويثاب ويمدح الإنسان على فعلها، وإن تركها لم يكن مخطئاً ، ولا عقاب ولا لوم عليه .

(١) الإحكام للآمدي ١ / ١١١ .

(٢) البحر المحيط للزركشي ١ / ٢٨٤ .

(٣) متفق عليه من حديث طلحة بن عبيد الله ﷺ البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإلام ١ / ١٣٠ رقم ٤٦ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ١ / ١٩٨ رقم ١١ .

(٤) أصول الفقه الحضري ص ٦٠ ، وانظر : أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١١٥ .

(٥) الإحكام للآمدي ١ / ١١٥ .

(٦) البحر المحيط للزركشي ١ / ٢٧٦ .

(٧) الآية ١٠١ من سورة النساء .

(٨) حمزة بن عمر الأسلمي : صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ١ / ٣٧٥ رقم ٥٤٢ ، واسد الغابة ٢ / ٧١ رقم ١٢٥٢ ، وتاريخ الصحابة ص ٦٧ رقم ٢٣٣ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢ رقم ٥١ ، والإصابة ١ / ٣٥٤ رقم ١٨٣٧ .

(٩) متفق عليه من حديث عائشة - رضى الله عنها - البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار ٤ / ٢١١ رقم ١٩٤٣ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الصوم، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ٤ / ٢٥٣ رقم ١١٢١ .

وأصل هذه السنن في كتاب الله قوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (١) .

فهذا هو معنى الحديث على فرض صحته، فأين الدلالة فيه على عدم حجية السنة ووجوب عرضها على كتاب الله؟!!

وبعد

هذا ما قاله أهل العلم في أحاديث عرض السنة المطهرة على القرآن الكريم، التي أسس عليها أعداء الإسلام منهجاً خاصاً بهم في الحكم على صحة السنة بوجوب عرضها على الكتاب .

فما وافقه؛ فهو حجة، وما خالفه ولو مخالفة ظاهرة يمكن الجمع بينهما؛ فباطل مردود ليس من السنة .

وهذا منهج باطل، مردود، عماده الكذب والخديعة: لأنه يفضي إلى نفي حجية السنة النبوية التي لها دور في بيان الكتاب وتفسيره، أو التي أفادت حكماً مستقلاً : لأن كلاً من النوعين غير موجود فيه، فتكون وظيفة السنة مقصورة على تأكيد القرآن فقط، وبالتالي الحجة فيه وحده، ولا حجة في السنة على أي حكم شرعي بذاتها؛ لأنها لو كانت حجة على شيء لما توقف ذلك على ثبوت الشيء بحجة أخرى، وهذا كلام باطل لا يصح؛ لأن أحاديث العرض عند عرضها على كتاب الله وجدناها مخالفة لما فيه؛ لأنه لا يوجد في كتاب الله أن لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله بل يوجد في كتاب الله إطلاق التأسى به، والأمر بطاعته مطلقة من غير تقييد، والتحذير من مخالفة أمره جملة على كل حال .

وكما سبق من قول الأئمة : البيهقي، وابن عبد البر، وابن حزم (٢) ومن ثم فقد رجعت أحاديث العرض على نفسها بالبطلان، ثم إنه ورد في بعض طرقها عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إنه سيأتيكم مني أحاديث مختلفة، فما أتاكم موافقاً لكتاب الله وسنتي فهو مني، وما أتاكم مخالفاً لكتاب الله وسنتي فليس مني » (٣) . قال البيهقي : تفرد به صالح بن موسى الطلحي، وهو ضعيف لا يحتج

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وانظر : التعريفات للرحجاني ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢) راجع : ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٦٠٣ ، وانظر : مفتاح الجنة في الاحتجاج بالنسبة ص ٣٨ .

بحديثه^(١) .

قال السيوطي: قلت: ومع ذلك فالحديث لنا لا علينا : ألا ترى إلى قوله : «موافقاً لكتاب الله وسنتي»^(٢) .

ومع أن أحاديث عرض السنة على القرآن الكريم لا وزن لها سنداً عند أهل العلم كما سبق، إلا أن معناها صحيح وعمل بها المحدثون في تقديمهم للأحاديث متناً فجعلوا من علامات وضع الحديث مخالفته لصريح القرآن الكريم والسنة النبوية والعقل .

إلا أنهم وضعوا لذلك قيداً وهو استحالة إمكان الجمع والتأويل، فإذا أمكن الجمع بين ما ظاهره التعارض من الكتاب أو السنة أو العقل - جمعاً لا تعسف فيه يصار إلى الجمع والقول معاً ولا تعارض حينئذ ، وإن كان وجه الجمع ضعيفاً باتفاق النظائر، فالجمع عندهم أولى^(٣) .

وإعمال الأدلة أولى من إهمال بعضها ، وإلا فلنتعرف على الناسخ والمنسوخ فنصير إلى الناسخ ونترك المنسوخ، وإلا نرجح بأحد وجوه الترجيحات المفصلة في كتب الأصول وعلوم الحديث^(٤) ، والعمل بالأرجح حينئذ متعين، وهؤلاء المبتدعة لم يرفعوا بهذا الأصل رأساً ، جهلاً به أو عناداً كما قال الشاطبي^(٥) .

وإن لم يتمكن العالم من ذلك للتعاادل الذهني فاختلّفوا على مذاهب منها:

١- التخجير ٢- تساقط الدليلين والرجوع إلى البراءة الأصلية

(١) انظر: تقريب التهذيب ١/ ٤٣٣ رقم ٢٩٠٢، والكاشف ١/ ٤٩٩ رقم ٢٣٦٤، والمجروحين ١/ ٣٦٩، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٣٦ رقم ٣١٤، والضعفاء لأبي زرة الرازي ٢/ ٦٢٧ رقم ١٥٤، وخلاصة تهذيب الكمال ص ١٧٢ .

(٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالنسبة ص ٣٩ .

(٣) قال الإمام فخر الدين الرازي في المحصول : «والدليل القاطع ضربان : عقلي، وسمعي فإن كان المعارض عقلياً نظرنا فإن كان خبر الواحد قابلاً للتأويل كيف كان أولناه فلم نحكم بردة » انظر: المحصول في أصول الفقه ٢/ ٢١٠ .

(٤) انظر: إرشاد الفحول ٢/ ٣٦٩ - ٤٠٨ ، والمحصل في أصول الفقه ٢/ ٤٣٤ - ٤٨٨ ، والإحكام للآمدي ٤/ ٢٠٦ ، والموافقات للشاطبي ٤/ ٦٤٠ ، والمستصفى للغزالي ٢/ ٣٩٢ ، والإبهاج في شرح المنهاج ٣/ ٢٠٨ ، والبحر المحیط ٦/ ١٠٨ - ١٩٤ ، والمعتمد في أصول الفقه ٢/ ١٧٦ - ١٧٨ ، وأصول السرخسي ٢/ ١٤٥ ، ٢٤٩ ، وفتح المغيث للعراقي ص ٣٣٧ - ٣٣٩ ، وتدريب الراوي ٢/ ١٩٨ - ٢٠٣ ، والاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي ص ٥٩ - ٩٠ ، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٥) الاعتصام باب في مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ ، وانظر : الإحكام لابن حزم ١/ ١٦١ .

٣- الأخذ بالأغلظ ٤- التوقف .

ومعلوم بأن التوقف هنا حتى يمكن الجمع أو التأويل أو الترجيح . وكل ما سبق قال به من المعتزلة صاحب المعتمد في أصول الفقه في باب الأخبار المعارضة، وباب ما يترجح به أحد الخبرين على الآخر»^(١) .

قال الحافظ ابن حجر: «فصار ما ظاهرة التعارض واقعاً على هذا الترتيب الجمع إن أمكن ، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، والترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين ، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر، إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفى عليه وفوق كل ذي علم عليم»^(٢) .

ولا أعلم نقلاً عن أحد من العلماء برفض ورود الحديث بمجرد المخالفة الظاهرية مع القرآن الكريم ، أو السنة ، أو العقل مع إمكان الجمع، أو التأويل، أو الترجيح ، حتى من نقل عنهم الأصوليون إنكار الترجيح وردوا عليهم إنكارهم ، قالوا عند التعارض: يلزم التخيير أو الوقف^(٣) .

نعم لم ينقل رد السنة وجعلها بمجرد المخالفة الظاهرية إلا عن أهل البدع والأهواء كما حكاه عنهم الإمام الشاطبي في كتابه الاعتصام^(٤) ، وتابعهم ذيلهم في العصر الحديث من أصحاب المذاهب اللادينية .

وقصاري القول : إن أهل العلم مجمعون على أن السنة الصحيحة لا تخالف كتاب الله ﷻ ، ولا تخالف سنة أخرى صحيحة مثلها، ولا تخالف العقل، وما يبدو حيناً من تعارض هو من سوء الفهم لا من طبيعة الواقع، كما قال فضيلة الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله تعالى - : لا يتعارض حديث مع كتاب الله أبداً ، وما يبدو من تعارض هو من سوء الفهم لا من طبيعة الواقع»^(٥) .

(١) المعتمد في أصول الفقه ٢ / ١٧٦ ، ١٨٨ ، وانظر : الإحكام للآمدي ٤ / ٢٢١ ، والبحر المحيط ٦ / ١١٥ ، والمسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص ٤٤٩ .

(٢) نزهة النظر ص ٣٥ ، وانظر : فتح المغيث للسخاوي ٣ / ٧٣ ، وتدريب الراوي ٢ / ٢٠٢ .

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج ٢ / ٢٠٩ ، وفتح المغيث السخاوي ٣ / ٧٣ ، وانظر : المصادر السابقة نفس الأماكن .

(٤) الاعتصام باب في مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١ / ١٩٩ .

(٥) مائة سؤال في الإسلام ١ / ٢٤٤ ، وانظر : المكانة العلمية لعبد الرزاق في الحديث النبوي لفضيلة الأستاذ =

وعن دعوى تعارض الأحاديث مع بعضها يقول الحافظ ابن خزيمة : « لا أعرف أنه روى عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتي به لأؤلف بينهما » (١) .

قال الإمام ابن حزم: ليس في الحديث الذي صح شيء يخالف القرآن الكريم ولا سبيل إلى وجود خبر صحيح مخالف لما في القرآن أصلاً ، وكل خبر شريعة فهو إما مضاف إلى ما في القرآن ومعطوف عليه ومفسر لجملة، وإما مستثنى منه لجملة، ولا سبيل إلى وجه ثالث. فإن احتجوا بأحاديث محرمة أشياء ليست في القرآن قلنا لهم: قد قال الله ﷻ ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ (٢) فكل ما حرمة رسول الله ﷺ مثل الحمار الأهلي، وسباع الطير، وذوات الأنياب (٣) ، وغير ذلك؛ فهو من الخبائث، وهو مذكور في الجملة المتلو في القرآن ومفسر لها، والمعتزض بها يسأل: أيجرم أكل عذرتة أم يحلها؟ فإن أحلها خرج عن إجماع الأمة وكفر، وإن حرمها؛ فقد حرم ما لم ينص الله تعالى على اسمه في القرآن، فإن قال هي من الخبائث قيل له : وكل ما حرم عليه السلام؛ فهو كالخنزير، وكل ذلك من الخبائث . فإن قال قد صح الإجماع على تحريمها ، قيل له : قد أقررت بأن الأمة مجمعة على إضافة ما جاء عن النبي ﷺ من السنن إلى القرآن الكريم ، مع ما صح عنه ﷺ قال : « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري؟ ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » (٤) . فهذا حديث صحيح بالنهاي عما تعلل به هؤلاء

=الدكتور إسماعيل الدفتار ٢ / ٦٢٦ مبحث (حقيقة التعارض إنما هي في الفهم) . ويختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين للدكتور نافذ حسين حماد ص ١٢٥ - ١٨٨ .

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٧٣، وتدريب الراوي ٢ / ١٩٦، وفتح المغيث للعراقي ص ٣٣٦، وفتح المغيث للسخاوي ٣ / ٧١ .

(٢) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف .

(٣) سيأتي ترجمته ص ٤٥١، وانظر: أمثلة أخرى على ما اعترضوا عليه من الأحاديث الصحيحة لمخالفتها في نظرهم القرآن الكريم، ولا مخالفة في الحقيقة في الباب الثالث، حديث رؤية الله ﷻ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب لزوم السنة ٤ / ٢٠٠ رقم ٤٦٠٥ ، والترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ ٥ / ٣٦ رقم ٢٦٦٣ ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه ١ / ٢٠ رقم ١٣ من حديث أبي رافع ﷺ .

الجهال^(١) .

ويقول ابن حزم في موضع آخر : «إذا تعارض الحديثان، أو الآيتان، أو الآية والحديث، فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها، وكل من عند الله ﷻ ، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق»^(٢) .

ويتأيد ما قاله ابن حزم بما قال الإمام الشاطبي عند كلامه على حديث العرض: «ما أتاكم عنى فاعرضوه على كتاب الله - الحديث» قال : «إن الحديث إما وحي من الله صرف، وإما اجتهاد من الرسول - عليه الصلاة والسلام - معتبر بوحي صحيح من كتاب أو سنة، وعلى كلا التقديرين لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله ؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى أ. ه .

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢١٥، ٢١٦ بتصرف، وانظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي فصل «الأحاديث النبوية وربطها بالقرآن» ٢/ ١٢٧ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٦١ .

المطلب الثاني

شبهة عرض السنة النبوية على العقل والرد عليها

لم يكف أهل الزيغ والهوى بعرض السنة المطهرة على القرآن الكريم للحكم عليها قبولاً أو رفضاً ، وإنما سلكوا مسلكاً آخر في الحكم عليها والتشكيك فيها بعرضها على العقل (الصريح) ، فما وافقه قبل ولو كان آحاداً - صح أو لم يصح - وما لم يوافقه - حتى ولو مع إمكان التأويل - رده ولو كان متواتراً صحيحاً .

وهذا المسلك والمنهج (عرض السنة على العقل بالمفهوم السابق من أصول أهل الكفر والبدع والأهواء كما حكاه عنهم الأئمة : ابن قيم الجوزية ، وابن أبي العز ، وابن قتيبة ، والشاطبي .

يقول ابن قيم الجوزية: وبالجمللة فمعارضة أمر الرسل أو خيرهم بالمعقولات إنما هي طريقة الكفار»^(١) .

ويقول ابن أبي العز^(٢) : «كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً ، فما وافقه قال: إنه محكم، وقبله ، واحتج به ، وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تقويضاً ، أو حرفه وسمى تحريفه تأويلاً»^(٣) .

ويقول الشاطبي في باب (ماخذ أهل البدع بالاستدلال) : «ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم ويدعون أنها مخالفة للعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها، ولما ردوها بتحكم العقول كان الكلام معهم راجعاً إلى أصل التحسين والتقبيح العقليين، فإن محصول مذهبهم تحكيم عقول الرجال دون الشرع، وهو أصل من الأصول التي بنى عليها أهل الابتداع في الدين، بحيث أن

(١) مختصر الصواعق المرسلة ١ / ١٢١ .

(٢) ابن أبي العز : هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الشافعي أبو محمد، أحد الأئمة الأعلام، الملقب بسلطان العلماء، من مصنفاته : قواعد الأحكام في مصالح الأنام، والإمام في أدلة الأحكام ، والتفسير الكبير، مات سنة ٦٦٠ هـ . له ترجمة في : طبقات المفسرين للدودي ١ / ٣١٥ رقم ٢٨٨ ، والبداية والنهاية ١٣ / ٣٣٥ ، شذرات الذهب ٥ / ٣٠١ ، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢ / ٨٧٣ رقم ١٠ ، وذيل طبقات الفقهاء للشافعيين للعبادي ص ٣٦ .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢ / ٨٠ .

الشرع إن وافق آراءهم قبلوه، وإلا ردوه^(١) .

وبهذه الشبهة قال أهل الزيغ والهوى حديثاً : مثل محمود أبو رية^(٢) ، وقاسم أحمد^(٣) ، وسعيد العشماوي^(٤) ، ومحمد شحرور^(٥) ، وإسماعيل منصور^(٦) ، وجمال البنا^(٧) ، ونصر أبو زيد وغيره .

ومن الأحاديث التي يستشهد بها خصوم السنة المطهرة في وجوب عرضها على العقل، ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : « إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونه، قلته أو لم أقله، فصدقوا به، وإني أقول ما يعرف ولا ينكر وإذا حدثتم عني بحديث تنكرون، لا تعرفونه، فكذبوا به، فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف »^(٩) .

وهذا الحديث استدل به قديماً: الطائفة التي ردت الأخبار كلها، وناظر الإمام الشافعي واحداً من أتباعها كما حكاه الإمام الشافعي عنهم^(١٠) .

واستدل به حديثاً ؛ الدكتور توفيق صدقي^(١١) ، والأستاذ جمال البنا^(١٢) ، وغيرهم ممن سبقوا .

وروجه استدلالهم من هذا الحديث: أنه يفيد في نظرهم وجوب عرض ما نسب إلي

(١) الاعتصام ١/ ١٨٦، ١٨٧، ٢/ ٥٨٩ .

(٢) أضواء على السنة ص ١٩، ١٤٣ .

(٣) إعادة تقييم الحديث ص ٥٩ .

(٤) حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٩١، ٩٢ .

(٥) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٧٢٦ .

(٦) تبصير الأمة بمحقيقة السنة ص ٦٥٩ .

(٧) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٨٦، ١٦١، وانظر: كتابه الإسلام والعقلانية ص ٣٨ وما بعدها .

(٨) نقد الخطاب الديني ص ١٠١، ١٠٣، ١٣١، ١٣٢، وانظر له مفهوم النص ص ٢٨ .

(٩) أخرجه الدارقطني في سننه كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك باب، كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ٤/ ٢٠٨ رقمي ١٨، ١٩، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول الأصل الرابع والأربعون فيما يعدونه صدق الحديث ١/ ٣٥٧ واللفظ له . وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٣٢، ٣٣ رقم ١٤، والخطيب في تاريخه ١١/ ٣١١ رقم ٦٢٦٨ ، والبخاري في تاريخه ٣/ ٤٧٣ رقم ١٥٨٥ .

(١٠) الأم كتاب سير الأوزاعي ، باب سهم الفارس الراحل وتفضيل الخيل ٧/ ٣٣٩ .

(١١) مجلة المنار المجلد ٩/ ٥٢٢ .

(١٢) الأطلال العظيمان ص ٢٣١ .

النبي ﷺ على المستحسن المعروف عن الناس - حتى ولو كانوا أهل زيغ وضلالة - فما وافق عقول هؤلاء الناس؛ فهو من السنة حتى ولو لم يقله النبي ﷺ فعلاً ، وما خالف تلك العقول، فكذب ليس من سنة النبي ﷺ ، ولم يقله حتى ولو جاء متواتراً صحيحاً فالحجة عندهم في تلك العقول لا في السنة النبوية المطهرة .

الجواب عن الحديث:

هذا الحديث الذي استشهد به خصوم السنة المطهرة روي من طرق مختلفة كلها ضعيفة لا يصلح شيء منها، بل ولا مجموعها للاحتجاج والاستشهاد. وكشف عن ذلك علماء الحديث .

فقال الإمام البيهقي : «قال ابن خزيمة: في صحة هذا الحديث مقال، لم نر في شرق الأرض ولا غربها أحداً يعرف خبر ابن أبي ذئب^(١) من غير رواية يحيى بن آدم^(٢) ، ولا رأيت أحداً من علماء الحديث يثبت هذا عن أبي هريرة . وهو مختلف على يحيى بن آدم في إسناده ومتنه اختلافاً كثيراً يوجب الاضطراب، منهم من ينكر أبا هريرة، ومنهم من لا يذكر ويرسل الحديث، ومنهم من يقول في متنه : «إذا رويتم الحديث عنى فاعرضوه على كتاب الله»^(٣) .

وقال البخاري في تاريخه: وقال يحيى بن آدم عن أبي هريرة وهو وهم، ليس فيه أبو هريرة^(٤) ، وفي علل ابن أبي حاتم قال : قال أبي : هذا حديث منكر، الثقات لا يرفعونه^(٥) . أى لا يرفعون في إسناده فوق المقبري، ليوافق قول البخاري .

وقال العجلي في الضعفاء: ليس له إسناده يصح^(٦) والحديث ذكره ابن الجوزي في

(١) هو : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث ، المدني، أحد الأعلام، ثقة فقيه فاضل. مات ١٥٨ هـ . وقيل ١٥٩ هـ . له ترجمة في: تقريب التهذيب ٢ / ١٥٥ رقم ٦١٠٢ ، والكاشف ٢ / ١٩٤ رقم ٥٠٠١ والثقات لابن شاهين ص ٢٧٨ رقم ١١٤٠ ، والجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني ٢ / ٤٤٤ رقم ١٦٩٥ .

(٢) هو : يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا ، مولى بني أمية، أحد أعلام ثقة حافظ فاضل مات سنة ٢٠٣ هـ . له ترجمة في: تقريب التهذيب ٢ / ٢٩٦ رقم ٧٥٢٣ ، والكاشف ٢ / ٣٦٠ رقم ٦١٢٤ ، والثقات للعجلي ٤٦٨ رقم ١٧٨٩ ، والتعريف برواة مسند الشاميين للذكور على جهاز ص ٤٦٣ رقم ٨٧٤ .

(٣) انظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٣٩ .

(٤) التاريخ الكبير ٣ / ٤٧٤ رقم ١٥٨٥ ترجمة سعيد المقبري .

(٥) العلل لابن أبي حاتم ٢ / ٣١٠ .

(٦) الضعفاء الكبير ١ / ٣٢ ، ٣٣ رقم ١٤ .

الموضوعات^(١)، وتعبه في حكمه الحافظ السيوطي في كتابيه النكت البديعات على الموضوعات^(٢)، والآلئ المصنوعة^(٣) مقويا الحديث بشواهد، ووافقه على ذلك ابن عراق في تنزيه الشريعة^(٤)، وتعب السيوطي، وابن عراق في تقوية الحديث بشواهد الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف - رحمه الله تعالى - وسبق قوله في حديث عرض السنة على القرآن^(٥).

كما تعقب الأستاذ العلمي اليماني الإمام السيوطي في شواهد الحديث بروايته أحمد وابن ماجه .

فالشاهد الأول « رواية أحمد » بين فيه وهمه؛ بأنه ذكرها بسند متن آخر وهو: «المؤمن القوي خير وأفضل ... إلخ^(٦)»، والمتن الشاهد في رواية أحمد في سنده أبو معشر^(٧): وهو نجيح السندي، كان أول أمره ضعيفا، ثم اختلط اختلاطا شديدا، وجاء بأحاديث منكورة، ولا سيما في روايته عن سعيد المقبري، وهو الذي روى عنه هذا الحديث الشاهد^(٨)، مع أن سعيدا نفسه اختلط أيضا^(٩)، قال الحافظ الهيثمي^(١٠): أبو معشر نجيح ضعفه أحمد وغيره وقد وثق^(١١).

(١) الموضوعات ١/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) النكت البديعات على الموضوعات ص ٤٨ رقم ٢٣.

(٣) الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٢١٣.

(٤) تنزيه الشريعة ١/ ٢٦٤.

(٥) راجع: ص ٢٢١.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ٣٦٦.

(٧) المصدر السابق ٢/ ٣٦٧، ٤٨٣.

(٨) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢٧٩ هامش؛ والكاشف ٢/ ٣١٧ رقم ٥٨٠٢، والتقريب ٢/ ٢٤١ رقم ٧١٢٦، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٩ رقم ٧٥٨، ولسان الميزان ٧/ ٤٠٩ رقم ٥٠١٥ وميزان الاعتدال ٤/ ٢٤٦ رقم ٩٠١٧، والجرح والتعديل ٨/ ٤٩٣ رقم ٢٢٦٣، والمغنى ٢/ ٦٩٤، والضعفاء لابن نعيم ص ١٥٣ رقم ٢٥٤، والضعفاء والمتروكين ص ٢٣٥ رقم ٦١٨.

(٩) نهاية الاغتياب بمن روى من الرواة بالاختلاط ص ١٣٢ رقم ٤٠.

(١٠) الحافظ الهيثمي هو: علي بن أبي بكر بن سليمان، نور الدين أبو الحسن، إمام حافظ، رافق الحافظ العراقي في السماع، سمع جميع ما سمعه، من مصنفاته مجمع الزوائد، وبغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، وغير ذلك، مات سنة ٨٠٧ هـ. له ترجمة في: طبقات الحافظ للسيوطي ص ٥٤٥ رقم ١١٧٨، وأنباء الغمر ٢/ ٣٠٧، وشذرات الذهب ٧/ ٧٠، والأعلام ٤/ ٢٦٦.

(١١) مجمع الزوائد ١/ ١٥٤.

كما تعقب المعلمي اليماني الإمام السيوطي في الشاهد الثاني رواية ابن ماجة؛ بأن في سندها المقرري^(١) . وهو عبد الله بن سعيد أبي سعيد، متروك ساقط البتة^(٢) .

وأمثل شاهد روي في هذا المعنى، واستشهد به الحافظ السيوطي ما أخرجه أحمد والبخاري عن أبي حميد وأبي أسيد مرفوعاً : « إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب؛ فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم وتنفر أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد؛ فأنا أبعدكم منه »^(٣) .

والحديث أخرجه البخاري في تاريخه بلفظ: « إذا جاءكم الحديث عني يلين قلوبكم، فأنا أمرتكم به » ، ثم أخرج من طريق عباس بن سهل عن أبي بن كعب قال: « إذا بلغكم عن النبي ﷺ ما يعرف ويلين الجلد، فقد يقول النبي ﷺ الخير، ولا يقول إلا الخير .

قال البخاري: هذا أشبه وأصح^(٤) . قال البيهقي؛ يعني أصح من رواية من رواه عن أبي حميد، أو أبي أسيد وقد رواه ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد عن القاسم بن سهل، عن أبي بن كعب قال ذلك بمعناه، فصار الحديث المسند معلولاً^(٥) .

وهذا ما رجحه المعلمي من أربعة أوجه في تحقيقه للحديث في الفوائد المجموعة^(٦) .

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله والتغليظ على من عارضه ٢٣ / ١ رقم ٢١ .

(٢) الفوائد المجموعة ص ٢٧٩ هامش، وانظر: في ترجمة عبد الله المقرري، الكاشف ١ / ٥٥٨ رقم ٢٧٥٢، والتقريب ١ / ٤٩٧ رقم ٣٣٦٧، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٣٧ رقم ٤١٢، وميزان الاعتدال ٢ / ٤٢٩ رقم ٤٣٥٣، ولسان الميزان ٧ / ٢٦٣ رقم ٣٥٣٢، والجرح والتعديل ٥ / ٧١ رقم ٣٣٦، والمغنى ١ / ٣٤٠، وخلاصة تهذيب التهذيب الكمال ص ١٩٩، والضعفاء والمتروكين ص ١٥٢ رقم ٣٦٠ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٣ / ٤٩٧، ٥ / ٤٢٥، وأخرجه البخاري (كشف الأستار) ١ / ١٠٥، وقال البخاري لا نعلمه يروى من وجه أحسن من هذا، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٤٩، ١٥٠، رواه أحمد والبخاري ورجاله رجال الصحيح .

(٤) التاريخ الكبير ٥ / ٥١٤ رقم ١٣٤٩ .

(٥) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٤١ .

(٦) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية للشوكاني ص ٢٨١، ٢٨٢ هامش .

وبالجملة : فالحديث بطرقه وشواهد لا يصلح للاحتجاج والاستشهاد.
يقول الإمام الشوكاني : «فهذا الحديث بشواهد لم تسكن إليه نفسي، وإنني أظن أن ابن الجوزي قد وفق للصواب بذكره في موضوعاته»^(١) .
ويشهد لبطلان الحديث ما فيه من إباحة الكذب على النبي ﷺ : «قلته أو لم أقله فصدقوا به» . وفي لفظ : «ما بلغكم عنى من قول حسن لم أقله فأنا قلته» .
قال ابن حزم : « وهذا هو نسبة الكذب إلى رسول الله ﷺ ؛ لأنه حكى عنه أنه قال : « لم أقله فأنا قلته » فكيف ما لم يقله أيستجيز هذا إلا كذاب زنديق كافر أحق^(٢) ؟ » .

قلت : وفي هذا رد على ما زعمه كذباً جولدتسيهر من أن المحدثين يقررون «احتجاجاً» مثل حديث «ما قيل من قول حسن فأنا قلته»^(٣) .
وحسبنا بهذه الطائفة المستشهدة بهذا الحديث أنهم مقرون على أنفسهم، بأنهم كاذبون، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين »^(٤) أ . ه .

وعلى فرض صحة الحديث، فلا دلالة فيه على عدم حجية السنة النبوية، فكل ما يدل عليه أنه من أدلة صدق الحديث أن يكون وفق ما جاءت به الشريعة من المحاسن، فإن جاء على غير ذلك كان دليلاً على كذبه، ونحن نقول بذلك على ما هو مقرر عند المحدثين من علامات وضع الحديث ، تكذيب الحسن له^(٥) .
ويقول الحكيم الترمذي^(٦) في تأويل الحديث: « قوله ﷺ : « إذا حدثتم عنى

(١) المصدر السابق ص ٢٨١ .

(٢) أخرجه ابن حزم في الإحكام ٢/ ٢١٣ بسند فيه اشعث بن بزار، وقال فيه: كذاب ساقط لا يؤخذ حديثه، وبسند آخر فيه الحارث والعزمي وعبد الله بن سعيد، وضعف الأولين وقال في الثالث كذاب مشهور . وانظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) العقيدة والشريعة في الإسلام ص ٥٥ .

(٤) سبق تخريجه ص ٤٠ .

(٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية ص ٥١، وانظر: السنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي ص ١٦٤ .

(٦) الحكيم الترمذي هو : الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن، الزاهد، الواعظ، المؤذن، صاحب التصانيف النافعة، منها نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ، والرد على المعطلة ، وختم الأولياء عاش إلى -

بحديث تعرفونه، ولا تنكرونه» فنقول من تكلم بعد الرسول ﷺ بشئ من الحق، وعلى سبيل الهدى؛ فالرسول ﷺ سابق إلى ذلك القول وإن لم يكن قد تكلم بذلك اللفظ الذي أتى به من بعده، فقد أتى الرسول ﷺ بأصله مجملًا كما ثبت في صحيح السنة من حديث ابن مسعود ﷺ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «ليس من عمل يقرب إلى الجنة إلا قد أمرتكم به، ولا عمل يقرب إلى النار إلا قد نهيتكم عنه» (١).

فلذلك قال: «فصدقوا به قلته أو لم أقله»، أي إن لم أقله بذلك اللفظ الذي يحدث به عنى فقد قلته بالأصل والأصل مؤد عن الفرع، فجاء الرسول ﷺ بالأصل، ثم تكلم أصحابه والتابعون رضوان الله عليهم أجمعين من بعده بالفروع، فإذا كان الكلام معروفًا عن الحقيقين غير منكر؛ فهو قول الرسول ﷺ قاله أو لم يقله، يجب علينا تصديقه - وخاصة إذا لم يكن مما يقال من قبل الرأي ولم يرفعه؛ لأن الأصل قد قاله الرسول ﷺ وأعطاها لنا، وإنما قال ذلك لأصحابه الذين عرفهم بالحق، وإنما يعرف الحق الحق بهم، وهم أولوا الأبواب والبصائر (٢) رضوان الله عليهم أجمعين.

أما الشواهد لهذا الحديث وهو متن: «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم ... إلخ».

فعلى فرض صحته فلا دلالة فيه على وجوب عرض السنة على العقل، فكل ما يدل عليه التثبيت عند سماع الحديث وخاصة إذا كانت فيه ظلمة وركاكة ومجازفات باردة لا يقول مثلها النبي وهذا ما قرره المحدثون، وجعلوه من دلائل الوضع في الحديث وإن صح سنده (٣).

وفي ذلك يقول ابن الجوزي: «واعلم أن الحديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم، وينفر منه قلبه في الغالب» وروى عن الربيع بن خثيم (٤) قال: «إن للحديث

= حدود ٣٢٠ هـ. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤٥ رقم ٦٦٨، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٨٦ رقم ٦٤٢، ولسان الميزان لابن حجر ٥/ ٣٠٨، رقم ١٠٣٣، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٢/ ١٤٥، وتاريخ بغداد ١١/ ٣٧٣ رقم ٦٢٢٦.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک کتاب البيوع ٢/ ٥ رقم ٢١٣٦، وسكت عنه هو والذهبي، وأخرجه من حديث جابر، وصححه على شرط الشيخين وأقره الذهبي، ومن وجه آخر عن جابر وصححه الذهبي على شرط مسلم.

(٢) نواذر الأصول، الأصل الرابع والأربعون فيما يعدونه صدق الحديث ١/ ٣٦٠، ٣٦١.

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية ص ٥٠ رقم ٥٣.

(٤) الربيع بن خثيم: بضم المعجمة وفتح المثناة، ابن عائد بن عبد الله الثوري، أبو يزيد الكوفي، ثقة عابد مخضرم=

ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكرة»^(١) .

يقول الأستاذ يحيى المعلمي اليماني : «وعلى فرض صحة الخير، فلا سبيل إلى أن يفهم منه ما تدفعه القواطع، فمن المقطوع به، أن معارف الناس وآراءهم وأهواءهم تختلف اختلافاً شديداً، وأن هناك أحاديث كثيرة، تقبلها قلوب، وتنكرها قلوب. وبهذا يعلم أن ما يعرض للسامع من قبول واستبشار، أو نفور واستنكار. قد يكون حيث ينبغي، وقد يكون حيث لا ينبغي، وأما هذا - والله أعلم - إرشاد إلى ما يستقبل به الخير عند سماعه، وقد يكون منشأ ذلك: أن المنافقين كانوا يرجفون بالمدينة ويشيعون الباطل، فقد يشيعون ما إذا سمعه المسلمون، وظنوا صدقه ارتابوا في الدين، أو ظنوا السوء برسول الله، فأرشدوا إلى ما يدفع عنهم بادرة الارتياب، وظن السوء، ومع العلم بأن بادی الظن ليس بحجة شرعية، عليهم النظر والتدبر، والأخذ بالحجج المعروفة»^(٢) .

وبعد

فهذا قول أهل العلم في حديث: «إذا حدثتني بحديث تعرفونه ولا تنكرونه... إلخ» وشواهد وتبين لنا أنه لا حجة فيه لأعداء السنة وفي منهجهم بعرض السنة على العقل حيث الحكم عليها بالقبول أو الرفض .

ونقول أيضاً في بيان تهافت وبطلان شبهة: «عرض السنة على العقل» سائلين القائلين بها :

- أيهما الحاكم على الآخر النقل أم العقل ؟
- ما أراد بالعقل الصريح الذي ترددونه؟ وما حدوده؟ وما مدى الاتفاق عليه؟
- وهل يتعارض النقل مع العقل؟ وإذا تعرضا فأيهما أحق التقديم؟

=رياني حجة، قال له ابن مسعود: لو رأك رسول الله ﷺ لأحبك، مات سنة ٦٣ هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٢٩٤ رقم ١٨٩٣، والكاشف ١/ ٣٩١ رقم ١٥٢٩، والثقات لابن حبان ٤/ ٢٢٤، والثقات للعجلي ص ١٥٤ رقم ٤١٩ والثقات لابن شاهين ص ١٢٦ رقم ٣٣٩، ومشاهير عماء الأمصار ص ١٢٥ رقم ٧٣٧ .

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٣، والكفاية ص ٦٠٥ .

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكانى ص ٢٨٢ هامش .

وأخيراً هل أهمل المحدثون - حقاً - العقل في قبولهم للحديث وتصحيحه كما تدعون؟

الجواب

إننا إذا نظرنا في كتب الأصول نجد الإجابة على السؤال الأول أيهما الحاكم على الآخر النقل أم العقل ؟

فنجد أهل الأصول العلم بالأحكام (الحكم ، والحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم فيه) هو القطب الأول من الأقطاب الأربعة التي تندرج تحتها أصول الفقه، من هنا كان لابد من تعريف الحكم حيث له تعلق بالحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم فيه .

فنقول : الحكم لغة : المنع والصرف، ومنه الحكمة للحديدة التي في اللجام، وبمعنى الإحكام ، ومنه الحكيم في صفاته سبحانه^(١) .

وفي الاصطلاح : على المختار من قول الآمدي قال هو : «خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية»^(٢) وإذا تبين أن الحكم (خطاب الشارع) علم أنه لا حاكم على المكلفين سوى الله ﷻ ولا حكم إلا ما حكم به ﷻ «وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ»^(٣) وهذا بإجماع الأمة سوى من شذ من المعتزلة ، حيث حكموا العقل وجعلوه حاكماً .

وأنكر ذلك شارح مسلم الثبوت وقال : «إن هذا مما لا يجتزئ عليه أحد ممن يدعى الإسلام، بل إنما يقولون : «إن العقل معرف لبعض الأحكام الإلهية سواء ورد به الشرع أم لا . وهذا مأثور عن أكابر مشايخنا أيضاً»^(٤) .

والجمهور من الأصوليين، والمحدثين، والفقهاء، على خلاف ما ذهب إليه العلامة ابن عبد الشكور^(٥) ؛ حيث أثبتوا أن المعتزلة حكموا عقولهم، وجعلوها حاكمة لا

(١) البحر المحيط للزركشي ١ / ١١٧ .

(٢) الإحكام للآمدي ١ / ٩٠ .

(٣) الآية ٥٠ من سورة المائدة .

(٤) لفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١ / ٢٥ .

(٥) ابن عبد الشكور: هو محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي، الفقيه الحنفى الأصولى المنطقي، توفي سنة ١١١٩هـ . له ترجمة في الفتح المبين لعبد الله المراغى ٣ / ١٢٢، وأصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان إسماعيل ص ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

محكومة بحكم خالقها .

ولهذا فرع علماء الأصول على مسئلة (أنه لا حاكم سوى الله ، ولا حكم إلا ما حكم به) فرعوا على ذلك خلافاً للمعتزلة : « أن العقل لا يحسن ولا يقبح ، ولا يوجب شكر المنعم ، وأنه لا حكم قبل ورود الشرع »^(١) .

ثم إن الله ﷻ جعل العقول في إدراكها حداً تنتهى إليه لا تتعداه ، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب ، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري ﷻ في إدراك جميع ما كان ، وما يكون ، وما لا يكون ، إذا لو كان كيف يكون .

فمعلومات الله لا تنتهي ، ومعلومات العبد متناهية ، والمتناهي لا يساوى ما لا ينتهي ، وهذا قول ابن خلدون^(٢) : « وأعلم أن الشارع أعرف بمصالح ديننا وطرق سعادتنا ؛ لاطلاعه على ما وراء الحس ، والعقل يقف عاجزاً عن إدراك عالم ما وراء الطبيعة ، ولا تثقن بما يزعم لك الفكر من أنه مقتدر على الإحاطة بالكائنات وأسبابها ، والوقوف على تفصيل الوجود كله ، وسفه رأيه في ذلك ، وأعلم أن الوجود منحصر في مداركه لا يعدوها^(٣) .

ويقول الشاطبي مبطلاً زعم من قال : إن مصالح الدنيا تدرك بالعقل في قوله : « إن مصالح الدار الآخرة ومفاسدها لا تعرف إلا بالشرع . وأما الدنيوية فتعرف بالضرورات والتجارب والعادات والظنون المعتبرات » .

ويقول الشاطبي ردّاً : « أما إن ما يتعلق بالآخرة لا يعرف إلا بالشرع فكما قال ، وأما ما قال في الدنيوية فليس كما قال من كل وجه ، بل ذلك من بعض الوجوه دون بعض . ولذلك لما جاء الشرع بعد زمان فترة ، تبين به ما كان عليه أهل الفترة من انحراف الأحوال عن الاستقامة ، وخروجهم عن مقتضى العدل في الأحكام ومن أجل

(١) انظر : تفصيل ذلك في المستصفي للغزالي ٨ / ١ ، والإحكام للأمدى ١ / ٧٦ - ٩٠ ، والإبهاج في شرح المنهاج ١ / ٤٣ ، ١٣٥ ، وإرشاد الفحول ١ / ٥٦ ، وأصول الفقه للخضري ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) ابن خلدون : هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون ، أبو زيد ، الفيلسوف المؤرخ العالم البحاث ، ولي قضاء المالكية بمصر ، اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر) مات سنة ٨٠٨ هـ . له ترجمة في : الضوء اللامع ٤ / ١٤٥ رقم ٣٧٨ ، والأعلام ٣ / ٣٣٠ .

(٣) المقدمة الفصل العاشر في علم الكلام ص ٥٠٨ ، وانظر : الإسلام على مفترق الطرق الأستاذ محمد أسد ص ١٠٠ وما بعدها .

هذا القصور في تلك العقول وقع الإعذار والإنذار كما قال ﷺ : ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١).

ولو كان الأمر على ما قال بإطلاق ، لم يحتج في الشرع إلا إلى بث مصالح الدار الآخرة، خاصة وذلك لم يكن، وإنما جاء بما يقيم أمر الدنيا والآخرة معاً ، وإن كان قصده بإقامة الدنيا والآخرة، فليس بخارج عن كونه قاصداً لإقامة مصالح الدنيا، حتى يتأتى فيها سلوك طريق الآخرة، وقد بث في ذلك من التصرفات ، وحسم من أوجه الفساد التي كانت جارية، ما لا مزيد عليه .

فالعادة تحيل استقلال العقول في الدنيا بإدراك مصالحها ومفاسدها على التفصيل، اللهم إلا أن يريد هذا القائل أن المعرفة بها تحصل بالتجارب وغيرها، بعد وضع الشرع أصولها فذلك لا نزاع فيه» (٢) .

ومن هنا وجب أن يقدم ما حقه التقديم - وهو الشرع - ويؤخر ما حقه التأخير وهو نظر العقل؛ لأنه لا يصح تقديم الناقص حاكماً على الكامل؛ ولأنه خلاف المعقول والمنقول ، ولذلك قال : اجعل الشرع في يمينك والعقل في يسارك، تنبيهاً على تقدم الشرع على العقل (٣) .

ومن قدم العقل على الشرع لزمه القدح في العقل نفسه؛ لأن العقل قد شهد للشرع والوحي بأنه أعلم منه، فلو قدم عليه؛ لكان ذلك قدحاً في شهادته، وإذا بطلت شهادته؛ بطل قبول قوله، بل إن من قدم العقل على الشرع؛ لزمه القدح في الشرع أيضاً .

يقول الإمام الشاطبي :

أولاً : «إنه لو جاز للعقل تخطي مأخذ النقل، لم يكن الحد الذي حده النقل فائدة، لأن الفرض أنه حد له جداً ، فإذا جاز تعديه صار الحد غير مفيد، وذلك في الشريعة باطل، فما أدى إليه مثله .

(١) الآية ١٦٥ من سورة النساء .

(٢) الموافقات ٢ / ٣٦٠ وانظر : قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام ابن عبد السلام ١ / ٥ - ١٠ .

(٣) الاعتصام للشاطبي ٢ / ٥٦٨ .

ثانيًا: ما تبين في علم الكلام والأصول، من أن العقل لا يحسن ولا يقبح، ولو فرضناه متعديًا لماحده الشرع، ولكان محسنًا ومقبحًا ، وهذا خلف .

ثالثًا : أنه لو قدم العقل على النقل؛ لجاز إبطال الشريعة بالعقل، وهذا محال باطل .
وبيان ذلك : أن معنى الشريعة أنها تحد للمكلفين حدودًا في أفعالهم ، وأقوالهم، واعتقاداتهم وهو جملة ما تضمنته . فإن جاز للعقل تعدي حد واحد، جاز له تعدي جميع الحدود؛ لأن ما ثبت للشيء ثبت لمثله ، وتعدي حد واحد هو بمعنى إبطاله ، أي ليس هذا الحد بصحيح، وإن جاز إبطال واحد، جاز إبطال السائر، وهذا لا يقول به أحد، لظهور محاله»^(١) فكان تقديم العقل على النقل - لا لشيء إلا لأنه عقل - يتضمن القدح في العقل والنقل - كما مر وهذا ظاهر لا خفاء فيه .

ويقول الدكتور السباعي - رحمه الله تعالى - : ولننظر إلى المسألة من ناحية أخرى . ولنفرض أن تحكيم العقل في الأحاديث هو الصواب ، فنحن نسأل: أي عقل هذا الذي تريدون أن تحكموه؟

أعقل الفلاسفة ؟ إنهم مختلفون، وما من متأخر منهم إلا وهو ينقض قول من سبقه .
أعقل الأدباء؟ إنه ليس من شأنهم ، فإن عنايتهم - عفا الله عنهم - بالنوادر والحكايات .

أعقل علماء الطب، أم الهندسة ، أم الرياضيات ؟ ما لهم ولهذا؟
أعقل المحدثين؟ إنه لم يعجبكم ، بل إنكم تهمونه بالغباوة والبساطة .
أعقل الفقهاء؟ إنهم مذاهب متعددة، وعقليتهم - في رأيكم - لعقلية المحدثين .
أعقل الملحدين؟ إنهم يرون أن إيمانكم بوجود الله ، جهل منكم وخرافة .
أعقل المؤمنين بوجود الله ؟ فنحن نسألكم : عقل أي مذهب من مذاهبهم ترتضون؟

أعقل أهل السنة والجماعة؟ هذا لا يرضى الشيعة، ولا المعتزلة .
أم عقل المعتزلة ؟ إنه لا يرضى جمهور طوائف المسلمين فأبي عقل ترتضون^(٢) ؟

(١) الموافقات ١/ ٧٨ ، ٧٩، وانظر : مختصر الصواعق المرسلة ١/ ١١٠ .

(٢) السنة ومكانتها في التشريع ٣٩ ، ٤٠ .

فمجرد الاتفاق على طبيعة العقل الحاكم غير واردة .

يقول ابن قيم الجوزية: «فإن قالوا : إنما تقدم العقل الصريح الذي لم يختلف فيه اثنان على نصوص الأنبياء فقد رموا الأنبياء بما هم أبعد الخلق منه، وهو أنهم جاءوا بما يخالف العقل الصريح هذا وقد شهد الله وكفى بالله شهيدا، وشهد بشهادته الملائكة وأولوا العلم؛ أن طريقة الرسول ﷺ هي الطريقة البرهانية للحكمة كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(١) . وقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾^(٢) فالطريقة البرهانية هي الواردة بالوحي كتاباً وسنة معظمة للرشد داعية إلى الخير ، والطريقة العقلية - التقليدية التخمينية هي المأخوذة من رجل - من يونان - وضع بعقله قانونا من مقدمتين ونتيجة - يصحح بزعمه علوم الخلائق وعقولهم، فلم يستفد به عاقل تصحيح مسألة واحدة في شئ من علوم بنى آدم، بل ما وزن به علم إلا أفسده، وما برع فيه أحد إلا انسلخ من حقائق الإيمان كانسلاخ القميص عن الإنسان^(٣) .

ونقول لمن حكموا عقولهم في شرع الله ﷻ ، وقدموها عليه: إن تحكيم العقل وهو مخلوق في خالقه بحيث يقولون : يجب عليه بعثه الرسل، ويجب عليه الصلاح والأصلح، ويجب عليه اللطف، ويجب عليه كذا، وكيف يجوز هذا في حق الله ﷻ مما ورد في صفاته وأسمائه جل جلاله - في كتابه العزيز وسنة نبيه المطهرة؟ وكيف المعجزة؟ وكيف اليوم الآخر ، وما فيه من حساب، وعقاب، وجنة، ونار، وميزان، وصراط، وشفاعة...؟ إلى آخر ما ينطق به في تلك الأشياء (الإلهيات والنبوات والمعجزات للأنبياء والسمعيات الغيبية) .

نقول: إن قولكم بعقولكم في تلك الأمور - اعتراضاً - هذا يجب، هذا يستحيل، كيف هذا . هذا منكم اجتزاء على الله ﷻ ، وعلى عظمته جل جلاله ، واعتراض على حكمه وشرعه الحكيم، وتقديم بين يدي الله ورسوله، ومن أجل الباري وعظمه وعظم حكمه وشرعه، لم يجتزئ على ذلك، فله ﷻ الحجة البالغة والحكمة الكاملة،

(١) الآية ١٧٤ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١٣ من سورة النساء .

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ١/ ١١٢ ، ١١٣ بتصرف .

ولا معقب لحكمه ؛ فوجب الوقوف مع قوله تعالى : ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(١) . وقوله تعالى : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(٢) . وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾^(٣) . ويكفيك في فساد عقل معارض الوحي قرآنًا وسنة اجتزاءه على عصمة ربه ﷺ .

فكيف نجعل العقل حاكمًا على شرعه «كتابًا وسنة» ، ونقدمه عليه بعد كل هذا، وكيف نتصور أن الشارع الحكيم يشرع شيئًا يتناقض مع العقول المحكومة بشرعه الخفيف.

يقول الدكتور السباعي : «من المقرر في الإسلام أنه ليس فيه ما يرفضه العقل، ويحكم باستحالته ولكن فيه - كما في كل رسالة سماوية - أمور قد «يستغربها» العقل ولا يستطيع أن يتصورها»^(٤) في (الإلهيات والنبوات والمعجزات والسمعيات) فتلك الأمور فوق نطاق العقل وإدراكه، وقد يحصل الغلط في فهمها فيفهم منها ما يخالف صريح العقل، فيقع التعارض بين ما فهم من النقل وبين ما اقتضاه صريح العقل، فهذا لا يدفع^(٥) .

يقول ابن خلدون : «لأن هذه العقائد متلقاة من الشريعة كما نقلها السلف من غير رجوع فيها إلى العقل ولا تعديل عليه ...، فإذا هدانا الشارع إلى مدرك؛ فينبغي أن نقدمه على مداركنا، ونثق به دونها ، ولا ننظر في تصحيحه بمدارك العقل ولو عارضه، بل نعتمد ما أمرنا به اعتقادًا وعلمًا ، عما لم نفهم من ذلك ونفوضه إلى الشارع، ونعزل العقل عنه»^(٦) .

ويقول في موضع آخر: «وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه، بل العقل ميزان صحيح؛ فأحكامه يقينية، لا كذب فيها غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد

(١) الآية ١٤٩ من سورة الأنعام .

(٢) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء .

(٣) الآية ٤١ من سورة الرعد .

(٤) السنة ومكانتها في التشريع ص ٣٤ بتصرف يسير .

(٥) انظر : أمثلة على ذلك مما رفضوه بعقولهم والرد عليهم في الباب الثالث حديث رؤية الله ﷻ ٢ / ٢١٩ - ٢٢٩ ، وحديث عذاب القبر ونعيمه ٢ / ٢٨٢ - ٢٩٤ ، وانظر أيضًا : حديث الذباب ٢ / ٣٤٢ - ٣٥٣ .

(٦) المقدمة لابن خلدون الفصل الحادي عشر، في علم الإلهيات ص ٥٤٨ بتصرف يسير .

والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقائق الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمع في محال...، ومن يقدم العقل على السمع في أمثال هذا القضايا، فذلك لقصور في فهمه، واضمحلال رأيه، وقد تبين لك الحق من ذلك»^(١).

وفي ذلك يقول ابن قيم الجوزية: «إن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء؛ لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة. ومن تأمل ذلك فيما تنازع العقلاء فيه من المسائل الكبار؛ وجد ما خالف النصوص الصريحة الصحيحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها. فتأمل ذلك في مسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوت والمعاد؛ تجد ما يدل عليه صريح العقل، ونحن نعلم قطعاً أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، وإن أخبروا بمجازات العقول فلا يخبرون بما يحيله العقل»^(٢).

ونختم قضية التعارض بين العقل والنقل بسؤال افترضه الإمام يحيى بن الحسين القاسم الرسي العلم الثاني من علمى الأئمة الزيدية (ت ٢٩٨هـ) قال: «فإن قيل: هل يجوز أن تتضاد حجج الله وتختلف، فما تثبته حجة العقل تبطلها حجة الكتاب والسنة، وما تثبته حجة الكتاب والسنة تبطلها حجة العقل؟

فإن قال: نعم. ويكون ذلك ويوجد، استغنى عن مناظرته بجهله، واستدل على كفره بذلك، وخالف الخلق أجمعين، وقال بما لم يقل به أحد من العالمين، وافتضح عند نفسه فلا عن غيره؛ لأنه يزعم أن حجج الله تتناقض وتتضاد، وما تناقض وتتضاد فليس بحجة الله على العباد....، ولو تناقضت حججه، لبطلت فرائضه، ولو بطلت فرائضه؛ لبطل معنى إرساله للرسل....، فبان بحمد الله، لكل ذي عقل وفهم وتميز أن من قال بتناقض حجج الرحمن غير عارف به ولا مقرر به، ومن لم يعرف الله جل جلاله فلم يعبد، ومن لم يعبد فقد عبد غيره ومن عبد غيره؛ فهو من الكافرين، ومن كان الكافرين فقد خرج بحمد الله من حد المؤمنين، فنعوذ بالله من الجهل والعمى ونسأله الزيادة في الرحمة والهدى»^(٣).

(١) المصدر السابق الفصل العاشر في علم الكلام، ص ٥٠٩ بتصرف يسير.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ١/ ١١٤ وما بعدها.

(٣) رسائل العدل والتوحيد للدكتور محمد عمارة ٢/ ٣٠١ - ٣٠٣ بتصرف. وانظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ١/ ١١٤ - ١٣٠، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٧١، وانظر: ما سبق في الجواب عن شبهة عرض السنة على القرآن ص ٢٣٦ - ٢٣٩.

يقول الإمام البيهقي : « وعلى الأحوال كلها حديث رسول الله ﷺ الثابت عنه : قريب من العقول موافق للأصول، لا ينكره عقل من عقل عن الله الموضع الذي وضع به رسول الله ﷺ ، من دينه، وما افترض على الناس من طاعته، ولا ينفر منه قلب من اعتقد بتصديقه فيما قال واتباعه فيما حكم به، وكما هو جميل حسن من حيث الشرع، جميل في الأخلاق حسن عند أولى الألباب (١) .

وأخيراً هل أهمل المتحدثون - حقاً - العقل في قبولهم للحديث وتصحيحه كما زعم أعداء السنة النبوية المطهرة؟

هذا السؤال أجاب عنه الشيخ عبد الرحمن المعلمي - رحمه الله تعالى - في كتابه الأنوار الكاشفة بقوله : « كلا ، راعوا ذلك في أربعة مواطن : أولاً : عند السماع ، ثانياً : عند التحديث ، ثالثاً : عند الحكم على الرواة ، رابعاً : عند الحكم على الحديث .

أولاً : أما مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع : فيبدو ذلك واضحاً في اعتمادهم صحة سماع الصبي متى كان مميزاً فاهماً للخطاب ورد الجواب ، سواء كان ابن خمس ، أو أقل ، وروى ذلك بعد بلوغه الحلم ، ومتى لم يكن العقل فهم الخطاب ، ورد الجواب لم يصح سماعه حتى قال ابن الصلاح (٢) : وإن كان ابن خمسين سنة (٣) .

ويقول المعلمي في شرح ذلك « فالمثبتون إذا سمعوا خيراً تمتنع صحته أو تبعد ، لم يكتبوه ولم يحفظوه ، فإذا حفظوه لم يحدثوا به ، فإن ظهرت مصلحة لذكره ، ذكروه مع القدر فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته (٤) .

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٤١ .

(٢) ابن الصلاح : هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي ، أبو عمرو ، كان من أعلام الدين ، وأحد فضلاء عصره في التفسير ، والحديث ، والفقه ، والأصول ، متبحراً في ذلك يضرب به المثل ، من مؤلفاته ، علوم الحديث ، وشرح مسلم ، وغير ذلك . مات سنة ٦٤٣ هـ وله ترجمته في : طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٠٣ رقم ١١٠٧ ، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٣٠ رقم ١١٤١ ، والبداءة والنهاية ١٣ / ١٦٨ ، والعبر ٥ / ١٧٧ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٢١ ، وطبقات المفسرين للدواودي ١ / ٣٨٢ - ٣٨٤ رقم ٣٢٧ ، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٨٤ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٧ ، وانظر : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١٤ ، ١٥ ، وتدريب الراوي للسيوطي ٦ / ٢ .

(٤) الأنوار الكاشفة عبد الرحمن المعلمي ص ٦ .

ويقول الأستاذ أبو غدة - رحمه الله تعالى - : المراد بمراعاة العقل عند السماع، فحص التلميذ الواعي وانتباهه لحال الشيخ الرواي، الذي يريد أن يتلقى عنه، قبل سماعه منه، فإذا وجهه سيئ الحفظ، أو مضطرباً في الحديث أو شديد التدليس عند التحديث، أو يروى الواهيات، أو المنكرات، أو يسوق الموضوعات والخرافات، أو يقلب الأسانيد أو المتون، أو صاحب بدعة تتصل بحديثه، أو لا تتصل: أعرض عن التحمل عنه، والسماع منه. وكانوا يوغلون، ويدققون جداً في البحث عن الشيخ والكشف عن حاله قبل الأخذ عنه، حتى يقال لهم: أتريدون أن تزوجوه؟ روى الخطيب في الكفاية بسنده إلى : «شاذان الأسود بن عامر - قال : سمعت الحسن بن صالح يقول : كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا : أتريدون أن تزوجوه؟» (١).

وكثير من طلبة الحديث كانوا لا يكتبون عن أحد حتى يسأله عنه أئمة الشأن الذين يعرفون الرواة، ومن يجوز أن يكتب عنه، ومن لا يحل كتب حديثه للاحتجاج أو الاعتبار، فعن أبي العباس بن باذام قال : قال لي والوليد بن مسلم القرشي : وكنت إذا أردت أن آتي الشيخ أسمع منه شيئاً، سألت عنه قبل أن آتية الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، فإذا رأيت أن آتية آتيته» (٢) ونحو ذلك كثير منتشر في أخبار الرواة والمحدثين. وكثيراً ما كان بعض الطلبة يمتحنون الشيوخ قبل التلقي عنهم، فيقبلون لهم بعض الأسانيد في بعض الأحاديث، ويركبون عليها المتون، ويسألهم عنها على أنها من أحاديثهم وروايتهم، يفعلون هذا عمداً: امتحاناً للشيخ قبل السماع منه، فإن انتبه عرفوا ضبطه ومتانة حفظه وشدة يقظته ودقة وعيه، وأخذوا عنه، وإن تلقن وأقر : الحديث المقلوب والمغلوط تركوا الرواية عنه.

ومن نماذج مراعاتهم للعقل في قبول الحديث ورده عند السماع.

١- ما رواه الدارقطني في سننه عن سفيان بن عيينة قال : دخلت على الحجاج بن أرطاة (٣)، وسمعت كلامه، فذكر شيئاً أنكرته، فلم أحمل عنه شيئاً. وقال يحيى بن

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٩٣.

(٢) تهذيب الكمال للمزي ٣/ ١٤٧٥.

(٣) الحجاج بن أرطاة: هو حجاج بن أرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي، -

سعيد القطان: رأيت الحجاج بن أرطاة بمكة ، فلم أحمل عنه شيئاً» (١) .

٢- وروي الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن عبد الله المبارك (٢) ، قال : لو خبرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله محرر الجزري الرمي (٣) قاضى الرقة - لاخترت أن ألقاه ، ثم أدخل الجنة ، فلما رأيته كانت بعرة أحب إلى منه» (٤) .

ثانياً : وأما مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند الحديث - لا عند السماع والتحمل، فيبدو ذلك واضحاً في اشتراطهم العدالة، والضبط في صحة قبولهم للحديث، وتصحيحه .

ومن شروط العدالة بعد الإسلام : البلوغ والعقل ، فلا يقبل حديث غير البالغ على الصحيح (٥)، ولا المجنون سواء المطبق والمنقطع إذا أثر في الإفاقة (٦) .

وأما الضبط فيعرف بمدى موافقته لأهل الحفظ، فإن وافقهم غالباً ، ولو أتى بأنقص لا يتغير به المعنى ، أو في المعنى ؛ فهو ضابط محتج بحديثه، وإن وافقهم نادراً ، وكثرت مخالفته لهم والزيادة عليهم فيما أتى به؛ فهو مخطئ مغفل، عديم الضبط، لا يحتج

القاضي، أحد فقهاء ، صدوق، كثير الخطأ ، والتدليس. مات سنة ١٤٩هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١ / ١٨٨ رقم ١١٢٢ ، والكاشف ١ / ٣١١ رقم ٩٢٨ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٨٦ رقم ١٨١ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٨٧ رقم ١٧٢ ، والثقات للعجلي ص ١٠٧ رقم ٢٥٠ ، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد الذهبي ص ٥ رقم ٧٨ ، وحاشية سبط ابن العمري على الكاشف ١ / ٣١١ .

(١) الدارقطني في سننه كتاب الحدود والديات وغيره ٣ / ١٧٥ رقم ٢٦٦ .

(٢) عبد الله بن المبارك : هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة الأعلام وكان ثقة، عالماً ربانياً، متنبهاً، صحيح الحديث مات سنة ١٨١هـ . له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٤ رقم ٢٦٠ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ١٢٣ رقم ٢٤٩ ، والثقات للعجلي ص ٢٧٥ رقم ٨٧٦ ، والثقات لابن حبان ٧ / ٧ ، والديباج المذهب ص ٢١٢ رقم ٢٦١ ، وطبقات المفسرين لداودي ١ / ٢٥٠ رقم ٢٣٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٧ رقم ١٥٦٤ ، والفهرست لابن النديم ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٣) عبد الله بن محرز، بمهمات ، الجزري، القاضي، متروك، مات في خلافة أبي جعفر. له ترجمة في : تقريب التهذيب ١ / ٥٢٨ رقم ٣٥٨٤ ، والكاشف ١ / ٥٩٢ رقم ٢٩٤٤ ، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٤٨ رقم ٣٤٨ ، والمجروحين لابن حبان ٢ / ٢٢ ، والجرح والتعديل ٥ / ١٧٦ رقم ٨٢٤ ، والضعفاء لأبي نعيم ص ١٥١ رقم ١١٨ .

(٤) مسلم (بشرح النووي) المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين ١ / ١٣١ ، وانظر : محات من تاريخ السنة وعلوم الحديث الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٧٢ - ١٧٤ .

(٥) انظر : فتح المغيث للسخاوي ١ / ٣٠٧ ، وهو الذي حكاه النووي عن الأكثرين ، انظر : تدريب الراوي ١ / ٣٠٠ .

(٦) انظر : فتح المغيث للسخاوي ١ / ٣٠٧ وما بعدها ، وتدريب الراوي ١ / ٣٠٠ .

بحديثه، وإلى ذلك أشار الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - فيمن تقوم به الحجة؛ فقال: «إذا شارك أهل الحفظ وافق حديثهم»^(١).

ويقول أيضًا: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه، بأن الحديث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالة بالصدق منه»^(٢).

وقال الخطيب في الكفاية: «باب وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث»^(٣) يقول الأستاذ عبد الرحمن المعلمي: وفي الرواة جماعة يتساحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثًا بين البطلان، إلا وجدت في سنده واحدًا أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة^(٤).

يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى - : «إن المحدثين الحفاظ المتوسعين في جمع الحديث جرت عادتهم على سماع ما يحدث به من الأحاديث وما لا يحدث به، لأنه ينفع في وجوه كثيرة من علوم الحديث، ولذلك قالوا وقرروا هذا القاعدة، التي عبر عنها الحفاظ يحيى بن معين بقوله : «إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش» أي عند تحمل الحديث وتلقيه عن شيوخ الرواية، يجمعون منه ما استطاعوا عن كل شيخ، ولكن عند تحديثهم يفتشون فيما تحملوه من الأسانيد والمتون، فلا يحدثون إلا بالأسانيد المتصلة بالعدول الثقات الضابطين عن مثلهم، والمتون الخالية من الشذوذ والعلة .

وما تبين لهم من كذب أو وهم أو بلايا للرواة في الأسانيد، أو الشذوذ ، أو علة في المتنون يمكسون عن التحديث بها، ولا يذكرونها إلا مع البيان لما في تلك الأسانيد أو المتنون من ضعف وشذوذ، وربما يحرقون هذه الكتب ويقطعونها، وكل هذا تجده مذكورًا في تراجم طائفة كبيرة من الرواة المجروحين .

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٧١ فقرة رقم ١٠٠١ ، وانظر : فتح المغيث للسخاوي ١ / ٣٢٨ .

(٢) الرسالة للشافعي ص ٣٩٩ فقرة رقم ١٠٩٩ .

(٣) الكفاية ص ٦٠٣ .

(٤) الأنوار الكاشفة ص ٦ ، ٧ .

ونسوق هنا نموذج من ذلك : جاء في الميزان، وتهذيب التهذيب في ترجمة «خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي» «قال ابن أبي الحواري»^(١) : سمعت يحيى بن معين يقول: بالشام كتاب ينبغي أن يدفن : «كتاب الديات» لخالد بن يزيد بن أبي مالك . لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة. قال أحمد بن أبي الحواري. قد كنت سمعت هذا الكتاب من خالد بن يزيد، ثم أعطيته لابن عبدوس العطار، فقطعه وأعطى للناس فيه الخوائج»^(٢) .

ثالثاً : وأما مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على الرواة: فهذا يظهر كثيراً في كتب التراجم، فالأئمة كثيراً ما يبحر حون الراوى بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبيرين أو أكثر ، ويقولون : للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد : «منكر» أو «باطل» ، وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات والمثبتون لا يوثقون الراوى حتى يستعرضوا حديثه، وينقدوه حديثاً حديثاً^(٣) .

رابعاً : وأما مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على متون الأحاديث فهذا واضح في جعلهم من دلائل الوضع في الحديث مخالفتهم لبدهيات العقل^(٤) ، إلا أن ذلك مقيدٌ بعدم إمكان التأويل والمقصود بالتأويل هنا : محاولة التوفيق بين ما ظاهره التعارض بين المنقصول والمعلول وبشرط : «ألا يسرح العقل في مجال النظر والتأويل - وهو يوفق - إلا بقدر ما يسرحه النقل»^(٥) .

كما أن العقل مقيد بالمستسير بكتاب الله ﷻ ، وسنة نبيه ﷺ الثابتة .

(١) ابن أبي الحواري: هو أحمد بن عبد الله بن ميمون بن العباس التغلبي بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام، يكنى أبا الحسن بن أبي الحواري، بفتح المهملة والواو الخفيفة وكسر الراء، ثقة زاهد. مات سنة ٢٤٦ هـ له ترجمة في: تقريب التهذيب ١/ ٣٩ رقم ٦١، والكاشف ١/ ١٩٧ رقم ٥١، والثقات لابن حبان ٨/ ٢٤، والإرشاد للخليلي ص ١٣٤، ١٣٥، ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٣/ ١٦٢ .

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٥ رقم ٢٤٧٥، وتهذيب التهذيب ٣/ ١٢٦ رقم ٢٣٢، وانظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) الأنوار الكاشفة للمعلمي ص ٧ .

(٤) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٧٦، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢/ ٩٦ وهذا ما قاله ابن خلدون في مقدمته، مقررًا ما قرره أهل الحديث، بدليل دفاعه عن النقل وتقديمه على العقل إذا تعارض معه، وسفه عقول من يقدمون العقل على النقل عند التعارض الظاهري ، انظر المقدمة ص ٥٠٨، ولكن قاسم أحمد في إعادة تقييم الحديث ص ٥٩، استدلل بكلام ابن خلدون على وجوب أن تكون السنة مؤيدة بالقرآن والقياس العقلي - بمفهوم أعداء السنة . ولا حجة له فيما نقله عن ابن خلدون، لقوله بالقاعدة بمفهوم أهل الحديث .

(٥) الموافقات للشاطي ١/ ٧٨ .

وفي ذلك يقول الحكيم الترمذي : «وإنما تعرف، وتنكر العقول التي لها إلى الله سبيل يصل إلى الله ونور الله سراجها والعقل بصيرته ، والحق خبثته والسكينة طابعه فرجع إلى خلقه والحق عنده أبلج يضيء في قلبه كضوء السراج يقيناً وعلماً به كما قال ربيع بن خيثم : « إن على الحق نوراً وضوءاً كضوء النهار نعرفه، وإن على الباطل ظلمة كظلمة الليل ننكره » .

فالمحققون هكذا صفتهم يعرفون الحق والباطل وكذلك وعد الله تعالى المتقين فقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ (١) .

أما العقل المخلط المكب على شهوات الدنيا المحجوب عقله عن الله ﷻ فليس هو المغنى بهذا؛ لأن صدره مظلم، فكيف يعرف الحق؟ وإنما شرط رسول الله ﷺ فقال : «إذا جاءكم عنى حديث تعرفونه، ولا تنكرونها» (٢) .

قلت : وما سبق يتبين لنا أن «قاعدة عرض السنة على العقل» في الحكم على السنة النبوية المطهرة، قاعدة مقررة عند الحديث والفقهاء، وطبقوها فعلاً في قبولهم للأحاديث وتصحيحها، إلا أنها مقيدة باستحالة التأويل بالجمع بين ما ظاهره التعارض بين النقل وما استغربه العقل الواقف عند الحدود التي وضعها له خالقه، فلا يحسن إلا ما حسنه الشرع، ولا يقبح إلا ما قبحه الشرع، ولا يقدم حكمه على حكم رب العباد ﷻ .

وأخيراً : صدق الفاروق عمر ﷺ قال : « ألا إن أصحاب الرأي أعداء السنن أعتيمت الأحاديث أن يحفظوا فافتوا برأيهم فضلوا وأضلوا، ألا وإننا نفتدى ولا نبتدى، ونتبع ولا نبتدع، ما نضل ما تمسكنا بالآثر» وفي رواية قال : «إياكم ومجالسة أصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنة، أعتيمت السنة أن يحفظوها ، ونسوا الأحاديث أن يعوها، وسئلوا عما لا يعلمون، فاستحيوا أن يقولوا لا نعلم، فافتوا برأيهم فضلوا وأضلوا كثيراً، وضلوا عن سواء السبيل، إن نبيكم لم يقضه الله حتى أغناه الله بالوحي عن الرأي، ولو كان الرأي أولى من السنة، لكان باطن الخفين أولى بالمسح من ظاهرهما» (٣) .

(١) الآية ٢٩ من سورة الأنفال .

(٢) نواذر الأصول للحكيم الترمذي الأصل الرابع والأربعون فيما يعلونه صدق الحديث ١ / ٣٦١ ، وانظر : قواعد التحديث للقاسمي ص ١٦٥ .

(٣) الفقيه والمتفقه للخطيب ١ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، وقال ابن قيم الجوزية وأسانيده هذه الآثار =

وقال الحافظ ابن عبد البر : «ومن أعف نفسه من النظر، وأضرب عما ذكرنا، وعارض السنن برأيه، ورام أن يردها إلى مبلغ نظره؛ فهو ضال مضل، ومن جهل كذلك كله أيضاً وتقحم في الفتوى بلا علم ؛ فهو أشد عمى وأضل سبيلاً ... واعلم يا أخي : أن القرآن والسنة هما أصل الرأي ... ومن جهل الأصل لم يصل الفرع أبداً»^(١) . أ. ه .

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

=عن عمر في غاية الصحة. انظر: أعلام الموقعين ١/ ٥٥، وانظر: في نفس المصدر ١/ ٦٦، ٦٧، «معنى الرأي ، ومتى يكون محموداً ، ومتى يكون مذموماً» ، وانظر : المدخل إلى السنة للأستاذ الدكتور عبد المهدي ص ١١٤ ، ٢٥٩ .

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٧٣ بتصرف يسير .

المطلب الثالث

وفيه الشبه الآتية :

- أولاً : شبهة النهى عن كتابة السنة المطهرة والرد عليها .
 - ثانياً : شبهة التأخر في تدوين السنة المطهرة والرد عليها.
 - ثالثاً : شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها .
 - رابعاً : شبهة أن الوضع وكثرة الوضعين للحديث أضعفت الثقة بالسنة النبوية.
- والرد عليها .

أولاً : شبهة النهى عن كتابة السنة المطهرة

وفيما ما يلي :

أ - استعراض الشبهة وأصحابها والرد عليها بما يلي:

أولاً : ذكر نماذج من الأحاديث والآثار الواردة في النهى عن كتابة السنة النبوية .

ثانياً : بيان درجة الأحاديث والآثار الواردة في النهى عن كتابة السنة النبوية .

ثالثاً : الجواب عن زعمهم بأن النهى يدل على عدم حجية السنة النبوية .

رابعاً : بيان علة النهى عن كتابة السنة كما وردت في الأحاديث والآثار التي استشهد بها خصوم السنة على شبهتهم .

ب - بيان علة النهى عن كتابة السنة عند أعدائها والرد على مزاعمهم الآتية :

أولاً : أن النهى عن كتابة السنة المطهرة يدل على أن النبي ﷺ وأصحابه ﷺ أرادوا ألا يكون مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر .

ثانياً : أن النهى يدل على أن النبي ﷺ وأصحابه ﷺ أرادوا ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم .

ثالثاً : أن النهى عن الإكثار من التحديث دليل على أن الصحابة ﷺ كانوا يجتهدون في مقابل السنة الشريفة ولا يأخذون بها .

رابعاً : أن النهى عن الإكثار من الرواية يدل على حجية السنة، واتهام على من أبى بكر وعمر ﷺ للصحابة بالكذب .

شبهة النهى عن كتابة السنة استعراض الشبهة وأصحابها

تتلخص هذه الشبهة في زعم المستشرقين وذيوهم من أعداء السنة : أن السنة النبوية لو كانت حجة لأمر النبي ﷺ بكتابتها ، ولعمل الصحابة والتابعون ﷺ أجمعين من بعده على جمعها وتدوينها ، حتى يحصل القطع بثبوتها بكتابتها كما هو الشأن في القرآن الكريم، ولكن الثابت أن النبي ﷺ - نهى عن كتابتها، وأمر بمحو ما كتب منها، وكذلك فعل الصحابة والتابعون، ولم يقتصر الأمر منهم على ذلك، بل امتنع بعضهم عن التحديث ، أو قلل منه، ونهى الآخرون عن الإكثار منه .

واستدل بتلك الشبهة بعض غلاة الشيعة حيث ذهبوا إلى عدم صحة النهى عن كتابة السنة النبوية من النبي ﷺ ، وسقم قول من يقول بذلك والذهاب إلى أن النهى عن كتابة السنة والمنع من التحديث بها كان نابغاً من موقف سياسى اتخذته الخليفة أبو بكر ، ثم عمر ، ومن بعده الخلفاء للحد من نشر فضائل أهل البيت، وتخوفاً من اشتهاار أحاديث الرسول ﷺ في فضل على وأبنائه ما دل على إمامتهم. مضافاً إلى مساس هذا التحديث بأصل مشروعية خلافتهم .

وأن روايات منع الكتابة إنما اختلفت في وقت متأخر لتبرير منع الشيخين أبى بكر وعمر- رضى الله عنهما - ومن حذا حذوهما .

وعلى أساس هذه الشبهة بنى على الشهرستاني^(١) كتابه «منع تدوين الحديث أسباب ونتائج»^(٢) ، وكذا مرتضى العسكري^(٣) في كتابه (معالم المدرستين)^(٤) ، وزكريا عباس داود^(٥) في كتابه «تأملات في الحديث عند السنة والشيعة»^(٦) ، ومروان

(١) علي الشهرستاني: كاتب شيعي معاصر، من مصنفاته منع تدوين الحديث أسباب ونتائج، طعن فيه في حجة السنة النبوية وفي روايتها من الصحابة الأعلام ، وخاصة أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية (رضى الله عنهم أجمعين).

(٢) منع تدوين الحديث ص ١٩، ١٨٥، ٢١٠، ٣٥٧، ٣٦٥، ٥٠٥.

(٣) مرتضى العسكري: كات شيعي معاصر، وعميد كلية أصول الدين الأهلية ببغداد (سابقاً) من مصنفاته: عيد الله بن سبأ وأساطير أخرى، ومعالم المدرستين، وخمسون ومائة صحابي مختلف، وأحاديث عائشة وأطوار من حياتها، وهو في كل مؤلفاته السابقة يعلن مذهب الرافضة في السنة والصحابة .

(٤) معالم المدرستين المجلد ٢ / ٦٠، ٦١ .

(٥) زكريا عباس داود: كاتب سورى شيعي معاصر، من مؤلفاته تأملات في الحديث عند السنة والشيعة، أعلن فيه مذهب الرافضة في السنة والصحابة .

(٦) تأملات في الحديث ص ٣٧، ٤٢، ٤٤- ٦٢ .

خليفات^(١) في كتابه (وركبت السفينة)^(٢) وغيرهم من أعداء السنة^(٣) .

واتفق المستشرقون مع الشيعة في عدم صحة النهي عن كتابة السنة في أول الأمر في عهد النبوة المباركة، بناءً على رأيهم في السنة النبوية بأنها وضعت على النبي ﷺ ونسبت إليه، مما هي إلا نتيجة للتطور الديني، والسياسي، والاجتماعي للمسلمين^(٤) .

وقد تزعم هذه الفرية صنمهم الأكبر «جولدتسيهر» ، والذي ذهب إلى أن الأحاديث الواردة في النهي عن كتابة السنة، والأحاديث الأخرى التي تحث على كتابتها ، ما هي إلا أثر من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأي في جانب آخر، إلى وضع الأقوال المؤيدة لنزعتهم المتناقضتين . فأهل الحديث يذهبون إلى كتابة السنة؛ لتكون دليلاً على صحتها والاحتجاج بها . فيقول : « إن الجميع متفقون على أنه لا يمكن إنكار أن تدوين الأحاديث كان له خصوم، وهذه الكراهية للكتابة لم تكن موجودة منذ البداية، ولكنها نشأت بسبب التحامل الذي ظهر فيما بعد^(٥) » ويقول في موضع آخر: « وفي هذا الموضوع هنالك مجموعتان من الآراء في حالة تناقض، ولكي نبين ذلك لابد لنا من الرجوع إلى حقب زمنية مبكرة من هذا النزاع .

وللفريقين آراؤهما الخاصة، وقد سيقَّت في صورة أحاديث نبوية، فيروى أحد الفريقين قول النبي ﷺ : « لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن، ومن كتب شيئاً فليمحه »^(٦) بينما يروى ابن جريج من الفريق الثاني حديثاً عن ابن عمرو؛ أنه سأل النبي ﷺ : « هل أقيد العلم؟ » فوافقه النبي ﷺ على ذلك، وعندما سئل عن معنى تقييده أجاب بأنها الكتابة^(٧) .

(١) مروان خليفات : كاتب سورى معاصر حصل على العالية (الليسانس) من كلية الشريعة بسوريا، تشيع وغالي في تشيعه من مؤلفاته : وركبت السفينة .

(٢) وركبت السفينة ص ١٧٣ - ١٨٠ .

(٣) مثل محمود أبو رية القائل عقب حديث (لا تكتبوا عني .. إلخ) هذا الحديث الذي بنينا عليه كتابنا هذا، انظر : أضواء على السنة ص ٣٤ ، وانظر : ممن قال بهذه الشبهة حسين الدراهمي الرافضي في مقدمة كتاب كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين لابن المطهر الحلي .

(٤) سيأتى تفصيل تلك الشبهة والرد عليها في شبهة التأخر في تدوين السنة ص ٣٤٦-٣٧٤ .

(٥) دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا ، العدد ١٠ ، ص ٥٦٦ .

(٦) سيأتى تحريجه انظر : ص ٢٧١ .

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرک كتاب العلم ١ / ١٨٨ رقم ٣٦٢ ، وانتقده الذهبي بأن فيه ابن المومل ضعيف، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٥٢ ، وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط ، وفيه عبد الله بن المومل وثقه -

وقد حدث حماد بن سلمة أن جد عمرو بن شعيب سأل النبي ﷺ : هل يكتب كل ما سمعه منه . فأجابه النبي ﷺ : «نعم» فقال له : في الغضب والرضا؟ قال : نعم؛ فإنني لا أقول في الغضب والرضا إلى الحق^(١) .

ويقول أبو هريرة : «إن رجلاً من الأنصار جلس يسمع من النبي ﷺ الأحاديث فلم يقدر على حفظها، فشكى ذلك إليه ، فقال له النبي ﷺ «استعن على ذلك يمينك»^(٢) .

وباختراع هذه الأحاديث حاول كلا الفريقين المتنافسين أن يقدم الحجج على صحة مذهبه دون أن يكشف أي منهم عن دوافعه . وسبب هذه القناعات الدينية^(٣) .

أما ذيول المستشرقين من دعاة اللادينية، فمع اعترافهم بصحة النهي عن كتابة السنة من النبي ﷺ في أول الأمر - لعل سيأتى ذكرها إلا أنهم أعرضوا عن تلك العلل ، وسفهاوا رأى من يقول بها من أئمة المسلمين من الحديث والفقهاء وسائر علماء المسلمين إلى يومنا هذا .

بالرغم من أن علة النهي عن كتابة السنة في أول الأمر واردة في الأحاديث التي استشهدوا بها على عدم حجية سواء كانت أحاديث مرفوعة أو آثار موقوفة ومقطوعة.

وهم في نفس الوقت أعرضوا عن الأحاديث التي تحت على كتابة السنة النبوية وأكثرها مرفوع إليه ﷺ وأكثر منها موقوف على الصحابة ، ومقطوع على التابعين، وفيه حرص كل منهم على كتابة السنة وتدوينها، وهم أنفسهم الذين روى عنهم النهي عن كتابة السنة، والنهي عن الإكثار منها .

ولم يبين لنا خصوم السنة سر هذا التناقض الظاهري في المرويات في الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة؟ مع عدم إقرارهم بعلّة وحكمة النهي؟

= ابن معين وابن حبان ، وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث، وقال الإمام أحمد: أحاديثه منكير. والحديث أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٦٨، والمحدث الفاضل ص ٣٦٤ .

(١) أخرجه أبو داور في سننه كتاب العلم، باب في كتاب العلم ٣/ ٣١٨ رقم ٣٦٤٦ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب العلم، باب الرخصة فيه ٥/ ٣٨ رقم ٢٦٦٦ وقال : ليس إسناده بذلك القائم. ونقل عن الإمام البخاري أن أحد رجال الإسناد وهو الخليل بن مرة منكر الحديث. وأخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٦٥ من عدة طرق في بعضها (ال خليل بن مرة) . وأخرجه الخطيب أيضاً في الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٤٩ رقم ٥٠٣. وفي إسناده (ال خليل بن مرة) أ.هـ .

(٣) دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير . نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠/ ٥٦٧ ، ٥٦٨ .

ولا يمكن أن يقبل منهم الإجابة بأن سر هذا التناقض في الروايات الناهية للكتابة والمرخصة لها - بأن النهى ناسخ للإذن ، وأن هذا النهى من النبي ﷺ والصحابة والتابعين - رضى الله عنهم أجمعين - دليل منهم على أنهم أرادوا ألا يجعلوا الأحاديث ديناً وشرعية عامة؛ كالقرآن، كما ذهب إلى ذلك الدكتور توفيق صدقي وتأثر به الأستاذ محمد رشيد رضا - رحمه الله - وتابعه في ذلك محمود أبو رية، وجمال البناء، وعبد الجواد ياسين، وغيرهم. إذ لا دليل على ذلك كما سيأتي في موضعه^(١) .

ثم إن أعداء السنة وهم في إنكارهم لحجية السنة النبوية خلطوا بين النهى عن كتابة السنة وبين تدوينها - حيث فهموا خطأ أن التدوين هو الكتابة - وعليه فإن السنة النبوية - ظلت محفوظة في الصدور لم تكتب إلا في نهاية القرن الأول الهجري، في عهد عمر بن عبد العزيز، وهو فهم غير صحيح، كما سيأتي في شبهة التأخر في التدوين.

ثم إنهم خانوا الأمانة العلمية . وهم يؤرخون للسنة المطهرة إذ استدلووا على عدم حجيتها بأحاديث مرفوعة وأخرى موقوفة على الصحابة، ومقطوعة على التابعين - وكلها تنهى عن كتابتها ومحو ما كتب منها، وجمعوا تلك الأحاديث من كتب الأئمة وهم يستعرضونها تمهيداً للرد عليها ، فنقلوا هذه الأحاديث التى تشير إلى شبهتهم، ولم ينقلوا الرد .

فالحافظ الخطيب البغدادي في كتابه تقييد العلم، عقد بابا بعنوان «الآثار والأخبار الواردة عن كراهة كتابة العلم» ، ثم أتبعه بباب ثان بعنوان «وصف العلة في كراهة كتاب الحديث» ، ثم أتبعه بباب ثالث بعنوان «الآثار والأخبار الواردة عن إباحة كتابة العلم»^(٢).

وكذلك فعل الحافظ ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» عقد بابا بعنوان «ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف» ثم أتبعه بباب عنوانه «بيان أن السلف كانوا يكرهون كتابة الحديث» وبعده باب بعنوان «ما ورد في كراهية السلف كتابة العلم ، وإنما كانوا يعتمدون على الحفظ» وبعده باب «ذكر الرخصة في كتابة العلم» وأخيراً باب «استحباب السلف كتابة العلم خشية النسيان»^(٣) .

(١) انظر : ص ٣٠٥-٣١٤ .

(٢) تقييد العلم ص ٢٩ - ١١٣ .

(٣) انظر : جامع بيان العلم ١ / ٦٣ - ٧٧ .

وكذلك فعل الحافظ الدارمي في كتابه السنن : ففي المقدمة عقد بابا وأسماء «من لم ير كتابة الحديث» وأتبعه بباب «من رخص في كتابة العلم»^(١) .

هذا فضلا عن الأبواب التي تحدثوا فيها عن حجية السنة، فما على خصوم السنة إلا بنقل الباب الذي يؤيدهم في دعواهم «الآثار والأخبار الواردة عن كراهة كتابة العلم» وغض الطرف عن بقية الأبواب التي تفحهم وتفضح كذبهم وتقيم عليهم الحجة كـ «باب وصف العلة في كراهة كتابة الحديث» وباب «الآثار والأخبار الواردة عن إباحة كتابة العلم» .

وهذا دأب أعداء الإسلام دائما يتصيدون أدلتهم من تراثنا الإسلامي الخالد، ولا يكلفون أنفسهم شيئا - فهو قوم تخصصوا في الخيانة العلمية وإلباس الحق ثوب الباطل.

ومن سلك ذلك المسلك واستدل بتلك الشبهة من أعداء السنة : «الدكتور توفيق صدقي^(٢) ، ومحمود أبو رية^(٣) ، وقاسم أحمد^(٤) ، وأحمد صبحي منصور^(٥) ، وإسماعيل منصور^(٦) ، ومحمد شحرور^(٧) ، وأحمد حجازي السقا^(٨) ، وجمال البنا^(٩) ، ومصطفى المهدي^(١٠) ، ونيازي عز الدين^(١١) ، ورشاد خليفة^(١٢) ، وعبد الجواد

(١) انظر: سنن الدارمي المقدمة ١/ ١٣٠ - ١٤٠ .

(٢) مجلة المنار المجلد ٩/ ٩١٣ .

(٣) أضواء على السنة ص ٤٦ .

(٤) إعادة تقييم الحديث ص ١١٤ - ١٢٨ .

(٥) حد الردة ص ٨٩، وعذاب القبر ص ٥، ٦، ومجلة روزاليوسف العدد ٣٥٣٠ ص ٥٠ .

(٦) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٧، ١٤، ٢٢٥ .

(٧) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٤٦، ٥٦٥ .

(٨) حقيقة السنة النبوية ص ١٢ .

(٩) الأعلان العظيمان ص ٢٦٨، ٢٦٩، والسنة ودورها في الفقه الجديد ص ٧ .

(١٠) البيان بالقرآن ١/ ٢٥ .

(١١) إنذار من السماء ص ١١٧، ١٣٤ .

(١٢) القرآن والحديث والإسلام ص ١٩ .

ياسين^(١)، وأحمد أمين^(٢)، وحسين أحمد أمين^(٣)، ومحمد حسين هيكل^(٤) وغيرهم .

نماذج من الأحاديث والآثار الواردة في النهي عن كتابة السنة النبوية :

أولاً : الأحاديث المرفوعة :

١- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن ؛ فليمححه ؛ وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار »^(٥) وفي رواية عنه قال : « استأذنا النبي في الكتابة فلم يأذن لنا »^(٦) .

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه ^(٧) قال : كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي ﷺ ، فخرج علينا ؛ فقال : ما هذا تكتبون ؟ فقلنا : ما نسمع منك ، فقال : أكتب مع كتاب الله ؟ فقلنا : ما نسمع . فقال : اكتبوا كتاب الله المحضوا كتاب الله ، أكتب غير كتاب الله ، المحضوا كتاب الله أو خلصوه ، قال : فجمعنا ما كتبنا في سعيد

(١) عبد الجواد ياسين : قاضى مصرى سابق ، تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ ، من مؤلفاته «السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ» شكك في هذا الكتاب في حجية السنة وفي روايتها . انظر : استشهاد بالشبهة التى معنا في كتابة السلطة في الإسلام ص ٢٣٨ .

(٢) أحمد أمين : هو : أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ ، تخرج بمدرسة القضاء الشرعي ، وتولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية ، ثم عين مدرساً بكلية الآداب بالجامعة المصرية فعميداً لها . من مؤلفاته : « فجر الإسلام ، وضحاها ، وظهره » وقد تحدث في كتبه السابقة عن الحديث فمزج بالدمس ، وخلط الحق بالباطل . مات سنة ١٩٥٤ م . له ترجمة في الأعلام ١ / ٣٧٩ ، انظر : استشهاد بالشبهة التى معنا في كتابه فجر الإسلام ص ٢٠٨ ، ٢١ ، ٢٣٣ ، وضحي الإسلام ٢ / ١٠٦ .

(٣) حسين أحمد أمين : كاتب مصري معاصر ، وهو ابن الأستاذ أحمد أمين . من مؤلفات حسين أحمد أمين « دليل المسلم الخزين » ردد فيه طعون المستشرقين في حجية السنة ، وانظر استشهاد بالشبهة التى معنا في كتابه دليل المسلم الخزين ص ٤٣ .

(٤) محمد حسين هيكل : كاتب مصري من رواد المدرسة العقلية الحديثة ؛ تأثر فيما كتب عن السنة وسيرة النبي ﷺ بالمستشرقين . انظر : تأثره بالشبهة التى معنا في كتابة حياة محمد ص ٥٥ .

(٥) أخرجه مسلم (ب شرح النووي) كتاب الزهد والرقائق ، باب الثبوت في الحديث ، وحكم كتابه العلم ٩ / ٣٥٦ رقم ٣٠٠٤ .

(٦) أخرجه الترمذي كتاب العلم : باب ما جاء في كراهية كتابة العلم ٥ / ٣٧ رقم ٢٦٦٥ . قال أبو عيسى : وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضاً عن زيد بن أسلم ، رواه همام عن يزيد بن أسلم وأخرجه الدارمي في سننه المقدمة ، باب من لم ير كتابة الحديث ١ / ١٣١ رقم ٤٥١ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٢ ، والقاضي عياض في الإلماع ص ١٤٨ .

(٧) ستأتي ترجمته في مبحث (أبو هريرة راوية الإسلام رغم أنف الحاقدين) ٢ / ١٠٣-١١٦ .

واحد، ثم أحرقناه بالنار. قلنا : أي رسول الله أنتحدث عنك؟ قال : نعم . تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب على متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار قال فقلنا: يا رسول الله أنتحدث عن بني إسرائيل؟ قال : نعم. تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج؛ فإنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه» (١) .

٣- وروي أيضاً عن زيد بن ثابت مرفوعاً (٢) .

ثانياً : الآثار الموقوفة والمقطوعة:

ذهب إلى النهى عن كتابة السنة النبوية جمع من الصحابة والتابعين منهم:

١- أبو بكر الصديق رضي الله عنه (٣) فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : جمع أبى الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث. فبات ليلة يتقلب كثيراً . قالت فغممة فقلت: أنتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال : أي بنيه هلمي الأحاديث التي عندك . فجئته بها . فدعا بنار فأحرقها وقال : خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل أئمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثني . فأكون قد نقلت ذلك» (٤) .

وفي رواية أخرى ، زاد بعد قوله فأكون قد نقلت ذلك، ويكون قد بقي حديث لم

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣/ ١٢ - ١٣ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٤ ، وفيه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم، متفق على ضعفه انظر : في ترجمته : تقريب التهذيب ١/ ٥٧٠ رقم ٣٨٧٩ ، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥٨ رقم ٣٧٧ ، والضعفاء لابن نعيم ص ١٠٢ رقم ١٢٢ والجرحين لابن حبان ٢/ ٥٧ ، والتاريخ الصغير ص ٢٠٨ رقم ٣٧٠ ، والتاريخ الكبير ٥/ ٢٨٤ رقم ٩٢٢ ، والجرح والتعديل ٥/ ٢٣٣ رقم ١١٠٧ ، ولسان الميزان ٨/ ٤٨٨ رقم ١٣٣٧٦ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب في كتاب العلم ٣/ ٣١٨ رقم ٣٦٤٧ ، وأحمد في المسند ٥/ ١٨٢ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٣ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٥ ، والقاضي عياض في الإلماع ص ١٤٨ .

(٣) أبو بكر الصديق: صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٣/ ٩٦٣ رقم ١٦٣٣ ، واسد الغابة ١٣/ ٣١٠ رقم ٣٠٦٦ ، وتاريخ الصحابة ٢٣ رقم ١ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢ رقم ١ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠ رقم ٢ ، والإصابة ٢/ ٣٤١ رقم ٤٨٣٥ .

(٤) ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٥ وقال لا يصح. والعجب ممن يدعون الأمانة العلمية مثل صاحب أضواء على السنة الذي نقل الرواية السابقة من التذكرة، ولم ينقل حكم الذهبي !!، انظر: أضواء على السنة ص ٤٩ ، وأعجب منه كذب لإسماعيل منصور على الإمام الذهبي حيث قال إسماعيل منصور بعد نقله الرواية السابقة من التذكرة «وحسب المنصف أن يرى هذه الرواية وهي كما وردت موثقة في تذكرة الحفاظ للذهبي» أ. هـ . انظر: تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٢٦ .

أجده فيقال : لو كان قال رسول الله ﷺ ماغاب على أبي بكر . إني حدثكم الحديث ولا أدري لعلني لم أتبعه حرفاً حرفاً .

قال الحافظ ابن كثير: هذا غريب من هذا الوجه جداً، وعلى بن صالح لا يعرف، والأحاديث عن رسول الله ﷺ أكثر من هذا المقدار بآلاف ولعله إنما اتفق له جمع تلك الأحاديث فقط ثم رأى ما رأى لما ذكر . وقال الحافظ السيوطي^(١) أو لعله جمع ما فاته سماعه من النبي ﷺ وحدثه عنه به بعض الصحابة كحديث الجدة^(٢) ونحوه ، والظاهر أن ذلك لا يزيد على هذا المقدار، لأنه كان أحفظ الصحابة وعنده من الأحاديث ما لم يكن عند أحد منهم كحديث : (ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض)^(٣) ، ثم خشى أن يكون الذي حدثه وهم فكره نقل ذلك، وذلك صريح في كلامه^(٤) أ . هـ .

٢- عمر بن الخطاب ؓ : عن عروة بن الزبير^(٥) : أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك ، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق

(١) السيوطي : هو عبد الرحمن بن أبي بكر محمد السيوطي ، جلال الدين ، كان إماماً حافظاً بارعاً ذا قدم راسحة في علوم شتى، فكان مفسراً ، محدثاً فقهياً أصولياً ، لغوياً ، مورخاً ، له تأليف بلغت نحو ستمائة مصنف منها : الأشباه والنظائر في القواعد الفقهية، والأشباه والنظائر في العربية ، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، والإتقان في علوم القرآن ، والجامع الكبير والصغير، والأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة مات سنة ٩١١ هـ . له ترجمة في : حسن المحاضرة للسيوطي ١ / ٣٣٥ رقم ٧٧ وشذرات الذهب ٨ / ٥١ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٣ ، واليدر الطالع للشوكاني ١ / ٣٢٨ رقم ٢٢٨ .

(٢) سيأتي تخريجه ٢ / ٢٦٠٢٥ .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الجنائز ، باب رقم ٣٣ ، ٣ / ٣٣٨ رقم ١٠١٨ وقال : أبو عيسى هذا حديث غريب . وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي يضعف من قبل حفظه . وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه . فرواه ابن عباس عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ أيضاً . وهذا الشاهد الذي ذكره الترمذي أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الجنائز ، باب ذكر وفاته ﷺ ١ / ٥٢٠ رقم ١٦٢٨ واللفظ له . وفي إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي فيه خلاف انظر : مصباح الزجاجة للبوصيري ١ / ٥٤٢ .

(٤) انظر منتخب كثر العمال ٤ / ٥٨ ، ٥٩ ؛ ودلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ٥٠٣ ، وانظر : كذب محمود أبو رية على محمد رشيد رضا بأنه صحح هذه الرواية ، في حين أن رشيد رضا نقل حكم الأئمة السابق انظر مجلة المنار ١٠ / ٧٦٤ ، وأضواء على السنة ص ٤٩ هامش .

(٥) عروة بن الزبير : هو عروة بن الزبير بن خويلد الأسدي ، أبو عبد الله المدني، روى عن أبويه، وخالته، وعلى، وخلق، وعنه بنوه عثمان، وعبد الله، والزهرى ، كان فقيها عالماً كثير الحديث ثبتاً مأموناً، مات سنة ٩٤ هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١ / ٦٧١ رقم ٤٥٧٧ ، والكاشف ٢ / ١٨ رقم ٣٧٧٥ ، والطبقات الكبرى لابن سعد ٥ / ١٧٩ ، والثقات للعجلي ص ٣٣١ رقم ١١٢١ ، والثقات لابن حبان ٥ / ٦٩٤ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٦٢ رقم ٥١ ، والبداية والنهاية ٩ / ١٠١ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٢ رقم ٤٢٨ .

عمر يستخير الله عز وجل فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال: « إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكتبوا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى ، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشئ أبداً» (١) .

٣- علي بن أبي طالب ؓ روى عنه قال : «أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاها، فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم» (٢) .

٤- أبو سعيد الخدري ؓ فعن أبي نضرة قال (٣) : قيل لأبي سعيد لو اكتتبنا الحديث فقال: لا نكتبكم، خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا (٤) ؓ .

وعنه من طريق آخر: «قال : أتريدون أن تجعلوها مصاحف، إن نبيكم ؓ كان يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنا نحفظ» (٥) .

وعنه من طرق آخر: «قال : قلت لأبي سعيد الخدري ؓ : إنك تحدثنا عن رسول الله ﷺ حديثاً عجيباً ، وإننا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص قال أردتم أن تجعلوه قرآناً لا ، لا ، ولكن خذوا عنا ، كما أخذنا عن رسول الله ﷺ» (٦) .

٥- أبو هريرة ؓ روى عنه أنه قال : نحن لا نكتب ولا نكتب» (٧) . بفتح نون الفعل الأول ، وضم نون الفعل الثاني .

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٦٤ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٤٩ .

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) أبو نضرة: هو المنذر بن مالك بن قطعة، بضم القاف وفتح المهملة، العبدى أبو نضرة، مشهور بكنيته، روى عن أبي سعيد الخدري، وابن عباس، وعن علي مرسلاً ، وعنه قتادة، وعوف، وابن أبي عروبة وخلق. متفق على توثيقه مات سنة ١٠٨ هـ . له ترجمة في: تقريب التهذيب ٢ / ٢١٣ رقم ٦٩١٥ ، والكشاف ٢ / ٢٩٥ رقم ٥٦٣٢ ، والثقات للعجلي ٤٣٩ رقم ١٦٣٣ ، والثقات لابن حبان ٥ / ٤٢٠ ، طبقات ابن سعد ٧ / ٢٠٧ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٢ رقم ٧٠٩ .

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٦٤ .

(٥) المصدر السابق ١ / ٦٤ ، وأخرجه الخطيب في المحدث الفاضل ص ٣٧٩ ، وتقييد العلم ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٦) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب من لم يرك كتاب الحديث ١ / ١٣٣ رقم ٤٧١ ، وابن المبارك في مسنده ص ١٤٢ رقم ٢٣١ ، وقال المحقق الأستاذ صبحي البدرى السامرائي إسناده صحيح، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٦٤ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٨ ، والمحدث الفاضل ص ٣٦٣ .

(٧) أخرجه الدامي في سننه المقدمة، باب من لم يرك كتاب الحديث ١ / ١٣٣ ، رقم ٤٧٢ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٦٦ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٤٢ .

وروي عن سيعد بن أبي الحسن^(١) قال : « لم يكن من أصحاب النبي ﷺ أكثر من أبي هريرة حديثاً عن رسول الله ﷺ ، وإن مروان زمن ما كان على المدينة أراد أن يكتب حديثه ، فأبى ، وقال : «ارووا كما نروى» فلما أبى عليه تغفله فأقعد له كاتباً لقناً ثقافاً فجعل أبو هريرة يحدثه ويكتب الكاتب ، حتى استفرغ حديثه أجمع ، قال : ثم قال مروان : تعلم أنا قد كتبنا حديثك أجمع؟ قال : «وقد فعلتم؟ قال نعم. قال فاقروه على إذا ، قال : فاقروه عليه ، فقال أبو هريرة : أما إنكم قد حفظتم ، وإن تطعني تمحه ، قال : فمحاها»^(٢) .

٦- ابن عباس - رضى الله عنهما - روى عنه أنه قال : «إنا لا نكتب العلم ولا نكتبه»^(٣) وفي رواية قال : «إنا لا نكتب في الصحف إلا الرسائل والقرآن»^(٤) .

٧- ابن مسعود ﷺ روى عنه : أن علقمة^(٥) جاءه بكتاب أو صحيفة من مكة أو اليمن فيها أحاديث في أهل بيت النبي ﷺ فدعا جاريته ثم دعا بطست فيها ماء فجعل يحوها ويقول : «نَحْنُ نَقْصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ»^(٦) القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بما سواه^(٧) .

(١) هو سيعد بن أبي الحسن البصري ، أخو الحسن البصري ، روى عن أمه ، وأبى هريرة ، وعنه أخوه ، وعوف ، وسليمان التيمي ، متفق على توثيقه ، مات سنة ١٠٠ هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١ / ٣٥٠ رقم ٢٢٩١ ، والكاشف ١ / ٤٣٣ رقم ٨٦٦ ، والثقات للعجلي ص ١٨٢ رقم ٥٣٦ ، والثقات لابن حبان ٤ / ٢٧٦ ، مشاهير علماء الأمصار ص ١١٥ رقم ٦٥٧ .

(٢) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٤١ .

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٦٤ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٤٢ .

(٤) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٤٢ ، ٤٣ ز

(٥) علقمة هو : علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، أبو شبيل ، أخو يزيد بن قيس ، روى عن أبي بكر وعمر و ابن مسعود ، وعنه ابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد ، وابن أخته إبراهيم النخعي ، وسلمه بن كهيل ، وآخرون ثقة ثبت فيه عابد مات ٦٢ هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١ / ٦٨٧ رقم ٤٦٩٧ ، والكاشف ٢ / ٣٤ رقم ٣٨٧٣ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٤٨ رقم ٢٤ ، وطبقات الحفاظ ص ٢٠ رقم ٢٤ ، والثقات للعجلي ٣٣٩ رقم ١١٦١ ، والبداية والنهاية ٨ / ٢١٩ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٥ رقم ٧٤١ .

(٦) الآية ٣ من سورة يوسف .

(٧) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٥٤ .

وفي رواية لابن عبد البر زيادة قال أبو عبيد^(١) : يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب، لهذا كره عبد الله النظر فيها^(٢) .

وفي رواية للدارمي عن مرة الهمداني^(٣) ، قال : جاء أبو مرة الكندي بكتاب من الشام فحمله فدفعه إلى عبد الله بن مسعود، فنظر فيه فدعا بطست ثم دعا بماء فمرسه فيه، وقال: إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم الكتب وتركهم كتابهم . قال حصين: فقال مرة : أما إنه لو كان من القرآن أو السنة لم يمحه ، ولكن كان من كتب أهل الكتاب^(٤).

٨- أبو موسى الأشعري^(٥) روى عن أبي بردة^(٦) قال : كتبت عن أبي كتباً كثيرة فمحاها وقال «خذ عنا كما أخذنا»^(٧) .

وعنه من طريق آخر عن أبي بردة قال: كان أبو موسى يحدثنا بأحاديث فنقوم أنا ومولى لي فنكتبها، فحدثنا يوماً بأحاديث فقمنا لنكتبها فظن أنا نكتبها فقال : «أتكتبان ما سمعتما مني؟» قالوا : نعم . قال: فجئاني به» فدعا بماء فغسله، وقال

(١) أبو عبيد هو : القاسم بن سلام بالتشديد، البغدادي، أبو عبيد، الإمام المشهور ثقة، فاضل، مصنف، له أقواله في شرح الغريب، مات سنة ٢٢٤هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ١٩ / ٢ رقم ٥٤٧٩، تهذيب التهذيب ٨ / ٣١٥ رقم ٥٧٢، الكاشف ١٢٨ / ٢ رقم ٤٥١١ ، وسؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم ص ٢٤٩ رقم ٣٣٨، وتاريخ بغداد ١٢ / ٤٠٣ رقم ٦٨٦٨ ، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١ / ١٥٠ رقم ٤٤ .

(٢) جامع البيان العلم ١ / ٦٦ .

(٣) مرة الهمداني هو : مرة بن شراحيل الهمداني، بسكون الميم، أبو إسماعيل الكوفي، هو الذي يقال له مرة الطيب، وإنما سمي طيباً لكثرة عبادته، روى عن ابن مسعود وعمر، وعنه عمرو بن مرة ، وابن أبي خالد ، ثقة عابد مات ٧٦هـ . وقيل بعد ذلك في : تقريب التهذيب ٢ / ١٧٠ رقم ٦٥٨٣، الكاشف ٢ / ٢٥٣ رقم ٥٣٦١ ، الثقات للعجلي ٤٢٤ رقم ١٥٥٥ ، مشاهير علماء الأمصار ١٢٧ رقم ٧٥٤ ، والأنساب المتفقة في الخط لابن القيسراني ص ٩٩ رقم ١٦٢ .

(٤) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة ، باب من لم ير كتابه الحديث ١ / ١٣٤ رقم ٤٧٧ .

(٥) أبو موسى الأشعري: صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ٣ / ٩٧٩ رقم ١٦٣٩ ، واسد الغابة ٦ / ٢٩٩ رقم ٦٢٩٦ ، وتاريخ الصحابة ص ١٥٤ رقم ٧٤١ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٣ رقم ١٠ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٤٧ رقم ٢١٦ ، والإصابة ٢ / ٣٥٩ رقم ١٠٩٥٠ .

(٦) أبو بردة هو : أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل اسمه عامر، وقيل الخارث، روى عن أبيه، وعلي، والزبير، وعنه عبد الله، ويوسف ، وحفيدة، بريد ابن عبد الله، متفق على توثيقه، مات سنة ١٠٤هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢ / ٣٦٠ رقم ٧٩٨١ ، والكاشف ٢ / ٤٠٧ رقم ٦٥٠٨ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٩٥ رقم ٨٦ ، وطبقات الحفاظ ص ٤٣ رقم ٨٤ ، وطبقات ابن سعد ٧ / ١٣٣ ، والثقات للعجلي ص ٤٩١ رقم ١٩٠٣ ، مشاهير علماء الأمصار ص ١٣٠ رقم ٧٧٦ .

(٧) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٣٩ .

«احفظوا عنا كما حفظنا»^(١) .

وعنه من طريق آخر عن أبي بردة أبي موسى قال كتبت عن أبي كتاباً فقال: «لولا أن فيه كتاب الله لأحرقته، ثم دعا بمركن أو بإجانة»^(٢) فغسلها، ثم قال: دع عني ما سمعت مني ، ولا تكتب عني؛ فإنني لم أكتب عن رسول الله ﷺ كتاباً كدت تهلك أباك»^(٣) .

٩- عمرو بن دينار^(٤) - رحمه الله - : روى عن سفيان الثوري^(٥) قال : قيل لعمر: إن سفيان يكتب، فاضطجع وبكى وقال «أخرج على من يكتب عني» قال سفيان : «وما كتبت عنه شيئاً ، كنا نحفظ»^(٦) .

١٠- الضحاك^(٧) - رحمه الله - : روى عنه أنه قال : «لاتتخذوا للحديث كرايس ككرايس المصاحف»^(٨) وعنه من طريق آخر قال : «يأتى على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغبارة لا ينظر فيه»^(٩) .

(١) أخرجه بن عبد البر في جامع البيان العلم ١/ ٦٦ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) إجابة : إناء فيه ماء متغير الطعم واللون. انظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٢٦ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ٩/ ٥٣ ، والطبراني في الكبير، ولم أجده في الجزء المطبوع من المعجم، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٥١ ، وعزاه إلى الطبراني في الكبير والبرار بنحوه إلا أن البرار قال : (احفظ كما حفظ رسول الله ﷺ ، ورجاله رجال الصحيح أ. هـ .

(٤) هو : عمرو بن دينار المكي، أبو محمد ، روى عن بن عباس، وابن عمر، وجابر، وعنه شعبة والسفيانان، ومالك، ثقة ثبت، وما قيل عنه من التشيع فباطل، مات سنة ١٢٦ هـ . له ترجمة في: تقريب التهذيب ١/ ٧٣٤ رقم ٥٠٤٠ ، والكاشف ٢/ ٧٥ رقم ٤١٥٢ ، والثقات للعجلي ٣٦٣ رقم ١٢٥٧ ، والثقات لابن حبان ٥/ ١٦٧ ، والتاريخ الكبير للبخاري ٦/ ٣٢٨ رقم ٢٥٤٤ .

(٥) سفيان الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، أمير المؤمنين في الحديث، روى عن عمرو بن دينار، وابن المنكر، وسلمة بن كهيل، وعنه القطان، وعلى بن الجعد، والفريابي، متفق على توثيقه، مات ١٦١ هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٣٧١ رقم ٣٤٥٢ ، الكاشف ١/ ٤٤٩ رقم ١٩٩٦ ، والثقات للعجلي ١٩٠ رقم ٥٧١ ، وتذكرة الحفاظ والأنساب المتفقه في الخط لابن القيسراني ص ٤٣ رقم ٤١ .

(٦) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٤٧ .

(٧) الضحاك هو : الضحاك بن مزاحم الهلالي ، الخرساني ، أبو القاسم ، أبو محمد، صدوق كثير الإرسال مات سنة ١٠٥ هـ . له ترجمة في تقريب التهذيب ١/ ٤٤٤ رقم ٢٩٨٩ ، والكاشف ١/ ٥٠٩ رقم ٢٤٣٧ ، والثقات لابن حبان ٦/ ١٨٥ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٧ رقم ١٥٦٢ .

(٨) أخرجه الخطيب في تقييد العلم، ص ٤٧ .

(٩) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٥ .

١١- عبيدة السلماني^(١) - رحمه الله - : « روى عنه أنه دعا بكتبه عند موته، فمحاها وقال: أخشى لأن يليها أحد بعدى، فيضعوها في غير مواضعها^(٢) .

١٢- إبراهيم^(٣) - رحمه الله - : روى عن فضيل بن عمرو^(٤) قال: قلت لإبراهيم : إني آتيك وقد جمعت المسائل، فإذا رأيته كأنما تختلس مني وأنت تكره الكتابة قال: لا عليك؛ فإنه ما طلب إنسان علماً إلا آتاه الله منه ما يكفيه، وقل ما كتب رجل كتاباً إلا اتكل عليه^(٥) .

١٣- علقمة - رحمه الله - روى أن مسروق^(٦) قال له : أكتب لي النظائر قال: أما علمت أن الكتاب يكره؟ قال : بلى إنما أريد أن أحفظها ثم أحرقها، قال «فلا بأس»^(٧) .

١٤- ابن عون^(٨) - رحمه الله - روى عن حماد بن زيد^(٩) قال : قال لي ابن عون:

(١) عبيدة السلماني هو : عبيدة بن عمرو السلماني بسكون اللام، ويقال بفتحها . أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير، مخضرم، فقيه ثبت مات سنة ٧٢هـ أبو بعدها ، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٦٤٩ رقم ٤٤٢٩ ، والكاشف ١/ ٦٩٤ رقم ٣٦٤٧ ، والثقات للعجلي ٣٢٥ رقم ١٠٩٢ ، والثقات لابن حبان ٥/ ١٣٩ ، ومشاهير علماء الأمصار ١٢٥ رقم ٧٣٥ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٥٠ رقم ٢٧ .

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٧ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٦١ .

(٣) إبراهيم هو : إبراهيم بن سويد النخعي روى عن علقمة، والأسود، وعنه فضيل بن عمرو، وسلمة بن كهيل، ثقة ، لم يثبت أن النسائي ضعفه له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٥٧ رقم ١٨٤ ، والكاشف ١/ ٢١٣ رقم ١٤٥ ، والثقات للعجلي ٥٢ رقم ٢٦ ، والثقات لابن حبان ٦/ ٦ ، ومشاهير علماء الأمصار ١٩٤ رقم ١٢٩٠ .

(٤) هو فضيل بن عمرو الفقيمي ، بالفاء والقاف مصغراً ، أبو النظر الكوفي، روى عن إبراهيم، والشعبي، وجمع، وعنه أبان من تغلب ، وحجاج بن أرطاة ، ثقة، مات سنة ١١٠هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ١٥ رقم ٥٤٤٧ ، والكاشف ٢/ ١٤٢ رقم ٤٤٨٧ ، والخرج والتعديل ٧/ ٧٣ رقم ٤١٥ ، والثقات للعجلي ٣٨٤ رقم ١٣٥٦ ، والثقات لابن حبان ٧/ ٣١٤ ، ومشاهير علماء الأمصار ١٩٧ رقم ١٣١٣ .

(٥) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٨ .

(٦) مسروق هو : مسروق بن الأجدع بن ممالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي روى عن أبي بكر ومعاذ وعلقمة، وعنه إبراهيم، وأبو إسحاق، ويحيى بن وثاب، ثقة فقهى عابد، مخضرم، مات سنة ٦٣هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ١٧٥ رقم ٦٦٢٢ ، والكاشف ٢/ ٢٥٦ رقم ٥٣٩١ ، مات سنة ٦٣هـ له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢/ ١٧٥ رقم ٦٦٢٢ ، والكاشف ٢/ ٢٥٦ رقم ٥٣٩١ ، والثقات للعجلي ٤٢٦ رقم ١٥٦١ ، والثقات لابن حبان ٥/ ٤٥٦ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٦ رقم ٧٤٦ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٤٩ رقم ٢٦ .

(٧) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٦٦ ، والخطيب في تقييد العلم ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٨) ابن عون : هو عبد الله بن عون بن أرطبان ، أبو عون البصري، من أتباع التابعين، روى عن أبي وائل، وإبراهيم، وحماد، وعنه شعبة، والقطان، متفق على توثيقه مات سنة ١٥٠هـ . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٥٢٠ رقم ٣٥٣٠ ، والكاشف ١/ ٥٨٢ رقم ٢٨٩٦ ، والثقات للعجلي ٢٧٠ رقم ٨٥٩ ، والثقات لابن شاهين ١٨٣ رقم ٥٩٠ ، ومشاهير علماء الأمصار ١٨٠ رقم ١١٨٥ .

(٩) هو : حماد بن زيد درهم الأزدي ، الجهضمي ، أبو إسماعيل البصري، روى عن ابن عون، وثابت، وأبي =

«إنى أرى هذه الكتب ، يا أبا إسماعيل ستضل الناس» (١) .

درجة الأحاديث الواردة في النهى عن كتابة السنة:

تكلم عن بيان درجة الأخبار والآثار الواردة في النهى عن كتابة السنة الشيخ عبد لرحمن المعلمي في كتابه (الأنوار الكاشفة) (٢) ، هذا فضلاً عن حكم بعض أئمة الحديث قديماً على بعضها ، كما مر حكم الذهبي، وابن كثير على رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإحراقه للأحاديث التي جمعها، والحافظ الهيثمي تكلم عن بعضها في مجمع الزوائد (٣) .

وخلاصة القول في الأحاديث المرفوعة: إنه لم يصح عن النبي ﷺ في النهى عن كتابة السنة إلا حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم مع اختلاف بعض العلماء في رفعه ووقفه، واعتبروا ذلك علة، فقال الحافظ ابن حجر : «ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال : الصواب وقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره» (٤) . واعتقد أن هذا الرأي مجانب للصواب؛ حيث إن الحديث مخرج في صحيح الإمام مسلم مرفوعاً - كما سبق ويؤيد الرفع أمران:

أولاً : ما ذهب إليه جمهور المحدثين وصححوه في مسألة «حكم تعارض الرفع والوقوف من بعض الثقات أو من راو واحد» أن الحكم للرفع كما قال ابن الصلاح؛ لأن الرفع مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافيًا فالمثبت مقدم عليه؛ لأنه علم ما خفى عليه .

ويقول الحافظ العراقي في تخريجه الكبير للإحياء عقب حكم اختلاف راويه في رفعه، ووقفه الصحيح الذي عليه الجمهور: أن الراوي إذا روى الحديث مرفوعاً

= حمزة، وعنه مسند، وعلى ، متفق على توثيقه مات سنة ١٧٩هـ . له ترجمة في تقريب التهذيب ١ / ٢٣٨ رقم ١٥٠٣ ، والكاشف ١ / ٣٤٩ رقم ١٢١٩ ، والثقات لابن شاهين ص ١٠٢ رقم ٢٣٩ ، والثقات لابن حبان ٦ / ٢١٧ ، والثقات للعجلي ص ١٣٠ رقم ٣٢٩ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٨٨ رقم ١٢٤٤ .

(١) أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص ٥٧ .

(٢) الأنوار الكاشفة ص ٣٤ - ٤٣ ، وانظر: دراسات في الحديث النبوي للدكتور الأعظمي ١ / ٧٦ - ٧٨ .

(٣) مجمع الزوائد ١ / ١٥٠ - ١٥٢ .

(٤) فتح الباري ١ / ٢٥١ رقم ١١٣ ، وقال العلامة أحمد محمد شاكر : وهذا غير جيد، فإن الحديث صحيح. انظر: الباعث الحثيث ص ١١١ .

وموقوفاً ، فالحكم للرفع؛ لأن معه في حالة الرفع زيادة، هذا هو المرجح عند أهل الحديث^(١) . ونحوه قول الخطيب : اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً ؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث، ويرفعه إلى النبي ﷺ مرة ، ويذكره مرة على سبيل الفتوى بدون رفع، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً^(٢)، وهذا ما نقله الماوردي عن الشافعي - رحمه الله - أنه يحمل الموقوف على مذهب الراوي، والمسند على أنه من قول النبي ﷺ يعني فلا تعارض حيث^(٣) .

ثانياً : على فرض صحة وقف هذا الحديث على أبي سعيد الخدري ﷺ : لكان له حكم المرفوع المسند؛ لأن النهي عن كتابة السنة النبوية - وهي المصدر الملازم للقرآن الكريم في التشريع الإسلامي ، هذا النهي مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا يقال من قبل الرأي ، فله حكم المرفوع المسند ، جزم به الرازي في المحصول وغير واحد من أئمة الحديث تحسناً للظن بالصحابي^(٤) ، بل وبالصحابة جميعاً الذين امتثلوا لأمر النبي ﷺ بالنهي عن الكتابة مع وجود علة النهي ، والأذن بالكتابة مع عدمها، حفاظاً على القرآن الكريم والسنة النبوية معاً ، فما استمدت السنة حجيتها إلا من كتاب الله ﷻ، ومن كتاب الله والسنة النبوية معاً استمدت بقية المصادر التشريعية حجيتها.

فلأن الحديث مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا مجال للرأى فيه، فحكمه الرفع ، ولا سيما وقد رفعه الراوي أيضاً^(٥) .

وفي صحة هذا الحديث رد على بعض غلاة الشيعة في زعمهم عدم صحة النهي عن كتابة السنة من النبي ﷺ وأن روايات النهي عن كتابة السنة اختلفت في وقت متأخر لتزير منع الشيخين أبي بكر وعمر من هذا حذوهما. وفي ذلك أيضاً إبطال للأساس الذي أسسوا عليه كتبهم في مسألة كتابة السنة وتدوينها كما فعل مرتضى العسكري،

(١) انظر: المغيث للسخاوي ١/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، وشرح الفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ١٧٨ ، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٢١ - ٢٢٣ ، وتوضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٣٤٣ .

(٢) الكفاية للخطيب ص ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/ ٣٤١ ، والمحصول للرازي ٢/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٩٥ .

(٤) المحصول للرازي ٢/ ٢٢١ ، وانظر: فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٤٤ ، وتدريب الراوي ١/ ١٩٠ ، ١٩١ ، وتوضيح الأفكار ١/ ٢٨٠ .

(٥) انظر: فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٩٥ .

وعلى الشهرستاني، ومروان خليفات وغيرهم ممن سبقوا .

أما الآثار الموقوفة فصحيح منها الحافظ الهيثمي رواية أبي بردة بن أبي موسى الأشعري بإسناد الطبراني في المعجم الكبير، والبزار في مسنده وبقية الروايات الموقوفة، وكذا المقطوعة يؤيد بعضها بعضاً، وتصلح حجة في بابها^(١) .

ويشهد لذلك اعتبار الأئمة ؛ كالخطيب، وابن عبد البر، والدارمي وغيرهم اعتمادهم بعض تلك الروايات في بيان موقف الصحابة والتابعين من كتابة السنة، وكراهيتهم للتدوين؛ لعل سيأتى ذكرها .

وفي ذلك رد على المستشرقين التابعين لصنمهم الأكبر «جولدتسيهر» في زعمه؛ بأن أحاديث النهى عن كتابة السنة مخترعة من قبل أهل الرأي لتأييد مذهبهم في إنكار صحة السنة والاحتجاج بها .

وفي ذلك يقول الدكتور يوسف العش ردّاً على جولدتسيهر: «إنه لم يصب حين قال: إن من ادعى عدم جواز الكتابة هم أهل الرأي، وأن مخالفهم هم من أهل الحديث، فالخلاف لم يكن بين هاتين الفئتين ؛ لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كعيسى بن يونس (١٨٧هـ) ، وحماد بن زيد (١٧٩هـ) ، وعبد الله بن إدريس (١٩٢هـ) ، وسفيان الثوري (١٦١هـ) ، وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة (١٦٧هـ) ، والليث بن سعد (١٧٥هـ) ، وزائدة بن قدامة (١٦١هـ) ، ويحيى بن اليمان (١٨٩هـ) وغيرهم .

ومن المحدثين من كره الكتابة كابن عليه (٢٠٠هـ) ، وهشيم بن بشير (١٨٣هـ) ، وعاصم بن ضمرة (١٧٤هـ) ، وغيرهم ، ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي (١٩٧هـ) ، وعكرمة بن عمار (١٥٩هـ) ، ومالك بن أنس (١٧٩هـ) وغيرهم^(٢) .

(١) انظر: شروط الاحتجاج بالضعيف في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٥، وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٨٦، ٨٧، وتدريب الراوي ١ / ١٧٦، ١٧٧، والباعث الحثيث ص ٣٤ .

(٢) انظر: تقييد العلم للخطيب، تصدير الدكتور يوسف العش ص ٢١، ٢٢، ودلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ٢٠٩ ، ٢٣١ .

الجواب عن زعم أعداء السنة بأن النهى عن كتابة السنة يدل على عدم حجيتها

أما أعداء السنة من دعاة اللادينية فمع اعترافهم بصحة النهى عن كتابة السنة من النبي ﷺ ومن صحابته الكرام؛ إلا أنهم اتخذوا من ذلك النهى دليلاً على عدم حجية السنة النبوية . غاضين الطرف كما سبق وأن أشرت عن علل النهى الواردة في نفس الأحاديث السابقة التي احتجوا بها ، بل غاضين الطرف من الأمر الصادر من النبي ﷺ لأصحابه ﷺ عقب نهيمهم عن الكتابة وهو التحديث والتبليغ للسنة النبوية بعد حفظها، وهو نفس الأمر الصادر من الصحابة للتابعين بعد نهيمهم عن الكتابة ، وعلى نفس الدرب صار التابعون من الناهين للكتابة، أمروا من نهوهم عن الكتابة من تابعي التابعين بحفظ السنة وتبليغها كما حفظوها عن صحابة رسول الله ﷺ وصدق النبي ﷺ فيما تنبأ به : «تسمعون ، ويسمع منكم، ويسمع من سمع منكم» (١) .

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق - رحمه الله - : «وكيف يكون نهيه ﷺ دليلاً على عدم الحجية والنهي ﷺ عقب هذا لنهى مباشرة عندما أمر الصحابة بالتحديث عنه، وفي الوقت نفسه يتوعد من يكذب عليه متعمداً أشد الوعيد، كما في حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه مسلم .

ويقول ﷺ في حجة الوداع : « ألا ليلغ الشاهد الغائب، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه (٢) .

ويقول أيضاً : نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً ، فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه» (٣) ويقول ﷺ لو فد عبد القيس - بعد أن أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع : «احفظوه وأخبروا به من

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب فضل نشر العلم ٣/ ٣٢١ رقم ٣٦٥٩ ، وأحمد في مسنده ١/ ٣٢١ ، والحاكم في المستدرک کتاب العلم: باب فضيلة مذاكرة الحديث ١/ ٩٥ وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وليس له علة ولم يخرجاه، وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود، ووافقه الذهبي وقال على شرطهما ولا علة له .

(٢) البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب التوحيد، باب قال الله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ ١٣ / ٤٣٣ رقم ٧٤٤٧ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض ٦/ ١٨٢ رقم ١٦٧٩ واللفظ له من حديث أبي بكر ﷺ .

(٣) سبق تخرجه ص ٣٩ .

وراءكم»^(١) . ويقول : « ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عنى وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله »^(٢) .

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق : « أليس الأمر بالحديث والتبليغ والحفظ، والإبعاد على الكذب عليه أشد الوعيد، والنهي عن عدم الأخذ بالسنة؛ دليلاً على أن السنة لها شأن خطير ، وفائدة جلية للسامع والمبلغ؟ فما هذه الفائدة وما هذا الشأن العظيم؟ أليس هو أنها حجة في الدين، وبيان للأحكام الشرعية. كما يدل عليه تعقيبه ﷺ الأمر بالتبليغ والحديث - في الروايات السابقة - بقوله ﷺ : « قرب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقهه ليس بفقيهه » « احفظوه وأخبروا من وراءكم » وقوله ﷺ « .. إلا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله » وقوله ﷺ « وحدثوا عنى ولا حرج » ألا يشعرك هذا القول أن القصد من تبليغ السامع الحديث لمن بعده، أن يأخذ الغائب ما اشتمل عليه الحديث من فقه وحكم شرعي؟ وهل يكون ذلك إلا إذا كان الحديث حجة، ودليلاً تثبت به الأحكام التى تضمنها؟ وهل يصح أن يذهب من عنده ذرة من عقل وإيمان إلى أن أمره ﷺ بالحديث والتبليغ إنما كان مجرد التسلية والمسامرة في المجالس كما يفعل بتواريخ الملوك والأمراء؟ كلا: فإن النبي ﷺ أجل وأعظم وأشد عصمة من أن يأمر أمته بما لا فائدة فيه، وبما هو مدعاة للهوهم وعبتهم .

واليك ما قاله الشافعي - تعليقاً على حديث «نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً...» المتقدم مما فيه تأييد لما ذكرنا لك .

(١) البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان ١ / ١٥٧ رقم ٥٣، ومسلم «بشرح النووي» كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين ١ / ٢١٢ رقم ١٧، واللفظ له، من حديث بن عباس - رضى الله عنهما - .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ ٥ / ٣٧ رقم ٢٦٦٤، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه ابن ماجه في سننه المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه ١ / ٢٠ رقم ١٢ من حديث المقدم بن معد يكرب .

قال ﷺ : " فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها أمراً يؤديها، والامرء واحد - : دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدي عنه حلال، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة فى دين ودنيا، ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه ويكون له حافظاً، ولا يكون فيه فقيهاً" (١) أ.هـ.

ثم نقول "ولا زال الكلام للدكتور عبد الغنى" : لا شك فى أنه ﷺ إنما نص على خصوص الكذب عليه، وخصه بهذا الوعيد الشديد مع دخوله فى عموم الكذب المعلوم حرمة للجميع؛ لأن الكذب عليه ﷺ مستلزم لتبديل الأحكام الشرعية، واعتقاد الحلال حراماً، والحرام حلالاً. وهذا الاستلزام لم يتفرع إلا عن حجية السنة، وأنها تدل على الأحكام الشرعية.

وإذا أردت أن تتحقق مما قلناه؛ فعليك بما رواه الشيخان عن المغيرة؛ أنه ﷺ قال : «إن كذباً على ليس ككذب على أحد. فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» (٢) ثم انظر إلى ما رواه مسلم عن أبى هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال : «يكون فى آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فأياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم» (٣).

وأخبرنى بربك : إذا لم يكن الحديث عن رسول الله ﷺ حجة، فعلام هذا التحذير من الأحاديث المكذوبة عنه؟ ولم يحصل بها الضلال والفتنة؟ ولو كان المقصود من التحديث بأحاديث رسول الله ﷺ مجرد التسلية واللهو كرواية الأشعار وأخبار العرب وغيرهم أفلا يستوى الصادق منها والكاذب فى هذا المعنى؟

ولو كان هناك فرق بينهما أفيستحق هذا الفرق التحذير الشديد من الضلال والفتنة؟ كلا.

(١) الرسالة للشافعى ص ٤٠٢، ٤٠٣، رقم الفقرات ١١٠٣، ١١٠٤، وانظر : سنن الدارمى المقدمة، باب البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن ١ / ١٤٥ من رقم ٥٤٢ - ٥٦١ .

(٢) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت ٣ / ١٩١ رقم ١٢٩١، ومسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ١ / ١٠١ رقم ٤ واللفظ له .

(٣) مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ١ / ١١١ رقم ٧ .

وبالجملة : فكل ما نقلناه لك من هذه الأحاديث ونحوها يؤيد ما قلناه من حجية السنة، وهو بمثابة التصريح من الرسول ﷺ بذلك عند من له سمع يسمع وعقل يدرك، وهو في الوقت نفسه صريح في رغبته ﷺ في نقل السنة والمحافظة عليها. فكيف مع هذا كله يزعم زاعم بأن نهيهِ عن كتابتها دليل على رغبته في عدم نقلها والمحافظة عليها وعلى عدم حجيتها ﴿فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ (٥٢) وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تَسْمَعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١﴾.

قلت : بل كيف مع هذا يصح زعم زاعم أن نهيهِ ﷺ عن الكتابة ناسخ للإذن كما ذهب إلى ذلك الأستاذ محمد رشيد رضا^(٢)، وتابعه على ذلك محمود أبو رية^(٣)، وجمال البنا^(٤) وغيرهم.

وإذا افترضنا صحة هذا القول منهم^(٥)، فأين دليل نسخ الإذن بالتحديث والتبليغ الذى هو أبلغ في حجية السنة كما مر، بل وأبلغ وأقوى من النقل بالكتابة على ما سيأتى في شبهة تأخر التدوين وهذا الإذن بالتحديث كما هو وارد عن رسول الله ﷺ

(١) الآيتان ٥٢، ٥٣ من سورة الروم، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٤٢٤ - ٤٢٦ بتصرف.

(٢) مجلة المنار المجلد ١٠ / ٧٦٧، ٧٦٨، ووجهة نظر رشيد رضا في هذا الأمر لم تجد التأييد الكافى حتى من تلاميذه، ومنهم محمد الخولى أيد أئمة الحديث فى أن النهى سبق الجواز - انظر : مفتاح السنة ص ١٦

(٣) أضواء على السنة ٤٨ .

(٤) الأصول العظيمة ٢٦٨ - ٢٧٥ والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٩٨ .

(٥) وهو لا يصح بحال "أن يكون النهى ناسخ للإذن لأمر ثلاثة :

١- أن أحاديث الإذن متأخرة : فحديث أبى شاة عام الفتح . وذلك فى أواخر حياة النبى ﷺ وحديث أبى هريرة فى المقارنة بينه وبين عبد الله بن عمرو متأخر أيضاً لأن أبى هريرة متأخر الإسلام . وهو يدل أيضاً على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبى هريرة وحديث همه ﷺ بكتابة كتاب لن تضل الأمة بعده كان فى مرض موته ﷺ . ويبعد جداً أن يكون حديث أبى سعيد الخدرى قد تأخر عن هذه الأحاديث كلها خصوصاً حديث (الهمم) ، ولم كان حديث أبى سعيد فى النهى متأخر عن هذه الأحاديث فى الإذن والجواز ، لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً .

٢- إجماع الأمة القطعى بعد عصر الصحابة والتابعين على الإذن وإباحة الكتابة وعلى أن الإذن متأخر عن النهى كما سبق . وهو إجماع ثابت بالتواتر العملى عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول - رضى الله عنهم أجمعين - كما قال الأستاذ أحمد محمد شاكر فى الباعث الحثيث ص ١١٢ ، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٤٧ .

٣- سيأتى قريباً : أنه لا نسخ أصلاً حيث يصار إلى النسخ عند تعذر الجمع بين الدليلين المتعارضين وهو ممكن لنا كما سيأتى . فلا يصح أن يكون أحدهما ناسخاً للآخر ص ٢٩٩، ٣٠٠ .

عقب نهيه عن الكتابة، هو أيضاً وارد عن الصحابة والتابعين عقب نهيه عن الكتابة انظر إلى قول أبي سعيد الخدري : "... إن نبيكم كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوا كما كنا نحفظ" وفي لفظ آخر "خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا ﷺ وانظر إلى قول أبي هريرة : "ارووا كما كنا نروى" وأبي موسى الأشعري "خذ عنا كما أخذنا" وفي لفظ آخر "احفظوا عنا كما حفظنا" وكل هذه الروايات سبقت وهى مما استشهدوا بها على شبهتهم، وروى عن سليم بن عامر^(١)، قال : كان أبو أمامة إذا قعدنا إليه يجيئنا من الحديث بأمر عظيم ويقول للناس : "اسمعوا واعقلوا، وبلغوا عنا ما تسمعون . قال سليم : بمنزلة الذى يشهد على ما علم"^(٢) .

وعن سليم بن عامر ، قال : كنا نجلس إلى أبي أمامة فيحدثنا حديثاً كثيراً عن رسول الله ﷺ فإذا سكت قال أعقلتم بلغوا كما بلغتكم^(٣) .

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : "إننا كنا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ فأما إذا ركبتم الصعب والذلول، فهيئات^(٤) أ.هـ .

وعلى نفس درب الصحابة صار تلاميذهم من التابعين أمروا من نهوهم عن الكتابة بالتحديث بعد حفظهم . انظر إلى قول سفیان الثوري عقب نهى شيخه عمرو بن دينار "وما كتبت عنه شيئاً كنا نحفظ" .

فالصحابة ﷺ صاروا على المنهج النبوى، نهوا عن الكتابة مع وجود علتها، وفى نفس الوقت أذنوا بالكتابة مع الأمن من العلة، وعلى دربهم صار التابعون ﷺ، وفى نفس الوقت الكل (النبى ﷺ - والصحابة والتابعين) أمروا بالحفظ والتحديث^(٥) .

(١) هو سليم بن عامر الكلاعى، ويقال الخبائرى بخاء معجمة وموحدة، أبو يحيى الحمصى روى عن أبي الدرداء، وعوف بن مالك، وعنه ثور ومعاوية بن صالح . ثقة وغلط من قال أدرك النبى ﷺ مات سنة ١٣٠ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٣٨١ رقم ٢٥٣٥، والكاشف ١ / ٤٥٦ رقم ٢٠٦٤، والثقات للعجلي ص ١٩٩ رقم ٦٠٠، والتاريخ الكبير ٤ / ١٢٥ رقم ٢١٩٠ .

(٢) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب البلاغ عن الرسول ﷺ وتعليم السنن ١ / ١٤٦ رقم ٥٤٤ .

(٣) أخرجه الطبرانى فى الكبير ٨ / ١٨٧، والخطيب فى شرف أصحاب الحديث ص ١٦٨ رقم ١٨٩، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ / ١٤٠ وعزاه إلى الطبرانى فى الكبير بسند حسن .

(٤) أخرجه ابن ماجة فى المقدمة، باب التوفى فى الحديث عن رسول الله ﷺ ١ / ٢٥ رقم ٢٧، وابن المبارك فى مسنده ١٤١ رقم ٢٢٩، واللفظ لابن ماجة، ورجال إسناده ثقات .

(٥) وما جاء عن بعض الصحابة من الامتناع عن التحديث أو الإقلال منه، والنهى عن الإكثار منه، فذلك منهم كان اتباع لأمر النبى ﷺ، ولنهجه فى الحفاظ على رسالة الإسلام قرآنًا وسنة . كما سيأتى قريباً ص ٣٣٢-٣٣٨ .

فلا تعارض حيثئذ بين كراهيتهم لكتابة الحديث وبين حبهم ورغبتهم فى روايته، على ما زعمه الدكتور حسين الحاج^(١).

فهل عند من يزعمون عدم حجية السنة، أو يزعمون أن النهى عن الكتابة ناسخ للأذن؟

هل عندكم دليل لنسخ هذا الأمر النبوى بحفظ سنته وتبليغها للناس كافة؟؟ وإن لم تجدوا دليلاً ولن تجدوا، فعلام يدل عندكم هذا الأمر النبوى - بحفظ سنته وتبليغها؟

هل يدل على مجرد اللهو والعبث؟ أم يدل على أنه ﷺ والصحابة والتابعين أرادوا ألا يجعلوا السنة القولية ديناً وشريعة عامة كالقرآن، كما ذهب إلى ذلك خصوم السنة، وتأثر بهم بعض المسلمين^(٢)، وتلك دعوى يكذبها قول وفعل النبى ﷺ، ومن صار على دربه إلى يوم الدين، وسيأتى تفصيل ذلك فى : علة النهى عن كتابه السنة عند أعدائها^(٣).

(١) حسين الحاج : هو حسين الحاج حسن، كاتب سورى لبنانى، حصل على العالمية، من جامعة القديس يوسف، وكانت رسالته بعنوان (نقد الحديث فى علم الرواية وعلم الدراية) خلط فيها بين الحق والباطل، ودس السم فى الدسم، وكانت جل اعتماده فى مراجعه على ما كتبه محمود أبو رية، وطه حسين، وأمثالهما، ورسالته مطبوعة. ومن مؤلفاته أدب العرب فى صدر الإسلام، ونظم إسلامية، وغير ذلك. قال فى معرض كلامه عن نشأة الحديث : "أما إذا انتقلنا إلى عصر الصحابة وجدناهم غالباً يكرهون تدوين الحديث، بينما يرغبون فى روايته، وهو أمر غريب، يحبون رواية الحديث ويكرهون تدوينه! سؤال يحتاج إلى بحث وتفسير!! انظر : نقد الحديث فى علم الرواية والدراية ١ / ١٤٢ .

(٢) كالأستاذ محمد رشيد رضا (رحمه الله تعالى).

(٣) انظر : ص ٣٠٥-٣١٤ .

علة النهى عن كتابة السنة كما وردت في الأحاديث والآثار التي استشهد بها خصوم السنة على شبهتهم

أشرت فيما سبق عند عرض شبهة النهى عن كتابة السنة إلى أن أصحابها أغمضوا أعينهم عن علة النهى، وسفهاوا رأى من يقول بها من أئمة المسلمين من المحدثين والفقهاء، وسائر علماء المسلمين إلى يومنا هذا، بالرغم من أن هذه العلة واردة في نفس الأحاديث التي احتجوا بها علينا.

وأولى هذه العلل كما جاء في الأحاديث :

١- المحافظة على كتاب الله ﷻ وصيانيته عن خلطه بالسنة دون تمييز بينهما .
ويبدو هذا واضحاً في رواية أبي هريرة : "أُكْتُبَ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ ... امْحُضُوا كِتَابَ اللَّهِ أَوْ خَلِّصُوهُ" وهذه الرواية مع ضعف سندها لوجود عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ المتفق على ضعفه^(١)، إلا أن رواية أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه والتي أخرجها الطبراني في الكبير والبراز في مسنده بإسناد صحيح، كما قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد^(٢) تشهد لصحة رواية أبي هريرة، كما تشهد لصحة هذه العلة؛ ففيها التصريح الذي لا لبس فيه بأن الأحاديث كتبت بجوار القرآن في صحيفة واحدة بلا تمييز يؤمن معه سلامة القرآن . وهذا قول أبي موسى الأشعري صريحاً : "لولا أن فيه كتاب الله لأحرقته".

ففي رواية أبي هريرة، وكذا في قول أبي موسى الأشعري ما يبين أن السنة في عهد النبوة والصحابة كانت تكتب بجوار القرآن في صحيفة واحدة بلا تمييز يحفظ معه القرآن من اشتباهه بالسنة التي كتبت بجواره .

ويؤكد ذلك القراءات الشاذة، فما هي إلا تفسير لبعض كلمات القرآن كتبت بجوارها للإيضاح والبيان - ومن فعل ذلك من الصحابة كان محققاً لما تلقاه عن النبي ﷺ قرآنًا، وذلك كقراءة ابن عباس -رضي الله عنهما- : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٣) .

(١) راجع : ص ٢٧٢ .

(٢) مجمع الزوائد ١ / ١٥١ .

(٣) الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

فى مواسم الحج^(١) وكقراءة ابن مسعود رضي الله عنه : ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾^(٢) من أم^(٣)،
وكقراءة ابن مسعود رضي الله عنه : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾^(٤) متتابعات^(٥).

فمثل هذا عند الأئمة من القراءات الشاذة، وحكمة التفسير^(٦) على خلاف فى العمل به هل له حكم الرفع أم هو مذهب الراوى^(٧)؟

وإذا كان هذا يؤكد أنه وجد من الصحابة من يكتب السنة بجوار القرآن فى صحيفة واحدة، مع خطورة هذا الأمر، فقد وجد فى التابعين من يكتب الرأى بجوار السنة ولا يبعد كتابتهم الرأى بجوار القرآن.

يدل على هذا ما روى عن الشعبي^(٨) أن مروان^(٩) أجلس لزيد بن ثابت رجلاً وراء الستر، ثم دعاه فجلس يسأله ويكتبون فنظر إليهم زيد، فقال : يا مروان عذراً إنما أقول برأى^(١٠)، وروى عن يحيى بن سعيد^(١١) قال : جاء رجل إلى سعيد بن

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ٣٤/ ٨ رقم ٤٥١٩.

(٢) جزء من الآية ١٢ من سورة النساء.

(٣) أخرجه الدارمى فى سننه كتاب الفرائض، باب الكلاله ٢/ ٤٦٢ رقم ٢٩٧٥، وسعيد بن منصور فى سننه كتاب التفسير، باب تفسير سورة النساء ٣/ ١١٨٧ رقم ٥٩٢، والبيهقى فى سننه كتاب الفرائض، باب فرض الأخوة والأخوات للأم ٦/ ٢٣١.

(٤) جزء من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٥) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٩١، ونيل الأوطار ٨/ ٢٣٨.

(٦) انظر : الإتقان للسيوطى ١/ ٢٠٨ فقرات رقم ١٠٤٩، ١١٠٩-١١١١، ومناهل العرفان للزرقانى ١/ ٤٢٩. (٧) عند البخارى ومسلم أن تفسر الصحابى الذى شهد الوحي والتنزيل حديث مسند إذا كان ما فسرته ما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا مدخل للرأى فيه. انظر : تدريب الراوى للسيوطى ١/ ١٩٢، ١٩٣، وفتح المغيب للسخاوى ١/ ١٣٨، ١٣٩.

(٨) الشعبي هو : عامر بن شراحيل بن عبد ذى كبرار، الشعبي الحميرى، أبو عمرو، علامة التابعين، كان إماماً حافظاً يضرب المثل بحفظه، روى عن على، وأبى هريرة، وعائشة، وابن عمر وغيرهم. مات سنة ١٠٣ هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ٤٦١ رقم ٣١٠٣، والكاشف ١/ ٥٢٢ رقم ٢٥٣١، والثقات للعجلي ص ٢٤٣ رقم ٧٥١، ووفيات الأعيان ٣/ ١٢-١٦ رقم ٣١٧.

(٩) مروان هو ابن الحكم بن أبى العاص، بن أمية، أبو عبد الملك الأموى، المدنى، ولى الخلافة فى آخر سنة ٦٤ هـ. لا ثبت له صحبة- روى عن عمر، وعثمان، وعلى، وعنه سهل بن سعد، وعلى بن الحسين، وعروة مات سنة ١٠٥ هـ. له ترجمة فى : الجرح والتعديل ٨/ ٢٧١، وتقريب التهذيب ٢/ ١٧١ رقم ٦٥٨٨، والكاشف ٢/ ٢٥٣ رقم ٥٣٦٣.

(١٠) طبقات ابن سعد ٥/ ١١٧، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢/ ٤٧٦ رقم ١٠٢.

(١١) هو : يحيى بن سعيد بن فروخ، التميمى، أبو سعيد القطان البصرى، أحد الأئمة الأعلام، ثقة حافظ متقن، كان رأساً فى العلم والعمل، روى عن هشام بن عروة، وحמיד والأعمش. وعنه أحمد وعلى ويحيى مات ١٩٨ هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢/ ٣٠٣ رقم ٧٥٨٤، والكاشف ٢/ ٣٦٦ رقم ٦١٧٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٩٢ رقم ١٢٧٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٨ رقم ٢٨٠، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٣١ رقم ٢٦٨.

المسيب^(١)، فسأله عن شيء، فأملأه عليه، ثم سأله عن رأيهِ؛ فأجابهُ فكتب الرجل فقال رجل من جلساء سعيد : أكتب يا أبا محمد رأيك؟ فقال سعيد للرجل : ناولنيها فناولهُ الصحيفة فحرقها"^(٢).

وكان مجاهد يقول لأصحابه : "لا تكتبوا عني كل ما أفتيت به، وإنما يكتب الحديث . ولعل كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه غداً"^(٣).

ومن هنا ندرك صحة علة النهي عن كتابة شيء -في أول الأمر- سوى القرآن الكريم صيانة لهذا الكتاب المعجز من كانوا حديثي عهد بالإسلام ولم يعتادوا على أسلوبه وأكثرهم من الأعراب الذين لم يكونوا فقهوا في الدين .

وفي نفس الوقت تعليم للصحابة وللأمة من بعدهم المنهج الأمثل في المحافظة على هذا الكتاب الخالد .

مع العلم بأن النهي في أول الأمر كان يشمل وقت نزول القرآن أو بعده، ممن يمكن أن تقع في يده هذه الصحيفة وهو من غير أهل العلم حتى إذا تعلموا الدرس، جاء الإذن بكتابة السنة لمن اعتادوا أسلوب القرآن وتمييزه كعبد الله بن عمرو وغيره ممن أذن لهم النبي ﷺ، مع استمرار النهي عن كتابة السنة مع القرآن في صحيفة واحدة حتى وإن كان مميزاً بينهما .

أما رفض دعاة اللادينية وغلاة الشيعة لهذه العلة بحجة أن تلك العلة تعني جعل الأحاديث من جنس القرآن في الأسلوب والبلاغة، وفي ذلك إبطال لإعجاز القرآن الكريم^(٤).

(١) سعيد بن المسيب بن حزن، الإمام، أبو محمد المنزومي، أحد العلماء الإثبات، الفقهاء الكبار، روى عن عمر وعثمان وسعد، وعنه الزهري، ويحيى بن سعيد وقتادة، مات بعد التسعين . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٣٦٤ رقم ٢٤٠٣، والكشاف ١/ ٤٤٤ رقم ١٩٦٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٥٤ رقم ٣٨، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٥ رقم ٣٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨١ رقم ٤٢٦ .

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/ ١٤٤ .

(٣) الميزان للشعراني ١/ ٣٢، وانظر : قواعد التحديث للقاسمي ص ٥٢، وانظر : أثر آخر عن جابر بن زيد في جامع بيان العلم ٢/ ٣١، وانظر : تنقيح العلم ص ٢٠، تصدير الدكتور يوسف العث .

(٤) ممن ذهب إلى ذلك توفيق صدقي في مقالة (الإسلام هو القرآن وحده) انظر : مجلة المنار المجلد ٩/ ٥١٥ ومحمود أبو ربه في أضواء على السنة ص ٥٠، ٥١، وإسماعيل منصور في تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٦، ٢٩١، ٣١٠، وجمال البنا في : السنة ودورها في الفقه الجديد ص ١٩٩، وعبد الجواد ياسين في السلطة في الإسلام ص ٢٤٤، ومن غلاة الشيعة مروان خليفات في كتابه وركبت السفينة ص ١٨١، وزكريا عباس داود في تأملات في الحديث عند السنة والشيعة ص ٤١، ٤٠ . وغيرهم من أعداء السنة السابق ذكرهم عند استعراض الشبهة وأصحابها .

فأقول : ليس في ذلك إبطال لإعجاز القرآن، بل حفاظاً لهذا الإعجاز بمنهج نبوي طبقة النبي ﷺ قولاً وعملاً، واستوعبه الخلفاء وطبقوه كما فهموه من النبي ﷺ؛ لأنه إذا كان هناك من كبار الصحابة من يدرك ويميز بين الأسلوب القرآني وإعجازه وبين الأسلوب النبوي، فهناك من عامة الصحابة من لا يدرك ذلك، وهذا هو حال جميع الناس في جميع العصور والأمصار وهذا أمر بديهي لا يجادل فيه منصف.

فكان من المنهج الرباني في المحافظة على كتابه العزيز النهي عن كتابة ما سواه في أول الأمر؛ لأنه متعبد بلفظه في الصلاة وغيرها، ولا يجوز إبدال حرف منه بآخر؛ فكان لا بد من المحافظة على هذا الإعجاز ممن لا يدركه في زمن النبوة المباركة، وجميع العرب فيما بعد ذلك، وجميع الأعاجم والمستعربين في جميع العصور. ممن لا يؤمن أن يلحقوا ما يجدون في الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام رب العباد.

أما سؤال بعضهم : لماذا لم يأمر النبي ﷺ بكتابة السنة في صحف على حدتها، ويكتب عليها ما يفيد أنها أقوال النبي ﷺ فتتميز السنة على القرآن فلا يؤمن اختلاطهما^(١).

فنقول : أذن النبي ﷺ بكتابة سنته المطهرة في صحف على حدتها، وميزها من أذن له النبي ﷺ بذلك كعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة وغيرهم ممن عددهم الدكتور الأعظمي في كتابه "دراسات في الحديث النبوي"^(٢) كما أملى النبي ﷺ كثير من سنته المطهرة في حياته المباركة، وهذا ما استوعبه الدكتور امتياز أحمد في كتابه "دلائل التوثيق المبكر للسنة"^(٣).

فالنبي ﷺ نهى عن الكتابة في أول الأمر، ثم أذن بعد ذلك، وكان النهي دائر مع الخوف، والإذن دائر مع الأمن وجوداً وعدماً، وكان خلال الإذن كتابات ولكن لم تدون تلك الكتابات في مكان واحد، كيف والقرآن نفسه كتب في عهده ﷺ، ولم

(١) ممن سأل هذا توفيق صدقي انظر : مجلة المنار المجلد ٩ / ٩١٢، وتابعه عليه إسماعيل منصور في تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٧، ٢٨، ونيازي عز الدين في إنذار من السماء ص ١١٤ .

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي فصل كتابة الصحابة والكتابات عنهم ١ / ٩٢ وانظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة ص ٥٠٠-٥٤١ .

(٣) انظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة، فصل الكتابات المبكرة ٣٦٨-٤١٥، وانظر : السنة قبل التدوين للدكتور عجاج الخطيب ص ٣٤٣-٣٦١ .

يدون فى مكان واحد بين دفتيه إلا فى عهد الصديق ﷺ .

ومع وجود كتابات فى زمن النبوة فى وقت الإذن إلا أنه ﷺ لم يأمر بكتابة سنته كلها للفرق الشاسع بين حجم القرآن، وحجم السنة التى من وظيفتها الشرح والبيان له، وعادة الشرح أن يكون أكبر حجماً من المشروح، ولو فرض كتابة السنة كلها زمن النبوة كما كتب القرآن الكريم، وأمن من التمييز بينهما لم يؤمن انشغال الناس بها دون القرآن .

١- وهذه هى العلة الثانية الواردة فى الأحاديث التى تنهى عن كتابة السنة : خشية الانشغال عن القرآن الكريم ومضاهاته بغيره من الكتب حتى ولو كانت السنة .

والمراد بالانشغال بالسنة عن القرآن الكريم تقديمها فى الاهتمام بها قبل الاهتمام أولاً بكتاب الله ﷻ مما يؤدى إلى ترك كتاب الله ﷻ وإهماله وهذا ما صرح به الفاروق عمر ﷺ بعد عدوله عن تدوين السنة وموافقة الصحابة " وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً" (١) وإعلان سيدنا عمر ﷺ هذا على ملاء من الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- وإقرارهم بذلك يدل على استقرار أمر هذه العلة فى نفوسهم (٢) .

وأكثر صراحة من ذلك فى تأكيد المراد بالانشغال بالمعنى السابق قول الضحاك -رحمه الله- "يأتى على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث حتى يبق المصحف بغيره لا ينظر فيه" .

وعن أبى خالده الأحمر (٣) قال : "يأتى على الناس زمان تعطل فيه المصاحف، لا يقرأ فيها، يطلبون الحديث والرأى، ثم قال : أياكم وذلك؛ فإنه يصفق الوجه، ويكثر الكلام، ويشغل القلب" كما كان الخوف من التشبه بالقرآن الكريم فى شكله، وفى ذلك يقول أبى سعيد الخدرى ﷺ : "أتريدون أن تجعلوها مصاحف" ويقول الضحاك: "لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف" وروى عن إبراهيم

(١) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١/ ١٣٢ رقم ٤٦٤ .

(٢) انظر : منهج نقد المتن للدكتور نور الدين عتر ص ٤٤، والسنة فى مواجهة أعدائها لفضييلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٢٤٣ .

(٣) أبو خالده الأحمر هو : سليمان بن حيان الأزدي الكوفي روى عن عاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وعنه أحمد، وإسحاق، وهناد، صدوق يخطئ، مات سنة ١٩٠ هـ أو قبلها . له ترجمة فى: تقريب التهذيب ١/ ٣٨٤ رقم ٢٥٥٥، والكاشف ١/ ٤٥٨ رقم ٢٠٨، والثقات للعجلي ٢٠١ رقم ٦٠٧، ولسان الميزان ٨/ ٣٧٥ رقم ١٢٨٢٥، وتهذيب الكمال ١١/ ٣٩٤ رقم ٢٥٠٤ .

النخعي : أنه كان يكره أن يكتب الحديث في الكراريس ويقول : " يشبه بالمصاحف" (١) .

كذا كان هناك خوف من التشبه بالقرآن في روايته باللفظ وعدم إجازة رواية السنة بالمعنى، وذلك واضح في رواية أبي سعيد الخدرى لما قال له أبو نضرة : إنك تحدثنا عن رسول الله ﷺ حديثاً عجيباً، وإنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص" فكانت إجابة أبي سعيد : "أردتم أن تجعلوه قرآناً لا، لا، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله ﷺ" (٢)، وفي رواية ابن المبارك في مسنده "لن أكتبكموه، ولن أجعله قرآناً".

وكان يشتد الخوف والغضب إذا كان التشاغل والمضاهاة بكتب أهل الكتاب .
كما جاء في رواية جابر بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب أتى رسول الله ﷺ بنسخة من التوراة، فقال يا رسول الله، هذه نسخة من التوراة فسكت فجعل يقرأ ووجه رسول الله ﷺ يتغير فقال : أبو بكر : ثكلتك الثواكل، ما ترى بوجه رسول الله ﷺ : فنظر عمر إلى وجه رسول الله ﷺ فقال : أعوذ بالله، من غضب الله ومن غضب رسوله، رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، فقال رسول الله ﷺ : "والذى نفس محمد بيده، لو بدا لكم موسى فاتبعتموه وتركتموني لضللتم عن سواء السبيل، ولو كان حياً وأدرك نبوتى لاتبعنى" (٣)، وفي بعض الروايات : "... ثم جعل أى النبى ﷺ يتبعه رسماً رسماً فيمحوه بريقة وهو يقول: "لا تتبعوا هؤلاء؛ فإنهم قد

(١) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١/ ١٣٢ رقم ٤٦٤ .

(٢) انظر : أثر آخر عن وائلة بن الأسقع ﷺ فى جامع بيان العلم ١/ ٧٩ .

(٣) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب ما يتقى من تفسير حديث النبى ﷺ ١/ ١٢٦ رقم ٤٣٥، وأحمد فى مسنده ٣/ ٣٨٧، والسنة لابن أبى عاصم ١/ ٢٧ رقم ٥٠ . واللفظ للدارمى وفيه مجاهد بن سعيد، الجمهور على تضعيفه لأنه اختلط فى آخر عمره . لكن روايته لهذا الحديث مقبولة؛ لأنه قد سمعه منه هشيم قبل الاختلاط قال ابن عدى : رواية القدماء عنه كهشيم وشعبة وحماد بن زيد مقبولة، وقال ابن عدى : له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة يعنى كما فى سند هذا الحديث، قال يعقوب بن سفيان صدوق، وأخرج له مسلم مقرئاً، وقال النسائى : ليس سند هذا الحديث، قال يعقوب بن سفيان صدوق، وأخرج له مسلم مقرئاً، وقال النسائى : ليس بالقوى، وقال مرة : ثقة، انظر : مجمع الزوائد ١/ ١٧٣، ١٧٤، وانظر : تقريب التهذيب ٢/ ١٥٩ رقم ٦٤٩٨، والكاشف ٢/ ٢٣٩ رقم ٥٢٨٦، والثقات للعجلي ص ٤٢٠ رقم ١٥٣٧، والضعفاء للنسائى ص ٢٢٣ رقم ٥٧٩، والجرحين لابن حبان ٣/ ١٠، والحديث صحيح إسناده الحافظ ابن كثير من رواية أحمد فقال يعد إيراده فى (بيان الإذن فى الرواية عن أخبار بنى إسرائيل) قال : تفرد به أحمد وإسناده على شرط مسلم . انظر : البداية والنهاية ٢/ ١٢٣، وانظر من نفس المصدر ١/ ١٨٥ .

هو كوا وتهوكوا" حتى محا آخره حرفاً حرفاً^(١).

وعلى هذا الدرب صار الصحابة كما روى عن عمر بن الخطاب؛ أنه أتى برجل من عبد القيس مسكنه بالسوس^(٢) فقال له عمر : أنت فلان ابن فلان العبدى قال : نعم، فضربه بعضاً معه فقال الرجل : مالى يا أمير المؤمنين، فقال له عمر : اجلس فجلس فقرأ عليه ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾^(٣).

فقرأها عليه ثلاثاً وضربه ثلاثاً، فقال الرجل : مالى يا أمير المؤمنين فقال : أنت الذى نسخت كتب دانيال^(٤)، قال : مرنى بأمرى اتبعه قال : انطلق فامحه بالحميم^(٥) والصوف الأبيض، ثم لا تقرأه أنت، ولا تقرئه أحداً من الناس، فلتن بلغنى عنك أنك قرأته أو أقرأته أحداً من الناس؛ لأنهم يكتك عقوبة، ثم قال له : اجلس فجلس بين يديه قال : انطلقت أنا فانتسخت كتاباً من أهل الكتاب، ثم جئت به فى أديم^(٦) فقال رسول الله ﷺ ما هذا الذى فى يدك يا عمر؟ فقلت : يا رسول الله : كتاب نسخته لنزداد علماً إلى علمنا فغضب رسول الله ﷺ حتى أحمرت وجنتاه^(٧) ... ونقل قصته بنحو رواية جابر بن عبد الله السابقة.

ومثل هذه القصة وقعت مع الإمام أبى حنيفة لما دخل شخص الكوفة بكتاب دانيال

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم ٢ / ٤٦٨ .

(٢) بلدة بخورستان فى بلاد فارس بها قبر دانيال النبی علیه السلام، وتحت الأهواز فى أيام عمر ابن الخطاب

ﷺ وكان آخر ما فتح منها السوس، انظر : معجم البلدان ٣ / ٢٨٠، ٢٨١ .

(٣) الآيات ١-٣ من سورة يوسف

(٤) دانيال : أحد أنبياء بنى إسرائيل فى الفترة ما بين داود وسليمان وبين زكريا وعيسى بن مريم عليهما السلام، وقد ذكر الحافظ ابن كثير فى كتابه : البداية والنهاية شىء من خبره تحت عنوان "شىء من خبر دانيال عليه السلام" ٢ / ٣٧ .

(٥) الحميم هو : المار الحار . انظر : القاموس المحيط ٤ / ١٠٢ .

(٦) أديم، أى جلد، وقيل المدبوغ منه . انظر : لسان العرب ١ / ٤٥ .

(٧) أخرجه أبو يعلى فى مسنده ولم أحده فى الجزء المطبوع من المسند، وعزاه إليه الحافظ الهيثمى وقال : فيه عبد الرحمن إسحاق الواسطى، ضعه أحمد، وجماعة كما قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١ / ١٧٣، ١٨٢ . فهل يعاب عمر ﷺ فى اقتدائه بالنبي ﷺ فى هذا الأمر أم يمدح؟ وهل فى هذه القصة دليل على كراهة عمر للتحديث والتدوين بشكل مطلق، سواء كان من سنة النبي أو غيرها، وسواء كان من صحيح ما ورد من أخبار الأمم السالفة أو سقيمها، كما زعم على الشهرستانى فى كتابه منع تلوين الحديث ص ١٠٥-١٠٧ .

فكاد أبو حنيفة أن يقتله، وقال له أكتب ثم غير القرآن والحديث^(١)؟

وكذلك صنع ابن مسعود رضي الله عنه في الصحيفة التي قُدمَ بها عليه من الشام محابها ثم تلا نفس الآية التي تلاها عمر رضي الله عنه «نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ»^(٢).

وقال: "القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها ما سواه، إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم الكتب وتركهم كتاب ربهم".

وهو يعنى بالكتب هنا كتب أهل الكتاب أو ما أخذت عنها كما قال أبو عبيد أحد رواة هذا الحديث في رواية ابن عبد البر: "يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب فلماذا كره عبد الله النظر فيها".

ويؤكد مرة الهمداني الراوى عن ابن مسعود كما في رواية الدارمي أن الصحيفة ليست من السنة، وإنما كانت من كتب أهل الكتاب بقوله: "أما أنه لو كان من القرآن أو السنة لم يحمه، ولكن كان من كتب أهل الكتاب".

وفيما سبق رد على ما ذهب إليه بعض غلاة الشيعة، أن نحو السنة في زمن الخلفاء، لأجل ما في الأحاديث من فضائل لأهل البيت وحجتهم رواية ابن مسعود عند الخطيب^(٣).

ولو فرض صحة رواية الخطيب، أن الصحيفة التي محابها ابن مسعود كانت فيها أحاديث في فضائل أهل البيت، فذلك الحو محمول على أنها كانت أحاديث مكذوبة في فضائل أهل البيت، وإلا لو كانت صحيحة لكانت من السنة وما محابها رضي الله عنه كما قال مرة الهمداني "أما إنه لو كانت من القرآن أو السنة لم يحمه، ولكن كان من كتب

(١) انظر: قواعد التحديث للقاسمي ص ٢٩٨.

(٢) وفيما سبق أبلغ رد على ما ذهب إليه بعض غلاة الشيعة من أن النهي عن الكتابة نابع من موقف سياسي. أى سياسة هنا! ليس في قصة عمر مع ناسخ كتاب (دانيال) عليه السلام سنة بقصته مع رسول الله ﷺ؟ فجاء النهي من عمر ابتداء بنهى النبي ﷺ له لعله خشية الاشتغال بها عن كتاب الله وسنة رسوله وهى نفس العلة التي فهمها ابن مسعود وسائر الصحابة وسائر الأئمة من بعدهم.

(٣) معالم المدرستين مرتضى العسكري المجلد ٢ / ٤٤-٤٥، ومنع تدوين الحديث لعلى الشهرستان ص ٦٤، وقد تناقض في ذلك مرة بتأييده لذلك هنا ص ٦٤ ثم رفضه لذلك السبب وتضعيفه ص ٦٦، ٧٠ ثم تأييده ثانية ص ٧١، ٨١، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢.

أهل الكتاب^(١)،

وكتب أهل الكتاب هذه هي التي قال فيها أيضاً ابن عون : "إنى أرى هذه الكتب يا أبا إسماعيل ستضل الناس .

وهذه الكتب أو ما أخذ منها هو ما جعل السلف الصالح يكرهون الكتابة خشية الاشتغال بها عن القرآن الكريم والسنة النبوية معاً .

وفى ذلك يقول الخطيب^(٢) -رحمه الله تعالى- : "فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه، ونهى عن الكتب القديمة أن تتخذ؛ لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها . مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمناً عليها"^(٣) .

وفى نفس الوقت الذى كان فيه نهى عن الكتابة سواء فى عهد النبوة، أو الصحابة، أو التابعين؛ كان الأمر بالتحديث بالسنة وتبليغها .

وكان هذا التبليغ للسنة معتمداً بجوار الكتابة على ملكة الحفظ، والتي هي العمدة والأساس فى وصول القرآن والسنة إلينا سالمين من التصحيف والتحريف والتبديل .

وملكة الحفظ من مفاخر العرب وهى ملكة طبعوا عليها، والاعتماد على الكتابة يضعفها مع أهميتها، فكان التوجيه النبوى بالنهى عن الكتابة لتقوية تلك الملكة .

كما قال ﷺ : "نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه" . وقوله ﷺ "احفظوه

(١) وما زعمه بعض غلاة الشيعة من أن سبب النهى عن كتابة السنة زمن أبى بكر وعمر هو خوفهم من اشتغال أحاديث فضائل أهل البيت -عليهم الصلاة والسلام- يكذبه الواقع فكتب السنة الصحيحة بين أيدينا، تشهد بكذب هذا الزعم، بمجرد النظر فى كتب المناقب وفضائل الصحابة، نجد ما ملؤوا بالأحاديث الصحيحة الواردة فى فضائل آل البيت -عليهم الصلاة والسلام- ثم إن النهى عن كتابة السنة لم يرد فقط عن أبى بكر وعمر كما يزعمون وإنما ورد أيضاً عن الإمام على كرم الله وجهه وعلته فى ذلك هى نفس أخوانه من الصحابة وعلى رأسهم سيدنا عمر ؓ حيث قال الإمام على: "فلما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم" .

(٢) الخطيب : هو أحمد بن على بن ثابت بن مهدى، أبو بكر، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام، من مؤلفاته، الكفاية فى علم الرواية، وتقعيد العلم، والفتاوى، وشرف أصحاب الحديث، وغير ذلك مات سنة ٤٦٢ هـ . له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٣٥ رقم ١٠١٥، والتقعيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص ١٥٣ رقم ١٧٦، ووفيات الأعيان ١ / ٩٢ رقم ٣٤، تهذيب بن عساكر ١ / ٣٩٩، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤٣٣ رقم ٩٨٠، والرسالة المستطرفة ص ٥٢، وشذرات الذهب ٣ / ٣١١، والعبر ٣ / ٢٥٣، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢ / ٤٤١ رقم ١ .

(٣) تقعيد العلم ص ٥٧، ونفس المعنى قاله الحافظ ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ١ / ٦٨ .

وأخبروا به من وراءكم".

وصار الصحابة والتابعون على الدرب نهوا عن الكتابة خوف الاتكال عليها وترك الحفظ لا سيما والإسناد قريب والعهد غير بعيد وهذه هى العلة الثالثة المصرح بها فى الأخبار والآثار الواردة فى النهى عن الكتابة.

٣- خوف الاتكال على الكتابة وترك الحفظ، وفى ذلك يقول إبراهيم النخعى :
وقل ما كتب رجل كتاباً إلا اتكل عليه" ويقول سفيان : "بئس المستودع العلم القراطيس" ومن كتب كتب ليحفظه فإذا حفظه محاه كما فى قول مسروق : "إنما أريد أن احفظها ثم أحرقها" فأقره علقمة بقوله "فلا بأس" وروى مثل ذلك عن ابن شهاب ومالك، وعاصم بن ضمرة، وغيرهم^(١) ومر قول أبى سعيد الخدرى "احفظوا عنا كما حفظنا" وقول سفيان الثورى : "وما كتبت عنه شيئاً كنا نحفظ"^(٢).

٤- والعلة الرابعة الواردة فى نفس أحاديث النهى عن الكتابة "خوف صيران الأحاديث إلى غير أهلها" فلا يعرف أحكامها، ويحمل جميع ما فيها على ظاهره وربما زاد فيها ونقص، فيكون ذلك منسوباً إلى كاتبها فى الأصل، وهذا كله وما أشبهه قد نقل عند المتقدمين الاحتراس منه"^(٣) ولعل الأصل فى ذلك ما صح من أنه عليه السلام، "كان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو . مخافة أن يناله العدو"^(٤).

وعلى هذا يحمل ما ورد عن الصديق عليه السلام فى إحراقه ما جمعه من أحاديث على فرض صحته^(٥) ونحوه قول عبيدة السلمانى : بعد محو كتبه عند موته : "أخشى أن يليها أحد بعدى، فيضعوها فى غير مواضعها".

(١) انظر : سنن الدارمى فى المقدمة، باب من رخص فى كتابه العلم ١ / ١٣٩ رقم ٥٠٨، وتقييد العلم ص ٥٨-٦٠، وجامع بيان العلم ١ / ٦٤ .

(٢) ومع ذم الاتكال على الكتاب وأمره بالحفظ، كان مع ذلك يكتب احتياطاً واستيثاقاً فيما رواه عنه ابن عبد البر قال سفيان : إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه حديث أكتبه أريد أن اتخذه ديناً، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به" انظر : جامع البيان العلم وفضله ١ / ٧٦ .

(٣) تقييد العلم ص ٦١ .

(٤) متفق عليه من حديث ابن عمر رضى الله عنه أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجهاد والسير، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ٦ / ١٥٥ رقم ٢٩٩٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب النهى أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو إذ خيف وقوعه بين أيديهم ٧ / ١٧ رقم ١٨٦٩ واللفظ له .

(٥) انظر : حجية السنة للذكور عبد الغنى ص ٤٥٧ .

ويقول أبو قلابة في وصيته لأحد تلاميذه المقرين أيوب السخيتاني : "ادفعوا كتبى إلى أيوب إن كان حياً، وإلا فأحرقوها"^(١).

ويقول الأوزاعى : "كان هذا العلم شريفاً إذا كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه، فلما صار فى الكتب؛ ذهب نوره، وصار إلى غير أهله"^(٢).

هذه هى علل النهى عن كتابة السنة تعلن عن نفسها بوضوح فى الأخبار والآثار التى استشهد بها أصحاب هذه الشبهة .

وقد يتساءل بعضهم^(٣) عن سبب العدول عن علل كراهة كتابة السنة وإباحة كتابتها فى عصر التدوين وما بعده إلى يومنا هذا .

والإجابة على هذا؛ هى ما أجاب به الخطيب بقوله : "إنما اتسع الناس فى كتب العلم وعولوا على تدوينه فى الصحف بعد الكراهة لذلك، لأن الروايات انتشرت، والأسانيد طالت، وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم كثرت والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا ... مع رخصة رسول الله ﷺ، لمن ضعف حفظه فى الكتاب، وعمل السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين بذلك"^(٤).

وكما قال ابن الصلاح : "ولولا تدوينه فى الكتب لدرس فى الأعصر الآخرة"^(٥)، ولقد صدق رحمه الله تعالى .

وبعد

فقد ظهر واضحاً جلياً أن النهى عن كتابة السنة ليس لذاته، بل لعل نصت عليها الأحاديث ذاتها التى نهت عن كتابة السنة وتدوينها .

تلك العلل التى أغمض أعداء السنة أعينهم عنها بالرغم من وجودها صراحة فى نفس الأخبار والآثار التى احتجوا بها لشبهتهم، فإن سلموا بصحة تلك الأحاديث

(١) تقييد العلم ص ٦٢ .

(٢) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب من لم ير كتابة الحديث ١ / ١٣٢ رقم ٤٦٧، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ١ / ٦٨ .

(٣) مثل نيازى عز الدين فى إنذار من السماء ص ١٢٧، وإسماعيل منصور فى تبصير الأمة ص ٣١١-٣١٨ .

(٤) تقييد العلم ص ٦٤، ٦٥ .

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٢ / ١٤٥، تدريب الراوى ٢ / ٦٥ .

فعلیهم التسليم بالعلل الواردة فيها، ولا يكونوا من قال فيهم رب العزة ﴿أَفْتُونُوا﴾ بِغَضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِغَضِ ﴿١﴾.

وإن لم يسلموا بصحة ما استشهدوا به من الأخبار والآثار لم يبق لشبهتهم أساس في أن النهى عن كتابة السنة زمن النبوة، والصحابة، والتابعين، دليل على عدم حجية السنة المطهرة، لأنه في الوقت الذى كان فيه نهى عن الكتابة زمن النبوة، والصحابة، والتابعين، كان في الوقت ذاته إذن بالكتابة.

ولا أقول هنا بنسخ أحدهما للآخر^(٢)؛ لأن النسخ لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع وهو ممكن هنا. وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الغنى - رحمه الله تعالى - في الجمع بين أحاديث النهى وأحاديث الإذن. قال: "وقد قال بالنسخ جمهور العلماء"^(٣)، واختاره بعض المتأخرين^(٤).

والحق أنه لا نسخ أصلاً، وأن النهى دائر مع الخوف - من العلل السابقة - والأذن دائر مع الأمن وجوداً وعدماً... فإنه يجب أن لا نقول بالنسخ إلا عند عدم إمكان الجمع بغيره، وقد أمكننا الجمع بتخصيص النهى بحالة الخوف، والإذن بحالة الأمن، مع التحديث والتبليغ في الحالتين، وهو جمع معقول المعنى. فما الذى يضطرنا إلى القول بالنسخ؟

ثم إنه لا داعى للتخصيصات بالصحف أو الأشخاص أو الأزمنة كما يذكر في بعض أقوال الجمع، بل المدار في النهى على حصول الاشتباه من كتابة السنة مع القرآن أو مستقلة ومن كاتب الوحي أو من غيره. وفي زمن نزول الوحي أو في غيره. والمدار في الإذن على الأمن من الاشتباه في هذه الأحوال كلها^(٥) أ. هـ.

وهكذا شاءت إرادة الله ﷻ، أن يكون النهى عن كتابة السنة جزء من هذا المنهاج

(١) جزء من الآية ٨٥ البقرة.

(٢) لا نسخ النهى بالإذن، ولا الإذن بالنهى، ولو صح الأول فلا يصح الثانى بحال كما سبق ص ٢٨٥.

(٣) أى نسخ أحاديث النهى بأحاديث الإذن، على ما حكاه ابن تيمية في جوابه في كتابة صحة أصول مذهب أهل المدينة ص ٣٧. وفي مقابل الجمهور من عكس فذهب إلى أن الإذن منسوخ بالنهى كالأستاذ محمد رشيد رضا ومن تابعه وسبق الرد عليه ص ٢٨٥-٢٨٧.

(٤) كالأستاذ الخولى في مفتاح السنة ص ١٧، والأستاذ أحمد محمد شاکر في الباعث الحثيث ص ١١٢.

(٥) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ٤٤٦ - ٤٤٧ بتصرف.

العظيم الذى حفظت به رسالة الإسلام القائمة على الكتاب والسنة معاً.

وفى ذلك يقول الدكتور همام عبد الرحيم : "ولولا ذلك لكثرت الشروح والتعليقات على آيات القرآن الكريم، ثم اختلط الأمر على الكاتبين أو من يأتى بعدهم، فلا يستطيعون تمييز النص المتعبد بتلاوته عن سائر النصوص -سنة كانت أو رأى فقيه- وهذا ما حدث لرسالات الأنبياء قبل رسول الله ﷺ، فقد اختلطت الحقيقة بالخيال، والخطأ بالصواب، والوحي بالرؤى والأحلام. حتى ذهب الأصل واختفى تحت وطأة الزيادات والإضافات، فلم يعد للوحي تميزه وهيمته، وأصبح الوحي عند اليهود والنصارى : حركة التاريخ بمعنى أن كل شىء يحدث فى التاريخ يضاف إلى الوحي، باعتباره إرادة الله وحركة ذلك فى الأحداث.

وما القراءات الشاذة -عندنا كما سبق. إلا إضافات تفسيرية كتبت إلى جانب الآيات^(١)، ثم ظن الكاتب أنها من القرآن الكريم، ولكن الكثرة الكاثرة من الصحابة الذين أفردوا النص ولم يكتبوا شيئاً إلى جانبه، بالإضافة إلى الذين حفظوه كل هؤلاء تواترت الرواية القرآنية عنهم، وحكموا على الزيادة بالشذوذ وعدم القبول^(٢) أ.هـ.

(١) راجع : ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٢) الفكر المنهجي عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم ص ٤٠ ، ٤١ .

علة النهى عن كتابة السنة عند أعدائها والرد على مزاعمهم الآتية

- أولاً : أن النهى عن كتابة السنة يدل على أن النبى ﷺ وأصحابه ﷺ أرادوا ألا يكون مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر .
- ثانياً : أن النهى يدل على أن النبى ﷺ وأصحابه أرادوا ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم .
- ثالثاً : أن النهى عن الإكثار من التحديث دليل على أن الصحابة ﷺ كانوا يجتهدون فى مقابل السنة الشريفة ولا يأخذون بها .
- رابعاً : أن النهى عن الإكثار من الرواية دليل على عدم حجية السنة النبوية، واتهام من أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما- للصحابة بالكذب .

استعراض شبه النهى عن كتابة السنة عند أعدائها والرد عليها

زعم أعداء السنة أن العلة الحقيقية فى نهى النبى ﷺ، والصحابة، والتابعين عن كتابة السنة هو :

أولاً : أنهم لم يريدوا أن يكون مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر . وفى ذلك يقول جمال البنا : "والحق الذى لا مرأى فيه أن الرسول نهى عن تدوين أحاديثه . حتى لا يكون مع كتاب الله كتب أخرى، وحديث أبى هريرة صريح فى هذا قال أبو هريرة خرج علينا لرسول الله ونحن نكتب أحاديثه ... وذكر الحديث ثم قال وهذا هو ما فعله أبو بكر عندما أحرق الأحاديث المدونة التى كانت عنده قبل أن يموت . كما أن عمر بعد أن استشار الصحابة فى كتابة السنن ... وذكر الحديث" (١) .

وبنفس هذه العلة وأدلتها يصرح نيازى عز الدين فيقول بعد اعتراضه على علة الخوف من اختلاط السنة بالقرآن : "وذلك التخوف لم يكن موجوداً من الأساس، بدليل أحاديث الرسول ﷺ وأحاديث كبار الصحابة، بل كان الخوف كله من أمر آخر ذكره الرسول ﷺ وذكره الصحابة أجمعون، وقد قرأنا قبل قليل فى حديث أبى هريرة، وفى الحديث المروى عن عمر بن الخطاب ﷺ، عندما أراد أن يكتب السنن وهو ألا يكون إلى جانب كتاب الله كتاب آخر، وانشغال الناس بالحديث عن كتاب الله وهذا التخوف ما زال موجوداً إلى اليوم ... ثم يقول فى موضع آخر، وهذا السبب وحده -يعنى ألا يكون إلى جانب كتاب الله كتاب آخر- ملزم بعدم كتابة الأحاديث إلى يوم يبعثون- ولا يمكن لهذا الأمر أن ينسخ أبداً" (٢) .

ثانياً : وتارة ثانية يزعم خصوم السنة أن العلة فى نهى النبى ﷺ، والصحابة والتابعين، عن كتابة السنة المطهرة هو : أنهم لم يريدوا أن يجعلوها ديناً وشرعة عامة كالقرآن الكريم .

وفى ذلك يقول توفيق صدقى : "إن ما بينته السنة للعرب فى ذلك الزمن لا يصلح لجميع الأمم فى الأوقات المختلفة" (٣) وفى موضع آخر يقول : "وكان بعض الصحابة ينهى عن التحديث ولو كانت السنة عامة لجميع البشر لبذلوا الوسع فى ضبطها

(١) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٩٩ .

(٢) إنذار من السماء ص ١٢٣، ١٢٧ .

(٣) مجلة المنار المجلد ٩ / ٥٢١، ٩٠٨ - ٩١٢ .

ولتسابقوا في نشرها بين العالمين ولما وجد بينهم متوان أو متكاسل أو مثبط لهم" (١).

وبهذا القول تأثر الأستاذ محمد رشيد رضا (٢) - رحمه الله - إذ يقول : "هل الأحاديث ويسمونها بسنن الأقوال دين وشريعة عامة وإن لم تكن سنناً متبعة بالعمل بلا نزاع ولا خلاف لا سيما في الصدر الأول (٣)؟ إن قلنا : نعم فأكبر شبهة ترد علينا؛ نهى النبي ﷺ عن كتابة شيء عنه غير القرآن (٤)، وعدم كتابة الصحابة للحديث (٥)، وعدم عناية علمائهم وأئمتهم بالخلفاء بالتحديث بل نقل عنهم الرغبة عنه (٦)، ونفس هذا الكلام كرره في موضع آخر قائلاً : "وإذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث بل في رغبتهم عنه بل في نهيمهم عنه قوى عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً عاماً دائماً، كالقرآن . ولو كانوا فهموا عن النبي ﷺ أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة، ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالهم ليلغوه ويعملوا به ولم يكتفوا بالقرآن والسنة المتبعة المعروفة للجمهور بجريان العمل بها" (٧).

وأيد الأستاذ رشيد رضا في ذلك محمود أبو رية (٨)، وجمال البنا في كتابه :

(١) المصدر السابق ٩ / ٩١٣ .

(٢) الأستاذ محمد رشيد رضا : هو محمد رشيد بن علي رضا، البغدادي الأصل، الحسيني النسب، صاحب مجلة المنار، وتفسير المنار، والوحي الحمدي، والوهابيون والحجاز، وغير ذلك من مؤلفاته النافعة . وهو رحمه الله أحد رواد المدرسة العقلية الحديثة، كان في أول أمره متأثراً بوجهة شيخه محمد عبده، وكان مثله في أول الأمر قليل البضاعة من الحديث قليل المعرفة بعلومه، ولكنه كما قال الدكتور السباعي - رحمه الله - : "منذ أن استلم لواء الإصلاح بعد وفاة الإمام محمد عبده، وأخذ يخوض غمار الميادين الفقهية والحديثية وغيرهما وأصبح مرجع المسلمين في أنحاء العالم في كل ما يعرض لهم من مشكلات، كثرت بضاعته من الحديث وخبرته بعلومه، حتى غدا آخر الأمر حامل لواء السنة وأبرز أعلامها ... ويقول الدكتور السباعي رداً على استشهاد أبي رية بكلام السيد رشيد رضا في كتابه أضواء على السنة قال : "وكننت أتردد على بيته فأستفيد من علمه وفهمه للشريعة ودفاعه عن السنة ما أجد من حق تاريخه على أن أشهد بأنه كان من أشد العلماء أخذاً بالسنة (القولية) وإنكاراً لما يخالفها في المذاهب الفقهية وإنني على ثقة بأنه لو كان حياً حين صدر (أبو رية) كتابه، لكان أول من يرد عليه في أكثر من موضع في ذلك الكتاب، أ.هـ ومات رحمه الله سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م . له ترجمة في الأعلام ٦ / ٣٦١، وانظر : المجددون في الإسلام للأستاذ عبد المتعال الصعدي ص ٥٣٩ - ٥٤٤، والسنة ومكانتها للدكتور السباعي ص ٣٠، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير للدكتور فهد الرومي ص ١٧٠-١٨٧، ومحمد رشيد رضا وجهوده في السنة للدكتور يوسف عبد المقصود، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ١٢٦٦ .

(٣) الحق أن السنة القولية كانت متبعة بالعمل كالسنة العملية وهذا بلا نزاع ولا خلاف منذ الصدر الأول إلى يومنا هذا . وهذا ما نستنبه إن شاء الله تعالى في الرد على هذه الشبهة انظر : ص ٣٠٦-٣١٤ .

(٤) سبق الرد على ما ذهب إليه بأن النهي ناسخ للإذن ص ٢٨٥ .

(٥) سيأتي ما ثبتت كتابتهم في الجواب عن شبهة التأخر في التدوين ص ٣٥٣-٣٥٩ .

(٦) مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٢٩ وسيأتي استعراض هذه الشبهة والرد عليها ص ٣٠٦-٣١٤ .

(٧) مجلة المنار المجلد ١٠ / ٧٦٨ .

"السنة ودورها في الفقه الجديد" إذ يقول: "ولا جدال في صحة ما ذهب إليه السيد رضا-رحمه الله- من أن الصحابة "لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً دائماً كالقرآن" فالحق أبلج، ولا يقف في سبيله تلك الدعاوى والتعلات"^(٢)، وفي موضع آخر يصرح بذلك من قوله قاتلاً: "نهى الرسول عن كتابة حديثه ورفض الخلفاء والصحابة الكتابة، الدلالة الوحيدة التي تستخلص من هذه الوقائع: الرسول والخلفاء الراشدون والصحابة أرادوا عدم تأييد ما جاءت به السنن من أحكام"^(٣)

وهكذا يذهب أعداء السنة إلى أن علة النهي عن كتابة السنة هي: أن الرسول ﷺ والصحابة أرادوا ألا يجعلوا مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر، وأنهم ما أرادوا أن تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم، ويستدلون على ذلك بما مر من حديث أبي هريرة مرفوعاً وحديثي أبي بكر وعمر الموقوفان، ويزعمون أن تلك الأحاديث صريحة في دعواهم.

الجواب عن شبهة أن النهي عن كتابة السنة يدل على أن النبي ﷺ وأصحابه أرادوا ألا يكون مع كتاب الله ﷻ كتاب آخر:

إن ما استدل به أعداء السنة على زعمهم لا حجة لهم فيه، لأنه إذا جاء في حديث أبي هريرة قوله ﷺ "أكتب غير كتاب الله" ألم يقل ﷺ بعدها مباشرة (احضوا كتاب الله أو خلصوه) وهو مما يشير إلى العلة الحقيقية في النهي، وهي: صيانة كتاب الله مما اختلط به من السنة بلا تمييز؛ بدليل: رواية أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ﷺ وهي أصح سنداً من رواية أبي هريرة. ثم أليس في حديث أبي هريرة ﷺ أمر النبي ﷺ بالتحديث والتبليغ وهو أبلغ في حجية السنة كما مر... وكذا حديث أبي بكر ﷺ على فرض صحته أليس فيه دليل على كتابة السنة في عهده ﷺ، وما حرقه ﷺ لما جمعه من أحاديث ليس شكاً منه في حجية السنة، كيف! وقد علل ذلك بخشيته أن يكون الذي حدثه وهم فكَرَةً تقلد ذلك كما خشي أن يتوهم متوهم أن ما جمعه هو كل ما قاله رسول الله ﷺ فيقول هذا المتوهم، كما قال أبو بكر معللاً صنيعه: "لو كان قاله رسول الله ﷺ ما غاب على أبي بكر" ثم يصرح ﷺ بعد ذلك مباشرة بأنه

(١) أضواء على السنة ص ٤٨ - ٥٠ .

(٢) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٢٥ .

(٣) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٠٢، وانظر: السلطة في الإسلام للمستشار عبد الجواد ياسين ص ٢٣٨ .

حدث بحديث رسول الله ﷺ ولم يجمع فى الصحيفة التى حرقها كل أحاديث رسول الله ﷺ فيقول : "إنى حدثكم الحديث ولا أدرى لعلى لم أتبعه حرفاً حرفاً".

أما حديث عمر ﷺ فيه أبلغ حجة على حجية السنة عند الصحابة أجمع ﷺ فعمر ﷺ عندما هم بكتابة السنة -ليس مجرد الكتابة- فهى كانت مكتوبة- وإنما المراد بالكتابة تدوينها تدويناً عاماً فى مكان واحد، كما كان ﷺ صاحب اقتراح تدوين القرآن الكريم تدويناً عاماً فى مكان واحد زمن أبو بكر الصديق ﷺ وتردد أبو بكر وزيد بن ثابت فى هذا التدوين فى أول الأمر -كان منهم تورعاً كما قالوا : "كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟! "

فهل يستطيع مخلوق على وجه الأرض أن يقول أن تردد أبو بكر وزيد -رضى الله عنهما- دليل على عدم حجية كتاب الله ﷺ عندهم (١)؟؟؟

ألم يقل لهم الفاروق عمر "أنه والله خير"، فكان الأمر كما قال .

وعندما هم بتدوين السنة تدويناً عاماً، كالقرآن، واستشار فى ذلك الصحابة هل تردد واحد منهم؟ كلا! كما جاء فى الحديث "فأشاروا عليه بأن يكتبها" ولكنه عدل عن هذا التدوين فى زمنه لعدم الأمن من انشغال الناس بها والاهتمام بها على حساب كتاب الله ﷺ (٢) حتى لا يبقى المصحف بغبرة لا ينظر فيه كما قال الضحاك، وهذا هو معنى قوله "وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً"، ولم يقل : "حسبنا كتاب الله".

ولو كان المراد بالانشغال عن السنة فى قول النبى ﷺ والصحابة ﷺ خشيتهم أن تكون السنة حجة وكتاباً آخر مع كتاب الله ﷺ كما فهم أعداء الإسلام وزعمهم بأن هذا السبب "ملزم بعدم كتابة الأحاديث إلى يوم يبعثون، ولا يمكن لهذا الأمر أن ينسخ أبداً" كما مر من قول نيازى عز الدين .

لو كان هذا -الفهم الأعوج- هو المراد بالانشغال الذى كان من أجله النهى عن كتابة السنة :

أ- ما كان للنبى ﷺ أن يكتب .

(١) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٥٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥٥ .

ب- ولما كان له أن يأذن بالكتابة عنه .

ج- وما كان له أن يأمر بالتحديث عنه .

د- ولما كان للصحابة والتابعين أن يقتدوا بالنبي ﷺ فيما سبق، من الكتابة والإذن بالتحديث

هـ- ولما كان هناك مَعْنَى [لَهُمْ] عمر بالتدوين وإقرار الصحابة له على ذلك ثم عدوله عنه، إذ كيف يهم بتدوين شيء ليس بحجة، وكيف يجوز على الصحابة أجمع إقراره على هذا التدوين؟

و- بل ولم يجز تدوين السنة تدويناً رسمياً في عهد عمر بن عبد العزيز ؓ .

ز- ولما جاز إجماع الأمة بعد عصر الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا على كتابتها وتدوينها .

ح- بل ولما جاز منهم الإجماع على حجيتها واعتبارها المصدر التشريعي الثاني الملازم لكتاب الله ﷻ لا ينفصل أحدهما عن الآخر .

ثانياً : الجواب عن شبهة أن النهي عن كتابة السنة يدل على أن النبي ﷺ وأصحابه ؓ أرادوا ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم :

إذا بطل هذا الفهم الأعوج من أعداء الإسلام لمعنى "خوف النبي ﷺ والصحابة ؓ من الانشغال بالسنة عن كتاب الله، ألا يكون مع كتاب الله كتاب آخر، بطل أيضاً ما فهموه من أن النهي عن كتابة السنة من النبي ﷺ والصحابة والتابعين ؓ، دلالة عدم صلاحية السنة لكل زمان ومكان، وعدم تأييد ما جاء به السنن من أحكام .

وهذا ما تأثر به رشيد رضا -رحمه الله- وعبر عنه بأنهم: "لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً عاماً دائماً كالقرآن" .

وكيف يصح القول بأن مراد النبي ﷺ من نهيه عن كتابة سنته ألا تكون ديناً عاماً دائماً كالقرآن .

١- فعلام إذن يقرنها مع كتاب الله ﷻ مبيناً أن الاعتصام بهما عصمة من الضلال فى قوله: "إنى قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة

نبيه" (١).

٢- وعلام يأمر بتبليغ سنته المطهرة في قوله : "ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب قرب مبلغ أوعى من سامع" (٢).

٣- وعلام يوصى بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين والعض عليها بالنواجذ عند الاختلاف في قوله ﷺ : "فإنه من يعيش منكم : فسيري اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ" (٣).

٤- وعلام التحذير الشديد من الكذب ﷺ : "إن كذباً على ليس ككذب على أحد. فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (٤).

٥- وعلام يحذر ممن يأتيه الأمر مما أمر به أو نهى عنه فيعترض ويقول : "بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمانه، ثم يسين ﷺ أن ما يجرمه بوحى مثل ما حرمه الله في كتابه قائلاً : "إلا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله" (٥) وذلك التحريم دينٌ دائمٌ إلى يوم القيامة كما سيأتى من قول عمر بن عبد العزيز : "فما أحل على لسان نبيه فهو حلال إلى يوم القيامة، وما حرم على لسان نبيه فهو حرام إلى يوم القيامة".

٦- علام يصف الزائف عن سنته المطهرة بأنه هالكٌ كما قال ﷺ : "قد تركتكم على البيضاء. ليلها كنهارها. لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك" (٦).

(١) سبق تخريجه ص ٢٠١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٨٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٨٤ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٢٨ .

(٦) جزء من حديث طويل أخرجه ابن ماجة في سنته المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ٢٩/ ١ رقم ٤٣، وابن أبى عاصم في كتاب السنة، باب ذكر قول النبى ﷺ تركم على مثل البيضاء وتحذيره أياهم أن يتغيروا عما يتركهم عليه ١/ ٢٦ رقم ٤٨، واللفظ لابن ماجة .

فعلام يدل هذا إذا لم تكن السنة النبوية حجة ودينًا عامًا دائماً كالقرآن الكريم!

إن كل ما نقلناه هنا من هذه الأحاديث ونحوها كثير بمثابة التصريح من رسول الله ﷺ بأن سنته المطهرة حجة ودينٌ عامٌّ دائماً ملازمٌ للقرآن الكريم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^(١) وهذا ما فهمه الصحابة من رسول الله ﷺ فهم أول المخاطبين بما سبق من الأحاديث، وهم أول المخاطبين بكتاب الله ﷻ وفيه الأمر بطاعته ﷺ والتحذير من مخالفة أمره قال تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢).

فهل هذا الأمر الإلهي بإتباع أمر نبيه ﷺ الوارد في سنته المطهرة أراد به رب العزة ألا يكون ديناً عاماً دائماً كالقرآن؟؟؟

إن القول بهذا طعن في القرآن نفسه، وفي عالمية الدعوة الإسلامية؛ ثم إن رب العزة يقسم بذاته المقدسة على عدم إيمان من لم يحكم رسوله في كل شأن من شئون حياته ومن المعلوم بالضرورة أننا نحكم الرسول ﷺ بذاته وهو حي، فإذا انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى حكمنا سنته المطهرة، على أنه ليس فقط أن نحكم الرسول ﷺ وسنته، بل لا بد وأن تمتلئ قلوبنا بالرضا والسعادة بهذا الحكم النبوي وأن نخضع له خضوعاً كاملاً مع التسليم التام قال تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٣) وعلى ذلك يؤكد النبي ﷺ بقوله : "لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به"^(٤).

ولم يخالف في ذلك أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يقول بخلاف هذا إلا من جهل طريقتهم في العمل بأحكام الدين وكيف كانوا يأخذونها.

(١) الآية ٣٧ من سورة ق .

(٢) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور .

(٣) الآية ٦٥ من سورة النساء .

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة باب ما يجب أن يكون هوى المرء تبعاً لما جاء به النبي ﷺ ١ / ١٢ رقم ١٥، والبيهقي في شرح السنة كتاب الإيمان، باب رد البدع والأهواء ١ / ١٤٥ رقم ١٠٤ وقال النووي في أربعينه : هذا حديث صحيح روياه في كتاب الحجة بإسناد صحيح" انظر : جامع العلوم والحكم ٢ / ٣٩٣، وقواعد التحديث للقا سمي ص ٤٥ .

فالصحابة أجمع وعلى رأسهم الخلفاء الراشدين كانوا يعظمون حديث رسول الله ﷺ ويحكمونه في كل شأن من شئون حياتهم. فعن ميمون بن مهران^(١) قال : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب، وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة قضى بها، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين، وقال : أتاني كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء؟ فرمما اجتمع إليه نفر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاءً فيقول أبو بكر : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به^(٢) . هـ.

وعن جابر بن زيد^(٣)، أن ابن عمر لقيه في الطواف، فقال له : يا أبا الشعثاء، إنك من فقهاء البصرة، فلا تفت إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلك^(٤).

وأخرج الدارمي عن شريح^(٥) : أن عمر بن الخطاب كتب إليه : "إن جاءك شيء في كتاب الله فاقض به، ولا يلتفتك عنه الرجال، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله ﷺ، فاقض بها، فإن جاءك ما ليس في كتاب ولم يكن فيه سنة من رسول الله ﷺ فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به، فإن جاءك ما ليس في كتاب

(١) ميمون بن مهران : هو ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب الرقي، روى عن عائشة، وأبي هريرة، وأبي عباس، وطائفة، وعنه أبو بشر، والأوزاعي، وخلق كثير، متفق على توثيقه. مات ١١٧ هـ. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ١ / ٩٨ رقم ٩١، وتقريب التهذيب ٢ / ٢٣٤ رقم ٧٠٧٥، والكاشف ٢ / ٣٠٢ رقم ٥٧٦٤، والثقات للعجلي ص ٤٤٥ رقم ١٦٦٩ .

(٢) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ / ٦٩، ٧٠ رقم ١٦١، وانظر: إعلام الموقعين ٢ / ٦٢ .

(٣) جابر بن زيد، أبو الشعثاء الأزدي، روى عن ابن عباس، وعنه قتادة، وأيوب، وخلق. متفق على توثيقه. مات ٩٣ هـ. له ترجمة في تقريب التهذيب ١ / ١٥٢ رقم ٨٦٧، والكاشف ١ / ٢٨٧ رقم ٧٢٨، والثقات للعجلي ص ٩٣ رقم ١٩٤ .

(٤) الدارمي في سننه المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ / ٧٠، ٧١ رقم ١٦٤، وجامع بيان العلم ٥٦ / ٢ .

(٥) شريح هو : القاضي شريح بن الحارث بن قيس الكندي أبو أمية الكوفي، روى عن عمر، وعلى، وابن مسعود رضي الله عنهم، وعنه الشعبي والنخعي وابن سيرين وطائفة، مخضرم ثقة. مات قبل الثمانين أو بعدها له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ١ / ٥٩ رقم ٤٤، والثقات للعجلي ٢١٦ رقم ٦٦٠، وتقريب التهذيب ١ / ٤١٦ رقم ٧٨٢، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٧ رقم ٤٢ .

الله ولم يكن فى سنة رسول الله ﷺ ولم يتكلم فيه أحد قبلك، فاختر أى الأمرين شئت : إن شئت أن تحتهد برأيك ثم تقدم فتقدم، وإن شئت أن فتأخر فتأخر، ولا أرى التأخير إلا خيراً لك^(١)، ونحو ذلك روى عن ابن مسعود وابن عباس وغيرهم^(٢) -رضى الله عنهم أجمعين- .

وبذلك كانت مصادر الأحكام فى الصدر الأول أربعة :

١- القرآن الكريم : وهو المصدر الأول لهذا الدين وعمدة الملة، وكانوا يفهمونه واضحاً جلياً، لأنه بلسانهم نزل مع ما امتازوا به من معرفة أسباب نزوله .
٢- السنة النبوية : وهى المصدر الثانى الملازم للمصدر الأول، وقد اتفقوا على اتباعها متى ظفروا بها .

٣- القياس، أو رأى المستند إلى كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ .

٤- الإجماع المستند إلى نص من كتاب أو سنة أو قياس^(٣) .

ولم يزل أئمة الإسلام من المحدثين والفقهاء من التابعين فمن بعدهم إلى يومنا هذا وإلى أن تقوم الساعة على تحكيم سنة رسول الله ﷺ يقول القاسمى : "كان عندهم أنه إذا وجد فى المسألة قرآن ناطق فلا يجوز التحول إلى غيره، وإذا كان القرآن محتماً لوجه فالسنة قاضية عليه، فإذا لم يجدوا فى كتاب الله أخذوا بسنة رسول الله ﷺ سواء كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء، أو كان مختصاً بأهل بلد، أو أهل بيت أو بطريق خاصة، وسواء عمل به الصحابة والفقهاء أو لم يعملوا به، ومتى كان فى المسألة حديث فلا يتبع فيها خلاف أثر من الآثار، ولا اجتهد أحد من المجتهدين، وإذا فرغوا جهدهم فى تتبع الأحاديث، ولم يجدوا فى المسألة حديثاً، أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين، ولا يتقيدون بقوم دون قوم، ولا بلد دون بلد ... فإن اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شئ فهو المقنع، وإن اختلفوا أخذوا بحديث أعلمهم علماً، وأورعهم ورعاً، أو أكثرهم ضبطاً، أو ما اشتهر عنهم، ... وكانت هذه الأصول

(١) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١/ ٧١، ٧٢ رقم ١٦٧، وانظر : جامع بيان العلم ١/ ٥٦ .

(٢) انظر : سنن الدارمى، وجامع بيان العلم فى الأماكن السابقة، وانظر : أعلام الموقعين ١/ ٥٧-٨٦ .

(٣) انظر : تاريخ التشريع الإسلامى للشيخ محمد الحضرى ص ٧٥، ٧٦، وأصول الفقه الإسلامى للدكتور طه جابر العلوانى ص ١٠-٦ .

مستخرجة عن صنيع الأوائل وتصريحاتهم^(١) كما مر في الأحاديث الموقوفة .

فأين الاتفاق الذى زعمه محمد رشيد رضا -ومن قال بقوله من أعداء السنة-
أن الصدر الأول من الصحابة رضي الله عنهم لم يعملوا بالأحاديث القولية ولم تكن عندهم سنناً
متبعة بالعمل؟

بل أين نزاع صحابى واحد فى عدم العمل بالأحاديث القولية وعدم اعتبارها من
السنة المطهرة؟!

وكيف يصح هذا القول فى حق أناس أشربت قلوبهم بحب رسول الله ﷺ وسنته
المطهرة وتعظيمها وتوقيرها وزجر من لم يعظمها وهجره .

يدل على ذلك ما روى عن عبد الله بن المغفل^(٢) رضي الله عنه أنه رأى رجلاً يخذف^(٣)
فقال له لا تخذف فإن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف أو كان يكره الخذف - وقال:
إنه لا يصاد به صيداً ولا ينكأ^(٤) به عدو، ولكنها قد تكسر السن، وتفقأ العين . ثم رآه
بعد ذلك يخذف فقال له أحدثك عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف - أو كره
الخذف - وأنت تخذف؟ لا أكلمك كذا وكذا^(٥)، وفى رواية للدارمى: "والله لا أشهد
لك جنازة ولا أعودك فى مرض، ولا أكلمك أبداً"^(٦)

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد

(١) انظر : قواعد التحديث للقاسمى، مبحث الفرق بين أهل الحديث وأصحاب الرأى ص ٣٣٨، للاستزادة انظر :
من نفس المصدر باب السنة حجة على جميع الأمة وليس عمل أحد حجة عليها ص ٢٧٣ - ٢٨١ وباب حال
الناس فى الصدر الأول وبعده ص ٣٤٤ - ٣٥١، وانظر : أعلام الموقعين فصل "أئمة الإسلام يقدمون الكتاب
والسنة" ٢ / ٢٢٩، وجامع بيان العلم وفضله، "باب معرفة أصول العلم وحقيقته" ٢ / ٢٩ - ٢٩٠ .

(٢) عبد الله بن المغفل صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٣٧٢ رقم ٤٩٨٨، والاستيعاب ٣ / ٩٩٦ رقم
١٦٦٧، وتاريخ الصحابة ١٦٠ رقم ٧٧٦، ومشاهير علماء الأمصار ٤٨ رقم ٢٢١، واسد الغابة ٣ / ٣٩٥ رقم
٣٢٠٢ .

(٣) الخذف هو : وضع الحصاة أو النواة بين السبابتين ثم الرمى بهما، انظر : النهاية فى غريب الحديث ٢ / ١٦ .

(٤) ينكأ : ويكتب بغير همز، والمعنى : تكثر الجراح والقتل فى العدو، انظر : النهاية فى غريب الحديث ٥ / ١١٧ .
(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الذبائح والصيد، باب الخذف والبندة ٩ / ٥٢٢ رقم ٥٤٧٩،
ومسلم (بشرح التروى) كتاب الصيد، باب إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو، وكراهة الخذف ٧ / ١١٧
رقم ١٩٥٤ .

(٦) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأذان، باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد ٢ / ٤٠٩
رقم ٨٧٣، والدارمى فى سنته المقدمة، باب تعجيل عقوبة من بلغه عن النبى ﷺ حديث فلم يعظمه ولم يقره ١ /
١٢٨ رقم ٤٤٠ واللفظ له .

فلا يمنعها . فقال فلان ابن عبد الله إذا والله أمنعها! فأقبل عليه ابن عمر، فشتمه شتمة لم أره شتمها أحداً قبله، ثم قال : أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول : إذا والله أمنعها؟! (١) .

وفي رواية لابن عبد البر : قال بلال بن عبد الله بن عمر (٢) فقلت أما أنا فسأمنع أهلي فمن شاء فليسرح أهله فالتفت إلى وقال : لعنك الله ، لعنك الله ، لعنك الله ، تسمعني أقول أن رسول الله ﷺ أمر أن لا يُمنعن، وقام مغضباً (٣) .

وعن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ نهى عن درهمين بدرهم، فقال فلان : ما أرى بهذا بأساً يداً بيد، فقال عبادة أقول : قال النبي ﷺ وتقول : لا أرى به بأساً؟! والله لا يظلمني وإياك سقفاً أبداً (٤) .

وعلى الدرب صار التابعون فمن بعدهم من أئمة المسلمين، فعن قتادة (٥)، قال : حدث ابن سيرين رجلاً بمحدث عن النبي ﷺ فقال رجل : قال فلان كذا وكذا . فقال ابن سيرين : أحدثك عن النبي ﷺ وتقول : قال فلان وفلان كذا وكذا؟! لا أكلمك أبداً (٦) .

وقال الحميدى (٧) : سأل رجل الشافعي عن مسألة، فأفتاه قائلاً : قال النبي ﷺ

(١) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة باب تعجيل عقوبة من مؤلفه عن النبي ﷺ حديث فلم يعظمه ولم يوقره ١ / ١٢٨ رقم ٤٤٢ .

(٢) بلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العنوي، ثقة، وعده يحيى القطان : في فقهاء المدينة . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١ / ١٤٠ رقم ٧٨٣، والكاشف ١ / ٢٧٧ رقم ٦٥٩، والثقات للعجلي ص ٨٧ رقم ١٧٣، والثقات لابن حبان ٤ / ٦٥ .

(٣) جامع بيان العلم ٢ / ١٩٥ .

(٤) أخرجه الدارمي في سننه في المقدمة، باب تعجيل عقوبة من بلغه عن النبي ﷺ حديث فلم يعظمه ولم يوقره ١ / ١٢٩ رقم ٤٤٣، وانظر : شذرات من علوم السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد الأحمدي ص ٨٤ - ٩٧ .

(٥) قتادة هو : قتادة بن دعامة بن قسادة السدوسي، أبو الخطاب البصري الأكمه، أحد الأعلام روى عن أنس، وابن سيرين، وابن المسيب، وخلق، وعنه أبو حنيفة، وشعبة والأوزاعي وخلق، ثقة ثبت، قال أحمد : كان قتادة أحفظ أهل البصرة لم يسمع شيئاً إلا حفظه، مات ١١٧ هـ . له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ١ / ١٢٢ رقم ١٠٧، وطبقات الحفاظ ص ٥٤ رقم ١٠٤، وتقريب التهذيب ٢ / ٢٦ رقم ٥٥٣٥، والكاشف ٢ / ١٣٤ رقم ٤٥٥١ .

(٦) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب تعجيل عقوبة من بلغه عن النبي ﷺ حديث فلم يعظمه ولم يوقره ١ / ١٢٨ رقم ٤٤١ .

(٧) الحميدى : هو عبد الله بن الزبير الأزدي أبو بكر المكي أحد الأئمة روى عن ابن عيينة، ومسلم الزنجي، وخلق، وعنه البخاري، والذهلي، وخلق . قال أحمد : الحميدى عندنا إمام، وقال أبو حاتم هو : ثقة إمام، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث مات ٢١٩ هـ . له ترجمة في تذكرة الحفاظ ٢ / ٤١٣ رقم ٤١٩، وطبقات الحفاظ ص ١٨١ رقم ٤٠٠، وتقريب التهذيب ١ / ٤٩٢ رقم ٣٣٣١، والكاشف ١ / ٥٥٢ رقم ٢٧٢١، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص ٣٠٧ رقم ٣٧٤، وشذرات الذهب ٢ / ٤٥، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٦١٦ رقم ٢١٢، والوافي بالوفيات ١٧ / ١٧٩، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١ / ١٣٨ رقم ٣٣ .

كذا وكذا، فقال الرجل : أتقول بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال الشافعي : رأيته في وسطى زناراً؟ أتراني خرجت من الكنيسة؟ أقول : قال النبي ﷺ، وتقول لي : أتقول بهذا؟ أروى عن النبي ﷺ ولا أقول به (٢)؟

ومن هنا حث السلف الصالح على التأدب مع السنة المطهرة فيمن دعى إلى التحاكم إليها يقول الإمام النووي -رحمه الله- : "وكذلك ينبغي إذا قال له صاحبه : هذا الذي فعلته خلاف حديث رسول الله ﷺ أو نحو ذلك أن لا يقول : لا التزم الحديث، أو لا أعمل بالحديث، أو نحو ذلك من العبارات المستبشعة، وإن كان الحديث متروك الظاهر لتخصيص أو تأويل أو نحو ذلك، بل يقول عند ذلك : هذا الحديث مخصوص أو متأول أو متروك الظاهر بالإجماع وشبه ذلك" (٣).

قوم هذا حالهم في تعظيمهم وتوقيرهم لسنة نبيهم ﷺ وتحكيمها في كل شأن من شئون حياتهم، وزجرهم وهجرهم -ولو كان قريباً لهم- من لم يتأدب معها إذا دعى إلى التحاكم إليها، كيف يقال أنهم يريدوا أن يتخذوا الأحاديث ديناً عاماً دائماً كالقرآن (٤)؟!!!

اللهم إن هذا إنكار لإجماع الأمة منذ عهد نبيها ﷺ إلى يومنا هذا! وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها - بحجية السنة المطهرة واتخاذها ديناً عاماً دائماً ملازماً لكتاب الله ﷻ وهذا الإجماع قائم على الحقائق الثابتة في كتاب ربنا ﷻ، وسنة نبينا ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين والصحابة أجمع ﷺ أجمعين وعلى هذا الإجماع أئمة المسلمين من التابعين فمن بعدهم إلى يومنا هذا.

وما أصدق ما قاله عمر بن عبد العزيز في إحدى خطبه قال : "يا أيها الناس، إن الله لم يبعث بعد نبيكم نبياً، ولم ينزل بعد هذا الكتاب الذي أنزله عليه كتاباً، فما

(٢) أعلام الموقعين ٢ / ٢٦٦، وانظر : مناقب الشافعي للرازي ص ٣١٧ .

(٣) الأذكار، باب ما يقول من دعى إلى حكم الله تعالى ص ٢٨٠ .

(٤) ممن رد هذه الشبهة الدكتور محمد أبو زهو في الحديث والمحدثون ص ٢٣٧ - ٢٣٨، والدكتور الأعظمي في دراسات في الحديث ١ / ٨٠، والدكتور يوسف عبد المقصود في رسالته للدكتوراه (محمد رشيد رضا وجهوده في خدمة السنة) رد أيضاً موقف السيد رشيد رضا من التدوين، والجمع بين أحاديث النهي والإباحة وأيد رد فضيلة الدكتور محمد أبو زهو على السيد رشيد رضا قال "وبعد هذا أقول : إنه ليس من دليل قائم يساند الشيخ محمد رشيد رضا فيما يذهب إليه في التدوين ... والدليل الذي عليه هو في جانب الشيخ محمد أبي زهو هـ، وانظر : محمد رشيد رضا وجهوده في خدمة السنة ص ٢٨٢-٢٨٣ .

أحل الله على لسان نبيه ﷺ؛ فهو حلال إلى يوم القيامة، وما حرم على لسان نبيه ﷺ؛ فهو حرام إلى يوم القيامة، ألا إني لست بقاض ولكنى منفذ، ولست بمبتدع ولكنى متبع، ولست بخير منكم غير أنى أثقلكم حملاً، ألا وأنه ليس لأحد من خلق الله أن يطاع في معصية الله، ألا هل أسمع^(١) .

وقال أيضاً - رحمه الله - "سن رسول الله ﷺ وولاية الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها اتباع لكتاب الله ﷻ، واستكمال لطاعة الله ﷻ، وقوة على دين الله ﷻ، ليس لأحد من الخلق تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شئ خالفها، من اهتدى بها فهو المهتد، ومن انتصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله تعالى ما تولاه، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً"^(٢) .

وقال الحافظ ابن عبد البر : "ليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثاً عن النبي ﷺ ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله، أو إجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته، فضلاً عن أن يتخذ إماماً ولزمه إثم الفسق"^(٣) أ. هـ .

والله أعلم

(١) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب ما يتقى من تفسير حديث النبي ﷺ وقول غيره عند قوله ﷺ ١/ ١٢٦ رقم ٤٣٣ .

(٢) انظر : الشريعة للآجری ص ٤٨، ٦٥، وجامع بيان العلم لابن عبد البر ٢/ ١٨٦، ١٨٧ .

(٣) جامع بيان العلم ٢/ ١٩٤ .

استعراض شبهة

أن النهى عن الإكثار من التحديث دليل على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجتهدون في مقابل السنة الشريفة، ولا يأخذون بها والرد عليها

ذهب بعض غلاة الشيعة إلى تقسيم الصحابة إلى مدرستين^(١)، أو إلى طائفتين^(٢)، باعتبار تعاملهم مع النصوص الصادرة عن الرسول ﷺ :

١- المدرسة أو الطائفة الأولى : "طائفة التعبد المحض" وهي التي انتهجت منهاج الطاعة والامتثال المطلق للأحكام الصادرة عن الله ﷻ ورسوله ﷺ ويعنون بهم أنفسهم .

٢- المدرسة أو الطائفة الثانية : "طائفة الاجتهاد والرأى" وهي التي انتهجت منهاج الاجتهاد في مقابل النص وخرجوا عليه وتأولوه -يعنون بهم أهل السنة من السلف وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون- رضي الله عنهم (٣) .

ويستدلون على هذا التقسيم الباطل، بمواقف اجتهادية وقعت من الصحابة زمن النبوة وبعدها .

والجواب : يبطل التقسيم السابق الذى ذهب إليه بعض غلاة الشيعة ما هو مقرر عند الأصوليين من اتفاقهم على جواز الاجتهاد^(٤) بعد الرسول ﷺ (٥) أما فى عصره

(١) على حد تعبير السيد مرتضى العسكري فى كتابه "معالم المدرستين" .

(٢) على حد تعبير على الشهرستانى فى كتابه "منع تدوين الحديث أسباب ونتائج" .

(٣) معالم المدرستين المجلد ٢ / ٦٧، ومنع تدوين الحديث ص ٨٥، وركبت السفينة لمروان خليفات ص ٢٣٣، ٢٩٥، وتأملات فى الحديث زكريا عباس ص ٤٨-٦٢، والشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى ص ٢٧، ٢٨، ٣١ .

(٤) الاجتهاد لغة: مأخوذ من الجهد، وهو المشقة والطاقة، فيختص بما فيه مشقة ليخرج عنه ما لا مشقة فيه وقال الرازى فى المحصول : هو فى اللغة عبارة عن استفراغ الوسع، فى أى فعل كان يقال استفراغ وسعة فى حمل الثقيل، ولا يقال : استفراغ وسعة فى حمل النواة . انظر : القاموس المحيط ١ / ٢٨٣، والمحصول ٢ / ٤٨٩، والإحكام لابن حزم ٨ / ٦٢٩ . وأما فى عرف الفقهاء : فهو : استفراغ الوسع فى النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استفراغ الوسع فيه . وهذا سبيل مسائل الفروع، ولذلك تسمى هذه المسائل مسائل الاجتهاد، والناظر فيها يجتهد وليس هذا حال الأصول انظر : المحصول للرازى ٢ / ٤٨٩، وانظر : تقرير الاستناد فى تفسير الاجتهاد للإمام السيوطى ص ٢٩-٦٦ .

(٥) نقل هذا الاتفاق الآمدى فى الإحكام ٤ / ١٥٢، والرازى فى المحصول ٢ / ٤٩٤، والسبكي وولده فى الإبهاج ٣ / ٢٥٢ .

ﷺ فقد اختلفوا فيه، فذهب أكثر أهل الأصول على جوازهِ في حضرته وغيبته ﷺ والتعبد به^(١) ومنع من ذلك الجبائي^(٢) وأبى هاشم^(٣)، وهو قول ضعيف كما قال الزركشى : لأنه لا يؤدي إلى مستحيل فإن أرادوا منع الشرع توقف على الدليل وهو مفقود^(٤).

ويدل على ما سبق، من وقوع الاجتهاد من الصحابة - بما فيهم الإمام عليّ كرم الله وجهه - زمن النبوة بحضرته وغيبته ﷺ، والتعبد بذلك الاجتهاد.

حديث معاذ بن جبل ﷺ^(٥)، أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال : "كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضى بما في كتاب الله، قال فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ؟ قال : اجتهد رأيي، قال معاذ فضرب رسول الله ﷺ صدرى، ثم قال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله ﷺ لما يرضى رسول الله ﷺ^(٦)".

(١) اختاره جماعة من المحققين منهم الغرالى فى المستصفى ٢/ ٣٥٤، وأبى الحسين فى المعتمد ٢/ ٢١٣.

(٢) الجبائي هو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو على . ينسب إلى جبى - من قرى البصرة - كان من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام فى عصره، وإليه تنسب الطائفة الجبائية . له مقالات وآراء انفرد بها . من آثاره: "كتاب الأصول" "التفسير الكبير" وغير ذلك مات سنة ٣٠٣ هـ . له ترجمة فى: وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٧ - ٢٦٩ رقم ٦٠٧، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ١٨٣ رقم ١٠٢، والبداية والنهاية ١١/ ١٣٤، ولسان الميزان ٦/ ٣٢٠ رقم ٧٧٨٣، وطبقات المفسرين للداودى ٢/ ١٩١ رقم ٥٢٩، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٧، ٥٧، ٦٨، والأعلام ٦/ ٢٥٦.

(٣) أبو هاشم : هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن أبى على الجبائي من رؤوس المعتزلة هو وأبوه له تصانيف منها "تفسير القرآن" والجامع الكبير" مات ٣٢١ هـ . له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/ ١٨٨، وتاريخ بغداد ١١/ ٥٦ رقم ٥٧٣٥، والفهرست لابن النديم ٣٠٥، ولسان الميزان ٤/ ٣٥٩ رقم ٥١٨٠، وطبقات المفسرين للداودى ١/ ٣٠٧ رقم ٢٨١، وطبقات المعتزلة لأحمد المرتضى ص ٧٧، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضى عبد الجبار ص ٢٩٠-٢٩٤.

(٤) البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى ٦/ ٢٢٠، وانظر : تاريخ التشريع الإسلامى للشيخ محمد الخضرى ص ٧٤ وما بعدها، والفقه الإسلامى مروته وتطوره لفضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ص ٤٣-٣٧.

(٥) معاذ بن جبل : صحابى جليل له ترجمة فى : الإصابة ٤٢٦/ ٣ رقم ٨٠٥٥، وتاريخ الصحابة ص ٢٢٩ رقم ١٢٣١، وأسد الغابة ١٨٧/ ٥ رقم ٤٩٦٠، والاستيعاب ٣/ ١٤٠٢ رقم ٢٤١٦، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٣ رقم ٣٢١.

(٦) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الأفضية، باب اجتهاد الرأى فى القضاء ٣/ ٣٠٣ رقم ٣٥٩٢، وأخرجه الترمذى فى سننه كتاب الأحكام، باب ما جاء فى القاضى كيف يقضى ٣/ ٦١٦ رقمى ١٣٢٧، ١٣٢٨ وقال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندى بمتصل . قال ابن قيم الجوزية : هذا الحديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك ... فلا يعرف فى أصحابه منهم ولا كذاب-

يقول الإمام ابن قيم الجوزية : "وقد اجتهد الصحابة في زمن النبي ﷺ في كثير من الأحكام ولم يعنفهم كما أمرهم يوم الأحزاب أن يصلوا العصر في بنى قريظة^(١)، فاجتهد بعضهم وصلوها في الطريق، وقال لم يرد منا التأخير، وإنما أراد سرعة النهوض، فنظروا إلى المعنى، واجتهد آخرون وأخروها إلى بنى قريظة فصلوها ليلاً، نظروا إلى اللفظ، وما عنف واحداً من الفريقين، وهؤلاء سلف أهل الظاهر، وهؤلاء سلف أصحاب المعاني والقياس^(٢)."

واجتهد سعد بن معاذ^(٣) في بنى قريظة وحكم فيهم باجتهاده، فصوبه النبي ﷺ وقال: "لقد حكمت فيهم بحكم الله ﷻ"^(٤).

وعن زيد بن أرقم^(٥) قال : كان علي ﷺ باليمن فأتى بإمرأة وطئها ثلاثة نفر في طهر واحد فسأل اثنين أتقران لهذا بالولد فلم يقرأ، ثم سأل اثنين أتقران لهذا بالولد فلم يقرأ، ثم سأل اثنين، حتى فرغ، يسأل اثنين اثنين عن واحد فلم يقرأ، ثم أقرع بينهم فالزم الولد الذي خرجت عليه القرعة، وجعل عليه ثلثي الدية، فرفع ذلك للنبي

سراً لا بجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟ وقد قال بعض أئمة الحديث : إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يدك به . انظر : أعلام الموقعين ١ / ٢٠٢، وقال الشوكاني هو حديث مشهور له طرق متعددة، ينهض مجموعها للحجية . انظر : إرشاد الفحول ٢ / ٣٢٢، هذا الحديث مما تلقاه الناس بالقبول، وأجمعوا على معناه، واشتهر عند أئمة الحديث بغير تكبير منهم، وما كان كذلك يحكم له بالصحة وكان غنياً عن الإسناد، انظر : تدريب الراوي ١ / ٦٧، فالحديث صحيح رغم أنف بعض غلاة الشيعة، في زعمهم أن الحديث من وضع أهل السنة . انظر : الشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجاني ص ١٥٥

(١) الحديث أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب .. إلخ ٧ / ٤٧١ رقم ٤١١٩، وأخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين ٦ / ٣٤٠ رقم ١٧٧٠ من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما - .

(٢) أعلام الموقعين ١ / ٢٠٣ بتصرف .

(٣) سعد بن معاذ : صحابي جليل له ترجمة في : الإصابة ٢ / ٣٧ رقم ٣٢٠٤، وتاريخ الصحابة ص ١١٢ رقم ٥٠٤، والاستيعاب ٢ / ٦٠٢ رقم ٩٥٨، وأسد الغابة ٢ / ٤٦١ رقم ٢٠٤٦ .

(٤) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم رجل ٦ / ١٩١ رقم ٣٠٤٣، وأخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم عدل أهل للحكم ٦ / ٣٣٥ رقم ١٧٦٨، واللفظ له من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ .

(٥) زيد بن أرقم : صحابي جليل له ترجمة في ت : الإصابة ١ / ٥٦٠ رقم ٢٨٨٠، والاستيعاب ٢ / ٥٣٥ رقم ٨٣٧، وتاريخ الصحابة ١٠٧ رقم ٤٧٦، ومشاهير علماء الأمصار ٥٩ رقم ٢٩٦، وأسد الغابة ٢ / ٣٤٢ رقم ١٨١٩ .

﴿فضحك حتى بدت نواجذه﴾. وفى رواية فقال: "لا أعلم إلا ما قال على" (١).

وعن البراء بن عازب (٢) قال: لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على ابن أبى طالب ﷺ بينهم كتاباً، فكتب "محمد رسول الله" فقال: المشركون لا تكتب محمد رسول الله، لو كنت رسولاً لم نقاتلك فقال لعلى: الحق. فقال على: ما أنا بالذى أمحاه، فمحاه رسول الله ﷺ بيده... الحديث (٣).

ففى امتناعه ﷺ من محو اسمه الشريف من الصحيفة أبلغ رد على ما يذهب إليه غلاة الشيعة من تقسيم الصحابة إلى مدرستين أو طائفتين، زاعمين أن الإمام على ﷺ لم يجتهد زمن النبوة وأنه ﷺ وشيعته من طائفة التعبد المحض وباقي الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون وسائر أهل السنة من طائفة الاجتهاد والرأى فى مقابل النص. ولا يخفى أن امتناعه ﷺ بعد طلب النبى ﷺ محو ما كتب اجتهداً منه فى مقابل النص النبوى. وإذا كان هذا موقف اجتهدى منه فى صلح الحديبية، فموقف الفاروق عمر الاجتهادى فى نفس الصلح، طعن به، على الشهرستانى، فى عقيدة عمر ﷺ، وهو قول عمر للنبى ﷺ "ألست نبى الله حقاً؟ قال بلى. قلت فلم نعطى الدّينَةَ فى ديننا إذا؟... إلخ الحديث" (٤) استدلل بذلك على أنه ﷺ شك فى صحة قول الرسول وعدم الاطمئنان بكلامه ﷺ، وأن هذا النص يوضح أنه ﷺ لم يكن من أتباع مسلك التعبد المحض (٥).

(١) أخرجه أحمد فى المسند ٤ / ٣٧٣، ٣٧٤. وانظر فى المسند ١ / ٧٧، اجتهداه فى قصة أخرى وإقرار النبى ﷺ له من حديثه ﷺ بسند قال فيه الهيثمى فيه حنش وثقة أبو داود، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح، انظر: مجمع الزوائد ٦ / ٢٨٧، أما حديث زيد بن أرقم فقال فيه الشوكانى إسناده صحيح إرشاد الفحول ٢ / ٣٢٣، وانظر: أعلام الموقعين ١ / ٢٠٣.

(٢) البراء بن عازب: صحابى جليل له ترجمة فى: الإصابة ١ / ١٤٢ رقم ٦١٨، والاستيعاب ١ / ١٥٥ رقم ١٧٣، وتاريخ الصحابة ص ٤٢ رقم ١٠٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٥ رقم ٢٧٢، واسد الغابة ١ / ٣٦٢ رقم ٣٨٩.

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الصلح باب كيف يكتب "هذا ما صالح فلان ابن فلان... إلخ" ٥ / ٣٥٧ رقم ٢٦٩٨، وأخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية فى الحديبية ٦ / ٣٧٦ رقم ١٧٨٣، واللفظ للبخارى.

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الشروط، باب الشروط فى الحرب، والمصالحة مع أهل الحرب... إلخ ٥ / ٣٩٠ رقم ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية فى الحديبية ٦ / ٣٧٧ رقم ١٧٨٥.

(٥) منع تدوين الحديث أسباب ونتائج ص ٩٢، ٩٣.

والحقيقة أنه لو لم يرد عن سيدنا عمر رضي الله عنه سوى حديث تقبيله الحجر الأسود وقوله ﷺ : "إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك" ^(١) لكفى في بيان أنه من أهل التعبد المحض بالسنة المطهرة، وهو القائل : "إنه سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله" ^(٢) .

والحق أن في نفس القصة ما يدحض افتراء الشهرستاني ومن قال بقوله، فموقف عمر لم يكن شكاً بل طلباً لكشف ما خفى عليه، وحثاً على إزاله الكفار، لما عرف من قوته في نصره الدين .

فإن أراد على الشهرستاني الشك في الدين فمردود بما وقع في رواية ابن إسحاق ^(٣) "أن أبا بكر لما قاله له: الزم غرزه" ^(٤) فإنه رسول الله ، قال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله" ^(٥) .

وإن أراد على الشهرستاني الشك في المصلحة وعدمها، فمردود أيضاً .

قال الحافظ ابن حجر : "والذي يظهر أنه توقف منه ليقف على الحكمة في القصة وتنكشف عنه الشبهة، ونظيره قصته في الصلاة على رأس المنافقين عبد الله بن أبي ابن سلول . فعن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال "لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه عبد الله" ^(٦) بن عبد الله، إلى رسول الله ﷺ فأعطاه قميصه، وأمره أن يكفنه

(١) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود ٣ / ٥٤٠ رقم ١٥٩٧، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف ٥ / ٢٠ رقم ١٢٧٠ واللفظ للبخاري .

(٢) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ١ / ٦٢ رقم ١١٩ .

(٣) ابن إسحاق : هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبی، مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازی، صدوق يدلّس، ورمي بالشيعة والقدر، مات سنة ١٥٠ هـ ويقال بعدها له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٢ رقم ١٦٧، والثقات للعجلي ٤٠٠ رقم ١٤٣٣، والثقات لابن شاهين ٢٨٠ رقم ١١٤٧، وتقريب التهذيب ٢ / ٥٤ رقم ٥٧٤٣ .

(٤) الغرر للإبل. بمنزلة الركب للفرس، والمراد به التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذي يمسك بركب الفارس فلا يفارقه . انظر : فتح الباري ٥ / ٤٠٨ رقم ٢٧٣٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ٣٥٩ .

(٥) السيرة النبوية لابن هشام ٣ / ٣١٧ .

(٦) عبد الله بن عبد الله بن أبي : صحابي جليل له ترجمة في: الإصابة ٢ / ٣٣٥ رقم ٢٨٠٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣١ رقم ١٠٣ والاستيعاب ٣ / ٩٤٠ رقم ١٥٩٠، وتاريخ الصحابة ص ١٦٤ رقم ٨١٦، وأسد الغابة ٣ / ٢٩٧ رقم ٣٠٣٩ .

فيه، ثم قام يصلى عليه، فأخذ عمر بن الخطاب بثوبه فقال : تصلى عليه وهو منافق، وقد نهاك الله أن تستغفر لهم؟ قال : إنما خيرني الله أو أخبرني الله - فقال ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(١) فقال: سأزيده على سبعين. قال فصلى عليه رسول الله ﷺ وصلينا معه، ثم أنزل الله عليه ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٢).

يقول الحافظ ابن حجر : "وإن كان فى الأولى (أى فى قصة الحديبية) لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية طابق اجتهاده الحكم، ونزل القرآن الكريم مؤيداً لهذا الاجتهاد، بقوله تعالى : ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(٣).

إلا أنه ﷺ بالرغم من اجتهاده فى هذا الموقف ترك رأى نفسه، واجتهاده، وتابع النبى ﷺ وصلى معه كما جاء فى الحديث : "فصلى عليه رسول الله ﷺ وصلينا معه" وإلا فقد جاء اجتهاده ﷺ موافقاً لحكم الله ﷻ.

أما موقفه الاجتهادى فى صلح الحديبية، فقد عمل أعمالاً صالحة ليكفر عنه هذا التوقف فى الامتثال للأمر النبوى ابتداءً، وورد ذلك صريحاً فى رواية ابن إسحاق : وكان عمر يقول مازلت اتصدق، وأصوم، وأصلى، وأعتق من الذى صنعت يومئذٍ مخافة كلامى الذى تكلمت به حتى رجوت أن يكون خيراً"^(٤).

وعند الواقدي^(٥) من حديث ابن عباس -رضى الله عنهما- "قال عمر لقد اعتقت

(١) الآية ٨٠ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٨٠ من سورة التوبة، والحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب التفسير، باب ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ ٨ / ١٨٩ رقم ٤٦٧٢، ومسلم (بشرح النووى) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب صفات المنافقين وأحكامهم ٩ / ١٣٤ رقم ٢٧٧٤ واللفظ للبخارى.

(٣) الآية ٨٤ من سورة التوبة، وفى ذلك أبلغ رد على الرافضى على الشهرستانى واستدلاله بهذه القصة على أن عمر ﷺ كان من طائفة الاجتهاد فى مقابل النص. انظر : منع تدوين الحديث ص ٩٤.

(٤) السيرة النبوية لابن هشام ٣ / ٣١٧.

(٥) الواقدي هو : محمد بن عمر بن واقد الواقدي، قاضى العراق، رغم دقته فى المغازى وإمامته فيها إلا أنهم ضعفوه فى الحديث قال الذهبى : الواقدي وإن كان لا نزاع فى ضعفه، فهو صادق اللسان كبير القدر، وقال ابن حجر : متروك مع سعة علمه، من أشهر مؤلفاته "المغازى" و"الردة"، مات ٢٠٧هـ. له ترجمة فى : لسان الميزان ٩ / ٥٣١ رقم ١٥٦١٥، والكاشف ٢ / ٢٠٥ رقم ٥٠٧٨، والجروحين لابن حبان ٢ / ٢٩٠، والتقريب ٢ / ١١٧ رقم ٦١٩٥، وتهذيب الكمال للمزى ٢٦ / ١٨٠ رقم ٥٥٠١.

بسبب ذلك رقاباً وصمت دهرًا" (١) ويقول ﷺ مبيناً ندمه على عدم رضائه عن الصلح ابتداءً، ثم امتثاله لأمر النبي ﷺ قال : "يا أيها الناس : اتهموا الرأى على الدين، فلقد رأيته أرد أمر رسول الله ﷺ برأى اجتهداً، فوالله ما ألوا عن الحق، وذلك يوم أبى جندل (٢) والكتاب بين يدي رسول الله ﷺ وأهل مكة، فقال : اكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم" فقالوا : ترانا قد صدقناك بما تقول؟ ولكنك تكتب كما كنت تكتب : باسمك اللهم . فرضى رسول الله وأبيت عليهم، حتى قال لى رسول الله ﷺ : "ترانى أرضى، وتأبى أنت؟" فرضيت" (٣).

يقول الحافظ ابن حجر : "وإلا فجميع ما صدر منه كان معذوراً فيه بل هو مأجور لأنه مجتهد فيه" وقد غفر الله ﷻ له، ولمن شهدوا بيعه الرضوان يوم الحديبية قال تعالى : ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (٤).

وشهد لهم رسول الله ﷺ بالخيرية : فعن جابر ﷺ قال : كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة فقال لنا النبي ﷺ : "أنتم اليوم خير أهل الأرض" (٥).

وشهد لهم بالجنة فقال ﷺ : "لا يدخل النار، إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها" قالت (حفصة) (٦) بلى يا رسول الله ! فانتهرها . فقالت حفصة : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (٧) فقال النبي ﷺ قد قال ﷻ : ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ

(١) فتح البارى ٥ / ٤٠٨، ٤٠٩ رقمى ٢٧٣١، ٢٧٣٢ .

(٢) أبو جندل هو : ابن سهيل بن عمرو صحابى جليل . له ترجمة فى : الإصابة ٤ / ٣٤ رقم ٩٦٩٩، وتاريخ الصحابة ص ٢٧١ رقم ١٥٠٧، وأسد الغابة ٦ / ٥٣ رقم ٥٧٧٥، والاستيعاب ٤ / ١٦٢١ رقم ٢٨٩٨ .

(٣) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المغازى، باب غزوة الحديبية وقول الله تعالى ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ ٧ / ٥٢٢، ٥٢٣ رقم ٤١٨٩، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية فى الحديبية ٣٧٧/٦-٣٧٩ رقم ١٧٨٥ وأخرجه البزار بسند رجاله رجال الصحيح، كذا فى مجمع الزوائد ٦ / ١٤٥، ١٤٦، واللفظ للبزار .

(٤) الآية ١٨ من سورة الفتح، وانظر : فتح البارى ٥ / ٤٠٩ رقمى ٢٧٣١، ٢٧٣٢ .

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المغازى، باب غزوة الحديبية وقول الله تعالى ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية ٧ / ٥٠٧ رقم ٤١٥٤، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة باب استحباب مبايعة الإمام الجيش ٧ / ٦ رقم ١٨٥٦ واللفظ له .

(٦) حفصة بنت عمر إحدى أمهات المؤمنين وصحابيه جليلية لها ترجمة فى : الإصابة ٤ / ٢٧٣ رقم ٣٩٦، وتاريخ الصحابة ص ٨٣ رقم ٣٣٩، وأسد الغابة ٧ / ٦٧ رقم ٦٨٥٢، والاستيعاب ٤ / ١٨١١ رقم ٣٢٩٧ .

(٧) الآية ٧١ من سورة مريم .

اتَّقُوا وَتَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا^(١).

ففى الأحاديث السابقة وغيرها مما ذكرها أهل الأصول دليل على وقوع الاجتهاد من الصحابة عليهم السلام. بما فيهم الإمام على بن أبى طالب عليه السلام زمن النبوة بحضرته وغيبته عليه السلام فى المصالح الدنيوية والعبادات أيضاً^(٢).

ومن المعلوم أن اجتهادهم عليهم السلام بحضرته وغيبته عليه السلام يصير حجة وشرعاً ويتعبد به بإقراره عليه السلام لا بمجرد اجتهادهم^(٣).

وإن لم يقره عليه السلام أو لم يبلغه اجتهادهم كان اجتهادهم فيه الخلاف المعروف فى قول الصحابي^(٤). اللهم إلا إذا قال أحدهم قولاً لا يقال من قبل الراى، ولا مجال للاجتهاد فيه فحكمه الرفع، على ما هو مقرر عند الأصوليين والمحدثين^(٥).

وكذا إذا اجتهدوا فى شىء، وأجمعوا عليه، فيصير حجة بلا خلاف حتى يكفر جاحده^(٦). وهذا الاجتهاد من الصحابة زمن النبوة وإقرار النبى عليه السلام لهم، قد أقرهم رب العزة عليه، ولم يبين أنهم قد اخطأوا فيه، مع أن الزمان كان زمان وحي. فلو كانوا فى عملهم هذا مخطئين: لما أقرهم الله تعالى عليه، لأن تقريره تعالى فى زمان الوحي حجة بمثابة الوحي المنزل^(٧).

فكان اجتهادهم حجة وسنة يعمل بها ويرجع إليها^(٨)، ولم لا وقد قرن عليه السلام سنتهم

(١) الآية ٧٢ من سورة مريم والحديث أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة ٨/ ٢٩٦ رقم ٢٤٩٦.

(٢) من الأدلة التى استدلت بها على ذلك قوله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ استدلت بها الإمام السرخسى على أن المشاورة فى أحكام الشرع، كما فى مصالح الدنيا فقال: "ألا ترى أنه شاورهم فى أمر الآذان والقصة فيه معروفة، وشاورهم فى مفادة الأسارى يوم بدر". أصول السرخسى ٢/ ٩٣، ٩٤، ١٣١، وبهذه الأدلة استدلت الزركشى فى البحر المحيط كما استدلت بقوله عليه السلام "قد سن لكم معاذ" البحر المحيط ٦/ ٢٢٣، ٢٢٥.

(٣) إرشاد الفحول ٢/ ٣٢٣، وأعلام الموقعين ٢/ ٢٣٢.

(٤) الإحكام للآمدى ٤/ ١٣٠، والمسودة لآل تيمية ص ٣٣٦، وأصول السرخسى ٢/ ١٠٥-١١٦، وإرشاد الفحول ٢/ ٢٦٨، والأدلة المختلف فيها وأثرها فى الفقه للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٢٧٩-٣١٦.

(٥) المحصول للرازى ٢/ ٢٢١، وتدريب الراوى ١/ ١٩٠، ١٩١، وفتح الغيث للسخاوى ١/ ١٤٤، وتوضيح الأفكار للصنعانى ١/ ٢٨٠.

(٦) كذا فى أصول السرخسى ١/ ٣١٨، وانظر: الإحكام للآمدى ١/ ٢٥٥، والمستصطفى للغزالي ١/ ١٩٨، والبحر المحيط للزركشى ٤/ ٤٨٢.

(٧) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٢٨٥.

(٨) الموافقات للشاطلى ٤/ ٤٥٠، وانظر من نفس المصدر ٣/ ٣٠٠ (بيان الصحابي حجة)، والبحر المحيط للتخصيص بقول الصحابي) ٣/ ٣٩٨.

بسنته فى وجوب الاتباع فى قوله ﷺ : "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى" (١) وقال : "اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر" (٢) وعلى ذلك سلف الأمة من الصحابة (٣) والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين (٤) .

وبالجملة فما سنه الخلفاء الراشدون أو أحدهم للأمة فهو حجة لا يجوز العدول عنها، فأين هذا من قول غلاة الشيعة أن الخلفاء الراشدين وأتباعهم من بقية الصحابة باستثناء -الإمام على وشيعته- يجتهدون ويقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ (٥)، كيف وقد تقدم عنهم جميعاً تعظيمهم لحديث رسول الله ﷺ وتحكيمه فى كل شأن من شئون حياتهم، وزجرهم، وهجرهم من لم يعظم قوله ﷺ وقد تواتر من شيمهم أنهم كانوا يطلبون حكم الواقعة من كتاب الله ﷻ، فإن لم يصادفه فتشوا فى سنن رسول الله ﷺ، فإن لم يجدوها تشاوروا، ورجعوا إلى رأى عند الاضطرار حيث لا يوجد منه بد، ولم يلزموا أحداً العمل به، ولم يحرموا مخالفته، ولا جعلوا مخالفه مخالفاً للدين، بل غايته أنهم خيروا بين قبوله ورده .

فعن عمر ﷺ أنه لقي رجلاً فقال : ما صنعت؟ قال قضى علىّ وزيد بكذا، قال: لو كنت أنا لقضيت بكذا، قال، فما منعك والأمر إليك؟ قال: لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه ﷺ لفعلت، ولكنى أردك إلى رأى، والرأى مشترك، فلم ينقض ما قال على وزيد" (٦) .

وإذا ظهر لهم النص مع اجتهادهم رجعوا إليه وتركوا رأيهم، يدل على ذلك : ما روى أن عمر ﷺ كان يقول : "الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها" حتى

(١) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٢) أخرجه الترمذى فى سنته كتاب المناقب، باب مناقب أبى بكر وعمر ﷺ ٥ / ٥٧٠ رقمى ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، وباب مناقب عمار بن ياسر ﷺ ٥ / ٦٢٦ رقم ٣٧٩٩، وقال : هذا حديث حسن، وابن ماجه فى سنته المقدمة، باب فى فضائل اصحاب رسول الله ﷺ ١ / ٤٨ رقم ٤٩، من حديث حذيفة بن اليمان ﷺ، وانظر أعلام الموقعين ٢ / ٢٢٥، ٢٢٦ .

(٣) انظر : أثر عن ابن عباس -رضى الله عنهما- فى سنن الدارمى المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ / ٧١ رقم ١٦٦، وانظر : جامع بيان العلم ١ / ٥٧ .

(٤) انظر : ما روى عن عمر بن عبد العزيز فى سنن الدارمى المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة ١ / ٧٠ رقم ١٦٢ .

(٥) منع تدوين الحديث ص ٩٠-٩٨، ومعالم المدرستين ٢ / ٣٧٩ .

(٦) أعلام الموقعين ١ / ٦٥ .

أخبره الضحاك بن سفيان^(١)، أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دينه، فرجع إليه عمر^(٢). وروى عنه أنه جاء إليه رجل من ثقيف فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر، ألها أن تنفر؟ فقال عمر لا، فقال له الثقفى: إن رسول الله ﷺ أفتانى فى مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت به، فقام إليه عمر يضربه بالدرّة، ويقول له: لم تستفتنى فى شيء قد أفتى فيه رسول الله ﷺ^(٣)؟ وغير ذلك من الأحاديث الواردة عن عمر وغيره من الصحابة^(٤).

وعلى ذلك إجماع الأمة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين، قال عمر بن عبد العزيز: "لا رأى لأحد مع سنة سنّها رسول الله ﷺ"^(٥).

وقال الشافعى: أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس^(٦).

وبعد: فقد تحقق لك جواز الاجتهاد من الصحابة ﷺ فى عصر النبوة المباركة، وبعده واتفاق الأمة منذ زمن الصحابة ﷺ - إلى يومنا هذا - ولم ينكر أصل الاجتهاد واحد من الصحابة. بما فيهم الإمام على بن أبى طالب ﷺ، وإنما كانوا يتناظرون فى الذب عن وجوه الاجتهاد والدعاء إلى غيرها من الاجتهاد^(٧).

وإذا كانت الوقائع التى جرت فيها فتاوى علماء الصحابة، وأقضيّتهم لا يحصرها عد، ولا يحويها حد حيث كانوا قايسين فى قريب من مائة سنة^(٨).

(١) الضحاك بن سفيان ﷺ صحابى جليل له ترجمة فى: تاريخ الصحابة ص ١٤١ رقم ٦٨٧، والإصابة ٢/ ٢٠٦ رقم ٤١٨٦، والاستيعاب ٢/ ٧٤٢ رقم ١٢٥٠، وأسد الغابة ٣/ ٤٧ رقم ٢٥٥٦.

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الفرائض، باب فى المرأة ترث من دية زوجها ٣/ ١٢٩، ١٣٠ رقم ٢٩٢٧، والترمذى فى سننه كتاب الديات، باب ما جاء فى المرأة هل ترث من دية زوجها ٤/ ١٩ رقم ١٤١٥، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، وأخرجه أيضاً فى كتاب الفرائض، باب ما جاء فى ميراث المرأة من دية زوجها ٤/ ٣٧١ رقم ٢١١٠، وقال: حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجة فى سننه كتاب الديات، باب الميراث من الدية ٢/ ٨٥ رقم ٢٦٤٢، والشافعى فى الرسالة ص ٤٢٦ رقم ١١٧٢، وانظر: أعلام الموقعين ٢/ ٢٦٥.

(٣) أعلام الموقعين ٢/ ٢٦٣.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢/ ٢٦٠-٢٧٥، والدارمى فى سننه المقدمة، باب الرجل يفتى بشئ ثم يبلغه عن النبى ﷺ فىرجع إلى قول النبى ﷺ ١/ ١٦١ أرقام ٦٤١ - ٦٤٤.

(٥) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب ما يتقى من تفسير حديث النبى ﷺ، وقول غيره عند قوله ﷺ ١/ ١٢٥ رقم ٤٣٢.

(٦) أعلام الموقعين ٢/ ٢٦٣.

(٧) البرهان فى أصول الفقه للجوينى ٢/ ١٤ فقرة رقم ٧١٣.

(٨) المصدر السابق ٢/ ١٣ فقرة رقم ٧١١.

إذا تقرر كل ذلك بطل ما يذهب إليه غلاة الشيعة من الطعن في الصحابة باجتهادهم زمن النبوة المباركة وبعده، وبطل ما يزعمونه من أن الصحابة طائفتان في تعاملهم مع السنة المطهرة. طائفة التبعد المحض - ويعنون بهم الإمام على وشيعته، وطائفة الاجتهاد، والأخذ بالرأى وترك السنة - ويعنون بهم أهل السنة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون.

فهذا التقسيم محض كذب، من رافضة امتلأت قلوبهم حقداً وبغضاً على سلف هذه الأمة من صحابة رسول الله ﷺ وعلى من صار على دربهم من أهل السنة ﷺ.

وبالجملة "من طعن في السلف من نفاة القياس لاحتجاجهم بالرأى في الأحكام فكلامه كما قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾^(١).

الصحابة ﷺ والنهي عن كثرة التحديث :

بقي من شبهه (النهي عن كتابة السنة) ما زعمه بعض دعاة الفتنة^(٢) - ومن تأثر بهم من المسلمين^(٣) من أن امتناع بعض الصحابة عن التحديث ونهى كبار الصحابة عن الإكثار من التحديث دليل على عدم حجية السنة.

ومما استدلوا به على ذلك الآثار الآتية :

١ - ما روى من مراسيل ابن أبي مُلَيْكَةَ^(٤) قال: إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم ﷺ فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم

(١) مثل محمود أبو رية في الأضواء ص ٥٣-٥٧، وجمال البنا في السنة ودورها في الفقه الجديد ص ١٦، وعبد الحسين شرف الدين في كتابه أبو هريرة ص ١٣٤، ومرتضى العسكري في معالم المدرسين المجلد ٢ / ٤٤، ٤٥، ٦٤، وعلى الشهرستاني في منع تدوين الحديث أسباب ونتائج ص ٥٧، ٦٤، وزكريا عباس داود في تأملات في الحديث عند السنة والشيعة ص ٤٢ - ٤٨ وغيرهم.

(٢) كالأستاذ محمد رشيد رضا - رحمه الله - حيث قال: "ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث بل في رغبتهم عنه بل في نهيههم عنه قوى عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً عاماً دائماً كالقرآن" انظر: مجلة المنار المجلد ١٠ / ٧٦٨.

(٣) الآية ٥ من سورة الكهف. وانظر: أصول السرخسي ١٣٣ / ٢.

(٤) ابن أبي مُلَيْكَةَ هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ (بالتصغير) أبو بكر أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ وكان إماماً فقيهاً حجة فصيحا مفوهاً، متفق على توثيقه، مات ١١٧هـ له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ١ / ١٠٠ رقم ٩٤، وتقريب التهذيب ١ / ١٠١ رقم ٣٤٦٥، والكاشف ١ / ٥٧١ رقم ٢٨٣٨، والثقات للعجلي ص ٢٦٨ رقم ٨٤٨، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠٧ رقم ٥٩٧.

أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألکم فقولوا : بيننا وبينکم کتاب الله فاستحلوا حلاله، وحرّموا حرامه^(١).

٢- وما روى عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف^(٢) قال : والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الآفاق، عبد الله بن حذيفة^(٣)، وأبا الدرداء^(٤)، وأبا ذر^(٥)، وعقبة بن عامر^(٦)، فقال ما هذه الأحاديث التي أفشيتم عن رسول الله في الآفاق؟ قالوا : تنهانا؟ قال لا، أقيموا عندي، لا والله لا تفارقونني ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ منكم، ونرد عليكم، فما فارقوه حتى مات^(٧). وعنه من رواية أخرى : قال بعث عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود، وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري^(٨) فقال ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد لفظهم سواء^(٩).

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٢، ٣.

(٢) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف هو : إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي . روى عن عمر، وعلي، وعمار، وعنه ابنه سعد، وصالح، والزهري، وقال العجلي : تابعي ثقة مدني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقيل له رؤية، واختلف في سماعه، من عمر بن الخطاب فأثبت يعقوب بن شيبة، والواقدي، والطبري، وغيرهم والظاهر إنه لم يسمع منه، فإنه مات سنة ٩٦، وقيل ٩٥ وعمره ٧٥ سنة فلم يدرك من حياة عمر إلا سنتين أو ثلاث . وهذا ما رجحه الميثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٤٩، قال : إبراهيم ولد سنة عشرين، ولم يدرك من حياة عمر إلا ثلاث سنين، وهذا ما رجحه أيضاً أحمد محمد شاكر في الإحكام لابن حزم ٢/ ٢٦٦ هامش . وإبراهيم له ترجمة في : مشاهير علماء الأمصار ص ٨٨ رقم ٤٥٠، والاستيعاب ١/ ٦١ رقم ٢، والثقات لابن حبان ٤/ ٤، وتاريخ الثقات للعجلي ص ٥٣ رقم ٢٩، وتقريب التهذيب ١/ ٦٠ رقم ٢٠٦، والكاشف ١/ ٢١٧ رقم ١٦٥ .

(٣) عبد الله بن حذيفة غير معروف، وإنما في الصحابة عبد الله بن حذافة .

(٤) أبو الدرداء هو : عويمر بن عامر بن زيد الأنصاري الخزرجي صحابي جليل له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ١/ ٢٤ رقم، واسد الغابة ٤/ ٣٠٦ رقم ٤١٤٢، والإصابة ٣/ ٤٥ رقم ٦١٣٢، والاستيعاب ٣/ ١٢٢٧ رقم ٢٠٠٦، وتاريخ الصحابة ص ١٨٢ رقم ٩٤١ .

(٥) أبو ذر هو : أبو ذر الغفاري جندب بن جنادة صحابي جليل . له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ١/ ١٧ رقم ٧، واسد الغابة ٦/ ٩٣ رقم ٥٨٦٩، والاستيعاب ٤/ ١٦٥٢ رقم ٢٩٤٤، والإصابة ٤/ ٦٣ رقم ٩٨٧٧ .

(٦) عقبة بن عامر هو : عقبة بن عامر الجهني صحابي جليل له ترجمة في : مشاهير علماء الأمصار ص ٧٢ رقم ٣٧٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ٤٢ رقم ٢٠، واسد الغابة ٤/ ٥١ رقم ٣٧١١، والاستيعاب ٣/ ١٠٧٣ رقم ١٨٢٤، وتاريخ الصحابة ص ١٧٩ رقم ٩٢٥، والإصابة ٢/ ٨٩ رقم ٥٦١٧ .

(٧) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ١٧/ ١٠١ .

(٨) أبو مسعود الأنصاري هو : عقبة بن عمرو بن ثعلبة . صحابي جليل له ترجمة في : مشاهير علماء الأمصار ص ٥٥ رقم ٢٧٠، والاستيعاب ٣/ ١٠٧٤ رقم ١٨٢٧، واسد الغابة ٤/ ٥٥ رقم ٣٧١٧، وتاريخ الصحابة ص ١٧٩ رقم ٩٢٢، والإصابة ٢/ ٤٩٠ رقم ٥٦٢٢ .

(٩) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث باب ذكر نهى عمر بن الخطاب عن رواية الحديث وبيان =

٣- وروى عن السائب بن يزيد^(١) قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبى هريرة : لتترك الحديث عن الأول، أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب الأحبار^(٢) : لتترك الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة^(٣)، وعنه من طريق آخر قال : أرسلنى عثمان بن عفان إلى أبى هريرة فقال : قل له يقول لك أمير المؤمنين : ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ... بنحو الرواية السابقة^(٤).

٤- وروى عن قرظة ابن كعب قال^(٥) : بعث عمر بن الخطاب رهطاً من الأنصار إلى الكوفة، فبعثنى معهم، فجعل يمشى معنا حتى أتى صرار^(٦) - وصرار : ماء فى طريق المدينة - فجعل ينفذ الغبار عن رجله، ثم قال : إنكم تأتون الكوفة، فتأتون قوماً لهم أزيز^(٧) بالقرآن، فيأتونكم فيقولون قدم أصحاب محمد ﷺ، قدم أصحاب

سوجه ومعناه ص ١٥٩ رقم ١٧٤ بلفظه. وأخرجه ابن حزم فى الأحكام فصل (فى فضل الإكثار من الرواية للسنن) ٢/ ٢٦٦ بنحو رواية الحاكم، وقال ابن حزم هذا مرسل ومشكوك فيه من (شعبة) فلا يصح، ولا يجوز الاحتجاج به، ثم هو فى نفسه ظاهر الكذب والتوليد وأخرجه الحاكم فى المستدرک كتاب العلم ١/ ١٩٣ رقمى ٣٧٤، ٣٧٥ بنحوه، وفيه أبى ذر بدلاً من أبى مسعود الأنصارى، وقال صحيح على شرط الشيخين، وإنكار عمر أمير المؤمنين على الصحابة كثرة الرواية عن رسول الله ﷺ فيه سنة، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى، وعزاه الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/ ١٤٩ إلى الطبرانى فى الأوسط بنحوه وقال : قلت هذا أثر منقطع، وإبراهيم ولد سنة عشرين ولم يدرك من حياة عمر إلا ثلاث سنين وابن مسعود كان بالكوفة ولا يصح هذا عن عمر. وذكره الحافظ الذهبى فى التذكرة ١/ ٧ بنحوه وليس فيه (فحبسهم بالمدينة) ولا (ثم أطلقهم عثمان) التى عزاه أبو رية فى الأضواء ص ٥٤ إلى الذهبى فى التذكرة، وإنما ذكرها بلا سند، أبو بكر بن العربى فى العواصم من القواصم ص ٨٧، والأثر منقطع كما قال الهيثمى، وابن حزم. والله أعلم.

(١) السائب بن يزيد : صحابى جليل له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ٣٦ رقم ١٤١، وتاريخ الصحابة ص ١٢٣ رقم ٥٧٥، والاستيعاب ٢/ ٥٧٦ رقم ٩٠٢، واسد الغابة ٤/ ٣٨٠ رقم ٤٢٩١، والإصابة ٢/ ١٢ رقم ٣٠٨٤.

(٢) كعب الأحبار هو : ابن ماتع الحميرى، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحبار، كان من أهل اليمن، فسكن الشام، قال ابن حجر ثقة مخضرم، وقال الذهبى فى السير : "وكان حسن الإسلام متين الديانة من نبلاء العلماء، وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال محمد عوامه فى تحقيقه للكاشف "ولا مجال للمنابر السياسية لتخطب هنا، وتكثر الكلام والتجريح فيه نعم انظر : "مقالات الكوثرى ص ٣٢، وانظر معه فتح البارى ٦/ ٣٥٣، ١٣/ ٣٣٤، ٣٣٥. له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ١٤٥ رقم ٩١١، والثقات لابن حبان ٥/ ٣٣٣، وتقريب التهذيب ٢/ ٤٣ رقم ٥٦٦٦، والكاشف ٢/ ١٤٨ رقم ٤٦٦٢، وسير أعلام النبلاء ٣/ ٤٨٩ - ٤٩٤ رقم ٣٣٣. (٣) البداية والنهاية ٨/ ١١٠.

(٤) أخرجه الخطيب فى المحدث الفاضل باب، من كره كثرة الرواية ص ٥٥٤ رقم ٧٤٦. (٥) قرظة بن كعب هو : ابن ثعلبة الأنصارى صحابى جليل له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ٦١ رقم ٣٠٩، والاستيعاب ٣/ ١٣٠٦ رقم ١٢٦٨، واسد الغابة ٤/ ٣٨٠ رقم ٤٢٩١، والإصابة ٣/ ٢٣١ رقم ٧١١٣، وتجرید أسماء الصحابة ٢/ ١٤.

(٦) صرار : بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق وقيل موضع بالمدينة انظر : معجم البلدان ٣/ ٣٩٨.

(٧) أزيز : أى حركة واحتياج وحده. انظر : النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ١/ ٤٥.

محمد ﷺ، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فأعلموا أن أسبغ الوضوء ثلاث، وثنان تجزيان، ثم قال: إنكم تأتون الكوفة، فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن فيقولون: قدم أصحاب محمد ﷺ، قدم أصحاب محمد ﷺ، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم فيه. قال قرظة: وإن كنت لأجلس في القوم فيذكرون الحديث عن رسول الله ﷺ، وإنى لمن أحفظهم له، فإذا ذكرت وصية عمر سكت. قال أبو محمد (الإمام الحافظ الدارمي) معناه عندي: الحديث عن أيام رسول الله ﷺ ليس السنن والفرائض" (١).

وفي رواية: "إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جودوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ امضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة، قالوا حدثنا قال: نهانا عمر بن الخطاب" (٢).

٥- وروى عن عثمان بن عفان (٣) ﷺ قال: "لا يحل لأحد يروى حديثاً لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر، فإنه لا يمتنعني أن أحدث عن رسول الله أن لا أكون من أوعى أصحابي، إلا أنى سمعته يقول: من قال على فقد تبوأ مقعده من النار" (٤)، وغير ذلك من الآثار الواردة عن بعض الصحابة في التقليل من الرواية، وسيأتى بعضها في الإجابة على هذه الشبهة.

(١) أخرجه ابن ماجة في المقدمة، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ ١/ ٢٥ رقم ٢٨، والدارمي في المقدمة، باب من هاب الفتيا مخافة السقط ١/ ٩٧ رقمي ٢٧٩، ٢٨٠ واللفظ له، والحاكم في المستدرک كتاب العلم ١/ ١٨٣ رقم ٣٤٧، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد له طرق تجمع ويذكر بها، وقرظة ابن كعب الأنصاري صحابي جليل سمع من رسول الله ﷺ وأما سائر رواته فقد احتجوا بهم. ووافقه الذهبي، فقال: صحيح وله طرق. وأخرجه ابن المبارك في مسنده ص ١٣٩ رقم ٢٢٦.

(٢) جامع بيان العلم ٢/ ١٢٠، ١٢١.

(٣) عثمان بن عفان: صحابي جليل له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ١/ ٨ رقم ٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١ رقم ٤، والاستيعاب ٣/ ١٠٣٧ رقم ١٧٧٨، واسد الغابة ٣/ ٥٧٨ رقم ٣٥٨٩، والإصابة ٢/ ٤٦٢ رقم ٥٤٦٤.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٦٥.

الجواب عن شبهة نهى الصحابة عن الإكثار من الرواية، وامتناع بعضهم عن كثرة التحديث دليل على عدم حجية السنة

بالآثار السابقة، وغيرها، احتج قديماً كما قال الحافظ ابن عبد البر، بعض من لا علم له ولا معرفة من أهل البدع وغيرهم الطاعنين في السنن، وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزهد في سنن رسول الله ﷺ التي لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها، والطعن على أهلها^(١).

وتابع على ذلك حديثاً ذيلهم من المستشرقين، وغلاة الشيعة، ودعاة اللادينية، وجعلوا ذلك ذريعة إلى عدم حجية السنة النبوية.

ولو صدق هؤلاء القوم في ادعائهم المنهجية، والنزاهة في البحث العلمي، لبينوا للقارئ عناوين الأبواب التي نقلوا منها الآثار السابقة في مصادرها الحديثية، فلو فعلوا ذلك لتبين للقارئ لهم، بطلان دعواهم وما فهموه من هذه الآثار، حيث أن عناوين الأبواب الواردة فيها، مشتملة على علة، وفقه هذه الآثار، التي تفحهم وتدحض دعواهم.

فانظر : إلى الحافظ ابن عبد البر يذكر بعض هذه الآثار في جامع بيان العلم في باب عنوانه : "ذكر من ذم الإكثار من الحديث دون التفهم والتفقه فيه"^(٢) وتأمل دون التفهم والتفقه فيه".

والحاكم في المستدرک يذكر بعضها في كتاب العلم في باب عنوانه "أمر عمر رضي الله عنه بتجريد القرآن وتقليل الرواية"^(٣)، وتأمل "تجريد القرآن" وهو فقه مستنبط من صريح قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

والإمام ابن ماجة في سننه يذكر بعضها في باب "التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ"^(٤)، والدارمي في باب "من هاب الفتيا مخافة السقط"^(٥)، وباب "اتقاء الحديث عن

(١) جامع بيان العلم ٢ / ١٢١ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٢٠-١٣٣ .

(٣) انظر : المستدرک للحاكم ١ / ١٨٣ رقم ٣٤٧ .

(٤) انظر : سنن ابن ماجة ١ / ٢٤ أرقام ٢٣-٢٩ .

(٥) انظر : سنن الدارمي ١ / ٩٤ أرقام ٢٦٦-٢٨٧ .

النبي ﷺ والتثبت فيه" (١) .

والهيثمي فى مجمع الزوائد باب "الإمساك عن بعض الحديث" (٢) وباب "التثبت والإمساك عن بعض الحديث وبعض الفتيا" (٣) .

ولو تأملنا فى عناوين الأبواب السابقة، الواردة فيها الآثار، التى استشهد بها المشاغبون على عدم حجية السنة، لوجدنا تلك العناوين، مطابقة تماماً، لحكمة النهى عن الإكثار من التحديث، وهذا ما سيظهر جلياً الآن بإذن الله تعالى .

وبالرغم من ضعف بعض الآثار السابقة كما سبق، إلا أنه مع ضعفها حجة لنا لا علينا، فلا حجة لأعداء السنة، فى الآثار التى استشهدوا بها، ولا دليل فيها على ما ذهبوا إليه، لأنها اشتملت على الوجوه والأسباب التى من أجلها، امتنع بعض الصحابة عن التحديث، ونهوا عن الإكثار منه، وتلك الوجوه والأسباب هى :

أولاً : خوف الخطأ أو الزيادة والنقصان فى حديث النبي ﷺ والدخول فى وعيد النبي ﷺ الوارد فى قوله ﷺ "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (٤) وبذلك صرحت الآثار الواردة عمن امتنع عن التحديث أو لم يكثر منه .

فعن أنس بن مالك ﷺ قال : "إنه ليمنعنى أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي ﷺ قال : "من تعمد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار" (٥) .

وفى رواية أخرى عنه قال : "لولا أنى أخشى أن أخطئ لحديثكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ أو قالها رسول الله ﷺ وذاك أنى سمعته يقول : "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (٦) .

وعن عبد الله بن الزبير (٧) قال: قلت للزبير (٨): إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله

(١) انظر : سنن الدارمى ١ / ٨٧ أرقام ٢٣١ : ٢٣٨ .

(٢) انظر : مجمع الزوائد ١ / ١٤٩ .

(٣) مجمع الزوائد ٢ / ١٨٢، ١٨٣ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٨٤ .

(٥) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ١ / ٢٤٣ رقم ١٠٨ .

(٦) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب اتقاء الحديث عن النبي ﷺ وأثبت فيه ١ / ٨٨ رقم ٢٣٥ .

(٧) عبد الله بن الزبير : صحابى جليل . له ترجمة فى : تاريخ الصحابة ص ١٥٠ رقم ٧٢٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٨ رقم ١٥٤، والاستيعاب ٣ / ٩٠٥ رقم ١٥٣٥، واسد الغابة ٣ / ٢٤١ رقم ٢٩٤٩، والإصابة ٢ / ٣٠٩ رقم ٤٧٠٠ .

(٨) الزبير بن العوام : صحابى جليل له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ١٣ رقم ٩، واسد الغابة ٢ / ٣٠٧ رقم ١٧٣٢، وتجريد أسماء الصحابة ١ / ١٨٨، والاستيعاب ٢ / ٥١٠ رقم ٨٠٨، والإصابة ٢ / ٥ رقم ٢٧٩٩ .

ﷺ كما يحدث فلان وفلان. قال : أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول : "من كذب على فليتبوأ مقعده من النار" (١).

وعن دُجَيْنُ أَبِي الْغَضَنِ (٢) قال: دخلت المدينة فلقيت أسلم (٣) -مولى عمر بن الخطاب- فقلت : "حدثني عن عمر، فقال : لا استطيع أخاف أن أزيد أو أن أنقص، كنا إذا قلنا لعمر حدثنا عن رسول الله ﷺ قال : أخاف أن أزيد أو أن أنقص؛ إن رسول الله ﷺ قال: من كذب على، فهو في النار" (٤).

وعلى هذا يحمل ما ورد عن ابن مسعود ﷺ من هيبة التحديث عن رسول الله ﷺ (٥)، وهكذا أمسك بعض الصحابة عن كثرة التحديث خوفاً من الخطأ أو الزيادة والنقصان في الرواية عن الرسول ﷺ.

وإذا كان الإكثار من التحديث مظنة الخطأ بخلاف الإقلال، فالضبط فيه أكثر، فإن هذا لا يمنع من وجود بعض المكثرين المتميزين بالاتقان والدقة مع إكثارهم كأبي هريرة ﷺ ولذلك أذن له عمر -وهو أشهر المتشددين- بالرواية لثقتة بثبته وأمانته يدل على ذلك قول أبي هريرة : بلغ عمر حديثي فأرسل إلى فقال : "كنت معنا يوم كنا مع رسول الله ﷺ في بيت فلان؟" قال : قلت نعم، وقد علمت لِمَ تسألني عن ذلك؟ قال: ولم سألتك؟ قلت إن رسول الله ﷺ قال يومئذ : "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، قال : أما إذا فاذهب فحدث" (٦).

وما أنكر عليه عمر، إنما كان من حديثه عن "الأول" (٧)، أي أهل الكتاب، أو

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبى ﷺ ١ / ٢٤٢ رقم ١٠٧ .

(٢) دُجَيْنُ : هو ابن ثابت، أبو البربوعى؛ البصرى يروى عن هشام بن عروة، وأسلم مولى عمر، وروى عنه، ابن المبارك، ومسلم، ليس حديثه بشئ، يقلب الأخبار ولم يكن الحديث شأنه له ترجمة فى : الضعفاء والمزكين ص ٩٩ رقم ١٨٧، والجروحين ١ / ٢٩٠، ولسان الميزان ٣ / ٣٦ رقم ٣٣٠٧، والجرح والتعديل ١ / ٤٤٤ رقم ٢٠١٧، والضعفاء الكبير للعقيلي ٢ / ٤٥ رقم ٤٧٥، والكامل فى الضعفاء لابن عدى ٣ / ١٠٥ رقم ٦٤١ .

(٣) أسلم هو : أسلم العلوى مولى عمر، روى عن عمر، وأبى بكر، ومعاذ، وعنه ابنه زيد، ونافع، ثقة مخضرم مات ٨٠ هـ وقيل بعد ٦٠ هـ له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٨٩ رقم ٤٠٧، والكاشف ١ / ٢٤٢ رقم ٣٤١ .

(٤) أخرجه أحمد فى مسنده ١ / ٤٦، ٤٧ . وفيه دجين بن ثابت أبو الغصن وهو ضعيف ليس بشيء . انظر : جمع الزوائد ١ / ١٤٢ .

(٥) الحديث أخرجه ابن ماجة فى المقدمة، باب التوقى فى الحديث عن رسول الله ﷺ ١ / ٢٤ رقم ٢٣، بإسناد صحيح كما قال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ١ / ٤٨ رقم ٩ .

(٦) البداية والنهاية ٨ / ١٠٧، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٤٣٤ .

(٧) بقاها مروان خليفات فى كتابه وركبت السفينة ص ١٧٥ .

الحديث عن بدء الخليقة، ونحوه مما لا يترتب عليه عمل^(١) . ولهذا الأمر نفسه كان نهى عمر لكعب الأحمار - رحمه الله - .

فبطل بذلك ما ادعاه محمود أبو رية، وعبد الحسين شرف الدين، من مفتریات على أبی هريرة من أن عمر رضي الله عنه ضربه بالدرّة على إكثاره^(٢) . وأن أباً هريرة لم يكن له شأن زمن النبوة ... ولم يستطع أن يفتح فـاه بحديث عن النبي صلى الله عليه وآله إلا بعد موت عمر^(٣) .

كما أنه لا معنى لما زعمه رشيد رضا وتابعه عليه أبو رية في أنه لو طال عُمرُ، عمر بن الخطاب حتى مات أبو هريرة لما وصلت إلينا تلك الأحاديث الكثيرة عنه، ومنها ٤٤٦ حديثاً في البخارى ما عدا المكرر^(٤) .

وما كان كبار الصحابة في نهيمهم عن الإكثار من الرواية بدعاً في ذلك وإنما هم متبعون لأمر النبي صلى الله عليه وآله ولمنهجه في الحفاظ على رسالة الإسلام قرآناً وسنة .

وفى ذلك يقول أبو عبد الله الحاكم : "انكار عمر أمير المؤمنين على الصحابة كثرة الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله فيه سنة"^(٥) والسنة هنا ما روى عن أبى قتادة رضي الله عنه؛ أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول على المنبر : "يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عليّ فلا يقل إلا حقاً أو إلا صدقاً ومن قال عليّ ما لم أقل متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"^(٦) .

وما روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال : "لا يحل لأحد يروى حديثاً لم يسمع به في عهد أبى بكر ولا في عهد عمر ... الحديث، ومثل ذلك النهى عن معاوية رضي الله عنه قال : "أيها الناس إياكم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله إلا حديثاً كان يذكر على عهد عمر

(١) الإحكام لابن حزم ٢ / ٢٦٦ .

(٢) شيخ المضيرة لمحمود أبو رية ص ١١٢، وأبو هريرة لعبد الحسين شرف الدين ص ١٩٧ .

(٣) شيخ المضيرة ص ١١٧ .

(٤) مجلة المنار المجلد ١١ / ٨٥١، وشيخ المضيرة ص ١١٧، وراجع في الدفاع عن اتهام أبى هريرة بالإكثار كتاب أبو هريرة للدكتور عجّاج الخطيب، ودفاع عن أبى هريرة للشيخ عبد المنعم صالح، وانظر : في هذا البحث (أبو هريرة راوية الإسلام رغم أنف الحاقدين) ٢ / ١٠٣ - ١١٦ .

(٥) المستدرک ١ / ١٩٣ تعقيماً على حديث حبس عمر لبعض الصحابة، والحديث سبق تخريجه ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک كتاب العلم، باب التوقي عن كثرة الحديث ١ / ١١١ وقال : هذا حديث على شرط مسلم ووافقه الذهبي فقال : على شرط مسلم .

ﷺ فإن عمر كان يخيف الناس في الله ﷻ (١) أى كان عمر ﷺ شديداً في دين الله ﷻ يأمر بالتثبت في النقل، فلا يحدث بشيء عن النبي ﷺ إلا بما تيقن من نسبته إليه ﷺ خشية الوقوع في الوعيد الوارد في قوله ﷺ : "من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" (٢).

فقوله (يرى) بضم الياء أى يظن، ويجوز فتحها أى يعلم، وفي (الكاذبين) روايتان (إحداهما) بفتح الباء على إرادة التثنية (والأخرى) بكسرها على صيغة الجمع (٣).

يقول الإمام النووي (٤) "... فمن روى حديثاً علم أو ظن وضعه ولم يبين حال رواته ووضعه فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ" (٥).

وكفى بهذه الجملة وعيداً شديداً في حق من روى حديثاً، وهو يظن أنه كذب، فضلاً عن أن يتحقق ذلك، ولا يبينه؛ لأنه ﷺ جعل المحدث بذلك مشاركاً لكاذبة في وضعه (٦)، وهذا ما كان يخشاه الصحابة وعلى رأسهم عمر ﷺ فكان نهيه عن الإكثار من الرواية اتباعاً لسنة النبي ﷺ وخشية منه أن يتسع الناس في الرواية فيقع الكذب والتدليس من المنافق، والفاجر، والأعرابي، فينسبون إلى النبي ﷺ ما لم يقله كما تنبأ بذلك ﷺ بقوله ﷺ : "سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم" وقال ﷺ : "يكون في آخر الزمان دجالون كذابون. يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم. فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم".

وهذا من أسباب ترك التحديث عن الرسول ﷺ كما قال ابن عباس-رضي الله عنهما- "إننا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه. فلما ركب الناس

(١) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ١٦٣ رقم ١٧٩، وذكره الذهبي في التذكرة ١ / ٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٠ .

(٣) المنهاج شرح مسلم للنووي ١ / ٩٩ .

(٤) الإمام النووي هو : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، الحوراني، الشافعي، كان إماماً بارعاً حافظاً متقناً، اتقن علوماً شتى، وهو صاحب التصانيف النافعة في الحديث، والفقه، وغيرها "كشرح مسلم" وشرح المهذب، والأذكار، ومختصر اسد الغابة، والمبهمات، وغير ذلك، مات ٦٧٦هـ له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٧٠ رقم ١١٦٢، وشذرات الذهب ٥ / ٣٤٥، وطبقات الشافعية ٨ / ٣٩٥، والعبر ٥ / ٣١٢ .

(٥) المنهاج شرح مسلم للنووي ١ / ١٠٦ .

(٦) قاله الأستاذ أحمد محمد شاكر على هامش فتح المغيث للعراقي ١٢٠ .

الصعب والذلّول تركنا الحديث عنه وهذا أيضاً ما جعل الصحابة رضي الله عنهم يأخذون من أحاديث النبي ﷺ إلا ما كان معروفاً زمن أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- كما جاء من قول عثمان ومعاوية -رضي الله عنهما- حيث كان التثبت والاحتياط وعدم الكذب في زمانهما، فلما ركب الناس الصعب والذلّول لم يأخذ من الناس عن رسول الله ﷺ إلا ما يعرف، كما قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلّول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف" (١).

وعلى درب الصحابة صار من بعدهم :

فعن الشعبي -رحمه الله- قال : "كره الصالحون الأولون الإكثار من الحديث، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث" (٢).

فقوم يحتاطون لسنة نبيهم ﷺ كما أمرهم، أتكون تلك الحيلة دليل على عظم شأن السنة في نفوسهم، وحجيتها، أم دليل على عدم حجيتها، واتخاذها ديناً عاماً دائماً كالقرآن؟

ثانياً : من الوجوه والأسباب التي كان الصحابة من أجلها يمتنعون أو ينهاون عن الإكثار من التحديث، إذا كان المخاطبون بالأحاديث قوم حديثي عهد بالإسلام ولم يكونوا قد أحصوا القرآن واتقنوه فيخافون عليهم الاشتغال عنه بالأحاديث قبل إتقانه هو أولاً إذ هو الأصل لكل علم (٣).

ويشير إلى هذا السبب صراحة قول عمر رضي الله عنه : "إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جودوا القرآن" أى جودوا الأصل الأول، وهو القرآن، وابدؤوا به أولاً، ولا تبدؤوا بالأحاديث؛ فتشغلوهم عن إتقان القرآن.

ويدل على ذلك صراحة رواية الحاكم : "فلا تبدءوهم بالأحاديث فيشغلونكم

(١) الأحاديث والآثار السابقة أخرجه مسلم في صحيحه (بشرح النوى) المقدمة، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١/ ١١١، ١١٢ رقمى ٧٦، وفي هذا المعنى حديث موقوف على معاذ بن جبل رضي الله عنه. أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب تغير الزمان وما يحدث فيه ١/ ٧٧ رقم ١٩٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٨٣ .

(٣) جامع بيان العلم ٢/ ١٢١ .

جردوا القرآن وأقلوا الرواية".

وعلى هذا المنهاج صار السلف الصالح من أئمة الحديث فكان كثير منهم لا يقبلون الطلاب فى حلقاتهم إلا إذا وثقوا من دراستهم للقرآن الكريم، وحفظ بعضه على الأقل، وفى هذا يقول حفص بن غياث^(١) : أتيت الأعمش فقلت : حدثنى، قال أتخفظ القرآن؟ قلت: لا . قال اذهب فاحفظ القرآن، ثم هلم أحدثك . قال فذهبت فحفظت القرآن، ثم جئته، فاستقرأنى، فقرأته، فحدثنى^(٢) .

أو يكون النهى متعلقاً بالأحاديث عن سيرة رسول الله ﷺ، وليس أحاديث السنن والفرائض كما قال الحافظ الدارمى معناه عندى : "الحديث عن أيام رسول الله ﷺ، ليس السنن والفرائض"^(٣) .

ويؤكد هذا قول عمر رضي الله عنه : "أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ إلا فيما يعمل به"^(٤) أى أقلوا الرواية إلا فيما يترتب عليه عمل شرعى، فيدخل فى ذلك جميع الأحكام والآداب وغيرها، ولا يخرج إلا القصص ونحوه، فاستحب رضي الله عنه الإقلال من القصص ونحوه، ولم يمنع من الإكثار فيما فيه عمل . أما تعليق محمود أبو رية على هذا الأثر وقوله : "فيما يعمل به" أى أى السنة العملية"^(٥) .

فإن أراد السنة العملية المتواترة، فلا يخفى بطلانه، لأن هذا اصطلاح محدث^(٦) . ويؤيد ما سبق، ما روى عن أبى موسى أنه قال حين قدم البصرة : "بعثنى إليكم عمر بن الخطاب أعلمكم كتاب ربكم، وستكم، وأنظف طرقكم"^(٧) .

ثالثاً : من الأسباب التى كان الصحابة يمتنعون أو ينهون من أجلها عن الإكثار من

(١) حفص بن غياث هو : ابن طلق بن معاوية النخعى، أبو عمر، الكوفى، القاضى، ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً فى الآخر، روى عن عاصم الأحول، ويحيى ابن سعيد، والأعمش، وعنه أحمد، ويحيى، وإسحاق . مات ٩٤ هـ، وقيل ٩٥ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٢٢٩ رقم ١٤٣٦، والكاشف ١ / ٣٤٣ رقم ١١٦٥، والثقات للعجلي ١٢٥ رقم ٣١٠ .

(٢) المحدث الفاضل ١ / ١٩، وانظر : السنة قبل التلوين ص ١٥٥ .

(٣) راجع : ص ٣٢٧، ٣٢٨ . وانظر : جامع بيان العم ٢ / ١٢١ .

(٤) البداية والنهاية ٨ / ١١٠ .

(٥) أضواء على السنة ص ٥٥ هامش، وتابعه المستشار عبد الجواد ياسين فى كتابه السلطة فى الإسلام ص ٢٤٠ .

(٦) الأنوار الكاشفة ص ٥٧ .

(٧) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن ١ / ١٤٩ رقم ٥٦٠ .

التحديث، خوفهم الاشتغال بكثرة الحديث عن تدبره وتفهمه، لأن المكثّر لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متفقه^(١).

وهذا ما وقع فيه أهل البدع والأهواء المنكرون لحجية السنة قديماً، وحديثاً، أخذوا بظاهر تلك الآثار بدون تفقه، وتدبر للمعاني المرادة منها، وهو ما بينه أئمة الحديث في عناوين الأبواب التي ذكروا فيها هذه الآثار، تلك العناوين التي لم يذكرها أعداء السنة المطهرة، إما عن جهل، وإما عن علم، وتدليس منهم على القارئ.

ولا يخفى أيضاً أن الإكثار، يجعل المكثّر، يسرد الحديث سرداً سريعاً يلتبس على المستمع، وهذا ما أنكرته أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- على أبي هريرة -رضي الله عنه- في الحديث الذي رواه الشيخان، عن عروة بن الزبير -رضي الله عنه- أن عائشة -رضي الله عنها- قالت: "ألا يعجبك أبو هريرة! جاء فجلس إلى جنب حجرتي، يحدث عن النبي ﷺ يسمعي ذلك. وكنت أسبح. فقام قبل أن أقضى سبحتي. ولو أدركته لرددت عليه: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسرديكم^(٢)."

(١) قاله ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١٢٣/ ٢، ونقله عن جماعة فقهاء المسلمين ١٢٤/ ٢، وقاله الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ١٦١.

(٢) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ ٦/ ٦٥٥ رقم ٣٥٦٨، ومسلم (بشرح النووي) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي -رضي الله عنه- ٨/ ٢٩١ رقم ٢٤٩٣.

رابعاً : إنهم كانوا ينهون أو يمتنعون عن التحديث والإكثار منه، إذا كانت الأحاديث من المتشابهات التي يعسر على العامة، وضعاف العقول فهمها، فيحملونها على خلاف المراد منها، ويستدلون بظاهرها، ويكون الحكم بخلاف ما فهموا، وقد تودى تلك المتشابهات إلى تكذيب الله ورسوله^(١).

وفى ذلك يقول ابن مسعود رضي الله عنه : "ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"^(٢) ويقول على رضي الله عنه "حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله"^(٣).

يقول الإمام الذهبي: "فقد زجر الإمام على رضي الله عنه، عن رواية المنكر، وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان في معرفة الرجال"^(٤).

ويقول الإمام ابن حجر : والمراد بقوله "بما يعرفون" أى يفهمون . وقوله : "ودعوا ما ينكرون" أى يشبهه عليهم فهمه . وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة . ومن كره التحديث ببعض دون بعض، الإمام أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبي هريرة رضي الله عنه حيث يروى عنه البخاري أنه قال : "حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين : فأما أحدهما فبثته . وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم"^(٥).

قال ابن حجر : وحمل العلماء الوعاء الذي لم يثبه على ما يتعلق بالفتن، واشترط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان، فينكر ذلك من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له به"^(٦). ويؤيد ذلك قول أبي هريرة : "لو حدثتكم بكل ما في جوفى

(١) شرف أصحاب الحديث ١٦١، ١٦٢، والبداية والنهاية ٨ / ١٠٦، وانظر : الموافقات للشاطبي فصل (ليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره) ٤ / ٥٤٨ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووي) المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ١ / ١٠٨ رقم ٥٠ .

(٣) أخرجه البخاري (بشرح النووي) كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا ١ / ٢٧٢ رقم ١٢٧، بلون (ودعوا ما ينكرون) .

(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ١٣٠ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب حفظ العلم ١ / ٢٦١ رقم ١٢٠، وانظر : فتح الباري ١ / ٢٧٢ رقم ١٢٧ .

(٦) فتح الباري ١ / ٢٦٢ رقم ١٢٠ .

لرميتموني بالبعر" قال الحسن : راوى الحديث عن أبى هريرة : صدق والله ... لو
أخبرنا أن بيت الله يهدم أو يحرق ما صدقه الناس" (١) .

ويؤيد أن الأحاديث المكتومة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها قوله
ﷺ : "إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة . ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت
حديثاً ثم يتلو : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ
لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا
وَبَيَّنَّا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾" (٢) .

وأبو هريرة فى كل هذا، بل والصحابة أجمع، لا يكتمون علماً ينتفع به حتى ولو
كان هذا العلم ليس فيه حكم شرعى .

كيف ! وهو ﷺ الراوى لقوله ﷺ : "ما من رجل يحفظ علماً فيكتمه، إلا أتى به
يوم القيامة ملجماً بلجام من النار" (٣) .

وهذا أبو ذر ﷺ يقول : "لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمْصَمَةَ (٤) عَلَى هَذِهِ (وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ) ثُمَّ
ظَنَنْتُ أَنِّي أَنْفَذْتُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُحْجِزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا" (٥) .

فالمراد بمنع التحديث هنا كما قال الحافظ ابن حجر فى ضابطه : "أن يكون ظاهر
الحديث يقوى البدعة، وظاهره فى الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه
الأخذ بظاهره مطلوب" (٦) .

وهذا يعنى أن من لا يخشى عليه ذلك يبلغونه خروجاً من إثم كتمان العلم .

(١) أخرجه بن سعد فى الطبقات الكبرى ٤ / ٥٧، ١١٩ .

(٢) الآيتان ١٥٩، ١٦٠ من سورة البقرة، والحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب
حفظ العلم ١ / ٢٥٨ رقم ١١٨ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب العلم، باب كراهية منع العلم ٣ / ٣٢١ رقم ٣٦٥٨، والترمذى فى سننه
كتاب العلم، باب ما جاء فى كتمان العلم ٥ / ٢٩ رقم ٢٦٤٩، وقال أبو عيسى : حديث حسن، وأخرجه ابن
ماجة فى سننه المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه ١ / ٩٨ رقم ٢٦١، والحاكم فى المستدرک كتاب العلم ١ /
١٨١ رقمى ٣٤٤، ٣٤٥، وقال صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى .

(٤) الصَّمْصَمَةُ : مهملتين الأولى مفتوحة هو السيف الصَّارم الذى لا ينثنى، وقيل الذى له حد واحد، انظر : النهاية
فى غريب الحديث والأثر ٣ / ٥٢، والقاموس المحيط ٤ / ١٣٨، وختار الصحاح ص ٣٧٠ .

(٥) أخرجه البخارى معلقاً فى صحيحه (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب العمل قبل القول والعمل ١ /
١٩٢، وأخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب البلاغ عن الرسول ﷺ وتعليم السنن ١ / ١٤٦ رقم ٥٤٥ .

(٦) فتح البارى ١ / ٢٧٢ رقم ١٢٧ .

ويقول صاحب توجيه النظر : "إن المحدث يجب عليه أن يراعى حال من يحدثهم، فإذا كان فيما ثبت عنده ما لا تصل إليه أفهامهم وجب عليه ترك تحديثهم به دفعاً للضرر، فليس كل حديث يجب نشره لجميع الناس" (١) .

وعلى هذا يحمل مرسل ابن أبي مليكة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فلو كان له أصل فكونه عقب الوفاة النبوية - كما جاء في الرواية - يشعر بأنه يتعلق بأمر الخلافة، كأن الناس عقب البيعة بقوا يختلفون، يقول أحدهم : أبو بكر أهلها؛ لأن النبي ﷺ قال كيت وكيت، فيقول آخر : وفلان، قد قال له النبي ﷺ كيت وكيت، فأحب أبو بكر صرفهم عن الخوض في ذلك، وتوجيههم إلى القرآن وفيه قوله تعالى ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرَىٰ يَتْنُهُمْ﴾ (٢) .

وما فعله الفاروق عمر رضي الله عنه وصار فيه على نهجه الصحابة رضي الله عنهم من المنع من التحديث والإكثار منه كان اتباعاً لمنهاج النبي ﷺ القائل : "كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"، وعلى الدرب صار أئمة المسلمين من التابعين فمن بعدهم .

فعن ابن وهب قال : قال لي مالك : اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع . ولا يكون إماماً أبداً، وهو يحدث بكل ما سمع" ونحوه روى عن عبد الرحمن بن مهدي (٣)، وغيره .

بقي الكلام على حبس عمر رضي الله عنه لبعض الصحابة؛ وهل يكفي لحبسهم أنهم أكثروا من الرواية؟! وهل كان هذا من عمر طعناً منه في الصحابة، وتكديباً لهم كما زعم بعض غلاة الشيعة (٤)؟!

الجواب :

أولاً : أما حبس عمر رضي الله عنه لبعض الصحابة فعلى فرض صحة الأثر، فليس المراد بالحبس أنه زج بهم في السجن (وحاشاه من ذلك)، وإنما المراد أنه (استبقائهم في

(١) توجيه النظر ص ٦٣ .

(٢) جزء من الآية ٣٨ من سورة الشورى، وانظر : الأنوار الكاشفة للمعلمي ص ٥٤ .

(٣) الآثار السابقة أخرجها مسلم (بشرح النووي) المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ١/١٠٧ رقم ٥ .

(٤) كعلى الشهرستاني في كتابه منع تدوين الحديث، استدلل بمرسل ابن أبي مليكة على اتهام أبي بكر لجميع الصحابة بالكذب على الرسول ﷺ انظر : منع تدوين الحديث ص ٤٩، كما استدلل بحديث قرظة على اتهام عمر أيضاً لجميع الصحابة بالكذب على رسول الله ﷺ، انظر : منع تدوين الحديث ص ١٠٤، ١٠٥ .

المدينة حتى يتثبت من لفظهم ويشهد لذلك رواية الخطيب السابقة (لفظهم سواء) (١) أى أنه استبقاهم فى المدينة ليستثبت من لفظهم، ويؤيد ذلك أنهم لما قالوا له تنهاننا؟ قال لا، أقيموا عندى، لا والله لا تفارقونى ما عشت، فحن أعلم، نأخذ منكم، ونرد عليكم، فما فارقه حتى مات" فمع إنكاره عليهم الإكثار لم يمنعهم منه، عندما قالوا له تنهاننا؟ فأجاب لا، أقيموا عندى أى استبقاهم فى المدينة لماذا؟ ليس لمنعهم من الإكثار، وإنما كما قال "نأخذ منكم، ونرد عليكم" فالأمر إذن تثبت فى الحديث فكانوا كما جاء فى الأثر (لفظهم سواء) .

ومما يؤكد لنا أنه لم يزوج بأحد فى السجن، ما جاء فى رواية الرامهرمزي من قول شيخه أبى عبد الله البرى قال : "يعنى منعهم الحديث، ولم يكن لعمر حبس" (٢) وهذا على فرض صحة الأثر، وإلا فهو منقطع، لأنه من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ولم يسمع من عمر كما رجحه الهيثمى وأحمد محمد شاكر، وابن حزم وقال : "ثم هو فى نفسه ظاهر الكذب والتوليد، لأنه لا يخلوا عمر من أن يكون اتهم الصحابة، وفى هذا ما فيه، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ سنن رسول الله ﷺ إلى المسلمين، وألزمهم كتمانها وجحدها وألاً يذكروها لأحد، فهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل هذا، ولئن كان سائر الصحابة متهمين فى الكذب على النبى ﷺ فما عمر إلا واحد منهم، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً، ولئن كان حبسهم، وغيرهم متهمين لقد ظلمهم!

فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء، ولا بد له من أحدهما .

وإنما معنى نهى عمر ؓ من الحديث عن رسول الله ﷺ لو صح، فهو بين فى الحديث الذى أوردناه من طريق قرظة، وهو إنما نهى عن الحديث بالأخبار عمن سلف من الأمم، وعما أشبه .

وأما نهى عن الحديث بالسنن عن النبى ﷺ فهذا ما لا يحل لمسلم أن يظنه بمن دون عمر من عامة المسلمين، فكيف بعمر ؓ .

(١) هذه اللفظة ذكرها الخطيب كما سبق، ولم يذكرها على الشهرستانى، رغم أنه عزا الرواية إلى الخطيب فى شرف أصحاب الحديث، انظر : منع تلوين الحديث ص ١٨٦ .

(٢) المحدث الفاصل ص ١٣٣، وانظر : السنة قبل التلوين ص ١١٠ .

ودليل ما قلنا أن عمر قد حدث بحديث كثير عن النبي ﷺ . فإن كان الحديث عنه عليه السلام مكروهاً، فقد أخذ عمر من ذلك بأوفر نصيب، ولا يحل لمسلم أن يظن بعمر ﷺ أنه نهى عن شيء وفعله، لأنه قد روى عنه ﷺ خمسمائة حديث ونيف، على قرب موته من موت النبي ﷺ فصح أنه كثير الرواية، والحديث عن النبي ﷺ، وما في الصحابة أكثر رواية عن النبي ﷺ من عمر بن الخطاب إلا بضعة عشر منهم فقط . فصح أنه قد أكثر الرواية عن النبي ﷺ، فصح بذلك التأويل الذي ذكرناه لكلامه ﷺ "(١) أ.هـ .

قلت : وكيف يظن بعمر بنهيهِ عن الإكثار من الرواية ليتثبت فيها كما سبق، أنه يأمر بكتمان ما أنزل الله ﷻ على لسان نبيه ﷺ وهو المعظم الموقر لسنة النبي ﷺ الحاكم بها في كل شأن من شئون حياته، وشئون رعيته (٢)، وهو القائل ﷺ : "تعلموا الفرائض، واللعن والسنن، كما تعلمون القرآن" (٣)، وهو القائل أيضاً : "سيأتى ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله" (٤) وهو القائل : "إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا" (٥) .

فصح بكل هذا أن عمر ﷺ أمر بتعليم السنن، وبين أن أصحابها أعلم الناس بكتاب الله ﷻ، وفي المقابل أعداء السنن، وأجهل الناس بكتاب الله ﷻ هم أهل الرأي المذموم .

فهل يصح بعد هذا القول بأن نهى عمر عن الإكثار من الرواية كتماناً للسنة أو أنه أراد ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن؟! "سبحانك هذا بهتان عظيم .

(١) الإحكام لابن حزم ٢ / ٢٦٦، ٢٦٧ بتصرف يسير، وانظر : الرد القويم على الجرم الأثيم للشيخ حمود بن عبد الله التويجري ص ١٠٢ - ١١٠ .

(٢) سبق تفصيل ذلك راجع إن شئت ص ٣٠٨-٣١٢ .

(٣) أخرجه الدارمي في سننه كتاب الفرائض، باب في تعليم الفرائض ٢ / ٤٤١ رقم ٢٨٥٠، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ / ١٢٣ . وسبق قول أبي موسى الأشعري ﷺ لأهل البصرة "بعثني إليكم عمر أعلمكم كتاب ربكم وستنكم"، راجع ص ٣٢٩ .

(٤) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ١ / ٦٢ رقم ١١٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ / ١٢٣، وابن حزم في الإحكام ٢ / ٢٦٧ .

(٥) سبق تخريجه ص ٧١ .

أو أنه ﷺ كان يتهم الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله ﷺ فيكون بهذا متهماً لنفسه بأنه من أصحاب الرأي، ومتهماً لنفسه أيضاً بالكذب فما هو إلا واحد من الصحابة؛ وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً كما سبق من قول ابن حزم.

كما أنه لا يقول بواحد من الأمرين السابقين إلا الرافضة أمثال : مرتضى العسكري^(١) ومروان خليفات^(٢)، وزكريا عباس^(٣)، وعلى الشهرستاني، الذي مال إلى الأمرين معاً :

أولهما : "إن الخليفة عمر قد أمر بكتمان ما أنزل الله على لسان نبيه ﷺ فمنع من التحديث لكتمان ما ورد في فضائل أهل البيت وما يدل على إمامتهم"^(٤).

ثانيهما: أن الخليفة عمر بن الخطاب وكذا أبو بكر^(٥)؛ كانا يتهمان الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله ﷺ، وعاب على الإمام ابن حزم، ومن تبعه من الأعلام قديماً وحديثاً أنهم لم يرتضوا بهذين الأمرين وقال : "لذلك اضطروا إلى حمل نهى عمر على النهي عن التحديث بأخبار الأمم السالفة، وهذا حمل تبرعى لم يدل عليه دليل من روايات منعه"^(٦).

وصدق الإمام الذهبي : "فوالله ما يغض من عمر إلا جاهل ... أو رافضى فاجر، وأين مثل أبي حفص، فما دار الفلك على مثل شكل عمر، وهو الذى سن للمحدثين التثبت فى النقل"^(٧)، إن دعوى أن نهى عمر عن الإكثار من الرواية أنه يتهم الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله ﷺ دعوى لا برهان لها، إلا فى كتب الروافض من غلاة الشيعة، ومن قال بقولهم من المستشرقين، ودعاة اللادينية الملحدة.

(١) معالم المدرستين المجلد ٢ / ٤٤، ٤٥، ٦٤ .

(٢) وركبت السفينة ص ١٠٧ - ١٤٦، ١٧٣ - ١٨١ .

(٣) تأملات فى الحديث ص ٤٢ - ٦٢ .

(٤) منع تلوين الحديث على الشهرستاني ص ٥٧، ٦٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٤٩ .

(٦) المصدر نفسه ص ١٠٤، ١٠٥، وسبق الرد بما جاء فى رواية السائب بن يزيد .

(٧) تذكرة الحفاظ ١ / ٦٠ .

الجواب عن شبهة : "النهى عن الإكثار من التحديث اتهام من أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما-، للصحابة بالكذب" :

إن الصحابة جميعاً وعلى رأسهم عمر، كانوا أبعد الناس فى أن يشك بعضهم فى صدق بعض، والأدلة على هذا متوافرة جداً، فقد كان الصحابى إذا سمع من صحابى آخر حديثاً صدق به، ولم يخالجه الشك فى صدقه، وأسنده إلى الرسول ﷺ كما لو كان سمعه بنفسه، وعلى هذا اعتماد أئمة الحديث فى مرسل الصحابى (١).

يدل على ذلك ما روى عن عمر ﷺ قال : "كنت أنا وجارى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد، وهى من عوالى المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك..." (٢)، ولو لم يكن سوى هذا الحديث لكفى فى رد هذه الشبهة، ولكن كما قلنا الأدلة على هذا متوافرة جداً.

فعن البراء بن عازب ﷺ قال : "ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب" (٣)، وأخرج الطبرانى عن حميد قال كنا مع أنس بن مالك ﷺ فقال : والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضاً" (٤).

وعن عائشة -رضى الله عنها- قالت : "ما كان خلق أبغض إلى أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب" (٥) وعن الأعمش -رحمه الله- قال : "لقد أدركت قوماً، لو لم يتركوا الكذب إلا حياءً لتركوه" (٦).

(١) انظر : تدريب الراوى ١/ ٢٠٧، وفتح المغيث للسخاوى ١/ ١٧٠، ١٧١، وتوضيح الأفكار ١/ ٣١٧ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب التناوب فى العلم ١/ ٢٢٣ رقم ٨٩ .

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرک كتاب العلم، باب فضل توقير العالم ١/ ٢١٦ رقم ٤٣٨ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى .

(٤) أخرجه الطبرانى فى الكبير ١/ ٢٤٦ رقم ٦٩٩، وعزاه إليه الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/ ١٥٣، وقال : رجاله رجال الصحيح .

(٥) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب البر والصلة، باب ما جاء فى الصدق والكذب ٤/ ٣٠٧ رقم ١٩٧٣ وقال : هذا حديث حسن، وأخرجه أحمد فى مسنده ٦/ ١٥٢، وابن أبى الدنيا فى مكارم الأخلاق ١١٢ رقم ١٣٩، ١٤٥، والحديث ذكره الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/ ١٤٢، وعزاه إلى أحمد، والبيزار، وقال إسناده صحيح .

(٦) أخرجه ابن أبى الدنيا فى الصمت ص ٢٦٣ رقم ٥٤٤ .

وأخيراً : يقول عمر لأبى موسى الأشعرى لما حدثه بحديث (الاستئذان ثلاثاً)، وطلب منه البينة على ذلك^(١)، قال : "أما إنى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يقول الناس على رسول الله ﷺ^(٢)، وفى رواية : "فقال عمر لأبى موسى والله إن كنت لأميناً على حديث رسول الله ﷺ، ولكن أحببت أن أستثبت، ونحوه فى رواية أبى بردة حين قال أبى بن كعب لعمر : "يا بن الخطاب فلا تكونن عذاباً على أصحاب رسول الله ﷺ، قال : سبحان الله إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أثبت"^(٣).

قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالإسلام فخشى أن يختلق الحديث عن رسول الله ﷺ عند الرغبة، والرغبة، طلباً للمخرج مما يدخل فيه، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئاً من ذلك ينكر عليه حتى يأتى بالمخرج^(٤)، وزاد غيره فأراد عمر سد هذا الباب وردع غير أبى موسى لا شكاً فى روايته، فإن من دونه إذا بلغته قصته، وكان فى قلبه مرض أو أراد وضع حديث خاف من مثل قضية أبى موسى، فالمراد غيره^(٥)، وفى ذلك يقول الخطيب البغدادي : "وفى تشديد عمر على الصحابة فى رواياتهم حفظ لحديث رسول الله ﷺ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل فى السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابى المقبول القول، المشهود بصحة النبى ﷺ، قد شدد عليه فى روايته، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقي الشيطان فى النفس من تحسين الكذب أرهب"^(٦).

وفى القصة دليل على ما كان الصحابة عليه من القوة فى دين الله وقول الحق والرجوع إليه وقبوله، فإن أياً ﷺ أنكر على عمر تهديد أبى موسى، وخاطبه مع أنه الخليفة (بينا ابن الخطاب) أو يا عمر؛ لأن المقام مقام إنكار^(٧).

وفى ذلك رد على الرافضة الطاعنين فى الصحابة ووصفهم بالجبن والتقية خوفاً من

(١) القصة فى صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ١١ / ٢٨ / رقم ٦٢٤٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧ / ٣٨٧ / رقم ٢١٥٤ .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ كتاب الاستئذان، باب الاستئذان ٢ / ٧٣٤، ٧٣٥ رقم ٣ وروايته منقطعة .

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧ / ٣٨٧ / رقم ٢١٥٤ .

(٤) شرح الزرقانى على الموطأ ٤ / ٤٢٦، وفتح البارى ١١ / ٣٢ / رقم ٦٢٤٥ .

(٥) شرح الزرقانى على الموطأ ٤ / ٤٢٦ .

(٦) شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١٦٣ .

(٧) شرح الزرقانى على الموطأ ٤ / ٤٢٦، ٤٢٧ .

درة عمر أو مهابة له، وأنهم وافقوه في النهى عن كتابة السنة والإكثار منها تقية منهم وجبناً^(١).

وهكذا كانت ثقة الصحابة جميعاً وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، ثقة لا يشوبها شك، ولا ريبة، لما يؤمنون به من تدينهم بالصدق، وأنه عندهم رأس الفضائل، وبه قام الإسلام، وساد أولئك الصفوة المختارة من أهله الأولين^(٢).

وبالجملة : ما فعله كبار الصحابة وتبعهم فيه الصحابة أجمع، ومن بعدهم من النهى أو الامتناع عن الإكثار من التحديث، كان لوجوه وأسباب وردت صراحة في الآثار الواردة عنهم، وكانوا في كل سبب من تلك الأسباب مقتدين بسنة النبي ﷺ، وهو ما حرصنا على تأكيده فيما سبق.

فما فعلوه كان احتياطاً للدين كتاباً وسنة ورعاية لمصلحة المسلمين لا زهداً في الحديث النبوى، ولا تعطيلاً له.

ولا إخفاءً لأحاديث فضائل أهل البيت، وما يدل على إمامتهم كما تزعم الرافضة، فأحاديث فضائل أهل البيت، وما يدل على إمامتهم، وعظيم منزلتهم، مدونة في سائر كتب السنة (في كتب المناقب، وفضائل الصحابة).

فلا يجوز أن يفهم أو يتوهم من منهاج الصحابة، القائم على المنهاج النبوى ومن تشدد عمر خاصة هجر الصحابة للسنة أو زهدهم فيها لعدم حجيتها، أو أنهم أرادوا ألا يجعلوها ديناً عاماً دائماً كالقرآن، معاذ الله أن يقول بهذا أحد منهم.

فلا يقول بهذا إلا جاهل مغرور، أو رافضى فاجر، لا علم له بقليل من السنة، ولم تخالط قلبه روح الصحابة، ولا أنار سبيله، قيس من هداهم.

فقد ثبت عن الصحابة جميعاً تمسكهم بالحديث النبوى، وتعظيمهم، وتوقيرهم له، وتحكيمهم له في كل شأن من شئون حياتهم، وزجرهم وهجرهم كل من لم يعظم قوله ﷺ، وقد حرصوا على المحافظة على الحديث النبوى بكل وسيلة تفضى إلى ذلك، فكان لهم جميعاً الفضل الأول في المحافظة على كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ، وتميز منهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عن عمر، وعن أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين، وعن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

(١) منع تدوين الحديث على الشهرستانى ص ٢٨، ٢٢٨، وقد تناقض في إنكحه هذا، ووصفهم بالشجاعة في موضع آخر ص ٢٥٤، ٣٤٢.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعى ص ٢٦٣.

ثانياً : شبهة التأخر فى تدوين السنة النبوية والرد عليها

استعراض الشبهة وأصحابها :

روى الإمام البخارى -رحمه الله- فى صحيحه تعليقاً، قال : وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبى بكر بن حزم^(١)، "انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإننى خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث رسول الله ﷺ، ولتفشو العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرّاً"^(٢).

بهذه الرواية تعلق أعداء الإسلام من الرافضة، والمستشرقين، ودعاة اللادينية المتفرجة، فقالوا : إن السنة لم تدون إلا فى مطلع القرن الثانى الهجرى، لأن أول من أمر بتدوينها هو الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وهو قد تولى الخلافة سنة ٩٩هـ وتوفى سنة ١٠١هـ^(٣).

(١) أبو بكر بن حزم هو : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى البخارى، اسمه وكنيته واحد، وقيل أنه يكنى أبا محمد، من سادات التابعين، ثقة عابد، مات سنة ١٢٠هـ. وقيل غير ذلك له ترجمة فى : مشاهير علماء الأمصار ص ١٠٠ رقم ٥٤٤، وتقريب التهذيب ٢/ ٣٦٧ رقم ٨٠١٧، والكاشف ٢/ ٤١٢ رقم ٦٥٣٧، والثقات لابن حبان ٥/ ٥٦١، والجرح والتعديل ٩/ ٣٣٧ رقم ١٤٩٢ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم ١/ ٢٣٤، والدارمى فى سننه المقدمة، باب من رخص فى كتابة العلم ١/ ١٣٧ رقمى ٤٨٧، ٤٨٨، والخطيب فى تقييد العلم ١/ ١٠٥، ١٠٦ .

(٣) أضواء على السنة محمود أبو رية ص ٢٦٠ . ويتناقض أعداء السنة عن جهل تارة، وعن علم تضليلاً للقرائ تارة أخرى، وهم يؤرخون للتدوين الرسمى للسنة المطهرة . فنرى مصطفى المهدوى يقول : "إن الثابت أن الأحاديث لم تدون إلا بعد زمن بعيد من وفاته ﷺ وعلى رأس المائة الثالثة من الهجرة بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز . وأين عمر من المائة الثالثة؟ انظر : البيان بالقرآن ١/ ٢٥، ثم يتناقض ويكذب على أئمة المسلمين قائلاً : يتفق جمهور الفقهاء على أن تدوين هذا التراث إنما بدأ فى أواسط القرن الثانى الهجرى" انظر : المصدر السابق ١/ ١٩٧ . ويقول سعيد العشماوى : (غير أن الأحاديث لم تجمع إلا فى عصر التدوين فى العصر العباسى الأول، وفى النصف الثانى من العام الثانى الهجرى) انظر : حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٨١، ٨٢، ٨٤، وأيد العشماوى فى تأريخه السابق المستشار عبد الجواد ياسين فى كتابه السلطة فى الإسلام ص ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٧٧ وقال بذلك أيضاً أحمد صبحى منصور فى كتبه الحسبة ص ٨، ولا ناسخ ولا منسوخ ص ١٠، وعذاب القبر ص ٦، والصلاة فى القرآن ٤٤، والقرآن والحديث والإسلام لرشاد خليفة ص ٣٦، ويذهب محمود أبو رية إلى أن التدوين المعتمد لدى الجمهور لم يقع إلا حوالى منتصف القرن الثالث إلى القرن الرابع، انظر : أضواء على السنة ص ٢٦٨، ويذهب قاسم أحمد إلى أنه تم جمع السنة بعد فترة تمتد من قرنين إلى أربعة قرون من وفاة النبى ﷺ . انظر : إعادة تقييم الحديث ص ٩٤، انظر : نقد الخطاب الدينى نصر أبو زيد ص ١٢٦، وشفاء الصدر بنفى عذاب القبر إسماعيل منصور ١/ ١١٧، والأصلان العظيمان جمال البنا ص ٢٧٥، وضحي الإسلام لأحمد أمين ٢/ ١٠٦/ ١٠٧ . ويذهب إسماعيل منصور إلى التأريخ للتدوين، تارة بأنه فى سنة ٢٥٠هـ، وتارة فى سنة ٢٠٠هـ . انظر : تبصير-

وهذه المدة الطويلة تكفى لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل^(١). ولذا حصل فى السنة التبديل والزيادة ككتب أهل الكتاب، لعدم كتابتها فى عهده ﷺ، وعدم حصر الصحابة لها فى كتاب معين، وعدم تبليغها للناس بالتواتر، وعدم حفظهم لها جيداً فى صدورهم، حتى أباحوا نقلها بالمعنى، واختلفت الرواية عنهم لفظاً ومعنى^(٢)، ولا يمكن بغير الكتابة أن يحصر ما قاله النبى ﷺ أو فعله فى ثلاثة وعشرين عاماً مما سهل على قوم أن يستبيحوا لأنفسهم وضع الحديث ونسبته كذباً إلى رسول الله ﷺ^(٣).

أما غلاة الشيعة : فيزعمون أنهم حفظوا السنة وأساس تدوينها، والسبق إلى التدوين فضيلة لهم، فهم أساس بناء مدرسة التعبد المحض^(٤). أما أهل السنة وفى مقدمتهم أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما- فهم أساس مدرسة الاجتهاد والرأى، وهم الذين منعوا تدوين الأحاديث، وأضاعوا سنة نبيهم ﷺ^(٥)، التى قاموا بتدوينها على رأس المائتين بعد انقراض دولة بنى أمية، وتحول الدولة إلى بنى العباس^(٦).

أما المستشرقون : فيتلخص موقفهم من السنة النبوية وتدوينها، فى موقف

=الامة بحقيقة السنة ص ١٣، ١١١، ٢٨٨، ويذهب محمد شحرور إلى التاريخ بسنة ٢٥٠هـ. انظر : الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٦٥، ويذهب أحمد صبحى منصور إلى التاريخ بالقرن الثالث الهجرى انظر : عذاب القبر ص ٦، ومجلة روزاليوسف العدد ٣٥٥٩ ص ٤٨، ويذهب محمد حسين هيكى إلى التاريخ بعصر المأمون المتوفى سنة ٢١٨هـ. انظر : حياة محمد ص ٥٥، والدكتور على حسن عبد القادر يورخ بسنة ٢٠٠هـ. انظر : نظرة عامة فى تاريخ الفقه ص ١١٩.

(١) مجلة المنار المجلد ٩ / ٥١٥، وأضواء على السنة ٢٥٨، ٢٥٩، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى لأحمد حجازى السقا ص ٨٠.

(٢) مجلة المنار المجلد ٩ / ٩١١، وأضواء على السنة ص ٨٠، ٢٥٩.

(٣) فجر الإسلام أحمد أمين ص ٢١٠، ٢١١، وحقيقة الحجاب وحجية الحديث للعشماوى ص ٨٤، والأصلاى العظيمان جمال البنا ص ٢٦٨.

(٤) انظر : الشيعة وفنون الإسلام حسن الصدر ص ٢٧، ٢٨، والمطالعات والمراجعات والردود لمحمد الحسين آل كاشف ص ٥٦، ومعالم المدرستين لمرتضى العسكري المجلد ٢ / ٣٧٥، ومنع تدوين الحديث أسباب ونتائج لعللى الشهرستانى ص ٧٦، ٣٤٢، ٣٩٧، ٤٢٤، ٤٤٢، ٤٤٧، وتأملات فى الحديث عند السنة والشيعة لتركيا عباس داود ص ٤٢.

(٥) منع تدوين الحديث أسباب ونتائج لعللى الشهرستانى ص ٣١٢، ٣٣٩، ٤٦٨، ٥٠٤، وتأملات فى الحديث لتركيا عباس داود ص ٧٠، وركبت السفينة لمروان خليفات ص ١٠٧ ويقول الراضة، قال المستشرقون، انظر : منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتور عزبة على طه ص ٥٩.

(٦) تأسيس علوم الشيعة حسن الصدر ٢٧٨، ٢٧٩.

المستشرق اليهودي (جولدتسيهر) الذي ذهب إلى : "أن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني، والسياسي، والاجتماعي في القرنين الأول، والثاني، وأنه ليس صحيحاً ما يقال من أنه وثيقة للإسلام في عهده الأول، عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج"^(١).

وهذا الذي زعمه جولدتسيهر؛ اتخذ المستشرقون وذيلهم "إنجيلاً مقدساً"، ورددوه في بحوثهم ودوائر معارفهم^(٢).

وكان هذا الزعم لدى (شاخنت)^(٣) حجر الأساس له، ولكل باحث يريد التشكيك في السنة النبوية المطهرة، فأكد ما قاله سلفه جولدتسيهر وتجاوزه بزعمه : "أنه لا صحة لأي حديث منسوب للنبي ﷺ، وأن المجموعة الأولى المعول عليها من الأحاديث النبوية التي تعرف بأحاديث الأحكام، قد نشأت في منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً، وهو التاريخ الذي يحدد حسب رأيه، بداية فترة تدوين الأحاديث"^(٤).

وكانت نزعة الشك عند شاخنت أكثر شدة منها عند جولدتسيهر، ويتضح هذا من "القاعدة المنهجية" التي تترتب، حسب رأيه، على استنتاجات جولدتسيهر. وهي قاعدة السكوت عن الحديث في موطن الاحتجاج دليل على عدم وجوده" استخدم شاخنت هذه القاعدة كثيراً ليثبت عدم وجود كثير من الأحاديث إبان فترة الإسلام الأولى.

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام جولدتسيهر ص ٥٣، ٢٥١، وانظر : دارسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير، نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ / ٥٦٤ .

(٢) انظر : دائرة المعارف الإسلامية ٢ / ٥٧٠ - ترديد (ماكرونالد) مقولة جولدتسيهر، وكذا (كارل بروكلمان) في تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٧١، وانظر دراسة الكتب المقدسة للدكتور موريس بوكاي ص ١٥٢، ٢٧٣ . وانظر : مفهوم النص نصر أبو زيد وزعمه بأن النص (قرآناً وسنة) منتج ثقافي وأن ذلك بديهية لا تحتاج لإثبات . مفهوم النص ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣) شاخنت : هو جوزيف شاخنت . مستشرق ألماني . ولد عام ١٩٠٢ / عمل محاضراً للدراسات الإسلامية في عدد من الجامعات . كان من أعضاء المجمع العلمي العربي في دمشق . وقد أشتهر بدراسة التشريع الإسلامي، قال الدكتور السباعي : (ألماني متعصب ضد الإسلام والمسلمين) من مصنفاته : إعادة تقييم الحديث، وأصول الفقه الحمدي، والتطور الحديث للفقه الإسلامي بمصر، وغير ذلك، له ترجمة في : المستشرقون الألمان تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية جمع صلاح الدين المنجد ٢ / ٨٠٣ - ٨٠٥، والاستشراق للدكتور السباعي ص ٣٨، والأعلام ٨ / ٢٣٤ وجوزيف شاخنت بقلم : برنارد لويس ترجمة الأستاذ الصديق بشير، ويوسف شاخنت حياته وآثاره بقلم : روبرت برونشفيش ترجمة الدكتور عبد الحكيم الأريدي . نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ / ٦٤٤-٦٢٢ .

(٤) أصول الفقه الحمدي ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ / ٦٥٢ .

ويعبر عن ذلك بقوله : "إن أحسن طريق لإثبات عدم وجود حديث في عهد معين، هو أن يظهر أن ذلك الحديث لم يستعمل كدليل فقهي في نقاش يستوجب الاستدلال بذلك الحديث لو كان بالفعل موجوداً..."^(١).

وهذا الذي زعمه شاخت في كتابه (أصول الفقه الحمدي) أصبح "إنجيلاً ثانياً" لعالم الاستشراق حيث غير من نظرة سلفه جولدتسيهر التشكيكية في صحة الأحاديث إلى نظرة متيقنة في عدم صحتها بقوله : "إن المجموعة الأولى المعول عليها من الأحاديث النبوية التي تعرف بأحاديث الأحكام، قد نشأت في منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً لمواجهة أقوال الصحابة وغيرهم"^(٢).

ويقول : "يكاد يكون من المستحيل توثيق أى من هذه الأحاديث فيما يتعلق بأمور التشريع الديني"^(٣).

ولقد ترك كتابه هذا أثراً عميقاً في تفكير دارسي الحضارة الإسلامية، حتى تنبأ البرفسور جب قائلاً : "أنه - يعني كتاب شاخت سيكون في المستقبل أساساً لكافة الدراسات عن الحضارة الإسلامية والتشريع، وعلى الأقل في الغرب"^(٤).

وعن خطورة هذا الكتاب ومكانته عند المستشرقين يقول الأستاذ الصديق بشير : وليس من قبيل المبالغة إذا قلت إن كل من كتب بعده من المستشرقين في هذا الحقل المعرفي هم عيال عليه، وحسبك أنه لا تكاد توجد جامعة من جامعات الغرب لها اعتناء بالدراسات الإسلامية إلا ونجد هذا الكتاب مقررأ على طلابها"^(٥) أ.هـ.

الجواب عن شبهة التأخر في تدوين السنة النبوية :

بادئ ذي بدء - نحن نجزم بصحة هذه الرواية التي صدرنا بها البحث، وهي التي

(١) سنعود إلى بقية نص هذا الكلام عند نقد قاعدة شاخت. انظر : أصول الفقه الحمدي ص ١٤٠ نقلاً عن نقد قاعدة شاخت للأستاذ ظفر إسحاق الأنصاري بحث قدم لمؤتمر السنة ومنهجها في بناء المعرفة والحضرة ٢ / ٥٨٩ .

(٢) أصول الفقه الحمدي ترجمة الأستاذ الصديق بشير، نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ / ٦٥٢ .

(٣) مدخل إلى الشريعة لشاخت نقلاً عن نقد قاعدة شاخت للأستاذ ظفر الأنصاري، انظر : مؤتمر السنة ومنهجها في بناء المعرفة والحضرة ٢ / ٥٨٩ .

(٤) دراسات في الحديث النبوي للدكتور محمد الأعظمي المقدمة .

(٥) مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ / ٦٤٦ بحث الأستاذ الصديق بشير (أصول الفقه الحمدي في كتابات الغربيين) .

تفيد أن عمر بن عبد العزيز؛ هو أول من أمر بتدوين السنة، نجزم بصحتها لأنها وردت في أوثق مصادرنا، وأصحها بعد كتابه تعالى، ألا وهو صحيح البخارى، ولكننا نهدف من وراء هذا البحث إلى إثبات حقائق هامة وهى :

١- الحقيقة الأولى : أن الكثيرين خلطوا بين النهى عن كتابة السنة، وبين تدوينها حيث فهموا خطأ أن التدوين هو الكتابة، وعليه فإن السنة النبوية - ظلت محفوظة فى الصدور لم تكتب إلا فى نهاية القرن الأول الهجرى فى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز- رحمه الله -

ولو أن المعاصرين فهموا حقيقة الكتابة، وحقيقة التدوين، وأدركوا الفرق بينهما، لما تعارضت النصوص فى فهمهم، ولما صح تشكيك أعداء الإسلام فى السنة النبوية بدعوى تأخر تدوينها مدعين أنه دخلها الزيف؛ لأن العلم الذى يظل قرناً دون تسجيل لا يدوم وأن يعتريه تغيير ويدخله التحريف، فإن الذهن يغفل والذاكرة تنسى، أما القلم فهو حصن آمان لما يدون به^(١) .

الكتابة، والتدوين، والتصنيف فى اللغة :

وهذا تعريف موجز للكتابة والتدوين والتصنيف : يتضح منه الفرق بين الكتابة والتدوين :

أ- الكتابة : قال فى اللسان: "كتب الشئ كتباً، وكتاباً، وكتابة، وكتبه خطه" فكتابته الشئ خطه^(٢) .

ب- التدوين : قال فى اللسان : "والديوان مجتمع الصحف"^(٣) . وقال فى تاج العروس : "وقد دونه تدويناً جمعه . وعليه فالتدوين هو جمع الصحف المشتتة فى ديوان ليحفظها"^(٤) .

ج- التصنيف : قال فى اللسان : والتصنيف : تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنف الشئ ميز بعضه من بعض . وتصنيف الشئ جعله أصنافاً . وعليه فالتصنيف

(١) انظر: السنة النبوية . مكانتها . عوامل بقائها . تدوينها . لفضيلة الأستاذ الدكتور عبدالمهدى عبدالقادر ٩٤-٩٦ ، وانظر: تصدير الدكتور يوسف العث فى تقييد العلم للخطيب البغدادى ص ٧، ٨ .

(٢) لسان العرب ١ / ٦٩٨ ، وانظر : القاموس المحيط ١ / ١٢٠ ، ومختار الصحاح ص ٥٦٢ .

(٣) لسان العرب ١٣ / ١٦٦ .

(٤) تاج العروس ٩ / ٢٠٤ .

تميز الجزئيات، كأن يميز المصنف الصواب من الخطأ، أو الأهم من المهم" (١).

ومن هذه التعاريف : يتضح لنا أن الكتابة غير التدوين، فالكتابة مطلق خط الشيء، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في إطار يجمعها، أما التدوين فمرحلة تالية للكتابة ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها" (٢).

أما التصنيف؛ فهو أدق من التدوين، فهو ترتيب ما دون في فصول محدودة، وأبواب مميزة (٣).

وعلى ذلك فقول الأئمة إن السنة دوت في نهاية القرن الأول لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد : أنها كانت مكتوبة لكنها لم تصل لدرجة التدوين وهو : جمع الصحف في دفتر.

وما فهمه المعاصرون، من أن التدوين هو الكتابة، فهو خطأ منشأه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين (٤).

وبالتالى فالمقولة "أول من دون العلم ابن شهاب الزهري" (٥) تم ترجمتها خطأ بمعنى: أول من كتب العلم (الحديث) كان ابن شهاب الزهري، وانطلاقاً من هذا التفسير الخاطئ انبثقت نظرية أن كتابة الحديث بدأت متأخرة للغاية حتى عصر الزهري في نهاية القرن الأول، أو بداية القرن، الثاني الهجري، ... ولهذا فالمقولة السابقة يجب تفسيرها على أساس أن أول من دون أو صنف المجموعات المكتوبة من الأحاديث كان ابن شهاب الزهري" (٦).

(١) لسان العرب ٩ / ١٩٨ .

(٢) السنة النبوية مكانتها للأستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر ص ٩٧ .

(٣) انظر : تصدير الدكتور يوسف العش في تقييد العلم ص ٨، وانظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ٢٨٣، ٢٨٤ .

(٤) السنة النبوية . مكانتها . للأستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر ص ٩٧ .

(٥) ابن شهاب الزهري : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، القرشي، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته واثقانه . مات سنة ١٢٥ هـ وقيل قبل ذلك . له ترجمة في: تقريب التهذيب ٢ / ١٣٣ رقم ٦٣١٥، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٠، ٤٩ رقم ٩٥، والكاشف ٢ / ٢١٩ رقم ٥١٥٢، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٠٨ رقم ٩٧، والنقبات للعجلي ص ٤١٢ رقم ١٥٠٠، والنقبات لابن حبان ٥ / ٣٥١، والجرح والتعديل ٨ / ٧١ رقم ٣١٨، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٧ رقم ٤٤٤، والنقبات لابن شاهين ص ٢٧٦ رقم ١١٣٧ .

(٦) انظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ٢٨١، وانظر : شفاء الصدور في تاريخ السنة ومناهج المحدثين للدكتور السيد محمد نوح ص ١٠٨، ١٠٩ .

والمتبع لكلام الأئمة السابقين يتضح له أنه كان معلوماً لديهم الفرق بين الكتابة والتدوين، وهم يؤرخون لتدوين السنة حيث كان مدار حديثهم على التدوين، وليس فى حديثهم شئ يتعلق بالكتابة، كقول الحافظ ابن حجر : "وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير"^(١) وقال أيضاً : "اعلم، علمنى الله وإياك أن آثار النبى ﷺ لم تكن فى عصر الصحابة، وكبار تابعيهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة"^(٢) .

٢- الحقيقة الثانية : أن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - حينما أمر بتدوين السنة لم يبدأ ذلك من فراغ، ولكنه اعتمد على أصول مكتوبة كانت تملأ أرجاء العالم الإسلامى كله، من خلال روح علمية نشطة، أشعلها الإسلام فى أتباعه، فأصبحوا يتقربون إلى الله تعالى بأن يزدادوا فى كل يوم علماً، وخير العلوم -قطعاً- ما كان متعلقاً بالقران والسنة .

وحينما ثبت أن تدوين السنة قام على أساس المكتوب فى عصر النبى ﷺ، وبإذن منه ﷺ شخصياً، فإننا لن نتعسف الأدلة أبداً وصولاً إلى تلك الغاية؛ لأننا لن نقول فى هذا الشأن قولاً إلا ونشفعه بالدليل القوى المستمد من أوثق المصادر وأكدها وأصحها .

كما نحب أن ننبه إلى أننا لسنا أبداً أول من قال بهذا القول، وإنما القول بأن السنة قد بدأت كتابتها منذ عصر النبى ﷺ إلى زمن تدوينها تدويناً رسمياً أصبح حقيقة علمية مؤكدة ثبتت بالبراهين القطعية، وتضافرت على إثبات هذه الحقيقة الساطعة أقوال جملة من الباحثين الثقات الأتبات^(٣) .

كالدكتور محمد عجاج الخطيب فى كتابه "السنة قبل التدوين" والدكتور محمد مصطفى الأعظمى فى كتابه : "دراسات فى الحديث النبوى"، والدكتور امتياز أحمد

(١) فتح البارى ٢٥١/ ١ رقم ١١٣، وانظر ٢٣٥/ ١ رقم ١٠٠، وانظر : جامع بيان العلم لابن عبد البر ٧٣/ ١، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٦٠، وشرح الزرقاني على الموطأ ١/ ١٤، والسنة النبوية . مكانتها . للدكتور عبد المهدي ص ٩٤، ٩٨ .

(٢) هدى السارى ص ٨ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير للدكتور مزوان شاهين ص ٦٨ بتصرف .

فى كتابه : "دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث"، والدكتور رفعت فوزى عبدالمطلب
فى كتابه : "توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى أسسه واتجاهاته، وغيرهم .

نماذج من أشهر ما كتب من السنة النبوية فى حياة النبى ﷺ وبعده إلى زمن التدوين الرسمى :

١- ما ورد عن أبى هريرة ؓ : أنه لما فتح الله ﷻ على رسوله ﷺ مكة قام
الرسول ﷺ وخطب فى الناس، فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاة فقال : يا
رسول الله اكتبوا لى، فقال : اكتبوا له^(١) .

٢- وأيضاً كتابه ﷺ فى الصدقات والديات والفرائض والسنن، الذى أرسله إلى
عمرو بن حزم^(٢)، حين بعثه إلى اليمن، أخرجه النسائى، وأبو عبيد القاسم فى
الأموال^(٣) .

٣- وكتب أبو بكر الصديق ؓ لأنس بن مالك ؓ فرائض الصدقة، الذى سنه
رسول الله ﷺ لما وجهه إلى البحرين^(٤) .

٤- وكتب عمر بن الخطاب ؓ إلى عتبة بن فرقد^(٥) بأذربيجان كتاباً فيه أن

(١) الحديث بطوله ونص الخطبة فى صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب كتابة العلم ١ /
٢٤٨ رقم ١١٢ .

(٢) هو : عمرو بن حزم بن عبد عوف الأنصارى الخزرجى، ثم البخارى، كنيته أبو الضحاك، وأول مشاهده
الخندق . وهو ابن خمس عشرة سنة، واستعمله رسول الله ﷺ على أهل بجران سنة ١٠ هـ بعد أن بعث إليهم خالد
بن الوليد، فأسلموا، وكتب له كتاباً فيه الفرائض، والسنن، والديات . انظر : الاستيعاب ٣ / ١١٧٣،
وتخريج الدلالات السمعية على ما كان فى عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية ص ٦٧،
مات بالمدينة سنة ٥١، وقيل : ٥٣، له ترجمة فى : الإصابة ٢ / ٥٣٢ رقم ٥٨١٠، واسد الغابة ٤ /
٢٠٢ رقم ٣٩٠٥، والاستيعاب ٣ / ١١٧٢ رقم ١٩٠٧، وتجرید أسماء الصحابة ١ / ٤٠٤، وتاريخ الصحابة
ص ١٧٤ رقم ٨٨٦، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٠ رقم ٩٦ .

(٣) النسائى فى سننه كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم فى العقول واختلاف الناقلين له ٨ / ٥٧
رقم ٤٨٥٣-٤٨٥٩، والأموال ص ٣٥٨-٣٦٢، وانظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة ص ٣٦٨ وما بعدها . ذكر
كثير من الكتابات والصحف التى كتبت فى عهده ﷺ، وانظر : "مكتائب الرسول" للأستاذ على الأحمدي جمع
فيه مؤلفه كتب الرسول وصحفه ورسائله التى يكتب الحديث والسيرة .

(٤) الحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الزكاة، باب العرض فى الزكاة ٣ / ٣٦٥ رقم ١٤٤٨،
وفى باب زكاة الغنم ٣ / ٣٧١ رقم ١٤٥٤، بتمامه، وفى غير هذين الموضوعين . وانظر : دراسات فى الحديث
النبوى للدكتور محمد الأعظمى ١ / ٩٣ .

(٥) عتبة بن فرقد صحابى جليل له ترجمة فى الإصابة ٢ / ٤٥٥ رقم ٥٤١٢، وتجرید أسماء الصحابة ١ / ٣٧١،
وتاريخ الصحابة لابن حبان ص ١٨٧ رقم ٩٧٩، واسد الغابة ٣ / ٥٦١ رقم ٣٥٥٧

رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا، وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام^(١).

ومع أن الفاروق عمر كان يوصف بأنه واحد من أشد المعارضين لكتابة الحديث، ومنع تدوينها كما يزعم غلاة الشيعة، إلا أننا على العكس نراه أول مثبت لكتابة الأحاديث بهممة بتدوين السنة المطهرة.

فكان أول مقترح بتدوينها حفاظاً لها كما كان أول مقترح بتدوين القرآن الكريم تدويناً عاماً فى مكان واحد حفاظاً لكتاب الله ﷻ زمن أبو بكر الصديق ﷺ ففى هممه بكتابة السنة - ليس بمجرد الكتابة - فهى كانت مكتوبة - وإنما المراد بالكتابة تدوينها تدويناً عاماً فى مكان واحد.

وهذا الهم بالتدوين فيه أبلغ حجة وأبلغ رد على غلاة الشيعة الزاعمين أن أهل السنة، وفى مقدمتهم أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - كانوا من أنصار منع تدوين السنة.

وهذا يكذبه الواقع، فعمر ﷺ عندما همَّ بتدوين السنة استشار فى ذلك أهل الحل والعقد فلم يتردد واحد منهم فى الموافقة كما جاء فى الأثر: "فأشاروا عليه بأن يكتبها"^(٢) فإذا كان الأمر كما يزعمون فلماذا يَهْمُ عمر ﷺ إذن بالتدوين؟ وعلام وافقوه كلهم على هذا؟ ألا يدل هذا الهم والموافقة على حجية السنة عندهم كما سبق^(٣).

ويدل على أنهم من أنصار تدوين السنة المطهرة، وحفظتها رغم أنف الرافضة! ولا يمكن أن نستنتج من هم عمر بالتدوين ثم عدوله عنه أنه لم يكن راغباً فى تدوين الأحاديث فى كتب أو أن التدوين منهى عنه، كلاً، إذ كيف يصح أن يهمل بشئ منهى عنه ويوافقه عليه الصحابة أجمع؟

وكيف يرفض تدوين السنة فى حين أنه كتب إلى عماله كتاباً كما مر فى كتابه إلى

(١) أخرجه البخارى (شرح فتح البارى) كتاب اللباس، باب لبس الحرير للرجال، وقدر ما يجوز منه ١٠ / ٢٩٥ رقم ٥٨٢٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٧٣، ٢٧٤ .

(٣) راجع : ما سبق فى الجواب عن شبهة النهى عن كتابة السنة ص ٣٠٦، ٣٠٨، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٥٥ .

عتبة بن فرقد رضي الله عنه؟ وهو القائل "قيدوا العلم بالكتاب" ^(١)، وهو الجامع الوثائق الخاصة بالزكاة والخراج والمسائل المالية الأخرى ^(٢)، وهو نفسه الذي أدخل نظام الدواوين في الأعمال الرسمية ^(٣).

كل هذه الحقائق تدحض دعوى الرافضة - الذين امتلأت قلوبهم حقداً وبغضاً على الفاروق عمر رضي الله عنه، وزعمهم أنه تزعم دعوى منع تدوين السنة، وصار على دربه الصحابة فمن بعدهم من التابعين وسائر أئمة أهل السنة.

نعم إن السنة لم تدون في عهد ابن الخطاب لأن التدوين منهي عنه، بل لعل أساسية هي : إبعاد الأمة الإسلامية عن الخطأ الأثيم الذي ارتكبه أهل الكتاب من قبل بتبديل كتاب الله التوراة، والإنجيل بوصايا الرسل وجعلوها هي الكتب المنزلة ^(٤).

كذلك حفاظاً على كتاب الله صلى الله عليه وسلم والتمكين له أولاً في قلوب المؤمنين كما مر في وصيته لقرظة بن كعب رضي الله عنه وهو متوجه إلى الكوفة.

لهذا خشى أن تدون السنة فينكب عليها المسلمون، ويتشاغلوا بها عن القرآن الكريم فيتشبهون بأهل الكتاب كما قال "ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء" ^(٥).

من أجل هذا فهو يمتنع عن التدوين بعد أن استشار، وظل يستخير ربه شهراً كاملاً.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک کتاب العلم ١/ ١٨٧، ١٨٨ رقمی ٣٥٩، ٣٦٠ وقال : صحيح من قول عمر، وقد أسند من وجه غير معتمد، ووافقه الذهبي وقال وصح مثله من قول أنس رضي الله عنه. وانظر : جامع بيان العلم ١ / ٧٢، وتقييد العلم ٨٧، ٨٨، وكشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام للأستاذ الدكتور عبد الموجود ١ / ١٠٨-١١٠.

(٢) سنن أبي داود كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة ٢ / ٩٨ - ٩٩ رقم ١٥٧٠ والأموال للقاسم بن سلام ص ٣٦٧ رقم ٩٣٤.

(٣) انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ / ٢٠٣، وانظر : دلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز أحمد ص ١٩٨.

(٤) السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للأستاذ الدكتور رعوف شلبي ص ١٧٠، ١٧١، وقارن بحجية السنة للدكتور عبد الغني عبد الخالق ص ٤٥٦، ٤٥٧.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٧٤، ٢٧٣.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى "وكان الصواب ما رأى عمر، فالعصر عصر صحابة للنبي ﷺ لا عصر تابعين، وهم أشبه ما يكون بجوارى عيسى عليه السلام، ولنا فى أهل الكتاب تجربة حين سجل أصحاب النبى عيسى عليه السلام ما سمعوه وما رأوه، نسبت الأناجيل إليهم لا إلى عيسى ولا إلى الله، ... فكان الحذر والحيلة من عمر عليه السلام بالعدول عن التدوين، إذ لو فعل لم يأمن أن تتعدد كتب السنة بتعدد قائلها، وتتنوع بتنوع أسماء كاتبها، فتكون أناجيل فى الأمة، ويهمل الكتاب الأصيل الذى هو درة التاج وقلادة العقد .

لمن هذه البصيرة النافذة إن لم تكن لعمر بعد النبى ﷺ؟
ولمن هذا القول الفصل إن لم يكن للفاروق بعد الرسول ﷺ؟
ولمن هذا الحرص الشديد إن لم يكن لهذا الغيور على دينه؟
فياليت قومى يعلمون^(١) أ.هـ.

وعودة إلى أشهر ما كتب من السنة فى زمن النبوة وبعده إلى زمن التدوين الرسمى

٥- الصحيفة الصادقة التى كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وإن لم تصل هذه الصحيفة كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطه فقد وصل إلينا محتواها، لأنها محفوظة فى مسند الإمام أحمد^(٢)، حتى ليصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث على عهد رسول الله ﷺ، ويزيدنا اطمئناناً إلى صحة هذه الوثيقة أنها كانت نتيجة طبيعة محتومة لفتوى النبى ﷺ لعبد الله بن عمرو، عندما أتى إلى النبى ﷺ وقال : "كنت أكتب كل شئ أسمع منك أريد حفظه فنهنتى قریش وقالوا : أكتب كل شئ تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم فى الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة، (هنا يفتي النبى ﷺ) فأوماً بأصبعه إلى فيه وقال : اكتب، فوالذى نفسى بيده ما يخرج منه إلا حق"^(٣).

وآية اشتغال ابن عمرو بكتابة هذه الصحيفة وسواها من الصحف قول أبى هريرة عليه السلام : "ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه منى إلا ما كان من

(١) السنة فى مواجهة أعدائها ص ٢٤٣، ٢٤٤ .

(٢) انظر : مسند عبد الله بن عمرو فى مسند أحمد ٢ / ١٥٨ - ٢٢٦ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب العلم باب فى كتاب العلم ٣ / ٣١٨ رقم ٣٦٤٦ .

عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب" (١) .

وهذا لا يعارضه ما روى أن أبي هريرة رضي الله عنه كان يكتب، فعن الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري (٢) قال : "تحدثت عن أبي هريرة بحديث فأنكره فقلت إني سمعته منك، فقال : إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله ﷺ، فوجد ذلك الحديث، فقال : قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي" (٣) .

ويمكن الجمع بين ذلك بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده .

قال الحافظ ابن حجر : قلت : وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن يكون بخطه، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه" (٤) .

٦- والصحيفة الصحيحة التي كتبها همام بن منبه (٥)، زوج ابنة أبي هريرة رضي الله عنه كتبها أمام أبي هريرة، وهذه الصحيفة مكانة خاصة في تدوين الحديث، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودونها همام بن منبه عن أبي هريرة، فكانت جديرة باسم "الصحيفة الصحيحة" (٦) على مثال "الصحيفة الصادقة" لعبد الله بن عمرو بن العاص وقد سبقت الإشارة إليها .

(١) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب العلم، باب كتابة العلم ١ / ٢٤٩ رقم ١١٣ .

(٢) الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري المدني، نزيل مصر، تابعي، صنوق روى عن أبي هريرة، وابن عمر، وعنه، عبيد الله بن أبي جعفر، وابن إسحاق، والمصريون . مات بالإسكندرية . له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢ / ١٠ رقم ٥٤١٦، والكاشف ٢ / ١٢١ رقم ٤٤٦٢، والثقات للعجلي ص ٣٨٣ رقم ١٣٥٠، والثقات لابن حبان ٥ / ٢٩٦ .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أبي هريرة النوسي رضي الله عنه ٣ / ٥٨٤ رقم ٦١٦٩، وسكت عنه الحاكم وقال الذهبي : هذا منكر لم يصح، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١ / ٧٤ .

(٤) فتح الباري ١ / ٢٥٠ رقم ١٣ .

(٥) همام بن منبه هو : ابن كامل الصنعاني، أبو عتبة، أخو وهب . روى عن أبي هريرة، ومعاوية، وعنه ابن أخيه عقيل بن معقل، ومعمر، متفق على توثيقه . مات سنة ١٣٢ هـ على الصحيح . له ترجمة في تقريب التهذيب ٢ / ٢٧٠ رقم ٧٣٤٣، والكاشف ٢ / ٣٣٩ رقم ٥٩٨٤، والثقات للعجلي ص ٤٦١ رقم ١٧٥٠، والثقات لابن شاهين ص ٣٤٤ رقم ١٤٧١ .

(٦) وهذه الصحيفة أخرجه الإمام أحمد بنصها في مسنده ٢ / ٣١٢ - ٣١٩، وقد طبعت عدة مرات بتحقيق الدكتور محمد حميد الله . انظر : السنة النبوية . مكانتها . لفضيلة الدكتور عبد المهدي ص ١١٩، وعلوم الحديث للدكتور صبحي الصالح ص ٣٢ .

ونحب أن ننبه أن مصطلح "صحيفة وكتاب وجزء ونسخة ... إلخ لا يعنى بالضرورة" مجموعات صغيرة أو مذكرة عن الحديث" كما كان يعتقد أحياناً وهذا ما أكد صحته الدكتور امتياز أحمد فى كتابه "دلائل التوثيق المبكر للسنة" (١).

وهذه الكتابات السابقة وغيرها الكثير (٢)؛ تقطع بكتابة السنة المطهرة فى عصر النبوة والصحابة والتابعين (٣).

وتؤكد ما سبق وأن ذكرناه فى التوفيق بين النهى عن كتابة السنة والإذن بكتابتها، وهو أن النهى دائر مع الخوف من علة النهى التى سبق تفصيلها، والإذن دائر مع الأمن منها (٤).

وهذا يؤكد أيضاً أن كل من نُقل عنه (أى من الصحابة والتابعين) النهى عن كتابة السنة فقد نُقل عنه عكس ذلك أيضاً (٥)، ما عدا شخصاً أو شخصين، وقد ثبتت كتابتهم أو الكتابة عنهم، وبذلك صرح الدكتور محمد مصطفى الأعظمى (٦)، وأكد به باستفاضة فى كتابه (دراسات فى الحديث النبوى) حيث عقد الفصل الأول من الباب الرابع لبيان كتابة الصحابة ومن كتب عنهم فى حياتهم (٧)، والفصل الثانى فى "كتابة كبار التابعين، ومن كتب عنهم فى حياتهم (٨) حتى زمن التدوين الرسمى فى عهد عمر بن عبدالعزيز رحمهم الله، بل وبعد زمنه أيضاً (٩).

(١) ص ١٤٨، ١٥٨، ١٦١ .

(٢) انظر : دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ١ / ٨٤ - ١٤٢، ودلائل التوثيق المبكر للسنة للدكتور امتياز ص ٤٦٣ - ٥٩٠ .

(٣) وفى تلك الكتابات رد على الأستاذ محمد رشيد رضا، ومن تابعه كمحمود أبو رية، والسيد صالح أبو بكر فى أن الصحابة لم يكتبوا، وعدم كتابتهم دليل على أنهم لم يريدوا أن تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن . وسبق تفصيل الرد على ذلك ص ٣٠٦ - ٣١٤ .

(٤) راجع : علة النهى عن كتابة السنة ص ٢٩٠، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠ .

(٥) بل والندم على عدم الكتابة، كما روى عن عروة بن الزبير رحمهم الله إذ يقول : "كُتِبَ الحديث ثم محوته، فوددت أنى فديته بمالى وولدى وأنى لم أحبه". أخرجه الخطيب فى تقييد العلم ص ٦٠ .

(٦) انظر : دراسات فى الحديث النبوى ١ / ٧٦ .

(٧) انظر : المصدر السابق ١ / ٩٢ - ١٤٢ .

(٨) انظر : دراسات فى الحديث النبوى ١ / ١٤٣ - ١٦٧ .

(٩) انظر : دراسات فى الحديث النبوى ١ / ١٦٨ - ٣٢٥ . فأين كل هذا مما زعمه الدكتور موريس بوكاى من أنه ليس هناك أية مجموعة أحاديث قد ثبتت نصوصها فى عصر النبى ﷺ . انظر : دراسة الكتب المقدسة ص ١٥٢ .

كل ذلك يؤكد الحقائق التى سبق ذكرها من الفرق بين الكتابة، والتدوين وأن عمر بن عبد العزيز حينما أمر بالتدوين الرسمى للسنة لم يبدأ من فراغ ولكنه اعتمد على أصول الكتابات - التى سبق ذكر بعضها وكانت تملأ أرجاء العالم الإسلامى .

وفى ذلك رد على الصنم الأكبر للمستشرقين (جولدتسيهر) ومن تابعه من بنى جنسه، وغيرهم من المفتونين بهم من أدعياء العلم : "من أنه ليس صحيحاً ما يقال أن الحديث وثيقة للإسلام فى عهده الأول .. إلخ" (١) .

نقد قاعدة شاخت :

وأبلغ رد على "جوزيف شاخت" فى أنه لا صحة لأى حديث منسوب للنبي ﷺ فى أحاديث الأحكام، وأن المجموعة الأولى من أحاديث الأحكام، قد نشأت فى منتصف القرن الثانى الهجرى .

أبلغ رد عليه فى ذلك ما سبق ذكره من كتاب النبي ﷺ إلى واليه (عمرو بن حزم رحمته الله) والكتاب فى الصدقات، والديات، والفرائض، والسنن،

أليس هذا الكتاب فى الأحكام الفقهية التى يشكك فيها شاخت؟

وكذلك كتاب عمر إلى عامله عتبة بن فرقد بالنهاى عن الحرير، وكتابه فى الزكاة، والخراج، والمسائل المالية الأخرى .

وكتاب أبى بكر لعامله أنس بن مالك لما وجهه إلى البحرين .

أليس ذلك وغيره مما ذكرناه، من أحاديث الأحكام الفقهية التى يزعم "شاخت" ومن صار على دربه أنها نشأت فى منتصف القرن الثانى الهجرى؟!

ويقول الدكتور ظفر إسحاق الأنصارى (٢) فى نقد قاعدة شاخت : "إن قراءة عابرة لكتاب (أصول الفقه المحمدى) لجوزيف شاخت توضح أن قاعدته فى البحث واستدلالاته سطحيان للغاية فقاعدته (المنهجية المزعومة) القائمة على إنكار وجود خير أو أثر بناء على سكوت المصادر عنه، وهو ما يقوم عليه موقف شاخت من إنكار

(١) للاستزادة فى الرد على هذه الشبهة انظر : الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٣٠٢، ٣٠٣، والسنة ومكاتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ١٩٥ - ١٩٧، والسنة قبل التدوين للدكتور عجاج ص ٢٤٩، ومنهج النقد فى علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٤٦٣ - ٤٦٦ .

(٢) مدير مركز البحوث الإسلامية - بالجامعة الإسلامية - إسلام آباد - باكستان .

توثيق الأحاديث بصفة عامة. فقله : "إن حديثاً ما سيعد غير موجود فى وقت من الأوقات إذا لم يحتج بذلك الحديث فى مواطن الخلاف حيث يكون الاستدلال به أمراً لازماً" (١).

إنَّ التجاء شاخِث إلى هذه الحجة بدا كأنه يوحى بأن علماء المسلمين فى القرون الأولى كانوا فى حالة (نقاش وجدل) مستمر، وهو افتراض يرفضه العقل السليم بداهة ولا تسلم لشاخِث قاعدته إلا إذا سلمنا بالافتراضات الآتية :

١- أنه كلما ذكرت الأحكام الشرعية فى القرون الأولى من الهجرة المباركة ذكرت معها أدلتها المؤيدة، ولا سيما الأحاديث .

٢- أن الأحاديث المعروفة لفقيه ما (أو محدث) ينبغى أن تعرض بالضرورة عند كل فقهاء عصره ومحدثيه فى زمنه .

٣- أن جميع الأحاديث التى (نشرت) فى عهد معين، قد دونت تدويناً كاملاً، وصارت مشهورة على نطاق واسع، وأصبحت محفوظة تماماً، بحيث أننا إذا لم نجد حديثاً فى كتاب من كتب أحد العلماء المعروفين فهذا يعنى بالضرورة، عدم وجود ذلك الحديث فى عهده، سواء فى منطقته أو فى سائر أنحاء العالم الإسلامى آنذاك .

ولا يسلم واحد من هذه الافتراضات مع الشهادات التاريخية والحقائق المعروفة فى تلك القرون الأولى :

أولاً : لأن من المصنّفات المتقدمة مدون فيها أحكام فقهية مستنبطة من آيات القرآن الكريم، ومن أحاديث نبوية دون أى إشارة إلى تلك الآيات أو الأحاديث حيث كان أولئك المؤلفون يكتبون بتسجيل آراء مذاهبهم، ولم يهتموا بالضرورة، ببيان الأحاديث عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة رضوان الله عليهم لتأييد تلك الآراء، هذا إذا كان عنده علم بها، وقد يكون سبب عدم ذكره للحديث عدم بلوغه وعلمه به أو لأنه لم يثبت عنده، أو لمعارضة الحديث لما هو أقوى منه سنداً أو دلالة، كالإمام مالك -رحمه الله- فى تقديمه عمل أهل المدينة على خير الواحد .

ثانياً : "إن الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة، وقد كان النبى ﷺ يحدث، أو يفتى أو يقضى، أو يفعل الشئ، فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً،

(١) أصول الفقه المحمدى ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ / ٦٩٨ .

ويبلغه أولئك - أو بعضهم - لمن يبلغونه، فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله تعالى من العلماء، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ثم في مجلس آخر قد يحدث، أو يفتى، أو يقضى، أو يفعل شيئاً، ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم. فيكون عند هؤلاء من العلم، ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء. وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم، بكثرة العلم، أو جودته. وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله ﷺ، فهذا لا يمكن ادعاؤه قط. واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين رضي الله عنهم الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله ﷺ وسنته، وأحواله.

وإذا كان هذا هو حال أعلم الأمة وأفقهها، وأتقها وأفضلها؛ فمن بعدهم أضعف وخفاء بعض السنة عليهم أولى، فلا يحتاج ذلك إلى بيان.

فمن اعتقد، أن كل حديث قد بلغ كل واحد من الأئمة، أو إماماً معيناً، فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً^(١).

ثالثاً : لا يسلم الافتراض الثالث لما هو معلوم، وسيأتى أن السنة النبوية قد مرت بمراحل ثلاث : ١- الكتابة، ٢- التدوين، ٣- التصنيف.

"ولا يقولنَّ قائلٌ : إنَّ هذه الأحاديث قد دونت وجمعت فحفظوها والحال هذه بعيد، لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن، إنما جمعت بعد ذهاب الأئمة المتبوعين (رحمهم الله) ومع هذا، فلا يجوز أن يدعى انحصار حديث رسول الله ﷺ في دواوين معينة.

ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله ﷺ فيها، فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة، وهو لا يحيط بما فيها"^(٢).

وهكذا لم يسلم واحد من الافتراضات الثلاثة حتى تسلم لشاخص قاعدته.

يقول الدكتور ظفر : "ويكون من المفيد البحث عن الأحاديث التي وجدت في الكتب السابقة، ولكنها لم تذكر في الكتب اللاحقة، وهذا يعني إمكان العمل على

(١) رفع الملام عن الأئمة لأعلام لابن تيمية ص ٩، ١٠، ١٧، وانظر : علوم الحديث للدكتور صبحي الصالح ص ٣٠٣ وما بعدها.

(٢) رفع الملام عن الأئمة لأعلام ص ١٧، ١٨.

طريق معاكس لافتراض شاخت، وهذا سوف يأتي بنتائج مهمة للغاية، لأنه إذا كان من الممكن وهو فى نظرنا من الممكن - أن تثبت أن كثيراً من الأحاديث الواردة فى كتب متأخرة، فضلاً عن الكتب المعاصرة، وكان ذلك لأن فقهاء العصر الذى نتكلم عنه لم يعتبروا أنفسهم ملزمين بذكر الأحاديث الكثيرة التى عرفوها ولو كانت مؤيدة لأرائهم، هذا فضلاً عن الأحاديث التى لم يحيطوا بها علماً كما سبق، فهذا كله يضع استدلال شاخت موضع شكوك خطيرة، ويبطل قاعدته التى على أساسها كان تشكيكه فى الأحاديث والوثوق بها بصفة عامة وحتى يظهر بطلان قاعدة شاخت قام الدكتور ظفر بعقد مقارنة لطائفة من الآراء الفقهية لبعض فقهاء القرن الثانى الهجرى، وذلك من خلال مقارنة "موطأ الإمام مالك" برواية (يحيى الليثى)^(١) ورواية (الشييبانى)^(٢) حيث أن عدداً كبيراً من الأحاديث الموجودة بموطأ مالك برواية يحيى الليثى، ولا توجد بموطأ رواية الشييبانى. على الرغم من أن الشييبانى كان الأصغر سناً، وتأخر عهده عن الإمام مالك. والأعجب من ذلك أننا نرى أحياناً أن بعض أحاديث الموطأ للإمام مالك التى تؤيد آراء مذهب الإمام الشييبانى، لا توجد فى موطأ الشييبانى أصلاً.

وهذا مثلاً لتأكيد ما قلناه : يشتمل باب أوقات الصلاة فى الموطأ برواية يحيى الليثى على ثلاثين حديثاً^(٣)، بينما لا نجد منها فى موطأ مالك برواية الشييبانى^(٤) إلا أربعة أحاديث^(٥).

(١) يحيى الليثى هو : يحيى بن يحيى بن كثير الليثى مولاهم القرطبي، أبو محمد، صدوق فقيه، قليل الحديث ، وله أوهام مات سنة ٢٣٤هـ، على الصحيح . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٣١٨/ ٢ رقم ٧٦٩٧، وتهذيب التهذيب ٣٠٠/ ١١ رقم ٥٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥١٩ رقم ١٦٨، وشذرات الذهب ٢/ ٨٢، والديباج المذهب ص ٤٣١ رقم ٦٠٨ .

(٢) الشييبانى : هو محمد بن الحسن الشييبانى صاحب أبى حنيفة، قال فى الميزان : لينه النسائى وغيره من قبل حفظه . وقال ابن عدى لم تكن له عناية بالحديث، وقد استغنى أهل الحديث عن تخريج حديثه وكان من محور العلم قويا فى مالك . له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣٤ رقم ٤٥، ولسان الميزان ٥/ ١٢١ رقم ٤١٠، ووفيات الأعيان ٤/ ١٨٤ رقم ٥٦٧، وشذرات الذهب ١/ ٣٢١، والجروح حبان ٢/ ٢٧٥، والجرح والتعديل ٧/ ٢٢٧ رقم ١٢٥٣ .

(٣) انظر : الموطأ برواية يحيى الليثى ١/ ٣٧ وما بعدها .

(٤) انظر : الموطأ برواية الشييبانى ص ٣١ وما بعدها .

(٥) انظر : مؤتمر السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة ٢/ ٥٨٧ - ٥٩٥، وانظر : توثيق الأحاديث النبوية (نقد قاعدة شاخت، للدكتور ظفر ترجمة الأستاذ جمال محمد نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ / ٦٩٤ - ٧٠٦ . ومزيد من الرد على شاخت فى كتابه أصول الفقه المحمدى، انظر : دراسات فى الحديث النبوى للدكتور الأعظمى ٢/ ٤٤٠ - ٤٥٦ .

وهكذا مرت السنة النبوية منذ عهد النبوة المباركة بمراحل ثلاث حتى ظهور المصنفات الحديثة : ١- الكتابة ٢- التدوين ٣- التصنيف .

وفى ذلك يقول العلامة فؤاد سزكين فى "تاريخ التراث العربى" يقول : "فقد مرت مكتبة الحديث بالمراحل التالية :

أ- كتابة الأحاديث : وقد سجلت الأحاديث فى هذه المرحلة فى كراريس الواحد منها له اسم الصحيفة أو الجزء، وتمت هذه المرحلة فى عصر النبوة والصحابة وأوائل التابعين .

ب- تدوين الحديث : وفى هذه المرحلة ضمنت التسجيلات المتفرقة، وتم هذا فى الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، والربع الأول من القرن الثانى .

ج- تصنيف الحديث : وقد رتب الأحاديث فى هذه المرحلة وفق مضمونها، فى فصول وأبواب، وبدأ هذا مع الربع الثانى من القرن الثانى، واستمر إلى أن ظهرت فى أواخر القرن الثانى للهجرة طرق أخرى لترتيب الأحاديث وفق أسماء صحابة رسول الله ﷺ فى كتب يحمل الواحد منها اسم المسند^(١) أهد .

حتى إذا أطل علينا القرن الثالث الهجرى كانت السنة النبوية قد استقرت فى بطون الكتب المعروفة لدينا الآن وعلى رأسها الكتب الستة^(٢) ومسند الإمام أحمد، ومن أجل هذا، ولأنه العصر الذى تميز فيه صحيح السنة من ضعيفها اعتبره العلماء العصر الذهبى للسنة المطهرة^(٣) .

(١) تاريخ التراث العربى المجلد ١ / ١١٩، وانظر : السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور عوف شلبى ص ١٦٠ - ١٩٥، وتوثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى أسسه واتجاهاته للدكتور رفعت فوزى ص ٢٣ - ٧١ .

(٢) الكتب الستة هى صحيح البخارى ومسلم، وسنن كل من : الترمذى، والنسائى، وأبو داود، وابن ماجه وهناك غيرها كثير صدر فى القرن الثالث الهجرى وفيما بعده من القرون مثل سنن الدارمى، والدارقطنى، وصحيح ابن حبان، وابن خزيمة، ومصنف ابن أبى شيبة، وسنن سعيد بن منصور، وسنن البيهقى، وغيرها كثير وكثير . انظر : الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٠ - ٦٢، وفى رحاب السنة الكتب الصحاح الستة لدكتور محمد أبو شهبه ص ٢٥ - ٢٨ .

(٣) انظر : لحة عابرة عن التلوين فى القرنين الثانى والثالث بعبارة موجزة للحافظ ابن حجر فى هدى السارى ص ٨ - ٩، والحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٣١٦ - ٤٢٠، وعلوم الحديث للدكتور مروان شاهين ص ٦٧ - ٩٠ . وانظر : مقارنة بين الأسس التى تم بموجبها جمع وتلوين السنة النبوية ومقارنة ذلك بطرق وجمع وتلوين الأناجيل فى منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزيزة على طه ص ٤٨٠ - ٤٩٣ .

هذا ولم يكن تدوين السنة قائماً على المكتوب فقط وإنما كان قائماً جنباً إلى جنب بجانب المحفوظ في الصدور، فالعبرة عند المحدثين بالعدالة، والضبط وهو نوعان :

١- ضبط صدر وهو : أن يحفظ الراوى ما سمعه ويثبت منه ويعيه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء إن حدث حفظاً .

٢- ضبط كتاب وهو: أن يصون الراوى كتابه من أن يتطرق إليه خلل من حين كتابته أو سماعه إلى أن يؤدي منه ولا يدفعه إلى من يمكن أن يغير فيه إن كان منه يروى^(١) وعلى هذين النوعين كان تبليغ سنة النبي ﷺ على مر العصور، وبالحفظ أكثر في القرون الأولى^(٢) .

كما أن الحفظ أقوى من الكتابة لبعده عن التصحيف والغلط، ومن هنا فهو مرجح على المكتوب إذا تعارض حديث مسموع وحديث مكتوب .

قال الآمدي : "وأما ما يعود إلى المروى فترجيحات الأول : أن تكون رواية أحد الخبرين عن سماع من النبي ﷺ والرواية الأخرى عن كتاب . فرواية السماع أولى: لبعدها عن تطرق التصحيف والغلط"^(٣) .

ويدل على أن الكتابة دون الحفظ قوة ما هو مقرر عند أهل الحديث والأصول أن أعلى وجوه الأخذ من الشيخ سماع لفظه، واتفاقهم على صحة رواية الحديث بالسماع^(٤)، واختلافهم في صحة الرواية بطريق المناولة أو المكاتبة . مع ترجيح تصحيحهما^(٥) .

(١) توضيح الأفكار ٢/ ١١٩-١٢٠، وتدريب الراوى ١/ ٣٠١، وفتح المغيث للسخاوى ١/ ٣١٤، وانظر : مقاصد الحديث في القديم والحديث لفضيحة الدكتور مصطفى التازى ٢/ ٦٤، واختلافات المحدثين والفقهاء في الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان ص ٣٩٧-٤٠٩ .

(٢) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى مبحث (الكتابة ليست من لوازم الحجية والكتابة لا تفيد القطع) ص ٣٩٩-٤٠٢، والمكانة العلمية لعبد الرزاق بن همام في الحديث النبوى لفضيحة الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفاتر مبحث "الكتابة ليست أوثق من الحفظ القلبي إذا توافرت دواعيه" ١/ ٢٣٩، مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٢٣٣٢ لسنة ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .

(٣) الإحكام للآمدي ٤/ ٢١٥، وانظر : الاعتبار في النسخ والنسخ للحمزى ص ٦٤ .

(٤) تدريب الراوى ٢/ ٨، وفتح المغيث للسخاوى ٢/ ٢٠، وتوضيح الأفكار ٢/ ٢٩٥ .

(٥) تدريب الراوى ٢/ ٤٤-٥٨، وفتح المغيث للسخاوى ٢/ ١٠٠-١٢٧، وتوضيح الأفكار ٢/ ٣٢٩ - ٣٤٣، وإرشاد الفحول ١/ ٢٥٢، ٢٥٣ .

وفوق كل هذا دلالة على قوة الحفظ فى المكانة عن الكتابة أن الاعتماد فى نقل القرآن الكريم والقطع به، إنما حصل على حفظ القلوب والصدور لا على خط المصاحف والكتب . فالحفظ وحده كان الاعتماد عليه فى نقل القرآن الكريم فى عهد النبى ﷺ، وعمر وسنين من عهد عثمان، لأن تلك القطع التى كتب فيها القرآن فى عهد النبى ﷺ كانت مفرقة عند بعض الصحابة لا يعرفها إلا من هى عنده، وسائر الناس غيره يعتمدون على حفظهم . ثم لما جمعت فى عهد أبى بكر لم تنشر هى ولا الصحف التى كتبت عنها، بل بقيت عند أبى بكر، ثم عند عمر، ثم عند ابنته حفصة أم المؤمنين حتى طلبها عثمان، ثم اعتمد عليه فى عامة المواضع التى يحتمل فيها الرسم وجهين أو أكثر، واستمر الاعتماد عليه حتى استقر تدوين القراءات الصحيحة^(١)، وكان الاعتماد عليها وعلى نقل القرآن بالحفظ .

يقول المحقق ابن الجزرى : ^(٢) "ثم إن الاعتماد فى نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على خط المصاحف والكتب . وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة، ففى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم أن النبى ﷺ قال : "إن ربي قال لى قم فى قريش فأنذرهم، فقلت له : أى رب إذن يثْلُغُوا رأسى حتى يدعوه خُبْرَةٌ فقال : إنى بمثليكم ومبتل بك، ومنزل عليك كتاباً لا يُغسلُ الماء، تَقْرُوهُ نَائِماً وَيَقْظَانِ، فابعث جنداً أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك وأنفق ينفق عليك"^(٣) . فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج فى حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء بل يقرأ فى كل حال كما جاء فى صفة أمته : "أناجيلهم صدورهم" . وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا فى الكتب، ولا يقرأونه كله إلا نظراً، لا عن ظهر قلب"^(٤) .

(١) الأنوار الكاشفة عبد الرحمن المعلمى ص ٧٧ .

(٢) ابن الجزرى هو: محمد بن محمد بن على بن يوسف بن الجزرى، أبو الخير، كان إماماً فى القراءات لا نظير له، حافظاً للحديث وغيره أتقن منه، ولى قضاء الشام وشيراز، من مؤلفاته : النشر فى القراءات العشر، وطبقات القراء، وغير ذلك مات سنة ٨٣٣هـ . له ترجمة فى : طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٥٤٩ رقم ١١٨٣، والدرر الكامنة لابن حجر ٣/ ٣٩٥، وطبقات المفسرين للدوادى ٢/ ٦٤ رقم ٤٣، وشذرات الذهب ٧/ ٢٠٤، والبدر الطالع للشوكانى ٢/ ٢٥٧ .

(٣) مسلم (شرح النووي) كتاب الجنة، باب الصفات التى يعرف بها فى الدنيا أهل الجنة وأهل النار ٩/ ٢١٤ رقم ٢٨٦٥ .

(٤) النشر فى القراءات العشر ١/ ٦، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٤٠٧، ومناهل العرفان للشيخ الزرقانى ١/ ٢٤٣ .

ويقول الشيخ محمد الزرقاني -رحمه الله- : "قلنا غير مرة إن المعول عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقى والأخذ، ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ، وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب، إنما هي مرجع جامع للمسلمين، على كتاب ربهم، ولكن في حدود ما تدل عليه وتعينه، دون ما لا تدل عليه ولا تعينه. وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقوطة، ولا مشكولة، وأن صورة الكلمة فيها كانت لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة، وإذا لم تحملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مصحف، ثم كتبت في مصحف آخر بوجه آخر وهلم جراً. فلا غرو أن كان التعويل على الرواية والتلقى هو العمدة في باب القراءة والقرآن^(١).

نقول : كل هذا رداً على من يشككون في تدوين السنة على المحفوظ في الصدور بحجة أن الحفظ خوان^(٢)، وقوة حفظ الحفاظ خرافة^(٣)، لأن الحفظ وإن كان خوان وضعيف عندهم وعند أهل العصور المتأخرة في زماننا فلا يصح هذا القول في عرب العصور الأولى الذين كان جُلُّ اعتمادهم في تواريخهم وأخبارهم وسائر أحوالهم على الحفظ^(٤).

وازداد عندهم هذا الأمر بعد دخولهم في الإسلام، وقبضهم الله ﷻ لحفظ الشرع وصيانتهم وحمله وتبليغه لمن بعدهم^(٥).

فكانوا يتذاكرون حديث رسول الله ﷺ فرادى أو مجتمعين مع اليقظة، وشدة التحري، وبذل الوسع في إصابة النص الوارد عن المعصوم ﷺ وحفظه، عملاً بتوجيهه، في الحث على حفظ السنة وتبليغها في قوله: "نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"^(٦) وقوله ﷺ لوفد عبد القيس - بعد أن أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع :

(١) مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٤١١ .

(٢) أضواء على السنة ص ٢٦٨ .

(٣) دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ / ٥٧١، وانظر : بلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمن لاسماعيل منصور ص ٢٣، ١٣٣ .

(٤) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغني ص ٤٠٣، وضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير ص ١٢٦ .

(٥) انظر : حجية السنة ص ٤٠٤، وضوابط الرواية عند المحدثين ص ١٢٤، ١٢٨، ومبحث نواذر الحفظ وعجائب الحفاظ ص ١٢٩ .

(٦) سبق تخريجه ص ٣٩ .

"احفظوه وأخبروا به من وراءكم" (١) .

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : "كنا نكون عند النبي ﷺ، وربما كنا نحواً من ستين إنساناً فيحدثنا رسول الله ﷺ، ثم يقوم فنراجعه بيننا، هذا، وهذا، وهذا، فنقوم وكأننا قد زرع في قلوبنا" (٢) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : "إنني لأجزئ الليل ثلاثة أجزاء فثلث أنام وثلث أقوم، وثلث أتذكر أحاديث رسول الله ﷺ (٣) . كما كان ابن عباس وزيد بن أرقم يتذاكران السنة (٤) ، كما تذاكر أبو موسى وعمر بن الخطاب حتى الصبح (٥) .

وحفلت مذاكرة السنة بتوجيه الرسول ﷺ وتقريره لها .

فعن معاوية بن أبي سفيان قال : ... وكنت مع النبي ﷺ يوماً فدخل المسجد فإذا هو يقوم في المسجد قعود، فقال النبي ﷺ : ما يقعدكم؟ قالوا : صلينا الصلاة المكتوبة ثم قعدنا نتذاكر كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فقال ﷺ : "إن الله إذا ذكر شيئاً تعظم ذكره" (٦) .

بل كان ﷺ يستمع لمذاكرتهم، ويوجههم إلى الدقة في الحفظ وبذل الطاقة في إدراك النص وحفظه كما جاء في حديث البراء بن عازب وتعليم النبي ﷺ له دعاء النوم، فلما سمعه من رسول الله ﷺ قال : "فرددتهن لاستذكرهن فقلت آمنت برسولك الذي أرسلت قال قل : آمنت بنبيك الذي أرسلت" (٧) .

وفي الحث على مذاكرة السنة وحفظها كان الصحابة رضي الله عنهم يحضون ، فهذا

(١) سبق تخريجه ص ٢٨٣ .

(٢) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه ٢ / ٢٦٣ رقم ٩٥٠ ، والإمام للقاضي عياض ص ١٤٢ .

(٣) الدارمي في سننه المقدمة، باب العمل بالعلم وحسن النية فيه ١ / ٩٤ رقم ٢٦٤ ، والجامع لأخلاق الراوي ٢ / ٣٢٠ ، ٣١٩ .

(٤) مسند أحمد ٤ / ٣٧٤ .

(٥) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه ٢ / ٢٦٧ رقم ٩٥٤ .

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک كتاب العلم، باب إن الله تعالى إذا ذكر شيئاً تعظم ذكره ١ / ١٧٢ رقم ٣٢١ وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي .

(٧) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) في عدة مواضع منها : كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء ١ / ٤٢٦ رقم ٢٤٧ ، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ٩ / ٣٨ رقم ٢٧١٠ واللفظ له .

أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام يقول : "تذكروا الحديث فإنكم إلا تفعلوا يندرس" (١) .

وعن أبي سعيد الخدري عليه السلام قال : "تذكروا الحديث فإن مذاكرة الحديث تهيج الحديث" (٢) وروى مثل ذلك عن ابن سعود وابن عباس وغيرهم، وعلى دربهم صار التابعون فمن بعدهم (٣) .

الجواب على ما يزعمه بعض غلاة الشيعة بأن لهم فضل السبق في التدوين :

سبق وأن فصلنا بالأدلة القوية أن السنة النبوية كُتبت في عهد النبوة وبإذنه عليه السلام كما أنها كُتبت في عهد الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأصبحت كتابة السنة في مرحلة مبكرة (في عصر النبي نفسه) حقيقة لا تقبل الشك ولا ينكرها إلا جاحد، وعلى تلك الكتابات بجوار المحفوظ في الصدور اعتمد عمر بن عبد العزيز في التدوين الرسمي للسنة المطهرة فكان له الفضل كل الفضل رغم أنف أعداء السنة المطهرة (٤) .

ولم لا يكون له الفضل وقد تحقق على يده ما تنبأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٥) من تدوين سنته المطهرة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : "أى الخلق أعجب إليكم إيماناً؟ قالوا الملائكة قال : وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء قال : وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟ قالوا فنحن؟ قال وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا فمن يا رسول الله؟ قال قوم يأتون بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بها" (٦) . قال الحافظ السخاوى :

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب العلم، باب فضيلة مذاكرة الحديث ١/ ١٧٣ رقم ٣٢٤ .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب العلم، باب فضيلة مذاكرة الحديث ١/ ١٧٣ رقم ٣٢٣ .

(٣) انظر : دراسات في الحديث للدكتور الأعظمي ٢ / ٣٣٠ - ٣٣٤، وانظر : كشف اللثام للدكتور عبد الموجود ١ / ٧٢ - ٧٩ .

(٤) كإسماعيل منصور الذى وصف تدوين الخليفة عمر بن عبد العزيز بأنه "كان مخالفاً للمنهاج النبوى الأمثل، ولمنهاج الصحابة الأفاضل، كل المخالفة، وبذلك فقد وقعت به أكبر كارثة في تاريخ المسلمين" . انظر تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٣٢، والرافضى على الشهرستانى يصفه بعدم خلوص النية في التدوين . انظر : منع تدوين الحديث ص ٣٠٩ .

(٥) بل وكان فعله عليه السلام تحقيقاً لما هم به أبيه عبد العزيز بن مروان عندما كان والياً على مصر، وجده عمر بن الخطاب - رضى الله عنهم أجمعين - انظر : السنة قبل التدوين ٣٧٣ - ٣٧٥ .

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب معرفة الصحابة باب ذكر فضائل الأمة بعد الصحابة والتابعين ٤ / ٩٦ رقم ٦٩٩٣ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي بل محمد ابن أبى حميد ضعفه . والحديث عزاه الهيثمى إلى البزار بسند حسن فى مجمع الزوائد ١٠ / ٦٥، وأشار إلى تصحيحه الحافظ السخاوى فى فتح المغيث ٢ / ١٤٠ . وانظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ / ٤١، ٤٢ .

استدل بهذا الحديث على الوجدادة وهو علم من أعلام النبوة من إخباره عما سيقع، وهو تدوين القرآن وكتبه فى صحفه وكتابة الحديث" (١).

ويقول الدكتور على السالوس : رداً على دعوى أن الشيعة لهم فضل السبق فى التدوين قال : "والفرق التى ظهرت فى تاريخ الإسلام، ولها عقائد خاصة بها، لم تظهر كتبها إلا بعد استقرار عقائدها، ووضوحها لدى معتنقيها . وهذا أمر بديهي؛ لأن الكتب إنما توضع لتأييد هذه العقائد، والدعوة لها، فلا بد أن تسبق العقائد هذه الكتب بل إن هناك مرحلة تلى العقائد وتسبق الكتب، وهى وضع الأخبار وتناقلها والاحتجاج بها قبل أن تجمع فى كتاب، وقبل أن يوضع كتاب مرة واحدة .

فبالنسبة للشيعة مثلاً : وجدنا بعد موت كل إمام حدوث تفرق جديد، فكانت كل فرقة تحتج بأخبار تؤيد ما انتهت إليه فى تلك المرحلة، إلى أن تصل إلى الإمام الأخير الذى تستقر عنده آراؤه، وما كانت أى فرقة لتضع أخباراً فى إمام إلا بعد ولادته، لأنها لا تعلم الغيب فى واقع الأمر، وإن زعم منها من زعم أنه يعلم مثل هذا العلم".

ثم أخذ فضيلة الأستاذ الدكتور السالوس يؤكد كلامه ببعض ما جاء فى كتاب من كتب الشيعة أنفسهم، وهو كتاب فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي، وسعد بن عبد الله القمي، والاثني عشر عاشا فى القرن الثالث، وأدركا بداية القرن الرابع وبعد أن فصل ذلك قال : "ونلاحظ أن كل هذه الفرق أكدت أن الحسن العسكرى لا خلف له ما عدا فرقة مع فرقة الإمامية . ومعنى هذا أن الشيعة الإثني عشرية لم تبدأ فى وضع الأخبار التى تتصل بالإثني عشر إماماً إلا بعد الحسن العسكرى، أى فى النصف الثانى من القرن الثالث . وبعد هذا تبدأ مرحلة الكتب . والواقع العملى يؤيد ما بينته هنا، فكتب الحديث الأربعة المعتمدة عندهم أولها ظهر فى القرن الرابع، وهو الكافي - الذى يعد عندهم مثل البخارى عندنا - ثم جاء بعده باقى الكتب" (٢)، فأين فضل سبق التدوين الذى يزعمونه كذباً؟!

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢ / ١٤٤ .

(٢) مع الشيعة الإثني عشرية ٣ / ٨٣-١٠٤، وراجع كيفية أخذ الشيعة العلم من أهل البيت، وكيف أن جميع فنونهم من الكلام والعقائد والتفسير ونحوها مستمدة من كتب غيرهم، وانظر حال رواة كتب الحديث الأربعة عندهم والمملوءة بمن هو فاسد العقيدة، وكذاب بإجماعهم، فى مختصر التحفة الإثني عشرية للأوسى ٦٦، ٦٩ . وانظر : أصول الرواية عند الشيعة الإمامية للدكتور عمر الفرماوى مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة، وأصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص ٤٧-٦١ .

الجواب على ما يزعمه بعض الرافضة أن أهل السنة وفي مقدمتهم أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما- أضاعوا سنة نبيه ﷺ :

هذا الزعم بهتان عظيم لا يجزئ على القول به إلا شيعة غلاة ملاحدة ومن قال بقولهم من أعداء الإسلام؛ لأن السنة النبوية من الذكر الذى وعد رب العزة بحفظه فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١). وسبق تفصيل ذلك بأدلته من الكتاب، والسنة، والعقل، والتاريخ^(٢).

ولو كانت السنة النبوية المطهرة ضائعة غير محفوظة كما يزعم الرافضة ما طالب رب العزة عباده باتباع سنة نبيه ﷺ والتحذير من مخالفة أمره، كما قال تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣) وقال تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٤).

ثم كيف يصح أن يسند رب العزة إلى نبيه ﷺ مهمة البيان فى قوله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٥) ثم يضيع هذا البيان!!؟

وكيف يصح أيضاً أن يطالب النبى ﷺ أمته بالتمسك بسنته كما قال ﷺ : "فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ"^(٦) وقال ﷺ : "تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله عز وجل وسنتى"^(٧) فلو كانت السنة المطهرة غير محفوظة أو يمكن أن يلحقها التحريف والتبديل والضياع لكان ذلك القول تكذيب لرب العزة بما أخبر به فى كتابه من الوعد بحفظ سنة نبيه ﷺ التى أمرنا باتباعها وتحكيمها فى كل شئون حياتنا، وذلك فى عشرات الآيات القرآنية.

(١) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٢) راجع : ص ٢٠٣-٢١٦ .

(٣) الآية ٦٣ من سورة النور .

(٤) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٥) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٦) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٧) سبق تخريجه ص ٢٠١ .

فالقول بضياح السنة النبوية لا يقوله مسلم، ويكذبه الواقع التاريخي الذي يشهد بنقل سنة النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير حتى الحركات والسكنات، وبالجملة نقلت حياته كلها برمتها في عباداته ومعاملاته، في سلمه وحربه، وفي نومه ويقظته، في أدق الأمور، وفيما نعه من أسرار حياتنا، كمعاشرته، وما يقوله عندما يخرج من بيته، إلى غير ذلك نقلت حياته برمتها وكلياتها وجزئياتها. بماذا؟ بأدق طرق النقل الذي لا تعرف له الدنيا مثيلاً، فكان في ذلك التطبيق، وكان في ذلك النقل، وكان في ذلك التدوين إشارة قوية إلى أن الله ﷻ تكفل بحفظ هذه السنة النبوية بما هيأ لها من رجال أفنوا أعمارهم في ضبطها والسهر عليها، وتدوينها، وحفظها، وشرحها وتمييز صحيحها من سقيمها، فنقشوها في صفحات قلوبهم الأمانة، وفي كتبهم الواعية، فكان تكفله ﷻ بحفظ كتابه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) يشمل السنة النبوية حيث قيض الله لها من ثقات الحفظة من الرواة الثقات العدول، والأئمة الأعلام ما قيض لكتابه العزيز من ثقات الحفظة في كل قرن، وإلى أن يرث الأرض ومن عليها^(٢).

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي في المسألة الثانية عشرة: (هذه الشريعة معصومة من الضياع والتبديل إلى أن تقوم الساعة) بعد أن تحدث عن حفظ القرآن الكريم وقال فيه "أما القرآن الكريم فقد قيض الله له حفظة بحيث لو زيد فيه حرف واحد لأخرجه آلاف من الأطفال الأصاغر، فضلاً عن القراء الأكابر" قال عن حفظ السنة النبوية: ثم قيض الحق سبحانه رجالاً يبحثون عن الصحيح من حديث رسول الله ﷺ، وعن أهل الثقة والعدالة من النقلة، حتى ميزوا بين الصحيح والسقيم، وتعرفوا التواريخ وصحة الدعاوى في الأخذ لفلان عن فلان، حتى استقر الثابت المعمول به من أحاديث رسول الله ﷺ^(٣) في بطون كتب السنة الموجودة بين أيدينا الآن، ولم يفقد

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) مؤتمر السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، بحث للشيخ عز الدين الخطيب، وتعقيب فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم ٢ / ٥٥٨ - ٥٦٠، ٦٠٢ بتصرف وتقديم وتأخير.

(٣) الموافقات للشاطبي ٢ / ٣٦٨ - ٣٧١، وراجع من نفس المصدر ١ / ٣٢، ٧٠. مقابلة بما سبق في الرد على شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها ص ٢٠٣-٢١٦.

منها شيء. يقول الإمام الشافعي - رحمه الله - : "لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن ... وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها : دليلاً على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه، حتى يأتي على جميع سنن رسول الله ﷺ، بأبي هو وأمي، فيتفرد جملة العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعوا منها" (١).

يقول الأستاذ أحمد شاكر - رحمه الله - معقّباً على كلام الإمام الشافعي : "هذا الذي قاله الشافعي في شأن السنن : نظر بعيد، وتحقيق دقيق، وإطلاع واسع على ما جمع الشيوخ والعلماء من السنن في عصره، وفيما قبل عصره. ولم تكن دواوين السنة جمعت إذ ذاك، إلا قليلاً مما جمع الشيوخ مما رويوا. ثم اشتغل العلماء الحفاظ بجمع السنن في كتب كبار وصغار، فصنف أحمد بن حنبل - تلميذ الشافعي - مسنده الكبير المعروف، وقال يصفه : "إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجة. ومع ذلك فقد فاتته شيء كثير من صحيح الحديث، وفي الصحيحين أحاديث ليست في المسند.

وَجَمَعَ العلماء الحفاظ الكتب الستة، وفيها كثير مما ليس في المسند، ومجموعها مع المسند يحيط بأكثر السنة، ولا يستوعبها كلها. ولكننا إذا جمعنا ما فيها من الأحاديث مع الأحاديث التي في الكتب الأخرى المشهورة، كمستدرك الحاكم، والسنن الكبرى للبيهقي، والمنتقى لابن الجارود، وسنن الدارمي، ومعاجم الطبراني الثلاثة، ومسند أبي يعلى، والبزار: إذا جمعنا الأحاديث التي في هذه الكتب استوعبنا السنن كلها إن شاء الله، وغلب على الظن أن لم يذهب علينا شيء منها، بل نكاد نقطع به. وهذا معنى قول الشافعي : "إذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن". وقوله فيتفرد جملة العلماء بجمعها" وكان الشافعي قد قاله نظراً، قبل أن يتحقق بالتأليف عملاً، لله دره (٢). أ. هـ.

(١) الرسالة للشافعي ص ٤٢، ٤٣ رقم الفقرات ١٣٩، ١٤٠، ١٤١ .

(٢) هامش الرسالة للشافعي ص ٤٣، ٤٤ .

وبعد

فهذه سنة النبي ﷺ مستقره فى بطون الكتب المعتمدة من علماء الأمة الثقات مميزاً صحيحها من ضعيفها فمنها :

ما هو معلوم الصحة كالصحيحين (للبخارى والمسلم)، والموطأ والمستخرجات، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح أبى عوانة، والصحاح لابن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمختارة لضياء المقدسى، ومستدرك الحاكم على ما فيه من تعقبات^(١).

ومنها ما جمع بين الصحيح، والحسن، والضعيف وهو منبه عليه فى كتبهم أو مميزاً محكوم عليه فى تخريجاتهم، وذلك ككتب السنن وعلى رأسها السنن الأربعة : وهى سنن أبى داود، والترمذى والنسائى، وابن ماجة، وكذا سنن الدارمى، والدراقطنى وسنن سعيد بن منصور، والسنن الكبرى للبيهقى، وغيرها الكثير^(٢)، هذا فضلاً عن كتب المسانيد، ومن أشهرها وأجمعها مسند الإمام أحمد، ومسند أبى يعلى الموصلى، ومسند أبى داود الطيالسى وغيرهم الكثير^(٣). وكذا كتب المصنفات كمصنف عبد الرازق، ومصنف ابن أبى شيبه^(٤)، وكتب المعاجم ومن أشهرها معاجم الطبرانى الثلاثة (الصغير، والكبير، والأوسط)^(٥).

وهذه الكتب الحديثية وغيرها الكثير تتحدى فى طرق جمعها وتدوينها وصحتها طرق أهل الكتاب فى جمع وتدوين عهدهم القديم والجديد^(٦).

وتتحدى طرق الشيعة الرافضة الممتلئة كتبهم وعلى رأسها أصولهم الأربعة (الكافى) و(من لا يحضره الفقيه) و(التهذيب) و(الاستبصار) بالكذابين والملاحدة، والشعوبيين، وفاسدى العقيدة، والمذمومين من أئمتهم، وكل ما يخطر ببالك من نقائص ورغم هذا

(١) الرسالة المستطرفة ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق ٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ٦٢ .

(٤) الرسالة المستطرفة ص ٤٠ .

(٥) المصدر السابق ص ١٣٥ .

(٦) راجع: منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزة على طه ، ص ٤٦٠-٥٥٠ حيث عقدت مقارنة بين السير الذاتية لأصحاب الكتب الستة وبين سير أصحاب أسفار العهد الجديد، وبين شروط الحديث الصحيح عند علماء الحديث، وتطبيق هذه الشروط على أسفار العهد الجديد .

يصرح علماؤهم بأن كل ما فى هذه الأربعة صحيح واجب العمل به^(١)، وسبب ذلك أن دينهم من أصله فاسد، وهل يثمر الفاسد إلا الفساد؟^(٢) أ. هـ.

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

(١) انظر : أصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص ٢١٠-٢١٩ .

(٢) انظر: مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٦٩ . ومقدمة محقق الكتاب الأستاذ محب الدين الخطيب .

ثالثاً : شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها

زعم أعداء السنة من غلاة الشيعة، والمستشرقين، ودعاة اللادينية : أن تأخر تدوين السنة كان له ضرر كبير على السنة من روايتها بالمعنى، وزعموا بأن رواية الحديث بالمعنى هي القاعدة الأصلية الثابتة المقررة عند علماء الحديث، حيث كان اهتمامهم بالمعنى أكثر من اهتمامهم باللفظ حتى وصلت إلينا الأحاديث وقد انظمست معالم ألفاظها ومعانيها، ولذلك لم يحتجّ النحاة بالأحاديث المروية، ولم يستشهدوا بها في إثبات اللغة أو قواعد النحو، لأن ألفاظها مرهونة بالتأثر الشخصي للرواة (١).

تلك هي خلاصة شبهة أعداء الإسلام حول رواية الحديث بالمعنى، والتي من خلالها يشككون في حجية السنة النبوية، ومكانتها التشريعية.

والجواب :

أولاً وقبل بيان فساد زعم دعاة الفتنة وأدعياء العلم بأن رواية الحديث بالمعنى هي القاعدة الأصلية الثابتة المقررة عند علماء الحديث، وأن اهتمامهم بالمعنى أكثر من اللفظ قبل بيان بطلان هذا الزعم، نحرر أولاً القول في حكم رواية الحديث بالمعنى عند علماء الأمة من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، حيث سيتضح جلياً كيف قلب أعداء السنة المطهرة الأصل إلى فرع؟ والفرع إلى أصل؟

من المعلوم أن للعلماء في رواية الحديث بالمعنى مذاهب عدة (٢)، نستخلص

(١) دراسات محمدية لجولدتسيهر ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة ببيبا العدد ١٠ ص ٥٧١ - ٥٧٣ . وانظر : مجلة المنار المجلد ٩ ص ٩١١، ٩١٣ . مقال الدكتور توفيق صدقي "الإسلام هو القرآن، وحدة" وأضواء على السنة ص ٢٠، ٢١، ٧٦ - ٨٢، ٩٧، ١٠٧، ٢٥٩، والأضواء القرآنية للسيد صالح أبو بكر ص ٣٥، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١٠٤، ١٧٧، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٣٩، والسنة ودورها في الفقه الجديد ص ٥٨، ٦١، ١٦٢، ونقد الخطباء الديني للدكتور لنصر أبو زيد ص ١١٩، ١٢٦، ونقد الحديث في علم الرواية وعلم الدراية للدكتور حسين الحاج، ١/٣١٥ - ٣٢٥، وانظر : له أيضاً أدب العرب في صدر الإسلام ص ٩٣، وتأملات في الحديث عند السنة والشيعة ص ٧٥ - ٨٣، ودين السلطان ص ٧٥، وإنذار من السماء ١١٣، ونقد الخطباء الديني لنصر أبو زيد ص ١١٩، ١٢٦، ونحو تطوير التشريع الإسلامي لأحمد نعيم ص ٤٥، ودراسة الكتب المقدسة لموريس بوكاي ص ٢٩٠ .

(٢) انظرها في : إرشاد الفحول ١/ ٢٣٤ - ٢٣٩، وتوجيه النظر ص ٢٩٨ - ٣١٤، وانظر : السنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص ٦٥ - ٦٩ وأصول السرخسي ١/ ٣٥٥ - ٣٥٧، والحديث النبوي في النحو العربي ص ٦٤ وما بعدها. والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ١/ ٥٤ - ٥٦ كلاهما للدكتور محمود فجال .

منها مذهبين :

المذهب الأول : أن رواية الحديث بالمعنى لا تجوز لمن لا يعلم مدلول الألفاظ فى اللسان العربى ومقاصدها وما يحيل معناها والمحتمل من غيره، والمرادف منها، وذلك على وجه الوجوب بلا خلاف بين العلماء؛ لأن من اتصف بذلك لا يؤمن بتغييره من الخلل، ووجب على من هذا حاله أن يروى الحديث بالألفاظ التى سمع بها مقتصرًا عليها بدون تقديم، ولا تأخير ولا زيادة ولا نقص لحرف فأكثر، ولا إبدال حرف أو أكثر بغيره، ولا مشددٍ بمثقل، أو عكسه^(١)؛ "إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة، وتصرف على غير حقيقة فى أصول الشريعة، وتقول على الله ورسوله بما لم يحط به علماً"^(٢).

أما من كان عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما، فاختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فالمعظم منهم أجاز له الرواية بالمعنى إذا كان قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذى بلغه سواء فى ذلك الحديث المرفوع، أو غيره^(٣).

المذهب الثانى : المنع من الرواية بالمعنى مطلقاً، بل يجب نقل اللفظ بصورته من غير فرق بين عارف بمعانى الألفاظ أو غير عارف، وهو مذهب كثير من السلف، وأهل التحرى فى الحديث، وهو مذهب الإمام مالك، ومعظم الحديثين، وهو مذهب الظاهرية^(٤).

وهنا يظهر لنا جلياً أن الأصل فى رواية الحديث روايته باللفظ للعالم بالألفاظ ومدلولاتها وغيره، والفرع هو الترخص فى الرواية بالمعنى للعالم دون غيره. وهذا هو خلاصة المذهب الأول، وهو المختار عند الجمهور من السلف وأصحاب الحديث

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢/ ٢٠٧ بتقديم وتأخير، وانظر : تدريب الراوى ٢/ ٩٨ .

(٢) الإلماع للقاضى عياض ص ١٧٤ .

(٣) خلافاً للإمام مالك حيث رخص فى غير حديث النبى ﷺ ولم يرخص فيه، ومن ذلك قوله: "ما كان من حديث رسول الله ﷺ فلا تعد اللفظ، وما كان من غيره فأصبت المعنى فلا بأس" انظر: الكفاية للخطيب ص ١٨٨، ١٨٩، وجامع بيان العلم ١/ ٨١، وتدريب الراوى ٢/ ٩٩، ١٠١، وفتح المغيث للسخاوى ٢/ ٢٠٨، وفتح المغيث للعراقى ٣/ ٤٨-٤٩، وتوضيح الأفكار ٢/ ٣٩٢ .

(٤) انظر : إرشاد الفحول للشوكانى ١/ ٢٣٦، ٢٣٧، وانظر : السنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص ٦٥، ٦٦ .

والفقه والأصول واختاره منهم الآمدى^(١) وقال : ويدل عليه النص والإجماع والأثر، والمعقول .

أما النص : فإن النبي ﷺ كان مقررأً لآحاد رسله إلى البلاد فى إبلاغ أوامره ونواهيهِ بلغة المبعوث إليهم دون لفظ النبي ﷺ وهو دليل الجواز^(٢) .

وأيضاً : فإن النبي ﷺ أمر أصحابه بتبليغ سنته المطهرة فى حياته وبعد وفاته فى أحاديث كثيرة منها : "ألا ليلغ الشاهد الغائب، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه"^(٣) .

هذا فى الوقت الذى كان فيه النهى عن كتابة السنة المطهرة : "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج - الحديث"^(٤) فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التى بلغت أسماعهم بأعيانها بلا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير ... لكتبها أصحاب رسول الله ﷺ، فهل جاءنا عن أحد منهم أنه فعل ذلك من أجل رواية الأحاديث بلفظها بلا تقديم ولا تأخير؟!

كيف، وسائر الأخبار تشهد بأنهم كانوا يؤدونها حفظاً وبعضهم كتابة، ويقدمون، ويؤخرون، وتختلف ألفاظ الرواية فيما لا يتغير معناه فلا ينكر ذلك منهم، ولا يرون بذلك بأساً^(٥) .

يقول الأستاذ عبد الرحمن المعلمى : "هذا أمر يقينى لا ريب فيه، وعلى ذلك جرى عملهم فى حياة النبي ﷺ وبعد وفاته. من بقى منهم حافظاً للفظ على وجهه أداه كذلك ومن بقى ضابطاً للمعنى ولم يبق ضابطاً للفظ أداة بالمعنى من غير نكير منهم"^(٦) .

(١) الإحكام للآمدى ٢/ ٩٣، وانظر : إرشاد الفحول ١/ ٢٣٧، والمستصفى ١/ ١٦٨، ١٦٩، والمحصل للرازى ٢/ ٢٣١، ٢٣٣، وتدريب الراوى ٢/ ٩٩، ونزهة النظر ص ٤٤، وقح المغيث للسخاوى ٢/ ٢٠٨ - ٢١٧، والكفاية ص ٢٠٢، ٢٠٣، ودفاع عن السنة للدكتور أبوشهية ٣٢، ٥٥، ٦٣، والسنة للدكتور أحمد كريمة ص ٦٦، واختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان ص ٢٩١ - ٢٩٨ .

(٢) الإحكام للآمدى ٢/ ٩٣، ٩٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٨٢ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٧١ .

(٥) نواذر الأصول للحكيم الترمذى ٢/ ٥٤٩، ٥٥٠، بتصرف .

(٦) الأنوار الكاشفة ص ٧٨ بتصرف وتقديم وتأخير .

يقول الدكتور أبو زهو بعد أن أفاد المعنى السابق : فدل ذلك على أن "المقصود منها (أى السنة) المعنى دون اللفظ، ولذلك لم يتعبد بتلاوتها، ولم يقع التحدى بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى" (١).

ويدل أيضاً على أن المقصود من السنة المعنى دون اللفظ ما قاله الإمام الآمدى : أن النبى ﷺ كان يذكر المعنى فى الكرات المتعددة بألفاظ مختلفة، بل المقصود إنما هو المعنى، ومع حصول المعنى، فلا أثر لاختلاف اللفظ، وهذا أحد وجوه دليل العقل التى استشهد بها الآمدى (٢).

وهذا المقصود كان يعيه الصحابة جيداً وحرصوا على تعليمه لمن بعدهم يدل على ذلك ما روى عن أبى نضرة، أنه قال : قلت لأبى سعيد الخدرى ﷺ : إنك تحدثنا عن رسول الله ﷺ حديثاً عجيباً، وأنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص . قال : أردتم أن تجعلوه قرآناً لا، لا، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله ﷺ (٣).

فتأمل قول أبى نضرة : (إنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص) . ثم قول أبى سعيد أردتم أن تجعلوه قرآناً لا لا، ولكن خذوا عنا... (٤) . فدل ذلك على أن الأصل فى كتاب الله ﷻ اللفظ، لأنه متعبد بتلاوته ومتحدى بأقصر سورة منه، وليست كذلك السنة المطهرة .

وليس هذا هو مفهوم ولا مقصود أبى سعيد الخدرى وحده، بل هو مقصود ومفهوم الصحابة أجمع، ويدل على ذلك روايتهم للقصة الواحدة بألفاظ مختلفة من غير إنكار من أحد منهم، فكان إجماعاً تصير به الحجة (٥).

ويشهد لصحة ذلك أيضاً الرخصة فى قراءة القرآن الكريم على سبعة أحرف (٦)، وهذه الأحرف الستة الزائدة، عبارة عن أنواع من المخالفة فى بعض الألفاظ للفظ

(١) الحديث والمحدثون ص ٢٠٠ .

(٢) الإحكام للآمدى ٢ / ٩٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٦٥ .

(٤) راجع فى ذلك أيضاً ما نقله السيوطى فى التدريب ٢ / ١٠٠ عن واثلة بن الأسقع ؓ .

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٢ / ٢١٥ وانظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٩، والإحكام للآمدى ٢ / ٩٤، والكفاية ص ٣٠٨ .

(٦) استدل بذلك الإمام الشافعى فى الرسالة ص ٢٧٤ فقرة رقم ٧٥٢، وانظر : ما قاله تعليقاً ص ٢٧٤ فقرة رقم ٧٥٣ .

الحرف الأول بدون اختلاف فى المعنى^(١).

واحتج حماد بن سلمة بأن الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام وعدوه فرعون بألفاظ مختلفة فى معنى واحد، كقوله تعالى : ﴿بَشَاهِبِ قَبَسٍ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿بَقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى النَّارِ﴾^(٣)، وكذلك قصص سائر الأنبياء عليهم السلام فى القرآن، وقولهم لقومهم بألستهم المختلفة، وإنما نقل إلينا ذلك بالمعنى^(٤)، لأن من ذلك ما يطول فيبلغ الحد المعجز، ومنه ما يكون عن لسان أعجمى، ومنه ما يأتى فى موضع بألفاظ، وفى آخر غيرها ... ويطول فى موضع، ويختصر فى آخر^(٥)، وهذا يشهد لجواز التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ متعددة.

ومن أقوى الحجج كما قاله الحافظ ابن حجر ما حكاه الخطيب البغدادي من : اتفاق الأمة من جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى^(٦)، وهذا هو أحد وجوه أدلة العقل التى استشهد بها الآمدي فى الإحكام^(٧).

فإن قيل : إن هذه الأدلة السابقة معارضة لقول النبى ﷺ : "نضر الله أمراً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"^(٨) ومعارض لقوله ﷺ للبراء بن عازب ؓ لما استذكر دعاء النوم قائلاً : (آمنت برسولك الذى أرسلت، فقال له النبى ﷺ، قل : آمنت بنبيك الذى أرسلت"^(٩)).

(١) الأنوار الكاشفة ص ٧٦، وقال فى الهامش : (المراد بالاختلاف فى المعنى هو الاختلاف المذكور فى قول الله تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ الآية ٨٢ من سورة النساء، فأما أن يدل أحد الحرفين على معنى، والآخر على معنى آخر، وكلا المعنيين معاً حق، فليس باختلاف بهذا المعنى أبداً. وهذا من رأفة الله ﷻ بعباده مع كتابه، فبالحديث أولى. وقد روى ما هو شبيه بهذا عن يحيى بن سعيد القطان فى الكفاية ص ٣١٦، وانظر : الجواب عن الطعون الموجهة إلى حديث القراءات فى الباب الثالث.

(٢) جزء من الآية ٧ من سورة النمل.

(٣) جزء من الآية ١٠ من سورة طه.

(٤) فتح المغيث للسجوى ٢ / ٢١٤.

(٥) الأنوار الكاشفة ص ٧٨، ونفس المعنى قاله الدكتور أبو زهو فى الحديث والمحدثون ص ٢٠٩، وانظر : توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ٤٢٥.

(٦) فتح المغيث للسجوى ٢ / ٢١٤، وانظر : الكفاية ص ٣٠٣-٣٠٥، وتدريب الراوى ٢ / ١٠١.

(٧) الإحكام فى أصول الأحكام للآمدي ٢ / ٩٤.

(٨) سبق تخريجه ص ٣٩.

(٩) سبق تخريجه ص ٣٦٧.

أجيب عن الحديث الأول : من وجهين :

الوجه الأول : القول بموجبه، وذلك لأن من نقل معنى اللفظ من غير زيادة ولا نقصان يصح أن يقال أدى ما سمع كما سمع . ولهذا، يقال لمن ترجم لغة إلى لغة، ولم يغير المعنى، أدى ما سمع كما سمع . ويدل على أن المراد من الخبر إنما هو نقل المعنى دون اللفظ، ما ذكره الخبر من التعليل وهو اختلاف الناس فى الفقه، إذ هو المؤثر فى اختلاف المعنى . وأما الألفاظ التى لا يختلف اجتهدا الناس فى قيام بعضها مقام بعض، فذلك مما يستوى فيه الفقيه، والأفقه، ومن ليس بفقيه، ولا يكون مؤثراً فى تغيير المعنى .

الوجه الثانى : أن هذا الخبر بعينه يدل على جواز نقل الخبر بالمعنى دون اللفظ، لأن رواية هذا الخبر نفسه قد رووه على المعنى، فقال بعضهم : رحم الله مكان نضر الله ومن سمع بدل (امراً سمع) وروى "مقاتلى" بدل (منا حديثاً) (وبلغه) مكان (أداه) وروى (قرب مبلغ أفقه من مبلغ) مكان (قرب مبلغ أوعى من سامع)، وألفاظ سوى هذه متغايرة تضمنها هذا الخبر . فالظاهر يدل على أن هذا الخبر نقل على المعنى، فلذلك اختلفت ألفاظه، وإن كان معناها واحداً . فالحديث حجة لنا لا علينا^(١).

أما الحديث الثانى "لا ونيلك"؛ ففى الاستدلال به نظراً لاحتمال أن يكون المنع؛ لكونها ألفاظ أذكار توفيقية، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس، فيجب المحافظة على اللفظ الذى وردت به^(٢). أو لعله أراد أن يجمع بين الوصفين فى موضع واحد، ولا شك أنه ﷺ نبي مرسل، فهو إذن أكمل فائدة، وذلك يفوت بقوله : وبرسولك الذى أرسلت) وأيضاً فالبلاغة مقتضية لذلك لعدم تكرار اللفظ لوصف واحد فيه، زاد بعضهم أو لاختلاف المعنى، لأن برسولك يدخل جبريل وغيره من الملائكة الذين ليسوا بأنبياء^(٣).

قلت لا تعارض بين الحديثين المعترض بهما على ما سبق ذكره من الأدلة، فهى كلها تشهد برأى الجمهور المختار وهو أن الأصل رواية الحديث باللفظ على فرض

(١) الإحكام للأمدى ٢/ ٩٥، وانظر : فتح المغيث للسخاوى ٢/ ٢١٥، والكفاية للخطيب ص ٣٠٥

(٢) فتح المغيث للسخاوى ٢/ ٢١٥ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٦٦ وانظر : الكفاية ص ٣٠٦ .

التسليم بما اعترض به من حديث : "نضر الله إمرأ" وحديث "لا ونيك" .

والفرع هو الترخص فى الرواية بالمعنى للعالم بالألفاظ ومدلولاتها دون غيرها، ويشهد لذلك ما سبق ذكره من أدلة، وحينئذ فلا تعارض .

وحتى مع التسليم بأن الأصل هو الرواية بالمعنى، فلسنا نرى أن الرواية بالمعنى تفضى إلى النتائج الخطيرة التى يزعمها دعاة الإلحاد؛ لأن اختلاف ألفاظ الأحاديث لا يرجع إلى الرواية بالمعنى وحدها، بل يرجع إلى رسول الله ﷺ الذى كانت تختلف ألفاظه بتعدد الأزمنة والأمكنة، والحوادث والأحوال، والسامعين والمستفتين، والمتخاصمين والمتقاضين، والوافدين والمبعوثين، ففى كل ذلك تختلف ألفاظه ﷺ، إيجازاً، واطناً، وتقديماً، وتأخيراً، وزيادة، ونقصاناً، بحسب ما تقتضيه الحال ويدعوا إليه المقام (١) .

فقد يسأل عن أفضل الأعمال مثلاً؛ فيجيب كل سائل بجواب غير جواب صاحبه،... فيظن من لا علم له أن هذا من باب التعارض، أو من عدم ضبط الرواة، أو من آثار الرواية بالمعنى، وواقع الأمر أن رسول الله ﷺ كان طيب النفوس، فيجيب كل إنسان عن مسأله بما يناسبه، وبما يكون أنفع له أو للناس فى جميع الظروف أو فى الظرف الذى كان فيه الاستفتاء " (٢) أ. هـ .

ويرجع اختلاف الأحاديث أيضاً إلى أنها ليست كلها قولية، بل منها ما هو إخبار عن أفعال النبى ﷺ وهى كثيرة، ومنها ما أصله قولى، ولكن الصحابى لا يذكر القول بل يقول : أمرنا النبى ﷺ بكذا، أو نهانا عن كذا، أو قضى بكذا ... وأشباه هذا وهذا كثير أيضاً. وهذان الضربان ليسا محل نزاع، ولا دخل للرواية بالمعنى فيهما، والكلام فى ما يقول الصحابى فيه : قال رسول الله ﷺ كيت وكيت، أو نحو ذلك، ومن تتبع هذا فى الأحاديث التى يرويهها صحابييان أو أكثر ووقع اختلاف فإنما هو فى

(١) وهذا من أساليب القرآن الكريم انظر : إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٦) حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦﴾ الآيتان ٦، ٧ من سورة البقرة وقوله تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَحَتَّمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ الآية ٢٣ من سورة البقرة . فقارن التقديم والتأخير فى الحتم على القلب والسمع فى الآيتين البقرة والجاثية .

(٢) الحديث والمحدثون ص ٢٠٧، ٢٠٨، وانظر : دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ٥٥ .

بعض الألفاظ، وهذا يبين أن الصحابة لم يكونوا إذا حكوا قوله ﷺ يهملون ألفاظه البتة، لكن منهم من يحاول أن يؤديها، فيقع له تقديم وتأخير أو إبدال الكلمة بمرادفها^(١).

ومنهم من يشدد ويصحح ما يسمعه من الرواة من تغيير اللفظ النبوي بالتقديم والتأخير، أو استبدال كلمة بمرادفها، كابن عمر رضي الله عنهما فعن عبيد بن عمير^(٢)؛ أن ابن عمر كان جالساً مع أبيه وعندهم مغيرة بن حكيم - رجل من أهل صنعاء - إذ قال : قال رسول الله ﷺ : "إنما مثل المنافق مثل الشاة بين الريضين"^(٣) من الغنم، فقال عبد الله بن عمر : ليس هكذا قال رسول الله ﷺ فقال رجل : لو علمت علمه، علمت أنه لم يقل إلا حقاً ولم يتعمد الكذب، فقال : إنه لثقة، ولكنى شاهد رسول الله ﷺ يوم قال، هذا فقال كيف يا أبا عبد الرحمن؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : مثل المنافق مثل الشاة بين الغنمين". فقال عبيد بن عمير هي واحدة إذا لم يجعل الحرام حلالاً والحلال حراماً، فلا يضررك أن قدمت شيئاً أو أخرته؛ فهو واحد^(٤).

وسمع ابن عمر أيضاً رجلاً يردد حديث الأركان الخمسة، فقدم بعضها وآخر بعضاً مخالفاً بذلك الرواية التي سمعها ابن عمر بنفسه من رسول الله ﷺ، فقال له ابن عمر -رضي الله عنهما- : "اجعل صيام رمضان أخرهن، كما سمعت من في رسول الله ﷺ"^(٥).

وروى الخطيب بسنده عن العلاء بن سعد بن مسعود قال : قيل لرجل من أصحاب

(١) انظر : الأنوار الكاشفة للأستاذ عبد الرحمن المعلمي ص ٧٩ .

(٢) عبيد بن عمير هو : ابن قتادة الليثي أبو عاصم المكي، ولد على عهد النبي ﷺ قاله مسلم، وعده غيره في كبار التابعين، وكان قاضى أهل مكة، يجمع على ثقته، مات قبل ابن عمر. له ترجمة في : تقريب التهذيب ١ / ٦٤٥ رقم ٤٤٠١، وتذكرة الحفاظ ١ / ٥٠ رقم ٢٨، وطبقات الحفاظ ص ٢٢ رقم ٢٨، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢١، وطبقات القراء لابن الجزرى ١ / ٤٩٦ .

(٣) الريض : الغنم نفسها، والريض : موضعها الذي تربض فيه، أراد أنه مذبذب كالشاة الواحدة بين قطيعين من الغنم، أو بين مربضيها. انظر : النهاية في غريب الحديث ٢ / ١٨٥ .

(٤) أخرجه الدارمي في سننه المقدمة، باب من رخص في الحديث إذا أصاب المعنى ١ / ١٠٥ رقم ٣١٨، والخطيب في الكفاية ص ٢٦٨، ٢٦٩ واللفظ له، وانظر : توثيق السنة في القرن الثاني الهجري للدكتور رفعت فوزى ص ٤١٧ .

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم ١ / ٦٤ رقم ٨، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ١ / ٢٠٩ رقم ١٦ وانظر : الكفاية ص ٢٧١ .

رسول الله ﷺ : مالك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان؟ فقال : ما بى ألا أكون سمعت مثل ما سمعوا، أو حضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد، والناس متماسكون، فأنا أحد من يكفينى، وأكره التزيد والنقصان فى حديث رسول الله ﷺ (١).

وفى عصر التابعين، وأتباع التابعين ظل كثير من الرواة يؤدى حديث رسول الله ﷺ بلفظه ونصه، حتى فى الحروف وفى ذلك يقول الأعمش : "كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً" (٢).

وكان مالك - رحمه الله - يتقى فى حديث رسول الله ﷺ الباء والتاء ونحوهما (٣). ومن اعتمد ذلك الإمام مسلم - رحمه الله - فإنه فى صحيحه يميز اختلاف الرواة حتى فى حرف من المتن، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى، وربما كان فى بعضه اختلاف فى المعنى، ولكنه خفى لا يفتن له، إلا من هو فى العلم بمكان، وكذا سلكه الإمامان البخارى، وأبو داود، وسبقهما لذلك شيخهما الإمام أحمد (٤).

ومن أمثلة ذلك : ما روى عن أبى هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : "لأسلم وغفار، وشئ من مزينة وجهينة، أو شئ من جهينة ومزينة، خير عند الله، قال : أحسبه قال يوم القيامة، من أسد، وغطفان، وهوازن وتميم" (٥) وهناك من اشتد حرصه على لفظ سماعه فأبى تبديل حرف مشدد بمخفف، فعن أم كلثوم بنت عقبة (٦) - رضى الله عنها - قالت : "ليس الكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً أو نعى خيراً". قال حماد سمعت هذا الحديث من رجلين فقال أحدهما : نعى خيراً خفيفة، وقال الآخر: نعى خيراً مثقلة (٧).

(١) الكفاية ص ٢٦٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٤ .

(٣) انظر : الكفاية ص ٢٧٥، وانظر : تدريب الراوى ٢ / ١٠١، والإلماع ص ١٧٩ .

(٤) فتح المغيث للسخاوى ٢ / ٢١١ .

(٥) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب المناقب، باب ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع ٦٢٧/٦

رقم ٣٥٢٣، ومسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة ٨ / ٣١٤

رقم ٢٥٢١ واللفظ له .

(٦) أم كلثوم بنت عقبة : صحابية جلييلة لها ترجمة فى : الإصابة ٤ / ٤٩١ رقم ١٢٢٣٨، وتاريخ الصحابة لابن

حبان ص ٢٧٤ رقم ١٥٤٦، والاستيعاب ٤ / ١٩٥٣ رقم ٤٢٠٣، واسد الغابة ٧ / ٣٧٦ رقم ٧٥٨٥ .

(٧) أخرجه الخطيب فى الكفاية ص ٢٧٨، وابن عبد البر فى ترجمة أم كلثوم - رضى الله عنها - فى الاستيعاب ٤

/ ١٩٥٣ رقم ٤٢٠٣ .

وأشد من كل هذا تخرج بعضهم من تغيير اللحن الوارد في كلام الراوى صحابياً كان أو تابعياً، لأنه سمعه هكذا، فلا ضير من استعمال (حوث) بدلاً من "حيث" (١)، أو "لغيت" بدلاً من "لغوت" (٢)، و"عوثاء السفر"، بدلاً من "وعثائه" (٣)؛ ولذلك رووا عن محمد بن سيرين؛ أنه "كان يلحن كما يلحن الراوى" (٤).

ثم رأى العلماء أن يميزوا في هذا الموضوع بين لحن يحيل المعنى، وآخر لا يحيله، فرأوا أنه لا بد من تغيير اللحن الذى يفسد المعنى، وقالوا بضرورة رد الحديث إلى الصواب إذا كان راويه قد خالف موجب الإعراب" (٥).

وبكل ذلك يسقط قول دعاة الفتنة وأدعياء العلم: "أن الرواية بالمعنى هى القاعدة الثابتة فى رواية الحديث" (٦)، وأن الرواة تناقلوا الحديث بألفاظهم فى جميع العصور (٧).

"ومن أجل ذلك كله نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون: "إن الرواية بالمعنى لم يكن لها أثر فى ثبوت السنة وحجيتها ولم تفض إلى النتائج الخطيرة التى يزعمها دعاة الإلحاد، لأنها كانت قبل فساد اللسان العربى، من صحابة عايشوا الوحى، وتنزلاته، وخالطوا صاحب الشرع ﷺ، ومن أئمة كبار فى اللغة والشرع معاً، وكانوا يرونها رخصة عند الاضطرار" (٨)، وكان نسيانهم قليلاً، بل نادراً، فإن كان ففى بعض حروف العطف، أو المفردات، أو بعض الجمل" (٩). وكانوا يقيدون ذلك ببعض العبارات الدالة على الحيلة والورع فى روايتهم بالمعنى كقولهم: "أو كما قال"، "أو كما ورد" "أو

(١) انظر: الكفاية ص ٢٨٠.

(٢) المصدر السابق ص ٢٨١.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٧٧.

(٤) الكفاية ص ٢٨٥، وانظر: أثر عن أبى معمر فى سنن الدارمى المقدمة، باب من رخص فى الحديث إذا أصاب المعنى ١/ ١٠٦ رقم ٣٢٠.

(٥) فتح المغيث للسخاوى ٢/ ٢٣٠، وللإمام ٣/ ٥٥، والكفاية ص ٢٩٧، والإمام ص ١٨٥، وانظر: علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٨٣.

(٦) من صرح بذلك إسماعيل منصور فى كتابه تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٣٨، ٢٣٩، وأيده جمال البنا فى كتابه السنة ودورها فى الفقه الجديد" ص ٥٨، ٦١، ١٦٢، وانظر: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى، فصل "الرواية بالمعنى مرتبطة بعصر التدوين" ١/ ٤٨، والحديث النبوى فى النحو العربى ص ٦٤-٨٣.

(٧) الحديث والمحدثون ص ٢٠٣.

(٨) ولم يرخصوا بها فيما تضمنته بطون الكتب؛ لأن من ملك تغيير اللفظ، فلا يملك تغيير تصنيف غيره، وهذا بلا خلاف كما قال ابن الصلاح فى علوم الحديث ١٨٩ وانظر: الباعث الحثيث ص ١٢٠، ١٢١ هامش.

(٩) الحديث والمحدثون ٢٠٧ بتصرف.

نحوه" "أو شبهه" (١).

يقول الأستاذ محمد أسد : "إذا كان مئات الصحابة قد حفظوا جميع القرآن الكريم غيباً بلفظه، وبما فيه من فروق ضئيلة في الرسم (التهجئة) فلا ريب في أنه كان ممكناً لهم، وللتابعين من بعدهم أن يحفظوا أقوال الرسول ﷺ متفرقة كما حفظوا القرآن سواء بسواء، ولكن من غير أن يزدوا على الأحاديث أو أن ينقصوا منها شيئاً. إن المحدثين يرون أن الحديث الصحيح ما رُوي واحداً في معناه ولكن بأسانيد مختلفة مستقلة" (٢).

الاحتجاج بالسنة والاستشهاد بها في قواعد النحو واللغة :

عرفنا فيما سبق أن الأصل في رواية الحديث روايته بلفظه، وذلك منذ عصر النبوة المباركة، والصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى عصر التدوين الرسمي للسنة. والفرع هو الترخّص في روايته بالمعنى للعالم بالألفاظ ومدلولاتها، كما عرفنا كيف كانوا يتشددون في الرواية باللفظ والاعتراض على من يقدم ويؤخر في اللفظ النبوي، أو يستبدل كلمة بمرادفها، بل كان سقوط أحدهم من السماء أحب إليه من أن يزيد في الحديث واواً أو ألفاً أو دالاً، وبلغ من شدة المحافظة على اللفظ النبوي أن بعضهم يأبى تبديل حرف مشدّد بمخفف أو العكس، بل ويأبى بعضهم تغيير اللحن الوارد في كلام شيخه ما دام سمعه منه، حتى إذا شك الراوي في لفظين أو ردهما جميعاً متشككاً كما جاء في الحديث : "وَهَلْ يَكُوبُ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ" (٣).

وهكذا حافظ رواة السنة على لفظ النبي ﷺ، حتى وصلت إلينا سنة المصطفى ﷺ

(١) روى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجة في سننه المقدمة، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ ٢٤/ ١ رقم ٢٣٠. وقال البوصيري في مصباح الرجاجة ١/ ٤٨: إسناده صحيح، احتج الشيخان بجميع روايته، وأخرجه الحاكم في المستدرک كتاب العلم ١/ ١٩٣ رقم ٣٧٦، وقال : صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وأخرجه الدارمی في سننه المقدمة، باب من هاب الفتيا مخافة السقوط ١/ ٩٧ رقم ٢٨١، وابن المبارك في مسنده ١٤٠ رقمی ٢٢٧، ٢٢٨، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٧٩، والخطيب في الكفاية ص ٣١٠، والقاضي عياض في الإلماع ص ١٧٧.

(٢) الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٦.

(٣) أخرجه الترمذی في سننه كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة ٥/ ١٣ رقم ٢٦١٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

سأله من كل تحريف وتبديل .

نعم : وصلت إلينا السنة المطهرة بلفظ النبي ﷺ ، بلفظ أبلغ ما عرف في لغة العرب، وعرف الدارسون من البيان البشري، وفي ذلك يصف أبو حيان بلاغة السنة قائلاً : "والثاني : سنة رسول الله ﷺ ، فإنها السبيل الواضح، والنجم اللائح، والقائد الناصح، والعلم المنصوب والأمر المقصود، والغاية في البيان والنهاية في البرهان، والمفزع عند الخصام، والقدرة لجميع الأنام" (١) .

من أجل ذلك؛ فإن الاحتجاج بالحديث في اللغة، والنحو أمر طبيعي، وما زعمه المانعون من عدم الاحتجاج به؛ لأنه روى بالمعنى، ولا نستطيع الجزم بأنه لفظ النبي ﷺ (٢) فهذا الزعم يسقط بما سبق ذكره، وتفصيله من أن الأصل في رواية الحديث أن تكون باللفظ، والفرع هو الترخص في روايتها بالمعنى للعالم بالألفاظ ومدلولاتها، ولفظه في هذه الحالة أيضاً حجة، ولم لا، وعلماء اللغة عندما جمعوا اللغة العربية النقية البعيدة عن الخطأ واللحن كانوا يذهبون إلى البوادي ليستمعوا إلى اللغة من فصحاء العرب، ومن بلغاء البادية مختارين القبائل التي اشتهرت بفصحاتها، مثل قريش، وعثيم، وهذيل وأسد وغيرهم .

وكانوا يتحرون في اختيار الفصحاء، فلم يأخذوا إلا من الذي وثقوا في فصاحته، ولم يشكوا في مخالطته لغير العرب، وقد حدد العلماء بعض العصور التي أخذوا عنها اللغة؛ كالعصر الجاهلي، وصدر الإسلام، وبنى أمية، حتى القرن الثاني الهجري، ولم يلتفتوا إلى ما جاء بعد ذلك عن العرب من شعر ونثر، باعتبار أنه لا يحتاج به (٣) . وكل هذا ينطبق على رواة السنة والأحاديث المروية، لأن الرواية بالمعنى كانت في القرن الأول قبل فساد اللسان العربي وعلى قلة وفي حدود ضيقة، هذا في الوقت الذي كانت فيه كتابات عديدة للصحابة في زمن النبوة وبعده، وكذلك كتابات التابعين فمن بعدهم حتى زمن التدوين الرسمي للسنة في القرن الأول نفسه، مما يرجح أن الذي

(١) البصائر والذخائر ١ / ٨، وانظر : ما قاله الجاحظ في البيان والتبيين ٢ / ١٧، ١٨، وانظر : بلاغة الرسول للدكتور علي محمد العمارة، والحديث النبوي للدكتور محمد الصباغ ص ٥١ .

(٢) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ١٩، وقارن بكشف الظنون ص ٤٠٥-٤٠٧، والسير الخيثة إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي للدكتور محمود فجال ١ / ٢٠-٢٤ .

(٣) دراسات في تراث العرب اللغوي للأستاذ فتحي جمعة ص ١٤-١٦، وانظر : مجلة الوعي الإسلامي العدد ٣٧٥ لسنة ١٤١٧ ص ٧٢ .

فى مدونات الطبقة الأولى لفظ النبى ﷺ نفسه، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه فالذى أبدله عربى فصيح يحتج بكلامه العادى، حتى إذا دوت السنة المطهرة منع من الرواية بالمعنى وتغير الفظ المدون بلا خلاف كما قال ابن الصلاح (١).

ويقول الدكتور محمد الصباغ: "ومهما يكن من أمر الحديث فإنه أحسن حالاً بكثير من الأشعار والأبيات التى يلجأ إليها النحويون ويملؤون بها كتبهم، وبعضها منحول، والآخر مشكوك فيه، أو مجهول لا يعرف قائله (٢).

ويقول الأستاذ سعيد الأفغانى: "إن ما فى روايات الحديث من ضبط ودقة وتحري لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة، واللغويون من كلام العرب (٣). ثم إن المطلوب فى نقل قواعد اللغة والنحو من حديث رسول الله ﷺ هو غلبة الظن، والغالب على الظن أن الحديث لم يتغير لفظه (٤).

أما ما زعموه من وقوع اللحن فى بعض الأحاديث بسبب عجمة بعض الرواة (٥)؛ فهو شئ - إن وقع - قليل جداً، لا يبنى عليه حكم، ولا يقوم بهذا الزعم حجة لأحد ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بالحديث الصحيح (٦)، وهل يمنع عاقل الاحتجاج بالقرآن إذا لحن به بعض الناس؟! ثم إن اللحن كان موجوداً فى غير نصوص السنة من موارد اللغة التى اعتمد عليها النحاة من شعر ونثر، ورغم ذلك فقد قبلت؛ لأن العبرة بغلبة العصر لا بلحن الأفراد. ولم يقل أحد أنه لا يحتج بهما فى اللغة والنحو (٧). ثم إن ما ذكره هؤلاء من اللحن فى الأحاديث الصحيحة لم يكن لحناً وإنما هو لغة من لغات العرب - وسيأتى بعد قليل أمثلة على ذلك - وقد حذر العلماء من اللحن فى

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٣٦، وانظر: الحديث والمحدثون ص ٢١٨، ٢٢٠، والحديث النبوى للدكتور الصباغ ص ١٣١، وعلوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٣٢٩، ٣٣٠، والسير الخيىث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى للدكتور محمود فجال ١/ ٦٢ - ٦٤.

(٢) الحديث النبوى للدكتور الصباغ ١٣٢.

(٣) أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص ٤٧، وانظر: علوم الحديث للدكتور الصباغ ص ٣٣٢، ٣٣١.

(٤) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة للأستاذ محمد عيد ص ١٠٩ - ١١٢، والحديث والمحدثون للدكتور أبو زهو ص ٢١٩، والحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص ١٠٧، ١٠٨.

(٥) انظر: الاقتراح ص ٢١.

(٦) الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص ١٣٢، وانظر: الحديث النبوى للدكتور فجال ص ١٢٢.

(٧) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ١١٠ - ١١٤، بتصرف، وانظر: السير الخيىث إلى الاستشهاد بالحديث للدكتور فجال ١/ ١٠٢.

الحديث أشد التحذير، وعد بعضهم الحديث الملحون كذباً على النبي ﷺ : قال الأصمعي^(١) : "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم، إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ : "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"^(٢) . لأنه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه^(٣) فقد كذبت عليه^(٤) .

أما ما زعموه من أن أحداً من أئمة النحو المتقدمين لم يحتج في كتبه بالحديث^(٥) . فذلك إن صح كما يقول الدكتور محمود فجال : فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، ف (سيبويه) مثلاً إذا ذهبنا نقرأ كتابة المسمى بـ (الكتاب) فلن نجد فيه كلاماً رفعه للنبي ﷺ ولا مرة واحدة، وفي (الكتاب) نصوص كثيرة توافق الأحاديث النبوية ... ولكن (سيبويه) لم يستشهد بها على أنها أحاديث من النبي ﷺ بل على أنها من كلام العرب .

قال (سيبويه) في كتابه^(٦) : "وأما قولهم : كل مولود يولد على الفطرة حتى

(١) الأصمعي : بفتح الألف، وسكون الصاد المهملة، وفتح الميم، وبالعين المهملة في آخره . هذه النسبة إلى الجد، وهو الإمام المشهور أبو سعيد عبد الملك بن قُريْب بن عُصر الباهلي الأصمعي، من أهل البصرة، أحد أئمة اللغة والنحو والغريب والأخبار، والملاحم والنوادر، أثنى عليه في السنة، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال ابن حجر في التقریب : صلوق سني . من مؤلفاته : اللغات، والنوادر، والنسب، وغريب الحديث، وغير ذلك، مات سنة ٢١٧هـ، وقيل قبل ذلك . له ترجمة في : اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ١ / ٧٠، والفهرست لابن النديم ص ٨٦، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١٤٤ / رقم ٣٨، وتقریب التهذيب ١ / ٦١٨ رقم ٤٢١٩، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢ / ٢٧٣، ونزهة الألباب في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص ١١٢، وإنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطي ٢ / ١٩٧، ولسان الميزان ٩ / ٤٩٢ رقم ١٥٤٩٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٨٤ .

(٣) المراد باللحن هنا : مخالفة صواب الإعراب، ويطلق أيضاً على النطق بكلمة على وجه لا يثبت عند العرب، وإن لم يكن خطأ في الإعراب، واستعمله في ذلك الفقهاء وأهل اللغة؛ كالنووي، والحريزي . أفاده فضيلة الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف - رحمه الله - على هامش تحقيقه لتدريب الراوي ٢ / ١٠٦ .

(٤) رواه ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١١٠-١١٤، والقاضي عياض في الإلماع ص ١٨٣-١٨٤، وذكره العراقي في فتح المغيث ٣ / ٥٣، والسخاوي في فتح المغيث ٢ / ٢٢٤، والسيوطي في التدريب ٢ / ١٠٦، والصنعاني في توضيح الأفكار ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ وقال عقبه : "قلت وإنما قال الأصمعي "أخاف" ولم يجزم، لأن من لم يعلم بالعربية، وإن لحن لم يكن متعمداً الكذب" انتهى . وانظر : بقية أقوال المحدثين في التحذير من اللحن في المصادر السابقة .

(٥) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢١، والسير الخثيث للدكتور فجال ١ / ٢٢ .

(٦) انظر : الكتاب لسيبويه ١ / ٣٩٦ .

يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه" (١) فانظر كيف جعله كلاماً صادراً من العرب الذين يحتج بكلامهم (٢).

يقول الدكتور محمود فجال : إن عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنه مرفوع للنبي ﷺ لا يعني أنهم لا يميزون الاستدلال به، وإنما يعني عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق، وهو علم رواية الحديث ودرايته، لأن تحصيله بحاجة إلى فراغ، وطول زمان، كما يعني عدم تعاطيهم إياه (٣).

أما (ابن مالك) فهو إمام فى الحديث بالإضافة إلى إمامته فى علم العربية، وهذا هو السبب الذى حدا به إلى الاستشهاد بالحديث .

قال (الصلاح الصفدى) : كان-ابن مالك-أمة فى الإطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عدلٌ إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عدلٌ إلى أشعار العرب (٤).

والقدامى لم يثيروا هذه القضية، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا - خطأ - أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به ثم حاولوا تعلل ذلك . إذاً فقد كان المتأخرون مخطئين فيما أدعوه من رفض النخبة القدامى الاستشهاد بالحديث وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضاً يرفضهم الاستشهاد بالحديث إنما ينهجون نهجهم . ونحن نحمل (ابن الضائع) و"أبا حيان" تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة فهما أول من روج لها، ونادى بها، وعنهما أخذها العلماء، دون تمحيص أو تحقيق ثقة فى حكمهما ... ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة، هو أن القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (نصوص

(١) الحديث بنحوه أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الجنائز، باب ما قيل فى أولاد المشركين ٣ / ٢٩٠ رقم ١٣٨٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة وحكم أطفال الكفار وأطفال المسلمين ٨ / ٤٥٨ رقم ٢٦٥٨ .

(٢) فهارس كتاب سيبويه للأستاذ محمد عبد الخالق ص ٧٦٢، وانظر : الحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص ١٠٩ .

(٣) الحديث النبوى فى النحو العربى ص ١١٠، ١٢٦ .

(٤) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ١ / ١٣٤، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص ١١٠، ١٢٦ .

فصحاء العرب) ثم حين جاء من بعدهم ودونوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخلصوا الحديث النبوي بنص مستقل، فلما جاء (ابن الضائع) و(أبو حيان) وغيرهما ولم يجدوا نصاً مستقلاً يعد الحديث من مصادر الاحتجاج، ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به، وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة، وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص، وتابعوهم من غير بحث.

ويؤيد هذا الافتراض أن (السيوطي) استنبط من قول صاحب (ثمار الصناعة) : (النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى - وكلام فصحاء العرب) أن النحاة لم يكونوا يستشهدون بالحديث، فعقب على ذلك بقوله : "فقصره عليهما، ولم يذكر الحديث" (١)

يقول الدكتور محمود فجال: "وهناك أسباب كثيرة تحمل على الشك في صحة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هناك من الدلائل ما يكاد يقطع - إن لم يكن يقطع فعلاً - أنهم كانوا يستشهدون به، وينون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معاً. ولهذا لا يسع الباحث المدقق أن يسلم بما ادعاه المتأخرون. وسنده في ذلك ما يأتي :

أولاً : أن الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب، ولهذا قال (الفيومي) بعد أن استشهد بحديث : "فأثنوا عليه شراً" على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر (٢) قال: "قد نقل هذا العدل الضابط، عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق من نقل أهل اللغة؛ فإنهم يكتفون في النقل عن واحد ولا يعرفون حاله (٣).

ثانياً : أن المحدثين الذين ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى شرطوا في الراوي أن يكون محيطاً بجميع دقائق اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى. على أن المجيزين الرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى، ولم يميزوا النقل بالمعنى إلا فيما لم يدون في الكتب وفي حالة الضرورة فقط (٤). وقد ثبت أن كثيراً من الرواة في الصدر

(١) الافتراح للسيوطي ١ / ١٣٤، وانظر : الحديث النبوي للدكتور فجال ص ١١١ .

(٢) لسان العرب ١٤ / ١٢٤، والقاموس المحيط ٤ / ٣٠٤ .

(٣) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ٢٠١ .

(٤) مجلة المجمع ٣ / ٢٠٤ .

الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية، ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف .

ثالثاً : أن كثيراً من الأحاديث دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدي رجال يمتنع بأقوالهم في العربية، فالتبديل على فرض ثبوته، إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه . فغايتة تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك^(١) .

رابعاً : أن اللغويين احتجوا بالحديث في اللغة، لأجل الاستدلال على معاني الكلمات العربية، وهو ما دفع (السهيلي) إلى أن يقول : "لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الإمام السيوطي^(٢) أ.هـ .

ويقول الدكتور صبحي الصالح معللاً عدم احتجاج أئمة النحو المتقدمين بالحديث قال: "فذلك إن صح - عائد إلى أن كتب الحديث لم تكن متوفرة لغير ذوى الاختصاص في ذلك الحين، ولولا ذلك لاقتصروا على الاستشهاد بها دون الأشعار، وقد تلافي المتأخرون هذا، فكانوا يحتجون دائماً بأحاديث رسول الله ﷺ في معجماتهم التي اشتملت على أنقى الألفاظ وأفصحها مصحوبة بشروحها وشواهداها، كما في "تهذيب" الأزهرى، و(صحيح) الجوهرى و(مقاييس) ابن فارس، و(فائق) الزمخشري وغيرهم^(٣) .

وفاقهم في ذلك كله (ابن مالك) وبلغ الذروة في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" فقد عقده للأحاديث التي يشكل أعرابها، وذكر لها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربى الصحيح^(٤) . بل إن (ابن الضائع) و(أبا حيان) وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الأحاديث وقد فطن إلى هذا (ابن الطيب الفاسي) فقال : "بل رأيت الاستشهاد

(١) انظر : خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبد القادر البغدادى ١ / ٦ .

(٢) أصول التفكير النحوى للدكتور على أبى المكارم ص ١٣٦-١٤١، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص ١١٢، ١١٣ .

(٣) علوم الحديث للدكتور صبحي الصالح ص ٣٣٢ .

(٤) انظر : الدراسة النحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك للدكتور محمود فجال في كتابه الحديث النبوى في النحو العربى ص ١٣٨-٣١٥، وانظر : دراسة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الكافى للرضى للدكتور محمود فجال في كتابه السير الخيىث ١ / ١١٩-٣٢٤، ٢ / ٣٢٥-٥٤٣ .

بالحديث في كلام أبى حيان نفسه مرات، ولا سيما في مسائل الصرف، إلا أنه لا يقر له عماد، فهو في كل حين في اجتهاد" (١).

ويقول الأستاذ سعيد الأفغانى : "وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذى راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التى لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازن فن الحديث العلمية الدقيقة" (٢).

ويمكننا أن نعد قرار مجمع اللغة العربية فى مصر قولاً معتمداً فى موضوع الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو. وهذا القرار هو : "إن العرب الذين يوثق بعريبتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع" (٣).

كما رأى المجمع الاحتجاج بأنواع من الأحاديث لا ينبغى الاختلاف بالاحتجاج بها فى اللغة، وهى : الأحاديث المدونة فى الصدر الأول، ككتب الأصول الستة فما قبلها، على أن يحتج بها على الوجه التالى :

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات.

ج- الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبى ﷺ ومعاهداته.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء (٤).

(١) تحرير الرواية فى تقرير الكفاية لأبى الطيب الفاسى ص ٩٦، وانظر: الحديث النبوى للدكتور فجال ص ١٠٦ .

(٢) أصول النحو ص ٤٩ وقارن بالحديث النبوى للدكتور فجال ص ١٢٣، والسنة النبوية فى مواجهة التحدى للدكتور أحمد عمر هاشم ص ١٢٢-١٢٣ .

(٣) نقل هذا القرار الأستاذ عباس حسن فى كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ص ٢٤، وانظر: الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص ١٣٠، والحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص ١٢٧-١٣٢ .

(٤) كالأئمة مالك والشافعى، ولذلك قال الإمام أحمد بن حنبل فى الشافعى : "إن كلامه فى اللغة حجة" انظر : الاقتراح للسيوطى ص ٢٤ .

ز- الأحاديث التي عرف من رجال روايتها أنهم لا يجوزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة^(١).

يقول الأستاذ جواد رياض بعد أن نقل قرار مجمع اللغة السابق : "ومن هنا؛ فإننا نستطيع أن نعتمد على الأحاديث الصحيحة اعتماداً كلياً في تأييد بعض قواعد النحو التي نطق بها رسول الله ﷺ، والتي توافق لغة من لغات العرب، حتى ولو خالفت رأى جمهور النحاة، لأن قول الرسول حجة في تصحيح أقوالنا كما هو حجة في تصحيح أعمالنا، وما ذكره هؤلاء من اللحن في الأحاديث الصحيحة لم يكن لحناً وإنما هو لغة من لغات العرب. مثل ما روى عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً، قال قتادة فقلنا فالأكلُ فقال : "ذَاكَ أَشْرٌ أَوْ أَخْبَثُ"^(٢).

وفي حديث آخر قال : "... فوالذي نفسي بيده إنهم لأخيرُ منهم"^(٣). وطبقاً لما هو معروف عند أهل اللغة، فإنهم ينكرون لفظ "أَشْرٌ" و"أَخِيرٌ" ويقولون الصواب (خير) و(شر) بدون ألف كما قال تعالى : ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾^(٤) وقال تعالى : ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(٥). ولكن لا يقبل إنكارهم فإن لفظ "أَشْرٌ" و"أَخِيرٌ" صحيح أيضاً، وهو عربى فصيح، وهو لغة من لغات العرب، وإن كانت قليلة الاستعمال، وبالتالي فلا يقبل إنكار هذه اللغة أو ردها ما دامت قد تكررت في الأحاديث الصحيحة، ويوجد لها نظائر مما لم يكن معروفاً عند اللغويين وجارياً على قواعدهم، لأن النحويين كما قال الإمام النووي لم يحيطوا إحاطة قطعية بجميع كلام العرب، ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيره من العرب كما هو معروف^(٦).

(١) مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً أخرجهما وراجعها محمد شوقي أمين، وإبراهيم التزى ص ٥، وانظر : أمثلة على كل ما سبق في الحديث النبوي للذكور الصباغ ص ١٣٣ - ١٣٥ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائماً ٧ / ٢١٣ رقم ٢٠٢٤

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينه ٨ / ٣١٥ رقم ٢٥٢٢ .

(٤) الآية ٢٤ من سورة الفرقان .

(٥) الآية ٣٤ من سورة الفرقان .

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم ٧ / ٢١٧ رقم ٢٠٢٤، ٨ / ٣١٣ رقم ٢٥٢٢ وانظر : مجلة الوعي الإسلامى، العدد ٣٧٥ لسنة ١٤١٧هـ، ص ٧٣ .

ومن هنا يتبين أن قول الرسول (أَشَرُّ) و (أَخَيْرُ) صحيح حتى ولو كان مخالفاً
لرأى جمهور النحاة، فالاحتجاج بالحديث الصحيح هو الأولى^(١).

وأخيراً : (لا تملك إلا أن نرد قضية الاحتجاج إلى معيار لا يخطئ أبداً، وهو معيار
الفصاحة والصفاء والسلامة من الفساد، فلا يحتج في الحديث، ولا في غيره، بمن لا بس
الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسربت الركة إلى لفظه مهما يسمو مقامه .
وكان هذا المعيار الدقيق كفيلاً - لو عرفه اللغويون المتقدمون في وقت مبكر - بإرساء
قواعد اللغة وأصول النحو على دعائم ثابتة قوية، وبقطف ثمار تلك الأصول في نتاج
نحوى غنى بالشواهد كنتاج ابن مالك، وابن هشام، من رجال النحو المتأخرين وأئمة
الأعلام^(٢) . ومنهجهم هو الأصل السديد الصحيح، وهو الذى أخذ به جمهور علماء
اللغة الذين امتلأت معجماتهم التى تركوها بالحديث، وكذلك كتب أئمة النحو
المقدمين؛ كابن فارس، وابن جنى، وابن برى، والسهلى، حتى قال ابن الطيب : " لا
نعلم أحد من علماء اللغة خالف هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان (٧٤٥هـ) فى
شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع (٦٨٠هـ) فى شرح الجمل، وتابعهما فى ذلك
الإمام السيوطى^(٣) . أ. هـ .

والحق ما قاله الإمام مالك لا ما قاله أبو حيان، وكلام ابن الضائع كلام ضائع^(٤) .
وما احتجوا به على منعهم للاحتجاج ظهر لك ضعفه، لأن ما تعللوا به ورد بصورة
أدق وأضبط من الذى احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر^(٥) . أ. هـ . والله أعلم .

(١) مجلة الوعى العدد السابق نفس الصفحة .

(٢) علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٣٣٣ .

(٣) أصول التفكير النحوى ١٣٦ - ١٤١ ، وانظر : الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٤) تحرير الرواية فى تقرير الكفاية ص ١٠١ ، وانظر : الحديث النبوى للدكتور محمود فجال ص ١٠٨ ، ١٠٩ .
وللاستزادة فى هذا الموضوع، انظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى .

(٥) راجع أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص ٤١ .

رابعاً : شبهة أن الوضع وكثرة المواضيع للحديث أضعفت الثقة بالسنة النبوية

استعراض الشبهة وأصحابها :

زعم أعداء السنة المطهرة من غلاة الشيعة، والمستشرقين، وأذيانهم من دعاة اللادينية، أن من آثار تأخر تدوين الحديث إلى ما بعد المائة الأولى من الهجرة، أن اتسعت أبواب الرواية وفاضت أنهار الوضع بغير ضابط ولا قيد - منذ فتنة عثمان بن عفان رضي الله عنه حتى لقد بلغ ما روى من الأحاديث الموضوعية عشرات الألوف لا يزال كثير منها منبثاً بين تضاعيف الكتب المنتشرة بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، مما يجعل الثقة بصحة الأحاديث ضعيفة، ويجعل المرء لا يطمئن إلى السنة النبوية من حيث ورودها^(١).

هذه هي خلاصة شبهتهم التي طعنوا بها في حجية السنة المطهرة، وفي مسدريتها التشريعية، كما طعنوا بها في عدالة حملة الإسلام من أهل القرون الثلاثة الفاضلة الذين شهد لهم المصطفى صلى الله عليه وسلم بالخيرية من صحابته الكرام رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان من أئمة المسلمين من المحدثين والفقهاء.

فطعنوا بهذه الشبهة في حجية السنة حيث ذهب الصنم الأكبر للمستشرقين جولد تسيهر إلى (أن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول والثاني، وأنه ليس صحيحاً ما يقال أنه وثيقة

(١) أضواء على السنة محمود أبو رية ص ١٨، ٢٦٨، وانظر له قصة الحديث الحمدي ص ٤٩ - ٥٦ وشيخ المضيرة ص ٢١٨، وانظر الأضواء القرآنية للسيد صالح أبو بكر ١/ ٣٥، ومجلة المنار المجلد ٩ / ٥١٦ - ٥١٧، والصلاة لمحمد نجيب ص ١١ - ١٤، وفجر الإسلام ٢١٠، ٢١١، وضحي الإسلام ٢ / ١٢٣ كلاهما لأحمد أمين، ودليل المسلم الحزين لحسين أحمد أمين ص ٤٥ وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص ٩٨، ونحو تطوير التشريع الإسلامي لعبد الله النعيم ص ٤٤ - ٥٠، والأصطلح العظيمان ٢١٨، والسنة ودورها في الفقه الجديد كلاهما لجمال البنا ص ١٢، ٩٠، ٩١، ١٠٩، ١٦١، ٢٦٢، وحقيقة الحجاب وحجية الحديث لسعيد العشماوي ص ٨٤، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص ١١١، ١١٣، ٢٩٠، ٤٢٧، وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين كلاهما لإسماعيل منصور ص ٤٧١، والخدعة رحلت من السنة إلى الشيعة لصالح الورداني ص ٨١، وتأملات في الحديث زكريا عباس داود ص ١٣١ - ١٦٤ والإمام الشافعي لنصر أبو زيد ٩٧، ٩٨، والسلطة في الإسلام لعبد الجواد ياسين ٢٣٦ - ٢٥٨، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص ٤٨٩ - ٥١٤، ودراسة الكتب المقدسة لموريس بوكاي ١٣، ١٥٦، ١٥٨، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٢، وخمسون ومائة صحابي مختلق لمرتضى العسكري ١ / ٥٠، ٥١ .

للإسلام فى عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جمهور الإسلام فى عصر النضوج، وتابعه على ذلك سائر المستشرقين^(١)، وذولهم من دعاة الفتنة، وأدعياء العلم فى أمتنا الإسلامية؛ مثل أحمد صبحى منصور القائل : "بدلاً من أن يعكف المسلمون على القرآن ومنهج العلى فإنهم أضاعوا قروناً فى تأليف الروايات والاختلاف حولها، وفى تأليف الخرافات والبحث عنها"^(٢).

ويقول أيضاً : "... لأن تلك الروايات التى كانت تعبر عن عصور السابقين وثقافتهم أصبحت فى عصرنا تسمى للإسلام، علاوة على أنها أكاذيب ما أنزل الله بها من سلطان^(٣)، فتأمل هل هناك فرق فى المعنى بين ما قاله أحمد صبحى وجولدتسيهر!!

ومن أسباب وضع الحديث طعن أعداء الإسلام فى عدالة حمل الإسلام من صحابة رسول الله ﷺ وأئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين.

١- فاتهموا الصحابة العدول الثقات ﷺ بالكذب على رسول الله ﷺ، وأنهم كانوا يكذب بعضهم بعضاً، وأنهم تسارعوا على الخلافة وانقسموا شيعاً وأحزاباً وأخذ كل حزب يدعم موقفه بحديث يضعه على النبى ﷺ، واشتد ذلك الأمر فى العصر الأموى، والعباسى حيث تحولت تلك الأكاذيب إلى أحاديث، وتم تدوينها فى العصر العباسى ضمن كتب الحديث (الصحيح)^(٤).

٢- واتهموا أئمة المسلمين الثقات من المحدثين والفقهاء بأنهم نافقوا الحكام والسلاطين، وكانوا لهم جنوداً واخترعوا لهم من الأحاديث ما يثبت ملكهم وسلطانهم، وعلى دربهم صار علماء المسلمين إلى يومنا هذا. وفى ذلك يقول نيازى عز الدين : "السلطان^(٥) كان يستخلم الأحاديث، وعلماء الحديث، ورجال الدين

(١) سبق تفصيل ذلك والرء عليه فى شبهة التأخر فى تدوين السنة ص ٣٤٩-٣٥٩ .

(٢) مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٣٠ ص ٥٠ .

(٣) انظر : مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٦، وكرر هذا الكلام إجمالاً فى كتبه الآتية : حد الردة ص ٥، ٨٩، والمسلم العاصى ص ٩، ٨، وعذاب القبر ص ٦، ٥، ولا ناسخ ولا منسوخ ص ١٠، وانظر السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١١ .

(٤) قاله أحمد صبحى فى كتابه الحسبة ص ١٠، ٣٩، وانظر مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٥، والصلاة فى القرآن ص ٥٧، ٥٦، وانظر: الحديث فى الإسلام للمستشرق الفريد غيوم ص ٢٠-٣٠ نقلاً عن منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتور عزى على طه ص ٥٧، ٥٨ .

(٥) المراد بالسلطان فى نظر المؤلف هو معاوية بن أبى سفيان ﷺ، وصرح بذلك فى كتابه دين السلطان ص ٣٤، ٤١، ٧٩٥ .

أصلاً من أجل إقناع الشعب الذى هو الرأى العام عنده بوجهة نظره دائماً، فكل هؤلاء كانوا يعملون للسلطان بأجر موضوع يقابل خدماتهم المطلوبة، فعليهم تنفيذ الأوامر (لذلك سميناهم فى هذا الكتاب بجنود السلطان؛ لأنهم يتلقون الأوامر وعليهم الطاعة الدائمة لتلك الأوامر مهما كانت)^(١) ويقول فى موضع آخر: "وجنود السلطان استخدموا الأحاديث التى وضعوها ظلماً باسم الرسول ﷺ؛ ليتوصل السلطان إلى ما يريد من إخضاع الشعب بأقل تكاليف ممكنة"^(٢).

وهذا الكذب ترديد لما قاله قديماً جولد تسيهر فى العقيدة والشريعة فى الإسلام قائلاً: "ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول ﷺ أو هى من عمل رجال الإسلام القدماى ... فالحق أن كل فكرة، وكل حزب وكل صاحب مذهب يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له فى الرأى يسلك أيضاً هذا الطريق ومن ذلك لا يوجد فى دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بمحدث أو بجملة من الأحاديث، ظاهرها لا تشوبه أى شائبة"^(٣).

ونفس هذا الكذب ردهه حسين أحمد أمين فى كتابه دليل المسلم الحزين قائلاً: ومن ثم فقد لجأ الفقهاء والعلماء إلى تأييد كل رأى يرونه صالحاً ومرغوباً فيه بمحدث يرفعونه إلى النبى ﷺ^(٤).

وردهه أحمد أمين فى فجر الإسلام قائلاً: "فلا تكاد ترى فرعاً فقهياً مختلفاً فيه إلا وحديث يؤيد هذا وحديث يؤيد ذلك"^(٥).

وردهه أحمد صبحى مؤيداً فى ذلك أحمد أمين قائلاً فى دفاعه عن حل زواج المتعة:

(١) دين السلطان ص ٦٢ .

(٢) دين السلطان ص ٩٢ وراجع من نفس المصدر ص ١٠، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٥٣، ١٥٤، وانظر : إنذار من السماء ص ١٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ٦٩٥، ٧١٥ . كلاهما ليازى عز الدين . وانظر : وعاظ السلاطين للدكتور على الوردى ص ١٥-٢٦٢ .

(٣) العقيدة والشريعة ص ٤٩، ٥٠، وانظر : له دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص ٥١١، ٥٢١ . وانظر : أصول الفقه المحمدى لشاغت ترجمة الصديق بشير نقلاً عن المرجع السابق العدد ١١ ص ٦٨٩ . راجع : منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتور عزيزة على طه ص ٦٤ وما بعدها .

(٤) دليل المسلم الحزين ص ٤٥ .

(٥) فجر الإسلام ص ٢١٤ .

"وذلك يذكرنا بما قاله العلامة أحمد أمين فى كتابة فجر الإسلام . "أن الخلافات
الفقهية كانت من أهم أسباب اختراع الأحاديث" (١) .

ويقول أيضاً : "إن كل ما كتبه الأئمة السابقون (يعنى ما دونوه فى كتب السنة
المطهرة) ليس ديناً وإنما هو فكر دينى يقبل الخطأ والصواب" (٢) .

وردد ذلك من غلاة الشيعة على الشهرستانى فى كتابه (منع تدوين الحديث أسباب
ونتائج) قائلاً : "السنة المتداولة اليوم ليست سنة الرسول بل هى سنة الرجال فى كم
ضخم من أبوابها ومفرداتها" (٣) وفى موضع آخر : يصف السنة المطهرة بأنها "فقه
الرجال" (٤) .

(١) مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٤ ص ٢٣ .

(٢) انظر : مجلة روزاليوسف العدد ٣٥٦٣ ص ٣٦، وقارن شيخ المضيرة لمحمود أبو ريه ص ١٧٠، والإمام الشافعى
وتأسيس الأيدلوجية الوسطية للدكتور نصر أبو زيد ص ٩٨، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢٦٠،
 وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص ٩٨، ٩٩ وغيرهم .

(٣) منع تدوين الحديث ص ٣٠٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٣٠ .

الجواب على شبهة أن الوضع وكثرة الوضاعين للسنة أضعفت الثقة بالسنة الشريفة

تمهيد :

صحيح : أنه كان هناك وضاعون وكذابون لفقوا أقوالاً، ونسبوا إلى رسول الله ﷺ . ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة التي تخيلها أصحاب هذه الشبهة، وأثاروا بها الوسواس في النفوس، وقد جهلوا أو تجاهلوا الحقائق التي سادت الحياة الإسلامية فيما يتعلق بالسنة النبوية . فقد كان إلى جانب ذلك عدد وفير من الرواة الثقات المتقنين العدول، وعدد وفير من العلماء الذين أحاطوا حديث رسول الله ﷺ بسياسج قوى يعسر على الأفاكين اختراقه .

واستطاع هؤلاء المحدثون بسعة إطلاعهم، ونفاذ بصيرتهم، وجدهم واجتهادهم ومشايرتهم أن يعرفوا الوضاعين، وأن يقفوا على نواياهم ودوافعهم، وأن يضعوا أصابعهم على كل ما نسب إلى رسول الله ﷺ على سبيل الوضع والكذب والافتراء .
فهؤلاء الوضاعون لم يترك لهم الحبل على الغارب يعثون في الحديث النبوي كما يشاؤون، ولم يترك لهم المجال لأن يندسوا بين رواة الأحاديث النبوية الثقات العدول دون أن يعرفوا .

فقد أدرك العلماء الثقات من المحدثين هذا الاتجاه عند الوضاعين فضربوا عليهم حصار فكرياً، وعلمياً، وعملياً، وميزوهم، وكشفوهم، وكشفوا أساليبهم، وأهدافهم، ودوافعهم، وذكروهم فرداً فرداً وبينوا حكم الدين في كل منهم^(١)، كما استعدوا عليهم الحكام والأمراء بمنعهم من التحديث، كما ميزوا الصحيح والضعيف والموضوع فدون كل على حده، وتلك مزية للسنة لم يصل إليها أى علم من العلوم، إلا أن أعداء الإسلام استطاعوا أن يصوروا هذه المزية على أنها عيب!!! بزعمهم أن الموضوع يوجد في السنة بلا تمييز^(٢) .

وإذا كان العلماء قديماً وحديثاً اتسعت مباحثهم في التعريف بالحديث الموضوع، وبدايته، وأسبابه، وحكم روايته، وضوابط معرفته، وأشهر المصنفات فيه، وكتبوا في

(١) مؤتمر السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة بحث الشيخ عز الدين التميمي ٢ / ٥٦٩ - ٥٧٠ .

(٢) السنة النبوية . مكاتبتها . لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص ٥٤ .

ذلك ما يفى بالغاية - حتى يصح أن يقال : لم يدع الكاتبون زيادة لمستزيد فيه، فلنذكر خلاصة بعض تلك المباحث ففيها بيان جهود علماء الحديث في مقاومة حركة الوضع والوضاعين، وهتك سترهم، حتى خرجت السنة النبوية المطهرة سالمة من تحريفهم وإفكهم. فإلى بيان ذلك.

التعريف بالحديث الموضوع لغة واصطلاحاً :

الموضوع لغة : اسم مفعول، مأخوذ من وضع الشيء يضعه وضعاً، إذا حطه وأسقطه. أو مأخوذ من الضعة، وهي الانحطاط في الرتبة ويأتى (وضع) لمعان عدة، منها : الإسقاط، كوضع الجنازة عنه أى أسقطها وكوضع الأمر، أو الشيء عن كاهله، أى أسقطه. ويأتى بمعنى الترك، ومنه : إبل موضوعة، أى متروكة في المرعى. ويأتى بمعنى الافتراء والاختلاف كوضع هذه القصة، أى : اختلقها وافتراها. والأحاديث الموضوعية : المختلقة^(١).

والموضوع في اصطلاح المحدثين : هو الحديث الكذب، المختلق، المصنوع فهو مما نسب إلى النبي ﷺ كذباً واختلاقاً، مما لم يقله أو يفعله أو يقره، فالمناسبة بين المعنى اللغوي، والاصطلاحى ظاهرة؛ لأن الموضوع فيه معنى السقوط، وفيه انحطاط في رتبته عن غيره، وفيه معنى التوليد وإيجاد ما لم يكن موجوداً^(٢).

وتسمية الكلام (الموضوع) : حديثاً، لا مانع منها، فهو حديث بالنظر إلى المعنى اللغوي، كما أشار إليه الحافظ السخاوي في فاتحة كتابه المقاصد الحسنة بقوله : ولاحظت في تسميتها أحاديث - المعنى اللغوي -^(٣)، وهو أيضاً (حديث) بحسب زعم واضعه، وبالنظر إلى ظاهر الأمر قبل البحث والكشف له، وإن كان اصطلاحاً ليس بحديث.

ويشهد لتسمية الكلام المكذوب (حديثاً) قوله ﷺ : "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"^(٤)، ففي هذا الحديث سمى النبي ﷺ، الكلام المكذوب

(١) لسان العرب ٨ / ٣٩٦، ٣٩٧، والقاموس المحيط ٣ / ٩١، ٩٢ .

(٢) انظر : تدريب الراوي ١ / ٢٧٤، وفتح المغيث للسخاوي ١ / ٢٧٤، وتوضيح الأفكار ٢ / ٦٨، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١ / ٥ .

(٣) المقاصد الحسنة ص ٣ .

(٤) سبق تفريجه ص ٤٠ .

(حديثاً) .

والحديث الموضوع : تارة يكون كلاماً يخترعه الكذاب من عند نفسه، ثم يضيفه إلى رسول الله ﷺ، وهو أكثر الأحاديث الموضوعة .

وتارة يأخذ الواضع كلام غيره كبعض كلمات السلف الصالح من الصحابة والتابعين، أو بعض كلمات الحكماء، أو بعض الأخبار الإسرائيلية، أو غير ذلك، ثم ينسبه للرسول ﷺ .

وتارة يأخذ الواضع حديثاً ضعيف الإسناد، فيركب عليه إسناداً صحيحاً ليروج ويقل . وتارة ينسب الكلام المستقيم ككلام بعض الصحابة أو غيرهم إلى النبي ﷺ خطأ وغلطاً، فيقال فيه أيضاً : حديث موضوع^(١) .

بداية الوضع في الحديث وبراءة الصحابة ﷺ منه :

اختلف العلماء في بداية ظهور الوضع في الحديث إلى قولين :

١ - القول الأول : ذهب إلى أن بدايته في عهد النبوة المباركة، وبه قال الدكتور صلاح الدين الأدلي^(٢)، والدكتور فاروق حمادة^(٣)، واستدلوا على ذلك بما روى عن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٤) قال: جاء رجل إلى قوم في جانب المدينة فقال : إن رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم برأيي فيكم، في كذا وكذا. وقد كان خطب امرأة منهم في الجاهلية، فأبوا أن يزوجه، فبعث القوم إلى النبي ﷺ يسألونه، فقال : "كذب عدو الله". ثم أرسل رجلاً فقال : "إن أنت وجدته ميتاً فأحرقه" فوجده قد لدغ فمات، فحرقه، فعند ذلك قال النبي ﷺ: "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"^(٥).

(١) لمحات من تاريخ السنة ص ٨٠، ٨١ وانظر : تفصيل ذلك في الموضوعات لابن الجوزي ١ / ٣٥، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١ / ١٥-١٦ .

(٢) منهج نقد المتن عند علماء الحديث ص ٤٠، ٤١ .

(٣) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص ٢٧١ - ٢٧٣ .

(٤) بُرَيْدَةُ هُوَ : بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ، صحابي جليل له ترجمة في : الاستيعاب ١ / ١٨٥ رقم ٢١٧، وتاريخ الصحابة ص ٤٣ رقم ١٠٨، ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٨ رقم ٤١٤، واسد الغابة ١ / ٣٦٧ رقم ٣٩٨، والإصابة ١ / ١٤٦ رقم ٦٣٢ .

(٥) أخرجه ابن عدى في الكامل ٤ / ١٣٧١، ونقله عنه ابن الجوزي في مقدمة كتابه (الموضوعات) ١ / ٥٥، ٥٦ من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفي إسناده بروايته عند ابن عدى، وروايته عند ابن الجوزي (صالح بن حيان القرشي) اتفقت كلمة المحدثين النقاد على تضعيفه وجرحه، كما تراه في ترجمته في : تهذيب التهذيب ٤ / ٣٨٦، وتقريب التهذيب ١ / ٤٢٧ رقم ٢٨٦٢، والجرح والتعديل ٤ / ٣٩٨ رقم ١٧٣٩، والجروحين لابن حبان ١ / ٣٦٥، -

٢- القول الثاني : ذهب إلى أن بداية الوضع في الحديث، كانت باندلاع الفتنة التي أشعل فتيلها أقوام من الحاقدين على الإسلام، ويعتبر الدكتور السباعي سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزايد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية بعد أن اتخذ الخلاف بين عليٍّ ومعاوية -رضي الله عنهما- شكلاً حريماً سالت به دماء وأزهقت منه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة^(١). وربما بدأ قبل ذلك، في الفتنة التي كانت زمن عثمان رضي الله عنه، هذا إذا اعتبرناها الفتنة المذكورة في خبر ابن سيرين، والتي جعلها بداية لطلب الإسناد.

وأياً كانت بداية الوضع في الحديث "زمن النبوة المباركة" أو "زمن الفتنة" فلا يمكن أن يكون الوضع في الحديث وقع من صحابة رسول الله ﷺ العدول الثقات المعروفين بالخيرية، والتقوى، والبر والصلاح، والذين يدور عليهم نقل الحديث.

وعلى فرض صحة الروايات التي تشير إلى أن بداية الوضع زمن النبوة المباركة. فليس فيها ما يشكك في صدق الصحابة، ولا ما يطعن في عدالتهم، إذ كان معهم منافقون، وهم الذين كانت تصدر منهم أعمال النفاق، فلا يبعد أن يكون الرجل الوارد في تلك الروايات واحد من المنافقين، وبذلك قال الدكتور صلاح الدين الأديلي^(٢)، والدكتور فاروق حمادة^(٣) دفاعاً عن تهمة الصحابة بالكذب عليه ﷺ في

«الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٣٥ رقم ٣١١، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ١٧٠ وترجم له الحافظ الذهبي في الميزان ٢/٢٩٢ فذكر من منكراته هذا الحديث نفسه، وقال : رواه كله صاحب (الصارم المسلول) ص ١٦٩ من طريق البغوي عن يحيى الحماني عن علي بن مسهر وصححه، ولم يصح بوجه. والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ٣/ ٥٩ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وفي إسناده عطاء بن السائب الكوفي وقد اختلط كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ١٤٥، وقد نص الطبراني أن هذا الحديث لم يروه عن عطاء إلا وهيب بن خالد، وقد ذكر أبو داود أنه سمع منه بعد اختلاطه. انظر : نهاية الغتباط ص ٢٤١ رقم ٧١، وفي تهذيب التهذيب ٧/ ٢٠٣ رقم ٣٨٥ رواية وهيب عنه في جملة ما يدخل في الاختلاط، هذا وقد تتبع الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة هذا الحديث برواياته المتعددة في كتابه "لحات من تاريخ السنة" تحت عنوان "بطلان الأحاديث الدالة على وجود الكذب على النبي ﷺ في حياته ص ٥٦ - ٦٥، وقال : وأما الحديث الذي جاء في سبب ورود حديث "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، فهو حديث منكر لا يصح الالتفات إليه ولا التعويل عليه، انظر : لحات من تاريخ السنة ص ٥٦

(١) السنة ومكانتها للدكتور السباعي ص ٧٥، ومن ذهب إلى القول الثاني الدكتور همام سعيد في كتابه الفكر المنهجي عند الحديثين ص ٥١، والدكتور أبو لبابة في كتابه أصول علم الحديث ص ٨٩-٩١، والأستاذ أبو غدة في كتابه لحات من تاريخ السنة ص ٧٣ - ٧٦ وغيرهم.

(٢) منهج نقد المتن عند علماء الحديث ص ٤١.

(٣) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص ٢٧٣، وسبقهم إلى ذلك الإمام ابن حزم في كتابه الإحكام في-

زمانه، وهما من أصحاب القول الأول أن بداية الوضع زمن النبوة المباركة .

أما ما زعمه غلاة الشيعة والمستشرقون ودعاة اللادينية : أن بداية الوضع كانت في زمن النبي ﷺ ووقعت من صحابته الكرام، واستدلّاهم على ذلك بالروايات السابقة^(١) . وغيرها مما جاء فيها تخطئة بعض الصحابة لبعضهم، واستشهادهم بذلك على أنهم كانوا يشكون في صدق بعضهم بعضاً .

فهذا لا يقوله إلا قوم امتلأت قلوبهم حقداً وبغضاً على من اختارهم واصطفاهم ربهم ﷻ لصحة نبية ﷺ وتبليغ رسالته إلى الخلق كافة .

يقول الدكتور أبو لبابة حسين : "لا يختلف منصفان في أن العصر الأول للإسلام يعد أنظف العصور وأسلمها من حيث استقامة المجتمع وتوفيق رجاله وصلاتهم ولا غرو، فإن جلّ القيادات كانت من الصحابة^(٢)، كما أن التربية القرآنية التي غرسها ﷺ في صحبه، وتعهدها بالرعاية كانت عاملاً فعالاً في تطهير نفوس الأصحاب مما يطرأ عادة على القلوب والنفوس من أهواء ورغائب تكون مدعاة للكذب والافتراء، ولا سيما القرآن الكريم يتوعد الكاذبين بأشد الوعيد، ويصف الكذب بأنه ظلم قال تعالى : ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ﴾^(٣)، ﴿قُلْ إِنْ

سمباحث المرسل فصل (ليس كل من أدرك النبي ﷺ ورآه صحابياً ٢ / ٢١٨ . فبعد أن روى الحديث السابق من رواية بريدة ﷺ وفي إسناده أيضاً "صالح بن حيّان القرشي"، قال ابن حزم : فهذا من كان في عصره ﷺ يكذب عليه كما ترى فلا يقبل إلا من سمى وعرف فضله، وقبل ذكره للحديث قال : "وقد كان في المدينة في عصره عليه السلام منافقون بنص القرآن، وكان بها أيضاً من لا ترضى حاله "كهيت" المخنث الذي أمر عليه السلام بنفيه، والحكم ابن أبي العاص الطريد وغيرهما، فليس هؤلاء ممن يقع عليهم اسم الصحابة أ.هـ. وهذا الذي قاله الإمام ابن حزم قبل روايته لحديث بريدة يؤكد حمله تلك الرواية على رجل من المنافقين، لا على أحد من الصحابة العلول النقات . ومن العجب أن محمود أبو رية استشهد برواية ابن حزم ولم ينقل كلامه السابق . انظر : أضواء على السنة ص ٦٥، وتابعه على ذلك من الشيعة زكريا عباس داود في كتابه تأملات في الحديث ص ١٢٣، كما لم يلتفت الأستاذ أبو غدة -رحمه الله- إلى أن ابن حزم حمل رواية بريدة على رجل من المنافقين ، فغلط الأستاذ أبو غدة الإمام ابن حزم ظناً منه أنه اعتد بصحة الحديث عندما ذكره في موضعين من كتابه . انظر : لمحات من تاريخ وعلوم الحديث للأستاذ أبو غدة ص ٥٨ هامش .

(١) انظر : أضواء على السنة ص ٦٥، والسنة ودورها في الفقه الجديد ص ١٣٩، وإنذار من السماء ص ٧٠٠، ٧٠١، ودين السلطان ص ٢٥٨، ٣٢٥، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٩٤، ٤٢٨، وفجر الإسلام ص ٢١١، ومعالم المدرستين المجلد ١ / ٤٣٥، والنص والاجتهاد عبد الحسين شرف الدين ص ٣٣٥، وتأملات في الحديث عند السنة والشيعة زكريا داود ص ١٢٦، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ ص ٥٣٩ .

(٢) أصول علم الحديث للدكتور أبو لبابة ص ٨٩، وراجع: ما سبق في الجواب عن شبهة نهى الصحابة عن الإكثار من الرواية اتهم من أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- للصحابة بالكذب ص ٣٤٣-٣٤٥ .

(٣) الآية ٣٢ من سورة الزمر .

الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ» (١).

وكيف يكذبون! وقد اشتهر وأعلن فيهم وتواتر عنهم قوله ﷺ : "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (٢) وكيف نتصور وصفهم بالكذب وعشرات من الآيات القرآنية، وعشرات أخرى من الأحاديث النبوية تركيهم وتصفهم بالصدق، والإخلاص، والتقوى؟!!

بل إنه كما يقول الدكتور السباعي - رحمه الله - : "ليس من السهل علينا أن نتصور صحابة رسول الله ﷺ الذين فلدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم وهجروا في سبيل الإسلام أو طانهم وأقرباءهم، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم : ليس من السهل أن نتصور هؤلاء الأصحاب يقدمون على الكذب على رسول الله ﷺ مهما كانت الدواعي إلى ذلك" (٣) ... ولقد دلنا تاريخ الصحابة في حياة الرسول وبعده، أنهم كانوا على خشية من الله وتقى يمنعه من الافتراء على الله ورسوله، وكانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامها، والذب عنها، وإبلاغها إلى الناس، كما تلقوها عن رسوله يتحملون في سبيل ذلك كل تضحية ويخاصمون كل أمير أو خليفة أو أى رجل يرون فيه انحرافاً عن دين الله ﷻ لا يخشون لوماً ، ولا موتاً ، ولا أذى، ولا اضطهاداً.

نماذج من جراءة الصحابة في حفظ الشريعة :

١ - فهذا الفاروق عمر رضي الله عنه الذى تهابه أعتى الإمبراطوريات ويخاف سطوته العادلة أشجع الرجال، تقف في وجهه امرأة لتقول له : لا، وذلك حين دعا إلى أمر رأته فيه هذه المرأة مخالفة لتعاليم القرآن، فقد خطب الناس يوماً فقال : "أيها الناس لا تغالوا في مهوور النساء لو كان ذلك مكراً عند الله لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ . فتتصدى له امرأة على مسمع من الصحابة فتقول له : "يا أمير المؤمنين! كتاب الله ﷻ أحق أن يتبع أو قولك؟ قال : بل كتاب الله ﷻ، فما ذلك؟ قالت نهيت الناس أن يغالوا في صدق النساء والله ﷻ يقول في كتابه العزيز : ﴿وَعَاثِيَهُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ (٤) فقال عمر : كل أحد أفقه من عمر، مرتين أو ثلاثاً ثم رجع إلى

(١) الآية ٦٩ من سورة يونس.

(٢) سبق تفريجه ص ٢٨٤ .

(٣) قارن بالإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ص ٩٤ .

(٤) جزء من الآية ٢٠ من سورة النساء.

المنبر فقال للناس : إني نهيتكم أن تغالوا في صدق النساء ألا فليفعل كل رجل في ماله ما بدا له (١) .

٢- ويذهب أبو بكر رضي الله عنه إلى محاربة الممتنعين عن أداء الزكاة فيعارضه عمر طالما أن نصاً نبوياً يمنع دماء من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وهو قوله ﷺ "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله"، فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ، لقاتلتهم على منعه فقال عمر بن الخطاب : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله ﷻ قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه حق" (٢) .

٣- وهذا على بن أبي طالب رضي الله عنه يعارض عمر رضي الله عنه في همه برجم امرأة ولدت لستة أشهر، فقال له عليّ : ليس ذاك لك : إن الله ﷻ يقول في كتابه ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (٣) فقد يكون في البطن ستة أشهر، والرضاع أربعة وعشرين شهراً فذلك تمام ما قال الله : ثلاثون شهراً، فحلى عنها عمر" (٤) .

٤- وهذا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ينكر على مروان بن الحكم والى المدينة تقديم الخطبة على صلاة العيد مبيناً أنه عمل مخالف للسنة النبوية (٥) .

٥- وها هو ابن عمر - كما يروى لنا الذهبي في "تذكرة الحفاظ" يقوم-

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه باب ما جاء في الصداق ١/ ١٦٦، ١٦٧ رقم ٥٩٨ وأخرجه أبو يعلى في مسنده وفيه "كل الناس أفتة من عمر"، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ٢٨٤ : فيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق .

(٢) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب استنابة المرتدين، باب قتل من أبي قبول الفرائض ١٢/ ٢٨٨ رقم ٦٩٢٤، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ١/ ٢٣٢ رقم ٣٢، واللفظ له .

(٣) جزء من الآية ١٥ من سورة الأحقاف .

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في سننه، باب المرأة تلد لستة أشهر ٢/ ٦٦ رقم ٢٠٧٤ .

(٥) قصة الحديث أخرجه (بشرح فتح الباري) كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ٢/ ٥٢٠ رقم ٩٥٦، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ١/ ٢٩٦ رقم ٧٨، ٧٩، وانظر : إنكار كعب بن عجرة رضي الله عنه على عبد الرحمن ابن أم الحكم خطبته يوم الجمعة قاعداً قائلاً : "انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعداً وقال الله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ هـ الآية ١١ من سورة الجمعة، والحديث أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الجمعة باب قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ ٣/ ٤١٦ رقم ٨٦٤ .

والحجاج^(١) يخطب فيقول : أى ابن عمر متكلماً عن الحجاج : عدو الله استحل حرم الله وخرب بيت الله وقتل أولياء الله، وروى الذهبى أن الحجاج خطب فقال : إن ابن الزبير بدل كلام الله، فقال ابن عمر: كذبت لم يكن ابن الزبير يستطيع أن يبدل كلام الله ولا أنت، قال الحجاج : إنك شيخ قد خرفت أقعد. قال ابن عمر : أما إنك لو عدت عدت^(٢).

مثل هذه الأخبار، ومئات أمثالها قد استفاضت بها كتب التاريخ، وهى تدل دلالة قاطعة على ما كان عليه الصحابة من الشجاعة، والأمانة، والجرأة فى الحق، والتفانى فى الدفاع عنه، بحيث يستحيل أن يكذبوا على رسول الله ﷺ اتباعاً لهوى أو رغبة فى دنيا، إذ لا يكذب إلا الجبان، كما يستحيل عليهم أن يسكنوا عمن يكذب على رسول الله ﷺ وهم الذين لا يسكنون عن اجتهاد خاطئ يذهب إليه بعضهم بعد فكر وإمعان نظر. وهذا غاية ما يكون بينهم من خلاف فقهى لا يتعدى اختلاف وجهات النظر فى أمر دينى وكل منهم يطلب الحق وينشده^(٣).

وما يرد من ألفاظ التكذيب على ألسنة بعضهم، فإنما هو تخطئة بعضهم لبعض، وبيان ما وقع فيه بعضهم من وهَم الكلام.

والكذب بهذا المعنى لا يعصم منه أحد، لا من الصحابة، ولا ممن دونهم، وقد جاءت كلمة "الكذب" فى أحاديث كثيرة بمعنى الخطأ، من ذلك : قول النبى ﷺ : كذب من قال ذلك^(٤) فى الرد على من ظن أن عامر بن الأكوع^(٥) : "قتل نفسه فى غزوة خيبر حيث أصابه سيفه ، وهو يبارز "مرحبا" ملك اليهود وقوله ﷺ : "كذب

(١) الحجاج : هو الحجاج ابن يوسف بن أبى عقيل الثقفى، الأمير، المشهور، الظالم، المبير، وقع ذكره وكلامه فى الصحيحين وغيرهما، وليس بأهل بأن يروى عنه، ولى إمرة العراق عشرين سنة، مات سنة ٩٥ هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ١٩٠ رقم ١١٤٤، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٩ رقم ١٤٩، والجرح والتعديل ٣/ ١٦٨ رقم ٧١٧، والكاشف ١/ ٣١٣ رقم ٩٤٦، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤٣ رقم ١١٧، ولسان الميزان ٢/ ٣٣٣ رقم ٢٣٥١.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧، ٣٩.

(٣) السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٧٦ - ٧٨ بتصرف.

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر ٦/ ٤٠٤ رقم ١٨٠٢، وباب غزوة ذى قرر وغيرها ٦/ ٤١٩ رقم ١٨٠٧.

(٥) عامر بن الأكوع : صحابى جليل له ترجمة فى : الاستيعاب ٢/ ٧٨٥ رقم ١٣١٧، واسد الغابة ٣/ ١١٤ رقم ٢٦٨٠، وتجرید أسماء الصحابة ١/ ٢٨٣، والإصابة ٣/ ٣٥٠ رقمى ٣٦٤، ٣٩٣.

أبو السنابل^(١)، ليس كما قال، قد حلت فانكحى". وذلك فى الرد على أبى السنابل الذى قال لسبيعة بنت الحارث^(٢)، وقد وضعت حملها بعد وفاة زوجها بأيام : إنك لا تحلين حتى تمكثى أربعة أشهر وعشرًا. فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : "كذب أبو السنابل، ليس كما قال"^(٣).

وعلى نحو هذا الاستعمال لكلمة "كذب" جاء استعمال الصحابة لها، كقول ابن عباس - رضى الله عنهما - عن نوف البكالى^(٤) : "كذب نَوْف" عندما قال صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل، وإنما موسى آخر - ونوف من الصالحين العباد، ومقصود ابن عباس : اخطأ نوف^(٥).

ومنه قول عبادة بن الصامت رضي الله عنه : "كذب أبو محمد" حيث قال : "الوتر واجب" ومنه قول عائشة - رضى الله عنها - لما بلغها أن أبا هريرة يحدث بأنه "لا شؤم إلا فى ثلاث" قالت : "كذب - والذى أنزل على أبى القاسم - من يقول : "لا شؤم إلا فى ثلاث - ثم ذكرت الحديث"^(٦). "واستمع الزبير بن العوام رضي الله عنه، إلى أبى هريرة يحدث، فجعل يقول كلما سمع حديثاً : كذب ... صدق ... كذب، فسأله عروة ابنه : يا أبت ما قولك : صدق ... كذب. قال : يا بنى : أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله ﷺ، فلا شك فيه، ولكن منها ما يضعه على مواضعه، ومنها ما وضعه على غير مواضعه"^(٧). فعائشة والزبير - رضى الله عنهما - لا يريدان بقولهما - كذب

(١) أبو السنابل : هو حَبَّةُ بن بَكَّالٍ، صحابى جليل له ترجمة فى : الاستيعاب ١ / ٣١٨ رقم ٤٦٨، واسد الغابة ١ / ٦٦٩ رقم ١٠٣٠، وتاريخ الصحابة ص ٧٧ رقم ٢٩٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٨ رقم ٨٤، والإصابة ١ / ٣٠٤ رقم ١٥٦٥ .

(٢) سبيعة بنت الحارث: صحابية جلييلة لها ترجمة فى: تاريخ الصحابة ص ١٣٠ رقم ٦٣٠، والاستيعاب ٤ / ١٨٥٩ رقم ٣٣٧٠، واسد الغابة ٧ / ١٣٨ رقم ٦٩٧٩، والإصابة ٤ / ٣٢٦ رقم ١١٢٧٨ .

(٣) أخرجه سعيد بن منصور فى سننه كتاب الطلاق، باب فى عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ١ / ٣٥٠ رقمى ١٥٠٨، ١٥٠٦ .

(٤) نَوْفُ البكالى : هو نَوْف، بفتح النون وسكون الواو، ابن فَصَّالَةَ، بفتح الفاء والمعجمة، البكالى، بكسر الموحدة وتخفيف الكاف، ابن امرأة كعب، شامى مستور، وإنما كذب ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب، مات سنة بعد التسعين من الهجرة. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ / ٢٥٥ رقم ٧٢٣٩، والجرح والتعديل ٨ / ٥٠٥ رقم ٢٣١١ .

(٥) انظر : الفكر المنهجى عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم ص ٥٢ .

(٦) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة، باب فيمن لم يوتر ٢ / ٦٢ رقم ١٤٢٠، والنسائى فى سننه كتاب الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس والمحافظة عليها ١ / ٢٣٠ رقم ٤٦١، والموطأ كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر ١ / ١٢٠ رقم ١٣ .

(٧) البداية والنهاية لابن كثير ٨ / ١١٢، وانظر : توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ٣٤ .

أى اختلق - حاشاهم من ذلك - وإنما المراد اخطأ فى فهم بعض الأحاديث ووضعها فى غير محل الاستشهاد بها، كما صرح الزبير بن العوام رضي الله عنه، فعدالة أبى هريرة بين الصحابة أعظم من أن تمس بجرح، وما اتهم به كذباً من أعداء الإسلام تصدى للرد عليه رهط من علماء الإسلام^(١).

فهذا كله من الكذب الخطأ، ومعناه "اخطأ قائل ذلك". وسمى كذباً، لأنه يشبهه؛ لأنه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد^(٢) وما استدرك به بعض الصحابة بعضاً فى الرواية لا يعد كذباً، كيف لا والصحابة يتفلتون فى روايتهم عن النبى ﷺ بين مكثرو ومقل، يحضر بعضهم مجلساً للرسول ﷺ يغيب عنه آخرون، فينفرد الحاضرون بما لم يسمعه المتخلفون، حتى يبلغوا به فيما بعد. ومن هذا القبيل كتاب "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" للإمام بدر الدين الزركشى. كما وقع لجماعة من الصحابة غيرها، استدركوا على مثلهم، ونفوا ما رواه وخطأوه فيه.

ويدل على ما سبق ما رواه الحاكم عن البراء بن عازب رضي الله عنه : "ليس كلنا كان يسمع حديث النبى ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب"^(٣).

وعن القاسم بن محمد^(٤) قال : "لما بلغ عائشة قول عمرو بن عمر مرفوعاً : إن الميث يعذب ببيكاء أهله عليه قالت : إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السَّمْع يُخْطِئُ"^(٥)، وفى رواية قالت : "يغفر الله لأبى عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب،

(١) انظر بعض من تصدى للدفاع عنه فى "مبحث أبو هريرة راوية الإسلام رغم آنف الحاقدين" ص ٦٣٨
(٢) انظر : لسان العرب ١ / ٧٠٤، وانظر : فتح البارى ١ / ٢٤٢، والمكانة العلمية لعبد الرزاق الصنعاني فى الحديث النبوى لفضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفاتر مبحث (مراجعة الصحابة بعضهم لبعض فى ضبط ما يروونه لا تعنى الاتهام) ١ / ٢٩٥ .
(٣) سبق تخريجه ص ٣٤٣ .

(٤) القاسم بن محمد : هو القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق التيمى، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، روى عن عائشة، وأبى هريرة، وفاطمة بنت قيس، وعنه الزهري، وأبو الزناد. مات سنة ١٠٦ هـ على الصحيح . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ / ٢٣ رقم ٥٥٠٦ والكاشف ٢ / ١٣٠ رقم ٤٥٢٨ والثقات للعجلى ص ٣٨٧ رقم ١٣٧٠، وتذكرة الحفاظ ١ / ٩٦ رقم ٨٨، والثقات لابن حبان ٥ / ٣٠٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٢ رقم ٤٢٧ .

(٥) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الجنائز، باب الميث يعذب ببيكاء أهله عليه ٣ / ٥٠١ رقم ٩٢٩ .

ولكنه نسى أو اخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية تبكى عليها فقال : إنهم ليكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها" (١).

كل ذلك وغيره الكثير، يدل على ثقة الصحابة بعضهم ببعض، ثقة لا يشوبها شك ولا ريبة، لما يؤمنون به من تدينهم بالصدق، وأنه عندهم رأس الفضائل، وبه قام الإسلام، وساد أولئك الصفوة المختارة من أهله الأولين وصدق عائشة - رضى الله عنها - ما كَانَ خُلِقَ أَبْغَضَ إِلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من الكذب (٢).

وعلى هذا : فإذا ورد على لسان أحد من الصحابة نفى ما رواه نظيره، أو قوله فى مثيله : كذب فلان ...، أو نحو هذا من العبارات، فالمراد به أنه أخطأ أو نسى؛ لأن الكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشئ بخلاف ما هو عليه عمداً أو نسياناً أو خطأ، ولكن الإثم يختص بالعمد، كما جاء فى الحديث : "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (٣). قال الإمام النووي بعد تعريفه للكذب عند أهل السنة : وقالت المعتزلة، شرطة العمدية ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا، فإن قيده عليه السلام بالعمد، لكونه قد يكون عمداً، وقد يكون سهواً، مع أن الإجماع والنصوص المشهورة فى الكتاب والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسى والغالط، فلو أطلق ﷺ الكذب لتوهم أنه يأتى الناسى أيضاً بقيده وأما الروايات المطلقة، فمحمولة على المقيدة بالعمد (٤)، أ.هـ.

الرد على زعم أعداء السنة المطهرة بأن لفظه "متعمداً" فى حديث "من كذب على" مختلفة :

زعم أعداء السنة بأن لفظه "متعمداً" مختلفة، وأدرجها العلماء ليسوغوا بها، وضع الحديث على رسول الله ﷺ حسبة من غير عمد، كما كان يفعل الصالحون من المؤمنين ويقولون "نحن نكذب له لا عليه" أو يتكئ عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم

(١) أخرجه مسلم فى الموضع السابق ٣ / ٥٠٣ رقم ٩٣٢، وانظر : فتح البارى ٣ / ١٨٤ حيث نقل عن القرطبى قوله : "إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضاً ولم يسمع بعضاً بعيد، لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفى مع إمكان حمله على محمل صحيح .. إلخ".

(٢) سبق تخريجه ص ٣٤٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٨٤ . وانظر : لحات من تاريخ السنة للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ٧٣ .

(٤) المنهاج شرح مسلم للنووى ١ / ١٠٤ .

على سبيل الخطأ، أو الوهم أو سوء الفهم ... إلخ" (١).

الجواب : هذا الزعم كله هراء لأن "لفظة متعمداً" أخرجها البخارى فى صحيحه فى أكثر رواياته (٢)، واتفق معه الإمام مسلم فى تخريجها فى صحيحه (٣).

وأفاض الحافظ ابن حجر فى بيان ثبوتها (٤)، ورغم ذلك يكذب محمود أبو رية بذكره للبخارى وابن حجر ضمن من لا يثبتون هذه الزيادة (٥).

يقول فضيلة الدكتور محمد أبو شهبة : ولا أحد يدري - كيف يجتمع الوضع حسبة مع عدم التعمد؟ إن معنى الحسبة أن يقصد الواضع وجه الله ، وثوابه، وخدمة الشريعة - على حسب زعمه - بالترغيب فى فعل الخير والفضائل، وهم قوم من جهلة الصوفية، والكرامية، جوزوا الوضع فى الترغيب والترهيب، وربما تمسكوا بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (٦). وقوله ﷺ من كذب على ليضل به الناس" (٧). فكيف يجامع قصد الوضع، عدم التعمد؟! وتفسير الحسبة بأنها عن غير عمد غير مقبول ولا مسلم.

ثم إن رفع إثم الخطأ أو السهو ليس بهذه الكلمة، وإنما ثبت بأدلة أخرى، وقد تقرر فى الشريعة أنه لا إثم على المخطئ والناسى ، ما لم يكن بتقصير منه فذكر الكلمة

(١) انظر : أضواء على السنة ص ٦٠، وتابعه جمال البنا فى كتابه السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٣٩ وقال بقولهم نيازى عز الدين فى كتابيه إنذار من السماء ص ٧٠٠، ٧٠١، ودين السلطان ص ١٧٠، ٢٤٣، ٢٥٨، ٣٢٥، وانظر : تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٢٩٤ .

(٢) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبى ﷺ ١ / ٢٤٣، ٢٤٤ رقمى ١٠٨، ١١٠ .

(٣) انظر: مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله (١٠٠، ١٠١) رقمى ٤٣٠ .

(٤) فتح البارى ١ / ٢٤٢ رقمى ١٠٨، ١١٠ .

(٥) أضواء على السنة ص ٦٢ هامش .

(٦) جزء من الآية ١٤٤ من سورة الأنعام .

(٧) قال الحافظ ابن حجر : الحديث أخرجه البزار من حديث ابن مسعود وقد اختلف فى وصله وإرساله، ورجح الدارقطنى والحاكم لإرساله، وأخرجه الدارمى من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للضرورة كما فسر قوله تعالى ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ والمعنى أن مال أمره إلى الإضلال، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى : ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ فإن قتل الأولاد، ومضاعفة الربا والإضلال فى هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا اختصاص الحكم أ.هـ. انظر : فتح البارى ١ / ٢٤١، ٦٢٦/ ٦، وفتح المغيبي للسخاوى ١ / ٢٨٨، ٢٨٩، وانظر : الموضوعات لابن الجوزى ١ / ٩٤ - ٩٨ .

لا يفيد هؤلاء الرواة شيئاً ما دام هذا أمراً مقررًا، والسر في ذكرها أن الحديث لما رتب وعيداً شديداً على الكاذب، والمخطئ، والساهي، والناسي، لا إثم عليهم، كان من الدقة والحيلة في التعبير التقييد بالعمد، وذلك لرفع توهم الإثم على المخطئ والغالط والناسي، وهو ما نقله الإمام النووي عن مذهب أهل السنة والمعتزلة أيضاً.

على أن أئمة الحديث وإن قالوا برفع الإثم عن المخطئ، والناسي، والغالط، فقد جعلوا ما ألحق بالحديث غلطاً، أو سهواً، أو خطأً، من قبيل الشبهة بالموضوع في كونه كذباً في نسبته إلى الرسول ﷺ، ولا تحل روايته إلا مقروناً ببيان أمره، وإلى هذا ذهب الأئمة، الخليلي، وابن الصلاح، والعراقي، وغيرهم، وقد اعتبره بعض أئمة الجرح - كابن معين، وابن أبي حاتم - من قبيل الموضوع المختلف، وذهب بعض الأئمة إلى أنه من قبيل المدرج، ومهما يكن من شيء فقد جعلوا هذا النوع من الغلط أو الوهم مما يطعن في عدالة الراوي وضبطه (١) أ.هـ.

فأين هذا الذي يقرره الجهابذة من المحدثين مما يزعمه الأفاكون أمثال محمود أبو رية، في قوله كلمة "متعمداً" يتكئ عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم على سبيل الخطأ، أو الوهم أو سوء الفهم ... إلخ" !!؟

يقول الشيخ المعلمي اليماني: "ولا يتوهم أحد أن كلمة "متعمداً" تخرج من حدث جازماً وهو شك، كلا فإن هذا متعمد بالإجماع، ولا نعلم أحداً من الناس حتى من أهل الجهل والضلالة زعم أن كلمة "متعمداً" تخرج هذا، وإنما وجد من أهل الجهل والضلال من تشبث بكلمة "على" فقال: نحن نكذب له لا عليه. فلو شكك محمود أبو رية، ومن قال بقوله، في كلمة "على" لكان أقرب (٢).

(١) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شبة ص ٥٢، ٥٣ بتصرف، وانظر: رد الأئمة للراوي المتساهل في التحمل والأداء وصور من ذلك المتساهل في: فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٨٥-٣٨٩، وتدريب الراوي ١ / ٢٩٩، ٣٤٠، وتوضيح الأفكار ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٨.

(٢) الأنوار الكاشفة ص ٧٢، وانظر: مزيد من الرد على أكاذيب محمود أبو رية حول هذا الحديث في الأنوار الكاشفة، مع دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شبة.

جهود حملة الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين في مقاومة حركة الوضع في السنة النبوية

للوضع في الحديث أسبابه التي فصلها علماء المسلمين قديماً وحديثاً^(١)، والذي يهمننا هنا هو بيان جهود حملة الإسلام، ورواة السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم في مقاومة تلك الأسباب وأصحابها^(٢)، وبيان زيف أعداء السنة بأن الفتن التي وقعت بين المسلمين كانت ضرراً كبيراً على السنة حتى اختلط الموضوع بالصحيح منها، وأصبحت غير مميزة مما يضعف الثقة بحجية السنة، وكذلك بيان إفكهم بأن الكذابين، والجهلة، والفسقة من الوضعاء، كانوا من علماء المسلمين الأثبات، وأن الملوك والأمراء استغلوهم في وضع ما يوافق رغباتهم ويثبت ملكهم.

بادئ ذي بدء نحب أن نقرر أنه إذا كانت الفتن التي وقعت بين المسلمين والتي بدأت بمقتل سيدنا عمر رضي الله عنه واشتدت بمقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه وتوالت بفتنة على ومعاوية -رضي الله عنهما- إذا كانت تلك الفتن ذات أثر سلبي على السنة النبوية، فإنها كانت في الوقت نفسه سبباً في بناء أقوى الطرق العلمية للنقد والتحريض، ليس في الحديث فقط بل في سائر العلوم الإسلامية.

يقول الدكتور همام سعيد: "مما لا شك فيه أن فتناً كثيرة وقعت في عصر الصحابة أولها مقتل عمر رضي الله عنه، ثم مقتل عثمان رضي الله عنه، ثم الفتنة الكبرى بين علي ومعاوية -رضي الله عنهما- ولقد استهدفت هذه الفتن الإسلام في أصوله وفروعه، وأراد موقدوها أن يفسدوا على المسلمين أمور دينهم، ومما لا ريب فيه أن الفتنة ذات أثر سلبي، ولكنها في الوقت نفسه كانت سبباً في بناء المنهج الإسلامي، ليس فقط في الحديث وحده، بل في العقيدة والفقه، وأصوله. وفي الحقيقة إذا كان المسلمون قد

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٣٧ - ٤٧، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١/ ١١ - ١٧، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٧٨-٢٨٦، وتدريب الراوي ١/ ٢٨١، والسنة ومكانتها للدكتور السباعي ص ٧٩ - ٨٩، والوضع في الحديث للدكتور عمر بن حسن فلاته. مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة رقم ٩٠١، وانظر: مقارنة بين أسباب الوضع في الحديث، وأسباب الوضع في العهد الجديد، في منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص ٤٩٣ - ٤٩٥.

(٢) تلك الجهود التي يتجاهلها أعداء السنة عندما يتحدثون عن الوضع في السنة على الرغم من أن ما يستشهدون به على الوضع في السنة من أسبابه وأصنافه، الفضل في التعريف بذلك إنما هو لأهل الحديث.

أضاعوا دولتهم من خلال الفتنة، فقد وجدوا المنهج من خلال الفتنة وأثر الفتنة في بناء المنهج أمر لا بد أن نلتفت إليه، وما ظهر الجرح والتعديل، وطلب الإسناد وسائر علوم الحديث إلا من خلال وجود الفتنة، تماماً كما ظهر علم النحو من خلال وجود اللحن في اللغة^(١).

ولعل بروز الفتنة في ذلك العصر المبكر، والصحابة متوافرون كان في غاية الفائدة بالنسبة للسنة النبوية. وكم ستكون المشكلة كبيرة لو أن هذه الفتن وقعت بعد انتهاء عصر الصحابة رضي الله عنهم.

إن حدوث الفتن أفاد السنة المطهرة فائدة كبيرة، ويمكن أن نقارن هذا الأثر الإيجابي بأثر اللحن على اللغة العربية، إذ عندما ظهر اللحن وفشا، واختلط العرب بالعجم، ظهرت الحاجة إلى تقعيد النحو وضبطه وتدوين شواهده، فكان اللحن مفسدة من جهة أثره على الفطرة اللغوية السليمة، ولكنه كان حافزاً لحفظ اللغة وتأسيس مناهجها. وإن فشوا اللحن في ذلك الزمن المبكر حيث الفصاحة والبيان والفطرة اللغوية في قلب الجزيرة العربية، قد مكن العلماء من استنباط القواعد وجمعها، والتوصل إلى مناهج الضبط اللغوي. ولو تأخر اللحن حتى زالت السليقة عن طريق الاختلاط بين العرب والعجم لحدثت مشكلة لا حل لها ولا علاج.

وكذلك الحال بالنسبة للحديث، فقد ظهرت الفتن والصحابة أحياء، والرواية قريبة من مصدرها الأصلي، وخطوط الاتصال بين الصحابة والنبى ﷺ قائمة مفتوحة كل هذا ساعد على استقرار المنهج، ولو تأخرت الفتنة، ووقعت بعد عصر الصحابة، وقد بعدت الرواية عن مصدرها، فإنه لا يمكن عندئذ استكمال القواعد المنهجية.

لقد أثرت الفتنة على النظام السياسى الإسلامى، ولكنها في الوقت ذاته ساعدت على تأصيل مختلف العلوم الإسلامية، وأبرزت مناهجها.

ولقد خاب ظن أعداء الإسلام من غلاة الشيعة، والمستشرقين، ودعاة الإلحاد المتكئين على الفتنة باعتبارها مصدر تشكيك بالسنة النبوية. وكان الأجدر أن يعلموا أن الحديث قد أخذ من المغام أكثر مما دفع من المغارم.

(١) انظر : مؤتمر السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، تعليق الدكتور همام عبد الرحيم على بحث الشيخ عز الدين التميمي ٢/ ٦٠٢، ٦٠٣ .

وهذا ابن عباس -رضى الله عنهما- يأتيه من يحدثه، فلا يلتفت لحديثه، تطبيقاً لقاعدة (إن من لا يعرف حاله لا يقبل حديثه) . جاء بُشَيْرُ العدوى^(١) إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال : يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع حديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس : "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف" وفي رواية عن ابن عباس قال : "إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه"^(٢) .

كما كان الصحابة رضي الله عنهم أول من نهوا إلى صفة من يقبل حديثه ومن يرد . ويروى لنا الخطيب في ذلك، عن ابن عباس -رضى الله عنهما- أنه قال : "لا يكتب الحديث عن الشيخ المغفل"^(٣) .

فهذه النصوص وغيرها مما سبق^(٤)، تدل بجلاء على تشمير الصحابة لتحذير الناس من الوقوع في أحابيل الكذب، كما تدل على أنهم لم يكونوا في غفلة عن ظاهرة الوضع، بل انتبهوا لها، وقاوموا الوضعيين بالتشهير والتحذير .

(١) بُشَيْرُ العدوى هو : بُشَيْرٌ - مصغراً - ابن كعب بن أبي الحميرى العدوى أبو أيوب البصرى، ثقة مخضرم . له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ١٣٣ رقم ٧٣١، والكاشف ١/ ٢٧٢ رقم ٦١٤، والثقات للعجلي ص ٨٣ رقم ١٥٩، والتعريف برواة مسند الشاميين ص ٦٥ رقم ٧٩ .

(٢) الآثار السابقة سبق تفريغها ص ٢٨٦، ٣٣٤ .

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٢٣٣ .

(٤) راجع : قول سيدنا عثمان ومعاوية رضى الله عنهما في الجواب عن شبهة نهى الصحابة عن الإكثار من الرواية دليل على عدم حجية السنة، واتهام من أبى بكر وعمر للصحابة بالكذب ص ٣٢٩-٣٤٥ .

وعلى نهج الصحابة فى الثبوت والتحرى، درج الأئمة من التابعين وأتباعهم، فهما هو محمد بن سيرين، التابعى الكبير، يعلن عن أثر الفتنة، على البحث والنقد، فيقول : "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم^(١) . وفى رواية عنه قال : "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"^(٢) .

وكثيراً ما كان التابعون، وأتباعهم يتذاكرون الحديث، فيأخذوا ما عرفوا ويتركوا ما أنكروا، قال الإمام الأوزاعى : "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف، على الصيارفة فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركناه^(٣) ، وروى الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه عن ابن أبى مليكة قال : كتبت إلى ابن عباس أن يكتب لى ويخفى عنى . فقال: ولد ناصح أنا اختار له الأمور اختياراً وأخفى عنه : فدعا بقضاء على . فجعل يكتب منه أشياء . ويمر به الشئ فيقول : والله ما قضى بهذا على إلا أن يكون ضل^(٤) .

وكانوا دائماً يرجعون إلى من يثقون به، قال سفيان الثورى "كنا إذا اختلفنا فى شئ سألنا عنه مسعراً^(٥) وكان أئمة الحديث على جانب عظيم من الوعى والإطلاع، فقد كانوا يحفظون الصحيح، والضعيف، والموضوع حتى لا يختلط عليهم، وعلى من بعدهم الحديث، ولیميزا الخبيث من الطيب، وفى هذا يقول الإمام سفيان الثورى : إننى لأروى الحديث على ثلاثة أوجه : أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته^(٦) .

(١) سبق تخريجه ص ١٢٥ .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين ١/ ١١٩، وانظر : الفكر المنهجي عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم ص ٥٦ - ٥٨ بتصرف .

(٣) انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٢٠، ٢١، والمحدث الفاصل ص ٦٤، والكفاية فى علم الرواية ص ٦٠٥، والموضوعات لابن الجوزى ١/ ١٠٣، وانظر: نحوه عن الأعمش فى معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٦ .

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب النهى عن الرواية عن الضعفاء ١/ ١١٢، ١١٣ .

(٥) مسعر : هو مسعر بن كدام بن ظهير الهلالى، أبو سلمة الكوفى متفق على توثيقه، مات سنة ١٥٥ هـ وقيل ١٥٣ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢/ ١٧٦ رقم ٦٦٢٦، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٨٨ رقم ١٨٣، والثقات للعجلي ص ٤٢٦ رقم ١٥٦٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٠٠ رقم ١٣٤٤، والكاشف ٢/ ٢٥٦ رقم ٥٣٩٥، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٨٨ رقم ١٧٣، وانظر المحدث الفاصل ص ٧٥ .

(٦) أخرجه الخطيب فى الكفاية ص ٥٦٨، والجامع لأخلاق الراوى ص ١٥٧ وابن عدى فى الكامل فى الضعفاء ٢/ ١ .

وروى الخطيب عن الإمام أحمد بن حنبل^(١) أنه رأى يحيى بن معين بصنعاء فى زاوية، وهو يكتب صحيفة معمر^(٢) عن أبان^(٣) عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتبه، فقال له أحمد بن حنبل : تكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل : إنك تتكلم فى أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق^(٤) عن معمر، على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجرى بعده إنسان فيجعل بدل أبان، ثابتاً^(٥)، ويرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس ابن مالك، فأقول له : كذبت إنما هى عن معمر عن أبان، لا عن ثابت^(٦) أ. هـ .

(١) الإمام أحمد بن حنبل : هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ، فقيه حجة، من مصنفاته : الزهد، والمسند، الذى جعله للناس إماماً، مات سنة ٢٤١ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ٤٤ رقم ٩٦، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣١ رقم ٤٣٨، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٨٩ رقم ٤١٧، وطبقات المفسرين للدردى ١/ ٧١ رقم ٦٥، والإرشاد فى معرفة علماء الحديث ص ١٨٧، ٨٨، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد ص ١٥٨ رقم ١٨٢، وشذرات الذهب ٢/ ٩٦، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١/ ١٠٤ رقم ٥ .

(٢) معمر : هو معمر بن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة البصرى، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن فى روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيعاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، روى عن الزهرى، وهمام، وعنه غندر وعبد الرزاق . مات سنة ١٥٤ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢/ ٢٠٢ رقم ٦٨٣٣، والكاشف ٢/ ٢٨٢ رقم ٥٥٦٧، والثقات للعجلي ص ٤٣٥ رقم ١٦١١، والإرشاد للخليلى ص ١٩ .

(٣) أبان : أبان بن أبى عيش، فيروز البصرى، أبو إسماعيل العبدى، مزرك، روى عن أنس، وأبى العالية، وجمع، وعنه فضيل، وي زيد بن هارون، وخلق، مزرك، مات فى حدود ١٤٠ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ٥١ رقم ١٤٢، والكاشف ١/ ٢٠٧ رقم ١١٠، والمجروحين لابن حبان ١/ ٩٦، والضعفاء والمتروكين للنسائى ص ٤٥ رقم ٢١، والجرح والتعديل ٢/ ٢٩٥ رقم ١٠٨٧، والضعفاء الصغير للبخارى ص ٢٤ رقم ٣٢، ولسان الميزان ١/ ٣٧ رقم ٢٥ .

(٤) عبد الرزاق : هو عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحميرى مولاهم، أبو بكر الصنعائى، ثقة حافظ مصنف، شهير، عمى فى آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، روى عن ابن جريج، ومعمر، وثور، وعنه أحمد، وإسحاق، مات سنة ٢١١ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ٥٩٩ رقم ٤٠٧٨، والكاشف ١/ ٦٥١ رقم ٣٣٦٢، والثقات للعجلي ص ٣٠٢ رقم ١٠٠٠، وطبقات ابن سعد ٥/ ٥٤٨، والجرح والتعديل ٦/ ٣٨ رقم ٢٠٤، وتذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٤ رقم ٣٥٧، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ١٥٨ رقم ٣٣٧، وطبقات المفسرين للدردى ١/ ٣٠٢ رقم ٢٧٨، ولسان الميزان ٨/ ٥٠٧ رقم ١٣٤٥٨ .

(٥) ثابت : هو ثابت بن أسلم البثانى : بضم الموحدة ونونين مخففين، أبو محمد البصرى، ثقة، عابد، روى عن أنس، وابن عمر، وابن الزبير، وخلق : وعنه الحمادان، ومعمر، وأمم . مات سنة بضع وعشرين ومائة . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١/ ١٤٥ رقم ٨١٢، والكاشف ١/ ٢٨١ رقم ٦٨١، والجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٦٥ رقم ٢٥١، والثقات للعجلي ص ٨٩ رقم ١٨٠، والثقات لابن حبان ٨٩/ ٤، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٤ رقم ٦٥٠، ولسان الميزان ٨/ ٢٤١ رقم ١٢٠٩١ .

(٦) أخرجه الخطيب فى الجامع لأخلاق الراوى ص ١٥٧ .

بالإضافة إلى ما سبق فإن المحدثين كانوا يحاربون الكذابين علانية ويمنعونهم من التحديث، ويستعدون عليهم السلطان.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله : "لولا شعبة^(١) ما عرف الحديث بالعراق، كان يجئ إلى الرجل فيقول : لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان"^(٢).

ومن تلك القواعد التي قاوم بها علماء الحديث حركة الوضع نقد الرواة وبيان حالهم، فلم يقبلوا رواية إلا من كان عدلاً ضابطاً، وعلى ذلك إجماع جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول.

يقول ابن الصلاح : "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني"^(٣).

وخرج بشرط العدالة : الكافر، والفاسق، والمبتدع، والصبي غير البالغ، والمجنون، والخارم للمروءة بفعل الذنوب الصغائر التي تدل على الخسة كسرقة الشيء الحقير أو فعل المباحات التي تورث الاحتقار، وتذهب بكرامة الإنسان، كالبول في الطريق بحيث يراه الناس، وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب، والأكل في الطريق، ونحو ذلك، فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع سواء أعلم من دينه الاحتراز عن الكذب أم لم يعلم، وكيف تقبل رواية من يكد للإسلام ليل نهار، وكيف نأتمنهم على حديث رسول الله ﷺ، ثم إن الله ﷻ أمرنا بالتوقف في خبر الفاسق في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا

(١) شعبة : هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة، حافظ متقن، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة، وكان عابداً، مات سنة ١٦٠ هـ. له ترجمة في : تقريب التهذيب ١/ ٤١٨ رقم ٢٧٩٨، والكاشف ١/ ٤٨٥ رقم ٢٢٧٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٩٣ رقم ١٨٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٨٩ رقم ١٧٦، والثقات للعجلي ص ٢٢٠ رقم ٦٦٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٠٧ رقم ١٣٩٩.

(٢) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوى ص ١٤٩، وانظر: السنة قبل التلويح ص ٢٢٨-٢٣٢، وتوثيق السنة في القرن الثاني الهجري للدكتور رفعت فوزي ص ١٣٥، ١٣٦، وشفاء الصدور في تاريخ السنة ومناهج المحدثين للدكتور السيد محمد نوح ١/ ١٢٣.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٤، ٨٥.

فَعَلَّمْتُمْ نَادِمِينَ»^(١) فإذا كان الفاسق لا تقبل روايته مع صحة اعتقاده فإن الكافر لا تقبل روايته من باب أولى؛ لأن الكفر فسق وزيادة.

ولا تقبل رواية صاحب البدعة إذا كفر ببدعته؛ كالرفض الكامل، والغلو فيه، والخط من شأن أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة كما قال الحافظ الذهبي^(٢).

كما خرج بشرط العدالة الكذاب، أو المتهم بالكذب، فبإجماع أهل العلم لا يؤخذ حديث من كذب على النبى ﷺ تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب على رسول الله ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شريعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة، فلا يقاس الكذب فى الرواية على الكذب فى الشهادة أو فى غيرها، ولا على أنواع المعاصى الأخرى^(٣).

وخرج بشرط الضبط من عرف بالتساهل فى سماعه أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم فى السماع منه أو عليه، أو يحدث لا من أصل صحيح مقابل على أصله أو أصل شيخه أو عرف بقبول التلقين فى الحديث، بأن يلحن الشئ فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه، أو عرف بكثرة السهو فى روايته، إذا لم يحدث من أصل صحيح، بخلاف ما إذا حدث منه فلا عبرة بكثرة سهوه، لأن الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه، أو عرف بكثرة الشواذ والمناكر فى حديثه^(٤)، وكل هذا يخرم الثقة بالراوى وبضبطه.

وبالتأمل فى الضوابط والقيود الموضوعية لمعرفة من تقبل روايته ومن ترد، يتبين لك عبقرية واضعها من علماء هذه الأمة، والدقة المتناهية فيما وضعوا من قواعد أملت بصغائر الموضوع، ودقائقه فكانت منهجاً دقيقاً متفرداً لم ولن تعرف له الدنيا نظيراً

(١) الآية ٦ من سورة الحجرات، وانظر : تدريب الراوى ١ / ٢٩٩، وفتح المغيث للسخاوى ١ / ٢٨، ٣١٤، وتوضيح الأفكار للأمير الصنعانى ٢ / ١١٤ - ١١٨ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ / ٤ ، وانظر : توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ، للدكتور رفعت فوزى ، ص ١٤٦ ، وما بعدها .

(٣) الباعث الحثيث للعلامة أحمد محمد شاكر ص ٨٥ ، ٨٦ ، وانظر : اختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث للدكتور عبد الله شعبان ص ٣٢٢ - ٣٥٥ .

(٤) تدريب الراوى ١ / ٣٣٩، وانظر : فتح المغيث للسخاوى ١ / ٣٨٣ - ٣٨٩، وتوضيح الأفكار ٢ / ٢٥٥، وانظر : مقاصد الحديث فى القديم والحديث للدكتور مصطفى التازى ص ٧٩، واختلافات المحدثين والفقهاء فى الحكم على الحديث ص ٤٠٢ - ٤٠٩ .

هيهات لا يأتي الزمان بمثله *** إن الزمان بمثله لشحيح

وتبين لك مما سبق كيف أن تلك الضوابط والقيود أخرجت أصناف الوضاعين الوارد ذكرهم في أسباب الوضع، فلم تقبل مروياتهم، فحفظت بذلك السنة النبوية المطهرة من خبثهم ومكرهم^(١)، وليس الأمر كما يصوره أعداء الإسلام من اختلاط أمرهم على المحدثين، وضياح مروياتهم في كتب السنة الصحاح بلا تمييز، ز فعلماء الأمة عندما اشترطوا فيمن تقبل روايته : أن يكون عدلاً ضابطاً، لم يتساهلوا في ذلك البتة، وما وقع من تساهل كان في فعل بعض المباحات، مثل الإفراط في المزاح، والمداعبة، والأكل في الأسواق، ونحو ذلك من ضروب المباحات التي لا يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، وإن كانت تنتقص من مقامات فاعليها لما تعارف عليه الناس واشتهر عندهم على أنها من خوارم المروءة، وهى في نفس الوقت لا تؤثر لا على عدالة الراوى بالسقوط للفتاوت المعروف بين المتشددين والمتساهلين في قبول ورد من خرمت مروءته ببعض الصغائر^(٢) . وكذلك لا تؤثر أيضاً على عدم الوثوق في هذا المنهج العظيم الذى هو غاية الاعتدال والإنصاف، لا شطط ولا غلو^(٣) .

ومما يؤكد عدم تساهل المحدثين في شروط من تقبل روايته ومن ترد، اتفاقهم على أن العدالة وحدها، غير كافية في قبول رواية الراوى، بل لابد معها من الضبط، يدل على ذلك ما أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي الزناد - رحمه الله - قال : "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث يقال : ليس من أهله". وعن عبد الله بن المبارك : قال قلت لسفيان الثوري : إن "عباد بن كثير" من تعرف حاله وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس : لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان بلى قال عبد الله : فكنت، إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد، أثبت عليه في دينه وأقول : "لا تأخذوا عنه". وعن يحيى بن سعيد القطان قال : "لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث". وعن أيوب السخيتاني قال : "إن لى جاراً، ثم ذكر

(١) انظر : مقارنة بين تطبيق شروط الحديث الصحيح عند علماء الحديث وتطبيق نفس الشروط على أسفار العهد الجديد في كتاب منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزيزة على طه ص ٤٨١ - ٤٨٣ .

(٢) انظر : الكفاية للخطيب فصل بعنوان "باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة" الكفاية ص ١١٠ .

(٣) ضوابط الرواية عند المحدثين للأستاذ الصديق بشير ص ١١٨، ١١٩ بتصرف، وانظر : لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٠٨ - ١١٢ .

من فضله . ولو شهد عندي على تَمَرَّتَيْنِ ما رأيتُ شهادتهُ جَائِزَةً .

وعن عبد الله بن المبارك - رحمه الله - قال : "بَقِيَّةُ صُدُوقِ اللِّسَانِ . ولكنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ"^(١) . وقال يحيى بن معين رحمه الله : "إننا لنظعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة"^(٢) قال السخاوي : "أى أناس صالحون، ولكنهم ليسوا من أهل الحديث"^(٣) ويقول الإمام مالك : "لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك لا يؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا سفيه معلن بالسفه، وإن كان من أروى الناس . ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة لا يعرف ما يحدث"^(٤) .

وبلغ من دقة المحدثين في تتبع صفات الراوى الثقة المقبول الرواية، تتبعهم لما يطرأ على ضبط الرواة من تغير، كمن ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، ومن ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، ومن ضعف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض^(٥) .

وصدق الإمام الشيعي : "والله لو أصبت تسعاً وتسعين مرة، واخطأت مرة لعدوا على تلك الواحدة"^(٦) .

وهكذا بهذا المنهاج العظيم الذى لا تعرف له الدنيا بأسرها مثيلاً خاب ظن
الوضاعين من الكفرة، والزنادقة، والمبتدعة، والجهلة من الصالحين، والمتصوفة، كما قال
الإمام الشعراني في العهود الكبرى : "واعلم يا أخى، أن أكثر من يقع في خيانة هذا
العهد المتصوفة الذين لا قدم لهم في الطريق، فرما رووا عن رسول الله ﷺ ما ليس من
كلامه، لعدم ذوقهم، وعدم فرقانهم بين كلام النبوة وكلام غيرها، وسمعت شيخنا

(١) أخرج الآثار السابقة الإمام مسلم (بشرح النووي) المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات ١ / ١١٩ - ١٢٦، وانظر : توجيه النظر لابن حجر ص ٢٥ .

(٢) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوى ص ١٦٠ .

(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٦٩ .

(٤) جامع بيان العلم ٢ / ٤٨، والكفاية ص ٢٤٩، والجرح والتعديل ٢ / ٣٢، والإمام ص ٦٠ .

(٥) انظر : تفصيل ذلك في شرح علل الترمذى ٢ / ٥٥٢ - ٦٧٢، وانظر : ضوابط الرواية عند المحدثين ص ١٢٢ .

(٦) تذكرة الحفاظ ١ / ٧٧ .

شيخ الإسلام زكريا - رحمه الله - يقول : "إنما قال بعض المحدثين أكذب الناس الصالحون، لغلبة سلامة بواطنهم ، فيظنون بالناس الخير ، وأنهم لا يكذبون على رسول الله ﷺ، فمرادهم بالصالحين : المتعبدون الذين لا غوص لهم فى علم البلاغة، فلا يفرقون بين كلام النبوة وغيره، بخلاف العارفين فإنهم لا يخفى عليهم ذلك" (١) .

وواضح مما سبق أن صلاح الكذابين : ليس المراد منه الصلاح الحقيقى الذى يتمثل فى صلاح العلماء، وأئمة الدين، وحفاظ الحديث، بل هو الصلاح الذى تحدث عنه الأئمة سابقاً، وإلا كان يجب أن يكون سعيد بن المسيب، وعروة، والشافعى، ومالك، وأحمد، وأبو حنيفة والبخارى، ومسلم، وغيرهم من أئمة المسلمين، من أكذب الناس فى الحديث، وهل هناك مسلم يقول بذلك؟ (٢) .

وإذا كان أئمة المسلمين هم أكذب الناس فى الحديث - وحاشاهم من ذلك - فمن إذن الذى كشف كذبهم؟ الكفرة والزنادقة وغلاة المبتدعين (٣)؟

ومن الذى عرّف بالموضوع، وبأسبابه، وبأصنافه، وبعلاماته، وصنف فيه المصنفات المتعددة؟ أهم الكفرة والزنادقة أم ماذا؟

كلا إنهم حراس الأرض، وخلفاء وجنود الله فى أرضه، إنهم الجهابذة الذين قال فيهم ابن المبارك لما قيل له : هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال : يعيش لها الجهابذة وتلا قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٤) . وفيهم قال يحيى بن يمان: "إن لهذا الحديث رجالاً خلقهم الله ﷻ منذ يوم خلق السماوات والأرض، وإن وكيعاً منهم" (٥) رجال قال فيهم هارون الرشيد لما أخذ زنديقاً فأمر بضرب عنقه فقال له الزنديق : لم تضرب عنقى؟ قال : لأريح العباد منك . فقال : يا أمير المؤمنين : أين أنت من ألف حديث؟ وفى رواية من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم، أحرم فيها الحلال، وأحلل فيها الحرام ما قال النبى منها حرفاً؟ فقال له هارون الرشيد : أين أنت

(١) انظر : قواعد التحديث للقاسمى ص ١٦٤ .

(٢) السنة ومكاتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ٢٣٠ .

(٣) انظر : قواعد التحديث للقاسمى ص ١٦٣ بيان ضرر الموضوعات على غير المحدثين وأن الدواء لمعرفة السوء فى الحديث .

(٤) الآية ٩ من سورة الحجر، وانظر : الكفاية ص ٨٠ .

(٥) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١ / ١٨٠ .

يا عدو الله من أبى إسحاق الفزاري^(١) وعبد الله بن المبارك؟ ينخلانها - نخلًا -
فيخرجانها حرفاً حرفاً؟" (٢) .

والحقيقة أن المحدثين، وما ابتكروه من علم مصطلح الحديث، الذى تفردت به الأمة
الإسلامية عن سائر الأمم، وتميزت بتأسيسه، وإنشائه، وتقعيده، والتفنن فيه، كان من
أكبر النتائج النافعة التى تولدت عن تلك الحملة الضارية على السنة النبوية المطهرة .

قصدت مساتى فاجتلبت مسرتى *** وقد يحسن الإنسان من حيث لا يدرى^(٣)

كما كان هذا العلم صخرة صلبة تكسرت عليها كل المؤامرات التى حيكت فى
الظلام على أحاديث النبى ﷺ، وخرجت السنة النبوية من المعركة الطويلة سليمة
منتصرة^(٤)، ولا يمكن أن تكون حركة الوضاعين وما وضعوا من أحاديث دليلاً
على ضعف السنة بمجموعها، وبالتالى عدم حجيتها . لأن الوضاعين وما وضعوه لم
يخف قط على المحدثين .

يقول الأستاذ محمد أسد : "فوجود الأحاديث الموضوعية إذن لا يمكن أن يكون
دليلاً على ضعف نظام الحديث فى مجموعه، لأن تلك الأحاديث الموضوعية لم تخف قط
على المحدثين كما يزعم بعض النقاد الأوربيين عن سذاجة، وتابعهم على ذلك بعض
أدعياء العلم من أبناء أمتنا الإسلامية"^(٥) .

ونختم هذه الشبهة بما ذكره الإمام ابن القيم الجوزية فى مختصر الصواعق المرسلة

(١) أبو إسحاق الفزاري هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث بن حذيفة الفزاري، الإمام، متفق على توثيقه، له
تصانيف . مات سنة ١٨٥ هـ، وقيل ١٨٦ هـ . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٦٣ رقم ٢٣٠، وتذكرة الحفاظ ١ /
٢٧٣ رقم ٢٥٩، والكاشف ١ / ٢٢٠ رقم ١٨٦، والثقات للعجلي ص ٥٤ رقم ٣٧، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٣
رقم ٢٥٩، وتهذيب التهذيب ١ / ١٥٢ رقم ٢٧١ .

(٢) انظر : تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٣ ترجمة أبى إسحاق الفزاري، وتهذيب التهذيب ١ / ١٥٢ رقم ٢٧١، وانظر :
تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٧٤، والأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعية للملاعى القاري ص ٤٠، وللمزيد من
الرد على هذه الشبهة، انظر : الوضع فى الحديث للدكتور عمر حسن فلاته . مخطوط بكلية أصول الدين بالقاهرة
رقم ٩٠١ .

(٣) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ١٨٩ .

(٤) انظر : بحث الشيخ عز الدين الخطيب التميمي فى مؤتمر السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة ٢ /
٥٥٥ .

(٥) الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٦ بتصرف، وانظر : مقدمة الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف فى المقاصد
الحسنة للسخاوى .

قال: قال الإمام أبو المظفر^(١): [فإن قالوا قد كثرت الآثار في أيدي الناس واختلطت عليهم، قلنا: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأما العلماء بها؛ فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير، فيميزون زيوفها ويأخذون خيارها، ولئن دخل في أعمار الرواة من وسم بالغلط في الأحاديث، فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث، وورثة العلماء حتى أنهم عدو أغاليط من غلط في الإسناد والمتون، بل تراهم يعدون على كل واحد منهم كم في حديث غلط، وفي كل حرف حرف، وماذا صحف، فإن لم ترج عليهم أغاليط الرواة في الأسانيد، والمتون، فكيف يروج عليهم وضع الزنادقة، وتوليدهم الأحاديث التي يرويها الناس حتى خفيت على أهلها. وهو قول بعض الملاحدة، وما يقول هذا إلا جاهل ضال مبتدع كذاب يريد أن يهجن بهذه الدعوة الكاذبة صحاح أحاديث النبي ﷺ، وآثاره الصادقة، فيغالط جهال الناس بهذه الدعوى، وما احتج مبتدع في رد آثار رسول الله ﷺ بحجة أوهن ولا أشد استحالة من هذه الحجة، فصاحب هذه الدعوى يستحق أن يسف في فيه، وينفى من بلد الإسلام]^(٢) أ.هـ.

(١) الإمام أبو المظفر هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر السمعاني، التميمي المروزي، الحنفي، ثم الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، كان من فحول النظر، بجرأ في الوعظ، سئل عن أخبار الصفات فقال: عليكم بدين العجائز وصبيان الكتاتيب، صنف في التفسير، والفقه، والحديث، والأصول. من مؤلفاته: البرهان والاصطلاح، والقواطع في أصول الفقه، والقدرة، والمنهاج لأهل السنة، وغير ذلك. مات سنة ٤٨٩ هـ. له ترجمة في: طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢/ ٤٨٩ رقم ٢٠، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٢/ ١٣٨، ١٣٩، وشذرات الذهب ٢/ ٣٩٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣٣٩ رقم ٦٥١، والبداية والنهاية ١٢/ ١٦٤ (٢) مختصر الصواعق المرسلة ٢/ ٥٦١، ٥٥٢، وانظر: مائة سؤال عن الإسلام للشيخ محمد الغزالي ١/ ٤٣.

شبهة أن حملة الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم كانوا جنوداً للسلطين والملوك فى العصر الأموى، والعباسى والرد عليها

استعراض الشبهة وأصحابها :

زعم أعداء السنة المطهرة، من أن حملة الإسلام من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم من أئمة المسلمين، من الفقهاء والمحدثين كانوا جنوداً للسلطين والملوك فى العصر الأموى، والعباسى، يضعون لهم من الأحاديث ما يوافق رغباتهم ويثبت ملكهم .

ويستدلون على ذلك بأحاديث منها :

الأحاديث التى تدعوا إلى طاعة الحكام، والأمراء، وتدعوا إلى اجتناب الفتن، والنجاة من شرورها :

مثل قوله ﷺ "من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شراً، فمات؛ فميتة جاهلية" (١).

وقوله ﷺ : "إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون . فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم . ولكن من رضى وتابع" قالوا : يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟ قال : "لا ما صلوا" . أى من كره بقلبه وأنكر بقلبه (٢).

وقوله ﷺ : "إن بين أيديكم فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً، ويمسى كافراً، ويمسى مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشى، والماشى فيها خير من الساعى، قالوا فما تأمرنا؟ قال : "كُونُوا أحلاس بيوتكم" (٣).

ونحو ذلك من الأحاديث التى استشهد بها جولد تسيهر على أن أهل الحديث أو الفقهاء كما يسميهم لعبوا دوراً خطيراً فى تثبيت أنظمة الحكم بوضع هذه الأحاديث

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الفتن، باب قول النبى ﷺ : (سترون من بعدى أموراً تنكرونها ١٣ / ٧ رقم ٧٠٤٥، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ٦ / ٤٨٠ رقم ١٨٤٩، واللفظ له من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

(٢) أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما خلف الشرع وترك قتالهم ما صلوا ونحو ذلك ٦ / ٤٨٤ رقم ١٨٥٤، من حديث أم سلمة رضى الله عنها .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الفتن، باب النهى عن السعى فى الفتنة ٤ / ١٠١ رقم ٤٢٦٢ .

التي تأمر بطاعتهم أو باعتزال الأمر وتركه^(١).

وعلى هذا الزعم بنى نيازى عز الدين كتابه (دين السلطان)؛ فهو يعنى بالسلطان معاوية بن أبى سفيان رضي الله عنه، وسيدنا معاوية فى زعمه هو الذى فتح باب الروايات بالأحاديث المفتراة لتحل محل القرآن، وأصبحت ديناً، وساعده على ذلك جنوده من الفقهاء، والمحدثين، وفى ذلك يقول: "والتاريخ الإسلامى يحدثنا أن معاوية كان من دهاة العرب ... فأعاد عقلية الجاهلية بتوقيفه أحكام القرآن، من خلال فتح باب الروايات بالأحاديث المفتراة لتحل محل القرآن. وقد وجد كثيراً من المساعدين من بين أصحاب المصالح من علماء السوء، والحساد، والمنافقين من أعداء الإسلام"^(٢).

وبنفس هذا الزعم تقول الرافضة طاعنين بذلك فى عقيدة أهل السنة.

يقول صالح الوردانى بعد أن ذكر نماذج من الأحاديث السابقة وما فى معناها قال: "إن هذه الروايات، وهذه العقيدة، هى التى خلقت فقهاء السلاطين، وخلقت الحكام الطغاة الظالمين فى تاريخ المسلمين ... ولولا هذه الروايات وهذه العقيدة ما هيمنت القبلية، والأموية، والعباسية، على واقع المسلمين. فإن جميع الحكومات التى قامت من بعد الرسول ﷺ، اعتمدت هذه الروايات فى دعم سلطانها ونفوذها وإضفاء المشروعية عليها"^(٣).

ويقول رافضى آخر، زكريا عباس داود: "إننا عندما نبحث فى أسباب الوضع نلاحظ أن الجانب السياسى، كان دافعاً قوياً لمعاوية كى يوظف السنة لخدمة

(١) دراسات محمدية، جولدتسيهر ص ٨٩، ٩٥ نقلاً عن ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٤٠، ٣٤٢، وانظر: العقيدة والشريعة ص ٥٨ وانظر: دراسات محمدية الفصل الثالث (الحديث النبوى وصلته بنزاع الفرق فى الإسلام) ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ٨ / ٥٢٢ وما بعدها.

(٢) دين السلطان ص ٣٦، ٣٧ وراجع من نفس المصدر ص ٣٤-٤١، ٧٩٥ حيث تصريحه بأن معاوية هو السلطان، وجنوده فى وضع الأحاديث، هم المحدثون، والفقهاء، وانظر: أيضاً من نفس المصدر ص ١١، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٢٤، وانظر: ١٥٢، ٢٠٢، ٦٧١، حيث استشاده بالأحاديث السابقة، وقارن بكتابة إنذار من السماء ص ٣٩، ١٢٣، وأصول الحديث للدكتور عبد الهادى الفضلى ص ١٣٣، والشيعه هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى ص ٢٦٠، وأحاديث أم المؤمنين عائشة، أوار من حياتها لمرتضى العسكرى ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٣) أهل السنة شعب الله المختار ص ٨٨، وانظر: له أيضاً الخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ص ٥٥-٦١، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ٢٩٢ وما بعدها، وانظر: قراءة فى صحيح البخارى لأحمد صبحى منصور ص ٤١.

أهدافه...، ولذا عمد لاستخدام مجموعة من الصحابة، والتابعين، كى يضعوا أحاديث تبرر له أعماله، وتضفى الشرعية الدينية على ملكه^(١).

ومن قال بذلك أيضاً : عبد الحسين شرف الدين^(٢)، ومرضى العسكرى^(٣)، ومحمود أبو رية^(٤)، ومحمد نجيب^(٥)، وعلى الشهرستانى^(٦)، وعلى الوردى^(٧)، وجمال البنا^(٨)، وعبد الجواد ياسين^(٩)، وإدريس الحسينى^(١٠)، والسيد صالح أبو بكر^(١١).

والناظر فيما قاله أعداء السنة سابقاً يرى أنهم يطعنون فيما يأتى :

أولاً : فى صحة إسلام معاوية رضي الله عنه، ووصفهم له بأنه كان منافقاً اعتماداً على ما ورد من أنه أسلم يوم الفتح، وكان من الطلقاء المؤلفة قلوبهم، وأنه فتح باب الوضع فى السنة، وصرح بذلك الرافضة السابق ذكرهم، وتبعهم على ذلك دعاة اللادينية.

ثانياً : وصفهم حملة الإسلام من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من أئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين، بأنهم كانوا كذابين وفقهاء سلطة.

(١) تأملات فى الحديث عند السنة والشيعة ص ١٤٥ .

(٢) عبد الحسين شرف الدين : هو عبد الحسين شرف الدين الموسوى، شيعى إمامى، ولد فى الكاظمية، ببغداد سنة ١٢٩٠هـ من مؤلفاته: أبو هريرة، والنص والاجتهاد. مات سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م. ترجم له محمد صادق الصدر فى مقدمة كتاب النص والاجتهاد ص ٥-٣٩، انظر : استشهاد بالشبهة التى معنا فى كتابيه النص والاجتهاد ص ٣٣١-٣٣٢، وأبو هريرة ص ٣٩ - ٥١ .

(٣) معالم المدرستين المجلد ١ / ٣٦١، والمجلد ٢ / ٥٣، وأحاديث عائشة أدوار من حياتها ص ٢٥٥، ٣٥٩ - ٤٠٩ .

(٤) أضواء على السنة ص ١٢٦، ١٣٧، ١٧٩، وشيخ المضيرة ص ١٧٠ - ٢٦٣ .

(٥) الصلاة ص ٣٧-٤١ .

(٦) منع تدوين الحديث أسباب ونتائج ص ٣٢، ٢٧٤، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٨٧، ٤٩٤ .

(٧) على الوردى : كاتب معاصر، من مؤلفاته : وعاظ السلاطين، انظر : استشهاد بالشبهة التى معنا فى كتابه وعاظ السلاطين ص ١١٦-١٣٨-١٦٥ .

(٨) السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٨٢، ٢٥٦ .

(٩) السلطة فى الإسلام ص ٢٥٨ - ٢٩٢، ٣٠١ .

(١٠) إدريس الحسينى: كاتب صحفى معاصر، تشيع، من مؤلفاته: "لقد شيعنى الحسين- الانتقال الصعب فى رحاب المعتقد والمذهب" والخلافة المغتصبة، انظر : استشهاد بالشبهة التى معنا فى الخلافة المغتصبة ص ١٧٩، ولقد شيعنى الحسين ص ٢٤٧ - ٢٩٠ .

(١١) السيد صالح أبو بكر : كاتب مصرى، كان ينتمى إلى جماعة أنصار السنة بالإسكندرية، وعندما أصدر كتابه الأضواء القرآنية فى اكساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخارى منها، الذى تابع فيه محمود أبو رية، قررت جماعة أنصار السنة فصله من الجماعة. انظر : استشهاد بالشبهة التى معنا فى الأضواء القرآنية ص ٤٥ .

ثالثاً : طعنهم فى الملوك والأمراء الأمويين، والعباسيين، بأنهم بعيدين عن تعاليم الإسلام مستغلين علماء المسلمين بوضع ما يثبت ملكهم .

رابعاً : طعنهم فى أحاديث طاعة أولى الأمر، وأحاديث الفتن .

والجواب عما سبق فيما يلى :

أولاً : الجواب عن الطعن فى صحة إسلام سيدنا معاوية رضي الله عنه، وأنه فتح باب الوضع فى السنة النبوية :

ما طعن به أعداء السنة المطهرة فى صحة إسلام سيدنا معاوية رضي الله عنه، دافع عنه فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أبو شهبة بقوله : "وقد غاب عن أعداء الإسلام أن الكاتين فى تاريخ الصحابة ذكروا عن الواقدي، وابن سعد، أنه أسلم بعد الحديبية قبل الفتح، وأنه أخفى إسلامه مخافة أهله، وأنه كان فى عمرة القضاء مسلماً، وإذا كان هو وأبوه من المؤلفة قلوبهم فى رأى البعض، ففى رأى الكثيرين أنه ليس من المؤلفة قلوبهم، قال ابن عبد البر : "معاوية وأبوه من المؤلفة قلوبهم، ذكره فى ذلك بعضهم"، وهو يشعر بأن الكثيرين لا يرون هذا الرأى، ولذا نجد الحافظ الحقيق ابن حجر لم يذكر فى ترجمته شيئاً من هذا، وإنما ذكر فى ترجمة أبيه أنه من المؤلفة قلوبهم^(١) .

ومهما يكن من شئ فقد أسلم وحسن إسلامه، وحتى لو كان ممن أسلموا يوم الفتح، فلا يقدح ذلك فى عدالته وصحبته، بعد تزكية رب العزة لمن أسلموا بعد الفتح أيضاً قال تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٢) . وكيف يصح الطعن فى صحة إسلامه رضي الله عنه، وقد كان أحد كتبه الوحي بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم^(٣)، يدل على ذلك ما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى معاوية ليكتب له ، فقال : أنه يأكل ، ثم بعث إليه ، فقال : إنه يأكل ، فقال صلى الله عليه وسلم :

(١) انظر : فى ترجمته : الاستيعاب ٣/ ١٤١٦ رقم ٢٤٣٥، وتاريخ الصحابة ص ٢٣١ رقم ١٢٣٩، واسد الغابة ٥/ ٢٠١ رقم ٤٩٨٤، والإصابة ٤/ ٤٣٣ رقم ٨٠٦٨ . وانظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٤٠٦، وفتح البارى ٧/ ١٣٠ رقم ٣٧٦٤، والبداية والنهاية ٨/ ١٢٠ .

(٢) الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٣) دفاع عن السنة ص ٦٥ بتصرف، وانظر تطهير الجنان واللسان لابن حجر الميتمى ص ٧، وما بعدها .

"لا أشبع الله بطنه" (١).

يقول الأستاذ محب الدين الخطيب (٢) - رحمه الله - : "قد يستغل بعض الفرق من أعداء الإسلام (٣)، هذا الحديث ليتخذوا منه مطعناً في معاوية رضي الله عنه وليس فيه ما يساعدهم على ذلك، كيف وفيه أنه كان كاتب النبي صلى الله عليه وسلم؟! فالظاهر أن هذا الدعاء منه صلى الله عليه وسلم غير مقصود، بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية كقوله صلى الله عليه وسلم: تربت يمينك.

ويمكن أن يكون ذلك منه صلى الله عليه وسلم بياعث البشرية التي أفصح عنها هو نفسه صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة متواترة منها حديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً : "... أَوْ مَا عَلِمْتُ مَا شَرَّطَ عَلَيْهِ رَبِّي؟ قُلْتُ : اللَّهُمَّ "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ لَعَنَتْهُ أَوْ سَبَّتُهُ، فَاجْعَلْ لَهُ زَكَاةً وَأَجْراً" (٤).

ولم تعرف عن معاوية رضي الله عنه دخلة في إيمانه ولا ريبة في إخلاصه لإسلامه ولا في إمارته.

يقول القاضي أبو بكر بن العربي، مبيناً ما اجتمع في معاوية من خصال الخير إجمالاً قال : "معاوية اجتمعت فيه خصال : وهي أن عمر جمع له الشامات كلها وأفرده بها، لما رأى من حسن سيرته، وقيامه بحماية البيضة وسد الثغور، وإصلاح الجند، والظهور على العدو، وسياسة الخلق. وقد شهد له في صحيح الحديث بالصحبة والفقه، فيما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن ابن أبي مليكة قال : "أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس ، فأتى ابن عباس ، فقال : دعه ؛ فإنه صحب

(١) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب البر والصلة، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه ... إلخ ٨ / ٣٩٩ رقم ٣٦٠٤، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٥٩ رقم ٢٧٤٦ واللفظ له، والبيهقي في دلائل النبوة ٦ / ٢٤٣.

(٢) الخطيب هو : محب الدين الخطيب بن أبي الفتح محمد بن عبد القادر بن صالح الخطيب، من كبار الكتاب الإسلاميين، ولد في دمشق وتعلم بها، أصدر مجلتيه (الزهراء) و(الفتح)، وكان من أوائل مؤسسي جمعية الشبان المسلمين، وتولى تحرير مجلة الأزهر الشريف، وانشأ المطبعة السلفية ومكتبتها، من مؤلفاته : تاريخ مدينة الزهراء بالأندلس، وغير ذلك. مات سنة ١٩٦٩م. له ترجمة في : الأعلام ٥ / ٢٨٢.

(٣) انظر : دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين صالح الورداني ص ٢٦٤.

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب البر والصلة، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه ٨ / ٣٩٦ رقم ٢٦٠٠، وانظر : البداية والنهاية ٨ / ١٢٢، ١٢٣ وانظر : العواصم من القواصم تعليق الأستاذ محب الدين الخطيب ص ٢١٣.

رسول الله ﷺ. وفي رواية أخرى قيل لابن عباس : هل لك في أمير المؤمنين معاوية؛ فإنه ما أوتر إلا بواحدة، قال : إنه فقيه^(١) .

يقول ابن العربي : "وشهد بخلافته في حديث أم حرام - رضى الله عنها- فيما رواه أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ نام عندها القيلولة ثم استيقظ وهو يضحك؛ لأنه رأى ناساً من أمته غزاة في سبيل الله يركبون ثبج البحر - أى وسطه ومعظمه - ملوكاً على الأسرة. ثم وضع رأسه فنام واستيقظ وقد رأى مثل الرؤيا الأولى فقالت له أم حرام : أدع الله أن يجعلني منهم، فقال، أنت من الأولين"، فركبت أم حرام البحر في زمن معاوية فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر. فهلكت"^(٢).

قال الحافظ ابن كثير : يعنى بالأول جيش معاوية حين غزا قبرص ففتحها سنة ٢٧هـ أيام عثمان بن عفان، بقيادة معاوية، عقب إنشائه الأسطول الإسلامى الأول فى التاريخ، وكانت معهم أم حرام فى صحبة زوجها عبادة بن الصامت. ومعهم من الصحابة أبو الدرداء وأبو ذر وغيرهم. وماتت أم حرام فى سبيل الله وقبرها بقبرص إلى اليوم.

قال ابن كثير : ثم كان أمير الجيش الثانى يزيد بن معاوية فى غزوة القسطنطينية. قال : وهذا من أعظم دلائل النبوة^(٣) فى الشهادة لسيدنا معاوية، وابنه يزيد بالفضل، والمغفرة والجنة كما جاء فى حديث أم حرام مرفوعاً : "أول جيش من أمتى يركبون البحر قد أوجبوا"^(٤). وأول جيش من أمتى يغزون مدينة قيصر مغفور لهم. فقلت :

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر معاوية ﷺ ٧ / ١٣٠ رقمى ٣٧٦٤، ٣٧٦٥، وانظر : كتاب مروان بن الحكم إلى معاوية بن أبى سفيان يستفتيه فى مجنون قتل رجلاً. أخرجه مالك فى الموطأ كتاب العقول، باب ما جاء فى دبة العمد إذا قبلت وجناية المجنون ٢ / ٦٤٨ رقم ٣، وانظر : اسد الغابة ٥ / ٢٠٢ رقم ٤٩٨٤ .

(٢) أخرجه البخارى (بشرح البارى) كتاب الجهاد السير، باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء ٦ / ١٣ رقم ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإمارة، باب فضل الغزو فى البحر ٧ / ٦٥ رقم ١٩١٢ .

(٣) البداية والنهاية ٨ / ٢٢٩، وانظر : النهاية فى الفتن والملاحم ١ / ١٧، وفتح البارى ٦ / ٢٣، ١٢٠ أرقام ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٩٢٤ .

(٤) "قد أوجبوا" قال ابن حجر : أى فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة، قال المهلب وفى الحديث : منقبة لمعاوية لأنه أول من غزا البحر، ومنقبة لولده يزيد لأنه أول من غزا مدينة قيصر . انظر : فتح البارى ٦ / ١٢٠ - ١٢١ رقم ٢٩٢٤ .

أنا فيهم يا رسول الله؟ قال : لا" (١) .

يقول الإمام ابن تيمية : " لم يكن من ملوك المسلمين ملك خيراً من معاوية، ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيراً منهم في زمن معاوية، إذا نسبت أيامه إلى أيام من بعده، وإذا نسبت إلى أيام أبي بكر وعمر ظهر التفاضل .

وقد روى أبو بكر بن الأثرم - ورواه ابن بطه من طريقه عن قتادة قال : " لو أصبحت في مثل عمل معاوية لقال أكثركم : هذا المهدي " . وروى ابن بطه بإسناده الثابت من وجهين عن الأعمش عن مجاهد قال : لو أدركتم معاوية لقلت هذا المهدي . وروى الأثرم عن أبي هريرة المكتب قال : كنا عند الأعمش فذكروا عمر بن عبدالعزيز وعدله، فقال الأعمش، فكيف لو أدركتم معاوية؟ قالوا في حلمه؟ قال : لا والله، بل في عدله . وعن أبي إسحاق السبيعي أنه ذكر معاوية فقال : لو أدركتموه أو أدركتم أيامه لقلت : كان المهدي .

وهذه الشهادة من هؤلاء الأئمة الأعلام لأمر المؤمنين معاوية صدى استجابة الله ﷻ دعاء نبيه ﷺ لهذا الخليفة الصالح يوم قال ﷺ : " اللهم اجعله هادياً، مهدياً، واهد به " (٢) .

وقبل أن ننهي الكلام على شهادات الصحابة، والتابعين، وآراء العلماء، في معاوية، ننقل رأياً طريفاً للمؤرخ العلامة ابن خلدون في اعتبار معاوية من الخلفاء الراشدين قال : " إن دولة معاوية وأخباره كان ينبغي أن تلحق بدول الخلفاء الراشدين وأخبارهم فهو تاليهم في الفضل والعدالة والصحة (٣) .

ويقول أيضاً في مقدمته : مدافعاً عن إثارة ابنه يزيد بالعهد، دون من سواه قال : إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذ من بنى أمية ... وهم عصابة قريش (٤) وأهل الملة أجمع، وأهل الغلب منهم،

(١) أخرجه البخاري (شرح فتح الباري) كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في قتال الروم ٦ / ١٢٠ رقم ٢٩٢٤ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب المناقب، باب مناقب لمعاوية بن أبي سفيان ﷺ ٥ / ٦٤٥ رقم ٣٨٤٢ من حديث عبد الرحمن بن عميرة ﷺ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . وانظر : منهاج السنة ٣ / ١٨٥، والبداية والنهاية ٨ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) تاريخ ابن خلدون ٢ / ٤٥٨ .

(٤) انظر : دفاعه عن حديث (الأئمة من قريش) ورده لما اعترض به عليه من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، في المقدمة ص ٢١٤، وانظر : تأويل مختلف الحديث ص ١١٥ .

فآثره بذلك دون غيره ... حرصاً على الاتفاق، واجتماع الأهواء الذى شأنه أهم عند الشارع، ولا يظن بمعاوية غير هذا فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك وحضور أكابر الصحابة لذلك وسكوتهم عنه، دليل على انتفاء الريب فيه، فليسوا ممن يأخذهم فى الحق هوادة، وليس معاوية ممن تأخذه العزة فى قبول الحق فإنهم كلهم أجل من ذلك وعدالتهم مانعة منه" (١).

"نذكر جميع هذه الشهادات، وقبلها الأحاديث النبوية فى فضل معاوية (٢)، مع اعترافنا يشهد الله بفضل على بن أبى طالب عليه السلام، وأنه أفضل منه والحق غالبه معه، وكل كان مجتهداً (٣). وقد جاء فى الحديث الصحيح : "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب؛ فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ؛ فله أجر" (٤).

وقد أوردنا هذه الأمثلة القليلة التى لا يسع المقام لأكثر منها؛ ليعلم الناس أن الصورة الحقيقية لمعاوية عليه السلام تخالف الصورة الكاذبة التى يصورها الزنادقة من الرافضة ومن تابعهم من أعداء الإسلام، والسنة المطهرة، تلك الصورة التى تنكر ما جاء فى السنة المطهرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة، والتابعين، من الشهادة له بالصحبة، والفقه، والملك العادل، وحسن السيرة، حتى شهد له من أدركه كمجاهد والأعمش بأنه المهدي.

فهل من كان هذا حاله يكون له دخل أو حتى رضا بالوضع فى السنة المطهرة سواء فى فضائله، وفضائل الشام أو فى وضع ما يثبت ملكه، أو غير ذلك مما يزعمه أعداء الإسلام من الرافضة ومن شايعهم؟! نعم إذا لم تستح فاصنع ما شئت .

(١) المقدمة ٢٢٨، ٢٣٣ وانظر : دفاعه عما وجه إليه من اعتراض على أخذه العهد لابنه يزيد ص ٢٤٠ وراجع : للاستزادة : العواصم من القواصم للقاضى أبو بكر بن العربى، والصواعق المحرقة وتطهير الجنان واللسان كلاهما لابن حجر الهيتمى .

(٢) لا يشك أحد فى أنه وضع فى فضائل معاوية وكذا الخلفاء الراشدين أحداث كثيرة، ولكن أحصاها الأئمة، وبينوا الموضوع منها، من الصحيح، وقد عرض الحافظ ابن كثير لما ورد فى فضائل معاوية عليه السلام وميز الصحيح من الموضوع، انظر : البداية والنهاية ٨ / ١٢٠ - ١٤٧، وراجع : كتب الموضوعات باب المناقب . وانظر : مجمع الزوائد ٩ / ٣٥٦ .

(٣) انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٧، ومختصر التحفة الإثنى عشرية ٣٠٥ - ٣٢٤، والعواصم من القواصم ص ١٧٢ وما بعدها، ومنهاج السنة لابن تيمية ص ٢٠٥، والبداية والنهاية ٨ / ١٢٩ .

(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٣ / ٣٣٠ رقم ٧٢٥٢، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ٦ / ٢٥٤ رقم ١٧١٦ من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه .

ثانياً : الجواب عن اتهام رواه السنة بأنهم كانوا كذابين وفقهاء سلطة :

أما ما زعمه دعاة الفتنة وأدعياء العلم، من أن حملة الإسلام من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين من الفقهاء، والمحدثين، كانوا كذابين وفقهاء سلطه؛ فقد رد هذا الزعم الدكتور السباعي تحت عنوان "هل استجاز علماؤنا الكذب دفاعاً عن الدين؟ فقال : "إن أعداء الإسلام من غلاة الشيعة، والمستشرقين، ودعاة الإلحاد، لم يصلوا ولن يصلوا إلى مدى السمو الذى يتصف به رواة السنة من الترفع عن الكذب حتى فى حياتهم العادية، بل لم ولن يصل أعداء الإسلام إلى مبلغ الخوف الذى استقر فى نفوسهم بجنب الله خشية ورهبة ، ولا مدى استنكارهم لجريمة الكذب على رسول الله ﷺ حتى قال منهم من قال بكفر من يفعل ذلك ، وقتله وعدم قبول توبته^(١)، إن أعداء الإسلام معذرون إذ لم يفهموا عن علمائنا هذه الخصائص؛ لأنه لا يوجد لها ظل فى نفوسهم ولا فيمن حولهم، ومن اعتاد الكذب ظن فى الناس أنهم أكذب منه، واللص يظن جميع الناس لصوصاً مثله ... وإلا فمن الذى يقول فى قوم جاهرُوا بالإنكار على بعض ولاتهم لأنهم خالفوا بعض أحكام السنة؛ وتعرض بعضهم للضرب والإهانة والتنكيل فى سبيل الجهر بكلمة الحق - أنهم استباحوا لأنفسهم الكذب على رسول الله ﷺ ليضيفوا إلى سنته المطهرة أحكاماً لم يقلها ﷺ .

أيها الناس أليست لكم عقول تحكمون بها ؟ أم أنتم تتكلمون لقومٍ لا عقول لهم (٢)؟!

نعم إن قوماً لم يحابوا فى حكمهم على الرجال أحداً لا أباً، ولا ابناً، ولا أخاً، ولا صديقاً، ولا أستاذاً، لذلك عنوان صدق ديانتهم، ونزاهتهم، وأمانتهم، وعنوان غلاء الحفاظ على السنة الشريفة لديهم، وأنها عندهم أغلى من الأبناء والأجداد، والأولاد، والأحفاد، فكانوا مضرب المثل فى الصدق والتقوى والأمانة^(٣) .

(١) انظر : الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ص ٦٥ .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٢٠١ ، ٢٠٢ بتصرف .

(٣) انظر : لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ أبو غدة ص ١٦٠ بتصرف، وانظر : دلائل النبوة لليهقى ١ / ٤٧ .

وهاك أمثلة على نزاهتهم فى حكمهم على الرجال :

المجرحون لأبائهم :

الإمام على بن المدينى سأل عن أبيه فقال : "سلوا عنه غيرى" فأعادوا المسألة، فأطرق ثم رفع رأسه فقال : "هو الدين، إنه ضعيف" (١).

المجرحون لأبنائهم :

الإمام أبو داود السجستانى "صاحب السنن قال : ابنى عبد الله كذاب (٢)، ونحوه قول الذهبى فى ولده أبى هريرة، أنه "حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه (٣).

المجرحون لإخوانهم :

زيد بن أبى أنيسة قال : لا تأخذوا عن أخى يحيى المذكور بالكذب (٤).

المجرحون لأختانهم :

شعبة بن الحجاج قال : لو حَائِثُ أَحَدًا لِحَايِثِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ كَانَ خَتْنِي (٥)، ولم يكن يحفظ (٦).

(١) انظر : ميزان الاعتدال ٢ / ٤٠١، ولسان الميزان ٨ / ٤٣٠ رقم ١٣١١٤، ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجيح والد على بن الدينى، والمجروحين لابن حبان ٢ / ١٥١٤، وقال : ابن حجر فى التقریب: ضعيف، يقال : تغير حفظه بآخره" انظر : تقريب التهذيب ١ / ٤٨٣ رقم ٣٢٦٦، وتهذيب الكمال للمزى ١٤ / ٣٧٩ رقم ٣٢٠٦ .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال ٢ / ٤٣٣ رقم ٤٣٦٨، ولسان الميزان ٤ / ٣١ رقم ٤٦٣١، ترجمة عبد الله بن سليمان بن الأشعث . وقال ابن عدى : هو مقبول عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه، فما أدرى أى شئ تبين له منه . انظر : الكامل فى الضعفاء ٤ / ٢٦٥ رقم ١١٠١، وقال الذهبى فى ترجمته من تذكرة الحفاظ، وأما قول أبيه فيه، فالظاهر أنه أن صح عنه، فقد عني أنه كذاب فى كلامه، لا فى الحديث النبوى، وكأنه قال هذا وعبد الله شاب طرى، ثم كبر وساد" انظر : تذكرة الحفاظ ٢ / ٧٧٢ رقم ٧٦٨، وقال فى السير : هو حجة فيما نقله، انظر : سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٣١ رقم ١١٨ .

(٣) انظر : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ص ٨٣، ٨٤ .

(٤) انظر : ميزان الاعتدال ٤ / ٣٦٤ رقم ٩٤٦٣، ولسان الميزان ٩ / ٢٨٣ رقم ١٤٨٢٦، ترجمة يحيى بن أبى أنيسة . قال فيه الحفاظ فى التقریب: ضعيف . انظر : تقريب التهذيب ٢ / ٢٩٧ رقم ٧٥٣٥، وتهذيب الكمال ٣١ / ٢٢٣ رقم ٦٧٨٩ .

(٥) ختنى: الختن كل ما كان من قبل المرأة مثل الأب والأخ، وختان الرجل الرجل إذا تزوج إليه . انظر : مختار الصحاح ص ١٦٩، والقاموس المحيط ٢١٤ / ٤، ٢١٥، والنهاية فى غريب الحديث ١٠ / ٢ .

(٦) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٨٧، ولسان الميزان ٩ / ٢٥٢ رقم ١٤٧٢٦ ترجمة هشام بن حسان القُرْدُوسى، وقال ابن حجر : أحد الأعلام، ضعفه القطان عن عطاء، وفى تقريب التهذيب قال : ثقة، من أثبت الناس فى ابن سيرين، وفى روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه كان يرسل عنهما . انظر : تقريب التهذيب ٢ / ٢٦٦ رقم ٧٣١٥، وتهذيب الكمال للمزى ٣٠ / ١٨١ رقم ٦٥٧٢ .

الجرحون لبعض أقاربهم :

أبو عروبة الحراني : قال الذهبي في ترجمة الحسين بن أبي السري العسقلاني :
قال أبو عروبة الحراني : هو خال أمي، وهو كذاب^(١) .

من الذين لم يحابوا مشايخهم :

يحيى بن سعيد القطان : روى الإمام ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي قال :
اختلفوا يوماً عند شعبة، فقالوا : اجعل بيننا وبينك حكماً فقال : قد رضيت بالأحول
يعنى يحيى بن سعيد القطان، فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه فقضى على
شعبة - وهو شيخه ومنه تعلم وبه تخرج، فقال له شعبة : ومن يطيق نقدك أو من له
مثل نقدك يا أحول؟! .

قال ابن أبي حاتم : "هذه غاية المنزلة - ليحيى بن سعيد القطان - إذ اختاره شيخه
شعبة من بين أهل العلم، ثم بلغ من دالته بنفسه وصلابته في دينه أن قضى على شعبة"
شيخه ومعلمه^(٢) .

وبلغ من نزاهة أئمة الحديث أنهم كانوا لا يقبلون شفاعة إخوانهم للسكوت عمن
يرون جرّحه، وكيف يرتضون تلك الوساطة، وهم الذين طعنوا في آبائهم، وآبائهم،
وإخوانهم، لما رأوا منهم ما يستوجب القدح .

وقد ضرب شعبة بن الحجاج في هذا أروع الأمثال لما كلمه حماد بن زيد،
وعباد ابن عباد، وجريير بن حازم، كلموه في رجل ليكف عنه، قال حماد ابن زيد،
فكأنه لان وأجابنا . قال : فذهبت يوماً أريد الجمعة فإذا شعبة يناديني من خلفي،
فقال: ذاك الذي قلت لي فيه لا أراه يسعني . قال عبد الرحمن ابن مهدي : كان شعبة
يتكلم في هذا حسيبة^(٣) .

(١) انظر : ميزان الاعتدال ١ / ٥٣٦، ولسان الميزان ٨ / ٢٧٢ رقمي ١١٢٨٠، ٢٢٩١، وقال ابن حجر في
التقريب "ضعيف" انظر : تقريب التهذيب ١ / ٢١٨ رقم ١٣٤٨، وتهذيب الكمال ٦ / ٤٦٨ رقم ١٣٣١ .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ١ / ٢٣٢ رقم ١٠٢ ترجمة يحيى بن سعيد القطان .

(٣) انظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١ / ١٧١، وللإستزادة في هذا المبحث انظر : فتح المنان بمقدمة لسان
الميزان للأستاذ محمد المرعشلي ص ١٨٧-١٩١ .

نماذج لما كان عليه سلفنا الصالح من جراءة في الحق مع خلفائهم وملوكهم وأمرائهم، لا يخشون لوماً، ولا موتاً، ولا أذى، ولا اضطهاداً :

أما موقف الصحابة مع خلفائهم فقد سبق بما يغنى عن إعادته هنا عند الحديث عن بداية الوضع وبراءة الصحابة منه^(١).

ونزيد هنا بموقف لأبي بن كعب رضي الله عنه مع الفاروق عمر رضي الله عنه أخرجه ابن راهوية عن الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رد على أبي بن كعب رضي الله عنه قراءة آية، فقال أبي : لقد سمعتها من رسول الله ﷺ وأنت يليهك يا عمر الصفق بالبيع . فقال عمر رضي الله عنه : صدقت إنما أردت أن أجريكم هل منكم من يقول الحق؟ فلا خير في أمير لا يقال عنده الحق ولا يقوله^(٢).

وروى أن أبي بن كعب قرأ : ﴿الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ﴾^(٣) فقال عمر رضي الله عنه كذبت . قال : أنت أكذب . فقال رجل : تكذب أمير المؤمنين؟ قال : أنا أشد تعظيماً لحق أمير المؤمنين منك . ولكن كذبت في تصديق كتاب الله ﷻ، ولم أصدق أمير المؤمنين في تكذيب كتاب الله ﷻ، فقال عمر : صدق^(٤).

فانظر كيف يمتحن عمر الصحابة في مدى جهرهم بكلمة الحق إذا عدل عنها الأمير، وانظر كيف كان الصحابة يعرفون لأمرائهم حقهم، فإذا عدلوا عن الحق لم تأخذهم في الله لومة لائم.

أما عن موقف الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الإسلام، من ملوكهم وأمرائهم، فقد مر موقف أبو سعيد الخدري من مروان وإلى المدينة، وكذا موقف ابن عمر من الحجاج^(٥). وسيأتى موقف آخر للإمام الزهري مع هشام بن عبد الملك الأموي ، بعد ذكر بعض المواقف لأئمة الإسلام من ملوك وأمراء بني العباس .

(١) راجع : ص ٤٠٤ .

(٢) ذكره صاحب كنز العمال ١٣ / ٣٦١ رقم ٣٦٧٦٦ .

(٣) جزء من الآية ١٠٧ من سورة المائدة .

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٥ / ١٠٧ رقم ١٣٩٧٧، دون ذكر رد عمر عليه ، وانظر : الدر المنثور ٣ / ٦٠٦ .

(٥) راجع : ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، وانظر: موقف آخر في السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٢ ، يدخل فيه أبو مسلم الخولاني على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فيعظه موعظة بليغة، ولم يسميه فيها بالأمير بل بالأجير .

منها ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة - ابن أبي ذئب الإمام الثبت - قال الإمام أحمد : "دخل بن أبي ذئب على المنصور فلم يهبه أن قال له الحق، وقال الظلم ببابك فاش، وأبو جعفر، أبو جعفر".

وعن محمد بن إبراهيم تلميذ بن أبي ليلى قال : "كنت عند أبي جعفر المنصور - وعنده بن أبي ذئب، فقال أبو جعفر : ما تقول في الحسن بن زيد - وكان والياً للمدينة أيام المنصور - قال يأخذ بالإحنة - أى الحق ويقضى بالهوى . فقال له الحسن : الله الله، والله ما سلم منه أحد، وإن شئت فسله عن نفسك يا أمير المؤمنين . قال محمد بن إبراهيم - فجمعت ثيابي والسياف قائم على رأس أبي جعفر، مخافة أن يأمر به فيقتل، فيصيب دمه ثوبى، قال ما تقول في؟ قال - اعفنى يا أمير المؤمنين . قال لا بد أن تقول . قال إنك لا تعدل في الرعية ولا تقسم بالسوية . فتغير وجه أبي جعفر فقام إبراهيم بن يحيى إلى المدينة أيام المهدي - وقال : طهرنى بدمه يا أمير المؤمنين؟ قال له ابن أبي ذئب - اقعد يا بنى فليس في دم رجل يشهد أن لا إله إلا الله طهور" (١).

وموقف سفيان الثوري - رحمه الله - مع أبي جعفر المنصور مشهور؛ فقد كان سفيان - رحمه الله - قوالاً بالحق، شديد الإنكار، حتى مات في البصرة محتبئاً من المهدي (٢)، وما موقف المحدثين - وعلى رأسهم أحمد بن حنبل - رحمه الله - مع الأمراء العباسيين في محنة خلق القرآن ببعيد. وغير ذلك الكثير، ولولا أن المقام لا يحتمل المزيد لنقلت لك أخباراً مشرقة عن هؤلاء الأفاضل (٣).

صلة علماء المسلمين بالملوك والأمراء :

زعم أعداء السنة، أعداء الإسلام، أن صلات علماء المسلمين بالملوك والأمراء مكنت لهم أن يستغلوهم في وضع الأحاديث الموافقة لأهوائهم وتثبيت سلطانهم . يقول الدكتور السباعي رداً على ذلك : "ولا ندرى كيف تكون الصلة بين أئمة

(١) أدب الشافعي ص ٣٢، وذكر القصة باختصار الذهبي في التذكرة ١ / ١٩٢، وانظر : في نفس الصفحة، موقفاً آخر للمهدي هاب فيه ابن أبي ذئب .

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٦، وانظر : الثقات للعجلي ص ٥٤ رقم ٣٧ حكى عن أبي إسحاق الفزاري أنه أمر سلطان ونهاه فضربه مائة سوط .

(٣) انظر : للمزيد كتاب "الإسلام بين العلماء والحكام" للأستاذ عبد العزيز البدرى .

المسلمين الثقات الأثبات، وبين الملوك والأمراء علامة على استغلالهم لهم، وقديماً كان العلماء يتصلون بالخلفاء والملوك، دون أن يحس هذا أمانتهم فى شئ، فقديماً تردد الصحابة على معاوية، وتردد التابعون .

فهؤلاء الأئمة إذا اتصلوا بهؤلاء الأمراء والملوك، أو اتصلوا هم بهم، لا سبيل إلى أن يؤثر ذلك فى دينهم، وأمانتهم، وورعهم، والمستفيد منهم على كل حال، هم المسلمون الذين يغدو علماءهم ويروحون من حلقات العلم إلى مجالس الخلفاء يروون حديثاً، أو يثبون فكرة، أو يثبون حكماً، أو يبينون حكماً، أو يؤدبون لهم ولداً، أو يذكروهم بما للأمة عليهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

انظر: إلى ما رواه ابن عساكر بسنده إلى الشافعى - رحمه الله - أن هشام بن عبد الملك سأل سليمان بن يسار عن تفسير قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١) فقال هشام : كذبت : إنما هو على بن أبى طالب، ويظهر أن هشاماً لم يكن جاداً فيما يقول، ولكنه يريد أن يختبر شدتهم فى الحق - فقال سليمان بن يسار : أمير المؤمنين أعلم بما يقول، ثم وصل ابن شهاب، فقال له هشام : من الذى تولى كبره منهم؟ فقال الزهرى: هو عبد الله بن أبى بن سلول، فقال له هشام : كذبت . إنما هو على بن أبى طالب، قال الزهرى وقد امتلأ غضباً : أنا أكذب؟ لا أبالك! فوالله لو نادانى مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت... حدثنى فلان، وفلان، أن الذى تولى كبره منهم، هو عبد الله بن أبى بن سلول،... وفى القصة فقال هشام: إنا نهيج الشيخ، مما يدل على أنه لم يكن جاداً فى قوله "كذبت" .

ألا ترى فى هذه الحادثة ما يدل على أن الصلة بين العلماء والخلفاء أدنى وأضعف من أن تصل إلى دينهم وأمانتهم؟ رجل يقول خليفة المسلمين : لا أبالك! وهى كلمة لا يقولها رجل عادى لآخر مثله يحترمه، لدليل على أن صلتهم بالخلفاء والأمراء ليست صلة ضعيف بقوى، ولا مخدوع بخادع بل صلة واثق بدينه، معتر بعلمه يغضب إن كُذِّب، ويثور إذا حُرِّف حقيقته من حقائق التاريخ المتصل بصحابة رسول الله ﷺ، ورجل يزأر فى وجه الخليفة زئير الأسد لأنه كذبه فى تفسير آية من كتاب الله ﷻ خلاف ما يعلم أهل العلم من قبله، هل من المعقول أن يميل إلى أهواء الخليفة، فيضع له

(١) جزء من الآية ١١ من سورة النور .

أحاديث عن رسول الله ﷺ لا أصل لها؟! ألا ترى إلى قول الزهرى : "أنا أكذب؟ لا أبالك! فوالله لو ناداني مناد من السماء إن الله أحل الكذب ما كذبت".
 إن الزهرى كان من ذلك الطراز الممتاز فى تاريخ الإنسانية الذين رباهم محمد ﷺ وأخرجهم للدنيا آيات باهرات فى صدق اللهجة وسموا النفس، والترفع عن الكذب حتى ولو كان مباحاً^(١). أ.هـ.

يقول الأستاذ الصديق بشير : "ثم هل أولئك الفقهاء من الخور، وقلة الورع بحيث يستغلهم الحكام لتثبيت حكمهم؟! إن تاريخ هؤلاء ينفى ذلك بشدة، حتى بلغ الأمر ببعضهم أن حرم على نفسه مخالطة السلاطين الظلمة^(٢). بل وصل الأمر ببعضهم إلى أن يضرب، ويحبس، لرفضه تولية القضاء كأبى حنيفة - رحمه الله -^(٣).

وانظر كيف كان الخلفاء يهابون العلماء، هاهو الخليفة المهدي يدخل مسجد النبى ﷺ فلم يبق إلا قام إلا ابن أبى ذئب فقبل له : قم، فهذا أمير المؤمنين، قال : إنما يقوم الناس لرب العالمين، فقال المهدي : دعوه فقد قامت كل شعرة فى رأسى^(٤).

وانظر كيف يتمنى أبو جعفر المنصور أن يجلس فى وسط المحدثين لينال من صالح دعائهم لما قيل له : هل بقى من لذات الدنيا شئ لم تنله؟ قال : بقيت خصلة، أن أقعد فى مصطبة، وحولى أصحاب الحديث، يقول المستملى : من ذكرت، رحمك الله، قال : فغدا عليه الندماء، وأبناء الوزراء بالحابر والدفاتر، فقال : لستم بهم، إنما هم الدنسة ثيابهم المشققة أرجلهم، الطويلة شعورهم، برد الآفاق، ونقله الحديث^(٥).

ثم ماذا يبتغى هؤلاء من مسايرتهم لأهواء الأمويين والعباسيين أبيتغون المال؟ أم الشهرة؟ إن التاريخ يشهد بأنهم لم يستعبدوهم المال ولا الشهرة، وقد قيل أنه لم ير السلاطين والملوك والأغنياء فى مجلس أحقر منهم فى مجلس الأعمش، مع شدة حاجته وفقره^(٦).

وهل يبلغ الحمق، والغباوة بهم، أن يبيعوا دينهم، وسمعتهم بين المسلمين، وهم لا يطعمون فى مال ولا جاه ولا منصب؟ أ.هـ.

(١) السنة ومكانتها للدكتور السباعى ص ٢١٣ - ٢١٦ بتصرف.

(٢) إحياء علوم الدين ٢ / ١٥٥، ١٦٦، وانظر : ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٤٧.

(٣) تذكرة الحفاظ ١ / ١٦٨، وانظر : تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٤٨ وانظر : تاريخ محنة الفقهاء والمحدثين مع خلفاء بنى العباس فى كتاب تاريخ المذاهب الإسلامية للعلامة محمد أبو زهرة.

(٤) تذكرة الحفاظ ١ / ١٩٢.

(٥) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٤٨.

(٦) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى ص ٨٣.

ثالثاً : الجواب عن اتهام الملوك والأمراء الأمويين والعباسيين، فى دينهم، ودعوى استغلالهم لعلماء المسلمين لوضع ما يثبت ملكهم

حال الملوك والأمراء الأمويين والعباسيين من الدين :

يحرص أعداء الإسلام، والسنة المطهرة، أن يصوروا لنا الأمويين، والعباسيين، جماعة دنيويين ليس لهم هم إلا الفتح، والاستعمار، والحقد على آل البيت، وأنهم كانوا فى حياتهم العادية جاهليين لا يمتنون إلى تعاليم الإسلام وآدابه بصلة، وهذا افتراء على الواقع والتاريخ فمن المسلم به أن ما بين أيدينا من نصوص التاريخ التى تمثل لنا العصر الأموى، والعباسى، لا تعدوا إلا أن تكون أخباراً تناقلتها الألسنة دون تحقيق، وهى من وضع غلاة الشيعة، والروافض الذين أحدثوا الفتنة فى صفوف الأمة الإسلامية، منذ مقتل الفاروق عمر، فعثمان، فعلى عليه السلام استمراً بصراعهم مع الأمويين والعباسيين، فهؤلاء الرافضة هم الذين ناصبهم الأمويون، والعباسيون العداء، وحاربوهم، تماماً كما حاربهم الإمام على عليه السلام.

وما ناصبوا العداء يوماً قط لآل البيت عليهم السلام وإنما هى الفتنة التى كان يشعلها الرافضة بين آل البيت، وبين أمية وبنى العباس، على مر التاريخ.
ومن هنا فلا يصح الاعتماد بدون تمحيص على كتب الأخبار والتاريخ فيما يتعلق بالأمويين والعباسيين^(١).

يقول الدكتور محمد مظهر صديقى : "لأنها كتبت فى الأمصار العراقية، وبخاصة فى الكوفة والبصرة وبغداد - بيئة الفتنة والرافضة، ولم تنج من تعصب المؤلفين ورواة الأخبار الذين لم يبتعد أكثرهم عن العصبية بكافة أنواعها"^(٢).

يقول الدكتور السباعى : "هذا شئ، وشئ آخر أنه حتى فى هذه الحالة فإننا نجد خصوصاً كثيرة تكذب أعداء السنة فيما رموا به أمراء الأمويين، والعباسيين، من انحراف

(١) لا سيما وأهل التاريخ ربما وضعوا من أناس، ورفعوا أناساً، إما لتعصب أو لجهل، أو مجرد اعتماد على نقل من لا يؤثق به، أو لغير ذلك من الأسباب، انظر : قاعدة فى المورخين للإمام السيكي ص ٦٩ وما بعدها، وانظر : السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ١٩٧، والعواصم من القواصم ص ٢٥٦ - ٢٦٢، وشبهات حول العصر العباسى الأول للدكتور مؤيد فاضل ملا رشيد ص ١٣ وما بعدها.

(٢) الهجمات المغرضة على التاريخ الإسلامى ص ٩ بتصرف، وانظر : شبهات حول العصر العباسى الأول ص ٣٦ وما بعدها.

عن الإسلام ونحذ لأحكامه، فابن سعد، يروى لنا فى طبقاته، عن نُسك، عبد الملك، وتقواه، قبل الخلافة، ما جعل الناس يلقبونه بحمامة المسجد، حتى لقد سئل ابن عمر رضي الله عنهما أرأيت، إذا تفانى أصحاب رسول الله ﷺ من نساء؟ فأجابهم : سلوا هذا الفتى وأشار إلى عبد الملك^(١).

وهذا مالك رضي الله عنه قد احتج بقضاء عبد الملك بن مروان فى موطأه وأبرزه فى جملة قواعد الشريعة^(٢). أما أبوه مروان بن الحكم فأقضيته وفتاواه كثيرة فى الموطأ^(٣)، وفى الصحيح عن عبد الله بن دينار قال : شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك ابن مروان كتب : إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الملك أمير المؤمنين، على سنة الله، وسنة رسوله ﷺ، ما استطعت، وإن بنى قد أقروا بمثل ذلك^(٤).

وقل مثل ذلك فى الوليد بن عبد الملك، فلقد أنشئت فى عصره أكثر المساجد المعروفة اليوم، حتى كان عصره للمسلمين عصراً عمرانياً، وقل مثل ذلك فى بقية الخلفاء بما فيهم يزيد بن معاوية رضي الله عنه الذى اتهم كذباً وزوراً بأكاذيب من صنع الرافضة.

ولا ندرى كيف يتهم بالفسق من شهد له رسول الله ﷺ، له بالخير والمغفرة، فى قوله ﷺ "... وأول جيش من أمتى يغزون مدينة قيصر مغفور له"^(٥) وكان هذا الجيش هو جيش يزيد بن معاوية - وكان أميراً عليه فى غزوة القسطنطينية^(٦). وكيف يعهد له أبوه (معاوية) رضي الله عنه بالخلافة "وهو يعتقد ما كان عليه من الفسق. حاشا الله معاوية من ذلك"^(٧).

(١) وانظر : ثناء ابن عمر، وأبى الزناد، والشعبى، وغيرهم فى البداية والنهاية لابن كثير ٩ / ٦٢-٦٣
(٢) من ذلك ما أخرجه فى الموطأ فى كتاب الأقضية، باب المستكرهة من النساء ٢ / ٥٦٤ رقم ١٤، وفى كتاب المكاتب، باب القضاء فى المكاتب ٢ / ٦٠٤ رقم ٣، وانظر : العواصم من القواصم ص ٢٦٣، ومقدمة ابن خلدون ص ٢٢٨.

(٣) من ذلك ما أخرجه فى الموطأ فى كتاب المكاتب، باب عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله ٢ / ٦١٢ رقم ٩، وانظر : لورع مروان، وابنه عبد الملك، فيما رواه الإمام مالك عن عبد الملك ابن مروان أنه وهب لصاحب له جارية ثم سأله عنها فقال قد هممت أن أهبتها لابنى فيفعل بها كذا وكذا، فقال عبد الملك : لمروان كان أورع منك، وهب لابنه جارية ثم قال لا تقربها فإنى قد رأيت ساقها منكشفة، انظر : الموطأ كتاب النكاح، باب النهى عن أن يصيب الرجل أمة كانت لأبيه ٢ / ٤٢٦ رقم ٣٨.

(٤) أخرجه البخارى (شرح فتح البارى) كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس ١٣ / ٢٠٥ رقم ٧٢٠٣.

(٥) سبق تقريره ص ٤٢٩.

(٦) البداية والنهاية ٨ / ٢٢٩.

(٧) مقدمة ابن خلدون مبحث فى انقلاب الخلافة إلى الملك ص ٢٢٨، ومبحث فى ولاية العهد ص ٢٣٤، ٢٤٠.

وكيف يصح وصف يزيد بالفسق وهو يحدث نفسه إن ولى الإمارة أن يسير على سيرة الفاروق عمر رضي الله عنه لما قال له أبوه : كيف تراك فاعلاً إن وليت؟ قال : كنت والله يا أبة عاملاً فيهم عمل عمر بن الخطاب . فقال معاوية : سبحان الله يا بنى، والله لقد جهدت على سيرة عثمان فما أطققتها، فكيف بك وسيرة عمر؟ (١).

ويقول العلامة ابن خلدون مدافعاً عن أمراء الدولة الأموية قائلاً : "... وإن كانوا ملوكاً فلم يكن مذهبهم فى الملك مذهب أهل البطالة، والبغى، إنما كانوا متحررين لمقاصد الحق جهدهم، إلا فى ضرورة تحملهم على بعضها، مثل خشية افتراق الكلمة الذى هو أهم لديهم من كل مقصد. يشهد لذلك ما كانوا عليه من الاتباع والاقتداء، وما علم السلف من أحوالهم ومقاصدهم. فقد احتج مالك فى الموطأ بعمل عبد الملك، وأما مروان فكان فى الطبقة الأولى من التابعين، وعدالتهم معروفة ثم تدرج الأمر فى ولد عبد الملك وكانوا من الدين بالمكان الذى كانوا فيه" (٢).

ويقول أيضاً مدافعاً عن أمراء الدولة الأموية والعباسية معاً فى معرض دفاعه عن أخذ معاوية البيعة لابنه يزيد : "ثم إنه وقع مثل ذلك من بعد معاوية من الخلفاء الذين كانوا يتحرون الحق ويعملون به مثل عبد الملك، وسليمان، من بنى أمية، والسفاح، والمنصور، والمهدى، والرشيد من بنى العباس، وأمثالهم ممن عرفت عدالتهم، وحسن رأيهم للمسلمين، والنظر لهم، ولا يعاب عليهم إثارة أبنائهم وإخوانهم، وخروجهم عن سنن الخلفاء الأربعة فى ذلك، فشأنهم غير شأن أولئك الخلفاء، فإنهم كانوا على حين لم تحدث طبيعة الملك وكان الوازع دينياً" (٣)، وهى حفظ وحدة المسلمين، وإنه لفى رواية الإمام مالك فى موطأه لأمرأ بنى أمية مثل عبد الملك بن مروان وأبوه مروان، وجمعه لموطأه فى أيام بنى العباس، والدولة لهم، والحكم بأيديهم، لأكبر دليل على أنه لم يكن هناك صراع بين بنى أمية وبنى العباس، وإنما كان الصراع بينهم وبين أعداء الإسلام على مر التاريخ من الرافضة والزنادقة.

وحتى لو فرض أنه كان هناك صراع، فلم يكن لهذا الصراع أى تأثير على علماء المسلمين فيما يحفظون، ويدونون من حديث رسول الله ﷺ وإلا فلم لم يغير وينكر

(١) البداية والنهاية ٨ / ٢٣٢، وانظر : العواصم من القواصم ص ٢٢١ - ٢٢٨، والصواعق المحرقة ص ٢٠٨، وتطهير الجنان ص ٧-٤٣ كلاهما لابن حجر الهيتمي .

(٢) المقدمة، مبحث فى انقلاب الخلافة إلى الملك ص ٢٢٨ .

(٣) المصدر السابق مبحث فى ولاية العهد ص ٢٣٣ .

أمرأء بنى العباس ما فى الموطأ؟

وأين ما زعمه أعداء الإسلام من استغلالهم لعلماء المسلمين فى وضع ما يوافق رغباتهم؟ نعم كان هناك من يتقرب إلى الملوك والأمراء بوضع ما يوافق فعلهم، ولكن هؤلاء الأدعياء لم يكونوا يمتون إلى العلم بصلته، وهم غير العلماء الذين نهضوا لجمع الحديث وتدوينه ونقده، وفى نفس الوقت لم يغفل الأمراء عن كذبهم كما حدث من غياث بن إبراهيم النخعى^(١) مع الخليفة المهدي العباسي^(٢) لما رآه يلعب بالحمام فحدثه بحديث أبي هريرة رضي الله عنه : "لا سبق إلا فى خف أو نصل أو حافر" وزاد فيه : "أو جناح" فأمر المهدي بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال المهدي : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما استجلبت ذلك أنا فأمر بذبح الحمام فذبحت .

يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى - : "لم يكن المهدي مغفلاً ولا جاهلاً، بل كان عاقلاً عالماً، من الملوك الذين ينشأون فى العلم الذى هو شرط من شروط الولاية، فعامل المتزلف إليه بمجود الملوك، وأراد قطع السبب الذى تزلف به الكذاب، وفطم نفسه عن التعلق بالحمام فذبحها - ولم يأت فى الخبر أنه طرحها - ولم ينتفع بها أكل، ومثل هذا لا يغيب عن مثل الخليفة المهدي العالم^(٣) . الذى نكل بالزنادقة أياً تنكيل أيام دولته، وعين لهم رجلاً سماه "صاحب الزنادقة" وكل إليه أمر إبادتهم والقضاء عليهم وأمر الجدلين من أهل البحث من المتكلمين بتصنيف الكتب فى الرد على الملحدين، وإقامة البراهين على المعاندين وإيضاح الحق للشاكين، وأوصى ابنه الهادي بالعمل على إبادة الزنادقة، وشرح له أمرهم، وسوء نيتهم نحو الإسلام والمسلمين، وجاء عنه أنه قال : "والله لئن عشت لأقتلن هذه الفرقة كلها حتى لا أترك

(١) غياث هو : ابن إبراهيم النخعى، الكوفى، اتفقوا على تركه، فهو كذاب حيث، كما وصفه يحيى ابن معين . انظر : الضعفاء للنسائي ١٩٥ رقم ٥٠٩، والمجروحين لابن حبان ٢ / ٢٠٠، وميزان الاعتدال ٣ / ٣٣٧ رقم ٦٦٧٣، ولسان الميزان ٥ / ٤٢١ رقم ٦٥٥٦، والجرح والتعديل ٧ / ٥٧ رقم ٣٢٧، والكامل فى الضعفاء ٦ / ٨ رقم ١٥٥٤، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢ / ٢٤٧ رقم ٢٦٨٩ . وانظر : الباعث الحثيث لشيخ أحمد شاكر ص ٧١، فقد ذكر أنه فعل نحواً من ذلك مع الخليفة الرشيد .

(٢) انظر : مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ٨ ص ٥٦٨ تعليق الأستاذ الصديق بشير على الفصل الثالث من دراسات محمدية جولدتسهر، والذى اتهم فيه الخليفة المهدي بأن ابن عدى عده فى قائمة الوضاعين" وتحريف جولدتسهر لهذا النص، الذى فهم منه ذلك .

(٣) لمحات من تاريخ السنة ص ١٢٧ هامش، وانظر : ترجمة أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور المهدي فى سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٠٠، ٤٠٣ رقم ١٤٧، والبدية والنهاية ١٠ / ١٢٤، وتاريخ الخلفاء ص ٢٥٣، وشذرات الذهب ١ / ٢٣٠، ٢٤٥، وتاريخ بغداد ٥ / ٣٩١ - ٤٠١ رقم ٢٩١٧، والوافى بالوفيات ٣ / ٣٠٠ - ٣٠٢ .

منها عيناً تطرف" وقد أنفذ الهادى وصية أبيه بكل أمانة^(١).

وخلاصة القول : أن ما وقع من وضع فى السنة أيام الأمويين والعباسيين، وقع من غلاة الشيعة الرافضة، والزنادقة، وغيرهم ممن لا يمتنون إلى العلم بصلة، وأمثال هؤلاء هم الذين كانوا فى صراع دائم مع الدولة الأموية، والعباسية، أما ما يزعمه أعداء الإسلام، والسنة المطهرة، بأن الوضع وقع من العلماء الذين دأبوا على نشر السنة المطهرة، وحفظها وتنقيتها أمثال الزهرى، والأوزاعى، والثورى، وابن حنبل، والبخارى، وغيرهم من رواة السنة، فذلك كذب وافتراء يرده تاريخنا الإسلامى السالم من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

رابعاً: الجواب عن طعن أعداء السنة فى أحاديث طاعة أولى الأمر، وأحاديث الفتن ما زعمه أعداء السنة من أن أحاديث طاعة أولى الأمر، وأحاديث اجتناب الفتن وضعها أهل الحديث لتثبيت أنظمة الحكم، فتلك دعوى يردها النقل والنظر

يقول الأستاذ الصديق بشير : "فأما النقل : فإن الأحاديث التى ذكروها - ومعظمها فى الصحيحين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ وهى تدعو إلى طاعة الحكام والأمراء، وتدعو إلى اجتناب الفتن، والنجاة من شرورها، ويظن أنها وضعت من أجل تثبيت الحكام، إما بطاعتهم، أو باعتزال الأمر وتركه، فهذه الأحاديث لو افترضنا جدلاً صحة ادعائهم، فالقرآن الكريم يؤكدها ويصدقها، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٢) ووجوب طاعة ولى الأمر بطاعته لله ورسوله، وقول تعالى ذاماً للفتن ومخذراً من الارتكاس فيها ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٣). وقال تعالى : ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾^(٤). وكون الفتنة أشد من القتل لأن شرورها لا تنقطع كالنار لا تبقى على شيء. فهذا إذن أكبر دليل على أن مجموع تلك الأحاديث التى تحض على الطاعة، وتجنب الفتن سبقت الخلافات والنزاع حول الحكم.

(١) الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبو زهو ص ٣٣٩ .

(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٣) الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

(٤) جزء من الآية ١٩١ من سورة البقرة .

وأما النظر : فإنه يكذب هذا الادعاء، لأن اجتماع الفقهاء أو أهل الحديث أو جميعهم على وضع هذه المبادئ كما يسميها "جولدتسيهر" ويقول بها الرافضة، ومن قال بقولهم لا يمكن أن يتحقق، واجتماعهم على الكذب على الرسول ﷺ لا يتأتى .
ففى زمن بنى أمية كان هناك كثير من الصحابة أمثال : أنس بن مالك (ت ٩٣هـ)،
وعبد الله بن عمر (ت ٧٣هـ)، وعبد الله ابن عباس (ت ٦٨هـ)، وأبو هريرة (ت ٥٩هـ)،
وعبد الله بن عمرو (ت ٦٥هـ)، والنعمان بن بشير (ت ٦٤هـ) .

وكان هناك عدد كبير من الفقهاء والأعلام أمثال : سعيد بن المسيب (ت ٩١هـ)،
وعروة بن الزبير (ت ٩٤هـ)، وخارجة بن زيد (ت ١٠٠هـ) وبقية الفقهاء السبعة
المشهورون . وأمثال : سالم بن عبد الله (ت ١٠٦هـ)، والشعبي (ت ١٠٥هـ)، وابن
سيرين (١١٠هـ)، وهذه الدولة العباسية بدأت بخلافة أبى العباس السفاح سنة
١٣٢هـ)، وكان ممن حضر قيامها من أئمة الفقهاء ربعة الرأى (ت ١٣٤هـ)، وعطاء
الخراساني (ت ١٣٥هـ) والأوزاعي (ت ١٥٧هـ)، وأئمة المذاهب الأربعة .

فهل من الممكن أن يتفق أمثال هؤلاء - وهم من هم فى الورع والعلم - على
تثبيت نظام من الأنظمة، ودعوة الناس إلى مؤازرته والخضوع له، ولو أدى بهم ذلك
إلى اختلاق الأحاديث، لتأكيد هذه الدعوة، وكأنهم شرذمة من المتأمرين؟! وإذا صح
لغيرهم أن يفعلوا ذلك، فهل يرضى هؤلاء بذلك، وهم يعلمون أنه خطر يهدد
الإسلام، وأن السكوت عليه خيانة للمسلمين!؟

وكيف ترضى الفرق الأخرى التى تنازع نظام الحكم القائم بهذا الصنيع وهى تعلم
أنه دس واختلاق؟! والعقل يقول : إنه لو أحس هؤلاء بأن تلك الأحاديث موضوعة
لغرض تثبيت نظام الحكم الذى ينازعونه لشنعوا بذلك أيما تشنيع، ولشهرّوا بواضيعها
أيما تشهير، ولكن هذا لم يوجد؛ لأنه لم يصح إلا فى ذهن الرافضة وجولدتسيهر، ومن
تبعهم فى ملتهم من أبناء جلدتنا . وكيف فاتهم أن عصر بنى أمية وبنى العباس لم يخل
من علماء نقد الحديث، وهم علماء الجرح والتعديل أمثال : شعبة بن الحجاج (ت
١٥٩هـ)، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)،
ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، وهم وغيرهم الذين غرّبوا الحديث، وحذفوا
الموضوعات وأظهروها، فهل غابت عنهم تلك الأحاديث التى ذكرها أعداء الإسلام،
ومعظمها فى الصحيحين، حتى يأتى أدعياء العلم فى آخر الزمان ليبينوا لنا أنها

ثم ما المنهج الذى اتبعوه فى النقد؟ ليس ثمة منهج إلا مجموعة أفكار فاسدة وهواجس تعشعش فى أذهانهم، ولو افترضنا أن أعداء الإسلام لا يقصدون أنهم وضعوا هذه الأحاديث، أى اختلقوها فإن مجرد تسخيرهم لها لتثبيت دعائم الحكم الأموى مرة، والحكم العباسى مرة أخرى، مسبة أيضاً، وفرية لا يقولها عاقل! كما أن إشاعة هذه الأحاديث النبوية مصلحة للناس قبل أن تكون مصلحة للحكام؛ لأنه فى أغلب الفتن لا يتأذى بويلاتها إلا الناس، ولا يبلغ الحكام إلا دخانها، وفى الفتن تختلط الأمور وتتداخل، فيدعى كل طرف فيها أنه على حق، وأن غيره على باطل، ومن لم يتبين أى الأطراف على حق، كان أولى به أن يعتزل الفتن، وهو الصواب.

كما أن هذا الدين الحنيف جاء داعياً إلى التكتل والجماعة، وحذر من الفرقة والانقسام لأن هلاك المسلمين فى تفرقهم شيعاً وأحزاباً، يقول تبارك وتعالى: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(١) ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٢) ويقول: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٣).

والأحاديث النبوية التى تدعوا إلى الجماعة، وعدم الخروج عنها توضح هذه الحقيقة القرآنية، حقيقة أن فساد أمر المسلمين بافتراقهم، وهى حقيقة يعيها جيداً أعداء الإسلام، إلا أنهم يتجاهلون هذه الحقيقة ليزعموا أن هذه الأحاديث موضوعة، لخدمة الحكام، وذلك بعدم دفع المسلمين إلى الخروج على الحكام ولو كانوا جائرين، وتجاهلوا أن: من عقيدة المسلمين عدم الخروج على السلطان لجور أو ظلم ما لم يأمر بمعصية.

يقول الإمام الطحاوى فى عقيدته: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة"^(٤).

(١) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ٢ / ١١١.

ويقول شارح العقيدة الطحاوية : "فقد دل الكتاب، والسنة على وجوب طاعة أولى الأمر ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١) كيف قال : وأطيعوا الرسول، ولم يقل : وأطيعوا أولى الأمر منكم! لأن أولى الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول؛ لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله ﷺ .

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفساد أضعاف ما يحصل من جورهم (٢) وقل من خرج على إمام إلا كان ما تولد عن فعله من الشر أعظم ما تولد من الخير، يقول ابن تيمية في حكم قتل الأئمة والخروج عليهم: "إن من قال : إن قتلهم حد، قال : إن جنائتهم؛ توجب من الفتنة، والفساد أكثر مما يوجب جناية بعض قطاع الطريق لأخذ المال" (٣) .

وأخيراً : بماذا يفسر أعداء الإسلام، ما رواه من طعنوا فيهم من المحدثين، من أحاديث مثل قوله ﷺ : "إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر" (٤)، ومثل قوله ﷺ : "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فليسلطه، فإن لم يستطع فليقلبه، وذلك أضعف الإيمان" (٥) . ومثل قوله ﷺ : "على المرء المسلم السمع والطاعة، فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة" (٦) وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : "بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم" (٧) .

(١) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٢) شرح الطحاوية ٢ / ١١٤ .

(٣) منهاج السنة ٣ / ٢٠١ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي ٤ / ١٢٤ رقم ٤٣٤٤، والترمذي في سننه كتاب الفتن، باب ما جاء في أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ٣ / ٤٠٩ رقم ٢١٧٤ .

(٥) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان ١ / ٢٩٦ رقم ٤٩ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٦) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ٦ / ٤٦٦ رقم ١٨٣٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٧) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الأحكام، باب كيف يبائع الإمام الناس ١٣ / ٢٠٤ رقمي ٧١٩٩، ٧٢٠٠، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وقرئها في معصية ٦ / ٤٦٨ رقم ١٧٠٩ واللفظ له .

ماذا يقول أعداء الإسلام فى هذه الأحاديث التى ظاهرها مجابهة السلطان إذا أمر بالمعاصى، أو استحلتها، أو عطل حداً من حدود الله؟!

إن الذين رَووا هذه الأحاديث، هم أنفسهم الذين رَووا تلك الأحاديث التى ينكرونها، فكيف لهم الخروج من هذه الورطة التى أوقعوا أنفسهم فيها؟ إن طاعة ولى الأمر ليست على الإطلاق، بل هى مقيدة بطاعته لله ورسوله، تلك الطاعة التى لا تكون إلا بإقامة حكم الله فى الناس .

وهذا يبين أنه ليس ثمة مصلحة لهؤلاء المحدثين، والفقهاء، إلا خدمة هذا الدين، وليسوا أداة فى أيدي الحكام يسخرونها متى شاؤوا وكيف شاؤوا^(١).

بل كانوا حفظة الشريعة وحراس الأرض، ولولاهم لدرس الإسلام، فهم فرسان هذا الدين الذين وقفوا بالمرصاد لحركة الوضاعين من أعداء الإسلام، وأسفر صمودهم عن أدق منهج، وأحكمه فى نقد الروايات وتمحيصها، والتمييز بين غثها وسمينها، فأبلوا فى ذلك أحسن البلاء وبرزوا فى هذا المضمار، واستحدثوا فيه العلوم وقعدوها، وضبطوها وأصلوها، وجاؤوا بالعجب العجيب فى حفظ السنة المطهرة^(٢)، فكانوا آية تصدق آية ﴿إِنَّا نَحْنُ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٣) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى
أعلى وأعلم

(١) ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٣٤٢ - ٣٤٧ بتصرف، وانظر : مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ٨ / ٥٧٩ - ٥٨٣، وللاستزادة فى الجواب عن هذه الشبهة انظر : منهج السنة فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم لفضيلة الأستاذ الدكتور يحيى إسماعيل حبلوش .

(٢) الانتباهات الفقهية عند أصحاب الحديث فى القرن الثانى الهجرى للدكتور عبد المجيد محمود ص ٣ بتصرف .

(٣) الآية ٩ من سورة الحجر .

المبحث الثالث أدلة حجية السنة النبوية المطهرة

وتحتة خمس مطالب :

- المطلب الأول : العصمة .
- المطلب الثاني : القرآن الكريم .
- المطلب الثالث : السنة النبوية .
- المطلب الرابع : إجماع الأمة .
- المطلب الخامس : العقل والنظر .

وفيه ما يلي :

- أ- ذكر نماذج من المسائل العجيبة التي استنبطها أعداء السنة من القرآن الكريم بدون رجوعهم إلى بيان النبي ﷺ، واستعراض بدائلهم عن السنة المطهرة .
- ب- بيان علاقة القرآن الكريم بالسنة الشريفة .
- ج- بيان رتبة السنة النبوية من القرآن الكريم .
- د- الكلام عن استقلال السنة بتشريع الأحكام، وتحرير الخلاف في ذلك، والرد على من اتخذ كلام الإمام الشاطبي في مسألة استقلال السنة بتشريع الأحكام ستاراً للتشكيك في حجية السنة واستقلالها بتشريع أحكام .
- هـ- بيان مضار إنكار السنة النبوية .
- و- حكم منكر السنة النبوية .

المطلب الأول

العصمة

السنة النبوية أصل من أصول الدين، وحجة على جميع المسلمين، وقد دل على ذلك: العصمة، والقرآن الكريم، والسنة النبوية وإجماع الأمة، والعقل والنظر.

أولاً: العصمة :

قبل أن أذكر تعريف العصمة، وبيان دلالتها على حجية السنة، بل وحجية القرآن الكريم أيضاً، ينبغي أن أنبه على أن الكلام عن العصمة في الحقيقة من مباحث علم الكلام^(١)؛ لأنه علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى، وذات رسله من حيث ما يجب لهم، وما يجوز، وما يستحيل في حقهم.

لكن علماء الأصول تناولوا العصمة بالحديث في مباحث السنة، نظراً لشدة التصاقها بها، حيث تتوقف حجية السنة بل والقرآن أيضاً على عصمة النبي ﷺ^(٢)، إذا علم ذلك أقول وبالله التوفيق :

العصمة في اللغة : المنع والحفظ والوقاية . يقال عصمته فانهصم واعتصمت بالله : إذا امتنعت بلطفه من المعصية، وهذا طعام يعصم أى : يمنع من الجوع، ومنه قوله تعالى - على لسان ابن نوح عليه السلام - : ﴿سَأَوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾^(٣) أى بمنعنى من تغريق الماء، ويقال دعى إلى مكروه فاستعصم . أى امتنع وأبى وطلب العصمة منه، قال تعالى حكاية عن امرأة العزيز حين راودت يوسف عليه السلام عن نفسه : ﴿وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾^(٤) أى تأبى عليها ولم يجبهها إلى ما طلبت^(٥).

وفي الاصطلاح : حفظ الله للمكلف من الذنب، مع استحالة وقوعه من المحفوظ،

(١) الإبهاج في شرح المنهاج ٢ / ٢٦٣ .

(٢) انظر : دراسات أصولية في السنة للدكتور محمد إبراهيم الحفناوى ص ١٩ بتصرف .

(٣) الآية ٤٣ من سورة هود .

(٤) جزء من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٥) انظر : لسان العرب ١٢ / ٤٠٣، والقاموس المحيط ٤ / ١٥١، والمصباح المنير ٢ / ٥٦٦، وانظر: حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٨٧ هامش .

والمراد عصمتهم - أى الأنبياء - من ذلك ظاهراً وباطناً، فالله تعالى عصم ظاهرهم من الزنا، وشرب الخمر، والكذب، وغير ذلك، وعصم باطنهم من الحسد، والرياء وحب الدنيا إلى غير ذلك من منهيات الباطن" (١).

وقيل فى تعريفها : هى خلُق، مانع عن ارتكاب المعصية، غير ملجئ إلى تركها، فلا يكون مضطراً فى ترك المعصية (٢).

دلالة العصمة على حجية القرآن والسنة :

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق - رحمه الله - : "اعلم أنه تجب عصمة الأنبياء عن أى شئ يخل بالتبليغ : ككتمان الرسالة، والكذب فى دعواها، والجهل بأى حكم أنزل عليهم، والشك فيه، والتقصير فى تبليغه، وتصور الشيطان لهم فى صورة الملك، وتبليسه عليهم فى أول الرسالة وفيما بعدها، وتسسلطه على خواطرهم بالوساوس، وتعمد الكذب فى أى خبر أخبروا به عن الله تعالى، وتعمد بيان أى حكم شرعى، على خلاف ما أنزل عليهم : سواء أكان ذلك البيان بالقول أم بالفعل، وسواء أكان ذلك القول خيراً أم غيره. فذلك كله : قد انعقد الإجماع من أهل الشرائع على وجوب عصمتهم منه لدلالة المعجزات التى أظهرها الله على أيديهم (القائمة مقام قوله تعالى : صدق رسلى فى كل ما يبلغون عنى) وعليه فإنه لو جاز عليهم شئ من ذلك، لأدى إلى إبطال دلالتها. وهو محال (٣).

كما انعقد الإجماع على أنهم معصومون من السهو، والغلط فيما يخل بالتبليغ، والذاهبون إلى تجويز ذلك عليهم يجمعون على اشتراط التنبيه فوراً من الله تعالى وعدم التقرير عليه (٤).

وذلك يستلزم : أن كل خير بلاغى - بعد تقرير الله له عليه - صادق مطابق لما عند الله إجماعاً : فيجب التمسك به يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (٥) فكلمة "ينطق" فى لسان العرب تشمل كل ما

(١) حاشية البيهقورى على الجوهرة ص ١٦٠ .

(٢) دراسات أصولية فى السنة للدكتور محمد إبراهيم الحفناوى ص ١٩، ٢٠، وانظر : البحر المحيط للزركشى ٤ /

١٦٩-١٧٢، وإرشاد الفحول ١ / ١٥٩-١٦٤ .

(٣) حجية السنة ص ٩٧، ١٠٢، ٢٥١ .

(٤) المصدر السابق ص ٩٩ وما بعدها، وانظر : النفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة والسنة النبوية للشيخ محمد الطاهر الحامدى ص ٢١ وما بعدها، وانظر : المحصول للرازى ١ / ٥٠١ وما بعدها، والمنهاج شرح مسلم للنووى

١٣٦ / ٨ رقم ٢٣٧١ .

(٥) الآيتان ٤، ٣ من سورة النجم .

يخرج من الشفتين من قول أو لفظ^(١)، أى ما يخرج نطقه ﷺ عن رآيه، إنما هو بوحي من الله ﷻ^(٢).

ولقد جاءت الآيتان بأسلوب القصر عن طريق النفي والاستثناء، وهذا واضح فى إثبات أن كلامه ﷺ محصوراً فى كونه وحياً لا يتكلم إلا به، وليس بغيره^(٣).
فيثبت بذلك حجية قوله ﷺ فى حق القرآن : "هذا كلام الله ﷻ"^(٤)، وقوله فى الأحاديث القدسية : "قال رب العزة كذا"، أو نحو هذه العبارة، وقوله : "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان، متكئ على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه . ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى، ولا كل ذى ناب من السباع، ولا كل ذى مخلب من الطير، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه"^(٥).
فهذه كلها أخبار، معصوم عن الكذب : فتكون حججاً دالة على أن الوحي قسمان :

القسم الأول : الكتاب المعجز المتعبد بتلاوته .

والقسم الثانى ما ليس بكتاب وهو قسمان :

١ - حديث قدسى، وهو ما نزل لفظه^(٦).

٢ - وحديث نبوى وهو : ما نزل معناه، وعبر عنه النبى ﷺ، بلفظ من عنده^(٧).

(١) انظر : القاموس المحيط ٣ / ٢٧٧، ومختار الصحاح ص ٦٦٦، ولسان العرب ١٠ / ٣٥٤ .

(٢) تفسير القرطبي ١٧ / ٨٤، ٨٥ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص ٥٥ .

(٤) انظر : فى حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى، دفعه لافتراض أن القرآن كلام الله لا يثبت بذلك القول . حجية السنة ص ٢٥٠ .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب لزوم السنة ٤ / ٢٠٠ رقم ٤٦٠٤، والترمذى فى سننه كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبى ﷺ ٥ / ٣٧ رقم ٢٦٦٤، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

(٦) اختلف العلماء فى ذلك هل اللفظ من عند الله، أو من عند رسول الله ﷺ، وانتصر الأستاذ الكبير الدكتور عبد الله دراز للرأى القائل بأن لفظ الحديث القدسى من عند رسول الله ﷺ فيقول عن هذا الرأى "وهذا أظهر القولين فيه عندنا، لأنه لو كان منزلاً بلفظه لكان له من الحرمه والقدسية فى نظر الشرع ما للنظم القرآنى، إذ لا وجه للفرقة بين لفظين منزلين من عند الله، فكان من لوازم ذلك وجوب المحافظة على نصوصه، وعدم جواز روايته بالمعنى إجماعاً؛ وحرمه مس المحدث لصحيته، ولا قائل بذلك كله أ.هـ انظر : النبأ العظيم ص ١٦ .

(٧) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٢٨٠ .

وهذا القسم لقيه رب العزة بالحكمة^(١) في آيات كثيرة، منها قوله تعالى : ﴿...
وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا
اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢).

وقوله تعالى : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو
عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ
مُبِينٍ﴾^(٣).

ومما هو جدير بالذكر أن رب العزة قد بين في كتابه العزيز أن نوعي الوحي المعبر
عنهما بالكتاب والسنة ليسا من المسائل الخاصة بالنبي ﷺ وإنما هي سنة عامة في
الأنبياء جميعاً قال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ
وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ
وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾^(٤)
ويقول رب العزة في حق آل إبراهيم : ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَعَاتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾^(٥) ويقول ﷺ في حق عيسى عليه السلام : ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى
ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي
الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(٦).

السنة النبوية وحي من الله تعالى :

ذهب العلماء إلى أن الوحي بالنسبة إلى السنة المطهرة ينقسم إلى قسمين :

- ١- القسم الأول : قسم أوحى الله تعالى بمعناه إلى رسول الله ﷺ، وغير عنه
الرسول ﷺ بألفاظ من عنده. وهذا القسم هو الأعم الأغلب من السنة النبوية.
- ٢- أما القسم الثاني : فهو ما قاله الرسول ﷺ باجتهاده مما يعلم أنه من شرع
الله تعالى، فإن وافق قوله أو فعله مراد الله تعالى، فالأمر كما أخبر به رسول الله ﷺ،
وإن كان الأمر يحتاج إلى تصحيح أو توضيح. أوحى الله تعالى إلى نبيه ﷺ بذلك.

(١) الحكمة في اللغة تطلق على عدة معان منها : العلم، والفقه، والعدل، والحلم، والنبوة. انظر : لسان العرب

١٢ / ١٤١، ١٤١، والقاموس المحيط ٤ / ١٠٠، والمعجم الوسيط ١ / ١٩٠ .

(٢) الآية ٢٣١ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٨١ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٥٤ من سورة النساء .

(٦) الآية ١١٠ من سورة المائدة .

والقسم الثانى هذا هو الأقل فى السنة الشريفة^(١) ويدخل فى هذا القسم ما صدر من رسول الله ﷺ على سبيل العادة والطبيعة وأقره الله عليها، كشؤونه فى طعامه وشرابه ولباسه، وجلوسه ونومه وما مائل ذلك، فإن ذلك كله بعد تقرير الله ﷻ له، يكون بمنزلة الوحي حجة على العباد ما لم يقم دليل على خصوصيته بالنبي ﷺ^(٢).

ومن الأدلة على أن السنة النبوية وحي منزل من عند الله ﷻ قوله : ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾^(٣) فهذه الآية -من سورة النساء- تدل على أن الحكمة نزلت من عند الله تعالى مثل القرآن الكريم، وفى سورة الإسراء يقول رب العزة : ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾^(٤). والآية واضحة فى أن الحكمة وحي من الله تعالى مثل القرآن الكريم.

ومن دقة الأداء القرآنى فى التعبير عن هذين النوعين من الوحي (الكتاب والسنة)؛ أنه فصل بينهما بواو العطف إذا اجتمعا، ليبين أن هذين النوعين مختلفان لضرورة التباين بين المعطوف والمعطوف عليه، فالمنطق يقتضى أن الشيء لا يعطف على نفسه وصاحب العقل الفصيح يلمح الإشارة فى قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٥) حيث فرق رب العزة، بين الكتاب والحكمة بحرف العطف ليدل على تباينهما، وأفرد الضمير العائد عليهما، ليدل على وحدة مصدرهما وأن المشكاة واحدة^(٦).

وأنت تستطيع أن تتأمل فى أية الأحزاب، كما تأملها الإمام الشافعى من قبل، يتضح لك أنها أوضح مما ذكر فى الدلالة على أن المراد بالحكمة السنة المطهرة، قال تعالى : ﴿وَاذْكُرْ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(٧). فالتلاوة هنا

(١) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص ٥٤

(٢) حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى ص ٣٤٠ بتصرف.

(٣) الآية ١١٣ من سورة النساء.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ٢٣١ من سورة البقرة.

(٦) السنة فى مواجهة أعدائها لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى ص ٦٦ بتصرف، وفيما سبق رد على ما زعمه مؤلف لماذا القرآن أن أفراد الضمير دليل على أن الحكمة هى القرآن، ولو كانت شيئاً آخر غير القرآن لقال يعظكم بهما، انظر : لماذا القرآن لأحمد صبحى منصور ص ٢٨ .

(٧) الآية ٣٤ من سورة الأحزاب.

المرّة بعد المرّة، والمتلو هنا شيخان، أولهما : آيات الله في كتابه، وثانيهما : الحكمة وهي صنف آخر من الوحي المتلو، ولا يكون ذلك إلا السنة النبوية المطهرة^(١).

ولو شغب أعداء الإسلام على تفسير "الحكمة" بالسنة المطهرة، واعترضوا على ذلك^(٢). قلنا لهم : ماذا تقولون في آيات تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة، قال تعالى : ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣).

فهذه الآيات الكرمات تدلنا على أن التوجه إلى بيت المقدس كان مشروعاً من قبل، وكان ذلك التوجه حقاً وصواباً واجباً عليهم قبل التحول إلى الكعبة، فأين ذلك كله في القرآن الكريم؟

ألا يدل ذلك على أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا عاملين بحكم لم ينزل به القرآن، وأن عملهم هذا كان حقاً وواجباً عليهم!!

ولا يصح أن يقال : إن عملهم هذا كان بمحض عقولهم واجتهادهم . إذ العقل لا يهتدى إلى وجوب التوجه إلى قبلة "ما" في الصلاة، فضلاً عن التوجه إلى قبلة معينة، وفضلاً عن أن النبي ﷺ كان أثناء صلاته إلى بيت المقدس راغباً كل الرغبة في التوجه إلى الكعبة المشرفة .

إذن : كان التوجه إلى بيت المقدس بوحي غير القرآن وهو السنة المطهرة^(٤). ومن الأدلة على أن السنة النبوية وحى من عند الله من السنة نفسها قوله ﷺ لوالد

(١) السنة في مواجهة أعدائها لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشي ص ٦٧، وانظر : الرسالة للإمام الشافعي ص ٧٨، ٧٩ فقرات رقم ٢٥٢ - ٢٥٧، والفقيه والمتفقه للخطيب ١ / ٢٥٨ رقم ٢٥٦، ومختصر الصواعق المرسلة لابن قيم ٢ / ٥١١، والمدخل إلى السنن للبيهقي حيث نقل بأسانيده عن الحسن، وقنادة، ويحيى بن أبي كثير - رحمهم الله - أنهم قالوا الحكمة في هذه الآية يقصد آية ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ هي السنة، وللاستزادة انظر : السنة بياناً للقرآن للدكتور إبراهيم الخولي ص ٣٢-٤٦ .

(٢) أنظر : مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٠٨ مقال الدكتور توفيق صدقي "الإسلام هو القرآن وحده" والصلاة لمحمد نجيب ص ٢٧٧، وأصول الفقه الحمدي لشاخص نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١١ / ٦٦٥، قرآن أم حديث ص ٢٩، والقرآن والحديث والإسلام ص ٦ كلاهما لرشاد خليفة، والصلاة في القرآن ص ١٢، ١٤، ولماذا القرآن ص ٢٦ - ٢٨ كلاهما لأحمد صبحي منصور، والإمام الشافعي نصر أبو زيد ص ٨٩، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٦٨، والدولة والمجتمع ص ٢٣٢-٢٣٥، كلاهما لمحمد شحرور، وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص ٧٥-٧٨، وإنذار من السماء نيازى عز الدين ص ٩٥ وما بعدها، ودليل المسلم الحزين لحسين أحمد أمين ص ٤٤، وتبصير الأمة بحقيقة السنة لإسماعيل منصور ص ٢١، ١١٤، ١١٧، ٣٢٠ .

(٣) الآيات ١٤٢ - ١٤٤ من سورة البقرة .

(٤) حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى ص ٣٣٦ يتصرف .

الزاني بامرأة الرجل الذي صالحه على الغنم والخادم، والذي نفسى بيده لأقضي
بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد. وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام" (١)،
وليس في القرآن المتلوا إلا الجلد مائة، ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ : "لا يستبطن أحد
منكم رزقه". إن جبريل عليه السلام ألقى في روعي أن أحداً منكم لن يخرج من الدنيا
حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس، وأجملوا في الطلب، فإن استبطأ أحد
منكم رزقه؛ فلا يطلبه بمعصية الله، فإن الله لا ينال فضله بمعصية" (٢).

وفي الصحيحين : أنه ﷺ قال : "إن مما أخاف عليكم بعدى، ما يفتح عليكم من
زهرة الدنيا وزينتها" فقال رجل : أو يأتي الخير بالشر يا رسول الله؟ قال : فسكت
عنه رسول الله ﷺ فقيل له ما شأنك؟ تكلم رسول الله ﷺ ولا يكلمك؟ قال : ورأينا
أنه يُنزلُ عليه، فأفاق يمسحُ عنه الرُّحَضَاءُ. وقال : "أين هذا السائل" (وكانه حمده)
فقال : "إنه لا يأتي الخير بالشر... الحديث" (٣). فالحديث هنا صريح في أنه ﷺ كان
ينتظر الوحى فيما يسأل عنه، فينزل عليه بما ليس بقرآن : "وهو دليل قطعى على أن
السنة كانت تنزل كما ينزل القرآن" (٤)، ويستأنس لذلك بما روى عن حسان بن
عطية (٥)؛ أنه قال : "كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة، كما ينزل
عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن" (٦).

هذا كله فضلاً عن أن الإجماع قد انعقد على أنه كان يوحى إليه غير القرآن

(١) سبق تخريجه ص ٢٢٧ .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک كتاب البيوع ٢/ ٥ رقم ٢١٣٦ من حديث ابن مسعود وسكت عنه هو والذهبي،
وأخرجه الحاكم في نفس الأماكن السابقة من حديث جابر بن عبد الله ﷺ وصححه على شرط الشيخين، وأقره
الذهبي، وانظر: الرسالة للإمام الشافعي ص ٩٣ فقرة رقم ٣٠٦ .

(٣) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ١١/ ٢٤٨ رقم
٦٤٢٧، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الزكاة، باب ليس الغنى عن كثرة العرض ٤/ ١٥٤ رقم ١٠٥٢ واللفظ
له من حديث أبى سعيد الخدرى عليه السلام .

(٤) البحر المحیط فى أصول الفقه للزركشى ٦/ ٢١٦ .

(٥) حسان: هو حسان بن عطية المعاربى، أبو بكر الدمشقى، ثقة، فقيه، عابد، ومن أفاضل أهل زمانه، مات بعد
العشرين ومائة من الهجرة. له ترجمة فى: تقريب التهذيب ١/ ١٩٩ رقم ١٠٢٨، ومشاهير علماء الأمصار
ص ٢١١ رقم ١٤٢٣، والكاشف ١/ ٣٢٠ رقم ١٠٠٤، والثقات للعجلي ص ١١٢ رقم ٢٦٩، وحلية الأولياء ٦
٧٠/ رقم ٣٣٠، وصفوة الصفوة ٤/ ٢٢٢ رقم ٧٥٥ .

(٦) أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب السنة قاضية على كتاب الله ١/ ١٥٣ رقم ٥٨٨، والخطيب فى الفقيه
والمفتقه ١/ ٢٦٦، ٢٦٧ رقمى ٢٦٨، ٢٦٩، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢/ ١٩١، وأبو داود فى المراسيل
ص ١٦٧ رقم ٥٦٧، وانظر : الموافقات ٤/ ٤٠٨، ومختصر الصواعق المرسلة ٢/ ٥١٢، وحجية السنة للعلامة عبد
الغنى ص ٣٣٧، وشذرات فى علوم السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور الأحمدي أبو النور ص ٣٢ .

الكريم^(١).

وتأسيساً على ما سبق، فإننا نقول : إن السنة الشريفة وحى من الله تعالى ابتداءً وهذا هو الأغلب، أو اجتهاد من الرسول ﷺ وأقره ربه عليه إما بالموافقة أو بالتصحيح، ويكون مرد ذلك إلى الوحي أيضاً بإقرار الله تعالى لرسوله ﷺ^(٢). وهذا النوع من الوحي يسميه جمهور الحنفية وحياً باطنياً^(٣).

فتبين لك من هذا كله : أن جميع ما صدر عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير حتى الحركات، والسكنات فهي وحى من عند الله تعالى بعد إقرار الله ﷻ عليه^(٤). والعصمة التي نتحدث عنها هنا تغنيها وحدها فى إثبات حجية جميع أنواع السنة القولية والفعلية والتقريرية والاجتهادية .

(١) حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٣٣٨ .

(٢) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير لفضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين ص ٥٤ .

(٣) انظر : أصول السرخسى ٢ / ٩٠ وما بعدها .

(٤) انظر : حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٣٤٠ ، ٣٤١ بتصرف .

اجتهاد الرسول ﷺ وتشكيك بعض دعاة الفتنة وأدعياء العلم في أن السنة المطهرة كلها وحى

زعم بعض دعاة الفتنة وأدعياء العلم أن اجتهاد النبي ﷺ ليس من الوحي الإلهي واتخذوا من ذلك مدخلاً للطعن في السنة النبوية، وأنها ليست كلها وحى من عند الله تعالى^(١)، ويستدلون على ذلك بحديث رسول الله ﷺ الوارد في قصة تأبير النخل بمختلف رواياته عن طلحة بن عبيد الله^(٢) قال: مررت مع رسول الله ﷺ يقوم على رعوس النخل. فقال: "ما صنع هؤلاء؟" فقالوا: يلقحونه يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح، فقال رسول الله ﷺ "ما أظن يغني ذلك شيء" قال فأخبروا بذلك فتركوه، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإنني إنما ظننت ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً، فخذوا به، فإنني لن أكذب على الله ﷻ.

وفي حديث رافع بن خديج^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به. وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر". قال عكرمة: أو نحو هذا. وفي حديث أنس بن مالك^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ: "أنتم أعلم بأمر دنياكم"^(٥).

وهذا الحديث من زمن طويل كان المشجب الذي يعلق عليه من شاء، ما شاء من أمور الشرع التي يراد التحلل منها^(٥)، فقد أراد بعضهم أن يحذف النظام السياسي كله من الإسلام بهذا الحديث وحده، لأن أمر السياسة أصولاً وفروعاً من أمر دنيانا، فنحن

(١) راجع: ما سبق في الرد على الرافضة الذين طعنوا في اجتهاد الصحابة^(٦)، واتخذوا منه مدخلاً للطعن في عدالتهم ص ٣١٥-٣٢٥.

(٢) طلحة بن عبيد الله: صحابي جليل له ترجمة في: الاستيعاب ٢/ ٧٦٤ رقم ١٢٨٠، واسد الغابة ٣/ ٨٤/ رقم ٢٦٢٧، والإصابة ٢/ ٢٢٩ رقم ٤٢٦٦، وتاريخ الصحابة ص ٢٤ رقم ٥، ومشاهير علماء الأمصار ١٢ رقم ٨.

(٣) رافع بن خديج: صحابي جليل له ترجمة في: اسد الغابة ٢/ ٢٣٢ رقم ١٥٨٠، والاستيعاب ٢/ ٤٨٩ رقم ٧٢٦، والإصابة ١/ ٤٩٥ رقم ٢٥٢٦، وتاريخ الصحابة ص ٩٧ رقم ٤١٩، وتجويد أسماء الصحابة ١/ ١٧٣، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٨ رقم ٢٩.

(٤) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره من معاش الدنيا على سبيل الرأي ص ٨/ ١٢٧، ١٢٨، أرقام ٢٣٦١ - ٢٣٦٣.

(٥) السنة والتشريع لفضيحة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٣٢، وانظر: تاريخ المذاهب الإسلامية للعلامة محمد أبو زهرة ص ٢٤١ وما بعدها.

أعلم به .

فليس من شأن الوحي أن يكون له فيها تشريع أو توجيه، فالإسلام عند هؤلاء دين بلا دولة، وعقيدة بلا شريعة، وأراد آخرون أن يحدفوا النظام الاقتصادي كله من الإسلام كذلك، بسبب هذا الحديث الواحد المهم أن بعض الناس أراد أن يهدم بهذا الحديث الفرد كل ما حوت دواوين السنة الزاخرة، من أحاديث البيوع، والمعاملات، والعلاقات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، وكأن الرسول ﷺ قال هذا الحديث لينسخ به جميع أقواله وأعماله وتقريراته الأخرى، التي تكون السنة النبوية المطهرة .

وهذا الغلو من بعض الناس، هو الذى جعل عالماً كبيراً مثل المحدث الجليل الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله - يعلق على هذا الحديث فى مسند الإمام أحمد فيقول : "هذا الحديث مما طنطن به ملحدا مصر، وصنائع أوروبا فيها، من عبيد المستشرقين، وتلامذة المبشرين، فجعلوه أصلاً يحجون به أهل السنة وأنصارها، وخدام الشريعة وحمايتها، إذا أرادوا أن ينفوا شيئاً من السنة، وأن ينكروا شريعة من شرائع الإسلام، فى المعاملات وشئون الاجتماع وغيرها، يزعمون أن هذه من شئون الدنيا، ويتمسكون برواية أنس : "أنتم أعلم بأمر دنياكم"^(١) والله يعلم أنهم لا يؤمنون بأصل الدين، ولا بالالوهية، ولا بالرسالة، ولا يصدقون القرآن فى قرارة نفوسهم . ومن آمن منهم فإنما يؤمن لسانه ظاهراً، ويؤمن قلبه فيما يخيل إليه، لا عن ثقة وطمأنينة، ولكن تقليداً وخشية، فإذا ما جد الجد، وتعارضت الشريعة، الكتاب والسنة، مع ما درسوا فى مصر أو فى أوروبا لم يترددوا فى المفاضلة، ولم يحجموا عن الاختيار، وفضلوا ما أخذوه عن ساداتهم، واختاروا ما أشربت قلوبهم، ثم ينسبون نفوسهم بعد ذلك أو ينسبهم الناس إلى الإسلام . والحديث واضح صريح، لا يعارض نصاً، ولا يدل على عدم الاحتجاج بالسنة فى كل شأن، وإنما كان فى قصة تلقيح النخل أن قال لهم : "ما أظن ذلك يغنى

(١) بل وينكبون أركان الإسلام، انظر إلى ما يزعمه جمال البنا فى كتابه السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٩٣، قائلا : "بيان النبى ﷺ فى العبادات من صلاة أو زكاة أو صيام أو حج أو شورى ... إلخ، ليس تشريعاً دائماً لازماً" هـ . وراجع من نفس المصدر ص ١٧٠، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٢٥، وانظر : له الأعلان العظيم ص ٢٤٠ وما بعدها، وانظر : "الإسلام هو القرآن وحده" مقال الدكتور توفيق صدقى فى مجلة المنار المجلد ٩ / ٩١٠، ٩١١، وأضواء على السنة محمود أبو رية ص ٤٢، ٤٤، ٩٣، وانظر: قصة الحديث المحمدى ص ١٤ - ١٧، ودراسة الكتب المقدسة للدكتور موريس بوكاي ص ٢٩٣، ٢٩٩، والإمام الشافعى ص ٨٤، ونقد الخطاب الدينى ص ١٢٦ كلاهما للدكتور نصر أبو زيد، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة للدكتور محمد شحرور ص ٥٥٣، والسلطة فى الإسلام للمستشار عبد الجواد ياسين ص ٢٤٨ وما بعدها .

شيئاً" فهو لم يأمر ولم ينه، ولم يخبر عن الله، ولم يسن فى ذلك سنة حتى يتوسع فى هذا المعنى إلى ما يهدم به أصل التشريع^(١) أ.هـ.

ومن اجتهاد النبى ﷺ، وقوله "أنتم أعلم بأمر ديناكم"، ذهب بعض علماء المسلمين الأجلاء إلى تقسيم السنة النبوية المطهرة إلى قسمين :

١- سنة تشريعية ملزمة ودائمة .

٢- سنة غير تشريعية غير ملزمة ولا دائمة .

وقصدوا بغير التشريع ثلاثة أنواع :

١- ما سبيله سبيل الحاجة البشرية، كالأكل والشرب والنوم والمشى والتزاور ...

إلخ .

٢- ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية، كالذى ورد فى شئون الزراعة والطب، وطول اللباس وقصره .

٣- ما سبيله سبيل التدبير الإنسانى كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية ونحو ذلك فهذه الأنواع الثلاثة ليس شرعاً يتعلق به طلب الفعل أو الترك، وإنما هو من الشئون البشرية التى ليس مسلك الرسول ﷺ فيها تشريعاً ولا مصدر تشريع^(٢) وبهذا التقسيم قال غير واحد من علماء المسلمين^(٣) . وبالغ بعضهم حتى كاد يخرج قضايا المعاملات، والأحوال المدنية كلها، من دائرة السنة التشريعية . حيث كان يرى أن كثيراً من أوامر الرسول ونواهيه فى المعاملات كان أساسها الاجتهاد لا الوحي^(٤) .

(١) انظر : مسند الإمام أحمد ٢ / ١٧٧ رقم ١٩٣٥ هامش، وانظر : الرد القويم على المجرم الأئيم للشيخ التويعرى ص ١٣٣-١٣٦ .

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة للأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت ص ٤٩٩ وما بعدها .

(٣) كالأستاذ محمد رشيد رضا فى مجلة المنار المجلد ٩ / ٨٥٨، والدكتور عبد المنعم النمر - رحمه الله - فى كتبه السنة والتشريع) والاجتهاد) و(علم أصول الفقه) والشيخ عبد الجليل عيسى فى كتابه (اجتهاد الرسول)، والشيخ على حسب الله فى كتابه (التشريع)، والشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - فى كتابه "كيف نفهم الإسلام" نقله عن الشيخ محمد المدنى، والدكتور محمد سليم العوا فى العدد الافتتاحى من مجلة "المسلم المعاصر"، والدكتور يوسف القرضاوى فى كتابه السنة مصدراً للمعرفة والحضارة ٤١، وغيرهم . انظر : العصريون معتزلة اليوم للأستاذ يوسف كمال ص ٥٣-٧٢ .

(٤) انظر : السنة والتشريع ص ٢٥، ٢٦، وعلم أصول الفقه ص ٢٤ وما بعدها كلاهما لفضيلة الدكتور عبد المنعم النمر - رحمه الله - وما ذهب إليه لا يفيد فى دعواه؛ لأن الاجتهاد إذا أقر كان بمنزلة الوحي لأنه (لا يقر على خطأ، كما هو مقرر فى علم الأصول، ولهذا يسميه علماء الحنفية (الوحي الباطن) . هكذا قال فضيلة الأستاذ الدكتور القرضاوى رداً على الدكتور النمر فى كتابه السنة مصدراً للمعرفة والحضارة ص ١٧ هامش . ولا أدرى لماذا بعد ذلك يؤيد أنصار مدرسة تقسيم السنة إلى تشريع، وغير تشريع؟! أليس كل ما يقال فيه أنه سنة غير تشريعية ينطبق عليه ما قاله هنا من إقرار رب العزة لاجتهاد نبيه ﷺ فيصير وحياً، حتى ولو كانت درجته الإباحة، كما سيأتى تفصيله بعد قليل؟!

حتى انتهى به هذا الاتجاه إلى أن حرم برأيه ما أحلته السنة النبوية! وما أجمع المسلمون - من جميع المذاهب والمدارس الفقهية - على حله، وذلك هو (بيع السلم) الذى رخص فيه النبي ﷺ لحاجة الناس إليه، بعد أن وضع له الضوابط اللازمة لمنع الغرر والنزاع، ويسميه بعضهم (السلف) أيضاً، وبه جاء الحديث، ومضى عليه عمل الأمة أربعة عشر قرناً. ففى الصحيحين عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : قدم النبي ﷺ المدينة، وهم يسلفون فى الثمار السنة والستين، فقال : "من أسلف فى تمر، فليسلف فى كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم" (١). بل قال ابن عباس: أشهد أن السلف المضمون إلى أجله، قد أحله الله فى كتابه، وأذن فيه. ثم قرأ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (٢) وكلمة "أشهد" بمثابة "القسم" : فهذا رأى ترجمان القرآن.

ولكن فضيلة الشيخ عبد المنعم النمر قال عن السلم : "وهو بيع معلوم موصوف فى الذمة، ويسير عليه كثير من الناس فى الأرياف، مستغلين حاجات الزراع استغلالاً سيئاً، مما يجعلنا نميل إلى تحريمه. من أجل هذا الاستغلال الكريه المحرم فى الإسلام (٣)، يقول الدكتور القرضاوى : "وكان أولى بالشيخ هنا أن يقتصر على تحريم الظلم والاستغلال، ولا يتعدى ذلك إلى تحريم التعامل الثابت بالسنة والإجماع" (٤).

وإذا كان عمدة الأدلة عند من يذهبون إلى أن السنة المطهرة ليست كلها وحى، أو يذهبون إلى تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية، إذا كان عمدة أدلتهم جميعاً، اجتهاده ﷺ، وقوله ﷺ : "أنتم أعلم بأمر دنياكم" فلنحرر القول فى اجتهاده ﷺ، وبيان المراد من قوله "أنتم أعلم بأمر دنياكم" فى تفصيل ذلك.

(١) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب السلم، باب السلم فى وزن معلوم ٤ / ٥٠١ رقم ٢٢٤٠، ومسلم (بشرح النووى) كتاب المساقاة، باب السلم ٦ / ٤٦ رقم ١٦٠٤ واللفظ له، وانظر : نيل الأوطار ٥ / ٢٢٦.

(٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٣) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المنعم النمر ص ٤٢، ٤٣، وانظر : له أيضاً علم أصول الفقه ص ٢٨.

(٤) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة للدكتور القرضاوى، وانظر : السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٢٨.

اجتهاد النبي ﷺ في الشريعة الإسلامية كله وحى من عند الله ﷻ

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : "اجتهاد الرسول ﷺ" موضوع قديم، قتله العلماء بحثاً، ولم يترك الأوائل للأواخر بشأنه شيئاً.

وخلاصته أنهم اختلفوا : فمنهم من لم يجوز له ﷺ الاجتهاد، واعتبر ما ورد من ذلك صورة اجتهاد، وليس اجتهاداً في الواقع والحقيقة، لأن الله معه ﷺ وهو مع الله، ولأنه في جل أوقاته ﷺ يناجى من لا نناجى، وإلهامه وحى ورؤيا منامه وحى . ورب العزة يقول : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (١) . ويفسرون ما ظاهره الخطأ في رأى والرجوع إلى قول الغير بأن ذلك اجتهاد في الظاهر لتدريب الأمة على البحث والتفكير والاجتهاد في الأسباب والأخذ بالمشورة، وحقيقته : أن الله يوحى إليه أن قل كذا، وسيقول لك فلان كذا، فقل له كذا، ويشهد لهذا ما روى عن على بن أبى طالب ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال : إن جبريل هبط، فقال له خيّرهم يعنى أصحابك في أسارى بدرٍ القتل أو الفداء، على أن يُقتل منهم قاتِلٌ مثلهم، قالوا الفداء، ويقتل منا (٢) .

وجمهور المحققين من العلماء على أن النبي ﷺ ؛ يجوز له أن يجتهد، وأنه اجتهد فعلاً (٣) وأن اجتهاده في بعض الأحيان القليلة كان خلاف حكم الله، فجاء الوحي بتصحيح الحكم، والإرشاد إلى ما ينبغي (٤)، كما في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ

(١) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم .

(٢) أخرجه الترمذى في سننه كتاب السير، باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء ٤ / ١١٤، ١١٥ رقم ١٥٦٧ قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب من حديث الثورى . وفي الباب عن ابن مسعود وأنس، وأبى بزة، وجبير بن مطعم، انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ٣٢٦ .

(٣) قال الآملى في الأحكام ٤ / ١٤٣ وهو المختار .

(٤) انظر : الأحكام للآملى ٤ / ١٤٣ - ١٨٧، والأحكام لابن حزم ٥ / ١٢٥ - ١٣٣، والمستصطفى للغزالي ٢ / ٣٥٠ - ٣٥٤، والإبهاج في شرح المنهاج ٢ / ٢٤٦، وأصول السرخسى ١ / ٥، والمعتمد ٢ / ٢١٠، والحصول للرازى ٢ / ٤٨٩، والبحر المحیط للزرکشی ٦ / ٢١٤ - ٢١٩، وانظر : حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى ص ١٤٥ - ٢٤٠، والنفحات الشديدة فيما يتعلق بالعصمة والسنة للشيخ محمد الحامدى ص ١٠٣، وأصول الفقه للشيخ محمد الحضرى ص ٤٢٦

لَكُمْ تَجَلَّةٌ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ^(١).

وفي مغازي الأموي أن حُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ^(٢) لما أشار على النبي ﷺ بتغيير مكان نزوله يوم بدر ورجع النبي ﷺ إلى رأيهِ، نزل ملك من السماء، وجبريل جالس عند رسول الله ﷺ فقال ذلك الملك : يا محمد إن ربك يقرئك السلام ويقول لك إن الرأي ما أشار به الحُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ^(٣).

أو جاء الوحي بامضاء حكم اجتهاده مع التنبيه بما ينبغي، كما في قوله تعالى عن أسرى بدر : ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٤).

نعم نقول : إن الرسول ﷺ أذن له بالاجتهاد واجتهد.

ونعم نقول : إن بعض اجتهاداته لم تصادف الصواب، لكن أين حكم الله تعالى في الأمر الذي اجتهد فيه رسول الله ﷺ ولم يصب؟

إن ما يصدر عن النبي ﷺ من اجتهاد إما أن يوافق حكم الله أو لا، فإن وافق حكم الله فهو حكم الله على لسان نبيه ﷺ، وإن لم يوافق حكم الله عدله إلى حكمه جل شأنه، وإذن تصبح الأحكام الدينية التي حكم بها رسول الله ﷺ أحكام الله في النهاية، وقبل لقاءه الرفيق الأعلى^(٥). وتصير تلك الأحكام حجة إجماعاً بلا شك^(٦).

أما ما ذهب إليه بعض علمائنا الأجلاء من تقسيم السنة النبوية إلى قسمين : سنة

(١) الآيات ٢٤١ من سورة النجم.

(٢) حُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ صحابي جليل له ترجمة في : الإصابة ١/ ٣٠٢ رقم ١٥٥٧، والاستيعاب ١/ ٤٥٨ رقم ٤٨٣، واسد الغابة ١/ ٦٦٥ رقم ١٠٢٣، وتاريخ الصحابة ص ٧٨ رقم ٣٠١، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٢ رقم ١١٢.

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٢٩٢.

(٤) الآية ٦٧ من سورة الأنفال.

(٥) السنة والتشريع للدكتور موسى لاشين ص ١٨-٢٠ بتصرف وانظر : تاريخ المذاهب الإسلامية للعلامة محمد أبو زهرة ص ٢٣٩ - ٢٤٠ وانظر مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ الزرقاني ٢/ ٤١٨-٤٢٥. ويقول الإمام الشاطبي : "فاعلم أن النبي ﷺ مؤيد بالعصمة، معضود بالمعجزة الدالة على صدق ما قال وصحه ما بين، وأنت ترى الاجتهاد الصادر منه معصوماً بلا خلاف، إما بأنه لا يخطئ البتة، وإما بأنه لا يقر على خطأ إن فرض، فما ظنك بغير ذلك؟ انظر : الموافقات ٢/ ٤٥٨ وراجع من نفس المصدر ص ٤٠٤.

(٦) انظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٢٨٣، وانظر : مصادر الشرعية الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور على جريشة ص ٣٨-٣٩، والفقہ الإسلامي مرونته وتطوره لفضيلة الإمام الأكبر جاد الحق على جاد الحق ص ٢٦-٣١.

تشريعية ملزمة عامة ودائمة، وسنة غير تشريعية ولا ملزمة.

فيقول رداً على ذلك فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين: "غفر الله للقائلين بأن السنة تشريع وغير تشريع، وللقائلين بالمصلحة. غفر الله لهم وسامحهم، لقد فتح هؤلاء وهؤلاء باباً لم يخطر لهم على بال.

القائلون بأن السنة تشريع وغير تشريع قصدوا بغير التشريع ما ورد منها خاصاً بالصناعات، والخبرات كالزراعة والطب، ولم يخطر ببالهم أن من سيأتي بعدهم سيستدل بتقسيمهم ليدخل المعاملات، وأحاديث البيع، والشراء، والإجارة، ويدخل ما قاله النبي ﷺ من أحاديث في العادات، وشئون الاقتصاد، والسياسة، والإدارة، والحرب، وغير ذلك في السنة غير التشريعية، وهم من هذا القول براء.

أما ما جعلوه مما سبيله الحاجة البشرية، كالأكل والشرب والنوم... إلخ من السنة غير التشريعية، فهذا الكلام على عموم مرفوض، وفي حاجة إلى تحقيق. فالأكل والشرب مثلاً - كلام عام يشمل المأكول والمشروب، ويشمل الأواني والهيئة أو الكيفية.

فهل بيان المأكول والمشروب المحرم، والمكروه، والمباح، من السنة غير التشريعية^(١)؟ هل حديث: "أحلت لكم ميتتان ودمان: فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال"^(٢) وحديث: "أكل الضب على مائدة رسول الله ﷺ"^(٣). سنة غير تشريعية؟! اللهم لا.

أحل لنا رسول الله ﷺ الطيبات، وحرم علينا الخبائث؛ فالمأكل، والمشروب سنة تشريعية من حيث الحل والحرم، أما أنه أكل نوعاً من الحلال وترك غيره يأكل نوعاً

(١) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين ص ٢٢ .

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال ٢ / ٢٩٥ رقم ٣٣١٤، والدارقطني في سننه كتاب الأشربة وغيرها، باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك ٤ / ٢٧١، ٢٧٢ رقم ٢٥٥ من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه، وقال البوصيري: لكن لم ينفرد به عبد الرحمن بن زيد عن أبيه فقد تابعه عليه سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم عن ابن عمر. قال البيهقي: إسناده الموقوف صحيح، وهو في معنى المسند ١٠٠ هـ. انظر: مصباح الزجاجة ٣ / ٨٥، قال الشوكاني في نيل الأوطار ٨ / ١٤٧، ١٤٨ وكذا صحح الموقوف أبو زرعة، وأبو حاتم، وهو في حكم المرفوع فيحصل الاستدلال بهذه الرواية، ١٠٠ هـ بتصرف، وانظر: فتح الباري ٩ / ٥٨٠ - ٥٨٥ رقمي ٥٥٣٦ / ٥٥٣٧ وتعليق المغني على الدارقطني ٤ / ٢٧١، ٢٧٢ .

(٣) أخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الطب ٧ / ١٠٩ رقم ١٩٤٤، وانظر: نيل الأوطار ٨ / ١١٨ وما بعدها.

آخر، فالتشريع فيها الإباحة، إباحة ما أُكِلَ وما لم يأكل مما لم يمه عنه .
وأما الأواني : فقد نهى ﷺ عن الأكل والشرب في صحائف الذهب والفضة،
ونهى عن الأكل في أواني الكفار إلا بعد غسلها . وهذا تشريع قطعاً .
أما أنه ﷺ أكل في قصعة من الفخار، ونحن نأكل في الأواني الفاخرة غير الذهبية
والفضية، فهذا من المباحات والإباحة تشريعاً^(١) .

وأما الهيئة : فهناك هيئات مأمور بها وهيئات منهى عنها، وهيئات أخرى كثيرة
مباحة، والكل تشريع . "يا غلام سم الله وكل بيمينك، وكل مما يليك"^(٢) هيئة أكل
مشروعة^(٣) .

و"نهى رسول الله ﷺ أن يتنفس في الإناء"^(٤) هيئة ممنوعة شرعاً في نفس الإناء،
ومستحبة خارج الإناء^(٥)، أما أنه ﷺ أكل بأصابعه ويده . ونحن نأكل بالملاعق،
والشوك، والسكاكين، فهو من المباحات المشروعة .

فماذا في الأكل والشرب من السنة غير التشريعية؟!
إن قصدوا بالسنة غير التشريعية في ذلك السنة غير الملزمة، وهى المباحات كان
الخلافاً بيننا لفظياً .

وإن قصدوا ما هو مطلوب على وجه الوجوب أو الندب، وما هو منهى عنه على
وجه الحرمة أو الكراهة فهو غير مسلم .

ومثال ذلك يقال فى النوم واللبس، وكل ما هو خاص بالحاجة والطبيعة البشرية
كما يقولون، حتى قضاء الشهوة مع الزوجة له قواعده وأصوله وحدوده المشروعة^(٦) .

(١) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٢٣، وسيأتى مزيد من بيان شرعية (المباح) بعد قليل .

(٢) البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين ٩ / ٤٣١ رقم ٥٣٧٦، ومسلم (بشرح النوى) كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ٧ / ٢٠٩ رقم ٢٠٢٢ . من حديث عمر بن أبى سلمة ؓ .

(٣) انظر : مجلة الأزهر عدد ربيع الآخر ١٤١٨ هـ ص ٦٣٠ مقال (التيامن فطرة إلهية وأفضلية تاريخية" .
(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الأشربة، باب النهى عن التنفس في الإناء ١٠ / ٩٥ رقم ٥٦٣٠،
ومسلم (بشرح النوى) كتاب الأشربة، باب كراهية التنفس في نفس الإناء واستحباب التنفس ثلاثاً خارج الإناء ٧ / ٢١٧ رقم ٢٦٧ من حديث أبى قتادة ؓ .

(٥) انظر : فتح البارى، وشرح النوى في الأماكن السابقة .
(٦) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٢٢-٢٤ بتصرف، وانظر : للأستاذ محمد أسد فى كتابه "الإسلام على مفترق الطرق" تحليل قيم لما جاءت به السنة من آداب وتقاليد تتعلق بشؤون الحياة وعادات الناس، وأثرها فى تميز الشخصية المسلمة، ينبغى أن يقرأ ويدرس، ويستفاد منه . الإسلام على مفترق الطرق ترجمة الدكتور عمر فروخ، والدكتور مصطفى الخالدى، الفصلين الأخيرين ص ٨٧ - ١١٠ .

والتحقيق أنه من الخطأ أن نطلق هذا الإطلاق "السنة غير التشريعية على ما سموه الحاجة البشرية من أكل وشرب، وما سبيله التجارب، والعادة الشخصية أو الاجتماعية من زراعة وطب، ولباس إلى آخره، وكذا ما يصدر عنه ﷺ بوصفه إماماً ورئيساً للدولة المسلمة، أو بوصفه قاضياً فكل هذه الأمور التي أطلقوا عليها، سنة غير تشريعية، منها الواجب شرعاً، ومنها المحرم شرعاً، ومنها المكروه، ومنها المندوب، ومنها المباح، وحتى إذا أردنا كيفية هذه الأمور نجد منها الممنوع شرعاً، كما سبقت الإشارة إليه قريباً^(١).

أما القائلون بالمصلحة كمصدر من مصادر التشريع فقد اشترطوا لها ألا تصادم نصاً من الكتاب أو السنة الصحيحة، فهم أخذوا بمراعاة المصالح فيما لم يرد فيه قرآن أو حديث صحيح، أما ما ورد فيه قرآن أو حديث صحيح فالمصلحة فيما جاء به النص^(٢).

واعتقد كما قال الدكتور فتحى عبد الكريم : "أن القائلين بالسنة التشريعية، والسنة غير التشريعية قد فاتهم المعنى الدقيق للتشريع الإسلامى، حيث قصر بعضهم وصف التشريع على الواجب، والحرام، ونفاه عن المندوب، والمكروه، والمباح، وأدخل بعضهم المندوب والمكروه فى التشريع، ونفاه عن المباح وحده^(٣)."

وفى ذلك يقول العلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق - رحمه الله - "هذا وإخراج الأمور الطبيعية من السنة أمر عجيب، وأعجب منه : أن يدعى بعضهم ظهوره، مع إجماع الأئمة المعترين على السكوت عنها، وعدم إخراجها."

ولست أدري : لم أخرجها هؤلاء؟! أأخرجوها : لأنها لا تتعلق بها حكم شرعى؟ وكيف يصح هذا مع أنها من الأفعال الاختيارية المكتسبة، وكل فعل اختياري من المكلف لا بد أن يتعلق به حكم شرعى : من وجوب أو ندب أو إباحة أو كراهة أو حرمة - وفعل النبى الطبعى مثل الفعل الطبعى من غيره، فلا بد أن يكون قد تعلق به واحد من هذه الأحكام؟ وليس هذا الحكم الكراهة، ولا الحرمة، لعصمته وليس

(١) انظر: المزيد من التفصيل فى السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٣٣ وما بعدها.

(٢) السنة والتشريع لفضيلة الدكتور موسى شاهين ص ٢٤ .

(٣) السنة تشريع لازم ودائم ص ٤٤، وانظر: دراسات فى السنة وعلوم الحديث للدكتور محمد المنسى ص ٢٢٨ -

الوجوب، ولا الندب : لعدم القربة فيه . فلم يبق إلا الإباحة وهى حكم شرعى . فقد دل الفعل الطبيعى منه ﷺ على حكم شرعى، وهو الإباحة فى حقه، بل وفى حقنا أيضاً : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١) . ولقد أجمع الأصوليون فى باب أفعاله ﷺ على أن أفعاله الطبيعية تدل على الإباحة فى حقه ﷺ وفى حق أمته، وكل يحكى الاتفاق على ذلك، عن الأئمة السابقين^(٢) .

أم أخرجوها : لأنهم ظنوا أن الإباحة ليست حكماً شرعياً؟ وهذا لا يصح أيضاً : فإن الأصوليين مجمعون على شرعيتها - اللهم إلا فريقاً من المعتزلة ذهب إلى عدم شرعيتها : فهماً منه : أن الإباحة انتفاء الحرج عن الفعل والترك^(٣) . وذلك ثابت قبل ورود الشرع، وهو مستمر بعده : فلا يكون حكماً شرعياً، والجمهور ينكرون : أن هذا المعنى ثابت قبل ورود الشرع، وأنه لا يسمى حكماً شرعياً ولكنهم يقولون : ليس هذا هو معنى الإباحة الشرعية، إنما هى خطاب الشارع بالتخيير بين الفعل والترك من غير بدل . ولا شك أن هذا حكم شرعى، وأنه غير ثابت قبل ورود الشرع . ولو التفت هذا الفريق إلى هذا المعنى لم ينازع فيه، فليس هناك خلاف حقيقى بينهما، فالإباحة حكم شرعى يحتاج إلى دليل، والفعل الطبيعى منه ﷺ يدل عليه . ونظرة واحدة فى باب أفعاله ﷺ فى أى كتاب من كتب أصول الفقه - ترشدك إلى الحق فى هذا الموضوع^(٤) .

وأعلم أن التأسى به ﷺ واجب، وعلى ذلك جمهور الفقهاء والمعتزلة يقول فخرالدين الرازى فى المحصول : "قال جماهير الفقهاء والمعتزلة : التأسى به واجب، ومعناه : أنا إذا علمنا أن الرسول ﷺ فعل فعلاً على وجه الوجوب : فقد تعبدنا أن

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب .

(٢) انظر : المحصول للرازى ١/ ٥٠١، والإحكام للآمدي ١/ ١٥٩، والمواقفات ٤/ ٤٣٧، والإبهاج فى شرح المنهاج ٢/ ٢٦٤، والمعتمد فى أصول الفقه ١/ ٣٣٤، والبرهان للجويني ١/ ١٨١، والبحر المحيط ٤/ ١٧٦، وفواتح الرحموت ٢/ ١٨٠، وإرشاد الفحول ١/ ١٦٥، ودراسات أصولية فى السنة النبوية للدكتور محمد الحفناوى ص ٦٥، وانظر : حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق ص ٧٩ .

(٣) انظر : التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢/ ١٤٤ .

(٤) انظر : الإحكام للآمدي ١/ ١١٤، والمحصول للرازى ١/ ٢٠، والبرهان للجويني ١/ ١٠٦-١٠٨، وأصول السرخسى ١/ ١٤، وفواتح الرحموت ١/ ١١٢، والمواقفات ١/ ٣٩٥، ١٩٣، ٢٩٣، والمستصفي ١/ ٧٥، والإبهاج فى شرح المنهاج ١/ ٦٠، والبحر المحيط ١/ ٢٤١، ٢٧٥، وإرشاد الفحول ١/ ١٨٦، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٦٠، وانظر : حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٨٠، وآراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويم ص ١٥٢، ٢٥١، ومصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور على جريشة ص ٣٥-٣٨ .

نفعله على وجه الوجوب وإن علمنا أنه تنفل به : كنا متعبدين بالتنفل به، وإن علمنا أنه فعله على وجه الإباحة كنا متعبدين باعتقاد إباحته، وجاز لنا أن نفعله .

وقال أبو علي بن خلاد من المعتزلة : نحن متعبدون بالتأسي به في العبادات، دون غيرها : كالمناكحات، والمعاملات . ومن الناس من أنكر ذلك في الكل، واحتج أبو الحسين محمد ابن علي الطيب المعتزلي : بالقرآن والإجماع : أما القرآن فقوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١) ولم يفرق الله تعالى بين أفعال الرسول ﷺ : إذا كانت مباحة أو لم تكن مباحة . وقوله تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٢) . أمر بالاتباع : فيجب .

أما الإجماع فهو : "أن السلف رجعوا إلى أزواجه في قبلة الصائم"^(٣)، وفي أن "من أصبح جنباً لم يفسد صومه"^(٤) وذلك يدل على أن أفعاله لا بد من أن يمتثل فيها طريقه^(٥)، ونقل الإمام الزركشي عن الكعبي البلخي رأس طائفة المعتزلة الكعبية قوله : "المباح مأمور به، لأن فعله ترك الحرام وهو واجب، فالمباح واجب"^(٦) .

ويقول الإمام الشاطبي في رده على من قال : "ترك المباح طاعة على كل حال . قال الشاطبي : "بل فعل (المباح) طاعة بإطلاق لأن كل مباح ترك حرام . ألا ترى أنه ترك المحرمات كلها عند فعل المباح، فقد شغل النفس به عن جميعها . وهذا الثاني أولى؛ لأن الكلية هنا تصح، ولا يصح أن يقال كل مباح وسيلة إلى محرم أو منهي عنه بإطلاق، فظهر أن ما اعترض به لا ينهض دليلاً على أن ترك المباح طاعة"^(٧)، ويشهد لهذا قول الإمام السرخسي في أصوله : "ترك العمل بالحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ حرام كما أن العمل بخلافه حرام"^(٨) .

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب .

(٢) جزء من الآية ١٥٨ من سورة الأعراف .

(٣) انظر : حديث عمر بن أبي سلمة ﷺ، في صحيح مسلم (بشرح النووي) كتاب الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ٢٣٣ / ٤ رقم ١١٠٨، وانظر : نيل الأوطار ٤ / ٢١٠ وما بعدها .

(٤) انظر: حديث عائشة -رضي الله عنها- في صحيح مسلم (بشرح النووي) كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ٢٣٧ / ٤ رقم ١١١٠، وانظر: نيل الأوطار ٤ / ٢١٢ .

(٥) المحصول في أصول الفقه ١ / ٥١١، ٥١٢، وقارن بالمعتمد في أصول الفقه ١ / ٣٥٣ - ٣٥٥، والتقريب والتحجير ٢ / ٣٠٣، ونهاية السؤل في شرح مناهج الوصول ٢ / ٥٥ وما بعدها .

(٦) البحر المحيط في أصول الفقه ١ / ٢٤١، ٤ / ١٨٦، والتقريب والتحجير ٢ / ٣٠٧ .

(٧) الموافقات ١ / ١٠٠ .

(٨) أصول السرخسي ٢ / ٧ .

نقض دليل تقسيم السنة النبوية إلى سنة تشريعية وغير تشريعية

تحت هذا العنوان قال الدكتور فتحى عبد الكريم : "الدليل الأساسى الذى يستند إليه القائلون بتقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية هو حديث رسول الله ﷺ الوارد فى قصة تأبير النخل بمختلف رواياته، ومنها قوله ﷺ : "أنتم أعلم بأمر دنياكم" ففى رأى أنصار تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية أنه "لو لم يكن غير هذا الحديث الشريف فى تبين أن سنته ﷺ ليست كلها شرعاً لازماً، وقانوناً دائماً لكفى . ففى نص عبارة الحديث - بمختلف رواياته - تبين أن ما يلزم اتباعه من سنة رسول الله ﷺ، إنما هو ما كان مستنداً إلى الوحي فحسب" (١) . ولقد كان يكفى ما سبق ذكره رداً على نقض هذا الدليل، لأن معنى كون السنة النبوية دليلاً شرعياً عند الأصوليين أنها تفيدنا حكماً من الأحكام الشرعية، أى حكم كان : من وجوب، أو ندب، أو حرمة، أو كراهة، أو إباحة . كان يمكن أن نرد بذلك وينتهى الموضوع، لولا أن وجه الخطورة فى الأمر (٢) : أن فئة ضالة أكثرت من الاستشهاد بهذا الحديث، وأرادت به عزل السنة، عن شئون الحياة العملية كلها!

فالعادات، والمعاملات، وشئون الاقتصاد، والسياسة، والإدارة، والحرب ونحوها، يجب أن تترك للناس ولا تدخل السنة فيها أمرة ولا ناهية ولا موجهة ولا هادية (٣) . فهل يسندهم ذلك الحديث فى تلك الدعوى الخطيرة؟! .

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : فى رده على الدكتور عبد المنعم النمر - رحمه الله تعالى - هذا الحديث (أنتم أعلم بأمر دنياكم) هو عمدة أدلة الباحث فى بحثه : وهذه الجملة (أنتم أعلم بأمر دنياكم) تنقسم إلى ثلاثة مقاطع : أنتم" والمراد من المخاطبين. و"أعلم" والمراد من المفضل عليه و"شئون دنياكم" وتحديد المراد منها. وبعبارة أخرى : من؟ أعلم من من؟ وبأى شئ هو أعلم؟ هناك احتمالات فى المراد بهذه الجملة لتصورها ثم نختار منها ما يصلح لأن يكون

(١) مجلة المسلم المعاصر العدد الافتتاحى ص ٣٣ مقال الدكتور محمد العوا "السنة التشريعية وغير التشريعية" .

(٢) السنة تشريع لازم ودائم ص ٣٢، ٣٣ بتصرف .

(٣) انظر : السنة مصدراً للمعرفة والحضارة للدكتور القرضاوى ص ٢٠ .

مراد المشرع الحكيم :

الاحتمال الأول : أنتم أيها الذين تلقحون النخل أعلم بما يصلح النخل منى ومن لا علم له بالزراعة، أى أنتم أعلم بشئون دنياكم هذه التى تباشرونها، والتى لم تنجح فيها مشورتى، أعلم منى ومن مثلى، فالحديث على هذا واقعة عين أو واقعة حال، لا يستدل بها على غيرها أصلاً.

الاحتمال الثانى : أنتم أيها الذين تلقحون النخل ومن على شاكلتكم من أهل الصناعات والمهارات والخبرات أعلم بصنائعكم منى . ومن ليس من أهل الصناعات، والكلام على التوزيع، على معنى : أن كل أهل صنعة أعلم بها ممن ليسوا من أهلها، كما يقال : أهل مكة أدرى بشعابها .

الاحتمال الثالث : أنتم أيها الذين تلقحون النخل بالمدينة أعلم بما يصلح النخل منى ومن غيركم من زارعى النخل فى البلاد والأزمان المختلفة، وهذا الاحتمال واضح البطلان، ففى بعض البلاد، وفى بعض الأزمان، من هم أعلم منهم بذلك .

الاحتمال الرابع : أنتم أيها الذين تلقحون النخل بالمدينة أعلم بالخبرات والصناعات المختلفة منى ومن غيرى، حتى من أهل الصناعات أنفسهم، على معنى أنتم أعلم بالطب مثلاً منى ومن الأطباء . وهذا الاحتمال واضح البطلان .

هذه الاحتمالات الأربعة مبنية على أن المراد من شئون الدنيا الصناعات والمهارات والخبرات، فإذا أردنا من شئون الدنيا مصالح كل فرد أو مصالح كل مجموعة من مباحات الدنيا؛ كالمقارنة بين شراء بيت أو شراء سيارة كان الاحتمال الآتى :

الاحتمال الخامس : أنتم الذين تلقحون النخل بالمدينة، ومثلكم جميع الناس، أعلم بشئون دنياكم، وما يصلح لكم من غيركم، والكلام على قاعدة : مقابلة الجمع بالجمع، تقتضى القسمة أحاداً، تقول : أعطيت الطلاب كتباً على معنى أعطيت كل طالب كتاباً، فيصبح المعنى كل واحد أعلم من غيره بشئون ومصالح نفسه، وهذا الاحتمال إن صح فى المباحات، لا يصح فى الواجبات والحرمات، فالشرع وحده هو الذى حددها على أنها المصلحة^(١)، بناء على سبق علم الله الذى خلق . ثم إن هذا الاحتمال لا يتناسب مع قصة الحديث، ومما هو واضح أن الاحتمال الثانى هو المراد، ثم يليه الأول، وعلى كل حال لا يصح الاستدلال بالحديث على إباحة التغيير فى

(١) راجع: ما سبق ذكره من كلام الإمام الشاطبى وغيره فى الجواب عن شبهة عرض السنة على العقل ص ٢٤٩-٢٥٦ .

المعاملات؛ لأن الحديث - كما رأينا - تطرق إليه أكثر من احتمال، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

احتمال دخول المعاملات مستبعد :

مع أن احتمال دخول المعاملات فى الحديث كأحد الاحتمالات مستبعد أصالة وابتداء^(١)؛ لأن المعاملات كما يفهم من معناها علاقة الأفراد والجماعات بعضهم ببعض فيما يتعلق بمعاشهم، وهذه العلاقة تحكمها دائماً قواعد وأصول وضوابط، لئلا يحيف بعض الأطراف على بعض، والأهم غير الإسلامية وضعت لذلك قوانين، والإسلام وضع لها أرقى أنواع التشريع وليس من المعقول أن الله ﷻ أنزل أطول آياته فى القرآن : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَنْحَسِ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُقُوكُمْ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢) وحدد فيها كتابة الدين، ومواصفات الكاتب وواجباته، وحق المدين فى الإملاء، وإملاء وليه فى حالة عدم صلاحيته، وصفات الشهود، وشروطهم، وواجباتهم، وقال تعالى : ﴿ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾. ليس من المعقول أن الله الذى اهتم بالدين هذا الاهتمام يترك البيع والشراء وتفصيل الربا، والرهن، والشركة وغيرها من المعاملات دون تشريع.

هل يعقل أن يترك البشرية هملاً يأكل بعضهم مال بعض ظلماً وعدواناً تحت عنوان

"أنتم أعلم بشئون دنياكم"؟

(١) يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين : "إدخال المعاملات المنوعة شرعاً تحت هذا الحديث، هو الذى لم نسمع به من قبل، ولم يسبق به الدكتور عبد المنعم النمر على مدى علمى، وأرجو ألا يتبعه فى ذلك أحد أ. هـ

انظر : السنة والتشريع ص ٣٤ .

(٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

هل يعقل مسلم أن يترك الله تعالى هذه القوانين لمحمد ﷺ دون رقابة أو تصحيح؟ فيخطئ، فتعمل الأمة مجتمعة بالخطأ أربعة عشر قرناً حتى يبعث الله لها من يرعى مصالحها، ويخالف حكم محمد ﷺ؟ أظن أن العقل المسلم يستبعد ذلك كل الاستبعاد. يقول فضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين: "بقى فى نفسى تساؤل بخصوص حديث تأييد النخل ربما يثور فى نفوس البعض، هو: لماذا ألهم الله رسوله ﷺ أن يشير عليهم بهذه الإشارة مع أنها لم تكن فى مصلحتهم؟ ولماذا جعلهم الله يستسلمون لمجرد الإشارة، وهم المعروفون بالمراجعة والنقاش وكثرة السؤال؟

ولماذا لم يتدارك الله هذه المشورة بالتصحيح قبل أن تنتج شيصاً للمسلمين يسخر منه اليهود، وأعداء الإسلام حين يصح نخلهم ويسوء نخل المسلمين بسبب مشورة نبيهم ﷺ؟

وستحاول تلمس حكمة لهذه الحادثة، فإن حصلت بها قناعة واطمئنان فالحمد لله، وإلا فنحن مؤمنون بأرسخ الإيمان بأن الله ﷻ فى ذلك حكمة، وهو الحكيم الخبير. ولعل الحكمة فى ذلك تدور حول ثلاث أمور:

أولاً: صرف بلاء الأعداء عن المؤمنين الذين لم تقوا شوكتهم بعد. ألم يكن من الجائز أن يطمع الكافرون فى المدينة وقرىها، فيها جموعها من أجل نزول محمد ﷺ فيها؟ فخروج التمر شيصاً جعلها غير مطمع، وصرف الله بذلك هجوم الكافرين حتى يستعد المؤمنون؟ احتمال.

ثانياً: تعليمهم الأخذ بأسباب الحياة بهذا الدرس العملى الذى كان قاسياً عليهم فتنافسوا بعده فى أسباب الحياة.

ثالثاً: اختبارهم فى صدق إيمانهم، فهذه الحادثة حتى اليوم فى هذا البحث ابتلاء واختبار، وقد نجح الصحابة - رضوان الله عليهم - فى هذا الاختبار القاسى - وهم فى أول الإيمان، نجاحاً باهراً، فقد استمروا فى طاعة أوامره ﷺ، ولم يرد إلينا ردة أحد بسببها، بل لم يرد عتاب أحد منهم لرسول الله ﷺ عليها رغم خسارتها، مما يشهد لهم بالإيمان الصادق المتين^(١). ولعل تلك الحكمة الأخيرة هى أوجه الحكم فى هذه

(١) السنة والتشريع لفضيلة الأستاذ الدكتور موسى شاهين ص ٣٢ - ٤٧ بتصرف، وانظر: مزيد من بيان المراد بهذا الحديث فى الأنوار الكاشفة لعبد الرحمن اليماني ص ٢٧-٤٠، والسنة تشريع لازم ودائم ص ٣٣ وما بعدها، والسنة مصدراً للمعرفة والحضارة ص ١٤-١٧.

الحادثة . والله أعلم بحكمته .

وبعد : إذا كانت عصمة النبي ﷺ دليل على حجية الكتاب، والسنة معاً، فلننتقل إلى الدليل الثاني من أدلة حجية السنة، وهو القرآن الكريم .

المطلب الثاني

من أدلة حجية السنة المطهرة القرآن الكريم

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين : لقد اشتدت عناية القرآن الكريم بتلك المسألة فوجه إليها آيات كثيرة تنوعت بين آيات تأمر فى وضوح بوجوب الإيمان به ﷺ، وبين آيات أخرى تأمر بوجوب طاعته، طاعة مطلقة، فيما يأمر به، وينهى عنه، وبين آيات أخرى تنهى عن مخالفته وتحذر من ذلك وتبين جزاء المنافقين المرجفين فى دين الله ﷻ العاملين على هدم كيان السنة النبوية، والذين حصروا معنى الآيات الواردة فى طاعة الرسول ﷺ، فى طاعته فى القرآن الكريم فقط (١).

ونحن لن نستطيع ذكر هذه الآيات كلها - وإلا طال المقام بنا جداً، ولكننا سننبه إلى بعض هذه الآيات فقط، ودلالاتها على حجية السنة النبوية الشريفة ووجوب التمسك بها (٢).

- ١- من هذه الآيات قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ (٣).
- ٢- وقوله تعالى : ﴿فَآمِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (٤) فمقتضى ذلك أن تؤمن بالله وبرسوله، والإيمان معناه هنا التصديق والإذعان برسالته ﷺ وبجميع ما جاء به من عند الله ﷻ من كتاب وسنة، بمقتضى عصمته التى توجب التصديق بكل ما يخبر به عن رب العزة. كقوله ﷺ فى حق القرآن: "هذا كلام الله ﷻ، وقوله فى الأحاديث القدسية: "قال رب العزة كذا" أو

(١) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ / ٥١٧، ٩٠٨، ٩٢٤ مقال الدكتور توفيق صدقى "الإسلام هو القرآن وحده" والقرآن والحديث والإسلام ص ٧، ٣١، وقرآن أم حديث ص ٢-٥ كلاهما لرشاد خليفة وإنذار من السماء لنيازى عز الدين ص ٥٧٣، ٥٨٠، ٨٥٣، والبيان بالقرآن لمصطفى المهدي ١ / ١٠ وما بعدها، ولماذا القرآن ص ٤٣، ٤٩، والصلاة فى القرآن ص ٤٢، ٦٢ كلاهما لأحمد صبحى منصور، والصلاة لمحمد نجيب ص ٢٧١، ٢٧٨، والسنة ودورها فى الفقه الجديد لجمال البنا ص ١٩٠ وما بعدها، وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين لإسماعيل منصور ص ٢٤، ٢١، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ١٢٩، وأهل السنة شعب الله المختار ص ٧٧، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ص ٤٠، ٤١، ١٩٩ ثلاثهم لصالح الوردانى.

(٢) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص ٤٣ بتصرف.

(٣) الآية ١٣٦ سورة النساء.

(٤) الآية ١٥٨ من سورة الأعراف.

نحو هذه العبارة وقوله ﷺ: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" وقد سبق تفصيل ذلك قريباً في مبحث العصمة (١) فالإيمان بالرسول ﷺ جزء من الإيمان بالله تعالى، والشك والارتياب في ذلك الإيمان، شك وارتياب في الإيمان بالله ورسوله معاً، وحينئذ لا يكون هناك إيمان أبداً.

يقول الإمام الشافعي في رسالته: "فجعل كمال ابتداء الإيمان، الذي ما سواه تبع له الإيمان بالله ثم برسوله، فلو آمن عبد به، ولم يؤمن برسوله ﷺ: لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً، حتى يؤمن برسوله معه (٢)، ومن هنا وجبت طاعة الرسول ﷺ - بمقتضى هذا الإيمان - في كل ما يبلغه عن ربه، سواء ورد ذكره في القرآن أم لا.

يقول الإمام الشافعي: "وما سنَّ رسول الله فيما ليس الله فيه حكم: فبحكم الله سنّه، وكذلك أخبرنا الله في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٣)، وقد سن رسول الله مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب. وكل ما سن فقد ألزما الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العدول عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقاً، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجاً" (٤).

٣- ومن أهم الآيات دلالة على حجية السنة، ووجوب التمسك بها قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٥) يقول ابن قيم الجوزية: "أقسم سبحانه بنفسه، وأكدته بالنفي قبله على نفي الإيمان عن العباد، حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم، من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرد، حتى ينتفى عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليماً، وينقادوا انقياداً" (٦).

ويقول أيضاً في مختصر الصواعق المرسلة: "فقد أقسم الله سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول ﷺ، وقد شهدوا هم

(١) راجع: ص ٤٥١ .

(٢) الرسالة ص ٧٥ فقرات رقم ٢٣٩، ٢٤٠ .

(٣) جزء من الآيتين ٥٢، ٥٣ الشورى .

(٤) الرسالة ص ٨٨، ٨٩ الفقرات رقم ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤ .

(٥) الآية ٦٥ من سورة النساء .

(٦) أعلام الموقعين ١ / ٥١، وانظر: مختصر الصواعق المرسلة ٢ / ٥٢٠ .

على أنفسهم بأنهم غير مؤمنين بمعناه، وإن آمنوا بلفظه" (١).
ويقول في موضع آخر: "وفرض تحكيمه، لم يسقط بموته، بل ثابت بعد موته، كما كان ثابتاً في حياته، وليس تحكيمه مختصاً بالعمليات دون العلميات كما يقوله أهل الزيغ والإلحاد" (٢).

٤- ويقول رب العزة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٣) ودلالة الآية على حجية السنة من عدة وجوه:

أولاً: النداء بوصف الإيمان في مستهل الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ومعنى ذلك أن المؤمنين لا يستحقون أن ينادوا بصفة الإيمان إلا إذا نفذوا ما بعد النداء وهو طاعة الله تعالى، وطاعة رسول الله ﷺ، وأولى الأمر (٤).

ثانياً: تكرار الفعل "أَطِيعُوا" مع الله ﷻ، ومع رسوله ﷺ، وتكرار ذلك في آيات كثيرة وأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا (٥) وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٦).

يقول الإمام الشاطبي: "تكراره الفعل "وَأَطِيعُوا" يدل على عموم الطاعة بما أتى به مما في الكتاب، ومما ليس فيه مما هو من سنته" (٧).

وقال العلامة الألوسي: "... وأعاد الفعل: "وَأَطِيعُوا" وإن كان طاعة الرسول مقرونة بطاعة الله ﷻ، اعتناءً بشأنه ﷺ وقطعاً لتوهم أنه لا يجب امتثال ما ليس في القرآن، وإيداناً بأن له ﷻ استقلالاً بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد في قوله: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ إيداناً بأنهم لا استقلال لهم فيها استقلال الرسول ﷺ (٨)، بل طاعتنا لهم مرتبطة بطاعتهم هم لله ورسوله، فإن هم أطاعوا الله ورسوله فلهم علينا

(١) مختصر الصواعق المرسلة ١/ ١١٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٢٠.

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٤) تيسير اللطيف الخبير لفضيلة الدكتور شاهين مروان ص ٤٤.

(٥) الآية ٩٢ من سورة المائدة.

(٦) الآية ٥٦ من سورة النور.

(٧) الموافقات ٣/ ٣٨.

(٨) روح المعاني ٥/ ٦.

حق السمع والطاعة وإلا فلا، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق^(١).

ومما هو جدير بالذكر هنا أن فرض الله ﷻ طاعة رسوله ليست له وحده بل هي حق الأنبياء جميعاً قال تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٢). فرب العزة جل جلاله يقرر هنا قاعدة: "أن كل رسول جاء من عنده جل جلاله يجب أن يطاع"

ولماذا لا يطاع هذا الرسول الذى جاء بالمنهج الحق الذى يصلح الخلل فى تلك البيئة التى أرسل إليها؟ إن عدم الطاعة حينئذ - هو نوع من العناد والجحود والتكبر. كما أن فى عدم الطاعة اتهاماً للرسالة بالقصور، واتهاماً للرسول فى عصمته من الكذب فى كل ما يبلغ به عن ربه ﷻ من كتاب أخبرنا عنه بقوله "هذا كتاب الله"، ومن سنة مطهرة أخبرنا عنها بقوله : "أوتيت القرآن ومثله معه"^(٣) وقوله : "وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله"^(٤).

٣- ثالث الوجوه دلالة على حجية السنة من آية النساء قوله تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾؛ فالرد إلى الله ﷻ هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه فى حياته، وإلى سنته بعد وفاته^(٥). وعلى هذا المعنى إجماع الناس كما قال ابن قيم الجوزية^(٦).

وتعليق الرد إلى الكتاب والسنة على الإيمان كما فى قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ يعنى أن الذين يردون التنازع فى مسائل دينهم وحياتهم، دقها وجلها، جليها وخفيها - إلى كتاب الله ، وإلى سنة رسول الله ﷺ، هم فقط المؤمنون حقاً كما وصفتهم بذلك الآية الكريمة، أما غيرهم فلا ينطبق هذا الوصف عليهم.

ثم يحدثنا الله تعالى بعد هذه الآية مباشرة، عن أناس يزعمون أنهم يؤمنون بالله ورسوله. ومقتضى هذا الإيمان أن يحكموا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فى كل شئون

(١) أعلام الموقعين ١ / ٤٨ .

(٢) الآية ٦٤ من سورة النساء .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٥١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٢٨، وانظر : تيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان ص ٤٥، ٤٦ .

(٥) قاله ميمون بن مهران فيما رواه عنه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢ / ١٨٧، وانظر : الرسالة للشافعى ص

٨٠، ٨١ فقرات رقم ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦

(٦) أعلام الموقعين ١ / ٤٩، وانظر : السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص ١٥٢ .

حياتهم - ولكنهم - لا يفعلون ذلك وإنما يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت مع أنهم قد أمروا أن يكفروا به قال تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ (١). ففي نهاية الأمر حكم الله تعالى على من يعرض عن حكم الله تعالى ورسوله ويتحاكم إلى الطواغيت بأنهم منافقون (٢)، وصدق رب العزة : ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣)، وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ (٤)، وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (٥)، أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٦). إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٧) وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ (٨).

ويتأكد هذا المعنى جلياً في قول الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (٩) "فأخبر سبحانه أنه ليس لمؤمن أن يختار يعد قضاؤه جل جلاله وقضاء ورسوله ﷺ، ومن تخير بعد ذلك فقد ضل ضلالاً مبيناً" (١٠).

ونختم المطاف مع الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول ﷺ طاعة مطلقة فيما يأمر به، وينهى عنه، بقوله تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (١١) وهناك آيات كثيرة لم نتعرض لذكرها خشية الإطالة، فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الآيات التي تحذر من معصية الرسول ﷺ وتنهاى عن مخالفته نبجدها كثيرة

(١) الآية ٦١ من سورة النساء.

(٢) تيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان ص ٤٥، وانظر : أعلام الموقعين ١ / ٥٠.

(٣) الآيات ٤٧-٥٢ من سورة النور، وانظر : تعليق الإمام الشافعي على الآيات في الرسالة ص ٨٤، ٨٥ فقرات رقم ٢٧٨ - ٢٨١.

(٤) الآية ٣٦ من سورة الأحزاب.

(٥) أعلام الموقعين ١ / ٥١.

(٦) الآية ٧ من سورة الحشر، وقد استدلل بهذه الآية على أن ما جاء به النبي ﷺ حجة ابن مسعود. انظر : صحيح البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب التفسير، باب (وما آتاكم الرسول فخذوه) ٨ / ٤٩٨ رقم ٤٨٨٦، كما استدلل بها أيضاً عمران بن حصين، انظر : دلائل النبوة للبيهقي ١ / ٢٥، ٢٦، وانظر : مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٢١، واستشهد بالآية أيضاً الإمام الشافعي على حجة السنة، وحجة قول الصحابي. انظر : مناقب الإمام الشافعي للإمام فخر الدين الرازي ص ٣٠٤، والفتاوى والمتفقه ١ / ٤٤٥ رقم ٤٦٨.

ونشير أيضاً إلى بعضها قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ (٤١) يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ (٢).

وفى سورة التوبة قال تعالى : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾ (٣) وفى سورة النور قال تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٤).

أين أمر رسول الله ﷺ فى القرآن، لمن زعموا أن آيات طاعة الرسول فى القرآن مراد بها طاعته فى القرآن فقط؟.

وفى سورة الأحزاب : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ (٦٤) خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (٦٥) يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ (٥).

وفى سورة محمد قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَالُهُمْ﴾ (٦).

وفى سورة المجادلة قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا آيَاتِ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (٧). وفى سورة المجادلة أيضاً قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذْلَىٰ﴾ (٨) إن الآيات السابقة تصرح بأن مخالفة منهج الله ورسوله، يدخل النار، ويورث الذل، والخزي، والفتنة، والكبت، ويحبط العمل . فليختر المسلم لنفسه ما يشاء (٩) أ.هـ.

(١) الآية ١٤ من سورة النساء.

(٢) الآيتان ٤٠، ٤١ من سورة النساء.

(٣) الآية ٦٣ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٦٣ من سورة النور.

(٥) الآيات ٦٤-٦٦ من سورة الأحزاب.

(٦) الآية ٣٢ من سورة محمد.

(٧) الآية ٥ من سورة المجادلة.

(٨) الآية ٢٠ من سورة المجادلة.

(٩) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير للدكتور مروان ص ٤٨ وما بعدها بتصرف . وانظر :

مزيد من الأدلة القرآنية على حجية السنة كتاب حجية السنة للدكتور عبد الغنى عبدالحالق ص ٢٩١ : ٣٠٨ .

المطلب الثالث

من أدلة حجية السنة، السنة النبوية نفسها

الأحاديث الدالة على حجية السنة كثيرة منها قوله ﷺ : "ألا إني أُوتيتُ القرآن ومِثْلُهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانٌ عَلَى أُرَيْكَتِهِ يَقُولُ : عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ خَلَالٍ فَاحْلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا لُقْطَةٌ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنَى عَنْهَا صَاحِبُهَا".

وهذا الحديث صحيح ثابت لا مطعن فيه، لا من جهة النقل والرواية، ولا من جهة العقل والدراية^(١).

أما النقل والرواية فالحديث صحيح رواه الأئمة أبو داود، والترمذى، وابن ماجه، والدارمى فى سننهم^(٢).

وأما العقل والدراية : فإن بناء الفعل للمجهول "أوتيت" يدل على أن الله تعالى أعطى لرسوله ﷺ القرآن ومثله معه، فما هو المماثل للقرآن الذى تلقاه الرسول ﷺ عن ربه؟ لا يمكن أن يكون هذا المماثل شيئاً غير السنة الشريفة؛ لأن الرسول ﷺ جاءنا بهذين الأصلين معاً القرآن والسنة - ولم يأتنا بشيء غيرهما - علماً بأن الحديث القدسى مندرج فى السنة الشريفة^(٣). وقد دل على هذا الفهم القرآن الكريم، مما سبق ذكره من الآيات الكريمات الدالة على حجية السنة، ودل على ذلك الفهم أيضاً الأحاديث المتكاثرة التى تؤيد هذا المعنى.

نقول هذا رداً على المرجفين فى دين الله ﷻ العاملين على هدم كيان السنة المطهرة، الطاعنين فى صحة الحديث، وفى معناه^(٤).

أما الأحاديث التى تؤيد المعنى السابق، وتؤكد حجية السنة المطهرة، قوله ﷺ :

(١) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شيهة ص ٢١٦ .

(٢) سبق التخرىج ص ٤٥١ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص ٥٧، وانظر : إرشاد الفحول للشوكانى ١ / ١٥٦، ١٥٧ .

(٤) انظر: أضواء على السنة لمحمود أبو رية ص ٥٢، وتبصير الأمة بحقيقة السنة لإسماعيل منصور ص ٣١٨ .

"نضر الله امرءاً منا شيئاً، فبلغه كما سمعه، قرب مبلغ أوعى من سامع" (١). ووجه دلالة الحديث على حجية السنة كما يراها كبار العلماء : "أن رسول الله ﷺ ندب إلى استماع مقالاته وحفظها وأدائها ... فدل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه، إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدي عنه حلال يؤتى، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا" (٢).

وقال الإمام البيهقي : "لولا ثبوت الحجة بالسنة لما قال ﷺ في خطبته: بعد تعليم من شهد أمر دينهم : "ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب قرب مبلغ أوعى من سامع" (٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم" (٤) وهذا يؤكد قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (٥) وقال ﷺ: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي، قالوا ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: "من أطاعني؛ دخل الجنة، ومن عصاني؛ فقد أبى" (٦). وهذا يؤكد ما سبق ذكره من الآيات الدالة على أن طاعة رسول الله ﷺ طاعة مستقلة. والأحاديث غير ذلك كثيرة (٧)، مرت الإشارة إلى بعضها. كحديث "عليكم بسنتي" (٨) وغيره (٩) أ.هـ. والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) سبق تخريجه ص ٣٩ .

(٢) الرسالة للشافعي ص ٤٠٢، ٤٠٣ فقرة رقم ١١٠٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٨٢، وانظر: دلائل النبوة للبيهقي، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ١٩ .

(٤) أخرجه مسلم (شرح النووي) كتاب الفضائل، باب توقيفه ﷺ، وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه ٨ / ١٢٠ رقم ١٣٣٧ .

(٥) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور .

(٦) أخرجه البخاري (شرح فتح الباري) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنة النبي ﷺ ١٣ / ٢٦٣ رقم ٧٢٨٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) مزيد من الأحاديث الدالة على حجية السنة، انظر: حجية السنة للدكتور عبدالغنى ص ٣٠٨-٣٢٢ .

(٨) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٩) راجع : ص ٢٠١، ٢٨٢-٢٨٣ .

المطلب الرابع

من أدلة حجية السنة النبوية الشريفة الإجماع

أجمعت أمة الإسلام من الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين -، والتابعين، والأئمة المجتهدين، وسائر علماء المسلمين من بعدهم إلى يومنا الحاضر، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ على حجية السنة النبوية، ووجوب التمسك بها، والعض عليها بالنواجذ، والتحاكم إليها، وضرورة تطبيقها، والسير على هديها فى كل جوانب حياة المسلمين، ولم يمار فى هذه الحقيقة الساطعة إلا نفر ممن لا يعتد بخروجهم على إجماع الأمة من الخوارج، والروافض، ومن أحيا مذاهبهم من دعاة الإلحاد فى عصرنا. قال الإمام الشوكانى - رحمه الله - : "إن ثبوت حجية السنة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف فى ذلك إلا من لاحظ له فى دين الإسلام"^(١).

فالكتب الإسلامية المعتمدة كلها، تزخر بشتى الأدلة التى تشهد، بأن علماء الأمة الأجلاء متفقون اتفاقاً يقينياً منذ عصر الرسول ﷺ حتى يومنا هذا، على وجوب الاحتكام إلى السنة المطهرة، إن تعذر العثور على الدليل فى القرآن الكريم، وعدم تجاوزها أبداً إلى غيرها من الأدلة الأخرى التى أشار إليها القرآن إن وجد الدليل فيها، بل كان الواحد منهم يرجع عن اجتهاده فوراً وبدون أدنى تردد، حينما يجد حديثاً صحيحاً عن رسول الله ﷺ يخالف ما أفتى به^(٢). وقد دللنا فيما سبق على ذلك، ولا داعى لإعادة الأدلة وهنا أو سرد أكثر مما ذكرنا فى هذا المقام سابقاً^(٣).

وعلى ذلك أيضاً تشهد كتب علم الكلام، وعلم الأصول : يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق - رحمه الله - : "لا نجد فى كتب الغزالي، والآمدى، وفخر الدين الرازى، والجوينى، وأبى الحسين المعتزلى، والسرخسى، وجميع من اتبع طرقهم فى

(١) لإرشاد الفحول ١ / ١٥٨ .

(٢) انظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ١١٨، ١١٩ .

(٣) راجع ص ٣٢٣، وانظر : مزيد من الأدلة على تمسك السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الأئمة من الأئمة المجتهدين بالسنة . فى كتاب حجية السنة للدكتور عبد الغنى ص ٢٨٣ - ٢٩١، ٣٤٥ - ٣٨٢، وانظر : قواعد التحديث للقاسمى مبحث (ما روى عن السلف فى الرجوع إلى الحديث) ص ٣٠٢ .

التأليف، : من الأصوليين تصريحاً ولا تلويحاً : بأن في هذه المسألة خلافاً. وهم الذين استقصوا كتب السابقين ومذاهبهم، وتبعوا الاختلافات حتى الشاذة منهم، واعتنوا بالرد عليها أشد الاعتناء. بل نجدهم - في هذه المسألة - لا يهتمون بإقامة دليل عليها، وكأنهم قصدوا بعدم التصريح بإقامة دليل عليها : إكبارها وإجلالها، وإعظام شأنها عن أن ينازع فيها منازع، أو يتوقف فيها متوقف^(١).

فصاحب المسلم وشارحه يقولان : "إن حجية الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، من علم الكلام، لكن تعرض الأصول لحجية الإجماع، والقياس؛ لأنهما أكثر فيهما الشغب من الحمقى؛ من الخوارج، والروافض : خذلهم الله تعالى .
وأما حجية الكتاب والسنة : فمتفق عليها عند الأمة : ممن يدعى التدين كافة فلا حاجة إلى الذكر^(٢) .

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق وليت شعري، كيف يتصور : أن يكون نزاع في هذه المسألة بين المسلمين، وأن يأتي رجل : فى رأسه عقل، ويقول : أنا مسلم، ثم ينازع فى حجية السنة بجمليتها؟ مع أن ذلك مما يترتب عليه عدم اعترافه بالدين الإسلامى كله من أوله إلى آخره . فإن أساس هذا الدين هو الكتاب، ولا يمكن القول بأنه كلام الله مع إنكار حجية السنة جملة، فإن كونه كلام الله ، لم يثبت إلا بقول الرسول الذى ثبت صدقه بالمعجزة : "إن (هذا كلام الله وكتابه)" وقول الرسول ﷺ (هذا من السنة) التى يزعم : أنها ليست بحجة . فهل هذا إلا إلحاد وزندقة، وإنكار للضرورى من الدين : يقصد به تقويض الدين من أساسه؟
وهل إنكار حجية شئ من أقواله، أو أفعاله، أو تقريراته ﷺ بعد الاعتراف بعصمته التى ذكرناها : إلا القول : بوجود الليل، مع الاعتراف بطلوع الشمس^(٣)!؟

(١) وإلى ذلك ذهب الكمال بن الهمام، انظر : تيسير التحرير لمحمد أمين ٣ / ٢٢، والتقريب والتحجير لابن أمير الحاج ٢ / ٢٢٥، وكذا السعد التفتازنى فى التلويح فى كشف حقائق التنقيح ١ / ٣٨ .
(٢) فواتح الرحموت ١ / ١٦، ١٧ بتصرف .
(٣) حجية السنة للدكتور عبد الغنى ٢٤٨-٢٥٢ بتصرف .

أعداء الإسلام وطعنهم فى حجية الإجماع

الدال على حجية السنة والرد عليهم

ومما هو جدير بالذكر هنا، أن ذيول الحمقى من الخوارج، والروافض فى عصرنا الحاضر، أكثروا من الشغب فى حجية الإجماع، وهم يشككون فى حجية السنة، ويطعنون فى الشريعة الإسلامية^(١).

دليل حجية الإجماع :

وحجية الإجماع وعدمه، مسألة قتلها علماء الأصول والكلام بحثاً وخلاصة القول كما فى فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت : "أن الإجماع حجة قطعاً، ويفيد العلم الجازم عند الجميع من أهل القبلة، ولا يعتد بشرذمة من الحمقى الخوارج، والشيعة، والنظام من المعتزلة، لأنهم حادثون بعد الاتفاق يشككون فى ضروريات الدين؛ مثل السوفسطائية فى الضروريات العقلية"^(٢).

يقول الآمدى : "وقد احتج أهل الحق فى ذلك بالكتاب والسنة والمعقول"^(٣). أما من الكتاب فقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٤).

(١) انظر : العقيدة والشريعة لجولدتسيهر ص ٦١، وانظر : له أيضاً دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير، نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد ١٠ / ٤٩٨، وأصول الفقه المحدثى لشاخنت نقلاً عن المصدر السابق العدد ١١ / ٦٤٩، والحديث فى الإسلام للمستشرق الفريد غيوم ص ٢٠، ٢٣، نقلاً عن منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزيزة على طه ص ٦٣، والبيان بالقرن لمصطفى المهدي ٢ / ٥٢٢، والإمام الشافعى لنصر أبو زيد ص ٨٥، وإنذار من السماء لنيازى عز الدين ص ١٨٢ وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين لإسماعيل منصور ص ٤٩٢، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة لصالح الوردانى ص ٥٥، ١١٠، ومجلة المنار المجلد ٩ / ٥٢٠، ٩١٨ "مقال الإسلام هو القرآن وحده"، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص ٢٢٧ - ٢٣١، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٧٢٣، والدولة والمجتمع ص ٢٣٥، كلاهما لمحمد شحرور، ونحو تطوير التشريع الإسلامى لعبد الله أحمد النعيم ص ٥٠ وما بعدها.

(٢) فواتح الرحموت ٢ / ٢١٣، بتصريف يسير، وانظر : المحصول للرازى ٢ / ٨، والإبهاج فى شرح المنهاج ٢ / ٣٥٢، والمستصطفى ١ / ١٧٣، وأصول السرخسى ١ / ٢٩٥، والموافقات ١ / ٣٥، والبحر المحیط للزركشى ٤ / ٤٤٠-٤٤١، والمعتمد فى أصول الفقه ٢ / ٤، والرسالة للشافعى فقرات رقم ١١٠٢، ١١٠٥، ١٣٠٩، ١٣٢٠، وإرشاد الفحول ١ / ٢٩٢، ونهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول للأسنوى ٢ / ١٤٧ وما بعدها، والتقدير والتحرير لابن أمير الحاج ٣ / ٨٠.

(٣) الأحكام للآمدى ١ / ١٨٣.

(٤) الآية ١١٥ من سورة النساء.

وهذه الآية هي أقوى الأدلة وبها تمسك الإمام الشافعي - رحمه الله - ووجه الاحتجاج بها، جمع الله تعالى بين مشاققة الرسول، واتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد، فلو كان اتباع غير سبيل المؤمنين مباحاً لما جمع بينه وبين المحرم من مشاققة الرسول ﷺ، في التوعد كما لا يحسن التوعد على الجمع بين الكفر وأكل الخبز المباح؛ فثبت أن متابعة غير سبيل المؤمنين محظورة، ومتابعة غير سبيل المؤمنين : عبارة عن متابعة قول أو فتوى غير قولهم، وفتواهم . وإذا كانت تلك محظورة، وجب أن تكون متابعة قولهم وفتواهم واجبة^(١) .

ومن السنة قوله ﷺ : " إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد ﷺ على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار"^(٢) وقال ﷺ : "...عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوة الجنة؛ فليلزم الجماعة، من سرتة حسنته وساءتة سيئته؛ فذلك المؤمن"^(٣) .

أما دليل العقل : فيقول إمام الحرمين الجويني : "والدليل على كونه حجة أنا وجدنا العصور الماضية، والأمم المنقرضة متفقة على تبكيث من يخالف إجماع العلماء، علماء الدهر، فلم يزالوا ينسبون المخالف إلى المروق، والمحاددة، والعقوق، ولا يعدون ذلك أمر هيناً بل يرون الاجترار على مخالفة العلماء ضلالاً مبيناً"^(٤)، ويستحيل أن يكون ذلك إلا لدلالة أو أمارة وإلا استحال اتفاقهم على المنع من مخالفته^(٥) . أ.هـ .

والله أعلم

(١) الحصول للرازي ١ / ٨ وقارن بالأحكام للآمدي ١ / ١٨٣ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة ٤ / ٤٠٥ رقم ٢١٦٧ من حديث ابن عمر، وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه، وأخرجه الحاكم في المستدرک كتاب العلم ١ / ١١٩ أرقام ٣٩١-٣٩٧ من طرق عدة، وقال : روى هذا الحديث بأسانيد عن المعتمر ابن سليمان، يصح بحملها الحديث، ثم ذكر له شواهد من حديث ابن عباس وأنس . ووصف الإمام الغزالي الحديث في المستصفى ١ / ١٧٥ بالتواتر المعنوي، وبذلك قال الشاطبي في الموافقات ١ / ٣٩، وانظر : من نفس المصدر ٣ / ٦٤، وانظر : الاعتصام ٢ / ٥١٧ .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة ٤ / ٤٠٤، ٤٠٥ رقم ٢١٦٥ من حديث ابن عمر وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب، وقد روى من غير وجه عن عمر عن النبي ﷺ، وأخرجه الحاكم في المستدرک كتاب العلم ١ / ١٩٧، ١٩٨ رقم ٣٨٧ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

(٤) اليرهان في أصول الفقه ١ / ٢٦٣، وانظر : التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٣ / ١١٣ .

(٥) الحصول للرازي ١ / ٤٦، وانظر : المستصفى للغزالي ١ / ١٧٣، وللإستزادة في الجواب انظر : مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور علي جريشة ص ٥٢-٦٢ .

المطلب الخامس

من أدلة حجية السنة المطهرة العقل والنظر

لقد دلّ الاستقراء على أن الكتاب العزيز فرض على الناس فرائضَ مجملة تحتاج إلى تفسير، وشرح وبيان، كأداء الصلاة، وإيتاء الزكاة، والقيام بمناسك الحج. لذلك، فقد ذهب العلماء، والمحققون (دون اعتبار لقول من شذ من المرجفين في دين الله تعالى، العاملين على هدم كيان السنة النبوية)^(١) إلى أنه يتحتم شرعاً وعقلاً الرجوع إلى السنة لتفصيل مجمله وبيان كيفية أدائه لوضع الصور التطبيقية لتوجيهاته.

ومما يستعان به في تأييد ذلك :

١- ما روى أن رجلاً قال لعمران بن حصين رضي الله عنه : لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له عمران: "إنك امرؤ أحمق : أتجد في كتاب الله الظهر أربعاً لا تجهر فيها بالقراءة؟ ثم عدد عليه الصلاة والزكاة، ونحو هذا، ثم قال : "أتجد هذا في كتاب الله مفسراً؟ إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنة تفسر ذلك"^(٢).

٢- وروى أن رجلاً قال لمطرف بن عبد الله بن الشخير^(٣) : لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له مطرف : "والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا".

٣- وفي هذا المعنى قال الأوزاعي : "الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب". قال ابن عبد البر : "يريد أنها تقضى عليه - أى تفصل فيه - وتبين المراد منه"^(٤).

(١) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ / ٥١٧ مقال الدكتور توفيق صدقي (الإسلام هو القرآن وحده)، والصلاة لمحمد نجيب ص ٢٧٧، ٣٠٦، والصلاة في القرآن لأحمد صبحي منصور ٣٢، وقرآن أم حديث ص ٧، والقرآن والحديث والإسلام ص ٢٠، ٣٣ كلاهما لرشاد خليفة، وتبصير الأمة لإسماعيل منصور ص ١٧، ٣٢٥ وغيرهم مما سبق ذكرهم في شبهة "الاكتفاء بالقرآن وحده".

(٢) أخرجه ابن المبارك في مسنده ص ١٤٣ رقم ٢٣٣، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ / ١٩١، والحازمي في الاعتبار في النسخ والنسخ ص ٩٨.

(٣) مطرف : هو مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري، أبو عبد الله، من كبار التابعين، ثقة عابد فاضل، مات سنة ٩٥ هـ. له ترجمة في : تقريب التهذيب ٢ / ١٨٨ رقم ٦٧٢٨، ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٣ رقم ٦٤٥، وتذكرة الحفاظ ١ / ٦٤، ٦٥ رقم ٥٤، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢٤٩، والكاشف الذهبي ٢ / ٢٦٩ رقم ٥٤٧٨، والثقات للعجلي ص ٤٣١ رقم ١٥٨٦.

(٤) الآثار السابقة أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ / ١٩١، والحازمي في الاعتبار ص ١٠٠.

٤- وقال يحيى بن أبي كثير: "السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضياً على السنة"^(١).

ويوضح الإمام الشاطبي ما يقصد العلماء بقولهم إن السنة قاضية على الكتاب فيقول: "الجواب أن قضاء السنة على الكتاب ليس بمعنى تقدمها عليه، وإطراح الكتاب، بل إن ذلك المعبر في السنة هو المراد في الكتاب، فكأن السنة بمنزلة التفسير، والشرح لمعاني أحكام الكتاب"^(٢).

وهذا ما صرح به الإمام أحمد-رحمه الله-وتحاشا أدباً لفظ (قاضية على الكتاب) عندما سئل عن الأثر السابق فقال: "ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكن السنة تفسر الكتاب وتبينه"^(٣).

ماذا لو اكتفينا بالإستناد إلى القرآن وحده، ولم نعبأ بالسنة المطهرة

ثم لو سلمنا جدلاً أنه يكفي الاستناد إلى القرآن وحده، ولم نعبأ بالسنة أبداً، وتركنا القرآن يخطئ فيه المخطئون، ويتعمد فيه الكاذبون، ويتلاعب فيه الملحدون الذين طمس الله على قلوبهم وأعمى بصيرتهم، ويخوض فيه المنافقون بما يمليه عليهم رؤساؤهم وشياطينهم، ويعبث فيه أهل الأهواء والبدع والضلال، بما تسوله لهم نفوسهم.

هل يزول الخلاف بين الناس أم يزيد؟ مما لا ريب فيه أنه يزيد^(٤) لأن هؤلاء الذين يزعمون أنهم قادرون على استنباط كل شيء من القرآن الشريف بدون رجوع إلى بيان صاحب الرسالة ﷺ. نراهم يكثرون من المسائل العجيبة التي استنبطوها بزعمهم من

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/ ١٩١، والحازمي في الاعتبار ص ٩٩.

(٢) الموافقات ٤/ ٣٩٤، ٣٩٥.

(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٢٥، وانظر: الموافقات ٤/ ٤٠٨، ٤٠٩.

(٤) منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ١١٩ - ١٢٣ بتصرف واختصار، وانظر: الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٧، والقرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادم بخش مبحث (منهج القرآنيين في تفسير القرآن الكريم) ص ٢٥٧ وما بعدها.

القرآن، ومن الغرائب أن كثيراً من الأحكام التى يردونها لثبوتها بالسنة نجد أصلها موجوداً فى القرآن الكريم عند إمعان النظر، وأغرب من ذلك تناقضهم واختلافهم فى ما يستنبطون من القرآن، فكل واحد منهم مستقل بنفسه مخالف للآخر^(١)، بحيث تراهم فى سذاجتهم وتدليسهم يعثون بعقول الناس غاية العبث، يدخلون على الشريعة أموراً ليست منها، ويخرجون منها أموراً هى من أساساتها. ودونك الأمثلة :

نماذج من المسائل العجيبة التى استنبطها أعداء السنة من القرآن الكريم بدون رجوعهم إلى بيان النبى ﷺ، واستعراض بدائهم عن السنة المطهرة

الذين يقولون : إن القرآن قد احتوى على كل شئ وفصله تفصيلاً، ولا داعى للسنة، لو أنك واجهتهم بالصلاة، وكيفية أدائها، لرأيت بعضهم يقول : "إن القرآن يفرض على المسلم أن يصلى فى كل وقت من أوقات الصلاة أكثر من ركعة، ولم يحدد له عدداً مخصوصاً وتركه يتصرف كما يشاء" وبعبارة أخرى : إن الإنسان يجب عليه أن يصلى ركعتين على الأقل، وله أن يزيد على ذلك ما شاء أن يزيد بحيث لا يخرج عن الاعتدال والقصد ... وبعد ذلك فللمسلم الاختيار فيما يفعل على حسب ما يجده من نفسه ومن قوته، أما الصلاة المعروفة اليوم بمواقيتها وهيئاتها، فما كان يعرفها الرسول نفسه ولا أصحابه، وهى غير واجبة على الأمة الإسلامية فى جميع الأزمنة والأمكنة، أو فهى لا تدل على وجوب ما فوق الركعتين"^(٢).

وفى موضع آخر يقول : "وإذا فليس عندنا دليل قطعى على وجوب هذه الأعداد - من الصلوات والركعات - والله لا يتعبنا بالظن، وحيث أن هذا الأمر لم يصل إلينا بالتواتر القولى دل ذلك على أن الله لا يريد منا المحافظة على هذه الأعداد والاستماتة عليها وهو المطلوب"^(٣).

فإذا كان الدكتور توفيق صدقى لا يؤمن بالصلاة المعروفة اليوم؛ لأنها متواترة عملاً لا قولاً فى نظره، نجد آخر على مذهبه يؤمن بالصلاة المعروفة اليوم بمواقيتها وعددها

(١) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للعلامة السيد سليمان الهمداني ص ٤-٥ بتصرف.

(٢) قاله الدكتور توفيق صدقى فى مقاله (الإسلام هو القرآن وحده) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ / ١٧٧-١٨٠ بتصرف.

(٣) انظر : مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٢٠، ٩٢١ بتصرف.

وهيئتها ... إلخ ويكفيه نقلها بالتواتر العملى^(١)، وهو ما لم يكف توفيق صدقى!
وقائل آخر يذهب إلى أن كيفية أداء الصلاة لم تأت مفصلة فى الشريعة الإسلامية
فى كتاب الله ﷻ، وإنما جاءت مفصلة فى شريعة أخرى، وهى شريعة سيدنا إبراهيم-
عليه السلام-، فإذا سألت وكيف نقلت إلينا شريعة إبراهيم وأين هى؟! ومن أولئك
الذين نقلوها؟ قالوا لك : لقد نقلت إلينا جيلاً بعد جيل، وتوارثها الذين نقلوها أبو
جهل، وأبو لهب، وغيرهم من مشركى قريش، كانوا يؤدون الصلوات الخمس مثلنا
تماماً ويحجون مثلنا^(٢).

وإذا كان توفيق صدقى يذهب إلى أن عدد الركعات فى كل صلاة لا يقل عن
ركعتين، وإنما يزيد وأجاز تلك الزيادة على حسب ما يجده الإنسان من وقته. نرى
آخر يرفض كل ما سبق، ويلزم بأن الصلوات كلها واحدة ركعتين ركعتين^(٣).
وإذا تأملنا فى الصلوات المفروضة عندهم لرأينا ما يضحك ويبكى من التناقض البين
فيما يستنبطون بفهمهم السقيم من كتاب الله ﷻ فالصلوات المفروضة عند بعضهم
أربع، وعند آخر ست.

أما من قال هى أربع : فقال : هى طرفى النهار أى فى (أولة) وهى صلاة الصبح،
وآخر النهار، وهى صلاة المغرب، وطرفى الليل أى فى أوله، وهى صلاة الفجر، وفى
آخره وهى صلاة العشاء.

أما صلاة الظهر فهى عنده من الفروض التى لا ذكر لها فى القرآن، وهى من
الفروض التى زادها أعداء الإسلام^(٤)، هكذا يهذى محمد نجيب فى كتابه
(الصلاة)^(٥).

أما من يقول بأنها ست فيزيد على الصلوات الأربع السابقة صلاتى الظهر والليل،
أما الظهر؛ فهى تبدأ عنده من ساعة توسط الشمس (كبد) السماء، وإلى أن يصير ظل
كل شئ مثله!

(١) تبصير الأمة بحقيقة السنة للدكتور إسماعيل منصور ص ١٧، ١٨.
(٢) قرآن أم حديث ص ٧-١٠، والقرآن والحديث والإسلام ص ٢٠، ٢٣ كلاهما لرشاد الخليفة وانظر : الصلاة
فى القرآن لأحمد صبحى منصور ص ١٠١.
(٣) الصلاة لمحمد نجيب ص ٦٥، والبيان بالقرآن لمصطفى المهدوى ١/ ١٢٣.
(٤) وعليه فمن قال بهذا ممن سيأتى ذكرهم ممن هو على مذهبه الفاسد، وملته الباطلة هو من أعداء الإسلام.
(٥) الصلاة ص ٦٥٢ - ٦٦٢.

أما صلاة الليل فهي عنده اثنتان صلاة الليل الأولى، وتبدأ من دلوك الشمس إلى (الغسق) باستمرار غير منقطع، والثانية وهي من غياب الشفق إلى منتصف الليل، هذا فضلاً عن صلاة قيام الليل وهي مندوبة عنده^(١).

أما أحمد صبحي منصور فيذهب إلى : "أن فرائض الصلاة وركعاتها معروفة للعرب مثل معرفتهم لأيام الأسبوع، فإن القرآن يذكر بعض الفرائض مثل الفجر، والظهر، والعشاء في سياق حديثه عن تشريع آخر قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيْسَ تَأْذِنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾^(٢).

فتأمل هنا كيف يقر أحمد صبحي، وكذا من سبقه مصطفى المهدوى، بأن الظهر من فرائض الصلاة، وهي عندهم لها دليل من القرآن الكريم، وهو ما ينكره محمد نجيب ويصف، من يقول بذلك بأنه من أعداء الإسلام؟

وعن قبله المسلمين الأولى، والتي لا ذكر لها في القرآن الكريم تراهم يتناقضون في تحديدها حسب استنباط كل منهم من القرآن الكريم.

فيذهب محمد نجيب إلى : أن القبلة الأولى هي بيت الرسول ﷺ، لا بيت المقدس، ويعلل ذلك بأنه : "قد ورد في القرآن الكريم أن الله ﷻ أمر سيدنا موسى وسيدنا هارون باتخاذ بيوتهما قبلة لهما وللمؤمنين عندما يصلون متجهين إليها قال تعالى : ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) فكان لابد للرسول وللمسلمين معه أن يقتدوا بسيدنا موسى، ويتخذوا من بيت النبي الذي اختاره ليكون قبلة كما اتخذ موسى بيته قبلة^(٤)، ويذهب إلى أن تلك القبلة لم تنسخ فيقول : "والأمر بالقبلة الأولى ليس أمراً قد انتهى أمره فلا لزوم له في القرآن إذ أنه أمر موجود ليتبعه المسلمون إذا اقتضى الأمر ذلك^(٥) أ.هـ.

(١) البيان القرآن لمصطفى المهدوى ١/ ١٠٧ - ١١٣، وانظر : الاعتصام للشاطبي حكايته هذا القول عن أهل البدع والأهواء قديماً. الاعتصام ١/ ٦١، وانظر : الصراع بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى لفضيلة الدكتور طه حبيشى ص ٥٠٩ وما بعدها.

(٢) الآية ٥٨ من سورة النور، وانظر : الصلاة في القرآن لأحمد صبحي منصور ص ٣٧، ٣٨.

(٣) الآية ٨٧ من سورة يونس.

(٤) الصلاة لمحمد نجيب ٥١، ٥٢، ٦١٦.

(٥) المصدر السابق ص ٦١٨.

هذا فى حين نرى مصطفى المهدي يذهب إلى أن القبلة الأولى منسوخة، ويصرح بأن تلك القبلة الأولى لا علم له بها فيقول : "وكان الله -تبارك وتعالى- قد شاء أن يستقبل رسوله فى صلاته قبله أخرى، الله أعلم بها حيث جعلها من سنة نبيه ثم نسخها بقرآن"(١).

أما أحمد صبحى؛ فيقر بتوجه النبى ﷺ، ومن آمن معه نحو بيت المقدس فيقول : فالعرب مسلمون ومشركون كانوا يتوجهون فى الصلاة إلى الكعبة، وامتنحهم الله بأن أمرهم بالتوجه نحو القدس، وأطاع النبى والمؤمنون معه، وصبروا على أقاويل السفهاء، وبعد أن نجح النبى، والمؤمنون فى الاختبار نزل الوحي يوجب برجاء رسول الله بالعودة إلى التوجه للبيت الحرام(٢) أ.هـ.

ولم يبين لنا أحمد صبحى من أين دليله فى توجه النبى ﷺ ومن آمن معه نحو بيت المقدس!!؟

ثم إن إقراره بذلك يتناقض مع عدم إيمانه بالنسخ فى الشريعة الإسلامية بمعنى الحذف والإلغاء(٣). حيث نسخ القرآن الكريم ما ورد فى السنة المطهرة من التوجه فى الصلاة أول الأمر إلى بيت المقدس.

ومن طرائف أحمد صبحى منصور؛ أنه عندما زعم أن فرائض الصلاة وركعاتها كانت معروفة للعرب وعلينا اتباعها ذهب إلى أن : "تشريع الوضوء والطهارة والغسل والتميم لم يكن معروفاً من قبل (أى فى الجاهلية) وجاء بيانه فى آيتين فى المدينة : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْباَ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (٤) فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا غَفُورًا﴾ (٥) وهذا يعنى أن أهل الجاهلية وهم

(١) البيان بالقرآن ١ / ١٢٠ بتصرف.

(٢) الصلاة فى القرآن ص ٣٩ .

(٣) انظر كتابه : لا ناسخ ولا منسوخ فى القرآن .

(٤) حديث مصطفى منصور، أحد أتباع أحمد صبحى منصور، أن أحمد صبحى فسر التيمم فى الآية بأنك تخرج منديلاً من ثوبك فتمسح به يديك، فقلت لمصطفى ولكن ربنا ﷻ يقول : ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ والصعيد ما علا الأرض من التراب الطاهر، قال لى ليس هذا شرطاً، وإنما الصعيد ما علا فيكفيت أنك تضرب بيدك فى الهواء فهو صعيد!

(٥) الآية ٤٣ من سورة النساء، وانظر : الصلاة فى القرآن ص ٣٩، ٤٠ هامش.

يعرفون الصلاة بركعاتها وهيئتها ... إلخ كانوا يصلون من غير طهارة!!؟
ولأن الدليل الإسلامى على تشريع الوضوء والطهارة ... إلخ مدنى كما فى آية النساء، وكذا آية المائدة^(١)، فالمسلمون أيضاً طوال الفترة المكية كانوا يصلون من غير طهارة!!؟

ونقول لهؤلاء جميعاً ما زعمتموه عبثاً من أن الصلوات المفروضة على المسلمين فى اليوم والليلة، إنما هى مرتان أو أربع أو ست، وأن طريقة الصلاة كذا وكذا لا كما يصلها المسلمون .

فالواجب عليكم أن تثبتوا لنا أن النبى ﷺ، وأصحابه، ما كانوا يصلون فى اليوم والليلة إلا مرتين، أو ست، وأنهم ما كانوا يصلون إلا بالطريقة التى تزعمونها، وأنه بعد تدوين كتب الحديث صار المسلمون يصلون خمس مرات، وزادوا فيه كذا وكذا من الأركان تبعاً للمحدثين، والفقهاء، فإن لم تستطيعوا إثبات ذلك - ولن تستطيعوه إلى يوم القيامة - يكون مآل دعواكم أن النبى ﷺ اخطأ فى فهم الوحي الذى أنزل عليه (حاشاه من ذلك) وأنتم (أيها الأعاجم الجهلة) وفقتم لإصلاح ذلك الخطأ وبيان الصواب .

فهل يمكن لمسلم، بل لعاقل أن يتفوه بهذا الكلام الجنونى؟ أعاذنا الله من ذلك^(٢) . وعن بقية أركان الإسلام من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومن صيام، وزكاة، وحج، حدث ولا حرج عن شنوذ ما يستنبطون بما تمليه عليهم نفوسهم المريضة .

فشهادة أن محمداً رسول الله، والتى هى جزء لا يتجزأ من شهادة أن لا إله إلا الله، هذه الشهادة تكررهما بجانب شهادة أن لا إله إلا الله؛ يعد شركاً أكبر^(٣) .

ويقول المتنبئ الكذاب رشاد خليفة عن صيغة التشهد، وما فيها من حمد وتمجيد، لرسول الله ﷺ، وآله : "لقد أمرنا الله ألا نذكر أى اسم فى الصلاة سوى اسمه : ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾"^(٤) إلا أن جماهير المسلمين اليوم ابتدعوا بدعة، حمد محمد، وإبراهيم وتمجيدها وهم يصلون لربهم ... لقد أغوى

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٢) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للعلامة السيد الندوى ص ٢٧، ٢٨، بتصرف .

(٣) قرآن أم حديث ص ٢٠، ٣٣، والقرآن والحديث والإسلام ص ٣٨، ٤١، ٤٣، كلاهما لرشاد خليفة .

(٤) الآية ١٨ من سورة الجن .

الشیطان المسلمین بترديد بدعة "التشهد"، حيث یطرون محمداً وإبراهيم بالحمد والتمجيد. أليس هذا شركاً صارخاً؟^(١)

ويعلل محمد نجيب بأن حمد وتمجيد نبیین (محمد وإبراهيم) -عليهما الصلاة والسلام- دون غيرهما فيه تفريق بين رسل الله^(٢) وبذلك حدثني مصطفى منصور أحد أتباع أحمد صبحی عن أحمد صبحی أنه قال : "لا یجب تكرار شهادة أن محمداً رسول الله في الآذان حتى لا یكون هناك تفرقة بين رسل الله ﷻ، ولأننا لو قلنا بهذه الشهادة لوجب علينا أن نشهد أيضاً بأن إبراهيم رسول الله، وموسى رسول الله، وعيسى رسول الله ... وهكذا وهو أمر یطول.

وتناسى هؤلاء أن الإيمان بمحمد ﷺ وإعلان تلك الشهادة هو إيمان بكل الأنبياء، لأنه ﷺ خاتمهم، قال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾^(٣).

وما قيل في الصلاة من تناقض، يقال مثله في بقية أركان الإسلام من صيام، وزكاة، وحج، فلك العبادات جاءت مفصلة في شريعة سيدنا إبراهيم عليه السلام يقول المتنبي الكذاب رشاد خليفة : "جميع العبادات بتفاصيلها (عدد الصلوات وعدد الركعات، ومقدار الزكاة، وكيفية الصيام، وكيفية الحج) نزلت على إبراهيم عليه السلام أما محمد -عليه السلام- فكانت مهمته الوحيدة هي تبليغ القرآن ﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾، ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٢٦) وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾^(٤). وهكذا نتعلم من القرآن أن الصلاة بتفاصيلها، والزكاة بتفاصيلها، والصيام بتفاصيله، والحج بتفاصيله؛ قد تم تعليمهم لإبراهيم عليه السلام، ثم تواترت إلينا جيلاً بعد جيل"^(٥) أ.هـ.

(١) القرآن والحديث والإسلام لرشاد خليفة ص ٣٨، وانظر : الصلاة في القرآن لأحمد صبحی منصور ص ٥١ - ٥٦.

(٢) الصلاة محمد نجيب ص ٧٨، ٧٩.

(٣) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

(٤) الآيتان ٢٦، ٢٧ من سورة الحج.

(٥) قرآن أم حديث ص ١٦، وانظر : القرآن والحديث والإسلام ص ٢٢، ٢٤، ٢٨.

وهذه الشعائر الإسلامية عدم ذكر تفاصيلها في القرآن الكريم في نظر بعض أعداء السنة؛ لأنها متروكة لأولى الأمر لاختيار المناسب منها كل حسب الزمان والمكان.

يقول توفيق صدقي: "إن ربع العشر في الزكاة إذا قام بإصلاح حال الفقراء، والمساكين، وأبناء السبيل، والغارمين، وبالنفقة منه على العاملين على الزكاة، والمؤلفة قلوبهم، وفي سبيل الله، وفي تحرير الرقاب، إذا قام بكل هذه الشئون في زمن أو بلد فليس ضرورياً أن يكون كافياً كذلك في زمن آخر، أو في بلدة أخرى. ومن ذلك تعلم حكمة الله في عدم تعيين شيء من ذلك في كتابه تعالى، فما بينته السنة للعرب في ذلك لا يصلح لجميع الأمم في الأوقات المختلفة"^(١). وممن قال بذلك محمود محمد طه^(٢)، وتابعه عبد الله أحمد النعيم^(٣)، وجمال البنا الذي يصرح بأن الحكمة في عدم ذكر القرآن الكريم تفاصيل الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والشورى ... إلخ؛ أن بيان الرسول ﷺ ليس تشريعاً دائماً ولازماً؛ فتركنا الإسلام لما يستجد في كل زمان ومكان. ولو فصل القرآن لأوقع الحرج على الأجيال الآتية، ولا مانع من تأبد السنة إذا كانت في أخلاق النبي ﷺ وسياسته، وصدقه، وكرمه أو موقفه كقائد ورجل دولة. ولكن عندما يكون الأمر أمر "الأحكام" فلا تأبد للسنة، فهذا ما يتفاعل مع الزمان والمكان ويتأثر بالأوضاع"^(٤).

ويقول محمد شحرور: "علينا اعتبار كل الأحاديث المتعلقة بالحلل والحرام والحدود التي لم يرد نص فيها في الكتاب على أنها أحاديث مرحلية قيلت حسب الظروف السائدة"^(٥) وينكر مصطفى المهدوي الحدود في الإسلام زاعماً أنها ما هي

(١) انظر: مجلة المنار المجلد ٩/ ٥٢١، ٥٢٢ مقال (الإسلام هو القرآن وحده) بتصرف، وانظر: المجلد ٩/ ٩٠٩، ٩١٣، والقرآنيون وشبهاتهم حول السنة للدكتور خادام بخش ص ٣٦٦-٤٣٠.

(٢) محمود محمد طه: واحد من دعاة الفتنة وأدعياء العلم، سوداني الجنسية، ادعى النبوة، وزعم أن الزكاة تشريع مؤقت ملائم للصور الأولى القاصرة، ولذا لا تصلح لهذا العصر الراقي المتطور، بل يجب أن نترقى في هذا العصر إلى روح الإسلام وهي العدالة الاشتراكية، كما أنكر أحاديث التوحيد. فقد يصل المرء إلى درجة الإلهية، وأحاز إسقاط الصلاة للخواص. أعدهم على زندقته حاكم السودان (جعفر النميري) انظر: المحاضرة الدفاعية عن السنة للدكتور محمد أمان على الجاسي ص ٧ وما بعدها.

(٣) عبد الله أحمد النعيم: كاتب سوداني، حصل على العالمية في القانون من جامعة أدنبره/أسكتلندا، رئيس الجمعية الدولية للدراسات القانونية في العالم الثالث (نيويورك) منذ ١٩٩٠- حتى الآن. من تلاميذ مسيلمة الكذاب محمود محمد طه، ويدعوا إلى فكره. انظر: كتابه نحو تطوير التشريع الإسلامي. وانظر: الصراع بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشي ص ٥٧٠ وما بعدها.

(٤) السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٩٢، ١٩٣، ٢٠٢.

(٥) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٧٢.

إلا الأحكام الشرعية مثل أحكام الصيام، وأحكام الطلاق، وأحكام المواريث^(١)، وعند ذكره لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٢).

قال: "إن الله يرحص لأولى الأمر اختيار الجزاء المناسب دون تحديد؛ كالحبس، والغرامة، والتوبيخ، والحرمان من بعض الحقوق المدنية والسياسية"^(٣) أ.هـ.

ويتجرأ الدكتور أحمد زكي أبو شادي من مصر: على جواز تبديل الأحكام وفق الظروف والأسباب ليس في السنة النبوية فقط، بل في القرآن الكريم أيضاً فيقول: القرآن الكريم، والأحاديث النبوية مبادئ خلقية وسلوكية مسببة، بحيث أن أحكامها عرضة للتبديل بتبديل الأحوال والأسباب، ففيه شواهد هادئة على ضوئها وأسبابها وظروفها، لا أحكام متزمة لا تقبل التعديل وفقاً لتبديل الأسباب والظروف"^(٤).

ولا يقف الأمر عند هؤلاء النابتة الضالة عند هذا الحد، وإنما نجدهم ينكرون من الأمور المتواترة والبدئية ما لا ينكره إلا جاهل مغرور حيث تجد بعضهم ينكر زواج سيدنا إبراهيم -عليه السلام- بهاجر، ويزعم أن إسماعيل -عليه السلام- ليس ابن إبراهيم يقول مصطفى المهدي: "إننا لا نعرف لإبراهيم -عليه السلام- إلا زوجاً واحدة، هي التي بشرها الله بإسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، أما إسماعيل -عليه السلام- فلم يقل أحد أنه ابن إبراهيم من زوج أخرى إلا اليهود في أسفارهم، ومن شايهم في ذلك من المسلمين فيما جاؤوا به من الأساطير"^(٥)، ثم يذهب المهدي إلى أن هبة إسماعيل لإبراهيم في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾^(٦) هذه الهبة هبة عون وتوفيق، كما قال ﷺ في حق سيدنا موسى عليه السلام: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾^(٧) ولكن ماذا هو قائل في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا لَكَ دُعَاؤُكَ زَكَرِيَّا رَبُّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ

(١) البيان بالقرآن ٢ / ٣٣٥.

(٢) الآية ٣٣ من سورة المائدة.

(٣) البيان بالقرآن ٢ / ٣٣٩.

(٤) ثورة الإسلام ص ٥٧.

(٥) البيان بالقرآن ٢ / ٥٣٨.

(٦) الآية ٣٩ من سورة إبراهيم.

(٧) الآية ٥٣ من سورة مريم، وانظر: البيان بالقرآن ٢ / ٥٣٩.

لَدُنْكَ ذُرِّيَّةٌ طَيِّبَةٌ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ»^(١) هل الهبة هنا هبة عون وتوفيق؟

ويؤكد المهدي ما يهذى به قائلًا: "وليس فى القرآن بينة ظاهرة على أن إسماعيل كان ابنًا لإبراهيم، ولا نعلم له زوجاً غير التى جاءت بها البشرى ولا نعلم أن له ابنًا غير إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب"^(٢) وهكذا أعمى الله بصيرته عن البينة الظاهرة فى كتابه بأن إسماعيل كان ابنًا لإبراهيم من زوجته هاجر فى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤) فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ^(٥) فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَابُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾^(٦) فالذبيح فى الآية الكريمة: إنما هو ابنه إسماعيل عليه السلام باتفاق المسلمين وأهل الكتاب، وما حملهم على تحريف الذبيح بأنه إسحاق إلا لأنه أبوهم، وإسماعيل أبو العرب الذين يسكنون الحجاز والذين منهم رسول الله ﷺ فحسدوهم. على أمر الله فى إسماعيل عليه السلام والفضل الذى ذكره الله منه لصبره لما أمر به فأرادوا أن يجروا هذا الشرف إليهم، فحرفوا كلام الله وزادوا فيه، وهم قوم بهت، ولم يقرؤا بأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

ومن أحسن ما استدلل به محمد بن كعب القرظي^(٧)، على أن الذبيح إسماعيل، وليس إسحاق من قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(٨). قال فكيف تقع البشارة بإسحاق، وأنه سيولد له يعقوب، ثم يؤمر بذبح إسحاق وهو صغير قبل أن يولد له؟" (٧) أ.هـ.

ومن العجيب أن المهدي ذكر قصة ابتلاء سيدنا إبراهيم عليه السلام بابنه الذبيح ولم يصرح لنا بمن هو الذبيح!!^(٩) فإن قال هو إسحاق فهذا مما جاء فى أسفار اليهود التى ينكرها وينكر ما جاء فيها أيضاً من زواج سيدنا إبراهيم عليه السلام بهاجر وأن له منها ابنه

(١) الآية ٣٨ من سورة آل عمران.

(٢) البيان بالقرآن ٢ / ٥٤٠.

(٣) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٤) الآيات ١٠٠ - ١٠٢ من سورة الصافات.

(٥) محمد هو: محمد بن كعب بن سليم القرظي أبو حمزة، من عباد أهل المدينة وعلمائهم بالقرآن ثقة حجة مات سنة ١٢٠ هـ وقيل قبل ذلك. له ترجمة فى تقريب التهذيب ٢ / ١٢٨ رقم ٦٢٧٧، والكاشف ٢ / ٢١٣ رقم ٥١٢٩، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٥ رقم ٤٣٦، والثقات للعجلي ٤١١ رقم ١٤٩٥، والبداية والنهاية ٩ / ٢٦٨، وشنرات الذهب ١ / ١٣٦.

(٦) الآية ٧١ من سورة هود.

(٧) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤ / ١٤-١٩، وانظر: البداية والنهاية ١ / ١٤٤ - ١٥٠.

(٨) البيان بالقرآن ٢ / ٥٤٠ - ٥٤٣.

إسماعيل عليه السلام!! وإن قال الذبيح هو إسماعيل وهو الحق فذلك من السنة المطهرة التي يجحدوها، والتي تصرح، بأن إسماعيل بن إبراهيم - عليهما السلام - من زوجته هاجر!! فيا ترى من يكون الذبيح عنده!!؟

ويذهب مصطفى المهدوي إلى إنكار زواج النبي ﷺ بأكثر من أربع فيقول : ولا نعلم عدد أزواجه ﷺ، ولكننا نعلم بيقين : أنه لم يكن ليجمع بين أكثر من أربع زوجات في وقت واحد^(١)!!

ويفرق بين الاحتلام، والجنابة في وجوب الغسل فيقول : "إنه ليس من المنطق في شئ أن نقيس الاحتلام بالجنابة، كما يقول البعض، فيفرض الاغتسال من الاحتلام كما فرض الاغتسال من الجنابة"^(٢) أ.هـ.

وليس هذا فقط، بل نجد من شواذ استنباط أعداء السنة من القرآن الكريم تصريح بعضهم بأن لحم الكلب والحمار حلال؛ لاقترار الحرامات في القرآن الكريم على قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ﴾^(٣).

بل ويحللون الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها في وقت واحد : يقول جمال البنا : "هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، نحن نحكم عليها في ضوء القرآن فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد، فتحريم زواج المرأة على عماتها وخالتها، وتحريم لحم الحمر الأهلية أمور لا نرى مانعاً فيها، ونجد فيها قياساً سليماً"^(٤).

وهكذا يفترزون على الشريعة بما فهموا ويدينون به ويخالفون الراسخين في العلم

(١) المصدر السابق ٢/ ٦٢٣ وراجع من نفس المصدر ١/ ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٢) البيان بالقرآن ١/ ١١٤ .

(٣) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام .

(٤) دفع الشبهات عن الشيخ الغزالي للدكتور أحمد حجازي السقا ص ٨، ٦١ هامش، وص ١٩٩، وانظر : له أيضاً : حقيقة السنة النبوية ص ٩، وانظر : السنة ودورها في الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٥٤، ولماذا القرآن لأحمد صبحي منصور ص ٦٤، وهؤلاء فيما ذهبوا إليه تبع لأسلافهم من المبتدعة كما حكاه عنهم ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص ١٩٤، والشاطبي في كتابه : الاعتصام باب بيان معنى الصراط المستقيم التي انخرقت عنه سبل أهل الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان ٢/ ٥٦٠، والمواقفات ٤/ ٤٢٢، ومن شواذ فكر أعداء السنة، وما يدل على صلتهم بأعداء ديننا وأمتنا، وقولهم بما يحقق أهدافهم، ما حدثني به مصطفى منصور، عن أحمد صبحي منصور، أنه زعم أن المسجد الأقصى ليس في فلسطين وإنما هو في سيناء، فلما قلت له وأين الدليل على ذلك من كتاب الله ﷻ، قال آية الإسراء، وآية التين، ففي آية الإسراء يقول تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾، الآية ١ من سورة الإسراء، وفي سورة التين يقول تعالى :-

وإنما دخلوا فى ذلك من جهة تحسين الظن بأنفسهم، واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد والاستنباط^(١).

وليت شعرى إذا كان إهمال السنة يؤدى إلى كل هذا الهراء واللغط فى القرآن الكريم، ألا يكون حفظه وفهمه متوقفاً على حفظها ومستلزماً له؟! نعم الكتاب أحوج إلى السنة، من السنة إلى الكتاب. كلمة أخيرة فى بدائل السنة عند أعدائها :

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى بعد أن تعرض للبديل عن السنة النبوية المطهرة فى نظر أعدائها قال : "والقوم قد أرادوا أن يملأوا هذه الساحة بواحدة من ثلاث :

١- أرادوا أن يملأوها بالإبراهيمية.

٢- وأرادوا أن يملأوها بما تعارف عليه الناس.

٣- وأرادوا أن يملأوها بإعادة صياغة المنظومة الإسلامية على ما يريدون، فانتهوا بعد هذا العناء كله إلى نتيجة محددة وهى أنهم قد ملأوا الفراغ بالفراغ، وقبضوا فى أيديهم على الماء والهواء، وشددوا القبضة ظانين أن الهواء لا يتفלט، وأن الماء لا يتسرب، وسوف يفتحون أيديهم يوماً فيجدونها صفراً، وسوف يقدمون على الله يوماً فلا يجدون إلا تحقيق هذا النص الكريم : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَمَةٍ يُحْسِبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فُورًا حَسَابًا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٣٩) أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكُنْ بِرَأْيَا وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾^(٢).

قال الحافظ ابن عبد البر : "أهل البدع أجمع أضربوا عن السنن وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا، وأخرج بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه قال :

«وَطُورَ مَسِينٍ وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ» الآيتان ٢، ٣ من سورة التين وقال : فكما ربط بين المسجدين فى سورة الإسراء، ربط هنا بينهما فى سورة التين بين البلد الأمين، وهو المسجد الحرام، وطور مسنين وهو المسجد الأقصى !!! وهذا أيضاً ما كان يقول به مسيلمة الكذاب (محمد رشاد خليفة فى أحاديثه الإذاعية فى مسجد توسان بأمريكا، وفى العالم العربى، كما حدثنى بذلك فضيلة الأستاذ الدكتور طه حبيشى).

(١) انظر : الاعتصام للشاطبى، باب فى مأخذ أهل البدع بالاستدلال ١ / ١٩١ .

(٢) الآيتان ٣٩، ٤٠ من سورة النور، وانظر : السنة فى مواجهة أعدائها ص ١٦٠، واللغاب الأخير فى مجال إنكار سنة البشير النذير ص ٨٤ .

"ستجدون أقواماً يدعونكم إلى كتاب الله عز وجل وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدع، وإياكم والتنطع، وعليكم بالعتيق" (١) أ.هـ.

ويقول الأستاذ محمد أسد مؤكداً ما سبق أن ذكرناه أن غياب السنة يزيد الخلاف بين الناس في فهم تعاليم القرآن الكريم قال : "وفي الحقيقة يجب علينا أن نعتبر أن السنة إنما هي التفسير الوحيد لتعاليم القرآن الكريم والوسيلة الوحيدة لاجتناب الخلاف في تأويل التعاليم وتطبيقها في الحياة العملية" (٢) أ.هـ.

وفي موضع آخر يقول : "من أجل هذا كله نرانا مضطرين إلى أن نعمل بسنة نبينا ﷺ قلباً وقلباً إذا أردنا أن نخلص وجهنا للإسلام" (٣) أ.هـ.

يا أهل الكتاب، ويا أهل الهوى، تعالوا لننظر ماذا يوجد في الحديث، وأى مقدار منه يصلح أن يكون مجالاً للبحث والمناقشة

وأقول للمنكرين لسنة النبي ﷺ المتمسحين كذباً بإيمانهم بكتاب الله ﷻ تعالوا لننظر ماذا يوجد في الحديث، وأى مقدار منه يصلح أن يكون مجالاً للبحث والمناقشة :

١- لا يخفى أن القسم الأعظم من الحديث تاريخي، أعني أنه يشتمل على أخبار الرسول ﷺ، وأصحابه الكرام، ووقائعهم، وبيان جليل أعمالهم، وهذا القسم غير قابل للبحث والمناقشة عند كل ذى عقل سليم، لأنه عبارة عن جزء من تاريخ العالم، مثل سائر تواريخ الأمم، إلا أنه يمتاز عنها بصحة المأخذ وضبط الرواية، وتسلسل الأسانيد، ومطابقتها لأصول النقد. بحيث أن هذا الوصف لا يشاركه فيه تاريخ أمة من الأمم، لا الرومان، ولا الفرس، ولا اليونان، ولا الهند، ولا مصر ... إلخ.

٢- **والقسم الثاني : أخلاقي تهذيبي،** يحتوي على الحكم والآداب والنصائح، مثل مدح الصدق، والعدل، والإحسان، والاتحاد، والتعاون، وسائر الفضائل والحث عليها وذم الكذب، والظلم، والفسق، والفساد، وسائر الرذائل والصد عنها. فهذه الأمور تؤيدها الفطرة الإنسانية، وأصولها موجودة في القرآن فهل فيها شيء يستحق الرد !!؟

٣- **العقائد :** أصول العقائد المذكورة في القرآن (٤)، مثل التوحيد، والصفات الإلهية، والرسالة، والبعث، وجزاء الأعمال. ولا يوجد في الحديث الصحيح إلا ما

(١) جامع بيان العلم وفضله، باب فيمن تأول القرآن أو تدبره وهو جاهل بالسنة ٢ / ١٩٣ .

(٢) الإسلام على مفترق الطرق ص ٩٠ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٣ .

(٤) انظر : الموافقات للنشاطى ٤ / ٣٩٦ المسألة الثالثة "أصول السنة في القرآن" وانظر : في نفس المصدر ٤ /

٤٣٤ ، ومختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ٢ / ٥٠٨ .

يؤيد هذه الأصول ويوضحها ويقررهما، أو يكون من جزئياتها ونظائرها، ولا يوجد فيها ما يكون مخالفاً لعقائد القرآن، أو زائداً عليها بحيث لا يكون له أصل في القرآن . وكل ما يستشكل من الأحاديث الصحيحة في العقائد تجد مثله في القرآن، ويجرى فيه ما يجرى في القرآن من التفويض أو التأويل، حسب اختلاف مدارك الأفهام والطبائع الإنسانية، فمنها ما يقبل التسليم والتفويض، ومنها ما لا يقنعه إلا التأويل الموافق لعقله والذي يطمئن به قلبه . وأما الأحاديث التي فيها مخالفة للقرآن أو العقل السليم فلا تجدها إلا من الموضوعات والواهيات . ومثلها لا يجوز ذكرها إلا مع بيان وضعها - فضلاً عن التمسك بها . وهذا بإجماع المسلمين .

٤- الأحكام : هذا القسم أكثره ثابت بالأحاديث المستفيضة المشهورة، وهي قد رويت بطرق كثيرة صحيحة، ولكنها لم تبلغ حد التواتر وبعضها من الآحاد ولكنها صحاح . وأما الأحاديث الضعيفة فهي عند الجمهور من المحدثين والفقهاء لا تقبل في الأحكام، والمحققون لا يقبلونها في غير الأحكام أيضاً^(١) .

فأما الاحتجاج بالخبر المستفيض المشهور فلا يتصور وجود عاقل ينكر ثبوت الحكم بمثل هذا الخبر، ولزوم العمل به لمن يبلغه، وإلا بطل نظام العالم، فهذه قوانين الحكومات إذا نشرت في عدة جرائد معتبرة، أو في الجريدة الرسمية للحكومة يلزم العمل بتلك القوانين لكل أحد من رعايا تلك الحكومة، ولا يسعه الاعتذار بأنها لم تبلغه بالتواتر .

وأما الآحاد الصحاح فكذلك العمل بها جار في سائر أنحاء العالم، مثلاً إذا أتانا رجل معتبر، وبلغنا أن فلاناً يطلبك، فحالاً نلبي طلبه، ولا نسأله أن يأتينا بالشهود على صحة قوله، إلا إذا وجدت هناك قرينة مانعة عن قبول خبره فحينئذ نثبت قبل الذهاب .

وهكذا الأمر في الأحاديث الآحادية الصحيحة : تقبل في الأحكام ويعمل بها ما لم يوجد أمر مانع من قبولها، مثل كونها مخالفة للقرآن أو السنة المتواترة أو المشهورة، أو كونها متروكة العمل في زمن الخلفاء الراشدين والصحابة، ففي هذه الحالة يحق لكل عالم أن يتوقف - وأقول يتوقف ولا يرد ويجحد - العمل بها، وأن يبحث عنها إلى أن يزول الإشكال، ويطمئن إليه خاطر . وأما ترك العمل بالآحاد الصحاح مطلقاً من غير وجود علة مانعة من قبولها فغير معقول، ومخالف لما هو جار في سائر

(١) انظر : تفصيل ذلك في الأجابة الفاضلة للعلامة اللكنوى ص ٤٦ - ٥٩ .

المعاملات الدنيوية" (١) أ. هـ.

أما زعمكم بأن أحاديث الأحكام من العبادات (صلاة، وصيام، زكاة، وحج) ومن معاملات وحدود ... إلخ أحاديث غير صالحة لكل زمان ومكان، والأمر فيها متروك لأولى الأمر كل يختار ما يناسب زمانه ومكانه، حتى لو اقتضى الأمر تركها بالكلية والأخذ بما يخالفها من تشريعات وضعية.

فهذا ما لا يقوله مسلم يؤمن بالله رباً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، وبالإسلام عقيدة وشرعية صالحة لكل زمان ومكان.

لأن أحاديث الأحكام التي توجد في الأحاديث الصحيحة هي مأخوذة ومستنبطة من القرآن الكريم، استنبطها النبي ﷺ من القرآن بتأييد إلهي، ووحى رباني وهذا الاستنباط يسمى في اصطلاح القرآن تارة "تبييناً" وتارة "إراءة" قال الله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٢) وقال جل جلاله : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (٣).

وأصبح لهذا البيان صفة المبين من حيث وجوب قبوله ووجوب العمل به وصالحيته لكل زمان ومكان، ولا يقول بخلاف هذا مسلم.

ويقول الأستاذ محمد أسد رداً على من يفرقون في الالتزام بين أوامر الرسول في العبادات وبين غيرها من الأوامر التي تنظم حياة المجتمعات : "وإنه لمن الجهل بالإسلام أن يحاول أحدنا أن يفرق بين أوامر للرسول تتعلق بأمور تعبدية روحية خالصة، وبين غيرها من التي تتصل بقضايا المجتمع وقضايا حياتنا اليومية، وإن القول بأننا مجبرون على اتباع الأوامر المتعلقة بالنوع الأول، ولكننا لسنا مجبرين على أن نتبع الأوامر المتعلقة بالنوع الثاني، إنما هو نظر سطحي، وهو فوق ذلك مناهض في روحه للإسلام، مثل الفكرة القائلة بأن بعض أوامر القرآن الكريم قد قصد بها العرب الذين عاصروا نزول الوحي، لا النخبة من الأكياس (الجنّلمان) الذين يعيشون في القرن العشرين. إن هذا بخس شديد لقدر النور النبوي الذي قام به المصطفى ﷺ (٤) أ. هـ.

(١) تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للعلامة السيد الندوي، ص ١٤ - ١٧ .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء، وانظر : تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للندوي ص ١٨ .

(٤) الإسلام على مفترق الطرق ص ٨٨، ٨٩، وانظر : ما قاله عن الإسلام كدين ودولة ص ١١٠ .

كلمة أخيرة للمنكرين لللسنة النبوية، والقاصرين مهمة الرسول ﷺ على بلاغ القرآن الكريم فقط

ونقول لمن ينكرون هذا البيان النبوي قاصرين مهمة النبي ﷺ على بلاغ القرآن الكريم فقط متبجحين في قولهم: "محمد ممنوع من التفوه بأى تعاليم دينية سوى القرآن"^(١)، وقولهم: "أمر محمد بتبليغ القرآن فقط بدون أى تغيير، وألا يخلق أى شيء آخر"^(٢) وقولهم: "إن مهمة الرسول الوحيدة: هى تبليغ القرآن بدون أى تغيير، أو إضافة، أو اختزال، أو شرح"^(٣).

نقول لكم والله ما نبغى بالقرآن بدلاً ولكن أخبرونا كيف نفهم القرآن؟ أو بعبارة أعم من هذه: كيف نفهم مراد القائل من كلامه؟

ولا يخفى أن علم أصول الفقه جل مباحثه تدور حول هذه المسألة، أعنى طريقة فهم معنى الكلام والاستنباط منه؛ فمثلاً إذا وردت في القرآن الكريم كلمة لها معان متعددة عند العرب، أو كلمة لها معنى حقيقى ومعنى مجازى، فكيف نعين المراد بتلك الكلمة؟ أو إذا ورد لفظ عام فكيف نعلم أن المقصود منه جميع أفرادها أو بعضها، أو إذا ورد حكم مطلق فكيف نعرف هل هو باق على إطلاقه أم قيد منه شيء؟ إلى غير ذلك من المسائل.

وهناك أمر آخر، وهو أن المعانى المفهومة من الكلام على أنواع: فمنها ما يفهم من ألفاظه صراحة، ومنها ما يفهم منه بطريق الإشارة والكناية، ومنها ما يفهم من سياق الكلام، فلا يقال لشيء منها أن هذا الكلام لا يشمل.

فكذلك الأمر في القرآن، أعنى إذا كان الشيء غير مذكور فيه صراحة ولكنه يفهم من سياقه أو إشاراته، فلا يقال إنه ليس في القرآن مطلقاً. وإذا كان النبي ﷺ مأموراً بتبيين القرآن والحكم بين الناس بما أراه الله ﷻ كما سبق في آيتي النحل، والنساء، ونزلت مثلاً آيات الصيام، ولم يذكر فيها حكم الأكل والشرب بالنسيان في الصوم، فجاء رجل إلى النبي ﷺ وقال: يا رسول الله أكلت ناسياً في الصوم. فأفتاه النبي

(١) القرآن والحديث والإسلام لرشاد خليفة ص ٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٣ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٣، وانظر من نفس المصدر ص ١٧، ١٨، ٣٣، وانظر: قرآن أم حديث ص ١٦٢، وانظر: الصلاة محمد نجيب ٢٧١، ٢٧٢، ولماذا القرآن ٤٣-٤٨، والمسلم العاصى ص ١٣

﴿بَانَ صَوْمُهُ صَاحِحٌ﴾^(١) لَأَنَّ الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ مَعْفُو عَنْهُمَا، مُسْتَنْبِطاً مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٢).

فهل يقال : إن هذا الحديث مخالف للقرآن؛ لأنه ليس فيه أن الصوم لا يفسده الأكل بالنسيان؟ أو يقال : إنه لم يكن للنبي ﷺ أن يستنبط هذا الحكم من الآية الأخرى التى لا تتعلق بالصوم!!

وهنا نريد أن نسأل هؤلاء المنكرين لسنة النبي ﷺ : إذا كان يجوز لكم أن تستنبطوا من القرآن كل ما تريدون، وتفسروه كما تفهمون، مع بعدكم عن العصر والمحيط اللذين نزل فيهما القرآن، ومع كونكم أعجماً من غير أهل اللسان أفما كان يحق هذا لمن نزل عليه القرآن، وأمر بتبيينه على الوجوب^(٣)، وكان أفصح أهل اللسان، بل أحق الناس بالبيان، والاستنباط من القرآن؟!

تفاوت الأفهام :

ثم لا يخفى على أحد أن كل الناس ليسوا سوء فى الاستعداد والفهم وصفاء الذهن، ولهذا السبب يقرأ القرآن الكريم كل أحد ولكنهم يختلفون فى فهم معانيه، فالعالم يفهم منه ما لا يفهمه الجاهل، وقد سبق بيان نماذج من المسائل الشاذة التى استنبطها الشواذ يعقوهم من القرآن الكريم، وتناقضوا تناقضاً فاضحاً فيما بينهم . فإذا كان العالم يفهم ما لا يفهمه الجاهل، والعلماء أيضاً متفاوتون فى الفهم والعلم كما قال رب العزة : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾^(٤) فأى فهم أولى بالقبول، وبتوحيد كلمة المسلمين، أفهم رسول الله ﷺ أم فهم المنكرين لسنته؟!!

قال تعالى : ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٥) وقال تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٦).

(١) ففى الصحيح مرفوعاً : "من نسي وهو صائم، أكل أو شرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه" أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الصوم باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ٤ / ١٨٣، ١٨٤ رقم ١٩٣٣، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الصيام باب أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر ٤ / ٢٩١، رقم ١١٥٥ من حديث أبى هريرة ؓ واللفظ لمسلم .

(٢) جزء من الآية ٥ من سورة الأحزاب .

(٣) انظر : البحر المحیط للزركشى ٣ / ٤٨٣ .

(٤) جزء من الآية ٧٦ من سورة يوسف، وانظر : تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للنلوى ص ٥-٨ بتصرف .

(٥) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٦) جزء من الآية ٤٣ من سورة النحل .

وقديماً دخل رجل من أهل الكوفة على الإمام أبي حنيفة، والحديث يقرأ عنده، فقال الرجل : دعونا من هذه الأحاديث! فزجره الإمام أشد الزجر، وقال له : لولا السنة ما فهم أحد من القرآن. ثم قال للرجل : ما نقول في لحم القرود؟ وأين دليله من القرآن؟ فأفحم الرجل، فقال للإمام : فما تقول أنت فيه؟ فقال : ليس هو من بهيمة الأنعام^(١) أ.هـ.

علاقة القرآن الكريم بالسنة الشريفة :

تبين فيما سبق أن الله ﷻ قد أوكل إلى رسوله ﷺ مهمة بيان ما فى القرآن الكريم وذلك فى قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾^(٣).

ومن هنا نستطيع القول أن علاقة القرآن الكريم بالسنة المطهرة هى علاقة البيان، وهذا البيان له أنواع متعددة، يمكن حصرها فى ثلاثة أقسام رئيسية^(٤) :

أولاً : أن تأتى السنة مؤكدة لما جاء فى القرآن الكريم ومثبتة له .

ثانياً : أن تأتى السنة مبينة لما فى القرآن الكريم ويأتى هذا البيان على أربعة أنواع :

١- تفصيل المجمل ٢- تقييد المطلق

٣- تخصيص العام ٤- توضيح المشكل

ثالثاً : أن تستقل السنة بتأسيس الأحكام من غير أن يسبق لها ذكر فى القرآن الكريم :

والأصل فى ذلك ما ورد فى القرآن الكريم من آيات توجب على المؤمنين طاعة الرسول ﷺ طاعة مطلقة فيما يأمر به، وينهى عنه، وتحذر من مخالفة أمره، وسبق تفصيل ذلك فى مبحث الأدلة القرآنية على حجية السنة^(٥).

أولاً : تأكيد السنة للقرآن الكريم :

بمعنى أن يأتى ذكر الشيء فى القرآن الكريم، ونفس الشيء أيضاً تذكره السنة

(١) انظر : الميزان للشعراني ١ / ٥٨، وقواعد التحديث للقاسمي ص ٢٩٨، ولحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للأستاذ أبو غدة ص ٣٢، ٣٣ .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء .

(٤) أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٢ / ٢٨٨ .

(٥) راجع : ص ٤٧٣-٤٧٨، وانظر : تيسير اللطيف الخبير لفضيلة الدكتور مروان شاهين ص ٣١ بتصرف .

المطهرة والعلاقة الجامعة بينهما - حيثئذ - هو تأكيد السنة لما ورد في القرآن الكريم فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ (١) ونجد نفس المعنى تقريباً فيما روى عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "إن الله ﻻ يملئ للظالم. فإذا أخذه لم يفلته" ثم قرأ : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ (٢) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى في حق سيدنا إبراهيم عليه السلام : ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ (٣) ونجد نفس المعنى في قول النبي ﷺ : "لم يكذب إبراهيم النبي ﷺ قط، إلا ثلاث كذبات. ثنتين في ذات الله قوله : ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾. وقوله تعالى : ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾. وواحدة في شأن سارة ... الحديث" (٤).

والأمثلة على تأكيد السنة الشريفة للقرآن الكريم كثيرة جداً فيما يتعلق بالعبادات من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج، ووسائل ومقدمات تلك العبادات من الطهارة، وكذا تأكيد السنة للقرآن الكريم فيما يتعلق بالمعاملات من البيع، والربا، والقرض، والرهن، والشركة، والوكالة ... إلخ، وكذا تأكيد السنة للقرآن فيما يتعلق بالجنايات، والحدود في الإسلام، وكذا التأكيد فيما يتعلق بالأحوال الشخصية من زواج، وطلاق، وميراث... إلخ وقد استوعب تفصيل ذلك بالأمثلة الأستاذ محمد سعيد منصور في كتابه (منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية) (٥) :

وبالجملة فهذا النوع من البيان النبوي وهو التأكيد، يشمل كل جوانب التشريع القرآني .

(١) الآية ١٠٢ من سورة هود.

(٢) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب التفسير، باب ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ ٨ / ٢٠٥ رقم ٤٦٨٦، وأخرجه مسلم (بشرح النووي) كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم ٨ / ٣٧٨ رقم ٢٥٨٣ واللفظ له .

(٣) الآية ٨٩ من سورة الصافات.

(٤) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى : ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾ ٦ / ٤٤٧ رقم ٣٣٥٨، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، وانظر : الموافقات ٤ / ٤٣٦، ٨ / ١٣٤ - ١٣٥ رقم ٢٢٧١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه واللفظ لمسلم، وتأويل مختلف الحديث ص ٤٤ وما بعدها.

(٥) انظر : ص ١٢٩ - ٣٣٧ .

ثانياً : بيان السنة لما جاء في القرآن الكريم ولهذا البيان أنواع^(١) منها :

١- تفصيل المجمل^(٢) : بمعنى أن يأتي الشيء في القرآن الكريم مجملاً وموجزاً لا نستطيع أن نفهم المراد منه إلا بعد تفصيله، فتتولى السنة ذلك التفصيل^(٣).

من ذلك مثلاً ما ورد في القرآن الكريم عن الصلاة وهي ركن الإسلام الأول بعد الشهادتين، وبها يتحدد الفرق بين المؤمنين وغيرهم، فماذا جاء عن الصلاة في القرآن الكريم؟ لقد جاء الحديث عنها موجزاً ومختصراً، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٥). وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾^(٦) إن هذه الآيات توضح : أن الله تعالى قد أوجب الصلاة على المؤمنين من غير أن يبين لنا أوقاتها، والفرائض الواجبة علينا، وعدد ركعات كل فرض - وأركان الصلاة وشروطها - وغير ذلك مما يتعلق بالصلاة.

فجاءت السنة الشريفة، وفصلت ذلك المجمل، وعلمت الناس الصلاة، وكل ما يتعلق بتفصيلاتها في قوله ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلي"^(٧) ولولا السنة لما عرفنا كيف نصلي!

ومثل ما قلناه عن الصلاة نقوله عن سائر العبادات من زكاة، وصيام، وحج؛ فقد جاء ذكر كل ذلك مجملاً في القرآن الكريم، وتولت السنة المطهرة تفصيله وبيان المراد منه .

روى الخطيب البغدادي في كتابه (الكفاية في علم الرواية)^(٨) : "أن عمران بن حصين رضي الله عنه كان جالساً ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم : لا تحدثونا إلا بالقرآن .

(١) راجع : مراتب البيان في الرسالة للشافعي ص ٢١ - ٥٣ فقرات من رقم ٥٣-١٧٨، وانظر : البرهان في أصول الفقه للحويني ١/ ٣٩ وما بعدها، وإرشاد الفحول للشوكاني ٢/ ٣١ - ٣٥ .

(٢) انظر : في تعريفه لسان العرب لابن منظور ١١/ ١٢٨، ومختار الصحاح للرازي ص ٤٧، وانظر : المعتمد في أصول الفقه ١/ ٢٩٣، وأصول السرخسي ١/ ١٦٨، والإحكام للأمدى ٢/ ١٦٥ .

(٣) وقد يأتي الشيء مجملاً في السنة فيبينه القرآن الكريم مثل قوله ﷺ: "أموت أن أقاتل الناس" الحديث، ثم فسر الله تعالى ذلك وبينه في سورة براءة بقوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ الآية ٥ من سورة التوبة، وانظر : البحر المحيط للزركشي ٣/ ٤٨٩ .

(٤) الآية ١٠٣ من سورة النساء .

(٥) الآية ٥٦ من سورة النور .

(٦) الآية ٩ من سورة المؤمنون .

(٧) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة ٢ /

١٣١، ١٣٢ رقم ٦٣١، ومسلم (بشرح النووي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة ٣ /

١٨٧، ١٨٨ رقم ٦٧٤، من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه .

(٨) الكفاية ص ٤٨، ودلائل النبوة للبيهقي ١/ ٢٥، وانظر : مفتاح اللجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٢١ .

فقال له : أدنه - أى قرب منى - فدنا، فقال : أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، تقرأ فى اثنتين؟! أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد الطواف بالبيت سبعاً، والطواف بالصفاء والمروة؟ ثم قال : أى قوم - أى : يا قوم-، خذوا عنا فإنكم - والله إن لا تفعلوا لتضلن" وفى رواية من طريق آخر : "أن رجلاً قال لعمران بن حصين : ما هذه الأحاديث التى تحدثونها؟ وتركهم القرآن! قال عمران : أرأيت لو أبيت أنت وأصحابك إلا القرآن، من أين كنت تعلم أن صلاة الظهر عدتها كذا وكذا، وصلاة العصر عدتها كذا، وحين وقتها كذا، وصلاة المغرب كذا، والموقف بعرفه، ورمى الجمار كذا، واليد من أين تقطع؟ أمن هاهنا أم هاهنا أم من هاهنا؟ ووضع يده على مفصل الكف، ووضع عند المرقق، ووضع يده عند المنكب . اتبعوا حديثنا ما حدثناكم وإلا والله ضللتكم"(١) أ.هـ .

هاهى أركان الإسلام الأساسية - التى بنى عليها الإسلام - يتوقف القيام بها على السنة المطهرة .

ونستطيع أن نقول : لولا السنة ما تمكن المسلمون من إقامة بنيان الإسلام، ولم يقتصر الأمر على العبادات فقط - بل مقدماتها ووسائلها، من أحكام الطهارة وما يتعلق بها، وكذا المعاملات، والجنايات، والأحوال الشخصية، وغير ذلك(٢) .

فكيف تكون حياة الناس مستقيمة لو لم يأت تفصيل كل ذلك فى السنة المطهرة؟! إن هذا النوع فقط من أنواع بيان السنة للقرآن الكريم - وهو تفصيل المحمل - يؤكد فى جلاء ووضوح أن القرآن الكريم محتاج إلى السنة الشريفة، كما يثبت فى يقين؛ أنه لولا السنة لضاع القرآن - بعدم فهمه - وهذا ما يهدف إليه أعداؤنا حينما يشككون فى السنة الشريفة . فما بالناس ببقية الأنواع التى سنوإى ذكرها؟! .

٢- تقييد المطلق(٣) : وذلك بأن يأتى الشئ مطلقاً فى القرآن الكريم، وتقييده السنة مثل قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً

(١) الكفاية ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) انظر : أمثلة على ذلك فى منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٣٥١-٣٩٧، وانظر :

منزلة السنة فى التشريع الإسلامى للدكتور محمد أمان الجامى ص ٢٢-٣٠ .

(٣) انظر فى تعريفه : لسان العرب ١٠ / ٢٢٦ وما بعدها، والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرون ٢ / ٥٦٣، والمحصول للرازى ١ / ٤٥٧ وما بعدها، والإتقان فى علوم القرآن ٣ / ٨٢، ٨٣، وفواتح الرحموت ١ / ٣٦٠، والإحكام للأمدى ٢ / ١٦٢، وانظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٤٢٩ وما بعدها .

مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(١)، والآية الكريمة لم تقيد قطع اليد بموضع محدد، لأن اليد تطلق على الأصابع، والكف، والرسغ، والساعد، والمرفق، والعضد، ولكن السنة الشريفة بينت ذلك وقيدت القطع بمقدار الكف فقط من يد واحدة. وذلك حينما أتى بسارق إلى النبي ﷺ فقطع يده من مفصل الكف^(٢) فلولا السنة لما استطعنا إقامة الحد على وجهه الصحيح.

٣- تخصيص العام^(٣) : وذلك بأن يأتي اللفظ عاماً ينطبق على كثيرين فتأتى السنة الشريفة وتبين أن هذا العموم ليس مراداً، بل المراد بعض أفراد ذلك العام فقط، وليس الجميع، ويكون ذلك تخصيصاً من السنة للجميع، ويكون ذلك تخصيصاً من السنة لما ورد عاماً في القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾^(٤).

وهذا عام يثبت في كل أب وأم موروثين ويثبت أيضاً في كل ابن وارث، فجاءت السنة فخصصت المورث بغير الأنبياء وذلك بقوله ﷺ ، "لا نورث ما تركناه صدقة"^(٥)، وخصصت السنة الوارث أيضاً بغير القاتل وذلك بقوله ﷺ : "ليس لقاتل شيء"^(٦) كما خصصت السنة الإثنين معاً بقوله ﷺ : "لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم"^(٧).

فكان معنى الآية بعد التخصيص هو أن كل مورث من أب وأم يرثه أبنائهم إلا أن

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب السرقة، باب السارق يسرق أولاً فقطع يده اليمنى من مفصل الكف ٨/ ٢٧٠، ٢٧١.

(٣) انظر في تعريفه لغة : لسان العرب ١٢/ ٤٢٤، ٤٢٥، ومختار الصحاح ص ١٩١، والمعجم الوسيط ٢/ ٦٢٩ واصطلاحاً انظر : المعتمد في أصول الفقه ١/ ١٨٩، وأصول السرخسي ١/ ١٢٥، والإحكام للأمدى ٢/ ٥٤، والإبهاج في شرح المنهاج ٢/ ٨٢، وانظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٣٩٨ وما بعدها.

(٤) الآية ١١ من سورة النساء.

(٥) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الفرائض، باب قول النبي ﷺ لا نورث، ما تركنا صدقة ١٢/ ٨ رقم ٦٧٣٠ ومسلم (بشرح النووي) كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ لا نورث، ما تركنا صدقة ٦/ ٣١٩، ٣٢٠ رقم ١٧٥٨ من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ كتاب العقول، باب ما جاء في ميراث العقل والتغليظ منه ٢/ ٦٦٠ رقم ١٠ من حديث عمر ؓ.

(٧) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم، وإذا أسلم قبل إن يقسم الميراث فلا ميراث له ١٢/ ٥١ رقم ٦٧٦٤، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الفرائض ٦/ ٥٨ رقم ١٦١٤ من حديث أسامة بن زيد ؓ.

يكون المورث نبياً، فإن الأنبياء لا يورثون، وإلا أن يكون الوارث قاتلاً لأصله المورث فإنه - فى هذه الحالة - لا يرثه وإلا أن يختلف الدين بين المورث والوارث . فإنه لا توارث عند اختلاف الدين^(١) .

٤- توضيح المشكل^(٢) : وذلك بأن تكون هناك بعض الألفاظ فى القرآن الكريم لا نفهم معناها، فتوضحها لنا السنة الشريفة، مثل ما روى فى الصحيحين عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : "من حوسب يوم القيامة، عذب" قالت فقلت : أليس قد قال الله ﷻ : ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾^(٣)؟ فقال : "ليس ذاك الحساب . إنما ذاك العرض من نوقش الحساب يوم القيامة عذب"^(٤) .

فالسيدة عائشة - رضى الله عنها - أشكل عليها الحساب فى قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ . لما سمعت النبى ﷺ يقول : "من حوسب يوم القيامة عذب" فبين لها ﷺ بأن المراد بالحساب فى الآية الكريمة العرض، وأنه من نوقش الحساب يوم القيامة عذب .

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين : ليس معنى أن السنة تفصل بمحمل القرآن الكريم، أو تقيده مطلقه، أو تخصص عامه، أو توضح مشكلة أقول : ليس معنى ذلك أن كل عام فى القرآن يحتاج إلى تخصيص، وأن كل مطلق يحتاج إلى تقييد، وأن كل محمل يحتاج إلى تفصيل؟ كلا ليس المراد ذلك . فإن كثيراً من عام القرآن باق على عمومه لأن عمومه مراد، وكثيراً من إطلاق القرآن باق على إطلاقه؛ لأن إطلاقه مراد، وهكذا فى المحمل .

وإنما المواد : أن ما يحتاج إلى شيء من ذلك - فقط - هو الذى يتولى الرسول ﷺ بيانه بواحد من أنواع البيان - كما ذكرناه سلفاً^(٥) أ.هـ .

(١) تيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان ص ٣١-٣٦، وانظر : نيل الأوطار للشوكاني ٦ / ٧٤ .
(٢) انظر فى تعريفه لغة : المعجم الوسيط ١ / ٤٩١، ومختار الصحاح ص ١٤٥، وانظر : أصول السرخسى ١ / ١٦٨ وتعريفه اصطلاحاً، انظر : أصول السرخسى ١ / ١٦٨، والإتقان للسيوطى ٣ / ٧٢ - ٨١، وانظر : منزلة السنة من الكتاب ص ٣٤٣ وما بعدها .
(٣) الآية ٨ من سورة الانشقاق .
(٤) أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب الرقاق باب من نوقش الحساب عذب ١١ / ٤٠٧ رقم ٦٥٣٧، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب ٩ / ٢٢٥، ٢٢٦ رقم ٢٨٧٦ .
(٥) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير ص ٣٨، ٣٩، وللإستزادة فى أنواع بيان السنة للقرآن انظر : السنة بياناً للقرآن، الفصل الثالث منهج فى تبين القرآن ص ٧٠-٢٥٩ .

أنواع بيان السنة للقرآن الكريم تسمى نسخاً عند السلف الصالح

مما هو جدير بالذكر هنا أن تفصيل الجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، وتوضيح المشكل، ونحو ذلك من أنواع بيان السنة - كان يعرف بالنسخ عند السلف الصالح، من الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم حتى الإمام الشافعي. وبين ذلك الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - فيقول: مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ، رفع الحكم بجملة تارة، وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام، والمطلق، والظاهر وغيرها تارة، إما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبيينه، حتى أنهم يسمون الاستثناء، والشرط، والصفة، نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد^(١).

وأكد الإمام الشاطبي هذا المعنى فقال: "يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً، وعلى بيان المبهم والجمل نسخاً، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً"^(٢).

ثم ساق الإمام الشاطبي أمثلة عديدة لما اعتقده السلف أنها قضايا نسخ، وهي في حقيقة الأمر من باب تقييد المطلق أو تخصيص العام، أو بيان الجمل ونحو ذلك^(٣).

وإذا كانت أنواع بيان السنة للقرآن الكريم تسمى نسخاً عند المتقدمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن سبقوا الإمام الشافعي، رأيت أن الأمر يهون وتختفي معظم الإشكالات، والنزاعات المتشعبة بين العلماء في النسخ بين القرآن والسنة؛ لأن من أنكر نسخ السنة (متواترة كانت أو آحاداً) للقرآن الكريم، جعل المسائل التي قيل فيها نسخ من السنة للقرآن نوع من أنواع بيان السنة للقرآن الكريم، وهذا البيان واجب العمل به. وهذا هو المطلوب في مسألتنا هذه، حيث أن القضية لا تعدو الخلاف في الاصطلاح. فمن سمى البيان نسخاً من المتقدمين، ومن جعل نسخ السنة للقرآن بياناً من المتأخرين كل منهما يعمل بالسنة المطهرة، ويحتج بها ويعرف مكانتها

(١) أعلام الموقعين ١/ ٣٥.

(٢) الموافقات ٣/ ٩٩، ١٠٠.

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٠٠ - ١٠٩.

بالنسبة لكتاب الله ﷻ وللإسلام كله .

يقول الإمام الآمدى : "ثم إننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نقرر أنه لا خلاف بين العلماء المجيزين للنسخ فى جواز نسخ القرآن بالقرآن، ونسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة، ونسخ الآحاد بالآحاد، ونسخ الآحاد بالمتواتر من باب أولى^(١)، وأن ذلك كله ليس له فى الواقع كبير أثر، إلا فى المسألة التى نحن بصددتها وهى أنواع بيان السنة للقرآن الكريم، أو نسخ الكتاب بالسنة أ.هـ .

إنكار أعداء الإسلام للنسخ لأنه بيان للسنة وهم يحدونه

إذا عرفنا أن أنواع بيان السنة للقرآن الكريم تسمى نسخاً عند السلف الصالح، أدركنا لماذا ينكر أعداء الإسلام من ملاحدة، ومبشرين، ومستشرقين، النسخ فى الشريعة الإسلامية^(٢). وأمعنوا فى هذا النكران بشبهات ساقطة وتأويلات غير سائغة، طعنوا بها فى صدر الدين الحنيف، ونالوا من قدسية القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة^(٣). وخلاصة القول فى مسألة النسخ عند أهل الأصول ما قاله الإمام الشوكانى : "أن النسخ جائز عقلاً واقع سمعاً، بلا خلاف فى ذلك بين المسلمين، إلا ما يروى عن "أبى مسلم الأصبهاني"^(٤) فإنه قال : إنه جائز عقلاً، غير واقع، وإذا صح هذا عنه فهو دليل على أنه جاهل بهذه الشريعة الإسلامية جهلاً فظيلاً، وأعجب من جهله بها حكاية من حكى عنه الخلاف فى كتب الشريعة، فإنه إنما يعتد بخلاف

(١) الإحكام للآمدى ٢/ ٢٦٧، وأصول السرغسي ٢/ ٦٧، والمسودة لآل تيمية ص ٢٠١ وما بعدها
(٢) انظر : طعون أحمد صبحى منصور فى النسخ فى كتابه (لا ناسخ ولا منسوخ)، والصلاة فى القرآن ص ٣٩، وانظر : مقالات توفيق صدقى فى مجلة المنار المجلد ٩ / ١١٠ - ١١٩، والمجلد ١٠ / ٦٨٣ - ٦٨٩، والمجلد ١١ / ١٤١ - ٢٢٠، ٢٩٢ - ٣٠٢، ٥٩٤ - ٦٩٢، وإنذار من السماء ١٢٢، ٤٣٧، ٥٢٣، ودين السلطان ص ٦٢٩، والأصلان العظيمان ص ١٣٣ وما بعدها، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١٢، ١٥، والبيان بالقرآن ١ / ١٢، ٢ / ٧٩٣ وغيرهم .

(٣) راجع هذه الشبهات والرد عليها فى مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ الزرقانى ٢ / ٢١٤ - ٣٥٣، وانظر : السنة مع القرآن لفضية الدكتور سيد أحمد المسير ص ١٨٩ وما بعدها .

(٤) هو : أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني، كان نحويّاً كاتباً بليغاً متكلماً، معتزليّاً، عالماً بالتفسير وغيره، له جامع التأويل لحكم التنزيل، والناسخ والمنسوخ وغيرهما مات سنة ٣٢٢ هـ له ترجمة فى : لسان الميزان ٥ / ٧٣٧ رقم ٧١٣٧، وبغية الوعاة ١ / ٥٩ رقم ١٠٧، والفهرست ص ٢٢٠، ومعجم الأدباء ٥ / ٢٤١، والوافى بالوفيات ٢ / ٢٤٤ رقم ٦٤٦، وطبقات المفسرين للداودى ٢ / ١٠٩ رقم ٤٦٦ .

المجتهدين، لا بخلاف من بلغ من الجهل إلى هذا الغاية.

وأما الجواز : فلم يحك الخلاف فيه إلا عن بعض طوائف اليهود والنصارى^(١)، وليس بنا إلى نصب الخلاف بيننا وبينهم حاجة، ولا هذه بأول مسألة خالفوا فيها أحكام الإسلام، حتى يذكر خلافهم في هذه المسألة، ولكن هذا من غرائب أهل الأصول. على أننا قد رأينا في التوراة في غير موضع أن الله سبحانه رفع عنهم أحكاماً لما تضرعوا إليه، وسألوا منه رفعها، وليس النسخ إلا هذا^(٢).

والحاصل : أن النسخ جائز عقلاً، واقع شرعاً، من غير فرق بين كونه في الكتاب أو السنة. وقد حكى جماعة من أهل الأصول اتفاق أهل الشرائع عليه فلم يبق في المقام ما يقتضى تطويل المقال^(٣).

وما حكى عن أبي مسلم الأصبهاني؛ فالنقل عنه مضطرب، فمن قائل : إنه يمنع وقوع النسخ سمعاً على الإطلاق. ومن قائل : إنه ينكر وقوعه في شريعة واحدة ومن قائل : إنه ينكر وقوعه في القرآن خاصة.

يقول الشيخ الزرقاني - رحمه الله - ورجحت هذه الرواية الأخيرة بأنها أصح الروايات، وبأن التأويلات المنقولة عنه لم تخرج عن حدود ما نسخ من القرآن. وأبعد الروايات عن الرجل هي الرواية الأولى؛ لأنه لا يعقل أن مسلماً، فضلاً عن عالم كأبي مسلم، ينكر وقوع النسخ جملة، اللهم إلا إذا كانت المسألة ترجع إلى التسمية فقط، فإنها تهون حينئذ، على معنى أن ما نسميه نحن نسخاً، يسميه هو تخصيصاً بالزمان مثلاً.

وإلى ذلك ذهب بعض المحققين. قال التاج السبكي^(٤) : "إن أبا مسلم لا ينكر

(١) انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ الزرقاني ٢ / ٢١٨ - ٢٢٣، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤ / ٤٨٢ وما بعدها، وفي الإبهاج بشرح المنهاج لابن السبكي قالا : "وأعلم أنه لا يحسن ذكر هؤلاء المتبدعين في وفاق ولا خلاف، ولكن السبب في تحمل المشقة بذكرهم التنبيه على أنهم لم يخالفوا جميعاً في ذلك، أهـ، الإبهاج في شرح المنهاج ٢ / ٢٢٨.

(٢) راجع ما ذكره العلامة رحمت الله الهندي في كتابه إظهار الحق، وما أثبتته من وقوع النسخ في العهد العتيق، وفي الشريعة الموسوية والعيسوية ١ / ٣٧٧ - ٣٩٨.

(٣) إرشاد الفحول ٢ / ٧٥، ٧٦ بتصرف يسير.

(٤) السبكي هو : الإمام الفقيه، المحدث الحافظ، المفسر الأصولي، علي بن عبد الكافي بن يوسف، شيخ الإسلام، قال فيه ولده ليس بعد الذهبي، والمزى، أحفظ منه. مات سنة ٧٥٦ هـ. له ترجمة في : طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٢٥، ٥٢٦ رقم ١١٤٨، والبداية والنهاية لابن كثير ١٤ / ١٩٥، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٦ / ١٨٠، وطبقات المفسرين للدوادري ١ / ٤١٦ رقم ٣٦٠.

وقوع المعنى الذى نسميه نحن نسخاً، ولكنه يتحاشى أن يسميه باسمه، ويسميه تخصيصاً^(١) أ.هـ.

أهمية علم الناسخ والمنسوخ فى الشريعة الإسلامية

إن معرفة علم الناسخ والمنسوخ، والإحاطة به فى القرآن الكريم، والسنة المطهرة، من أولويات ما يجب أن يعرفه كل من يتصدر للقضاء أو الفتيا أو بيان الحلال والحرام. إذ لا يمكن استنباط الأحكام من أدلتها من غير معرفة الناسخ والمنسوخ، والذى بدونه يوجب الإنسان على نفسه، وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله ﷻ أو يضع عنهم فرضاً أوجبه الله .

وفى ذلك يقول : يحيى بن أكثم^(٢) : ليس من العلوم كلها علم هو واجب على العلماء، وعلى المتعلمين، وعلى كافة المسلمين، من علم ناسخ القرآن ومنسوخه، لأن الأخذ بناسخه واجب فرضاً والعمل به واجب لازم ديانة، والمنسوخ لا يعمل به، ولا ينتهى إليه، فالواجب على كل عالم علم ذلك لئلا يوجب على نفسه، وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله أو يضع عنهم فرضاً أوجبه الله^(٣).

وقد اهتم السلف الصالح بمعرفة الناسخ والمنسوخ، وأولوه عناية كبيرة منذ عصر الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين إلى يومنا هذا .
فعن عبد الله بن حبيب السلمى^(٤) قال : "مر على بن أبى طالب ﷺ على قاضٍ

(١) رفع الحاجب ص ٢٥١، وانظر : الإبهاج فى شرح المنهاج ٢ / ٢٢٨، ومناهل العرفان ٢ / ٢٢٣، وإلى ذلك ذهب الدكتور محمد الحفناوى فى هامش تحقيقه لكتاب الناسخ والمنسوخ لابن شاهين ص ٣٠، وكذلك الدكتور شعبان إسماعيل فى هامش تحقيقه لكتاب إرشاد الفحول للشوكانى ٢ / ٧٦، ٧٧، وبقولهم أقول والله أعلم .

(٢) يحيى بن أكثم هو : ابن محمد بن قطن التميمي، المروزي، أبو محمد، القاضى المشهور، فقيه صدوق، إلا أنه رمى بسرقة الحديث، ولم يقع ذلك له، وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة، مات سنة ٢٤٣هـ وقيل قبل ذلك . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢ / ٢٩٧ رقم ٧٥٣، والكاشف الذهبى ٢ / ٣٦١ رقم ٦١٣٣، ولسان الميزان ٩ / ٢٨٢ رقم ١٤٨٢٣، وتهذيب الكمال ٣١ / ٢٠٧ رقم ٦٧٨٨ .

(٣) بيان العلم وفضله لابن عبد البر، باب بيان أنه ليس من العلوم علم واجب إلا العلم بناسخ القرآن ومنسوخه ٢ / ٢٨ .

(٤) هو : أبو عبد الرحمن، عبد الله بن حبيب السلمى الكوفى، متفق على توثيقه مات ٧٣هـ تقريباً . له ترجمة فى : تقريب التهذيب ١ / ٤٨٥، ٤٨٦ رقم ٣٢٨٢، والكاشف ١ / ٥٤٤ رقم ٢٦٨١، والثقات للعلجلى ص ٢٥٣ رقم ٧٩٢ .

فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال : لا . قال "هلكت وأهلكت" (١) .
وعن محمد بن سيرين، قال : سئل حذيفة عن شيء فقال : إنما يفتى أحد ثلاثة :
من عرف الناسخ والمنسوخ، قالوا : ومن يعرف ذلك؟ قال عمر، أو رجل ولى
سلطاناً، فلا يجد من ذلك بداً أو متكلف" (٢) .
وعن الضحاك بن مزاحم قال : مر ابن عباس بقاص يقص فركضه برجله، فقال :
تدرى ما الناسخ من المنسوخ؟ قال : لا . قال هلكت، وأهلكت" (٣) .
وأقوال أئمة المسلمين فى هذا الباب تكثر جداً (٤)، نختار منها قول الإمام القرطبي:
قال : "معرفة هذا الباب - أى الناسخ والمنسوخ - أكيدة، وفائدته عظيمة، لا يستغنى
عن معرفته العلماء ولا ينكره إلا الجهلة الأغبياء، لما يترتب عليه من النوازل فى
الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام" (٥) أ. هـ .

(١) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ للحازمى ص ٤٨، والناسخ والمنسوخ للزهرى ص ١٥ .
(٢) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ ص ٤٩ .
(٣) المصدر السابق ص ٥٠، والناسخ والمنسوخ للزهرى ص ١٦ .
(٤) راجع نماذج من أقوالهم فى الاعتبار للحازمى ص ٤٤ وما بعدها، وتدريب الراوى ٢ / ١٨٩، وفتح المغيـث
للسخاوى ٢ / ٥٧، وفتح المغيـث للعراقى ص ٣٣٠، وتوضيح الأفكار للصنعانى ٢ / ٤١٦ .
(٥) تفسير القرطبي ٢ / ٦٢ .

بيان رتبة السنة النبوية من القرآن الكريم

قبل أن نتحدث عن النوع الثالث من أنواع بيان السنة للقرآن الكريم وهو: «استقلالها بتشريع الأحكام دون أن يسبق لها ذكر في القرآن الكريم» نبين هنا رتبة السنة الشريفة من القرآن الكريم لما في ذلك من ارتباط بهذا النوع الثالث من أنواع بيان لكتاب الله ﷻ .

يقول الأستاذ محمد سعيد منصور: «لا خلاف بين علماء المسلمين قديماً وحديثاً إلا من شذ من بعض الطوائف المغرضة المنحرفة - من غلاة الشيعة، والخوارج، والروافض، والمستشرقين، وبعض المتكلمين حديثاً ممن يتكلمون بلغتنا وينتسبون إلى أمتنا - في أن كلاً من الكتاب والسنة وحي من عند الله تعالى، وحجة لمعرفة الحلال والحرام، ودليل يجب على المجتهد التمسك به والعمل بمقتضاه، وكذلك لا نزاع بينهم في أن الكتاب الكريم، يمتاز عن السنة، ويفضل عنها ، بأن لفظه من عند الله ﷻ ، متعبد بتلاوته، معجز للبشر عن أن يأتوا بمثله بخلافها فهي دونه منزلة في هذه النواحي»^(١).

يقول العلامة الدكتور عبد الغنى عبد الخالق - رحمه الله - : ولكن ذلك لا يوجب التفضيل بينهما من حيث الحجية: بأن تكون مرتبتها التأخر عن الكتاب في الاعتبار والاحتجاج، فتهدر ويعمل به وحده، لو حصل بينهما التعارض.

وإنما كان الأمر كذلك : لأن حجية الكتاب إنما جاءت من ناحية أنه وحي من عند الله تعالى، ولا دخل للأمر المذكورة فيها . فلو لم يكن الكتاب معجزاً ولا متعبدًا بتلاوته، وثبتت الرسالة بغيره من المعجزات؛ لوجب القول بحجيته؛ كما كان الأمر كذلك في الكتب السابقة والسنة المطهرة مساوية للقرآن من هذه الناحية؛ فإنها وحي مثله. فيجب القول بعدم تأخرها عنه في الاعتبار . ثم إن التحقيق عند علماء الكلام: أن الرسول لا يشترط في رسالته نزول كتاب، بل الشرط: إنما هو نزول شريعة ليبلغها الأمة، وإظهار المعجزة على يده، كما هو بين في شرح العقائد النسفية وحواشيه^(٢) .

(١) منزلة السنة من الكتاب ص ٤٦٩ ، ٤٧٠ بتصرف .

(٢) ٥٤ / ١ .

ويدل على ذلك أيضًا : أن الله تعالى أرسل موسى عليه السلام إلى فرعون؛ ليأمره بالإيمان به ، والاهتداء بهديه، وإرسال بنى إسرائيل معه . ولم يكن قد نزل عليه - في ذلك الحين - التوراة : لأنها إنما نزلت بعد هلاك فرعون، وخروج بنى إسرائيل من مصر - كما هو معلوم - ومع ذلك قامت الحجة على فرعون بهذا الأمر: لما أقام له موسى عليه السلام المعجزة ، فلما خالفه اعتبر عاصيًا ربه، مستحقًا للعنة، والعذاب.

فحجية الوحي الغير المتلو لا تتوقف على ورود المتلو بها : لأن كلا منهما من عند الله. وهذا تثبته المعجزة - قرآنًا أو غيره - المثبتة لعصمة الرسول ﷺ في تبليغ ما جاء به عن الله تعالى .

ولو سلمنا استلزام الفرعية للتأخر مطلقًا ، قلنا : إن ما كان أقل من سورة لم تثبت قرآنيته إلا بقوله ﷺ : هذا كلام الله، كما تقدم بيانه في مبحث العصمة^(١) . فعلى هذا يقال : إن الكتاب متأخر عنها في الاعتبار؟

بل الحق : أن كلا منهما معضد للآخر ، ومساو له : في أنه وحي من عند الله ، وفي قوة الاحتجاج به، وأنه لا يؤثر في ذلك نزول لفظ الكتاب ولا إعجازه، ولا التعبد بتلاوته، ولا أنه قد ورد فيه ما يفيد حجيتها .

وحيث إنهما من عند الله : فلا يمكن الاختلاف بينهما في الواقع، ويستحيل أن يوجد كتاب وسنة - كل منهما قطعى الدلالة والثبوت - بينهما تعارض مع الاتحاد في الزمن وغيره، مما يشترط لتحقيق التعارض في الواقع .

وأما أنهما قد يتعارضان في الظاهر - إذا كانت دلالتها أو دلالة أحدهما ظنية ، أو كانت دلالتها قطعية ولم يتحد الزمن : فهذا أمر جائز واقع كثيرًا . وحينئذ يجب على المجتهد اعتبارهما كما لو كانا آيتين أو سنتين : حيث أنهما متساويات فينسخ المتأخر منهما المتقدم إذا ثبت له تأخره، ويرجح أحدهما على الآخر بما يصلح مرجحًا، ويجمع بينهما إن أمكن ، وإلا توقف إلى أن يظهر الدليل فأما أن نقول بإهدار أحدهما مباشرة - بدون نظر في أدلة الجمع والترجيح والنسخ : فهذا لا يصح بحال أن يذهب ذاهب إليه .

ولذلك نجد علماء الأصول، والفقه، والحديث، يقولون: بتخصيص السنة لعام

(١) راجع: ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .

الكتاب، وتقييدها لمطلقه، ونسخها له، وأنها تؤوله وتوضح بمجملة، وتبين أن المراد منه خلاف ظاهره . كما يحصل ذلك من الكتاب بالنسبة للسنة .

نعم في بعض هذه المسائل خلافات كثيرة. ولكن يجب أن يعلم أن مرجعها إلى مدارك أخرى وذلك كظنية الطريق في خبر الواحد، وقطعية القرآن، وليس مرجعها إلى السنة من حيث ذاتها، ومن حيث أنها متأخرة عن الكتاب، بدليل أن من يمنع نسخ القرآن بخبر الواحد مثلاً، يمنع نسخ السنة المتواترة به أيضاً، ويجوز نسخ القرآن بالخبر المتواتر وبالعكس. ولو كان المدرك التأخر في الاعتبار لما قال إلا بنسخ السنة بالقرآن.

ومن ذلك كله : تعلم بطلان ما ذهب إليه الإمام الشاطبي في الموافقات^(١) : من أن رتبة السنة التأخر عن الكتاب في الاعتبار^(٢) .

ثم ذكر الدكتور عبد الغنى شبه الإمام الشاطبي وردها^(٣) .

وقد سبق الدكتور عبد الغنى في قوله هذا الإمام الشافعي في الرسالة^(٤) ، وابن حزم في الأحكام^(٥) ، وحديثاً الدكتور السباعي^(٦) .

بيان أن الخلاف في المسألة لفظي

الحق : أن قول الإمام الشاطبي بتأخر رتبة السنة عن الكتاب في الاعتبار راجعة إلى المدارك التي ذكرها الدكتور عبد الغنى عبد الخالق كظنية الطريق في خبر الواحد، وقطعية القرآن، وهو ما عبر عنه الإمام الشاطبي في أول حججه على تأخر رتبة السنة عن الكتاب قال : «أن الكتاب مقطوع به ، والسنة مظنوننة^(٧) . ولو تأملنا في بقية حججه لرأينا أنه ليس فيها ما يدل على التفضيل بين الكتاب والسنة من حيث الحجية،

(١) الموافقات ٤ / ٣٩٢ .

(٢) حجية السنة ص ٤٨٥ - ٤٨٩ بتصرف يسير .

(٣) المصدر السابق ص ٤٨٩ - ٤٩٤ .

(٤) الرسالة ص ٣٣ فقرات رقم ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٥) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١ / ٩٦ ، ٩٧ .

(٦) السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي ص ٣٧٩، وانظر : منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ، ص ٤٧٠ .

(٧) الموافقات ٤ / ٣٩٢ .

ووجوب العمل بهما، بحيث إذا وقع تعارض ظاهري بينهما يعمل الكتاب دون السنة، بدون نظر في أدلة الجمع والترجيح والنسخ. فهذا لا يصح بحال أن يذهب ذاهب إليه، ولا يصح نسبة ذلك إلى الإمام الشاطبي. وما قد يفهم من قوله في السنة الزائدة : «إن لم تكن بياناً فلا يعتبر بها إلا بعد أن لا يوجد في الكتاب»^(١) فهذا الكلام لا يفهم منه رد الإمام الشاطبي للسنة الزائدة الصحيحة عن النبي ﷺ (وحشاه من ذلك) كل ما في الأمر أنه يذهب إلى أن السنة كلها، بيانية كانت أو زائدة، داخلية في البيان النبوي للقرآن الكريم - كما سنفصله بعد قليل - .

يدل على ذلك ما ذكره في مسألة «أصول السنة في القرآن الكريم»^(٢) ومسألة: «السنة التشريعية لا يلزم أن يكون لها أصل في الكتاب»^(٣) .

فكل سنة زائدة عما في القرآن عند من يرى استقلال السنة بالتشريع هي عنده لها أصل في القرآن الكريم ، ويدخلها في السنة البيانية، ولم ينازع في حجيتها ، ووجوب العمل بها خلافاً لمن تأول كلامه في هذه المسألة، ومسألة (استقلال السنة بالتشريع) ونازع في الحجية .

وهنا نرى أنه ليس في حقيقة الأمر! وإنما هو إن صح التعبير، صورة خلاف اعتبارية للمدارك بعيدة كل البعد عن منزلة السنة التشريعية، وحجيتها، ووجوب العمل بها. وتتخلص هذه المدارك فيما كان عليه السلف الصالح إذا عرض عليهم قضاء، يبحثون أولاً في كتاب الله ﷻ ، فإذا لم يجدوا في كتاب الله ﷻ انتقلوا إلى السنة المطهرة^(٤). وهل في ذلك ما يخلش في أصل مسألتنا وهي: أن القرآن والسنة في مرتبة واحدة، في الاحتجاج ووجوب العمل بهما؟

وإلى ذلك ذهب الأستاذ محمد سعيد منصور ثم قال : «وجملة القول: أن السنة إذا صحت تكون منزلتها ومنزلة الكتاب، سواء بسواء في الاعتبار، والاحتجاج عند

(١) المصدر السابق ٤ / ٣٩٣ .

(٢) الموافقات ٤ / ٣٩٦ .

(٣) المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ .

(٤) المصدر نفسه ٤ / ٣٩٣ .

المجتهدين عامة»^(١) أ. ه .

ويقول المستشار الدكتور على جريشة ردًا على من وهن من رتبة السنة المطهرة فجعلها في مستوى المذكرة التفسيرية بالنسبة للقانون، قال : «السنة ليست مذكرة تفسيرية ، لأن المذكرة التفسيرية لا يمكن أن ترتفع إلى نفس مرتبة التشريع، بل وتحتوى أي إلزام ، والسنة غير ذلك ... ترتفع مع الكتاب إلى أن تكون المصدر الرئيسي للشرعية.

وربما كان مرجع الشبهة أن السنة في جزء كبير منها مبينة للكتاب ...، لكن بيان السنة منه التخصيص، والتقييد، والتأكيد، ثم التفصيل والتفسير ...، إلى جواز السنة الزائدة التي تأتي بأحكام مستقلة ... وفي الجزء المفسر، والمفصل يتوافر الإلزام كما يتوافر للقرآن ... ولا تهبط السنة إلى مستوى عدم الإلزام ، كما تهبط المذكرة التفسيرية للقانون»^(٢) .

ومما يؤسف له أن بعض علماء المسلمين قد أساءوا فهم الإمام الشاطبي في مسألتنا هذه، ومسألة استقلال السنة بالتشريع، فأنكروا السنة الزائدة ، كما اتخذ أعداء السنة المطهرة من كلام الشاطبي في المسألتين ستارًا ، للتشكيك في حجية السنة النبوية واستقلالها بتشريع الأحكام أ. ه .

استقلال السنة بتشريع الأحكام

لا يقتصر دور السنة على بيان ما في القرآن فقط، فتؤكد تارة، أو تفصل مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه ، وتوضح مشكله، تارة أخرى.

نقول : لا يقتصر دور السنة على ذلك فقط - رغم أهمية هذا وخطورته، بل لها مهمة أخرى جلية وعظيمة . وهي أنها تؤسس أحكاماً على جهة الاستقلال وهذا ما عنيناه بالمهمة الثالثة للسنة في تقسيمنا السابق^(٣) . إذ أن في السنة أحكاماً كثيرة جديدة لم ترد في القرآن لا نصاً ولا صراحة، ويتفق العلماء وجود تلك الأحكام، ولكنهم يختلفون خلافاً لفظياً حول تسمية تلك الأحكام التي استقلت السنة المطهرة بتأسيسها.

(١) منزلة السنة من الكتاب ص ٤٨١ بتصرف يسير .

(٢) مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) تيسير اللطيف الخبير للدكتور مروان ص ٣٦ ، ٣٧ .

فالجمهور من العلماء يقولون: إن هذا هو الاستقلال في التشريع بعينه؛ لأنه إثبات لأحكام لم ترد في الكتاب .

أما الإمام الشاطبي ومن نحا نحوه: فإنهم مع إقرارهم بوجودها ، إلا أنهم يقولون: إنها ليست زيادة على شيء ليس في القرآن، وإنما هي زيادة الشرح، المستنبط من المشروح بإلهام إلهي، ووحى رباني، وتأييد سماوي^(١). وبعبارة أخرى هي داخلية تحت أي نوع من أنواع السنة البيانية، أو داخلية تحت قاعدة من قواعد القرآن الكريم .

يقول الدكتور السباعي : «وأنت ترى هنا أن الخلاف لفظي، وأن كلا منهما يعترف بوجود أحكام في السنة لم تثبت في القرآن ، ولكن أحدهما لا يسمى ذلك استقلالاً ، والآخر يسميه . والنتيجة واحدة^(٢) ، وهي حجية تلك الأحكام الزائدة ووجوب العمل بها .

بيان أن الخلاف لفظي مع فريق وحقيقي مع آخر :

لقد ذكر الإمام الشاطبي ستة مآخذ للمخالفين في بيان أن كل ما ورد في السنة مبين في الكتاب، الخمسة الأولى منها أيدها الإمام الشاطبي، وكان الخلاف فيها بين الفريقين خلافاً لفظياً لا يبنني عليه عمل^(٣) .

أما الذين أثاروا خلافاً حقيقياً حول هذه المسألة؛ فهم أصحاب المآخذ السادس، إذ يقولون فيه: «ومنها - يعني أن جميع السنة بيان للكتاب - النظر إلى تفاصيل الأحاديث، في تفاصيل القرآن ، وإن كان في السنة بيان زائد، ولكن صاحب هذا المآخذ يتطلب أن يجد كل معنى في السنة مشاراً إليه - من حيث وضع اللغة لا من جهة أخرى - أو منصوباً عليه في القرآن^(٤) .

فهذا هو المآخذ الذي لو تم ، لكان مبطلاً لما اتفق عليه الجميع، من وجود سنة

(١) منزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٤٩٩ .

(٢) النسبة ومكاتها في التشريع للدكتور السباعي ص ٣٧٥ بتصرف .

(٣) انظر : هذه المآخذ في الموافقات ٤ / ٤٠٦ - ٤٢٨ ، وانظر : - إن شئت - مناقشتها والرد عليها في حجية السنة للدكتور عبد الغني ص ٥٢٦ - ٥٣٦ .

(٤) الموافقات ٤ / ٤٢٨ ، وانظر : مصادر الشريعة الإسلامية مقارنة بالمصادر الدستورية للمستشار الدكتور علي جريشة ص ٢٩ - ٣١ .

جاءت بما لم ينص عليه الكتاب نصًا، ويمكن للمجتهد أن يأخذ به بحسب أوضاع اللغة، ومعانيها الحقيقية والمجازية، ولكنه لن يتم ولا يمكن تطبيقه على جميع ما ورد في السنة، ومحاولة تطبيقه محاولة فاشلة^(١).

وقد اعترف الإمام الشاطبي نفسه بذلك بعد أن غاص في عمق أدلة هذا المأخذ، وكانت الغاية التي انتهى إليها الاعتراف ببطلان هذا المأخذ وانحراف أصحابه، إذ يقول تعليقاً على هذا المأخذ: «ولكن القرآن لا يفى بهذا المقصود على النص والإشارة العربية التي تستعملها العرب أو نحوها، وأول شاهد في هذا الصلاة، والحج، والزكاة، والخير، والنفاس، واللقطة، والقراض، والمساقاة، والديات، والقسمات، وأشبه ذلك من أمور لا تخصي.

فالملتزم لهذا (أي المأخذ السادس) لا يفى بما ادعاه، إلا أن يتكلف في ذلك مأخذ لا يقبلها كلام العرب، ولا يوافق على مثلها السلف الصالح، ولا العلماء الراسخون في العلم، ولقد رام بعض الناس فتح هذا الباب^(٢) الذي شرع في التنبيه عليه فلم يوف به إلا على التكلف المذكور، والرجوع إلى المأخذ الأول في مواضع كثيرة لم يتأت له فيها نص ولا إشارة إلى خصوصيات ما ورد في السنة، فكان ذلك نازلاً بقصده الذي قصد^(٣).

إذاً فهو قول غير صحيح، وبعيد كل البعد عن الحقيقة أ. هـ.

الإمام الشاطبي ومن أساء فهمه من علماء المسلمين ومن اتخذ

كلامه من أعداء السنة ستاراً للتشكيك في حجية

السنة، واستقلالها بتشريع الأحكام

عرفنا فيما سبق أن الإمام الشاطبي عندما قال بتأخر مرتبة السنة عن الكتاب، كان ذلك لمدارك بعيدة كل البعد عن منزلة السنة التشريعية، وحجيتها ووجوب العمل بها.

(١) انظر: حجية السنة للدكتور عبد الغني ص ٥٣٥.

(٢) فتحه مصطفى المهدي في كتابه البيان بالقرآن، وكانت المحاولة فاشلة، وصدق فيه ما قاله الإمام الشاطبي هنا.

(٣) الموافقات ٤/ ٤٣١.

فكان الخلاف بينه وبين جمهور العلماء خلافاً لفظياً - كما سبق - .

وعرفنا أيضاً : أنه في مسألة استقلال السنة بالتشريع، أقر بوجود الأحكام التي استقلت بها السنة إلا أنه لم يسم ذلك (استقلالاً) وإنما سماه (بياناً) فهو يرى أن وظيفة السنة البيان بأنواعه، من تفصيل مجمل، وتقييد مطلق، وتخصيص عام، وتوضيح مشكل، وما جاء زائداً في السنة هو في نظره نوع من أنواع البيان، وداخل تحت قاعدة من قواعد القرآن الكريم.

وفي كل الأحوال هذا البيان حجة ويجب العمل به . ومن هنا كان الخلاف بينه وبين جمهور العلماء في تلك المسألة أيضاً خلافاً لفظياً لا يترتب عليه عمل .

للهم إلا أصحاب المأخذ السادس الذين أنكروا ورود السنة بما لم ينص عليه الكتاب . فكان الخلاف بينهم وبين الجمهور خلافاً حقيقياً ، وقد علمت أن الأمام الشاطبي لم تابعهم على ذلك .

إلا أن بعض علماء المسلمين أساء فهم الإمام الشاطبي في المسألتين (تأخر مرتبة السنة في الاعتبار عن القرآن) و (استقلال السنة بالتشريع) التي عنون لها بـ (أصول السنة في القرآن الكريم)^(١) . والتي فصلها في عنوان (كيفية رجوع السنة إلى الكتاب)^(٢) ، حيث فهموا أن الإمام الشاطبي لا يؤمن إلا بالسنة البينانية المفسرة، أما المستقلة فلا، حيث زعموا أنه يرى أن السنة لا تستقل بتشريع أحكام زائدة ، فمهمة الرسول البلاغ والبيان فقط .

ومن فهم ذلك الشيخ محمد عبد العزيز الخولي - رحمه الله - في كتابه (مفتاح السنة) بعد أن استشهد بكلام الشاطبي في أن السنة راجعة في معناها إلى الكتاب ، تفصل مجمله، وتبين مشكله، وتبسط مختصره ، وذكر بيان الشاطبي في كيفية رجوع السنة إلى الكتاب .

قال الأستاذ عبد العزيز الخولي : «وأما ما ورد في السنة من الأحكام، فإن كان مخالفاً لظاهر القرآن مقدم عليه، ويعتبر ذلك طعناً في الحديث من جهة متنه ولفظه، وإن صح سنده، فإن الحديث لا يكون حجة إلا إذا سلم سنده ومتنه من الطعن، ولذلك

(١) الموافقات ٤ / ٣٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٤٠٦ .

أجاز بعض المسلمين نكاح المرأة على عمتها أو خالتها^(١) .

وهنا يظهر واضحاً جلياً كيف أساء الشيخ فهم كلام الإمام الشاطبي حتى اتخذ الخول لنفسه مذهباً في العمل بظاهر القرآن فقط، والذهاب إلى عدم حجية السنة المبينة أيضاً . بدليل أنه بعد أن ذكر نماذج من الأحكام التي استقلت بها السنة، مثل: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، ورجم المحسن - الذي زعم أن الأدلة فيه مضطربة ، ويصح أن تشمله آية ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٢) .

بعد أن ذكر ذلك قال : « وإن كان ما في السنة لا يخالف ظاهر القرآن ، فهو اجتهاد من الرسول ﷺ يرجع إلى أصل قرآني عرفه الرسول ، وجهلناه نحن أو عرفناه^(٣) .

فتأمل قوله في البيان النبوي : (وجهلناه نحن أو عرفناه) إذ العبرة عنده في أول الأمر وآخره ، هي : ظاهر القرآن سواء عرف السنة البيانية، أم جهلها، فهي في حالة معرفته بها لم تضاف جديداً ، وفي هذه الحالة العبرة بالقرآن، وفي حالة استقلالها بتشريع أحكام جديدة، تكون السنة مخالفة لظاهر القرآن ؛ فلا حجة فيها هكذا يزعم!

يقول الدكتور عبد الغنى عبد الخالق : «وليت شعري إذا لم تكن السنة مبينة، ولا مستقلة فماذا بقي في السنة، مما يكون حجة - إلا المؤكد؟ وكيف يمكن الجمع بين قوله هذا، وبين قوله^(٤) : « وإن الرسول ﷺ وظيفته البيان ، وتبليغ ما أنزل إليه من ربه^(٥) .

فلا أدري علام إذن يستشهد بكلام الإمام الشاطبي الذي يقول : بأن السنة بيان للقرآن الكريم، وحتى ما استقلت به السنة داخل في هذا البيان الواجب العمل به!! وإذا كان حقاً فهم مراد الشاطبي من كلامه، فلم لم يؤمن بما آمن به الشاطبي من أن

(١) مفتاح السنة ص ٦ - ١٠ .

(٢) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

(٣) مفتاح السنة ص ١١ .

(٤) المصدر السابق ص ٨ .

(٥) حجية السنة ص ٤٨٩ هامش .

الأحكام الزائدة في السنة داخلة في القرآن الكريم في بيانه أو قواعده (١)؟! .

تلك الأحكام التي أنكرها الشيخ مع إيمان الإمام الشاطبي بها كما سبق وسنفضله بالأمثلة بعد قليل .

وأعجب من هذا كله زعمه بأن الذي أجاز نكاح المرأة على عمتها أو خالتها بعض المسلمين - وهم في نظره الخوارج والشيعة، والروافض (٢) . فهل هؤلاء مسلمون؟! .

ومن أساء فهم الإمام الشاطبي أيضًا ، وأساء في النقل عنه فضيلة الشيخ عبد الله المشد - رحمه الله - في فتواه المشهورة التي سئل فيها عن حكم من أنكر استقلال السنة بإثبات الإيجاب والتحريم يعد كافرًا أم لا؟ (٣) .

إذ يقول الشيخ مستشهدًا بالإمام الشاطبي: «إن السنة لا تستقل بإثبات الواجب والمحرم، لأن وظيفتها فقط تخصيص عام القرآن، وتقييد مطلقه، وتفسير مجمله، ويجب أن يكون ذلك بالأحاديث المتواترة لا الأحادية .

وقال أيضًا : «وأجاب الشاطبي عما أورده الجمهور عليه من قوله تعالى : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٤) بأن المراد من وجوب طاعة الرسول، إنما هو في تخصيصه للعام، وتقييده للمطلق ، وتفسيره للمجمل، وذلك بالحديث المتواتر (٥) . وليت شعري من يجرؤ على القول بأن بيان السنة للقرآن أو استقلالها بإثبات الواجب والمحرم، يجب أن يكون بالسنة المتواترة؟

فإذا كان هذا الكلام من زيادات الشيخ على كلام الإمام الشاطبي فأين دليله على ما زعمه؟! .

وإذا كان هذا من كلام الإمام الشاطبي كما يوهمه كلام الشيخ ، فغير صحيح،

(١) سيأتى تضعيفه بلا حجة لحديث المقدم بن معد يكرب رضي الله عنه .

(٢) صرح بذلك في هامش كتابه مفتاح السنة ص ٧ . انظر: نيل الأوطار للشوكاني ١/ ١٤٨ ، نقل عن القرطبي إجماع المسلمين على التحريم ، واستثنى الخوارج . قال : ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين .

(٣) نقل هذه الفتوى بنصها فضيلة الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - في كتابه تراثنا الفكري ص ١٧٦ وما بعدها، ونقلها أيضا أحمد صبحي منصور من الكتاب السابق في كتابه حد الردة ، ونقلها مختومة بتوقيع الشيخ المشد - رحمه الله - في كتابه لماذا القرآن؟

(٤) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٥) تراثنا الفكري للشيخ محمد الغزالي ص ١٧٨ .

لأن الشاطبي في كلامه عن بيان السنة للقرآن الكريم في أكثر من موضع في كتابه «الموافقات» لم يشترط هذا الشرط لا صراحة ولا إشارة^(١) .

ويشهد لصحة ما أقول أن الإمام الشاطبي - رحمه الله - في كل مواضع كلامه عن بيان السنة للقرآن استشهد بأحاديث كثيرة كلها آحاد. بما في ذلك الموضع الذي تكلم فيه عن استقلال السنة بتشريع أحكام زائدة عما في القرآن ، من تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها ، وتحريم كل ذي ناب من السباع ، والحرر الأهلية، ونكاح المتعة، وإيجابه حد الردة، والرجم ، وحد شرب الخمر، وغير ذلك الكثير مما ثبت بالسنة إيجاباً وتحريماً، وكانت السنة في كل ذلك آحاداً^(٢)، ولم يشترط التواتر ، ولا حتى نسب هذا الشرط إلى أحد ممن يعتد به، فلا أدري من أين جاء الشيخ المشد بها الشرط؟!؟

كيف والإمام الشاطبي هو القائل: «وأخبار الآحاد هي عمدة الشريعة، وهي أكثر الأدلة»^(٣) .

وفي كتابه الاعتصام يقول ردّاً على من طعن في أخبار الآحاد، لأنها تفيد الظن قال: «فعلى كل تقدير: خير الواحد صح سنده، فلا بد من استناده إلى أصل في الشريعة قطعي، فيجب قوله، ومن هنا قبلناه مطلقاً»^(٤) .

ويقول في كتابه الموافقات : «الظني الراجع إلى أصل قطعي إعماله أيضاً ظاهر، وعليه عامة أخبار الآحاد ، فإنها بيان للكتاب»^(٥) . أ. هـ .

ولو لم يكن إلا هذا لكفى في الرد على ما نسبته الشيخ المشد إلى الإمام الشاطبي، أو اشترطه هو بغير بينة .

ولكن كيف: والإمام الشاطبي في كل مواضع كلامه عن بيان السنة للقرآن، يحتج بأحاديث آحاد على إثباتها للواجب والمحرم، ويكفي أن تنظر لصحة ما أقول : المسائل

(١) انظر: الموافقات ٣/ ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٣٠، ٣٣٩، ٣٨٢، ٣٨٩، ٤/ ٣٩٦، ٤٠٦ .

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٢٢، ٤٣٢ وما بعدها .

(٣) الموافقات ٣/ ٨٢ مسألة قلة المتشابه .

(٤) الاعتصام ١/ ١٩٠، وسيأتي كلامه مفصلاً في الرد على شبه منكري حجية خبر الآحاد انظر: ٢/ ٢٩ .

(٥) الموافقات ٣/ ١٤ .

الآتية في كتابه الموافقات : «من مقاصد الشرع، عدم التسوية بين المندوب، والواجب»، و«البيان والإجمال في المباح والمكروه والمندوب» ، و«البيان والإجمال في المكروه والحرام»^(١) .

وأعجب مما سبق تضعيف الشيخ المشد لحديث المقدام بن معد يكرب رحمته الله ، ونسبته هذا التضعيف إلى الإمام الشاطبي وهو من هذا التضعيف برئ .

يقول الشيخ المشد «وقد رد الشاطبي^(٢) على ما استدل به الجمهور مما روى عن النبي ﷺ قوله : «يوشك الرجل متكئا على أريكته يحدث من حديثي فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ﻋﻠﻴﻪ ﺳﻼﻡ ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله ﻋﻠﻴﻪ ﺳﻼﻡ » بأن من بين رواة هذا الحديث زيد بن الحباب وهو كثير الخطأ، ولذلك لم يرو عنه الشيخان حديثاً واحداً»^(٣) .

وسبقه إلى القول بهذا الشيخ محمد عبد العزيز الخولي في كتابه (مفتاح السنة)^(٤) أ. هـ.

والحق أن الحديث صحيح لا مطعن فيه، فقد أخرجه الأئمة أبو داود، والترمذي وقال فيه حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، وحكم بصحته ابن حزم، وغيره من العلماء^(٥) والحديث في كل الطرق السابقة ليس فيه «زيد بن الحباب» إنما هو في رواية ابن ماجه.

ومع ذلك فقد قال الحافظ ابن حجر في التقريب «زيد بن الحباب» صدوق يخطئ في حديث الثوري^(٦) ورواية زيد هنا في حديثنا إنما هي من حديث معاوية بن صالح، وليست من حديث سفيان الثوري^(٧) .

(١) المصدر السابق ٣ / ٢٨٦ - ٣٩٨ .

(٢) انظر : الموافقات ٤ / ٣٩٩ .

(٣) نقلا عن تراثنا الفكري للشيخ محمد الغزالي ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٤) انظر : مفتاح السنة ص ١٠ .

(٥) راجع : تخريج الحديث ص ٢٢٨ .

(٦) انظر : تقريب التهذيب ١ / ٣٢٧ رقم ٢١٣٠ .

(٧) انظر : سنن ابن ماجه المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ، والتعليق على من عارضه ١ / ٢٠ رقم ١٢ .

وفي نفس الوقت لم ينفرد (زيد بن الحباب) بالرواية عن معاوية بن صالح، فقد أخرجه الحاكم في المستدرك من طريقين عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح، ومن طريق أحمد^(١) في المسند عن عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح^(٢) .

وما نسبته الشيخ المشد من نسبة تضعيف الحديث إلى الإمام الشاطبي يطله قول الإمام الشاطبي: قوله ﷺ : « يوشك الرجل منكم متكئا على أريكته » إلى آخره لا يتبادل ما نحن فيه (أي مسألة استقلال السنة بتشريع الأحكام) فإن الحديث إنما جاء فيمن يطرح السنة معتمداً على رأيه في فهم القرآن ، وهذا لم ندعه في مسألتنا هذه، بل هو رأى أولئك الخارجين عن الطريقة المثلى، وقوله ﷺ : « ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله »^(٣) صحيح أ. ه .

أليس في هذا حكم من الإمام الشاطبي باعتماده صحة الحديث، وأخذه بما حرم رسول الله ﷺ مما هو زائد من الأحكام التي ليست في كتاب الله ﷻ وله حكم ما حرم رب العزة في كتابه العزيز من الحجة، وجوب العمل به، إلا أنه لا يسمى هذا الزائد استقلالاً، وإنما يسميه بياناً، وهو مما لم يستوعبه الشيخ المشد - رحمه الله - حتى ختم فتواه بقوله : « إن الإيجاب والتحريم لا يثبتان، إلا بالدليل اليقيني القطعي الثبوت والدلالة، وهذا بالنسبة للسنة لا يتحقق إلا بالأحاديث المتواترة، وحيث أنها تكاد تكون غير معلومة لعدم اتفاق العلماء عليها فإن السنة لا تستقل بإثبات الإيجاب والتحريم - إلا أن تكون فعلية أو تنضاف إلى القرآن الكريم وعلى هذا فمن أنكر استقلال السنة بإثبات الإيجاب والتحريم، فهو منكر لشيء اختلف فيه الأئمة، ولا يعد مما علم بالضرورة ، فلا يعد كافراً^(٤) .

وهذه الفتوى تمسح بها دعاة الفتنة وأدعياء العلم، وهو يشككون في حجية السنة

(١) انظر : المسند ٤ / ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) انظر : المستدرك للحاكم كتاب العلم ١ / ١٩١ ، ١٩٢ رقم ٣٧١ .

(٣) الموافقات ٤ / ٤٣٢ ، وانظر : الاعتصام ١ / ٦١ .

(٤) نقلاً عن تراثنا الفكري للشيخ محمد الغزالي ص ١٧٩ . وما هو جدير بالذكر أنه يلتمس لعلمائنا الأجلاء العذر في عدم إدراك مراد الإمام الشاطبي، لأنه قد عبر عن مذهبه بعبارات موهمة للخلاف الحقيقي مع جمهور العلماء، وأقام الأدلة وطعن في أدلة الجمهور، بدون موجب لذلك كله . أفاده الدكتور عبد الغنى عبد الخالق في كتابه حجية السنة ص ٥٣٧ .

المطهرة ، مثل أحمد صبحي منصور استشهد بها في كتابية «حد الردة»^(١) ، «ولماذا القرآن»^(٢) وسعيد العشماوي في كتابيه «الربا والفائدة في الإسلام»^(٣) ، «وحقيقة الحجاب»^(٤) ، وجمال البنا في كتابه (كلا لفقهاء التقليد ثم كلا لأدعياء التنوير)^(٥) .

وممن تغالى في إساءة فهم كلام الإمام الشاطبي واتخذه ستاراً لمذهبه، وهو يشكك في حجية السنة، أحمد حجازي السقا إذ يقول : «اتفقت كلمة علماء المسلمين على أن القرآن مصدر الشريعة، وما عدا القرآن من أقوال النبي ﷺ ، وأفعاله ، وتقريراته ، لم يتفقوا على قبوله كله مصدرًا للشريعة كما اتفقوا على قبول القرآن كله . فما كان من أقواله وأفعاله وتقريراته مفسراً ومبيناً وشارحاً وصح سنده . فقد اتفقوا على قبوله مع القرآن . وما كان غير مفسر، ومبين وشارح لم يتفقوا عليه كلهم»^(٦) .

ولم يبين لنا حقيقة هذا الاختلاف، وقد علمت أنه خلاف لفظي لا ينبي عليه عمل. ورغم ذلك يضلل أحمد حجازي بقوله عن الأحكام التي استقلت السنة بتأسيسها : «وهذا القسم هو محل النزاع بين العلماء. فمن قائل: إن الأحاديث التي تشرع تشريعات لا ذكر لها في القرآن ترفض، ومن قائل: إنها تقبل»^(٧) .

وعلى عادته لم يسم لنا من العلماء المعتد بهم الذي قال أن التشريعات التي لا ذكر لها في القرآن ترفض .

ثم يفترى كذبا بنسبة ذلك الرفض ، والخلاف إلى الفقهاء بقوله: «إن الأحاديث المستقلة بتشريع عن القرآن هي محل نظر، وبحث، وأخذ، ورد، بين الفقهاء ، وهي التي ميزت المذاهب الفقهية عن بعضها، ووسعت دائرة الخلاف بين المسلمين، ويجب على علماء المسلمين أن يقبلوا من السنة : (أ) النوع المفسر ، (ب) النوع الموافق. وذلك لتقيل الخلافات بين المسلمين»^(٨) .

(١) حد الردة ص ٩٥ - ٩٨ .

(٢) لماذا القرآن ص ١٥٥ - ١٥٧ .

(٣) الربا والفائدة في الإسلام ص ٨ .

(٤) حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٩٦ وما بعدها .

(٥) كلاهم كلا ص ٦٨ - ٧١ .

(٦) حقيقة السنة النبوية ص ٧، وانظر: أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبو رية ص ٣٩ وما بعدها .

(٧) حقيقة السنة النبوية ص ٩ .

(٨) المصدر السابق ص ١٥ .

ولم يسم لنا من هم المسلمون الذين اختلفوا ؟

ونفس هذا الكذب رده في كتابه (دفع الشبهات عن الشيخ الغزالي) إذ يقول :
«إذا كانت الآية القرآنية تدل على حكم . ووجد في الأحاديث :

أ - حديث موافق للآية .

ب - وحديث غير موافق .

ففي هذه الحالة يجب على الفقيه أن يأخذ الموافق للآية . ويترك الحديث غير الموافق للآية، وإن كان صحيح السند من رواية مسلم بن الحجاج (١) .

وهو في كل هذا الذي يزعمه كذباً يتمسح بكلام الإمام الشاطبي في الموافقات،
موهما بأن الإمام الشاطبي يقول بكذبه (٢) .

تمسح دعاة الفتنة وأدعياء العلم بإيمانهم بالسنة البيانية وبيان مرادهم وهدفهم من ذلك

التمسح بالإيمان بالنسبة البيانية بالمفهوم الذي قال به أحمد حجازي السقا رده
دعاة على أبواب جهنم) ممن هم جلدتنا، ويتكلمون بلغتنا ، ويتسبون إلى أمتنا
الإسلامية . مثل إسماعيل منصور إذ يقول : «إن السنة الحقة هي سنة واحدة، سنة الله
ﷻ وليست هناك سنة أخرى غيرها، وإنما للرسول ﷺ ، بيان نبوي للقرآن الكريم
«نرفعه على العين والرأس متى ثبت تحقيقاً ، لا يخالف - بأى حال - أحكام
ومدلولات القرآن الكريم» (٣) فنقبله كبيان فحسب وليس تشريعاً مستقلاً» (٤) .

ثم يصف قيمة السنة البيانية بقوله: «إنها للاستئناس لا للاستدلال، وللبيان لا
للإثبات ، الأمر الذي يجعل الآخذين بها والرافضين لها - أمام الشرع - على حد سواء.
فلا إلزام لأي طرف منهما على قبول رأي الآخر، بها فعله مقبول ، والرافض لها فعله

(١) دفع الشبهات ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) انظر: حقيقة السنة ص ١٠ ، ودفع الشبهات ص ٦٠ هامش .

(٣) بلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين ص ٢١ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤ ، وانظر: مجلة المنار المجلد ٩ / ٩٠٨ ، ٩٢٤ مقال الدكتور توفيق صدقي (الإسلام هو القرآن وحده) .

مقبول كذلك» (١) .

ويقول الرافضي صالح الورداني: «القرآن هو المصدر الوحيد الذي نتمسك به بين أيدينا وليس محل خلاف، وما دونه من المصادر هي محل خلاف بين المسلمين، وعلى رأسها مصدر السنة أو الأحاديث، وحيث إن السنة هي تبين للقرآن فإن هذا التبيين إنما يكون في حدود القرآن ولا يتجاوزه، إذا ما تبين لنا أن مهمة الرسول ﷺ هي تبليغ ما يوحى إليه من ربه فلا يجوز للرسول أن يضيف أحكاماً فوق أحكام القرآن، فمهمته تنحصر في تبليغ القرآن، وتبيينه للناس، وتنتهي هذه المهمة بوفاته» (٢) .

ويقول أيضاً: «إن الرسول إنما كان يدعو دائماً إلى التمسك بهدى القرآن وحكمه، لا يهديه وحكمه هو . فهو وظيفته التبيين والتبليغ فقط» (٣) . ثم أخذ يحدد ما استقلت بتأسيسه السنة من أحكام .

مثل تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وحد الردة، ونكاح المتعة، وغير ذلك الكثير مما استقلت به السنة (٤) .

وللمنكرين حجية السنة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام نقول لهم ما قاله العلامة الشوكاني: «إن ثبوت حجية السنة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في دين الإسلام» (٥) .

نماذج من الأحاديث التي استقلت السنة النبوية بتشريعها

أسهب الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - في أعلام الموقعين، في ذكر الأحكام المستقلة الثبوت بالسنة (٦)، وقال: «أحكام السنة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها، لم تنقص عنها، فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله ﷺ كلها إلا سنة دل عليها القرآن، وهذا الذي أخبر النبي ﷺ بأنه سيقع ولا بد من وقوع خبره» (٧) .

(١) تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٦٦٣ .

(٢) الخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة ص ٤٠، ٤١ بتصرف، وانظر: له أيضاً أهل السنة شعب الله المختار ص ٨٠، ٧٩ .

(٣) دفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ١٢٩ .

(٤) انظر: المصادر السابقة في نفس الأماكن .

(٥) إرشاد الفحول ١ / ١٥٨ .

(٦) انظر: أعلام الموقعين ٢ / ٢٨٧ - ٢٩٠ .

(٧) انظر: المصدر السابق ٢ / ٢٩٠ .

ومن أمثلة ما استقلت السنة المطهرة بتشريعه، وأنكره أعداء الإسلام، والسنة المطهرة:

١- تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها^(١)، وتحريم الحمر الأهلية^(٢) وكل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير^(٣)، وأنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب^(٤) وأنه لا يقتل مسلم بكافر^(٥). وحد شارب الخمر^(٦)، وحد الرجم^(٧)، وحد الردة^(٨)، والنهي عن زواج المتعة^(٩). وغير ذلك الكثير والكثير، مما استقلت السنة المطهرة بتشريعه، وجاء متواتراً^(١٠).

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٣. وانظر: نيل الأوطار ٦/ ١٤٦، وسبل السلام ٣/ ٩٩٨ ومنزلة السنة من الكتاب ص ٣٠٤، ومن التوجيهات النبوية للأسرة لفضيلة الأستاذ الدكتور سعيد صوابي ص ١٠ - ٥٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥١. وانظر: نيل الأوطار ٨/ ١١٣، وسبل السلام ١/ ٤٩، ٣/ ١٠٠٢، ٤/ ١٣٨٧.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٥١. وانظر: نيل الأوطار ٨/ ١١٥، وسبل السلام ٤/ ١٣٨٥، ١٣٨٦.

(٤) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب النكاح، باب (وأمهاتكم اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ) ٩/ ٤٣ رقم ٥١٠٠، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ٥/ ٢٧٨ رقم ١٤٤٧ من حديث ابن عباس - رضی الله عنهما - وانظر: نيل الأوطار ٦/ ٣١٧، وسبل السلام ٣/ ١١٥١، والموافقات ٤/ ٤٢٣، ومنزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٢٩٥ - ٢٩٧.

(٥) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الجهاد، باب فكاك الأسيرة وغيره ٦/ ١٩٣، رقم ٣٠٤٧ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وانظر: نيل الأوطار ٧/ ٨، وسبل السلام ٣/ ١٨٨.

(٦) الحديث أخرجه الترمذي في سننه كتاب الخلود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه ٤/ ٣٩ رقم ١٤٤٤ من حديث معاوية وجابر - رضی الله عنهما - وانظر: نيل الأوطار ٧/ ١٣٨، وسبل السلام ٤/ ١٣١١ وما بعدها، ومنزلة السنة من الكتاب ص ٢٨٦.

(٧) الحديث سبق تخريجه ص ٢٢٨. وسيأتي دفاع الشاطبي عن المنكرين للحد قريبا، وانظر: نيل الأوطار ٧/ ٨٦، وسبل السلام ٤/ ١٢٦٧ وما بعدها، ومنزلة السنة من الكتاب ص ٢٧٣ وما بعدها.

(٨) الحديث أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله ٦/ ١٧٣ رقم ٣٠١٧ من حديث ابن عباس رضي الله عنه، نيل الأوطار ٧/ ١٩٠. ومنزلة السنة من الكتاب للأستاذ محمد سعيد منصور ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٩) ففي الحديث عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى، عن نكاح المتعة، يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية» أخرجه البخاري بشرح فتح الباري كتاب المغازي، باب غزوة خيبر ٧/ ٥٤٩ رقم ٤٢١٦. ومسلم (بشرح النووي) كتاب النكاح، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ٥/ ١٩٨، ١٩٩ رقم ١٤٠٧، وانظر: نيل الأوطار ٦/ ١٣٣، وسبل السلام ٣/ ١٠٠١، والموافقات ٣/ ٩٦.

(١٠) انظر: في تواتر الأحاديث السابقة، نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، واتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع في نظم المتناثر لعبد العزيز الغماوي، ضمن مجموعة الحديث الصديقية.

ماذا قال الإمام الشاطبي في الأحكام

التي استقلت السنة بتأسيسها؟

أحب هنا أن نذكر كلام الإمام الشاطبي في بعض الأحاديث السابقة، وكيف أقر بتأسيس السنة أحكاماً زائدة على ما في القرآن الكريم، ولكنه لم يسم ذلك استقلالاً كما سماه الجمهور، وإنما سماه بياناً، وأدخله تحت قواعد القرآن الكريم وأقر بحجته، ووجوب العمل به، وهو ما نازع فيه من استشهد بكلامه. مما يؤكد ما سبق أن ذكرناه أن بعض علمائنا الأجلاء أساء فهم كلام الإمام الشاطبي، كما اتخذ بعض أعداء السنة المطهرة كلامه ستاراً للتشكيك في حجية السنة، ومكانتها التشريعية.

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - : «إن الله تعالى حرم الجمع بين الأم وابنتها في النكاح، وبين الأختين، وجاء في القرآن : ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(١) فجاء نهيهِ ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها من باب القياس، لأن المعنى الذي لأجله ذج الجمع بين أولئك موجود هنا : وقد روى في هذا الحديث : «فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم» والتعليل بشعر بوجه القياس»^(٢).

ويقول أيضاً في كتابه الاعتصام باب بيان معنى الصراط المستقيم الذي انخرفت عنه سبل أهل الابتداع فضلت عن الهدى بعد البيان. قولهم^(٣) : «إن الحديث جاء بأن المرأة لانكح على عمتها، ولا على خالتها، وأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، والله تعالى لما ذكر المحرمات لم يذكر من الرضاع إلا الأم والأخت، ومن الجمع إلا الجمع بين الأختين، وقال بعد ذلك ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(٤) فانتضى أن المرأة تنكح على عمتها وعلى خالتها، وإن كان رضاع سوى الأم والأخت حلالاً.

وهذه الأشياء من باب تخصيص العموم لا تعارض فيه على كل حال»^(٥).
فتأماً كيف سمي ذلك الحكم الزائد في السنة تخصيصاً لعموم القرآن الكريم، ولم يسمه استقلالاً كما سماه جمهور العلماء؛ فكان الخلاف لفظياً.

(١) جزء من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) الموافقات ٤ / ٤٢٢ وما بعدها، وانظر: نيل الأوطار ٦ / ١٤٨.

(٣) يحكي الإمام هذا الكلام عن أهل الابتداع قديماً، وتابعهم حديثاً أحمد حجازي السقا في كتابه حقيقة السنة النبوية ص ٩، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالي ص ٧، ٦٠، ١٩٨، والسنة ودورها في الفقه الجديد لجمال البنا ص ٢٥٤، والخدعة لصالح الورداني ص ٤١، وانظر له أيضاً أهل السنة شعب الله المختار ص ٨٠، ودفاع عن الرسول ضد الفقهاء والمحدثين ص ١٣٠، ١٣١، ولماذا القرآن لأحمد صبحي منصور ص ٦٢-٦٦، ودين السلطان لنيازي عز الدين ص ٩٠٨ وما بعدها.

(٤) جزء من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٥) الاعتصام ٢ / ٥٦٠، وفي كتابه الموافقات قال : «أن ما يحرم من الرضاع يحرم من النسب» بيان نبوي ملحق بقوله تعالى : ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ جزء من الآية ٢٣ من سورة النساء فألحق بهاتين سائر القربات من الرضاغة التي يحرم من النسب كالعمة، والخالة، وبنت الأخ، وبنت الأخت، وأشباه ذلك أ. هـ انظر: الموافقات ٤ / ٤٢٤.

وانظر كيف أخذ بهذا الحكم الزائد، ولم يأخذ به من استشهد بكلامه موهماً أنه لا يأخذ به، فأساء في فهم كلام الإمام، وأساء في النقل عنه كما مر .
وعن الأحكام الزائد في السنة المطهرة، مثل تحريم الحمر الأهلية، وكل ذى ناب من السباع، وكل ذى مخلب من الطير .

قال عن الأحكام السابقة : "إن الله تعالى أحل الطيبات وحرم الخبائث، وبقي بين هذين الأصلين أشياء يمكن لحاقها بأحدهما، فين (١) عليه السلام، في ذلك ما اتضح به الأمر، فنهى عن أكل كل ذى ناب من السباع، وكل ذى مخلب من الطير، ونهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية، وقال إنها رجس (٢) : وسئل ابن عمر عن القنفذ فتلا قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ (٣) فقال له شيخ عنده سمعت أبا هريرة : يقول ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم : فقال : "خبثة من الخبائث" فقال ابن عمر : إن كان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فهو كما قال ما لم ندر" (٤) .

وعن حديث على بن أبي طالب مرفوعاً "لا يقتل مسلم بكافر" يقول الإمام الشاطبي : "وأما أن لا يقتل مسلم بكافر" فقد انتزعها العلماء من الكتاب، كقوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (٥) ... ويمكن أن يؤخذ حكم المسألة مأخذ القياس، لأن الله تعالى قال : ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ (٦) فلم يقده من الحر للعبد، والعبودية من آثار الكفر فأولى أن لا يُقَادَ من المسلم للكافر" (٧) .

(١) انظر : كيف آمن بهذا الحكم الزائد بياناً وأنكره المتدعة . أمثال جمال البنا في السنة ودورها في الفقه الجديد ص ٢٥٤ ، وأحمد حجازي السقا في دفع الشبهات عن الشيخ الغزالي ص ٧ ، ٦١ ، ١٩٨ ، وحقيقية السنة النبوية ص ٩ ، ونيازی عز الدين في دين السلطان ص ٩٠٥ وما بعدها .

(٢) أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب المغازي، باب غزوة خيبر ٧ / ٥٣٤ رقم ٤١٩٨ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأطعمة، باب في أكل حشرات الأرض ٣ / ٣٥٤ رقم ٣٧٩٩ ، وانظر : الموافقات ٤ / ٤١٤ - ٤١٥ ، ونيل الأوطار ٨ / ١١٧ ، وسبل السلام ٤ / ١٣٩٣ .

(٥) الآية ١٤١ من سورة النساء .

(٦) جزء من الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٧) الموافقات ٤ / ٤٣٢ ، وانظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٩٨ ، والتقريب والتحجير ١ / ٢٣٢ ، ونيل الأوطار ٧ / ٨ ، وسبل السلام ٣ / ١١٨٨ ، وقال الإمام الزركشي : "إن حديث عدم قتل المسلم بالذمي متواتر عند الشافعية دون الحنفية" وما تواتر عند الكافة، وعند أهل الصناعة، منكره معاند كافر كمنكر القرآن" انظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٤ / ٢٤٧ .

فانظر كيف أخذ بالسنة الزائدة على أنها بيانية على قاعدته ومصطلحه .
ورغم ذلك وجد من يطعن فى الحديث^(١) بحجة مخالفته للقرآن : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ
فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٢) .

ويقول الإمام الشاطبى فى حد الرجم : "قولهم^(٣) : هذا مخالف لكتاب الله ﷻ ،
لأنه قضى بالرجم والتغريب ، وليس للرجم ولا للتغريب فى كتاب الله ذكر ، فإن كان
الحديث باطلاً فهو ما أردنا ، وإن كان حقاً فقد ناقض كتاب الله بزيادة الرجم
والتغريب .

يقول الإمام الشاطبى رداً على دعوى المخالفة : فهذا اتباع للمتشابه ، لأن الكتاب
فى كلام العرب ، وفى الشرع يتصرف على وجوه منها الحكم ، والفرض كقوله تعالى :
﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٤) ، وقال تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾^(٥) وقال تعالى :
﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾^(٦) ، فكان المعنى : لأقضين بينكما بكتاب الله ،
أى بحكم الله الذى شرع لنا ، ولا يلزم أن يوجد هذا الحكم فى القرآن ، كما أن
الكتاب يطلق على القرآن ، فتخصيصهم الكتاب بأحد المحامل ، من غير دليل اتباع لما
تشابه من الأدلة"^(٧) .

ثم قال الإمام الشاطبى : "وقول من زعم^(٨) أن قوله تعالى فى الإماماء : ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ

(١) انظر : البيان بالقرآن لمصطفى المهدوى ١ / ٤٣٢ ، ودفع الشبهات عن الشيخ الغزالى لأحمد حجازى السقا
ص ١٥١ وما بعدها .

(٢) جزء من الآية ٤٥ من سورة المائدة .

(٣) يحكى الإمام هذا الكلام عن أهل الابتداع قديماً ، وحديثاً تابعهم رشاد خليفة فى "القرآن والحديث والإسلام"
ص ٣٩ . وأحمد حجازى السقا فى دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ١٠٨ ، وغيرهم ممن سيأتى ذكرهم
قريباً .

(٤) جزء من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٥) جزء من الآية ١٨٣ من سورة البقرة .

(٦) جزء من الآية ٧٧ من سورة النساء .

(٧) الاعتصام ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٥٥٨ / ٢ ، ٥٥٩ ، ومزيد من الرد انظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص
٨٨ ، ١٧٧ ، ومع الشيعة الاثنى عشرية فى الأصول والفروع للدكتور على السالوس ١ / ٩٦ ، ١١٥ ، وضلالات
منكرى السنة لفضيلة الأستاذ الدكتور طه حيشى ص ٢٩٥ وما بعدها ، والسنة بياناً للقرآن للدكتور إبراهيم الخولى
ص ٢٣ وما بعدها .

(٨) حكاية منه عن أهل الابتداع قديماً ، وتابعهم حديثاً . توفيق صدقى فى مقاله "الإسلام هو القرآن وحده" ،
انظر : مجلة المنار المجلد ٩ / ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، وأحمد حجازى السقا فى كتابيه إعجاز القرآن ص ٧٩ ، ودفع الشبهات
ص ١٠٨ ، والسيد صالح أبو بكر فى الأضواء القرآنية ص ٣١٣ ، ٣١٤ ، ومصطفى المهدوى فى البيان بالقرآن ١ /
٣٣٤ ، ٣٥٦ ، ونيازى عز الدين فى دين السلطان ص ٩٤٨ وما بعدها ، وأحمد صبحى منصور فى لماذا القرآن
ص ١١٢ وغيرهم .

بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ»^(١) لا يعقل مع ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ رجم، ورجمت الأئمة بعده؛ لأنه يقتضى أن الرجم ينتصف، وهذا غير معقول، فكيف يكون نصفه على الإمام؟

هذا ذهباً منهم إلى أن المحصنات هن ذوات الأزواج، وليس كذلك، بل المحصنات هنا المراد بهن الحرائر، بدليل قوله أول الآية : ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٢) وليس المراد هنا إلا الحرائر؛ لأن ذوات الأزواج لا تنكح^(٣) أ.هـ.

وبعد

إن الأحكام التي انفردت بها السنة كثيرة. وكلها تعطى الدليل الأكيد على أن السنة لها صلاحية تأسيس الأحكام على سبيل الاستقلال - فهي في ذلك مثل القرآن الكريم، وما شرعته السنة حجة يجب العمل به مثل القرآن الكريم تماماً، وعلى هذا انعقد إجماع من يعتد به من علماء الأمة قديماً وحديثاً.

والذى يقبل عن رسول الله ﷺ فإنما يقبل أيضاً عن الله تعالى لأن الله تعالى؛ هو الذى أوجب طاعة رسوله ﷺ حيث قال سبحانه : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٤).

يقول الإمام الجليل محمد بن إدريس الشافعى - فى كتابه الرائع «الرسالة» بأسلوبه الفصيح البليغ : "وما سن رسول الله فيما ليس لله فيه حكم : فبحكم الله سنه. وكذلك أخرنا الله فى قوله : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٥) صِرَاطِ اللَّهِ" ^(٥) وقد سن رسول الله مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب، وكل ما سن فقد ألزمنا اتباعه"^(٦)، والانتهاء إلى حكمه. فمن قبل عن رسول الله فبفرض الله قبل"^(٧) أ.هـ.

(١) جزء من الآية ٢٥ من سورة النساء.

(٢) الآية ٢٥ من سورة النساء.

(٣) الاعتصام ٢ / ٥٠٩، ٥٦٠، وانظر : نظرة القرآن إلى الجريمة والعقاب للدكتور محمد عبد المنعم القيعي، وعقوبة الخد فى ضوء القرآن الكريم وأثرها فى إصلاح المجتمع للدكتور محمد زواوى عبد الله، ومنهاج السنة فى الحنود وأثره فى صلاح المجتمع للدكتور عبد المنعم عطية.

(٤) الآية ٧ من سورة الحشر.

(٥) جزء من الآيتين ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى.

(٦) الرسالة للشافعى ص ٨٨ فقرات رقم ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٤.

(٧) المصدر السابق ص ٢٢ فقرة رقم ٥٨.

مضار إنكار السنة النبوية

إن الاعتداء على السنة النبوية بإنكارها والتشكيك في حجيتها يفتح أبواب شر تقوض بنيان الإسلام وذلك لما يلي :

أولاً : أن الأحكام الشرعية العلمية الأصولية "العقائد" يتوقف بنيانها وتفصيلها على السنة النبوية بعدد، ومع القرآن الكريم، فإنكار السنة النبوية يهدد العقائد بالبر والإيهام، فيمس ما يتعلق بالإلهيات، والنبوات، والسمعيات، وما سوى ذلك من مسائل العقائد...، فهل يقام دين على عقائد مبتورة مبهمة؟

ثانياً : القضاء على أصول الأحكام الشرعية العملية "أصول الفقه الإسلامي" لأن هذا العلم يتصدى للأدلة التي تبنى عليها الأحكام، وقد أجمع الأصوليون على أن السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وعلى هذا فإنكار السنة النبوية يجعل الفقه الإسلامي في مهب الرياح لعدم ارتكازه على أدلة ولافتقاره إلى أسس .

ثالثاً : تحطيم فقه الفروع (المذهبي والمقارن)؛ لأن جل المسائل الفقهية والوقائع تستند إلى السنة النبوية إما بالبيان والإيضاح كمواقيت وأعداد وهيآت الصلوات المفروضة . وإما بالاستقلال مثل كفارة من أفسد صوم رمضان، وعقوبتي شارب المسكر والمترد، وأسس الجهاد، والآداب والسلوكيات وفصائل الأعمال وغير ذلك مما سبق ذكره .

رابعاً : تشويه علوم القرآن الكريم لاستنادها في كثير من قضاياها على السنة النبوية، وتهديد علم التفسير لارتكازه في جل ما يعرض له على السنة النبوية وهكذا : بإنكار السنة النبوية تسمى الأمة بغير تشريع واضح المعالم قوى الدلالة، فقد تعرض أصول التشريع، وفروعه للاهتراء وللاجتزاء .

إن إنكار السنة النبوية يمهد السبل للتشكيك في القرآن نفسه، وتعطيل الآيات التي تحث وتحض على اتباع رسول الله ﷺ واتخاذة قدوة وتحكيمه والرضا بحكمه وإيثار طاعته على ما سواه^(١) .

إن الطعن في السنة النبوية هدم للإسلام في عقائده، وعباداته، ونظمه، وأخلاقه، وهدم لوحده وسبب في تخلف المسلمين عن ركب الحضارة " .
يقول الأستاذ محمد أسد : "لقد كانت السنة مفتاحاً لفهم النهضة الإسلامية منذ

(١) السنة النبوية للدكتور أحمد محمود كريمة ص ٢٧، ٢٨ .

أكثر من ثلاثة عشر قرناً، فلماذا لا تكون مفتاحاً لفهم انحلالنا الحاضر؟ إن العمل بسنة رسول الله ﷺ هو عمل على حفظ كيان الإسلام وعلى تقدمه، وإن ترك السنة هو انحلال الإسلام^(١)، وهذا ما يخطط له أعداء الإسلام سواء الظاهرون العدوة له المتظاهرون عليه أو اللابسون عباءته بهتاناً وزوراً! أ.هـ.

حكم منكر السنة النبوية

يقول الإمام محمد بن الحسين الآجري^(٢) في كتابه الشريعة : "جميع فرائض الله ﷻ التي فرضها الله جل وعلا في كتابه، لا يعلم الحكم فيها، إلا بسنن رسول الله ﷺ هذا قول علماء المسلمين، من قال غير هذا خرج عن ملة الإسلام، ودخل في ملة الملحدين"^(٣).

وقال الإمام ابن حزم : "ولو أن امرءاً قال : لا تأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأن ذلك هو : أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك. وقائل هذا أو نحوه كافر مشرك، حلال الدم والمال، وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم"^(٤).

وقال الحافظ السيوطي : "فاعلموا رحمكم الله أن من ينكر كون حديث رسول الله ﷺ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة، كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى، أو مع من شاء من فرق الكفرة"^(٥) أ.هـ.

والله تبارك وتعالى

أعلى وأعلم

(١) الإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ص ٨٧ .

(٢) الآجري هو : الإمام، الحافظ، المحدث، القدوة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي، صاحب الشريعة - في السنة - "والأربعين" كان عالماً عاملاً صاحب سنة ديناً ثقة. مات سنة ٣٦٠ هـ. له ترجمة في : طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٧٩ رقم ٨٥٦، وتذكرة الحفاظ ٣ / ٩٣٦ رقم ٨٨٨، والبداية والنهاية لابن كثير ١١ / ٢٨٨، والعبر ٢ / ٣١٨، ووفيات الأعيان ١ / ٤٨٨، والفهرست ص ٣٦٠ .

(٣) الشريعة ص ٥٠ .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ٢١٤ بتصرف يسير .

(٥) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ١٤، ورغم كل هذه الأقوال وغيرها كثير ترى أحمد حجازي السقا في كتابه دفع الشبهات عن الشيخ الغزالي يذهب إلى أن إنكار الأحاديث كلها لا يكفر" انظر : دفع الشبهات عن الشيخ الغزالي ص ٧٧، والاستزادة في حكم منكر السنة انظر : جامع بيان العلم لابن عبد البر ٢ / ٣٣، والسنة ومكانتها في التشريع للدكتور السباعي ص ١٤٩ - ١٥١، وحجية السنة للدكتور عبد الغني ص ٢٥٢ - ٢٥٥، والسنة النبوية للدكتور أحمد كريمة ص ٧٩ .

فهرسُ الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	الإهداء
٧	تقديم
٩	المقدمة
١٣	أسباب اختيار الموضوع
١٤	خطة البحث
١٧	منهجى فى البحث
٢١	تمهيد، وفيه خمسة مباحث :
	المبحث الأول : كلمة فى الاصطلاح . معرفة الفوارق
٢٣	بين المعانى فى اللغة والمعانى الاصطلاحية
	تركيز أهداء السنة فى تعريفهم بالسنة على
٢٤	معانيها اللغوية
٣١	المبحث الثانى : التعريف بالسنة فى مصطلح علمائها
٣٣	المطلب الأول : التعريف "بالسنة" و"الحديث" فى اللغة ...
	المطلب الثانى : التعريف "بالسنة" و"الحديث" فى
٤١	الاصطلاح
٤٢	السنة النبوية وعمل الصحابة
٥٠	المطلب الثالث : شبهة حول التسمية والرد عليها
	المبحث الثالث : الحديث النبوى بالسند المتصل من خصائص الأمة
٥٤	الإسلامية
٥٦	المبحث الرابع : الحديث النبوى تاريخ الإسلام
٥٧	المبحث الخامس : دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم
	الباب الأول
	التعريف بأهداء السنة النبوية
	ويشتمل على تمهيد وأربعة فصول
٦٣	تمهيد وفيه التعريف بأهداء لغة وشرعاً

الفصل الأول : أعداء السنة من أهل الأهواء والبدع قديماً (الخوارج،	
الشيعة، المعتزلة)	٦٧
تمهيد وفيه بيان المراد بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع	٦٩
المبحث الأول : أهمية دراسة الفرق فى التأريخ للسنة المطهرة	٧٢
المبحث الثانى : التعريف بالخوارج وموقفهم من السنة المطهرة	٧٥
الخوارج وهل كان فيهم أحد من الصحابة أو أصحابهم .	٧٥
مصادر الخوارج فى العقائد والأحكام	٧٩
وجوه إخراج أصحاب الصحيح للمبتدعة فى	
صحاحهم	٨١
عقيدة الخوارج فى الصحابة <small>عليهم السلام</small> وأثر ذلك على السنة	
المطهرة	٨٢
هل كان الخوارج يكذبون فى الحديث	٨٣
المبحث الثالث : التعريف بالشيعة وموقفهم من السنة النبوية	٨٧
موقف الشيعة من الصحابة	٩٠
موقف الشيعة من الأمة الإسلامية	٩٢
أثر موقف الشيعة من الصحابة على القرآن الكريم	٩٣
أثر موقف الشيعة من الصحابة على السنة النبوية	٩٥
أساليب الشيعة فى العبث بالسنة المطهرة	٩٨
المبحث الرابع : التعريف بالمعتزلة وموقفهم من السنة النبوية	١٠٣
خلاف المعتزلة حول أصولهم	١٠٥
شرح أصول المعتزلة الخمسة	١٠٦
من فوارق الأصول عند المعتزلة أن سنة رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small>	
ما كان لها ذكر فى القرآن ومعنى، ولا تحالف ظاهر	
القرآن	١١٠
من فوارق الأصول عند المعتزلة، تولى الصحابة،	
والاختلاف فى سيدنا عثمان <small>رضي الله عنه</small> بعد الأحداث، والبراءة	
من معاوية وعمرو بن العاص -رضى الله عنهما-	١١٠
موقف المعتزلة من السنة المطهرة	١١١

١١٢	موقفهم من الخبر المتواتر
	المعتزلة أول الفرق التي اشترطت في قبول الأخبار العدد،
١١٢	وتناقضوا في نسبته
	الجواب عما نسب إلى بعض أصحاب الحديث من
١١٤	اشتراط العدد في الرواية
١١٥	موقفهم من خبر الآحاد
١١٦	تناقض المعتزلة في العدد المطلوب لقبول خبر الآحاد
١١٧	شروط المعتزلة في الاحتجاج بخبر الواحد
١١٨	موقف المعتزلة من الصحابة وأثر ذلك على السنة النبوية .
١٢٥	المبحث الخامس : من الفرق إلى السنة الجامعة
١٢٩	الفصل الثاني : أعداء السنة النبوية من المستشرقين
١٣١	المبحث الأول : التعريف بالاستشراق لغة واصطلاحاً
١٣٣	المبحث الثاني : منهج المستشرقين في دراسة الإسلام
١٤٠	المبحث الثالث : المستشرقون وموقفهم من السنة النبوية
١٤٢	المبحث الرابع : موقفنا من الحركة الاستشراقية والمستشرقين
	الفصل الثالث : أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع حديثاً،
١٥٣	العلمانية، البهائية، القاديانية
	المبحث الأول : التعريف بأعداء السنة من أهل الأهواء والبدع
١٥٥	حديثاً وبيان خطرهم
	المبحث الثاني : موقف أهل الأهواء والبدع حديثاً من السنة
١٦١	النبوية
١٦٢	المطلب الأول : العلمانيون وموقفهم من السنة النبوية
١٦٣	المطلب الثاني : البهائيون وموقفهم من السنة النبوية
١٦٨	المطلب الثالث : القاديانيون وموقفهم من السنة النبوية
	الفصل الرابع : أهداف أعداء الإسلام قديماً وحديثاً في الكيد للسنة
١٧٢	النبوية

الباب الثانى

وسائل أعداء السنة قديماً وحديثاً فى الكيد للسنة النبوية

١٨٥	تمهيد
١٨٧	الفصل الأول : شبهات حول حجية السنة النبوية الشريفة
١٨٩	المبحث الأول : شبهات بنيت على آيات من القرآن الكريم
	المطلب الأول : شبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدم الحاجة
١٩٠	إلى السنة النبوية والرد عليها
	المطلب الثانى : شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله
٢٠٣	بمحافظة والرد عليها
٢١٧	المبحث الثانى : شبهات بنيت على أحاديث من السنة النبوية
٢١٩	تمهيد :
	المطلب الأول : شبهة عرض السنة النبوية على القرآن
٢٢١	الكريم والرد عليها
	المطلب الثانى : شبهة عرض السنة النبوية على العقل والرد
٢٤٠	عليها
	المطلب الثالث : وفيه شبه الآتية :
٢٦٥	أولاً : شبهة النهى عن كتابة السنة المطهرة، والرد عليها..
٢٦٦	استعراض الشبهة وأصحابها والرد عليها بما يلى
	نماذج من الأحاديث والآثار الواردة فى النهى عن كتابة
٢٧١	السنة المطهرة
٢٧٩	درجة الأحاديث الواردة فى النهى عن كتابة السنة
	الجواب عن زعم أعداء السنة بأن النهى عن كتابة السنة
٢٨٢	يدل على عدم حجيتها
	علة النهى عن كتابة السنة كما وردت فى الأحاديث
٢٨٨	والآثار التى استشهد بها خصوم السنة على شبهتهم
	علة النهى عن كتابة السنة عند أعدائها والرد على
	مزاعمهم الآتية :
	١- أن النهى عن كتابة السنة يدل على أن النبى ﷺ

- وأصحابه عليهم السلام أرادوا ألا يكون مع كتاب الله وكتابه كتاب آخر ٣٠٢
- ٢- الجواب عن شبهة أن النهي عن كتابة السنة يدل علي أن النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه عليهم السلام أرادوا ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن الكريم ٣٠٦
- ٣- استعراض شبهة أن النهي عن الإكثار من التحديث دليل على أن الصحابة عليهم السلام كانوا يجتهدون في مقابلة السنة الشريفة ولا يأخذون بها والرد عليها ٣١٥
- ٤- الجواب عن شبهة نهى الصحابة عن الإكثار من الرواية، وامتناع بعضهم عن كثرة التحديث دليل على عدم حجية السنة ٣٢٥
- الجواب عن شبهة النهي عن الإكثار من التحديث اتهام من أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما- للصحابة بالكذب ٣٤٣
- ثانياً : شبهة التأخر في تدوين السنة النبوية (استعراض الشبهة وأصحابها) والرد عليها ٣٤٦
- الفرق بين الكتابة، والتدوين، والتصنيف ٣٥٠
- نماذج من أشهر ما كتب من السنة النبوية في حياة النبي صلى الله عليه وآله وبعده إلى زمن التدوين الرسمي ٣٥٣
- هم عمر رضي الله عنه بتدوين السنة فيه أبلغ حجة على غلاة الشيعة بأن أهل السنة وفي مقدمتهم أبى بكر وعمر كانوا من أنصار منع تدوين السنة ٣٥٤
- نقد قاعدة شاخت "السكوت عن الحديث في موطن الاحتجاج به دليل على عدم وجوده" ٣٥٩
- الجواب على ما يزعمه بعض غلاة الشيعة بأن لهم فضل السبق في التدوين ٣٦٨
- الجواب على ما يزعمه بعض الرافضة أن أهل السنة وفي مقدمتهم أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما- أضاعوا

٣٧٠	سنة نبهم ﷺ
٣٧٥	ثالثاً : شبهة رواية الحديث بالمعنى والرد عليها
٣٨٥	الاحتجاج بالسنة والاستشهاد بها فى قواعد النحو واللغة
٣٩٥	رابعاً : شبهة أن الوضع وكثرة الوضاعين للحديث أضعفت الثقة بالسنة والرد عليها
٣٩٥	استعراض الشبهة وأصحابها
٣٩٩	الجواب عن الشبهة إجمالاً بتمهيد
٤٠٠	التعريف بالحديث الموضوع لغة واصطلاحاً
٤٠١	بداية الوضع فى الحديث وبراءة الصحابة ﷺ منه
٤٠٢	الجواب عن زعم أعداء السنة أن بداية الوضع كانت زمن النبوة، ووقعت من صحابته الكرام
٤٠٤	نماذج من جراءة الصحابة فى حفظ الشريعة
٤٠٦	ألفاظ التكذيب على السنة بعض الصحابة تعنى التخطئة والوهم فى الكلام لا حقيقة لفظ الكذب
٤٠٩	الرد على زعم أعداء السنة المطهرة بأن لفظة "متعمداً" فى حديث "من كذب على" مختلفة
٤١٢	جهود حملة الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين فى مقاومة حركة الوضع فى السنة النبوية
٤٢٤	شبهة أن حملة الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم كانوا جنوداً للسلطين والملوك فى العصر الأموى، والعباسى والرد عليها
٤٢٤	استعراض الشبهة وأصحابها
٤٢٧	أولاً : الجواب عن الطعن فى صحة إسلام سيدنا معاوية ؓ، وأنه فتح باب الوضع فى السنة النبوية
٤٣٢	ثانياً : الجواب عن اتهام رواة السنة بأنهم كانوا كذابين وفقهاء سلطة

٤٣٥	نماذج لما كان عليه سلفنا الصالح من جراءة في الحق مع خلفائهم وملوكهم وأمرائهم
٤٣٦	صلة علماء المسلمين بالملوك والأمراء
٤٣٩	ثالثاً : الجواب عن اتهام الملوك والأمراء الأمويين والعباسيين، في دينهم، ودعوى استغلالهم لعلماء المسلمين لوضع ما يثبت ملكهم
٤٣٩	حال الملوك والأمراء الأمويين والعباسيين من الدين
٤٤٣	رابعاً : الجواب عن طعن أعداء السنة في أحاديث طاعة أولى الأمر، وأحاديث الفتن
٤٤٨	المبحث الثالث : أدلة حجية النبوة المطهرة
٤٤٩	المطلب الأول : العصمة
٤٥٠	دلالة العصمة على حجية القرآن والسنة
٤٥١	الوحي قسمان كتاب معجز، وما ليس بكتاب وهو قسمان حديث قدسي، وحديث نبوي
٤٥٢	أقسام الوحي بالنسبة للحديث النبوي
٤٥٢	القسم الأول : قسم أوحى الله تعالى بمعناه إلى رسول الله ﷺ، وهو الأعم الأغلب من السنة النبوية
٤٥٢	القسم الثاني : ما قاله النبي ﷺ باجتهاده وأقره الله ﷻ عليه
٤٥٧	اجتهاد النبي ﷺ، وتشكيك بعض دعاة الفتنة وأدعياء العلم، في أن السنة المطهرة كلها وحى
٤٥٩	اجتهاد النبي ﷺ، وتقسيم بعض علماء المسلمين السنة إلى سنة تشريعية ملزمة، وسنة غير تشريعية غير ملزمة
٤٦١	اجتهاد النبي ﷺ في الشريعة الإسلامية كله وحى من عند الله ﷻ
٤٦٣	الجواب على من قسموا السنة إلى تشريع وغير تشريع
٤٦٨	نقض دليل تقسيم السنة النبوية إلى سنة تشريعية وغير تشريعية

٤٧٣	المطلب الثاني : من أدلة حجية السنة المطهرة القرآن الكريم.
٤٧٩	المطلب الثالث : من أدلة حجية السنة، السنة النبوية نفسها.
٤٨١	المطلب الرابع : من أدلة حجية السنة الشريفة، الإجماع
	أعداء الإسلام وطعنهم فى حجية الإجماع الدال على
٤٨٣	حجية السنة والرد عليهم
٤٨٥	المطلب الخامس : من أدلة حجية السنة المطهر العقل والنظر.
	ماذا لو اكتفينا بالاستناد إلى القرآن وحده، ولم نعبأ
٤٨٦	بالسنة المطهرة
	نماذج من المسائل العجيبة التى استنبطها أعداء السنة من
	القرآن الكريم بدون رجوعهم إلى بيان النبى ﷺ،
٤٨٧	واستعراض بدائلهم عن السنة المطهرة
٤٩٧	كلمة أخيرة فى بدائل السنة عند أعدائها
	يا أهل الكتاب، ويا أهل الهوى، تعالوا لننظر ماذا يوجد
	فى الحديث، وأى مقدار منه يصلح أن يكون مجالاً
٤٩٨	للبحث والمناقشة
	كلمة أخيرة للمنكرين للسنة النبوية، والقاصرين مهمة
٥٠١	الرسول ﷺ على بلاغ القرآن الكريم فقط
٥٠٣	علاقة القرآن الكريم بالسنة النبوية
٥٠٣	أنواع بيان السنة المطهرة للقرآن الكريم
٥٠٣	تأكيد السنة للقرآن الكريم
٥٠٥	تفصيل المجمل
٥٠٦	تقييد المطلق
٥٠٧	تخصيص العام
٥٠٨	توضيح المشكل
	أنواع بيان السنة للقرآن الكريم تسمى نسخاً عند
٥٠٩	السلف الصالح
	إنكار أعداء الإسلام للنسخ لأنه بيان للسنة وهم
٥١٠	يجحدونه

- النسخ جائز عقلاً، واقع شرعاً، من غير فرق بين كونه
 ٥١١ فى الكتاب أو السنة
 ٥١٢ أهمية علم النسخ والمنسوخ فى الشريعة الإسلامية
 ٥١٤ بيان رتبة السنة النبوية من القرآن الكريم
 ٥١٨ استقلال السنة بتشريع الأحكام
 الإمام الشاطبى ومن أساء فهمه من علماء المسلمين، ومن
 اتخذ كلامه من أعداء السنة ستاراً للتشكيك فى حجية
 ٥٢٠ السنة، واستقلالها بتشريع الأحكام
 تمسح دعاة الفتنة وأدعياء العلم بإيمانهم بالسنة البيانية
 ٥٢٨ وبيان مرادهم وهدفهم من ذلك
 ٥٢٩ نماذج من الأحاديث التى استقلت السنة النبوية بتشريعها.
 ماذا قال الإمام الشاطبى فى الأحكام التى استقلت السنة
 ٥٣١ بتأسيسها
 ٥٣٥ مضار إنكار السنة النبوية
 ٥٣٦ حكم منكر السنة النبوية